



أربعون عاماً على الثورة المصرية

المشاركون:

- | | |
|-----------------------|-------------------------|
| د. أحمد يوسف أحمد | د. مجدى حماد |
| أ. أحمد يوسف القرعى | أ. محسن عوض |
| أ. جاسم علوان | د. محمد السيد سعيد |
| د. جمال الدين الأتاسى | د. محمد السيد سليم |
| أ. جمال سلامة على | د. محمد عبد الشفيق عيسى |
| د. جمال عبد الجواد | د. مصطفى علوى |
| د. حسن نافعة | د. مصطفى كامل السيد |
| د. سلوى شعراوى | أ. معن بشور |
| أ. طه المجدوب | أ. ممدوح رحمن |
| أ. عونى فرسخ | د. هدى جمال عبد الناصر |

رؤساء الجلسات:

- أ. جميل مطر د. محمود عبد الفضيل



Bibliotheca Alexandrina



0104244

أربعون عاماً على
الوحدة المصنفة السورتي

◆ مطبوعات ◆

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير

نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير

ضياء رشوان

المدير الفني

السيد عزمى

غلاف

حامد العويسى

سكرتارية التحرير الفنية

حسنى إبراهيم

الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تعبر
بالضرورة عن رأى مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام .
حقوق الطبع محفوظة للنشر ويحظر
النشر والاقتباس إلا بالإشارة الى المصدر
لناشر مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام .

شارع الجلاء - ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ١٩٩٩

الهيئة العامة لمكتبة الشريعة	
رقم التصنيف	٩٦٢.٥٣٠
رقم التسجيل	٢٠٥٧٤



ندوة

أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية

٢٢ - ٢٣ فبراير سنة ١٩٩٨

المشاركون

- | | |
|--------------------------|------------------------|
| د . مجدى حماد | د . أحمد يوسف أحمد |
| أ . محسن عوض | أ . أحمد يوسف القرعى |
| د . محمد السيد سعيد | أ . جاسم علوان |
| د . محمد السيد سليم | د . جمال الدين الآتاسى |
| د . محمد عبد الشفيق عيسى | أ . جمال سلامة على |
| د . مصطفى علوى | د . جمال عبد الجواد |
| د . مصطفى كامل السيد | د . حسن نافعة |
| أ . معن بشور | د . سلوى شعراوى |
| أ . ممدوح رحمون | أ . طه المجدوب |
| د . هدى جمال عبد الناصر | أ . عونى نرسخ |

رؤساء الجلسات

- | | |
|----------------------|---------------|
| د . محمود عبد الفضيل | أ. / جميل مطر |
|----------------------|---------------|

المحتويات

مقدمة

كلمة الافتتاح

٥
١٥

القسم الأول

الطريق إلى الوحدة

١٩	جمال الدين الآتاسي
٤٤	جاسم علوان
٥١	جمال سلامة على
٥٣	
٥٩	
٨٢	أحمد يوسف القرعي
٨٥	مصطفى علوي

الفصل الأول : الطريق السوري إلى الوحدة

تعقيب :

الفصل الثاني : الطريق المصري نحو الوحدة

المبحث الأول : مصر ومفهوم الوحدة

المبحث الثاني : مصر والطريق إلى الجمهورية العربية المتحدة

تعقيب :

الفصل الثالث : الصراعات الدولية والإقليمية التي أحاطت بتجربة الوحدة المصرية السورية

القسم الثاني

دولة الوحدة

١١١	مصطفى كامل السيد
١٢٩	سلوى شعراوي
١٣٥	معن بشور
١٥٦	طه المجذوب
١٦٥	١- محمد عبد الشفيق عيسى
١٨٧	٢- مملوح رحمون
٢٠٤	عوني فرسخ

الفصل الأول : بناء المؤسسات وآلية صنع القرار

تعقيب :

الفصل الثاني : العلاقات المدنية - العسكرية في دولة الوحدة

تعقيب :

الفصل الثالث : البنية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الوحدة

تعقيب :

القسم الثالث

الانفصال وما بعده

٢٢١	عوني فرسخ
٢٦٧	جمال عبد الجواد
٢٧٣	مجدى حماد
٣٠٠	محمد السيد سليم
٣٠٧	أحمد يوسف أحمد

الفصل الأول : الانفصال

تعقيب :

الفصل الثاني : إدارة عبد الناصر لأزمة الانفصال

تعقيب :

الفصل الثالث : تطورات محاولات الوحدة العربية بعد تجربة

الجمهورية العربية المتحدة

تعقيب :

الفصل الرابع : مستقبل الوحدة العربية بين الأطروحات الفيدرالية

والأطروحات الوظيفية

تعقيب :

٣٣٣	محسن عوض
٣٣٩	حسن نافعة
٣٦٧	محمد السيد سعيد

الخاتمة

الحلقة النقاشية : نحو مفهوم جديد للوحدة العربية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، ٣٧٣
وضرورات الأمن القومي

ملحق الوثائق

- ١- صورة من المذكرة التي قنمها الضباط السوريون للرئيس جمال عبد الناصر للمطالبة بإتمام الوحدة، والتي حررها العقيد جاسم علوان ٣٨١
 - ٢- إعلان الجمهورية العربية المتحدة ٣٨٣
 - ٣- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مجلس الأمة بمناسبة إعلان أسس الوحدة بين مصر وسوريا في ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ ٣٨٥
 - ٤- صور الاستقالات التي تقدم بها الوزراء السوريون الأربعة في دولة الوحدة ٣٩٣
 - ٥- نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بعد الانفصال صباح يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ ٣٩٧
 - ٦- نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بعد الانفصال مساء يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ ٤٠٢
 - ٧- نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦١ ٤٠٧
 - ٨- نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٦١ ٤١٧
- برنامج الندوة ٤٢٣

مقدمة

لقد كانت تجربة الوحدة المصرية السورية نقطة تحول كبرى فى التطورات السياسية للمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وعبرت عن حالة قل أن تتكرر، ليس فقط فى العلاقات العربية/العربية، وإنما فى التوازنات الدولية، والتفاعلات الإقليمية التى تحركها قوى طرحت منهج التغيير الثورى فى مواجهة قوى تقليدية تعمل على مقاومة التغيير والاحتفاظ بأدوات النظام القديم فى قبضتها، أى أن تجربة الوحدة المصرية السورية جاءت كنموذج للتحدى من جانب القوى الثورية لكل من: الواقع العربى المخالف لها والذى كان سائداً فى تلك الحقبة، والقوى الأجنبية التى حرصت على الاحتفاظ بسيطرتها على مقدرات المنطقة؛ من ثروات، ومفاتيح للأمن، وتوجهات ثقافية.

وفى مناسبة مرور أربعين عاماً، جاءت هذه الندوة التى نظمها "وحدة دراسات الثورة المصرية" - ويضم فعاليتها هذا الكتاب - لتطرح قضية الوحدة للدراسة العلمية المتعمقة، وقد شارك فيها سياسيون وخبراء وأكاديميون، بعيداً - قدر الإمكان - عن الإطار الاحتفالى أو آفاق التمنى، وقد تم طرح العديد من الرؤى والتصورات التى يمكن بلورتها فى أربع قضايا رئيسية :

أولاً : تقييم تجربة الوحدة :

طرحت فى البداية قضية أثارت جدلاً قصيراً، تتعلق بالتوجه العربى الوحوى فى كل من سوريا ومصر، هل كان وليد فترة الخمسينيات فقط، ارتباطاً بتصاعد التهديدات التى واجهتها سوريا، وتحركت بناء عليها كتلة الضباط الوطنيين فى الجيش السورى تطالب بتحويل علاقات التحالف والتسويق مع مصر إلى وحدة كاملة؟ وهل ارتبط بثورة يوليو فقط أم أنه سابق عليها؟

وكان الرد الذى حسم هذه النقطة أن مفهوم الوحدة فى الإدراك الثقافى للشعبيين المصرى والسورى كان سابقاً للفترة التاريخية التى اتخذ فيها القرار بإقامة الجمهورية العربية المتحدة، ومع ذلك فقد أثار المشاركون أهمية تقويم التجربة بما لها وما عليها من خلال ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالى:-

المحور الأول :

تركز النقاش حول فترة التمهيد للوحدة، حيث رأى البعض أن قيام دولة الوحدة قد تم بقرار فوقى افتقد التمهيد الكافى والدراسة المتعمقة، بينما كان الشبوعيون على سبيل المثال يطالبون بتطبيق صيغة فيدرالية بدلا من صيغة الوحدة الكاملة.

وقد أوضح أصحاب الاتجاه الآخر أن قرار الوحدة لم يكن قرارا عشوائيا أو ارتجاليا، بل سبقه تمهيد طويل منذ زيارة السيد صلاح سالم لسوريا فى أواخر ١٩٥٣، ومعاهدات التحالف التى أعقبت معركة العدوان الثلاثى، وعندما بدأت دعوة الوحدة تأخذ نهجا أكثر تحديدا فى عام ١٩٥٧، أوفد عبد الناصر السيد حافظ إسماعيل مبعوثا شخصيا له - كان من المشاركين فعليا فى صناعة القرار المصرى وقتئذ - لاستطلاع الموقف السورى على الطبيعة، والتشاور مع كل الاتجاهات السياسية والحزبية، والقيادات العسكرية حول مشروع الوحدة، وعاد بموافقة سورية كاملة على الطرح الذى تقدم به جمال عبد الناصر، وكان يطالب بإجراء استفتاء شعبى حول الوحدة، وإبعاد الجيش عن السياسة، وحل الأحزاب واستبدالها بتنظيم قومى واحد.

المحور الثانى :

تناول دولة الوحدة من الداخل، وقد أشار المنتقدون إلى أن بناء المؤسسات وصناعة القرار فى الدولة قد ارتكز على نقل النموذج المصرى إلى الإقليم السورى، أى إلى دولة الوحدة ككل اعتمادا على الشخصية الكارزمية التى توافرت لجمال عبد الناصر، وأن التنظيم السياسى الوحيد "الاتحاد القومى" افتقد المصداقية نتيجة تغليب أسلوب التعيين فى مستوياته العليا. وافتقدت أيضا غالبية القرارات المصرية الكبرى إلى معيار الرشادة والاستماع إلى رأى المستشارين.

يضاف إلى ذلك أن عملية التوحيد الداخلى فى الإقليمين حققت إنجازاً محدوداً، مما كان له دوره فى تسهيل عملية الانفصال . وفى مواجهة هذه الانتقادات ظهر اتجاه آخر يعتقد أن معيار الرشادة الذى يفضلهُ الأكاديميون فى بناء المؤسسات وصناعة القرار يعد محاولة لتطبيق معايير التسعينيات على ما كان قائماً فى الخمسينيات، وهو معيار غير صالح فى التعامل مع مرحلة من مراحل التحول الثورى فى الأمة العربية، وفى طليعتها مصر. ولو أننا أخذنا بهذا المعيار فى قرارات أخرى مثل قرارات تأميم قناة السويس أو بناء السد العالى، أو قرارات ثورة يوليو نفسها، لما أمكن التفكير فيها أو الإقدام عليها، ذلك أن كل من هذه القرارات أثار من المشكلات والاستفزاز لقوى داخلية وخارجية بما يحول دون التفكير فيه أصلاً، ومن ثم فلا يصح بأى حال عزل الماضى عن ظروفه، والعوامل التى تحكم فى حركة التطور السياسى وقتها .

من جانب آخر، فإن من ينتقدون سلوك وقرارات دولة الوحدة بدعوى عدم خضوعها للدراسة أو التشاور يعانون قصوراً فى المعلومات، ولقد أكد بعض من عايشوا التجربة عن قرب أن كل القرارات قد خضعت لدراسات مستفيضة، وحوارات موقفة ومحفوظة حتى اليوم فى خزائن الدولة لمن يريد أن يرجع إليها، كما عابوا على أصحاب الاتجاه الأول ميلهم إلى استخدام معلومات انتقائية، أو الرجوع إلى عدد محدود من القرارات لإثبات وجهة نظرهم، وهو ما لا يتفق والمنهج العلمى السليم . يضاف إلى ذلك أن عملية التوحيد ليست بالعملية البسيطة التى يمكن إنجازها فى يوم وليلة. ولا شك أن الفترة القصيرة التى عاشتها دولة الوحدة لم تكن لتسمح بالوصول بها إلى مؤسسات راسخة ومستقرة فى هذا العمر المحدود .

المحور الثالث :

تتاول قضية الانفصال، حيث تعرض أسلوب عبد الناصر فى إدارة أزمة الانفصال إلى نوعين من النقد؛ رأى أولهما أن استخدام العنف الثورى مع الانفصاليين كان أمراً حتمياً، وأن عبد الناصر أخطأ بعدم استخدام القوة المسلحة لإحباط الحركة الانفصالية، أما الاتجاه النقدى الثانى فيرى أن مطلب المحافظة على دولة الوحدة كان يقتضى طرح بدائل تفاوضية مع الانفصاليين، تحول دون تحقيق أغراضهم، وتبقى على دولة الوحدة بأى صيغة ممكنة .

وقد جاء في الرد على هذه النقطة أن استخدام القوة المسلحة يعيد للأذهان تصدى الدول الأوروبية في منتصف القرن التاسع عشر لجيوش إبراهيم باشا، وإجبارها على العودة للاحتواء بالحدود الجغرافية لمصر، وفي وقت ترفض فيه كل القوى الدولية، من شرق وغرب، استمرار دولة الوحدة، وتشارك كل القوى الإقليمية المحيطة بها في الاحتفال بالانفصال، إن لم نقل في تدبيره، هل كان يمكن التورط عسكرياً في مثل هذه المواجهة ؟

وعلى الصعيد الآخر يفترض القائلون بالتفاوض أن حركة ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ كانت مجرد حركة تصحيحية يمكن التفاهم معها، لكن الشهادات التي قدمت في الندوة، والمعلومات التي توافرت أثناء وعقب الانفصال، تؤكد أنها كانت حركة انفصالية قادتها مجموعة من المغامرين، ودبرتها قوى أجنبية، ولم يكن وارداً على الإطلاق استجابتهم لأي مبادرات .

ثانياً : تأثير القوى الداخلية والخارجية على دولة الوحدة :

طرحنا هذه القضية بهدف التعرف على الفاعل الرئيسي في حركة التطور السياسي في المنطقة العربية . فعلى سبيل المثال؛ هل كان استكمال عملية التوحيد في الجمهورية العربية المتحدة ليوفر ضماناً لمنع الانفصال؟ وقد أثبتت هذه الإشكالية في أكثر من موضع في مداولات الندوة، وكان الاتجاه الأكثر وضوحاً يتمثل في الآتي :-

١- إن عملية التوحيد الداخلي في دولة الوحدة لم تعالج بما تستحق من عناية وجهد، سواء من عناصر الحكم أو ممن هم خارجه، ويرجع أصحاب هذا الاتجاه تعثر عملية التوحيد إلى قصور في الفكر القومي، ويزيدون أن حزب البعث مثلاً قدم مساهمة لا تتكرر في إعلاء الدعوة القومية، لكنها افتقدت النهج العملي لتحقيق الوحدة، وأن قيادة جمال عبد الناصر شكلت هدفاً في حد ذاتها لكل الحركات القومية.

لكن معظم التحليلات تنتهي إلى أن عملية التوحيد في حد ذاتها لم تكن لتشكّل ضماناً كافياً لبقاء دولة الوحدة؛ ذلك أن عوامل الانقسام الداخلي - وبخاصة في الهيكل الاجتماعي والسياسي في سوريا، والعوامل الجيوستراتيجية التي تتحكم في الموقع السوري- تفرز باستمرار ثغرات. تقتح الباب للاختراقات الخارجية، وممارسة الضغوط ضد كيّان دولة الوحدة، أو ضد سوريا على وجه الخصوص .

٢- تعد الصراعات الإقليمية امتداداً للصراعات الدولية، ويتراجع دورها في الفعل أمام تأثير الصراع الدولي الذي كان أكثر تأثيراً في تحفيز قيام دولة الوحدة، ومنطقة الشرق الأوسط هي من أكثر المناطق حساسية وتأثراً بالصراعات الدولية الكبرى، وأكثر المناطق جذباً للتدخل المباشر من جانب القوى الكبرى، ويتصاعد معدل التدخل عندما تظهر قوة عربية قادرة على تحدى إرادة هذه القوى، وكانت سياسة الولايات المتحدة نموذجاً عملياً لذلك، خاصة في فترة كانت تستعد فيها لتسلم الزعامة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن ثم فلم يكن سلوك دولة كإسرائيل، أو الصراعات العربية/العربية، حافزاً لقيام دولة الوحدة. وبالطبع فقد واجهت النقطة الخاصة بإسرائيل معارضة قوية، وأشار البعض إلى أن برامجها التوسعية والعنوانية كانت أحد العوامل الدافعة للوحدة المصرية السورية.

ومن جانب آخر، فإن كلا القوتين في الشرق والغرب قد شعرتا بحالة من القلق تجاه قيام دولة الوحدة، واستخدمت كل منهما قوى إقليمية لمحاصرتها. على أن ذلك لا ينفى أن كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قد لاحظت بعض العناصر الإيجابية في تجربة الوحدة المصرية السورية، إما باعتبارها تحدياً للنفوذ الغربى من وجهة نظر موسكو، أو بوصفها عائقاً أمام المد الشيوعى من وجهة نظر الغرب.

ثالثاً : القطرية والقومية، علاقة جدلية :

فرضت هذه القضية نفسها على مداولات الندوة، باعتبارها إحدى القضايا الفاعلة في إدارة عملية التوحيد السياسى، سواء بالنسبة لتجربة الوحدة المصرية السورية، أو ما أعقبها من تجارب وحدوية ظهرت على الساحة العربية، ويمكن استخلاص أهم أبعادها على النحو التالى:

١- إن جدلية القطرى والقومى ليست قصراً على الدول أو النخب، وإنما تشمل كل فرد فى الوطن العربى، وكل من يعانى صعوبة فى اختيار الطريق، فقد ظهرت فى فترات كثيرة مشاعر بديلة للشعور القومى، وأفرزت نوعاً من التشتت بين اتجاهات مختلفة، بحيث أصبح المطلوب هو كيفية خلق اللحظة المناسبة لتغليب شعور بذاته على الانتماءات الأخرى فى إطار حوار سلمى بين كل الاتجاهات.

٢- لعبت الاختلافات الهيكلية بين إقليمي دولة الوحدة دوراً مهماً في تأكيد خصوصيات متميزة لكل إقليم، مما حد من فرص التلاقى والانسجام، وعلى سبيل المثال فقد كانت العلاقات بين العسكريين والمدنيين قد استقرت في مصر لصالح النخبة العسكرية التي تحولت إلى طليعة ثورية، بينما كانت في سوريا تنسم بالتوتر، وكان الجيش يضم كتلاً عسكرية متعددة، بعضها حزبي وبعضها مستقل، وكان الجميع في سعيه للوحدة يتطلع إلى أن يحسم عبد الناصر الموقف لصالحه، وأفرز هذا في النهاية نوعاً من النرجسية القطرية لدى السوريين تؤكد الريادة السورية في تصدر الحركة القومية.

وفي جانب آخر لعبت الأقليات الطائفية والسياسية داخل المجتمع السوري دوراً في ضرب تجربة الوحدة، وساهم الضباط المنتمون لهذه الأقليات في تدوير حادث الانفصال، وسهلت الاستجابة للحملات المغرضة التي سعت إلى اعتبار الوحدة توسعاً مصرياً، والزعم أن الشعب السوري قد تحمل خسائر مادية نتيجة الوحدة، على عكس ما تؤكد الحقائق من أن قانون الإصلاح الزراعي مثلاً كان يستهدف تصحيح خلل كان قائماً بالفعل في توزيع ملكية الأراضي، وأن الوحدة ساهمت في بناء رؤية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتكزت على مفهوم التخطيط بعيد المدى، وأن معدل انتقال السوريين إلى مصر بهدف التجارة قد فاق بكثير انتقال المصريين إلى سوريا، الذي كان يستهدف تقديم الخبرات في عديد من المجالات العسكرية والمدنية.

ولا شك أن نوعية المشاركين في الندوة كانت أحد العوامل التي دعمت من قيمتها العلمية، حيث يمكن تصنيفهم إلى ثلاث فئات، شملت أولاً بعض القيادات التي شاركت في المسؤولية السياسية والتنفيذية في دولة الوحدة نفسها، أو شاركت في تغليب التيار المؤيد لها داخل الجيش السوري، ووضعت الوثيقة الأولى التي عبرت عن مطالبة الجيش في سوريا بضرورة إتمام الوحدة الكاملة مع مصر. وتضمنت الفئة الثانية مجموعة من المفكرين الاستراتيجيين الذين تناولوا كل جوانب التجربة الوحدوية بالبحث والتفكير، معتمدين على المنهج العلمي من جانب، وعلى استيعابهم للظروف التاريخية والاستراتيجية التي أحاطت بالتجربة من جانب آخر. أما الفئة الثالثة فقد شملت عدداً من القادة الحركيين ومسؤولين غير بعيدين عن صنع القرار العربي في المرحلة الراهنة. ثم كان جمهور الحاضرين الذين ساهمت مداخلاتهم في ضبط موضوعية البحث، وتميزت بدرجة عالية من الانتماء القومي، والتجرد في التعامل مع كل القضايا التي أثارها تجربة الوحدة المصرية السورية.

وقد حرصنا فى "وحدة دراسات الثورة المصرية" على أن نختم الكتاب بمجموعة من الوثائق المهمة التى نراها لازمة فى التعرف على التجربة، وتساعدنا فى الوقت نفسه على الاقتراب بدرجة أكبر من مشاهدتها، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن جميع الباحثين الذين شاركوا فى الندوة قد واجهتهم صعوبة تكاد تكون جماعية فى الحصول على المصادر والمعلومات الموثقة، فضلاً عن إجماع بعض الذين شاركوا فى التجربة عن الإدلاء بشهاداتهم، وهى الصعوبة نفسها التى تواجه "وحدة دراسات الثورة المصرية" التى تأتى فى مقدمة مهامها - بل وأهمها على الإطلاق - عملية التوثيق لفترة تاريخية من أغنى وأهم الفترات التى مرت بالوطن العربى، وهذا كله يجعل من هذا الكتاب مقدمة لدراسات أخرى، وندوات مطلوبة، لتكميل الجوانب التى لم تستطع هذه الندوة أن تغطيها للأسباب سالفه الذكر، وأخص بالذكر أولئك الذين يتحملون جانباً من مسئولية إفشالها، وأهمهم على الإطلاق السيد عبد الحميد السراج.

وختاماً نتوجه وحدة دراسات الثورة المصرية لكل من ساهموا فى إنجاح هذه الندوة بأبحاثهم وتعقيباتهم ومدخلاتهم، ونعتذر عن نشر كل تفاصيل المناقشات وذلك حتى يصدر الكتاب فى حجم معقول .

كما لا يفوتنا شكر كل من ساهموا فى إخراج هذا الكتاب فى صورته النهائية وهم الأستاذة صافيناز محمد أحمد ، ومصصح اللغة العربية الأستاذ مصطفى عبد الوارث ، ومدخل البيانات الأستاذ مجدى سعد مكي .

كلمة الافتتاح

هدى جمال عبد الناصر

يسعدنى باسم "وحدة دراسات الثورة المصرية" أن أرحب بكم فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، فى مناسبة مرور أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية.

لقد دفعتنا عوامل عدة إلى إقامة هذه الندوة، بالرغم من تعدد الكتابات والدراسات التى نشرت حول هذا الحدث التاريخى خلال هذه الفترة الطويلة : أولاً:- إن هناك وثائق أجنبية فتحت لإطلاع الباحثين كشفت بالتفصيل عن حجم المؤامرات والخطط التى نفذت ضد الوحدة، من مختلف القوى الدولية والإقليمية، حتى تمنع العالم العربى من أن يتحول إلى قوة كبرى مؤثرة وقادرة على مواجهة قوى التسلط الدولى.

ثانياً :- إن هذه التجربة الغنية فى تاريخنا الحديث - بالرغم من قصر مدتها - تفرقت من حيث الظروف الخاصة التى أحاطت بها، حيث قامت بعد انتصار سياسى لقوى التحرر الوطنى فى معركة العدوان الثلاثى، كما أنها واكبت اتساع المد القومى العربى الذى كان يتطلع إلى الاستقلال عن التبعية الأجنبية . ثم إنه حين ضربت هذه التجربة ووقع الانفصال، فإن الإصرار على الوحدة استمر، ولكن فى إطار الدروس المستفادة، لإقامة الوحدة على أسس متينة تضمن لها الاستمرار . وما أحوجنا اليوم إلى مناقشة كل ذلك وإعادة النظر فيه على ضوء الحقائق التاريخية الموثقة، فى ظل الحملات المستمرة على الوحدة العربية، وانحسار المد القومى العربى، بل وضعف الأمة العربية وتمزقها .

ثالثاً :- إنه فى ظل العولمة والهيمنة الأمريكية يكمن المخرج الوحيد فى تكوين الكيانات الكبرى، فلا مكان للدول الصغيرة فى القرن الواحد والعشرين . وهذا الوضع الدولى الجديد يجعل الوحدة العربية ضرورة حالة لا يمكن

إرجاؤها، فكل دولة عربية منفردة أضعف من أن تحافظ على أمنها القومى، أو أن تواجه قوى العولمة.

إن ما يحدث للعراق الشقيق الآن من حصار وفرض العقوبات الدولية، بل وتهديد بالغزو وتغيير النظام السياسى وتقسيم الدولة ذاتها، يمكن أن يحدث لأى دولة عربية أخرى، والعالم العربى عاجز عن حماية أمنه القومى وتقرير مصيره بيده.

ومنذ البداية كان التخطيط لهذه الندوة التى نأمل أن تتمكن بفضلكم من أن تغطى بالدرس والتحليل ليس فقط ما اتصل بتجربة الوحدة المصرية السورية من مختلف جوانبها، وإنما أيضاً محاولة استشراف المستقبل بالنسبة للعمل الوجدوى العربى، باعتباره الطريق الوحيد لحماية الأمن العرب بأبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ظل عالم متغير.

ولقد عنيانا أن نوجه الدعوة لشخصيات بارزة شاركت بعملها فى تجربة الوحدة أو أسهمت بالفكر فى تقييمها، ونحن نثق فى أن مشاركتكم الإيجابية ستضمن لهذه الندوة أن تكون نتائجها على مستوى أهمية الحدث التاريخى الذى نحن بصددته والقضية الحيوية التى نناقشها.

القسم الأول

الطريق إلى الوحدة

الفصل الأول :

الطريق السوري الى الوحدة

الفصل الثانى :

الطريق المصرى نحو الوحدة

الفصل الثالث :

الصراعات الدولية والاقليمية التى أحاطت بتجربة الوحدة المصرية السورية

الفصل الأول

الطريق السورى إلى الوحدة

جمال الدين الآتاسى

فى ٢٢ فبراير/ شباط لعام ١٩٥٨، تحقق أول انتصار وحدوى حقيقى لحركة القومية العربية، بعد نضال طال نصف قرن من الزمن، وقامت وحدة القطرين، مصر وسوريا، فى إطار "جمهورية عربية متحدة" . قامت دولة للأمة، لكل الأمة العربية وقضايا الأمة، ولتكون قاعدة انطلاق، والجسر الذى تعبر عليه شعوب الأمة العربية نحو الوحدة العربية الشاملة .

هذه الوحدة، وهذه الدولة القومية الموحدة للأمة العربية، لم تعمّر إلا ثلاث سنوات وسبعة أشهر، فقد انفصم عقد تلك الوحدة، بل جرى اغتيالها فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ بالتآمر والغدر، وبتواطؤ من كل القوى المعادية للأمة، لوجود هذه الأمة أو لنهوضها وتقدمها، من داخلها وخارجها .

لقد قامت بعد ذلك محاولات كثيرة ونضالات شعبية كبيرة لاستعادة تلك الوحدة، كما طرحت أشكال بديلة، وقامت اتحادات وتجمعات إقليمية، وكلها أخفقت حتى اليوم فى أن تضع الأمة على طريق وحدة حقيقية من جديد، وكأنها كانت فرصة تاريخية للأمة بقيام ثورة القومية العربية كثورة ناصرية، وقيام مصر عبد الناصر، وقد أضاعتها .

ونحن هنا فى سوريا، وآخرون كثيرون فى وطننا العربى، كنا ومازلنا وبعد مرور أربعين عاماً على تلك البداية الظافرة، ونسميها، وكما سماها عبد الناصر من قبلنا، بالتجربة الرائدة . وهى كما قال عبد الناصر فى آخر عيد أقيم لذكرى تلك الوحدة فى حياته عام ١٩٦٧ "تبقى أمام النضال العربى ذخيرة ثمينة تعلم وتكشف حتى عن طريق أخطائها" .

إنها الرائدة، ليس من حيث الشكل الذى أقامت عليه نظام الحكم والبنيان السياسى لدولة الوحدة، فهى قد أثبتت أن وحدة الأمة حقيقة، وأن إقامة دولة للوحدة ممكنة، إذا ما دفعت إليها الإرادة الحرة للشعوب، وتجاوب معها تصميم القادة وأصحاب القرار .

وهي رائدة من حيث إنها دلت إلى طريق؛ طريق الاستقلال الوطنى وإطلاق المبادرة الحرة للشعوب .

ثم إن تلك الوحدة فرضت نفسها ثورية؛ أى فورية تحرق المراحل وتختصر الإعداد لها . ويقول البعض، ومن بين الذين شاركوا فيها أيضاً، بأنها كانت مغامرة غير محسوبة النتائج، ولكننا لو قرأنا بتدقيق طبيعة حركة القوى والأحداث المتداخلة في تلك الحقبة، والأخطار المهددة، لرأينا أن المغامرة ستكون أخطر وأفدح لو أنها لم تقم، وهذا ما النقطة العمق الاستراتيجى والتاريخى للقيادة الناصرية عندما اتخذت القرار .

ولكن وفي المناسبة والذكرى نفسها، فإن موضوعى يبقى حول "الطريق السورى إلى الوحدة"، وما كان لها، وما بقى من رصيد فى الوعى وفى حركة القوى وتطلعات الشعوب .

فالنزوع للوحدة العربية والتطلع إلى مصر لدى الشعب السورى، وكل طلائعه القومية الثقافية وقواه السياسية وأحزابه الوطنية، نزوع أصلى وأصيل وما انقطع منذ قرن من الزمن، ولكن الطريق إلى مصر لم يكن دائماً سالكاً بل أقيم أمامه حواجز كثيرة، إلى أن قامت الثورة الناصرية فى مصر .

كان الحدث كبيراً هز أرجاء الدنيا، دنيا العروبة أولاً، ثم العالم أجمع منذ أن وقف عبد الناصر فى الأول من فبراير عام ١٩٥٨ ليعلن: "اليوم أيها الأخوة المواطنون، وبعد أن كانت القومية العربية هتافات وشعارات، أصبحت حقيقة وحقيقة واقعة . إن الشعب العربى فى سوريا والشعب العربى فى مصر أعلننا مشيئتهما بقيام دولة لوحدهما: الجمهورية العربية المتحدة" .

وفى الخامس من فبراير، وسوريا كلها فى مهرجان، اجتمع المجلس النيابى السورى ليقرر الموافقة بالإجماع على اتفاق الوحدة، وليرشح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة . وفى ٢١ فبراير ذهبنا فى دمشق جموعاً إلى صناديق الاقتراع لنقول نعم للوحدة فى جمهورية عربية متحدة وعبد الناصر رئيساً، ولم أجد يوماً فى التعبير عن الحدث، إلا عنواناً عريضاً لمقالتي فى الصفحة الأولى من جريدة "البعث": كل الذين يريدون البقاء فى مسار التاريخ يحيون قيام الجمهورية العربية المتحدة . ولقد جاءت تلك الوحدة نقلة نوعية عظيمة فى مسار تاريخ الأمة، وجاءت فى مسار تاريخ التحرر الإنسانى، ولقد حسبنا يوماً أننا قد أمسكنا بمبادرتنا التاريخية فى النهوض، وأن أهداف الأمة العربية كلها صارت قريبة المنال، وما استطعنا هنا فى سوريا أن نقدر مسبقاً

كل تلك المصاعب التي وقفت على الطريق، ولا مقدار الكيد والعدوان الذي يدبره أعداء الأمة.

وإن كان عبد الناصر قد نبه منذ البداية وحذر، ومنذ أن وقف أمام مجلس الأمة في فبراير مبشراً بمهرجان الشروق، شروق فجر وحدة الأمة العربية وقيام دولة موحدة للأمة.

وعبد الناصر في تلك الخطبة التاريخية التي بين فيها مقومات تلك الدولة، وأكد أن المدخل والطريق إلى تلك الوحدة؛ طريق مصر وطريق سوريا، وكل طريق آخر إلى الوحدة، إنما يبدأ من الاستقلال الوطني، ومن الإرادة الوطنية المتحررة للشعوب، وإجماعها.

وقال عبد الناصر: "ما أن حصلت سوريا على استقلالها الوطني، إلا وتطلعت إلى مصر، وما أن حصلت مصر على استقلالها الكامل إلا وتطلعت إلى سوريا..."

عندما جاء رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي ليرفع العلم، علم الاستقلال الوطني، بعد جلاء آخر جندي فرنسي عن أرض الوطن في ١٧ نيسان/إبريل عام ١٩٤٦، قال: "لن يرفع فوق هذا العلم بعد هذا اليوم إلا علم الوحدة العربية، ولكن طريق الوحدة يومها لم يكن سالكاً باتجاه مصر، وما كانت مصر قد أنجزت مهمات استقلالها الوطني وإجلاء الجيش البريطاني عن قاعدة السويس، ولا كانت الثورة قامت في مصر، ولا أقامت نظامها الجمهوري، ولا نص دستورها على الانتماء العربي الخالص وعلى أنها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، ولا خاضت كل تلك المعارك الوطنية الظافرة تحت راية القومية العربية، لتتشد لا سوريا وحدها، وإنما كل تطلعات شعوب الأمة إلى الاستقلال والوحدة". ولكن سوريا كانت السبابة، وصارت طريق مصر وسوريا أولاً في إدراك الشعب السوري، هي طريق الأمة إلى الوحدة والتقدم.

إن شكري القوتلي نفسه - كرئيس للجمهورية السورية - هو الذي ذهب إلى القاهرة في ٣١ يناير عام ١٩٥٨ ومعه رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ورئيس أركان الجيش، ليذكر بما قاله يوم الاستقلال، وليسلم الراية لعبد الناصر، ولترفع راية وحدة القطرين. ولكن الإرادة الجماعية للشعب السوري، وبكل قياداته المدنية والعسكرية، وكل تياراته الوطنية، كانت قد سبقت الحكام إلى القاهرة، ودفعت بالحكام نحوها، ثم كان لا بد أن تأخذ الأمور مجراها السياسي والدستوري، وقامت الجمهورية العربية المتحدة.

وقضية الوحدة العربية، وكما تشكلت في وعينا القومي العام، وفي إدراك الطلائع والنخب الثقافية والسياسية لشعبنا العربي السوري، إنما هي في النهاية الوحدة التي تجمع دول العالم العربي كله من المحيط إلى الخليج، وطناً موحداً، وأمة واحدة، وكياناً سياسياً واقتصادياً وثقافياً موحداً ومستقلاً عن كل سيادة أو هيمنة أجنبية.

ولقد أخذ توجه الحركة القومية العربية في سوريا على طريق هذا الهدف الطموح مسارات مختلفة، عبر فترات المخاض التاريخية التي انخرطت فيها شعوب أمتنا وحركات التحرر الوطني في منطقتنا العربية، في حقبة زمنية متلاحقة من هذا القرن العشرين. ولكن المسار الذي تقدم بسوريا نحو وحدة عام ١٩٥٨، وتجربة تلك الوحدة، تبقى في وعينا القومي في سوريا، أو في وعي من بقي على التطلع لوحدة الأمة كطريق لا بديل عنه للخلاص، لا ماضياً تعتز به، بل يبقى أيضاً دليلاً إلى المستقبل.

ولكن، وقبل الخوض في الحديث عن المسار السوري إلى الوحدة في الحقب الماضية، سنقف عند التأكيد على بعض الملامح والسمات العامة لذلك المسار:

١- إن التطلع إلى الوحدة الشاملة للأمة العربية، وإلى تحرير أقطار الوطن العربي واستقلالها، وإقامة كيان موحد أو دولة واحدة لشعوبها، كان المبدأ والمنطلق لحركة القومية العربية ولروادها الأوائل ولمنظماتها السرية ولأحزابها منذ أواخر القرن الماضي، وهذا التطلع - وبعد كل المتغيرات التي وقعت في منطقتنا والعالم - ما زال قائماً كطريق للنهوض بالأمة من جديد.

٢- في المشروع القومي العربي كان واضحاً دائماً أن طريق الوحدة العربية طويل، ومتعدد المراحل والأطوار، وكذلك التجارب والأشكال. وأنها لا تتوقف على إرادة أو استعداد قطر بعينه، أو حكومة أو حزب، ولكنها وقد وجدت محركاً على طريقها ومنطلقاً من بلاد الشام، أو من جزء من بلاد الشام - الذي صارت إليه "سوريا" - فلقد كان التوجه الوحدوي في سوريا يذهب في تطلعاته إلى مركز عربي، ومركز قوى وثابت يركن إليه، وإلى قيادة أو رمز يشد الأنظار إليه.

٣- إن سوريا في توجهها القومي العربي، وفي اختيار طريقها إلى الوحدة، كانت مستعدة للتخلي عن كيانها السياسي الذي رسمت حدوده من قبل المخططات والمصالح الاستعمارية ومن ثم الأنظمة القطرية والانفصالية، لصالح التكامل والاندماج في كيان عربي أوسع وأكبر. وهذا لم يكن طريق قواها القومية إلى الوحدة وإلى بناء القوة والمنعة فحسب، بل وكان طريقها في

الوقت ذاته لتحقيق الاندماج القومي لمجتمعها نفسه، وتحقيق الوحدة الوطنية لشعبها في مستوى أكثر تلاحماً، بعد كل ما زرعه ظروف القهر من تنائر في بنيته الاجتماعية ومن رواسب العصبية والروابط قبل القومية.

٤- وطريق الوحدة سابقاً وحاضراً، ماضياً ومستقبلاً، هو طريق المواجهة مع أعداء الأمة، والطامعين في أرضها ونفطها ومياها ومواقعها الاستراتيجية، وكل الذين يعملون على طريق تجزئتها وسد الطريق أمام تقدمها ونهوضها كأمة، وهو الذي شد في الماضي وما زال يشد أواصر الوحدة في المواجهة من سوريا إلى مصر ومن مصر إلى سوريا.

٥- ثم إن طريق الوحدة، وكما هو طريق المواجهة، هو طريق الأمة، ولا طريق غيره إلى التقدم والنهوض. وهذا ما تدفع إليه الإرادة الحرة والمصممة للشعوب، ولقد كان طريق سوريا إلى الوحدة من البداية هو طريق الاستقلال الوطني وتحرير الإرادة الوطنية لشعوب الأمة، ولتكون الوحدة خيارها وتعبيراً عن إرادتها الجماعية والحرة، ولتأتي في خط التقدم، وعلى طريق التحرير والتحرر من كل تبعية، وفي المواجهة مع كل مشاريع الهيمنة الأجنبية والاستعمار.

وبكل هذه المؤشرات مجتمعة صار طريق سوريا باتجاه مصر الثورة، مصر عبد الناصر، فمن قبل وحدة عام ١٩٥٨، ومن بعدها، أغريت سوريا بمشاريع للوحدة، أو رادتها طرق أخرى إلى الوحدة، كمشاريع وحدة الهلال الخصيب وسوريا الكبرى، لتسحبها على طريق أردن الملك عبد الله، أو عراق نوري السعيد، فضلاً عن كل ما دبر من مؤامرات أو صيغ من تحالفات، دفعاً على طريق تلك المشاريع المشبوهة التي كانت تستهدف احتواء سوريا في أطر المخططات والأحلاف الاستعمارية، وما صددتها وردتها إلا البقطة الوطنية للحركة الشعبية في سوريا. كما أن الحركة الشعبية الوطنية في سوريا، وكل القوى والأحزاب القومية الوحدوية، لم تجد في قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وانضمام الحكومة السورية إليها تعبيراً عن إرادتها وطموحاتها، أو عن الطريق إلى وحدة الأمة كما تتطلع إليها الشعوب. فعدا أنها جاءت بمباركة من الحكومة البريطانية ولتبقى ضمن دوائر نفوذها، فقد قامت كجامعة دول وحكومات منفصلة بعضها عن بعض، وقامت كمنظمة إقليمية لدول مختلفة وليس كجامعة قومية وكيان موحد للأمة، وبقيت على تكريس قطرية الأنظمة في أطر التجزئة. وظلت سوريا تطالب بمضاهاتها بجامعة للشعوب تخلع أطر

التجزئة وتقطع الحدود الفاصلة، وتنزع عن الأنظمة قطريتها لتأخذ أسباب الوحدة القومية الصحيحة .

وفي الطريق السوري للوحدة، يمكن أن نميز بين حقبتين تاريخيتين؛ حقبة الناصرية والنهوض الناصري والثورة الناصرية كثورة للقومية العربية، وحقبة ما قبل الناصرية .

فالحقبة الأولى في مسيرة نضال الأمة من أجل الاستقلال والوحدة هي تلك التي تعود بنا إلى بدايات حركة القومية العربية المنطلقة من المشرق العربي وسوريا، والتي سارت إلى "الثورة العربية الكبرى" ثورة الشريف حسين عام ١٩١٦، متطلعة إلى إقامة دولة عربية موحدة للأمة، والتي بانكسارها أمام المشروع الاستعماري، تكرر نظاماً شرق أوسطي للتجزئة والهيمنة الاستعمارية، والذي حمل في طياته وعد بلفور وإقامة الكيان الصهيوني، استكمالاً لمقومات ذلك النظام الشرق أوسطي للسيطرة بقيام "إسرائيل"، وسلباً للوجود العربي واستنزافاً لطاقات النضال العربي على طريق الوحدة .

ثم تأتي الحقبة الناصرية للنهوض العربي منذ أن انتقل عبد الناصر بثورة ٢٣ يوليو من طورها الوطني الأول لتصبح ثورة للقومية العربية كلها ووحدة الأمة، والتي حققت اختراقات كبيرة لذلك النظام الشرق أوسطي سالف الذكر في معارك متلاحقة، وانتصارات لثورات الشعوب، وصارت قضية الوحدة العربية والتقدم على طريقها من شعارات النضال اليومي لحركة شعوب الأمة، وبالثورة صارت مصر قاعدة حصينة للقومية العربية، ودولة كل الأمة العربية وقضاياها . إنها الحقبة التي بلغت عنفوانها القومي حين حققت وحدة مصر وسوريا في جمهورية عربية متحدة، ولتبقى مصر بعد الانفصال جمهورية عربية متحدة، تقود معارك الأمة وتدفع على طريق وحدتها .

ما قبل الناصرية ومصر عبد الناصر :

إن تطلع الشعب العربي في سوريا بأشواقه الوجدانية باتجاه مصر هوى قديم . فدور مصر الكبير في النهوض بقوة الأمة وتوحيد قواها في مواجهة الحملات الكبرى - من صليبية وتترية - التي شنت ضد وجود الأمة، ومصر التي كانت موئل النهضة الأولى في العالم العربي، كانت هناك دائماً كتلة شعبية واجتماعية متماسكة، ومحط أنظار الأمة ومرجعية ثقافية وموئلاً لمتفقيها . فليس

منذ أن تحررت سوريا من الانتداب الفرنسي وحصلت على استقلالها الكامل تطلعت إلى مصر فحسب، بل كان ذلك في تطلعات حركة القومية العربية وطلانها الأولى ومنظماتها السرية والعلنية التي تدافعت من بلاد الشام، فقد تحركت هي أيضاً باتجاه مصر منذ أن تطلعت إلى الاستقلال والانسلاخ عن الإمبراطورية العثمانية. ولقد أكد ساطع الحصرى في كتابه "محاضرات عن نشوء القومية العربية" وجود تلك الجماعات من المثقفين العرب في العهد العثماني التي كانت تتجه بقلوبها وأفكارها إلى مصر، تنتظر منها أن تترجم الحركة العربية. ولقد كان ساطع الحصرى نفسه من تلك الطلائع. ثم إن فصائل تلك الحركة ضمت في بعض منها قادة مصريين برز بينهم عزيز المصري، كما كانت تجد لها مراكز وجمعيات في مصر ذاتها، ولكن مصر كانت محتجزة وراء خطوط جيوش "الحماية البريطانية"، فتحوّلت عنها التطلعات السورية الوجدية إلى مراكز أخرى.

ومن غير أن نأتى على سيرة حركة القومية العربية وتشكيلاتها النخبوية المتدافعة من سوريا، فهي في حركتها كانت تتطلع إلى عملية مزدوجة؛ فيها الانفكاك عن الإمبراطورية العثمانية بحركة استقلالية، وإقامة دولة عربية شرقية موحدة تضم ولايات الهلال الخصيب (بلاد الشام والعراق) والجزيرة العربية. ولكن الطريق إلى إنجاز مهمات تلك العملية الاستقلالية والوجدية لم تكن محددة المعالم في النهج الاستراتيجي لتلك الحركة.

فظروف الحرب العالمية الأولى التي صار المشرق العربي ساحة من ساحاتها الأساسية، وتشابك علاقات العديد من القيادات العربية مع التحالف الغربي، وبخاصة بريطانيا، ذهبت بآمال الحركة العربية الوجدية باتجاه الحجاز وقيادة والى مكة الشريف حسين وأولاده، وانخرط الجميع في حركة "الثورة العربية الكبرى" التي حكمت مسيرتها التوجهات البريطانية ووعدها للدولة العربية حسب اتفاقات "حسين - مكامهون"، كما تحكمت فيها نهاية التواطؤات الاستعمارية الغربية. فالقوى العربية المتحركة لإخراج القوى التركية من الحجاز والأراضي الشامية وجدت نفسها أمام تحدٍ كبير عندما كشفت الثورة البلشفية التي قامت عام ١٩١٧ عن أسرار الاتفاقات الفرنسية/البريطانية لتقاسم المنطقة وإقامة كيان صهيوني وفقاً لخارطة سايكس بيكو ووعدها بلفور. وعندما اقتضت نوايا الدول الاستعمارية، بينما جيش "الثورة العربية" مشتبك في أكثر من موقع، استحثت القادة القوميون الذين انضموا إلى الجيش الذي على رأسه الأمير فيصل بن الحسين، حثوا خطواته واندفعوا به نحو دمشق ليدخلوها قبل

الجيش البريطاني بقيادة اللنبي، معولين على أن تحرير دمشق واستخلاص عاصمة الأمويين من أيدي الأتراك، بقواهم العربية الذاتية، يؤكد حقهم في إقامة دولة عربية مستقلة من هذه العاصمة.

دخلت طلائع القوات العربية دمشق محررة في ٣٠ سبتمبر/أيلول، وأعدتها لاستقبال موكب فيصل، الذي دخلها فارساً في ٣ أكتوبر/تشرين أول.

إن الذين عاشوا تلك الحقبة ثم عاشوا من بعدها قيام الجمهورية العربية المتحدة ودخول عبد الناصر إلى دمشق، يشيرون إلى أوجه التشابه في حرارة الاستقبالات الشعبية والآمال الكبرى التي تقجرت في الحالين. توافدت إلى دمشق وتجمعت فيها كل القيادات وفصائل النضال العربي والقومية العربية من بلاد الشام وأرجاء المشرق العربي. ومن اليوم الأول شكل فيصل حكومة برئاسة رضا الركابي لتمسك بزمام الأمور وتدير شئون البلاد، "سوريا كلها وكل بلاد الشام"، ولكن وفي الوقت الذي تركزت فيه القوات والقيادات العربية في دمشق، كانت القوات البريطانية قد وضعت يدها على فلسطين وشرقي الأردن والعراق، بينما نزلت الجيوش الفرنسية في لبنان وامتدت على طول الساحل السوري حتى اسكندرونه وما وراء الاسكندرونه.

إن الجهود التي بُذلت وتضافرت لإقامة دولة عربية مستقلة وموحدة لعموم سوريا، مستخلصة من برائن السيطرة العثمانية ومن القوى الاستعمارية الغربية الطاغية، كانت ملحمة من الملاحم السياسية والنضالية، منذ إقامة الحكومة الفيصلية الأولى في ٣ أكتوبر/تشرين أول عام ١٩١٨ وحتى سقوطها الأخير بعد حركة ميلسون في ٢٤ يوليو/تموز ودخول القوات الفرنسية دمشق دخول الفاتحين، ليذهب القائد الفرنسي غورو ويدق بقبضة سيفه على قبر صلاح الدين الأيوبي ويقول: "ها نحن عدنا يا صلاح الدين".

إن تلك الدولة الفيصلية التي قامت في دمشق ولو أنها حاولت المستحيل في إطار موازين القوى وظروف دولية لا تقوى على مغالبتها، فضلاً عن تصوراتها الذاتية، فلقد وقفت عندها وعند تجربتها؛ لما تقدمه من مؤشرات عما كان عليه الإدراك السوري، وإدراك النخب السياسية والثقافية والنضالية القومية في المشرق العربي، لقضية الأمة واستقلالها ووحدتها وتطلعاتها لإقامة دولة الأمة العربية المستقلة، والتي بقيت تعطى مؤشرات مستقبلية.

ففيصل الأول عندما ذهب على رأس الوفد العربي إلى مؤتمر السلام في آيونيو/حزيران، وفي خطابه أمام "مجلس العشرة" أكد المطالب العربية انطلاقاً من مبدأ عام هو أنه من حق الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من ديار بكر

حتى سواحل المحيط الهندي الاستقلال والوحدة ، ولكن فيصل ذهب بعد ذلك بمهمة إنقاذ ما يمكن إنقاذه لإقامة "دولة عربية سورية" من دمشق، ولكن الصورة الأوضح لمعالم الوعي القومي الذي كان في سوريا للوحدة ودولة الأمة، جاءت في الصيغة التي قام عليها "المؤتمر السوري العام" كمجلس تأسيسي منتخب، والذي ضم ممثلين لمختلف فصائل "الثورة" والحركات العربية، والذي تشكلت من خلاله تيارات وأحزاب سياسية متعددة، وفيما جاءت عليه قرارات ذلك المؤتمر في جلساته التي عقدت في شهر يونيو/حزيران عام ١٩١٩ في "النادي العربي" بدمشق والتي جاءت تعبيراً عن مطالب قوى الأمة وتطلعاتها وتعاملها مع الظروف الدولية المحيطة بها.

ولقد سجل المؤتمر في قراراته إبلاغ احتجاجه واعتراضه على ما جاء في ميثاق عصبة الأمم حين وضع سوريا في عداد الأمم المحتاجة إلى الانتداب ، وأكد المؤتمر استقلال سوريا التام (سوريا الطبيعية) وفي إطار وحدة عربية مستقلة، دون أي حماية أو وصاية، بل مجرد استعانة فنية واقتصادية بالدول الغربية ، وأن تقوم الدولة ويقوم الحكم على أساس البرلمانية واللامركزية، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأقليات وتأمين المساواة بين المواطنين جميعاً، كما قرر أن يتوج فيصل ملكاً على البلاد السورية بأجمعها، وأن يقيم حكومة ملكية شورية مسؤولة أمام الأمة ، وأعلن المؤتمر عن احتجاجه على كل معاهدة سرية لتجزئة سوريا، وكل وعد يرمى إلى قيام كيان للصهيونية في فلسطين، كما أكد احترام الوضع الخاص بلبنان، ولكنه أكد في الوقت ذاته ضرورة تحقيق المطالب ذاتها بالنسبة للعراق من غير أن تقوم فواصل أو حواجز اقتصادية بين البلدين، مع التأكيد على أن استقلال سوريا يبقى حجر الزاوية لاستقلال البلاد العربية، وهذا ما سمى وقتها ببرنامج دمشق؛ البرنامج الذي جاءت لتطويه ثم لتطوى كل تلك التطلعات الوحدوية الحملة الفرنسية، لتجزأ سوريا الطبيعية وتقسّم حسب خارطة اتفاق سايكس بيكو، بل وأكثر . وليؤخذ منها بعد ذلك ويقتطع ما يقتطع، ثم ليمتد التقسيم والتجزئة إلى داخلها بتدابير سلطات الانتداب الفرنسي .

لقد أدت الحرب العالمية الأولى وتصفية تركية الإمبراطورية العثمانية وتقاسمها بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، إلى تكريس نظام شرق أوسطي تجزئى ومسيطر عليه ، فبعد أن جرى عزل مصر منذ الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢، وبعد إسقاط احتمالات قيام دولة عربية موحدة ومستقلة في المشرق العربي، أخضعت المنطقة لقيود التجزئة المتحكم فيها استعمارياً،

قطعاً لطريق التحرر والنهوض والوحدة للأمة العربية ، والحرب العالمية الثانية وإن فتحت الطريق أمام عملية خلع الاستعمار القديم في العالم، فلقد حرصت القوى الإمبريالية الغربية بقديمها وجديدها على تكريس النظام الشرق أوسطى، كنظام يقوم على التجزئة للتمكن من إخضاعه لنفوذها ، ولقد أرادت تعزيزه وتكريسه بإقامة الكيان الصهيوني في قلبه ، وهذا النظام الشرق أوسطى العتيق لم يجر اختراقه وتخطى قيوده - بعد كل نضالات شعوب المنطقة على طريق الاستقلال الوطني - إلا بعد قيام الثورة الناصرية في مصر، واقتلاع أسوار العزلة عن مصر، وبعد تأميم القتال وكسب حرب السويس وكسر أطواق الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية من حلف بغداد إلى مبدأ أيزنهاور، وبعد مد جسور الوحدة بين مصر وسوريا من فوق حواجز التجزئة.

بعضهم يقيم مقارنة بين معركة التل الكبير التي أسقطت ثورة وطنية مصرية وفتحت الطريق للاحتلال البريطاني لمصر، ومعركة ميسلون التي أسقطت أمل قيام وحدة أو دولة عربية موحدة في الشرق، بعد إسقاط كل مشروع "الثورة العربية الكبرى" كما سميت، ولكن مصر بقيت هناك كتلة واحدة وشعباً واحداً ومجتمعاً واحداً، وإن عزلتها عن مشرقها صحراء سيناء والقوات البريطانية المرابطة في قناة السويس، ولكن سوريا أخضعت بعد ميسلون لعملية تقطيع وتوزيع ، وبعد أن انطوت على كيانها الشمالي هذا تحت الانتداب أخضعت لعملية تقسيم وفصل من داخلها، وتقسيم مجتمعها وشعبها إلى تقسيمات جغرافية وإثنية وطائفية تجعل منها كيانات متفرقة ، ولكن طلائعها وتياراتها الوطنية، وفي كل معارك نضالها وثوراتها التي لم تتوقف ضد الاحتلال، ما كانت تجد سبيلها إلى صيغة وحدتها الوطنية الداخلية إلا من خلال التمسك بهويتها القومية العربية وتطلعاتها الوحدية .

عند سقوط الدولة الفيصلية العربية في دمشق بعد معركة ميسلون وطرده الملك فيصل من دمشق ووقوع سوريا تحت الاحتلال الفرنسي، انفض الشمل الذي كان يجمع قيادات فصائل القومية العربية وحركة الثورة والوحدة، وتبعثرت في أرجاء الوطن العربي، ولجأ أكثرها إلى العراق ليتجمع من جديد حول الملك فيصل الذي عوضته السلطة البريطانية بعرش بغداد عن عرش دمشق ، وما أن حصلت العراق على شئ من الاستقلال، بعد نضالات شعبه وثوراته الوطنية، إلا وأخذ يرتفع صوت القومية العربية ونداءات الوحدة والاستقلال هذه المرة من بغداد ، وهنا أخذت الحركة الوطنية السورية وهي

تناضل من أجل الاستقلال، أخذت تتطلع بأفكارها الوجدانية، بل ومدت
تطلعاتها السياسية باتجاه بغداد طلباً لمساندتها في الحصول على استقلالها، كما
توجهت بآمالها القومية نحو زعامة الملك فيصل، ثم - وبخاصة - نحو زعامة ابنه
الملك غازي الفتى الجسور والمقدام في تطلعاته الاستقلالية والوجدانية، وتلك
حقبة صارت الطلائع الوطنية والقومية في سوريا تصف فيها دولة العراق بأنها
بروسيا العرب، ويتطلعون إلى أن تكون القاعدة والمنطلق لوحدة الأمة كما
كانت بروسيا قاعدة ومنطلقاً للوحدة الألمانية.

مات غازي أو قتل غيلة، وكان مأتمه في دمشق أكبر من مأتمه في بغداد،
وجاءت الحرب، وقامت ثورة رشيد على الكيلاني ومعه الضباط القوميون
الأحرار، تطرد الوصي على العرش الموالي، وتتصدى لمواجهة الزحف
العسكري البريطاني على بغداد. وقامت سوريا وهي تحت الانتداب بنصرة
العراق، ولكن الثورة انكسرت، وعاد الحكم الموالي والخاضع للنفوذ
البريطاني، وانقطع طريق بغداد إلى الاستقلال والوحدة، لتتقدم فيما بعد مشاريع
من بغداد لاحتواء سوريا، والتحريك الوجداني والتقدمي في سوريا، في إطار
وحدة شكلية مهيمن عليها خارجياً، وفيما طرح تحت عنوان وحدة الهلال
الخصيب من جديد.

لقد أغلقت البوابة الشرقية أمام التطلعات السورية، وخيمت على المنطقة
ظروف الحرب العالمية الثانية وما خلفته ظروف تلك الحرب من انشداد سوري
نحو الجنوب، ونحو مصر تخصيصاً، في تواصلها الثقافي وبعثاتها العلمية،
وكذلك في حركة الاقتصاد والأسواق، وفي إطار حركة القوى والجوش،
والتعامل مع تطلعات القوى المنتصرة لإعادة ترتيب أوضاع العالم وأوضاع
المنطقة وقامت جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية مقرها القاهرة، ودخلت
سوريا عهد استقلالها الوطني، ولكن المنطقة دخلت بالمقابل عهد إقامة الكيان
الصهيوني والحروب العربية الإسرائيلية، وانتهت حقبة ودخلنا حقبة جديدة في
تطلعاتنا القومية الوجدانية، وقامت انقلابات وتصدعت أنظمة وعروش، ثم
كانت الثورة، وتقوم مصر عبد الناصر بثورتها على طريق القومية العربية،
مادة البصر عبر سينا إلى الأمة وقضايا الأمة، وارتسمت معالم الطريق
السورية إلى الوحدة في تطلعات شعبنا السوري وحركة الشعوب، وهي طريق
الثورة والطريق إلى مصر الثورة، وإلى مطلب وحدة مصر وسوريا أولاً طريقاً
للمواجهة وطريقاً إلى التقدم العربي ونهوض الأمة.

الوحدة والطريق إلي الوحدة في الحقبة الناصرية :

أياً ما كانت التقييمات المختلفة التي جاءت لتلك الحقبة من حياة أمتنا العربية، والتي عاشتها تحت أعلام الثورة الناصرية، فإنها تبقى حقبة النهوض البارزة في هذا العصر لأمتنا، ويبقى عنوانها الكبير "النضال في سبيل تحريرها وتقدمها ووحدةها". وتلك تبقى شهادة التاريخ، كما قال جمال عبد الناصر في آخر كلماته إلى الأمة، شهادة "مبرأة من العقد ومن الأهواء ومن التحزب ومن النسيان".

ونحن نسميها حقبة ناصرية، بالنسبة للأمة وشعوب الأمة وحركة القومية العربية عامة، تلك الحقبة من تاريخ نضالنا العربي، التي كان المدخل إليها قيام حركة الضباط الأحرار بثورتهم الوطنية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولكن ناصريتها، أي ثورتها الحقبة كثورة قومية عربية تقدمية، ما برزت وتوضحت إلا عندما أمسك عبد الناصر بزمام الأمور عام ١٩٥٤، وأبعد عن رئاسة الدولة والحكم تلك الواجهات التقليدية والانتقالية، وسد طريق الرجعة والردة، وأخذ يتوجه بخطابه مباشرة إلى الشعب، في كل القضايا، وليرتفع بالوعي السياسي للشعب. وحين أخذ يتوجه بخطابه إلى الأمة وشعوب الأمة، ومنذ أن أطلق صوت مصر الثورة إلى العرب، من إذاعة "صوت العرب"، منادياً: أخى العربى، أرفع رأسك يا أخى وانهض فقد انتهى عهد الاستعباد. ومنذ أن أعطى للثورة ولمصر وشعب مصر هويتها القومية العربية الخالصة، وأكد في كلمة له بمناسبة العيد الثانى للثورة "نحن أمة عربية واحدة، هذا أول الطريق وآخره.."، ولكنه انتظر أن ينجز مهمات الاستقلال الوطنى الكامل لمصر وتوقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس فى أكتوبر عام ١٩٥٤، ليمسك بمشروعه القومى، وليمد لا البصر والفكر وحدهما، وإنما الاهتمام والحركة والعمل إلى المشروع عبر سيناء وما بعد سيناء، ولينطلق بمصر الثورة ورسالتها إلى الدوائر الثلاث لحركتها؛ العربية أولاً ومنها إلى الإسلامية والإفريقية. ولينتقل بثورة يوليو من طورها المصرى والوطنى الأول، إلى طورها القومى العربى الأشمل، ولتأخذ مصر الثورة دورها كقاعدة ثابتة ومرتكز لحركة التحرر العربى باسم الأمة، وفى حالات عديدة نيابة عن الأمة كلها، خاضت المعارك والحروب ضد أعداء الأمة، ودفاعاً عن حدودها وحقوقها وأرضها.

ملاحم كبرى خاضها عبد الناصر، وخاضتها مصر عبد الناصر، من ملحمة تأميم قناة السويس وصعد العدوان الثلاثي، إلى ملحمة وحدة القطرين، وإلى إسقاط حلف بغداد والأحلاف الاستعمارية ومبدأ أيزنهاور، كلها معارك خاضها وشعوب الأمة معه . ولقد ساند وأمد كل ثورات شعوب الأمة، من ثورة الجزائر إلى ثورة العراق وثورة اليمن . وكل انتصار كان انتصاراً للأمة ووحدة مصير شعوب الأمة . وصار عبد الناصر بمواقفه هو التعبير عن الأمة كلها وطموحات الأمة، بل وحتى الانكسار في حرب يونيو/حزيران عام ١٩٦٧ صار انكساراً للأمة كلها . ولكن عبد الناصر قدر على النهوض من جديد وبراءة شعوب الأمة، ليوقف في وجه الهزيمة ولإزالة آثار ذلك العدوان على الأمة، كما لم ينهض أحد بمصر وقوة مصر وبتلاحم قوى الأمة معها، لإزالة لطمخة الهزيمة عن علم الثورة، وليرفع أثارها عن كاهل الأمة وأرضها . ولكنه قضى قبل أن يبلغ بالأمة ذلك الهدف الذي حدده طريقاً لتستأنف الأمة بعده مسيرتها إلى أهدافها الكبرى وإلى الوحدة . وطويت تلك الحقبة، وهي ما طويت إلا عندما وقف السادات بحركة الجيوش وبقوة الأمة المساندة لحركة الجيوش في حرب أكتوبر/تشرين، كما كان قد رسم وأعد عبد الناصر، لتقف بعد العبور، وليتحول السادات بمصر عن الناصرية وطريق عبد الناصر إلى طريق كامب ديفيد وأمريكا، لتنعكس الأمور ويتحقق الهدف الذي رمى إليه عدوان يونيو/حزيران وكل عدوان على الأمة العربية ووحدة الأمة، في نزاع الناصرية عن مصر وعزلها عن أمتها وعن دورها القيادي لأمتها .

تلك هي الصورة التي تشكلت في إدراكنا هنا من سوريا لمصر عبد الناصر، وللدور الذي أخذه عبد الناصر في قيادة الأمة . أنها صورة لم تأت دفعة واحدة ولا دخلت تسلا، بل هي جاءت عبر عملية نضج سياسي وإنضاج في وعي شعبنا، تقدمت طوراً بعد طور، وعبر مراحل النضال التي خاضها الشعبان في مصر وسوريا، وكان لخطاب عبد الناصر المتوجه مباشرة إلى الشعوب وحركة الشعوب، موضعاً كل موقف وكل خطوة وكل قضية، الدور الكبير . ومن خلال هذا الإدراك صار خيار الشعب السوري لطريق الوحدة مع مصر خياراً ملحاً لا تراجع عنه، ولقد استمر إلحاحه والدفع إليه طول تلك الحقبة الناصرية، وليبقى من بعدها رصيذاً لتطلعاتها المستقبلية .

فكيف تشكل وقام ذلك الطريق السوري إلى الوحدة وماذا جاء عليه وتقدم إليه، ليصبح طريق سوريا إلى الوحدة مع مصر عبد الناصر، هو الطريق إلى

تغلبها على مصاعبها وانقساماتها الداخلية، وللوقوف في وجه الضغوط والمؤامرات الخارجية، التي تتهددها بالإخضاع والاحتواء أو الغزو؟ عندما قامت حركة الضباط الأحرار بالثورة في مصر ١٩٥٢ كانت سوريا تعيش تحت وطأة الانقلابات العسكرية المتوالية، وكانت تعاني كل ما أنتجه في المنطقة وداخل المجتمعات العربية انكسار جيوش الأنظمة العربية أمام "العصابات الصهيونية" وقيام الكيان الإسرائيلي، ثم كل ما صارت إليه أحوال المنطقة العربية وما أدخلته عليها القوى الغربية من ترتيبات وتحالفات، بل ومؤامرات لإخضاعها لمصالحها ولمخططاتها في المواجهة مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي.

فالقوى الوطنية التقدمية والقوى القومية في سوريا، التي كانت تعيش في دوامة الصراع الداخلي بين القوى على السلطة، والضغوط والتأمر على سوريا من الخارج، لم تستكشف من البداية حقيقة ثورة ٢٣ يوليو في مصر ولا حقيقة قيادة عبد الناصر، بل وضعتها في صف الانقلابات العسكرية التي عانتها وعانت استبداديتها، وحتى بعد أن قدرت تلك القوى على إسقاط نظام أديب الشيشكلي الدكتاتوري العسكري في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٤ ظلت تتطلع بشكوكها إلى ما يجري في مصر، بل وأظهرت تعاطفاً مع تحركات الأحزاب الرجعية والإخوان المسلمين في نزاعها مع الثورة وقيادة عبد الناصر. ولكن شيئاً فشيئاً أخذت الثورة تتضح، صورة مصر الثورة والتقدم، وصورة قيادة عبد الناصر للثورة وسياسة عبد الناصر.

وهكذا فإن "صوت العرب" الموجه إلى الأمة وشعوب الأمة، وخطاب عبد الناصر الذي يرتفع في كل مناسبة وطنية أو قومية، ومواقف عبد الناصر الجريئة والقاطعة المعادية للاستعمار والمعادية للرجعية، والتي تسير في خط التقدم والالتزام بمصالح الطبقات الشعبية، أخذت تشد أنظار وعواطف الشعب السوري نحو مصر وقيادة عبد الناصر، بل ومنذ تلك البداية، فإن تعاطف القواعد الشعبية مع مصر عبد الناصر سبق القيادات السياسية والحكومية، وصار يشكل عاملاً ضاعفاً عليها باستمرار.

وفي عام ١٩٥٥، ومن مطلعها، أخذ صوت عبد الناصر يرتفع عبر المنياح في الأماكن العامة والمقاهي في سوريا، ويتجمع الناس ليستمعوا إليه في كل مناسبة، وصار الدليل، بل وصارت صورة عبد الناصر تتصدر البيوت. وأخذت الرسائل والوفود الشعبية تذهب إلى عبد الناصر وإلى لقاء عبد الناصر، قبل أن يذهب الرسميون والحكام.

ومنذ بدايات ١٩٥٥، استتبت الأوضاع فى سوريا لحكم وطنى قام على تحالف برلمانى وحزبى عريض للقوى الوطنية والتقدمية، وعلى ميثاق قومى يؤلف بينها . وصار يتطلع فى سياسته العربية إلى التآزر والتعاون مع مصر أولاً . وهذا الحكم، على ما كان يتنازع أطرافه من تناقضات، وما كان يحاك حوله ويتجاذب عناصر فيه من مؤامرات تكشفت فيما بعد، فلقد أخذ منهجاً ذا طابع وحدوى تحت الضغط الشعبى العام ومظاهراته ومطالبه، وتحت ضغط القوى القومية الوحديّة من داخله وفى مقدمتها حزب البعث العربى الاشتراكى . وهكذا سارت السياسة السورية فى خط مواز وواثق الخطوات مع سياسة مصر الثورية، من رفض الأحلاف العسكرية وسياسة الأحلاف الموالية للغرب، والوقوف فى وجه إسرائيل والعدوان الإسرائيلى المتحفز، إلى كسر احتكار السلاح والتزود بالسلاح السوفيتى، مع الأخذ بسياسة الحياد الإيجابى والوقوف مع جبهة دول عدم الانحياز .

وفى مواجهة التهديدات الإسرائيلىة والاستعمارية والرجعية، أخذ التعاون بين مصر وسوريا صيغة التعاون السياسى والتحالف العسكرى والمواثيق الثنائية للدفاع المشترك . واللافت للنظر أن الوفد الحكومى السورى الذى ذهب إلى القاهرة لتوقيع ميثاق الدفاع الثنائى عام ١٩٥٥، طرح أمام عبد الناصر مطلباً سورياً فى السير بمشروع لإقامة الوحدة بين مصر وسوريا . ولكن الأمور وقفت عند هذا الطرح . أما الحركة الشعبية فى سوريا فلم تتوقف وظلت تضغط .

وفى ١٤ يونيو ١٩٥٦ تشكلت "حكومة قومية" جديدة فى سوريا، وصار الإصرار على أن ينص البيان الوزارى المقدم أمام المجلس النيابى صراحة على العمل من أجل تحقيق الاتحاد بين مصر وسوريا، وانهارت البرقيات والضغط الشعبى والمظاهرات من كل المناطق السورية تطالب . وأعطى المجلس الثقة للوزارة على هذا الأساس، وأقر تشكيل لجنة وزارية لإجراء التفاوض وإعلام مصر بهذا القرار الذى قابله عبد الناصر بالترحاب، ثم جاءت قضية السويس وحرب السويس لتصنع الوحدة فى المعركة .

وفى الخطاب التاريخى الذى ألقاه عبد الناصر يوم ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ فى الإسكندرية وأعلن فى ختامه تأميم قناة السويس، بدأ بوضع القضية فى إطارها القومى - كمعركة للأمة . وقال عبد الناصر: "وفى المواجهة كلنا نعمل من أجل قوميتنا، كلنا نعمل من أجل عروبتنا، وكلنا سندافع من أجل حريتنا وعروبتنا، وسنعمل حتى يمتد الوطن العربى من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى،

القومية العربية تتقدم وستنتصر وهى تعرف طريقها" ثم أضاف: "وأنا اليوم أتوجه إلى إخوان لنا فى سوريا، لقد قرروا أن يتحدوا معكم اتحاداً سلمياً عزيزاً كريماً لن دعم مبادئ الكرامة، ولنرسى سوياً قواعد القومية العربية والوحدة العربية. نرحب بكم أيها الأخوة وسنسير معاً متحدين، بلداً واحداً ورجلاً واحداً، وسنسير معاً لنقيم فى ربوع الوطن العربى استقلالاً سياسياً حقيقياً واستقلالاً اقتصادياً حقيقياً..." وجاء الحدث الذى هز الدنيا، وحرك الأمة وكل شعوب الأمة تطلعاً نحو مصر، كما حرك كل قوى الاستعمار والقوى المعادية للأمة ضد عبد الناصر ومصر عبد الناصر، وما صارت تجسده مصر عبد الناصر كطليلة متقدمة ومقاتلة، لا بالنسبة لحركة التحرر العربى وحدها، بل ولكل حركات التحرر الوطنى فى العالم.

وفى الانتصار لمصر فى معركتها الكبرى كان الشعب السورى فى الطليعة تصميمياً والتزاماً بوحدة المصير، ولكن شعوب الأمة كلها تطلعت بنضالها نحو مصر، إنها الوحدة فى المعركة كما أرادها عبد الناصر، معركة الأمة مع أعدائها وفى المقدمة إسرائيل.

تشكلت فى سوريا على الفور بعد التأميم "الهيئة العربية لنصرة مصر"، وفى ١٦ أغسطس/آب أضربت سوريا إضراباً عاماً وقامت مظاهرات كبيرة عمت أرجاء القطر تحت شعارات نصرة مصر ومطالب الوحدة مع مصر. كما استجابت أكثر العواصم العربية للدعوة لهذا الإضراب، بل إن الثورة الجزائرية يومها شنت سبع هجمات لمقاتليها فى وقت واحد ضد مواقع الاستعمار الفرنسى تعبيراً عن تضامنها مع مصر.

بات العدوان على مصر وشيكاً، كما كان هناك تحسب من أن تضرب إسرائيل فى الأردن أو تضرب سوريا. وتحولت اتفاقات الدفاع الثنائية إلى ثلاثية بين مصر وسوريا والأردن لتوحيد جبهاتها فى المواجهة. وفى عشية ٢٩ أكتوبر، بدأت إسرائيل الهجوم من سيناء باتجاه السويس. وفى اليوم التالى جاء الإنذار البريطانى الفرنسى وتكشفت أبعاد العدوان الثلاثى المبيت. ووقف عبد الناصر قوياً ثابت الجأش، ووقف شعب مصر كله وراءه جبهة واحدة يقاتل. ووقفت شعوب الأمة تتطلع إلى مصر، ووقف شعب سوريا يطالب بالمشاركة فى المعركة.

لم يرد عبد الناصر توريط الجيش الأردنى ولا الجيش السورى فى القتال، وفتح جبهاتهما أمام إسرائيل، بعد أن تكشفت أمامه أبعاد العدوان ومرامييه. فمطامع إسرائيل فى الأردن لم تكن خافية، كما كانت قد تكشفت خيوط مؤامرة

كبرى حيكت بالتواطؤ مع أطراف سورية لضرب سوريا في التوقيت ذاته الذي حدد لغزو مصر ، وطالب عبد الناصر الأردن وسوريا بالترقب والحذر ، وحمل وشعبه عبء الدفاع لا عن مصر وحدها، بل وعن حرية الأمة كلها .

ولكن الشعب السوري ظل في تحفز وظل في غليان يطلب المشاركة، بل وتحركت بعض مواقعه من غير أن تنتظر إنشأ حكومياً بالحركة ، ففي اليوم الثالث للعدوان مثلاً، وعندما أخذت الطائرات البريطانية تقصف محطة إذاعة القاهرة وصوت العرب وسكت البث منها لفترة، أخذت الإذاعة السورية على الفور مبادرتها وارتفع صوتها من دمشق يقول هنا القاهرة، وأخذت تبث المارشات العسكرية، وتذيع نيابة عنها البرقيات الواردة وأخبار المعارك، وتحت على القتال وعلى مشاركة الأمة ، وذهب فصيل من الجيش السوري بتوجهات مباشرة من المكتب الثاني، فقام مع مجموعة من العمال بنسف أنابيب النفط عند ثلاث محطات للضخ، فقطع كل سبيل لإمداد القوات البريطانية والغرب بالنفط العراقي، وأعلن اتحاد العمال مسئوليته عن الحادث، وهكذا وضع الشعب السوري نفسه في قلب المعركة .

ومعركة مصر وملحمة بورسعيد عاشتها الأمة وشعوب الأمة كلها وصارت تاريخاً جديداً للأمة ، وأثبتت مصر أنها القلعة الحصينة بشعبها وقيادتها والطليلة المقاتلة للأمة . انتصرت مصر عبد الناصر ، وخرج عبد الناصر من المعركة بطلاً للأمة ورمزاً لعنفوانها، وصار قائداً لشعوب الأمة كلها تتوجه إليه بأنظارها من غير منازع . وتأكدت من جديد بالنسبة لسوريا طريقتها إلى الوحدة كما لم تتأكد في أي فترة مضت : الطريق إلى مصر مؤثلاً ومرتكزاً وإلى عبد الناصر قائداً ورئيساً .

انحسر العدوان الثلاثي عن مصر بعد أن فشل في إسقاط عبد الناصر وإسقاط الثورة في مصر، وفشل في عزل مصر وإبعادها عن قيادة أمتها . فتحول العدوان، بعد أن صار رباعياً بانضمام الولايات المتحدة الأمريكية وطرحها مبدأ أيزنهاور لسد الفراغ، تحول باتجاه سوريا ولضرب سوريا وعزلها عن مصر، وضرب التوجه التقدمي والوحدوي لشعبها، وما يحرك في المنطقة شعبها ، وعمد إلى تحريك التآمر والمؤامرات داخلها، ومحاصرتها بحلف بغداد وبتهديدات قوات حلف بغداد، وقام الشعب السوري بدوره للمواجهة . وعندما حشدت الجيوش على الحدود التركية والعراقية في خريف عام ١٩٥٧، وبات العدوان وشيكاً أرسل عبد الناصر بقطاعات من الجيش

المصري لتربط إلى جانب الجيش السوري وأرفق ذلك بحملة إعلامية تؤكد وقوف مصر في المعركة مع سوريا .

كان عبد الناصر، وفي حديث مع "كرانجيا" في ١٠ مارس/آذار من ذلك العام ١٩٥٧، قد أجاب على سؤال بشأن الوحدة العربية بقوله: "أنا لا أفكر في أي نوع من الاتحاد الفيدرالي أو التعاقدى أو غيرها من أشكال الوحدة بين الدول العربية، ولكنني أوجه عنايتي أولاً إلى اتحاد أفكارنا وإيماننا بالقومية العربية . وقد أثبت التاريخ أن توحيد جبهة العرب كان السبيل إلى نجاحهم في قهر العدوان عليهم والمحافظة على استقلالهم" . وجاء كلام عبد الناصر وقتها في الرد على ما كانت تثيره القوى المعادية من دعايات تتهم عبد الناصر بالتطلع إلى مد سلطان مصر إلى الجوار وإقامة إمبراطورية له . ولكنه وبعد هذا ظل يقول: "لا يمكن أن تقوم هناك وحدة إلا إذا تحققت مقوماتها برابطة قوية لا تنفصم عراها من النواحي الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية" .

ولكن الأمور على الجانب السوري، بل وعلى صعيد التحركات الشعبية والبرلمانية للقطريين، لم تعد تقبل الانتظار وصارت تستعجل الخطوات . ذهبت وعادت وفود برلمانية وفود شعبية عديدة إلى مصر للقاء عبد الناصر رافعة مطلب الوحدة واستعجالها .

ويعد توجيه دعوة من رئاسة المجلس النيابي السوري (أكرم الحوراني) إلى رئيس مجلس الأمة المصري (عبد اللطيف البغدادي)، جاء إلى سوريا في ١٦ نوفمبر وفد يضم أربعين عضواً من مجلس الأمة وعلى رأسهم أنور السادات، ونزل الشعب السوري كله مرحباً منادياً بالوحدة وعبد الناصر . وعقدت جلسة مشتركة في البرلمان السوري جلس فيها أعضاء مجلس الأمة على مقاعد النواب إلى جانب السوريين، ورفع على صارية المجلس العلم المصري إلى جانب السوري، وكانت جموع لا تحصى تحيط بالمجلس هاتفة عندما صدق في تلك الجلسة على مشروع قرار مشترك بإلزام الحكومتين المصرية والسورية، بالدخول فوراً في مباحثات لاستكمال أسباب اتحاد البلدين . وفي اليوم التالي ومن غير تأجيل، أقر المشروع مجلس الأمة المصري . وبدأت الأمور تتحرك، وظل الشارع السوري يضغط ولا يتوقف، ولكن أعداء الوحدة ومن لا يرون مصالحهم في تلك الوحدة أخذوا يتحركون أيضاً ويحركون الدسائس .

منذ اليوم الأول لعلم ١٩٥٨ صار الدفع على طريق الوحدة في الجدول اليومي لحركة القوى والأحداث . فبينما كانت قيادات البعث كلها مجتمعة، القيادة القومية والقيادة القطرية للحزب واللجنة البرلمانية، تتدارس صياغة

مشروع لوحدة فيدرالية تجمع مصر وسوريا، ومنفتحة لغيرهما من الأقطار العربية المتحررة، ومشروع دستور لدولة الوحدة، جاء اللواء/ حافظ إسماعيل إلى دمشق لينقل وجهة نظر عبد الناصر فيما يتعلق بالدفع على طريق الوحدة، إلى قيادة الجيش السوري ومجلس ضباطها وإلى وزير الخارجية صلاح الدين البيطار، مطالباً بعدم استعجال الأمور، والاكتفاء في الوقت الحاضر بتشكيل لجان لمختلف المجالات للبحث والإعداد، قائلاً إن الوصول إلى وحدة سياسية ودستورية يمكن أن يتطلب خمس سنوات من العمل، كما عبر عن التحسب لردود فعل أعداء الوحدة، مما أصبح قصة معروفة وما زال يدور حولها جدال، إلى أن اتخذ عبد الناصر قراره وقامت الوحدة.

لعلني أسهبت في سرد تسلسل الأحداث والمواقف التي أوصلت إلى تلك الوحدة، لأمسك منها بمعالم هذا الطريق السوري التي أوصلت إلى الوحدة، والتي تقطعت من بعدها الدروب وتعثرت • إلا أنها تظل تدل سوريا إلى مصر، وتظل تدل مصر إلى سوريا بعد كل ما قام ويقوم من حواجز، وبعد كل ما قام بعد تلك التجربة من محاولات وتجارب •

ولكن الحقبة الناصرية لم تقف عند وحدة عام ١٩٥٨ أو عند انفصالها، بل ظل لها تواصلها وامتدت بعدها، بل وظل لها تواصل في سوريا، ولدى الحركة الشعبية المتحفزة في سوريا •

من الوحدة إلي الانفصال الصعب :

في مذكرة للأستاذ/ حسنين هيكل، سجلها عن لقاء عبد الناصر في ٢١ نوفمبر عام ١٩٦١ - أي بعد مرور أقل من شهرين على واقعة الانفصال- ينقل عن عبد الناصر قوله: "لقد ثبت أن الوحدة ممكنة • والآن يظهر وغداً سوف يتحقق أكثر أن الانفصال صعب • والآن فإن تركيز العمل العربي يجب أن يكون في مصر، فمصر يجب أن تصبح بالفعل الدولة النواة في الوحدة العربية الممكنة • وأن تصبح النموذج الذي يمكن أن يقدم المثل لبقية الأمة • فهي الآن بالتعبير العسكري القاعدة الحصينة التي يمكن الدفاع عنها والبقاء فيها" •

ولقد بقي عبد الناصر في مصر، ولكنه أبقاها "جمهورية عربية متحدة"، وقام بيني ويحصن، ولكنها بقيت في تطلعات الشعب السوري موئل الوحدة ونواتها • وكانت ضربة الانفصال قد أخذت الشعب على حين غرة، ونزل الشعب بكل غضبه إلى الشوارع مستكراً ويؤكد التمسك بالوحدة • ونزل على

عفويته ومن غير قيادات يدافع، وكان من نقائص حكم الوحدة في سوريا "الإقليم الشمالي" أنه أخلى الساحة من القيادات السياسية والحزبية. ولقد ظل الانفصال صعباً ولم يقو على الاستقرار، وظل شعار عودة الوحدة وعبد الناصر المحرك للنضال الشعبى الذى لم يتوقف، وعندما قامت "ثورة ٨ مارس/آذار" في دمشق أبرقت القيادة العسكرية لتلك الثورة إلى عبد الناصر تقول: "لقد ثارنا للانفصال ومحونا عاره"، وأصحاب ٨ مارس/آذار، خلعوا القوى الانفصالية من الحكم لكنهم لم يخلعوا الانفصال ولم يذهبوا بالوحدة إلى مصر، ولم يأتوا بعبد الناصر إلى دمشق، وطرح في الشارع السياسى شعار الوحدة المدروسة والوحدة الثلاثية التى تجمع سوريا ومصر والعراق، لتعود الوحدة شعاراً ولتبقى شعاراً حتى الآن: نزلت الجماهير الوحديّة الغفيرة إلى الساحات تطالب وتضغط بعد أن لم تجد أمامها طريقة ملموسة ومباشرة تضع هذا الشعار موضع الممارسة، إن مجريات مباحثات الوحدة الثلاثية التى جرت في القاهرة بين عبد الناصر والأطراف السورية والعراقية في مارس/آذار، وإبريل/نيسان عام ١٩٦٣ مسجلة ومنشورة لمن يريد العودة إليها، وهى معروفة أيضاً بمجرياتها والنتائج التى وقفت عندها ثم اختلفت. فلقد كانت هناك أزمة ثقة وما كان عبد الناصر مطمئناً لنيات الآخرين أو صدق تصميمهم الجماعى على السير في طريق الوحدة، وأزمة الثقة وجدت تعبيرها في الإعلام، والشارع الشعبى أخذ يتفاعل وينفعل،

وكانت حكومة الثورة المنتصرة في الجزائر وعلى رأسها أحمد بن بيللا، قد أخذت رصيدها المعنوى الكبير لدى شعوب الأمة، بل وكان لدى الكثيرين تطلع إلى أن يكون لها هى أيضاً مدخلها القريب إلى الوحدة، وفي إبريل/نيسان ١٩٦٣ جاء وفد رفيع المستوى من الجزائر يجول في عواصم الأقطار الثلاثة، يستكشف ويسعى إلى تعزيز أواصر الثقة، جاء الوفد برئاسة هواري بومدين، ومعه وزير خارجيته بونفليقة إلى دمشق بعد زيارة القاهرة وبغداد، ليجد دمشق تحت وطأة منع التجول، والشوارع خالية إلا من رجال الأمن ومن دبابات الجيش المحيطة بالإذاعة ودوائر الدولة، وعندما عرف أن السلطات لم تجد إلا هذا المنع سبيلاً لقمع الغليان الشعبى والمظاهرات التى لم تهدأ، والمطالبة بالوحدة وعبد الناصر، عندها قال بومدين أمام مجلس قيادة الثورة السوري: "أرى أن الشعب السوري صار مصاباً بمرض الوحدة، ولا يرى علاجاً بدونها..."، ولقد وجد وقتها من يرد ويوضح، فالشعب السوري كان قد طعن كثيراً في تطلعاته وآماله الوحديّة وقد غدر به عند الانفصال، وهو مازال يرى

في قيادة عبد الناصر ومصر عبد الناصر فرصته التاريخية لاستعادة الوحدة، بل ووحدته الداخلية أيضاً، ولا يريد أن تضيق الفرصة المتاحة اليوم.

وضاعت تلك الفرصة وقام ما يعترض الطريق بين سوريا ومصر، وتحولت أنظار الذين أمسكوا بالسلطة والحكم في سوريا بتطلعات الوحدة إلى العراق، ولكن الشروخ أو الانقسامات الداخلية في العراق، شأنها شأن الشروخ التي قامت في سوريا والصراعات على السلطة، لم تكن تعطي مرتكز وحدة للأمة لا هنا ولا هناك، بل قام بينهما الافتراق وما زال، وبعد كل المحاولات التي جرت بعدها لرأب الصدوع وفتح الحدود، أما التمسك بطريق الوحدة المتوجه بإصرار إلى مصر وعبد الناصر، فقد ظل المبدأ والنهج الذي أخذ به تيار شعبي عريض في سوريا ما زالت له استمرارية، وبهذا صار لسوريا أيضاً ناصريتها وناصريوها، كما صار أيضاً لأقطار عربية غيرها وشعوبها.

ما كان التلطف للوحدة والإصرار على استعادة الوحدة مع مصر عبد الناصر علة من العلل السياسية لدى الشعب السوري، بل كان التطلع للوحدة في الإدراك العام لتيار عريض من الشعب، وهو دليل الصحة والحس السليم من حيث إنها الطريق لخلاص الأمة من تخلفها وقصورها، ومن ضعفها أمام أعدائها. وبعد الانفصال صار الإصرار عليها وعلى استعادة الوحدة ملحاً، لكي لا يتكرس ذلك التصور للفشل ولعجز قوى الأمة على التقدم بها من جديد على طريق الوحدة.

فبعد الانفصال وبعد إخفاق مشروع الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا والعراق، ظل الإصرار الشعبي، أو التيار الشعبي الغالب في سوريا، على استعادة الوحدة. وقامت محاولات في هذا السبيل، وتكررت انتفاضات كان لها ضحاياها وقدمت تضحيات كثيرة، وفي هذه المحاولات، كثيراً ما ذهبت المساعي إلى الحصول على تأييد عبد الناصر لها، وإلى الحصول على دعم من مصر، ولكن قضية الوحدة بالنسبة لعبد الناصر لم تعد تحتل في تقديراته للأمور أي مغامرة، بينما كل الأعداء يترصدون بها.

ولكن مصر عبد الناصر ظلت المرجعية في الوحدة بالنسبة للسوريين، تمسكاً بما أكده الرئيس عبد الناصر نفسه في أول ذكرى أقيمت للوحدة بعد أشهر قليلة من الانفصال حين قال: "ولكن الوحدة مسئولية تاريخية يظل يتحملها شعب مصر بحكم الطاقات والإمكانات الكامنة فيه..." وقد قال يوماً أيضاً: "الوحدة ليست ملك تجربة واحدة، بل هي ملك تاريخ طويل وممتد للمستقبل"، والشعب

السوري، برغم الإحباطات وعمليات القمع التي وقفت في وجه التيار الوحدوى المتوجه نحو مصر، فإنه لم يقنط وظل يحاول ويدفع.

وظل عبد الناصر يحتفل بعيد الوحدة في ذكرائها كل عام، وما انقطع إلا بعد عدوان يونيو/حزيران. وظل يؤكد، وكما قال يوم ٢٢ فبراير عام ١٩٦٧، "أمل الوحدة عزيز وغال بين آمال النضال العربى إن لم يكن أعزها وأغلاها". ولكن وفي الطريق إليه - وكما أكد أيضاً - لا بد من تحقيق آمال أخرى. ثم كان أن ضرب العدو ضربته، ليتقدم مطلب الوحدة في المعركة من أجل إزالة آثار العدوان. وفي إدارة المعركة التي لم يعد فيها بالنسبة لعبد الناصر من بديل إلا النصر، راح يبني القوة والمنعة في مصر، قاعدة أيضاً وقدوة لجمع شمل الأمة في المعركة، وبذلك ظلت مصر عبد الناصر محركاً لثورية وكفاحية شعوب الأمة.

ففي مايو عام ١٩٦٩ قام "الضباط الأحرار" في السودان بثورتهم، وتطلعت السودان وشعب السودان إلى التوحيد مع مصر عبد الناصر. وبعد أشهر وفي الفاتح من سبتمبر قام "الضباط الأحرار" في ليبيا بثورتهم، واندفعوا نحو مصر، ومطلب الوحدة كان وظل على الدوام مطلبهم، أما سوريا فقد ظلت الوحدة مطلب شعبها وشعاراً بطرحه حكامها، أما عبد الناصر فقد ظل تأكيده على وحدة القوة في المعركة من غير أى عقدة أو تعقيدات تشغل عنها أو تأخذ منها، ومع ذلك فهو لم يحجم عن المبادرة نحو خطوة وحدوية جديدة إذا ما دفعت إليها ظروف هذا القطر أو ذاك، وكضرورة استراتيجية من ضرورات معركة الأمة في شمولها.

ففي أواخر شهر يونيو/حزيران عام ١٩٧٠، أى ثلاثة أشهر قبل الغياب، وعندما كان عبد الناصر في زيارته إلى ليبيا والمشاركة في الاحتفالات بجللاء القوات الأمريكية عن قاعدة هويلس، وجد عبد الناصر نفسه في لقاء مع قيادة الثورة الليبية مجتمعة، أمام وضع يشابه إلى حد ما ذلك الوضع الذى حوصر به عام ١٩٥٨ مع مجموعة ضباط القيادة السورية، عندما اتخذ قراره بالذهاب إلى الوحدة.

ففي هذه الزيارة جرى التفكير بقيام اتحاد ثلاثى بين كل من ليبيا ومصر وسوريا على أن ينضم إليه السودان إذا ما توافرت الظروف، وكاد عبد الناصر يأتى على الفور إلى دمشق برفقة العقيد القذافى والرئيس السورى نور الدين الأتاسى، ليزف إلى الشعب نبأ الاتحاد الجديد. لكن عبد الناصر توجه إلى

موسكو فى آخر سفرة ومن أجل الإعداد للمعركة، ووضع السوفيت فى الصورة، وتوالت الأحداث الخطيرة، وغاب عبد الناصر عنا فجأة، أما ذلك المشروع لاتحاد ثلاثى الذى علقتة الأحداث، فقد أعيد للتداول والبحث بين الأطراف المعنية عام ١٩٧١، وقام على آثاره ما سمي باتحاد الجمهوريات العربية، ولكنه اتحاد قام بلا رأس ولا روح، وقام كشكل للوحدة من غير توحيد، وعندما انفض ذهب وكأنه لم يكن، ولم تحس بحضوره الأمة وشعوبها. وكان الرأس والروح كانا فى قيادة عبد الناصر وفى مصر عبد الناصر، ولم يعد هناك عبد الناصر ولا القيادة البديلة التى تجتمع، ومصر لم تعد مصر التى كانت بعبد الناصر. وطويت الحقبة.

تعقيب

جاسم علوان

إذا كان الدكتور جمال الآتاسى ركز على الناحية السياسية فى ورقته، فإننى أركز على الجيش لأن الجيش كان له دور أساسى ومحورى فى الخمسينيات وكانت له الكلمة الفاصلة فى إقامة الوحدة فى نهاية الأمر. أولاً سأعطى فكرة مختصرة عن بنية الجيش السورى فى عهد الانتداب، ثم بنية الجيش السورى بعد الاستقلال، ثم المعارك والكفاحات التى عايناهما هذا الجيش وحتى قيام الوحدة.

الجيش السورى فى عهد الانتداب :

دخلت فرنسا سوريا بعد معركة ميسلون تنفيذاً لمؤامرة سايكس بيكو المعروفة بقصد الاستعمار، وقال الجنرال غورو قولته المشهورة عند ضريح صلاح الدين الأيوبي "ها قد عدنا يا صلاح الدين". ومن الطبيعى أن يكون الجيش هو الأداة القمعية التى استخدمها فى ترويع المواطنين وتنفيذ حكمه، وكان اختيار كوادى هذا الجيش يعتمد على الولاء المطلق للمستعمر، فاختر أكثر عناصره من الأقليات ليضرب بهم الأكثرية تطبيقاً لمبدأ فرق تسد، ولكن هذه الأقليات تعتبر نفسها جزءاً أصيلاً من الشعب السورى. فإبراهيم هنانو الكردى وصالح العلى العلوى وسلطان الأطرش الدرزى وفارس الخورى المسيحى يعتبرون جميعاً من زعماء سوريا البارزين الذين قاوموا الفرنسيين وثاروا عليهم، ولكن أفراد الجيش الذين لخصيروا من النفوس الضعيفة - ويعاملون معاملة العصا والجزرة كانوا من كافة أبناء الشعب - هم الذين يقمعون المظاهرات ويثيرون الإرهاب بين المواطنين ويروعونهم كلما دعت حاجة المستعمر إلى ذلك.

كانت المناصب الإدارية والقيادية والوظائف الحساسة بين الضباط الفرنسيين، وهم وحدهم المؤهلون مدنياً وعسكرياً لشغل مناصبهم، أما الضباط السوريون فكانوا يشغلون مناصب ثانوية في عهد الانتداب الذي دام ٢٥ عاماً. لم يسمح إلا لضباطين سوريين بدخول كلية أركان حرب، وهما العميدان عبد الله عطفة وعبد الوهاب الحكيم، كما لم يؤخذ من منطقة الفرات والجزيرة سوى ثلاثة ضباط طيلة فترة الانتداب، وهذا لا يعنى أن كل الضباط السوريين الذين خدموا في الجيش غير وطنيين في ذلك الزمن، بل أظهر البعض منهم روحاً وطنية عالية عندما دك الجيش الفرنسي المدن السورية بالطيران والمدفعية والدبابات عام ١٩٤٥، فانضم بعض هؤلاء الضباط إلى الصفوف الوطنية قبل أن تتضح النتيجة الحقيقية للمعركة، بينما تورط البعض الآخر في المذبحة مع الفرنسيين، وهاجر أغلب هؤلاء وعاشوا في فرنسا عيشة بائسة، نادمين على ما فرطوا في حق وطنهم وأهلهم.

وعندما ظهرت بوادر الحرب العالمية الثانية اضطرت فرنسا لقبول عدد غير قليل من الشباب السوري في الكلية الحربية بحمص، من الذين يتمتعون بالكفاءة واللياقة والوطنية، بعد أن أخذت الدولة المستعمرة تعبى أبناءها في فرنسا نفسها استعداداً لحرب متوقعة ابتداء من عام ١٩٣٨، فجف المنبع الذي كان يغذى الجيش الفرنسي في سوريا بالضباط، وكان هؤلاء الضباط السوريون الجدد من أمثال العقيد عدنان المالكي ورفاقه، هم الذين بنى على اكتافهم الجيش السوري كواثره وكيانه بعد الاستقلال على أساس من الروح الوطنية والقيم العربية، وتحملوا الكثير من الجهد والتعب والأخطار، وبدأوا من الصفر، ففرنسا لم تترك شيئاً مفيداً إلا أخذته معها، وخربت ما تركته حتى أن الكلية الحربية في حمص تركت بلا أبواب أو شبابيك، واقتلعت حتى أسلاك مفاتيح الكهرباء وكان عدد الضباط السوريين عند الاستقلال لا يزيد على ٢٥٠ ضابطاً.

أوضاع الجيش السوري بعد الاستقلال :

في عهد الانتداب كان طلبة المدارس والجامعة السورية هم المحرك لكل العمليات المضادة لفرنسا، فكانوا ينظمون الاضطرابات والمظاهرات، ويوزعون المنشورات التي تتدد بالاستعمار، وكانوا يتحملون تبعات كل هذه الأعمال بروح وطنية عالية، وكان الشعب يشاركهم ويشجعهم وسقط منهم

الجرى والشهداء ودخلوا المعتقلات والسجون، وهذا مما وحد صفوفهم وقوى عزائمهم وسقط في طريق النضال كثير من الخلافات الطائفية وحتى الحزبية، وكانت طلبات الجميع الاستقلال وجلاء المستعمر وتحويل جيش الاحتلال إلى جيش وطني، وأضع خطأ أحمر تحت هذا الطلب الأخير، لأنه يفسر الكثير من التوجهات التي طرأت على الجيش السوري فيما بعد، واضطرت فرنسا إلى إعطاء استقلال شكلي أثناء الحرب العالمية الثانية استبقت الجيش والسلطة الحقيقية في يدها، ولكن بعد أن انتهت الحرب تزايدت الاضطرابات في كل المدن السورية كما رأينا، وسقط الضحايا، وأجبر الفرنسيون على الجلاء، ولكنهم اشترطوا جلاء كل قوات الحلفاء بما فيها الجيوش الإنجليزية، وكانت فرصة ذهبية استغادت منها سوريا بجلاء كل القوات الأجنبية، وهكذا كانت سوريا أول دولة عربية تحصل على استقلال تام بلا معاهدة ولا جيوش أجنبية وكان ذلك عام ١٩٤٥، وكان لإنجلترا دور في هذا الإنجاز لأنها كانت تخطط لبسط نفوذها على سوريا بدلا من فرنسا.

بعد الاستقلال بدأت سوريا في بناء جيش وطني، وبدأت أولا في بناء الكوادر العسكرية من ضباط وضباط صف، حيث أخذت المدارس الحربية تستقبل الطلاب، وكان أكثر المتحمسين لدخول هذه المدارس هم الطلبة الذين كانوا يتظاهرون في زمن الاحتلال وينادون بضم الجيش للصفوف الوطنية، وتولى تدريبهم أولئك الضباط الذين اضطرت فرنسا لقبولهم قبل وأثناء الحرب، وكانوا أيضا مملوئين بالحماس الوطني والتوجه القومي، وكانت بداية واعدة لخلق جيش وطني من شباب مثقف وموحد، صقلتهم ورصت صفوفهم المعارك الطويلة ضد الفرنسيين، وفتحت مداركهم على الدساتير التي كان يبيتها الاستعمار لتفريق الصفوف. ونستطيع أن نقول إن الكوادر الجديدة للجيش أصبحت العمود الوطني للجيش السوري، لاسيما وأن الانقلابات العسكرية ساعدت على تخليص الجيش من القيادات القديمة وأكثرها كان بالياً، وليس غريباً أن تحافظ هذه القيادات الجديدة على استقلال البلاد بكل السبل، وأن تقاوم كل المؤامرات التي تحاول جر سوريا إلى الأحلاف المشبوهة، أو الوحدات المرفوضة.

وإذا كان النظام السوري الجديد قد نجح في بناء كوادر وطنية للجيش فإنه أخفق في تسليحه، ورغم أن تجار الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية كانوا يجوبون العالم بحثاً عن مشترين فقد امتنعت الحكومة السورية عن الشراء بنصيحة خبيثة من إنجلترا التي كانت تلح على تقوية الأمن الداخلي، وتحذر من

بناء جيش قوى؛ لأن سوريا غير مهددة عسكرياً من أحد، وكان للإنجليز نفوذ قوى فى الأوساط السورية، فكانت نصائحهم تجد أذاناً صاغية من قبل المسئولين السوريين مع ما يعرف عن خبث الإنجليز، وما تبين فيما بعد من دخولهم حتى النخاع فى الكيان الصهيونى ولم يكتفوا بذلك فقد نصحوا باستخدام ١٢ دبابة فرنسية كان الفرنسيون قد تركوها لحقارتها، وكلمة (حقارتها) ليست من عندى بل من أحد أساتذة التاريخ العسكرى فى كلية أركان حرب عندما كان يشرح معركة دخول الألمان إلى فرنسا حيث يقول: "كانت الدبابات الألمانية عندما تصطدم بالدبابات الفرنسية لا ترمى عليها، بل تتقدم إلى أن تصل إلى هذه الدبابات - لحقارتها- ثم تصعد عليها فتسحقها بمن فيها". هكذا حكى أستاذ التاريخ العسكرى فى باريس.

كان الجيش السورى كله يحوى ثلاث كتائب مشاة وكتيبة مدفعية، ومع ذلك فهذه الدبابات الأثنتى عشرة الحفيرة -التي أراد الإنجليز تدميرها ورفض الجيش السورى- هى التي قاتلت فى معركة ١٩٤٨، واستطاعت أن تنتصر فيها. وبعد ثلاث سنوات من الاستقلال دخلت الجيوش العربية فلسطين للمحافظة على هويتها العربية، وكان الجيش السورى ضعيف التسليح والتنظيم والتدريب؛ لأن ثلاث سنوات غير كافية لبناء جيش قوى قادر على القتال، وتحمل الضباط العبء الأكبر فى هذه الحرب، وكانت نسبة الخسائر بينهم كبيرة جداً، ومع ذلك ظل الجيش السورى يحتفظ ببعض الأراضى الفلسطينية بعد وقف القتال وإعلان الهدنة. ومما أثار حفيظة الجيش أن الصحف -بايعاز من المسئولين- أخذت تشن حملة شرسة عليه لتجعل منه كبش فداء، الأمر الذى أثار الضباط الوطنيين ضمن دوافع أخرى كثيرة لانقلاب حسنى الزعيم الذى تم ببسر وسهولة ولاقى حماساً كبيراً فى الأوساط الشعبية، ثم توالى الانقلابات بعد ذلك، وبدأ الجيش يلعب دوراً رئيسياً فى السياسة وينحو دائماً نحو المحافظة على الاستقلال والدفع فى الاتجاه القومى الصحيح.

طريق الجيش السورى نحو الوحدة :

لا يمكن أن نتيين طريق الجيش السورى نحو الوحدة بغير هذه المقدمة الطويلة. وكان التآمر على سوريا كبيراً من كل الدول المحيطة بها؛ من إسرائيل إلى الأردن، فعراق نورى السعيد، إلى تركيا فلبنان، وكان هذا الأخير المركز الرئيسى للتآمر على سوريا. وكان الجيش بالتسيق مع الأحزاب القومية والفئات

الوطنية يقف بالمرصاد لكل هذه المؤامرات، وكلفه ذلك كثيراً من التضحيات، ولكنه استطاع أن يحافظ على استقلال الوطن وحرية واتجاهه القومي.

كانت هناك ثلاثة تيارات عربية تعصف في أجواء السياسة السورية هي التيار الهاشمي والتيار السعودي والتيار المصري، وكل واحد من هذه التيارات كان يحاول جر سوريا إلى جانبه أو منعها من الوقوع في أحد الجانبين الآخرين، وكان الجيش هو المستهدف من كل هذه التيارات؛ لأنه كان مفتاح القضية السورية. كانت الإغراءات كثيرة ومتعددة، والأخطار كبيرة وضاغطة ومؤثرة، ولاسيما عندما تخفى وراءها قوى عظمى، ومن ضغط الأحداث والأخطار تشكلت كتلة قوية من ضباط الجيش والقوى والأحزاب الوطنية، وهي وإن لم يكن لها شكل تنظيمي موحد، فإنها كانت تلتقي عند كل حدث هام، وتصيح أو تمنع كل انحراف أو تأمر يريد أن ينتزع سوريا من خطها القومي العربي المستقل. ورغم كل الانقلابات التي وقعت والمؤامرات التي كشفت، أو لم تكشف وما أكثرها، احتفظت سوريا بخطها الوطني الصحيح.

قامت الثورة في مصر عام ١٩٥٢ وفرح بها الشعب والجيش السوري فرحاً كبيراً، ولكنها أخذت بتحفظ عندما تعاونت مع أديب الشيشكلي، وعندما أسقط أديب الشيشكلي بقوة الجيش تسلمت الأحزاب السياسية الحكم وعاد الجيش إلى تكناته بأمل أن يعود البلد إلى الوضع الطبيعي. ومع ذلك فقد زادت حدة المؤامرات، وكانت في هذه المرة بمشاركة بعض القوى السياسية المشاركة في الحكم، وتعاليت نغمة سوريا الكبرى والهلل الخصيب. وشكلت كتلة عسكرية بزعامة العقيد عدنان المالكي تضم أكثر الضباط الوطنيين والقوميين، وهي النواة الأولى للمجلس العسكري الذي تشكل فيما بعد كما سنرى، وكانت تتسق مع القوى السياسية والوطنية والقومية بغطاء من الزعيم شكري شقير رئيس الأركان في ذلك الوقت.

وفي عام ١٩٥٤ جاء صلاح سالم إلى سوريا واتصل بمجموعة من السياسيين السوريين، ثم دُعي إلى نادي الضباط واجتمع بهذه الكتلة التي ذكرتها، ووقف خطيباً ينادي بالتضامن العربي، وقال بالحرف الواحد "إن مصر تبني جيشاً قوياً ليكون عوناً لكل البلاد العربية". وكانت هذه الزيارة مفاجأة سارة جداً لنا أن تكون مصر بكل ثقلها وقيادتها الثورية تتجه إلى العروبة، كانت شيئاً لم نكن نحلم به. وأعتقد أن تلك اللحظة هي أول الطريق للجيش السوري نحو الوحدة مع مصر، ثم كثرت الزيارات السرية والعينية والتنسيق مع

الجيش، إلى أن جاءت المعاهدة العسكرية الثنائية ثم الثلاثية بين مصر وسوريا والأردن.

وفى العدوان الثلاثى كان التطعيم العملى للوحدة فى القتال، إذ بعد ما تبين للرئيس جمال عبد الناصر أبعاد المؤامرة طلب عدم إشراك سوريا والأردن فى المعركة حرصاً عليهما، ولكن كيف تقنع ضباط الجيش السورى بالوقوف مكتوفى الأيدي ومصر تهاجم من قبل ثلاث دول؛ اثنتان منها دولتان عظميان. وكنت رئيساً لأركان الجبهة فى الجولان، وكان همتنا الوحيد أن نمنع قطاعات الجبهة - وخاصة المدرعات - من الهجوم من تلقاء نفسها بدون خطة مسبقة. كما أسرع بعض الضباط الاحتياط المسرحين بالمجئء إلى القنيطرة دون استدعاء للالتحاق بالقطاعات التى كانوا فيها أثناء خدمتهم الإلزامية، ويعتقدون أن القيادة لا تعرف عناوينهم، وجاعوا يضعون أنفسهم تحت تصرف قيادة الجبهة.

من جهة أخرى قامت الشعبة الثانية بعمل جليل، كان له أثر حاسم فى قبول إنجلترا وفرنسا وقف إطلاق النار، إذ فجرت بالتنسيق مع عمال النفط خطوط البترول العراقية فتوقف ضخ النفط إلى أوروبا نهائياً، إذ إن قناة السويس كانت مغلقة. ولسوء حظ فرنسا وإنجلترا أن شتاء ذلك العام كان قارساً مما أجبر فرنسا وإنجلترا على الخضوع للضغوط الدولية فأوقفنا القتال. وفى الوقت نفسه شارك بعض الضباط السوريين الذين يتلقون دورات تدريبية فى مصر فى المعركة، واستشهد منهم جول جمال فى إحدى المعارك البحرية. وبالمقابل عندما حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية فى عام ١٩٥٧ أخذت إسرائيل تتحرش بالجيش السورى، وكانت العراق والأردن تتوعدان وتهددان، وأرسل الرئيس جمال عبدالناصر قوة رمزية من الجيش المصرى للتمركز فى شمالى سوريا على الحدود التركية لإظهار الدعم العسكرى المصرى للقطر السورى.

لقد كانت الوفود لا تتقطع بين القطرين للتشاور والتنسيق. جاء اللواء حافظ إسماعيل واجتمع مع المجلس العسكرى الذى تشكل بصورة رسمية على مستوى الجيش، وكان يتألف من ٢٤ ضابطاً من العناصر المؤثرة فى الجيش ومن مختلف الأسلحة والقطاعات والمحافظات السورية، وكان يجتمع دورياً أو فى المناسبات الهامة، فاجتمع اللواء حافظ إسماعيل بالمجلس كاملاً، وقال يومها إنه مرسل من قبل الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وأن رأيهما إرجاء الوحدة خمس سنوات أخرى؛ لأن اقتصاد البلدين مختلف والحياة السياسية مختلفة والجيش فى مصر لا يتدخل فى السياسة. أراد أن يستمع إلى رأى كل واحد من أعضاء المجلس، وكان الجميع مصرين على قيام الوحدة

الفورية والاندماجية، وقال أحدهم: "أفضل أن أكون جندياً في جيش الوحدة على أن أكون قائداً للجيش السوري وحده".

مضت فترة غير قصيرة والوفود تتناوب بين البلدين؛ من عسكرية ومدنية، وكلها تنادي بالوحدة أو الاتحاد. وتناهى إلى مسامع الجيش أن بعض السياسيين أسر للرئيس جمال عبد الناصر أنهم يريدون وحدة كاملة ولكن الجيش السوري هو الذى يعارض لأنه يتمتع بمميزات كثيرة يخشى أن يفقدها إذا قامت الوحدة الكاملة، فاجتمع المجلس العسكرى بكامل أعضائه وتقدم بمذكرة لرئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابى ورئيس الوزراء، يوضح فيها رغبته فى إقامة وحدة فورية كاملة مع مصر، ويعتبر كل من يعارض هذه الوحدة مسئولاً أمام الجيش عن موقفه. وقامت لجنة من ١٢ عضواً برئاسة عفيف البزرى قائد الجيش فى ذلك الوقت فوراً بعد انتهاء الاجتماع تحمل هذه المذكرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وكلفت اللجنة ضابطاً آخرين بحمل نسخ من هذه المذكرة فى الصباح الباكر إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابى ورئيس الوزراء. وسمعت من المرحوم محمود رياض - وكان فى ذلك الوقت سفيراً لمصر فى دمشق - أن رئيس الوزراء المرحوم صبرى العسلى اتصل به وقال له: "إن هذا انقلاب أبيض"، فأجابه محمود رياض "وماله طول عمرك تنادى بالوحدة". ويقال إن صبرى العسلى أقنع شكرى القوتلى - رحمه الله - بالموافقة، فوافق أيضاً. وقيل إن القوتلى هو الذى أرسل العسلى إلى محمود رياض بالرسالة التى حملها إليه.

جمع الرئيس جمال عبد الناصر مجلس قيادة الثورة وعرض عليهم المذكرة وعلق عليها قائلاً إن كل الجهات السياسية فى سوريا كانت تطالب بالوحدة، وهما هو الجيش أيضاً يطالب بالوحدة، وكان هناك جدل فى المجلس بطبيعة الحال، ولكن حصلت الموافقة على قيام الوحدة، وقال الرئيس: "على بركة الله"، وقامت الوحدة.

الفصل الثانى

الطريق المصرى نحو الوحدة

المبحث الأول

مصر ومفهوم الوحدة

جمال سلامة على

اتحدت الأهداف والتحديات لكل من مصر وسوريا حين بزغ فجر الرسالة الإسلامية وحين أظلهما علم دولة واحدة في عهد الأمويين والعباسيين. واتحدت سوريا ومصر في عهد صلاح الدين وواجهتا أطماع الصليبيين في مقدرات المسلمين وأطماعهم في بيت المقدس، وواجهت مصر غزوات التتار وحقت انتصاراً ساحقاً عليهم بعد المذابح التي ارتكبوها في سوريا. كما اتحدت مصر وسوريا في ظل الحكم المملوكي، إلى أن خضعت مصر وسوريا لحكم الدولة العثمانية، حتى برزت الأفكار والتوجهات العربية التي كانت تهدف إلى التخلص من السيطرة العثمانية، إلى أن برز شعار الوحدة العربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والذي كان يهدف في بداية الأمر إلى التخلص من التبعية للحكم العثماني من جهة، ومقاومة الاستعمار الأوروبي ومحاولات التغريب من جهة أخرى. وبالتالي فقد ارتبط هذا الشعار بالدعوة إلى تحقيق الاستقلال والتحرر للشعوب العربية وإقامة حكم عربي مستقل، وقد تركز ذلك بصفة خاصة في دول المشرق العربي، حيث كان عبد الرحمن الكواكبي من أهم الدعاة لتلك الوحدة. وقد قوبلت هذه الدعوة بمقاومة وتنديد من الجماعات المرتبطة مصالحها بالدولة العثمانية.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بدأ نشوء كيانات وحكومات في أقاليم عديدة من الوطن العربي ارتبطت سياسياً وإدارياً بالدول الاستعمارية، وأثمرت

وجود فئات ترتبط مصالحها بتلك الدول، وتتأثر بالتيارات الفكرية الغربية، لذا نجد أن تلك الفئات كانت ترفض فكرة وجود رباط يجمع بين الأقطار العربية، ولم تكن لديها قناعة بذلك. كذلك فقد حال انشغال القادة في تلك الأقطار بالقضايا الوطنية الداخلية دون التفكير في القضايا العربية الأخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وبإستثناء بعض التفاعلات على المستوى غير الحكومي، نجد أنه في مصر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى قيام الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك صدى مؤثر لفكرة العروبة أو الوحدة على مستوى السياسيين والحكومات المتعاقبة، حيث لم تأخذ تلك الفكرة حيزاً من تفكير القادة السياسيين في مصر، ويمكن أن نرجع ذلك جزئياً إلى انشغالهم بالقضية الأساسية في ذلك الوقت، وهي تحقيق الاستقلال الكامل، وكذلك إلى أمور الحكم والسياسة الداخلية والتوازنات التي كانت قائمة في تلك الفترة.

أما على المستوى غير الرسمي، فإننا نجد هناك دعاوى وأفكاراً تدعو إلى فكرة الوحدة العربية، وذلك من خلال العديد من الدعاة والمفكرين العرب أمثال رشيد رضا وشكيب أرسلان وساطع الحصري وعبد الرحمن عزام. إلا أن تلك الآراء والأفكار لم تلق صدى على مستوى الحكومات وخاصة في مصر، وبإستثناء الأنشطة غير الرسمية لبعض الجمعيات أو المثقفين إزاء بعض القضايا التي كانت تمس الأقطار العربية مثل نادى الاتحاد العربى الذى أسس في مصر في ٢٥ مايو ١٩٤٢ للدفاع عن قضية سوريا ولبنان، وأصبح له فروع في بغداد ودمشق وبيروت ويافا، واستمرت تلك الحال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وعقب انتهاء تلك الحرب حدث تحول ملحوظ تجاه فكرة الوحدة العربية من قبل الحكومات العربية وخاصة في مصر، وتمثل ذلك في فكرة الجامعة العربية، ففي ٢٤ فبراير ١٩٤٣ صرح أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني بأن "الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة تنشأ بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية أو السياسية بينهم". وفي أعقاب ذلك التصريح ألقى مصطفى النحاس في ٣١ مارس ١٩٤٣ بياناً أمام مجلس الشيوخ جاء فيه "منذ أن أعلن المستر إيدن تصريحه فكرت فيه طويلاً، ولقد رأيت أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى إليه من آمال، ثم تبذل الحكومة المصرية جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها".

كان نتاج ذلك أن تم إقرار ميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، والذي مثل تطوراً في شكل العلاقات العربية، ولكنه لم يكن ليأخذ بعداً ذا عمق أو ثقل نظراً لطبيعة النخب الحاكمة في ذلك الوقت، والتي تشكل موروثها الثقافي من خلال المدارس الفكرية للدول الاستعمارية.

كان لابد من إحداث تغيير جوهري حتى يصبح هناك تطور حقيقي في طبيعة العلاقات العربية، وتمثل ذلك في الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية عام ١٩٤٨ على يد العصابات الصهيونية، فلقد أبرزت حرب ١٩٤٨ التناقض الحاد في الواقع العربي؛ لأن الموقف كان يتطلب واقعاً عربياً يحمل حداً أدنى من القدرة على التعبير عن روح اليقظة، وحشد الإمكانيات والاستعداد لمواجهة أخطر تحدٍ تتعرض له الأمة العربية في العصر الحديث، وهو ما لم يتوافر في تلك المواجهة بحيث ظهرت الأنظمة العربية بمظهر العجز أمام هذا التحدي المصري.

لذلك لم يكن بمستبعد أن تعقب تلك النكبة تطورات جذرية على المستوى الاجتماعي والسياسي في معظم البلدان العربية، وكان من أهمها بروز قيادات جديدة من أبناء الطبقات الفقيرة والوسطى تفرض نفسها على ساحة العمل السياسي، كما في مصر عقب ثورة ٢٣ يوليو، أو جنباً إلى جنب مع القيادات التقليدية التي كانت تحتكر العمل السياسي، كما حدث في سوريا في أعقاب سلسلة الانقلابات التي شهدتها (١).

فقد أعقب قيام ثورة ٢٣ يوليو تطورات مهمة وكبيرة في السياسة المصرية على المستويين الداخلي والعربي. فعلى المستوى الداخلي نجد أن قادة الثورة - شأنهم في ذلك شأن أي جماعة جديدة في الحكم - قد انصب اهتمامهم في بادئ الأمر على القضايا والأمور الداخلية. أما على المستوى العربي فقد أصبحت فكرة الوحدة والعمل العربي المشترك تأخذ نصيباً مهماً من فكر وعمل قادة الثورة منذ أن تولى عبد الناصر رئاسة مصر، إلا أن ذلك لا يعنى أن الفكرة العربية كانت غائبة عن أذهان قادة الثورة قبل قيامها، ففي كتابه "فلسفة الثورة" يروي عبد الناصر: "أذكر فيما يتعلق بنفسى أن طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل إلى تفكيري وأنا طالب في المدرسة الثانوية، أخرج مع زملائي في إضراب عام في الثاني من شهر نوفمبر من كل سنة احتجاجاً على وعد بلفور الذي منحته بريطانيا لليهود، ومنحتهم به وطناً في فلسطين اغتصبته ظلماً من أصحابه الشرعيين، وحينها كنت أسأل نفسى في ذلك الوقت لماذا أخرج في حماس، ولماذا أغضب لهذه الأرض التي لم أرها؟ ثم بدأ نوع من الفهم يخالج

تفكيرى حول هذا الموضوع لما أصبحت طالبا في الكلية الحربية، ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعا في أعماقى بأن القتال في فلسطين ليس قتالا في أرض غريبة، وليس انسياقا وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس".

ومما لا شك فيه أن أزمة فلسطين قد بلورت تلك التوجهات القومية لدى عبد الناصر ومجموعة الضباط الأحرار الذين رأوا ألا يظلوا مكتوفى الأيدي أمام هذا التحدى المصيرى، فيورد عبد الناصر في كتابه كيف أن الضباط الأحرار في مصر قاموا بالاتصال بإخوانهم في سوريا من أجل القيام بعمل مشترك لإتقاذ فلسطين؛ حيث لم تكن الحكومة المصرية قد قررت بعد دخول الحرب: "كان حسن إبراهيم قد سافر إلى دمشق، واتصل ببعض ضباط فوزى القاوقجى، وكان القاوقجى يقود قوات التحرير العربية ويستعد لمعركة حاسمة فاصلة في المنطقة الشمالية من فلسطين، ووضع حسن إبراهيم وعبد اللطيف بغدادى خطة جريئة للقيام بعمل حاسم في المعركة التى تستعد لها قوات التحرير، وكانت الخطوط البارزة في تلك الخطة هي أن قوات التحرير العربية لا تملك طيرانا يساعدها في المعركة ويرجح النصر إلى كفتها، ولكن من أين لقوات التحرير العربية بالطيران لتحقيق هذا الحلم؟ ولم يتردد حسن إبراهيم وعبد اللطيف البغدادى، وإنما قررا أن يقوم سلاح الطيران المصرى بهذه المهمة (٢)، وكان شعورنا في اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار أن هذه المخاطر الجريئة لم تكن حبا في المغامرة ولا رد فعل للعاطفة، إنما كانت وعيا ظاهرا لإيماننا بأن رفح ليست آخر حدود بلادنا وأن نطاق سلامتنا يقتضى منا أن ندافع عن حدود إخواننا الذين شاعت لنا أحكام القدر أن نعيش معهم في منطقة واحدة". ويذكر عبد الناصر أن الخطة لم تتم لأن الضباط الأحرار لم يتلقوا الإشارة من سوريا، كذلك فقد قضت الظروف بعدها أن تدخل الجيوش العربية في حرب فلسطين.

لذلك نجد أن المحنة التى تعرض لها العرب عام ١٩٤٨ قد أكدت الرباط والمصير الواحد للأقطار العربية وخاصة في مصر، كما أكد ذلك عبد الناصر حيث ذكر في السياق نفسه: "إن ما يعنينى من حرب فلسطين درس عجيب، لقد دخلتها شعوب العرب جميعا بدرجة واحدة من الحماسة. إذن فهذه الشعوب جميعا تتشارك في شعورها وفي تقديرها لحدود سلامتها. ثم خرجت منها هذه الشعوب بنفس المرارة والخيبة. إذن فهي جميعا كل منها في بلاده قد تعرضت لنفس العوامل وحكمتها نفس القوى التى ساقتها إلى الهزيمة ونكست رأسها بالذل والعار، ثم هذه قوات إخواننا في السلاح وفي الوطن الكبير وفي المصلحة المشتركة وفي الدافع الذى جعلنا نهروا إلى أرض فلسطين. هذه هي جيوش

إخواننا جيشاً جيشاً، كلها هي أيضاً محاصرة بفعل الظروف التي تحيط بها، والتي كانت تحيط بحكوماتها. ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك في فلسطين وعدت إلى الوطن كانت المنطقة كلها في تصوري قد أصبحت كلا واحداً. وأيدت الحوادث التي جرت بعد ذلك هذا الاعتقاد في نفسي، كان الحادث يقع في القاهرة فيقع مثيل له في دمشق غداً، وفي بيروت وفي عمان وفي بغداد وغيرها. ولقد بدأت بعد أن استقرت كل هذه الحقائق في نفسي، لومن بكفاح واحد مشترك، وأقول لنفسى: ما دامت المنطقة واحدة وأحوالها واحدة ومشاكلها واحدة ومستقبلها واحداً والعدو واحداً، مهما حاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة، فلماذا تنشئت جهونا؟"

لذا فإنه حين استقرت الأمور الداخلية نسبياً في أعقاب الثورة نجد مصر تتطلع خارج حدودها وتحدد المجال الحيوى لسياستها، ونجد عبد الناصر يؤكد في كتابه فلسفة الثورة: "لقد مضى عهد العزلة، ولم يعد مفر أمام كل بلد من أن يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين تجيئه التيارات التي تؤثر فيه، ولم يعد هناك مفر أمام كل دولة من أن تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها في المكان، وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه؟ وما هو مجالها الحيوى وميدان نشاطها ودورها الإيجابى في هذا العالم المضطرب؟ وأين هو المكان الذى يجب أن نقوم فيه بهذا الدور؟ وأستعرض ظروفنا وأخرج بمجموعة من الدوائر لا مفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا، وأن نحاول الحركة فيه بكل طاقتنا، أيمن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا؟ الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلاً وليس مجرد كلام".

وفى لقائه بوفد الشباب السوري واللبنانى فى فبراير ١٩٥٥، يؤكد عبد الناصر الروح العربية لمصر حيث يقول: "هناك نظرية خاطئة من أساسها تقول إنه توجد فى مصر روح غربية، وهذا وهم خاطئ، وقد لمست عدم صحته فى زيارتكم لنا، وإنى وأنا شاب كانت تنعكس روحى دائماً تجاه العرب وليس تجاه أوروبا بالمرّة. وشئ آخر أريد أن نثبينه فى هذا الوقت، وهو أن مصدر قوتنا هى قوميتنا".

وفىما يتعلق بربط الثورة المصرية بتحقيق أهداف وآمال الأمة العربية أعلن عبد الناصر فى خطابه الذى ألقاه بالجامع الأزهر فى ٢٢ يوليو ١٩٥٤ احتفالاً بالعيد الثانى للثورة: "إن هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة متحدة يتعاون أبناؤها على الخير المشترك". أيضاً يؤكد عبد الناصر الأهداف القومية للثورة:

"نحن حينما قمنا بهذه الثورة لم نكن نبغى عزة مصر وحدها، لكننا كنا نبغى عزة العرب جميعاً، وقوتهم وكرامتهم جميعاً". ويتضح ذلك أيضاً من قوله: "إذا كنا والله قد قمنا بثورة تدعو إلى التحرير، تدعو إلى الاستقلال، فالمقصود أن نتحرر داخلياً وخارجياً، ويكون لنا كيان، ويكون لنا تأثير على المحيط حولنا". وفي هذا السياق أيضاً يؤكد عبد الناصر: "كانت مصر تحت سيطرة بريطانيا تبتعد عن العرب، وكانت مصر تحت سيطرة الاستعمار البريطانى تبتعد عن القومية العربية، فهل كان هذا فى مصلحة مصر؟ وهل كان هذا فى مصلحة العرب جميعاً؟ إننا حينما نادينا بأننا جزء من الأمة العربية أحسسنا بأن هذا عمل ينبثق من مصلحتنا جميعاً، مصلحة سوريا ومصلحة مصر ومصلحة كل دولة عربية". كما يؤكد ذلك أيضاً من خلال قوله "اليوم أيها المواطنون نحن نعلن عن عروبتنا الحقيقية، ونعلن تماسكنا مع العرب جميعاً، كانوا يقولون لنا فى مصر مالكم وما للعرب وكانوا يقولون للبلاد الأخرى مالكم وما لمصر؟، ولكننا اليوم بعد أن تثبنا وبعد أن انتصرنا فى ثورتنا، نعلن أننا نتكاتف مع العرب جميعاً من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى".

مما سبق يتضح أن ثورة يوليو قد أرسلت دعائم جديدة للعمل العربى المشترك، وبعثت روحاً جديدة فى هذا المجال بعد سنوات من غياب التوجه القومى العربى فى مصر نتيجة للظروف الداخلية التى كانت تمر بها مصر.

المبحث الثاني

مصر والطريق إلى الجمهورية العربية المتحدة

فى ٢٧ يوليو عام ١٩٥٤ وقعت مصر بالأحرف الأولى على اتفاقية الجلاء، وفى ١٩ أكتوبر من العام نفسه أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول. وقبل توقيع هذه الاتفاقية، كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تخططان لرسم سياسة جديدة للشرق الأوسط، وذلك من خلال إنشاء حلف عسكرى يربط دول الشرق الأوسط بالغرب، وخاصة مصر، والتي كانت تتفاوض مع بريطانيا من أجل تحقيق جلاء القوات البريطانية عن أراضيها. وقد كان رئيس الوزراء العراقى نورى السعيد من أشد المتحمسين لهذا المشروع البريطانى، إلا أن عبد الناصر قد أعلن رفضه للمشروع، ودعا الدول العربية إلى تقوية ميثاق التضامن الجماعى فى إطار جامعة الدول العربية بدلاً من ذلك، وأوفد صلاح سالم إلى العراق لحث الحكومة العراقية على عدم الانضمام لأى معاهدات ضد مصالح الأمة العربية. ثم أعقب ذلك بأن دعا نورى السعيد إلى زيارة مصر لبحث سبل تقوية ميثاق التضامن الجماعى فى إطار الجامعة العربية، إلا أنه اصطدم بموقف نورى السعيد الذى كان يرى أن الأمن العربى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التحالف مع الدول الكبرى. لذا لم يكن هناك مفر أمام مصر من مهاجمة الموقف العراقى؛ حتى لا تشترك دول أخرى فى هذا الرأى، وقد كانت السعودية من أهم الدول المؤيدة حين ذاك للموقف المصرى نتيجة للعداء بين أسرة آل سعود والبيت الهاشمى فى العراق.

وفى ١٢ يناير ١٩٥٥ أعلن نورى السعيد أن العراق وتركيا سوف توقعان على عقد معاهدة دفاعية بينهما، ودعا الدول العربية إلى الانضمام إلى تلك

المعاهدة. على إثر ذلك الإعلان دعا عبد الناصر إلى عقد اجتماع على مستوى القمة لملوك ورؤساء الدول العربية لبحث التحديات التي تواجه العرب والضغط على نوري السعيد لعدم توقيع تلك الاتفاقية. وفي هذا الاجتماع لم يستطع عبدالناصر الخروج بموقف واحد لإدانة العمل العراقي؛ نظراً لموقف الوفد الأردني واللبناني والسوري، الذي كان يرأسه رئيس الوزراء فارس الخوري، الذي كان يميل إلى الارتباط بالعراق في مشروع الهلال الخصيب.

وفي ٢٤ فبراير ١٩٥٥ وقعت كل من العراق وتركيا على اتفاقية الدفاع المشترك بينهما، وأطلق عليه اسم حلف بغداد، وقد انضمت إليه بريطانيا رسمياً في الخامس من إبريل ١٩٥٥ كما انضمت إليه باكستان و إيران لاحقاً.

في أعقاب سقوط حكومة فارس الخوري أوفد عبد الناصر صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الإرشاد القومي في زيارة إلى كل من الأردن ولبنان وسوريا بهدف التنسيق من أجل مواجهة الحلف التركي العراقي، حيث وصل إلى سوريا في ٢٦ فبراير ١٩٥٥، واستقبل هناك استقبالا رسمياً وشعبياً حماسياً. وفي ختام الزيارة صدر في ٢ مارس ١٩٥٥ بيان مشترك، أعلن فيه اتفاق الحكومة المصرية والسورية على الأسس التالية:-

١- عدم الانضمام إلى الحلف التركي العراقي أو أية أحلاف.

٢- إقامة منظمة دفاع وتأسيس قيادة عسكرية مشتركة.

٣- دعم التعاون الاقتصادي وتأييد مجلس اقتصادي عربي.

ولقد كانت تلك الزيارة التي قام بها صلاح سالم بداية لوضع إطار جديد للعلاقات المصرية السورية، ففي ٨ أغسطس ١٩٥٥ أجريت انتخابات الرئاسة في سوريا وفاز فيها شكري القوتلي، وفي ٦ سبتمبر ١٩٥٥ نصب القوتلي رئيساً للجمهورية خلفاً لهاشم الآتاسي. وقد قوبل ذلك بارتياح من كل من مصر والسعودية. فقد كانت مصر ترى أن المكانة التي يحظى بها القوتلي في نفوس السوريين يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار الداخلي في سوريا بعد سلسلة الانقلابات التي شهدتها، وتخفيف حدة الصراع الداخلي الذي كانت تشهده سوريا في ذلك الوقت (٣)، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من انضمام سوريا فعال للجبهة المقاومة لحلف بغداد. كذلك شعرت السعودية بارتياح لعودة القوتلي نظراً للعلاقات التي كانت تربط القوتلي وأسرته بالملكة السعودية، والتي استمرت منذ أول انتخاب للقوتلي كرئيس لسوريا في ١٧ أغسطس ١٩٤٣ حتى انقلاب حسني الزعيم عليه في ٢٩ مارس ١٩٤٩.

لذا فقد شهدت تلك الفترة تقارباً مصرياً سورياً وسعودياً أثار حفيظة الغرب. ففي ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ وقعت كل من مصر وسوريا على اتفاقية الدفاع المشترك، وفي ٢٧ أكتوبر وقعت السعودية مع مصر على اتفاقية دفاع مشترك مماثلة لتلك التي وقعت مع سوريا.

كان عبد الناصر ينظر إلى تلك الاتفاقيات على أنها الرد العملي على المخاطر الناجمة عن حلف بغداد، فقد كان يرى أن حلف بغداد هو نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط، وأن جميع الشعوب العربية عارضته واعتبرته استمراراً للسيطرة الأجنبية، وأن اشتراك العراق في هذا الحلف أدى إلى عقد الاتفاق بين سوريا والمملكة السعودية ومصر لتأمين دفاعهما. وكانت مصر ترى في مثل هذه الاتفاقيات بين مصر وسوريا والسعودية، سبيلاً من سبل تحقيق الوحدة العربية. وفي هذا السياق يؤكد عبد الناصر: "إن الموائيق الثنائية التي تأخذ طريقها الآن بين الدول العربية من غير إشراك الدول الكبرى فيها تعتبر الحجر الأول في سبيل الوحدة العربية الخالصة للعروبة وحدها، وهي أيضاً الوسيلة التي تؤمن الدول العربية على سلامتها دون أن تضيع شخصيتها ودون أن ينتقص استقلالها أو تتأثر مصالحها. إن هذه الموائيق العربية الثنائية وسيلة من وسائل الدفاع، وهي تعزيز للاستقلال، وتأكيد للسيادة، وحصن ضد تلاعب الدول الكبرى بمقدارات الدول الصغرى، وهذا ما أراه بالنسبة للميثاق السوري المصري".

أما الغرب فقد اعتبر تلك الاتفاقية الموقعة بين مصر وسوريا بمثابة خروج لعبد الناصر بمصر وسوريا من دائرة النفوذ الغربي في المنطقة، وتمثل ضغطاً على إسرائيل، وخاصة بعد حصول مصر على صفقة الأسلحة التشيكية الشهيرة في أعقاب الغارة الإسرائيلية على غزة، وازدياد نشاط الفدائيين العرب داخل العمق الإسرائيلي من الحدود السورية، بعد أن كان مقتصرأ على الحدود المصرية. فقد هاجمت مجموعة من الفدائيين في سوريا مراكز صيد إسرائيلية وأغرقتها في بحيرة طبرية، وردت إسرائيل على ذلك بالإغارة على الحدود السورية بالقرب من البحيرة مما أسفر عن مصرع ٥٦ سورياً، كذلك وجهت إسرائيل إنذاراً إلى سوريا بشن هجوم عليها.

وعلى إثر ذلك أعلن عبد الناصر أن مصر سوف ترد بشدة على أي تهديد لأمن سوريا، وأكد: "إنني أقول هذا اليوم، وأقول أيضاً إن مصر التي ارتبطت مع الدول العربية وإن مصر التي أعلنت إنها جزء من الأمة العربية ستقوم بالتزاماتها في هذا السبيل، وستعاون مع أي دولة عربية في صد العدوان وفي

صد الاعتداء. إن مصر اليوم تتجه إلى سوريا، سوريا الشقيقة، سوريا العزيزة التي يوجهون إليها هذا التهديد.. التهديد بالحرب. أقول لهم، إننا معكم هنا في مصر قلباً وقالباً، إننا وأنتم رجل واحد. وأقول لهم أيضاً إننا نعتبر أى عدوان على سوريا عدواناً على مصر، وإن مصر جميعاً ستذهب بجميع قواتها المسلحة من أجل نجدة أختها سوريا، ومن أجل التعاون معها على صد العدوان ". وفى أعقاب ذلك تزايد نشاط الفدائيين فى قطاع غزة، وعلى أثره شنت إسرائيل فى إبريل ١٩٥٦ غارة أعلنت أنها موجهة إلى قواعد الفدائيين فى غزة، وأسفرت عن مصرع ٦٣ مصرياً وفلسطينياً، مما دعا السكرتير العام للأمم المتحدة "داج همرشولد" لأن يهرع إلى القاهرة وتل أبيب، لتخفيف حدة التوتر .

كانت الولايات المتحدة ترقب تلك التطورات؛ فقد أصبح عبد الناصر بسبب غارات الفدائيين على إسرائيل وهجماته العنيفة ضد حلف بغداد وصفقة الأسلحة التشيكية يسير فى طريق التصادم، ليس مع إسرائيل فحسب، بل أيضاً مع الغرب الذى كان يعتبر حياد عبد الناصر وجهة نظره حيال الأحلاف بمثابة ستار يخفى وراءه عدااء لا يلين لكل مصلحة أمريكية وبريطانية فى الشرق الأوسط، وخاصة بمحاولة عبد الناصر إقناع السعودية لتحذو حذو سوريا فى مواجهة الأحلاف. وفى ١١ مارس ١٩٥٦ كان عبد الناصر قد دعا كلا من الرئيس السوري شكرى القوتلى والملك سعود إلى عقد اجتماع مشترك بين القادة الثلاثة فى مدينة أسوان، صدر فى أعقابها بيان مشترك من القادة الثلاثة تم التأكيد فيه على رفض الأحلاف العسكرية، ورفض الاعتماد على الدول الأجنبية فى الدفاع عن الأراضى العربية، وجاء فيه أن القادة الثلاثة يؤكدون ضرورة تجنب الأمة العربية مضار الحرب الباردة والبعد عن منازعاتها، مؤكدين أن الدفاع عن العالم العربى يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية خارج نطاق الأحلاف الأجنبية.

وفى مايو ١٩٥٦ تم فى سوريا وضع ميثاق قومى وافق عليه مجلس النواب بالإجماع، يدعو إلى توسيع الاتفاق الثنائى مع مصر فى الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية ليصبح نواة للوحدة العربية الشاملة.

وفى يوليو ١٩٥٦ ألقى رئيس الوزراء السوري بياناً أمام مجلس النواب أعلن فيه أن مجلس الوزراء عهد إلى وزير الخارجية بإجراء مفاوضات للاتحاد الفيدرالى بين سوريا ومصر، ولقد قوبل هذا البيان بترحيب شديد من قبل النواب، وأصدر المجلس بإجماع الآراء القرار الآتى: "إن مجلس النواب السوري تنفيذاً للفترة الثالثة من المادة الأولى من الدستور التى تنص على أن

الشعب السوري جزء من الأمة العربية يؤيد قرار الحكومة الذي أعلنه رئيس مجلس الوزراء في هذه الجلسة والذي نصه: إننى أعلن للمجلس الموقر أن الحكومة اتخذت قراراً بإجماع آرائها بتفويض لجنة وزارية لمباشرة المفاوضات مع الشقيقة مصر، توصلًا لتحقيق اتحاد فيدرالى بين قطرينا، على أن يكون هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية المتحررة الأخرى. وإنى لأرجو الله أن يحقق لنا هذه الخطوة المباركة حتى إذا تم الاتفاق على هذا الاتحاد تقدمنا بمشروعه إلى مجلسكم لإقراره. ويلتمس المجلس أن توفق الحكومة للسير فى هذا الطريق المقدس، وأن تأتينا فى القريب العاجل بالنتيجة التى تنتظرها الشعوب العربية فى جميع أقطارها".

فى مقابل ذلك أعلنت مصر ترحيبها بالبيان السوري، وفى ٦ يوليو ١٩٥٦ أصدر عبد الناصر بياناً جاء فيه: "تلقيت بترحيب بالغ نبأ قرار مجلس نواب سوريا الشقيقة مساء اليوم بإقامة اتحاد بين جمهوريتى مصر وسوريا، وفى تحقيق هذا الاتحاد تحقيق أمنية يهفو إليها كل عربى يؤمن بالقومية العربية ويعمل من أجلها، وقيام الاتحاد بين جمهوريتى مصر وسوريا إنما هو تحقيق للمادة الأولى من دستور جمهورية مصر الذى ينص على أن مصر دولة عربية مستقلة وأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية، وقد وافق الشعب المصرى بالإجماع على ذلك الدستور (٤). ولا شك فى أن قيام اتحاد بين مصر وسوريا يعتبر خطوة أساسية فى ذلك. نسال الله أن يوفقنا لإقامة وحدة عربية تضم الدول العربية جميعاً، وتتيح للقومية العربية أن تقوم بدورها الفعال فى المجال الدولى".

وفى خطابه الشهير فى ٢٦ يوليو الذى أعلن فيه تأميم قناة السويس، يؤكد عبد الناصر: "وأنا اليوم أتجه إلى إخوان لنا فى سوريا.. سوريا العزيزة.. سوريا الشقيقة.. لقد قررنا أن يتحدوا معكم اتحاداً سليماً عزيزاً كريماً؛ لندعم سوياً مبادئ الكرامة، ولنرسى سوياً القومية العربية والوحدة العربية. نرحب بكم أيها الأخوة، وسنسير معاً أيها الإخوة متحدين، بلداً واحداً، وقلباً واحداً، ورجلاً واحداً، سنسير معاً متحدين لنرسى مبادئ الكرامة الحقيقية، ونقيم فى ربوع الوطن العربى استقلالاً سياسياً حقيقياً واستقلالاً اقتصادياً حقيقياً".

على إثر إعلان عبد الناصر تأميمه لشركة قناة السويس بدأ العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وجرت فى أعقابها عدة تطورات انتهت بفرض مصر لإرادتها حيث لم يستطع العدو أن يحقق أهدافه، وسقط كل من إيدن فى بريطانيا وجى موليه فى فرنسا.

وفى أعقاب ذلك بدأت السياسة الغربية تجاه مصر تأخذ بعداً جديداً، وذلك بالعمل على ضرب أى توجه عربى نحو مصر، وخاصة بعد أن أصبحت مصر نموذجاً لفرض الإرادة العربية من أجل التحرر، وأضحى عبد الناصر البطل القومى. وكان الطريق إلى ذلك هو بث المخاوف لدى الحكام العرب وتحذيرهم من المد القومى فى بلادهم ومن عبد الناصر، تحت زعم أنه يسعى إلى إنشاء امبراطورية عربية تحت حكم مصر وتحت زعامته. وفى هذا السياق يؤكد أنتونى إيدن فى مذكراته: "لقد أثبت الغرب أنه أبطأ فى الاطلاع على الكتاب الذى وضعه عبد الناصر تحت عنوان "فلسفة الثورة"، تماماً كما كان بطيئاً فى قراءة كتاب "كفاحي" لهتلر، وليس للغرب أى عذر فى عدم الاطلاع على كتاب عبد الناصر هذه المرة؛ لأن الكتاب أقصر من الأول وأقل منه مبالغة. ولكن حكام الشرق قرأوه، وكان الكثير منهم يعتقدون أنه إذا انتصر المصريون دون كبح جماحهم، فإنه سيزداد استعدادهم للغزو والزحف على سوريا والسعودية وبقية البلاد العربية الأخرى؛ لأن عبد الناصر كان يطمع فى ثروة تلك البلاد، بل فى تلك البلاد ذاتها لتكوين إمبراطورية بزعامته. وهكذا كان حكام تلك البلاد يشعرون بأنهم سيخسرون فى النهاية إذا انتصر عبد الناصر، سواء أكانوا يكرسون جهودهم لتحقيق مصالحهم الشخصية، أم لتنفيذ مشروعات لرفع مستوى معيشة شعوبهم" (٥).

كان عبد الناصر يرى فى هذه الدعاية الغربية أسلوباً جديداً من أساليب بث الفرقة بين مصر والبلدان العربية، لذلك نجده يرد على تلك المزاعم بقوله: "إن المستعمرين والصهيونيين يعارضون قيام القومية العربية بادعائهم أننى أعمل لإقامة امبراطورية عربية، ويحاولون التفريق بين العرب بإقامة المعاهدات والأحلاف الاستعمارية". كذلك نجده فى حديثه لمجلة "لوك" الأمريكية يرد على التشكيكات الغربية فيما ورد فى كتابه "فلسفة الثورة"، وذلك عندما سئل عن المقصود مما ورد فى الكتاب: "هدفنا هو أن نبني العالم العربى فى نطاق عائلة واحدة". وهل يعتبر عبد الناصر نفسه الزعيم المنطقى لهذه العائلة؟ فقد أكد عبد الناصر: "إننى لا أفكر فى نفسى كزعيم للعالم العربى، وإنما للحقيقة أن شعوب العرب تشعر أن ما نفعله فى مصر هو تعبير عن آمانيها جميعاً، وهذا ما كنت أعنيه فى كتابى".

فى أعقاب أزمة السويس بدأت الولايات المتحدة فى رسم سياسة جديدة للشرق الأوسط، تهدف إلى مواجهة الخطر الشيوعى ومواجهة ما أسمته بفراغ النفوذ الذى خلفته أزمة السويس. فى الخامس من يناير ١٩٥٧، بعث الرئيس

الأمريكي برسالة إلى الكونجرس الأمريكي يطلب منه تفويض الرئيس الأمريكي في اتخاذ ما يلزم من تدابير للتعاون، ووضع برامج مساعدات عسكرية مع أى دولة من دول الشرق الأوسط أو مع مجموعة من دول المنطقة لمواجهة خطر عدوان مسلح يمكن أن تقوم به أى دولة تسيطر عليها الشيوعية. وفى الخامس من مارس أجاز الكونجرس هذا المشروع، الذى عرف بمشروع أو مبدأ أيزنهاور. وكانت الولايات المتحدة ترى أن هذا المشروع لن يلقى معارضة شديدة من مصر كذلك التى لا قاهها حلف بغداد، وخاصة أنها وإن كانت قد رفضت تمويل مشروع السد العالى، فإنها فى الوقت نفسه قد مارست دوراً ما من أجل وقف القتال وانسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية. إلا أن حقائق الأحداث قد جاءت مخالفة لذلك. فقد قوبل المشروع الأمريكى برفض شديد من مصر وسوريا اللتين رأتا فيه البديل للاستعمار البريطانى والفرنسى. وكان لإعلان الولايات المتحدة فى ٢٣ مارس بأنها ستندمج إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد أثره فى ازدياد حدة الهجوم المصرى على مشروع أيزنهاور. فقد عبر عبد الناصر عن وجهة النظر المصرية فى المشروع ورفضه له بقوله: "إننا لا نستطيع أيها الإخوان أن ننكر موقف أمريكا أثناء العدوان واستكثارها له وموقفها فى الأمم المتحدة، ولكن هذا الموقف تغير، واتضح بعد انسحاب إسرائيل أن هناك خطة بعد فشل بريطانيا لتحقيق الأغراض التى كان يهدف إليها الاستعمار، ولكن بالوسائل السلمية".

كان عبد الناصر يرى أن مشروع أيزنهاور ما هو إلا حلقة فى سلسلة السياسات الأمريكية التى تهدف إلى أن تحول الدول العربية إلى مناطق نفوذ أمريكية؛ بما يحقق المصالح الأمريكية، وتحويل الأنظار عن الخطر الإسرائيلى. وفى ضوء ذلك نجده فى حديثه المنشور فى الأهرام بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٥٨، يحلل أهداف السياسة الخارجية ويلقى الضوء على أبعادها فى الشرق الأوسط، فيقول: "لقد اختبرت السياسة الأمريكية خلال خمس سنوات طويلة، والنتيجة التى وصلت إليها هى أن السياسة تجاه العرب تسعى إلى تحقيق عدة أهداف: تصفية مشكلة إسرائيل على أساس الأمر الواقع. فرض تنظيم دفاعى يخدم المصالح الأمريكية وحدها. الانحياز إلى السياسة الأمريكية بحيث تتحول الدول العربية بالفعل إلى منطقة نفوذ لأمريكا".

ويؤكد عبد الناصر أنه فيما يتعلق بإسرائيل فإن مشروع أيزنهاور يهدف إلى الآتى: تحويل الأنظار عن خطر إسرائيل. خلق أخطار وهمية من بعض العرب على البعض الآخر. إعطاء سلاح لا يخيف إسرائيل إلى بعض الدول العربية.

ربط بعض الدول العربية في نطاق واحد مع إسرائيل؛ نطاق تقوم فيه أمريكا بدور التوفيق والتنسيق في جميع النواحي العسكرية، ذلك أن إسرائيل لم تعد في الحقيقة عدواً لهذا البعض من الدول، بل أصبحت زميلاً له في حلف. وما مشروع أيزنهاور في صميمه إلا حلف عسكري بكل ما ينطوي عليه الحلف من معان؛ ذلك لأنه يشمل النواحي العسكرية، فهو إذن بديل لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي رفض عام ١٩٥١، وهو أيضاً تكملة لحلف بغداد، تقصد أن تبعث فيه النبض وتعيد إليه الحياة (٦). لذا لم تر الولايات المتحدة مفراً من مجابهة التوجه المصري المناهض لسياستها، وذلك من خلال عزل مصر عن حليفها الأساسيين في ذلك الوقت، وهما سوريا والسعودية التي كانت قد بدت مترددة في بادئ الأمر في قبول مشروع "أيزنهاور"، وذلك بأخذ الملك سعود بعيداً عن عبدالناصر، والقضاء على التيار القومي الذي يدفع سوريا إلى مناهضة السياسة الأمريكية، وذلك عن طريق تدبير الانقلابات من الداخل أو من خلال الغزو والتهديد من الخارج عندما فشلت خطة تدبير الانقلابات. وبينما كانت مصر تخطو بخطى ثابتة نحو تأكيد مكانتها الدولية الجديدة عقب أزمة السويس، وتعمل على تدعيم تلك المكانة في محيط العلاقات الدولية والعربية نجد أن سوريا ظلت تلمح بالتفاعلات السياسية والثورية، وتحيط بها المؤامرات الخارجية من أجل إحداث تغيير يؤدي إلى القضاء على التوجهات القومية التي بدأت تتبلور داخل صفوف الجيش السوري، والتي كانت تتجه بأنظارها وتتطلع نحو القاهرة، الأمر الذي رأى فيه البعض خطراً يمكن أن يتحقق إذا انجذبت سوريا إلى مصر، وما يمكن أن يترتب عليه من إجهاض للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

كانت القاهرة تتابع باهتمام التهديدات الخارجية التي تتعرض لها سوريا. ففي عام ١٩٥٧ تم الكشف عن مؤامرة دبرتها المخابرات الأمريكية تهدف إلى قيام حكومة موالية في سوريا، وقد اكتشفت في أعقاب القبض على مسئول بالسفارة الأمريكية في دمشق على الحدود السورية اللبنانية يحاول تهريب لاجئ سياسي من بيروت إلى سوريا داخل صندوق سيارته، وعلى إثره قامت سوريا بطرد ثلاثة ملحقين بالسفارة الأمريكية (٧).

وفي مارس ١٩٥٧، ظهرت بوادر صراع وأزمة داخل الجيش على إثر محاولة تصفية العناصر ذات التوجهات القومية والمتأثرين بالثورة المصرية، بالإضافة إلى العناصر اليسارية داخل الجيش، ومن أبرزهم العقيد عبد الحميد السراج رئيس المخابرات في الجيش السوري وكانت تعرف باسم الشعبة

الثانية- والذي لعب دوراً ألق ضرراً بالغرب أثناء أزمة السويس. وبالرغم من أن عبد الحميد السراج لم يكن محسوباً على حزب البعث فإن هذه الإجراءات جعلت الضباط البعثيين فى الجيش السورى يشعرون بأنها مقدمة لتصفيتهم، فقرروا استباق الأحداث بإعلان تمرد فى ٧ مارس حيث أ برق الضباط البعثيون برئاسة مصطفى حمدون إلى القصر الجمهورى و رئاسة الأركان منذرين بالزحف على دمشق واحتلال الإذاعة والقصر الجمهورى و رئاسة الأركان إن لم يتم إلغاء تلك الإجراءات.

قد حقق ذلك التمرد الأهداف التى كان يصبو إليها فقد عقد خالد العظم وزير الدفاع اجتماعاً حضره جميع الضباط الممثلين لكل التوجهات داخل الجيش السورى بمن فيهم مصطفى حمدون عن البعثيين، وأسفر ذلك عن تجميد قرار نقل السراج والضباط الموالين للبعث، وتم تسريح رئيس الأركان توفيق نظام الدين وحل محله اللواء عفيف البزرى الذى كان ذا نزعة ماركسية. وعلى إثر ذلك شنت الولايات المتحدة حملة إعلامية على سوريا متهمة إياها بالدخول فى الحظيرة السوفيتية، وأن هناك غزواً سوفيتياً وشيكاً لسوريا على غرار ما حدث للمجر وتشيكوسلوفاكيا، وأعلنت أن هناك تدفقاً للأسلحة السوفيتية على العناصر الشيوعية التى تسيطر على الجيش تقدر بنحو مائة وخمسين إلى مائتى مليون دولار. وبالرغم من عدم وجود أدلة على صحة تلك الاتهامات الغربية، وذلك باعتراف الولايات المتحدة نفسها - كما أقر بذلك الرئيس الأمريكى أيزنهاور فى مذكراته - فإن تلك الحملة قد أثرت عن بعث المخاوف فى الدول العربية المجاورة لسوريا وهى العراق والأردن ولبنان وكذلك السعودية.

لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لتوريط نفسها رسمياً فى عمل ضد سوريا، لذا رأت أن يكون هناك عمل مشترك يكون للعراق فيه الدور الأكبر نحو غزو سوريا، على أن تحشد كل من لبنان والأردن وتركيا حشوداً عسكرية على طول الحدود الغربية والجنوبية والشمالية لسوريا بحيث تضطر سوريا إلى توزيع قواتها على تلك الحدود، وبالتالي تكون المهمة الحربية للعراق أمراً يسيراً. وكانت وجهة النظر الأمريكية أن لا تسمح لتركيا بالمبادرة فى العمل؛ لأنها بالرغم من كونها دولة إسلامية، وبالرغم من قدراتها العسكرية التى تفوق قدرة العراق، فإن العرب لهم تجارب مريرة فى التعامل مع تركيا بسبب التاريخ الاستعماري التركي للمنطقة قبل الحرب العالمية الأولى. وبذلك استقر الأمر على أن تكون المبادرة العسكرية من جانب العراق بدعم من الدول الأخرى. وكانت الولايات المتحدة تراهن على نجاح تلك العملية بأنه لن تكون

هناك معارضة، وأن الظروف تختلف في هذه الحالة عن حالة العدوان الثلاثي على مصر أثناء أزمة السويس، حيث كانت الدول العربية ترى أن مصر تتصرف في حدود حقوقها المشروعة، أما في حالة سوريا فإن هناك دولا عربية ترى أن غزو سوريا هو عمل دفاعي ضد التغلغل السوفيتي، وخاصة أن الحملة الإعلامية قد ركزت على أنهم يزمعون الرد على عدوان متوقع، وليس القيام بعدوان سافر.

في إطار ذلك أرسلت الولايات المتحدة في أغسطس ١٩٥٧ سرب مقاتلات أمريكية من أوروبا الغربية إلى القاعدة الأمريكية في أضنة التركية، وأعطى الرئيس أيزنهاور أوامره للإسطول السادس بالتوجه إلى شرق البحر المتوسط، وأرسل الرئيس أيزنهاور أيضاً برسالة إلى رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس يخبره بأن يبلغ زعماء الأردن والعراق المجتمعين في استنبول بأن أمريكا تأخذ على عاتقها إرسال الأسلحة المطلوبة للمواجهة ضد سوريا، بالإضافة إلى تعهد الولايات المتحدة بضمان تعويض الخسائر في أسرع وقت. وفي إطار ذلك أيضاً قامت تركيا بزيادة حشودها على الحدود مع سوريا إلى خمسين ألف جندي.

وكانت الولايات المتحدة تخشى من أن تقدم تركيا على مساندة العراق بعمل مشترك بخلاف الخطة المرسومة، والتي تقضي بأن يقوم العراق وحده فقط بالتوغل في الأراضي السورية، وخاصة أن رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس قد أكد أن الأتراك عازمون على إزالة نظام الحكم السوري إن لم يستطع العراق أن يفعل شيئاً؛ لأن الحكومة التركية تخشى ثورة داخلية إذا فشلت جهودها في إزالة نظام الحكم السوري؛ لذا فقد عملت الولايات المتحدة من خلال نفوذها على الحصول على ضمانات من تركيا بعدم شن هجوم مباشر على سوريا. كذلك حصلت الولايات المتحدة على ضمانات من إسرائيل بالابتعاد عن المشاركة في هذا الهجوم، حيث كانت إسرائيل تلح بشدة على أن تقوم الولايات المتحدة بعمل خاطف ومباشر ضد سوريا.

كانت سرعة الأحداث تنذر بعواقب خطيرة على مستقبل سوريا مما دفع بالرئيس السوري شكري القوتلي إلى أن يهرع إلى مصر للتشاور مع الرئيس عبد الناصر، وصدر في أعقاب اللقاء بيان من الرئيسين يندد بالمؤامرة الأمريكية على سوريا.

وكان الموقف المصري حاسماً في رفض التهديدات الأمريكية لسوريا. ففي السادس والعشرين من أغسطس ١٩٥٧ استدعى الرئيس عبد الناصر السفير

الأمريكي في القاهرة ريموند هير إلى لقائه، وأخطره بأنه لا يجد مبرراً لمثل تلك الحملة والتهديدات ضد سوريا، وأنه يريد أن يوضح للرئيس أيزنهاور أن يكون على بينة كاملة من أن مصر لا تستطيع أن تقف ساكنة إزاء هذه المخاطر المحيطة بسوريا.

وفند عبد الناصر المزاعم الأمريكية بوقوع سوريا في حظيرة الشيوعية، وأكد أن أمريكا تعلم جيداً أن سوريا لم تتحز إلى المعسكر الشيوعي؛ لأن الولايات المتحدة لديها إمكانيات العلم بحقائق الأوضاع في سوريا وغير سوريا، بما يسمح لها بأن تتعرف على كل الدقائق والتفاصيل، وليس معقولاً أن يصل الخطأ في الحكم إلى مثل هذه الدرجة التي توحى بها تصرفات السياسة الأمريكية، وأنه لا يمكن أن تعزى تلك الحملة والتهديدات الأمريكية إلى السذاجة، أو إلى العصبية الأمريكية التقليدية في كل ما يتصل من قرب أو بعد بالشيوعية، وإنما ذلك يأتي في إطار خطة أمريكية مرسومة ومدروسة تتفد تفصيلياً وبخطوات تعرف مواقع أقدامها، وأن الهدف الحقيقي يأتي ضمن أهداف السياسة الأمريكية للتخفيف عن إسرائيل وتحويل الأنظار عنها بما يتفق مع المصالح السياسية الأمريكية.

وأعلن الرئيس عبد الناصر موقف مصر من حملة التهديدات لسوريا بأن أكد: "إن مصر تقف بجانب سوريا إلى غير حد، وبدون قيد أو شرط وأنه مهما تكن تطورات الضغط على سوريا فإن شيئاً واحداً يجب ألا يغيب عن الأذهان، وهو أن جميع إمكانيات مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية كلها تسند سوريا في معركتها، بل معركتنا نحن.. معركة القومية العربية كلها". كذلك أعلن عبد الناصر أن وقوفنا مع سوريا هو أعمال لاتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين مصر وسوريا في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥، حيث أكد على أن: "بيننا وبين سوريا اتفاقية دفاع مشترك ضد أي عدوان، ونحن نعتبر أن أي هجوم على سوريا هو هجوم موجه ضدها في الوقت نفسه، ولذلك ستكون مساعدتنا لسوريا بكل الوسائل، وأن قوات مصر جميعاً ستكون مشتركة في المعركة السورية. أما ميدان القتال فإن الظروف وحدها هي التي تحدد مكانه". وبالفعل قامت مصر في منتصف أكتوبر بتحريك بعض من وحداتها العسكرية إلى سوريا حيث وصلت إلى ميناء اللاذقية لتقف تلك الوحدات بجانب القوات السورية، ولتؤكد مصر بذلك تصميمها على المساندة وخوض المعركة مع سوريا.

وبالرغم من أن القوات والتعزيزات المصرية التي وصلت إلى سوريا لم تكن كافية لمجابهة التهديدات التي تتعرض لها سوريا، فإن وصول طلائع القوات المصرية إلى سوريا قد أحدث دويًا وأثرًا قويًا على ساحة الأحداث (٨). فعلى المستوى الشعبى قوبل وصول القوات المصرية بفرحة عارمة من جميع فئات الشعب السورى، وأدى إلى رفع الروح المعنوية وإلهاب حماس السوريين، فقد شعروا بأنهم ليسوا وحدهم فى المعركة، بل إن هناك إخوة لهم يشاركونهم جنباً إلى جنب فى مواجهة التحديات التى تحيق بهم. وتزامن مع ذلك اتهام الرئيس السوفيتى خرونشوف للولايات المتحدة باستقزاز تركيا وتحريضها على الحرب ضد سوريا، وفى ضوء ذلك وجه الاتحاد السوفيتى إنذاراً إلى تركيا بأنه "إذا قامت تركيا بإطلاق نيران المدافع فإن الصواريخ ستطلق فى الجو". وفى المقابل حذر وزير الخارجية الأمريكى فوستر دالاس بأن أى هجوم على تركيا سوف يقابله عمل دفاعى من جانب الولايات المتحدة.

وفى ضوء ذلك التآزم فى الوضع بدأت بوادر الانحلال فى التحالف ضد سوريا، فقد تراجعت العراق عن المشاركة نظراً لعدة اعتبارات أهمها الخلافات بين البيتين الملكيين الهاشميين فى العراق والأردن، علاوة على خوف العراق من فقدان دخله إذا حمرت أنابيب النفط المارة عبر الأراضى السورية، والذى يقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار، وهو نصف مجموع دخل الحكومة العراقية، كذلك إعلان الملك سعود أنه سيندد بأى عدوان على أى بلد عربى بما فى ذلك سوريا. وفى ظل تلك الظروف أصبحت تركيا وحدها فى المواجهة، وبذلك أجهضت الخطة الأمريكية، وانسحبت القوات التركية من الحدود السورية بعد وصول طلائع القوات المصرية إلى سوريا بفترة وجيزة، مما رسخ الشعور لدى السوريين بأهمية الدور الذى لعبته مصر فى الحفاظ على أمن سوريا - فى ضوء تلك الظروف التى فرضت نفسها - والذى من خلاله تم إحباط المخطط الأمريكى التركى. أيضاً كان للتحرك المصرى أثره على الكثيرين من ضباط الجيش السورى وكذلك على السياسيين السوريين؛ بحيث زاد من قناعتهم بأن الوحدة بين البلدين هى السبيل المضمون لتحقيق أمن سوريا فى مواجهة التهديدات الخارجية التى زادت من الانقسامات والتمزق الداخلى، وعزز تلك القناعة ما أصبح يتمتع به الرئيس عبد الناصر من مكانة فى ضوء مواقفه التاريخية؛ بعد كسر احتكار السلاح، ومقاومة الأحلاف، وتأميم قناة السويس، ومناهضة مشروع أيزنهاور، وأخيراً الموقف المصرى تجاه التهديدات الأمريكية والتركية لسوريا؛ لذا فإن الوحدة بين البلدين جاءت فى وقت رأت فيه

سوريا أن مصر هي طوق النجاة الذى يجذبها بعيداً عن تيارات الصراع الداخلى وأعاصير التهديدات الخارجية.

عقب تلك الأزمة قام وفد برلمانى من مجلس الأمة المصرى برئاسة أنور السادات - وكيل المجلس فى ذلك الوقت - بزيارة إلى سوريا فى نوفمبر ١٩٥٧ بدعوة من البرلمان السورى، حيث عقد الوفد المصرى جلسة مشتركة مع النواب السوريين، أصدروا فى ختامها بياناً مشتركاً دعوا فيه إلى قيام اتحاد فيدرالى بين سوريا ومصر. وعلى إثر ذلك سافر وفد نيابى برئاسة إحسان الجابرى وعبد الكريم زهور وقابلوا عبد الناصر وعرضوا عليه الوحدة، إلا أن الرئيس عبد الناصر قد أكد لهم أن هذا الموضوع يحتاج إلى الدراسة والثانى، وذكر لهم العراقيل والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين التى يصعب من خلالها تحقيق الوحدة فى الوقت الحالى،

لم يقتنع وفد مجلس النواب بما ذكره عبد الناصر؛ فقد كان الجو معبأ فى سوريا كلها ببداءات الوحدة، كما أنها قد باتت أملاً مرتقباً من معظم فئات الشعب السورى، كذلك فإن هذا التيار قد انتقل إلى داخل الجيش السورى الذى كانت القوى المستقلة داخله تمثل الكفة الراجحة حتى ذلك التاريخ، والتى بادرت بحماس بالمطالبة بتنفيذ الوحدة فوراً؛ لذا لم تجد القوى الحزبية الأخرى فى الجيش - الممثلة للبعثيين والشيوعيين - مفراً من مجارة هذا التيار الجارف نحو الوحدة مع مصر، بالرغم من أن موقف الشيوعيين كان معارضاً لذلك عندما طرحت هذه الفكرة فى بدايتها؛ نظراً لتخوفهم من أن يؤدى ذلك إلى إجهاض نشاطهم فى سوريا على غرار ما حدث فى مصر، التى عملت على القضاء على نشاط الشيوعيين فيها وملاحقتهم. إلا أنهم داخل الجيش لم يجدوا مفراً من مجارة التيار والموافقة على فكرة الوحدة؛ لاعتقادهم بأن تلك الفكرة لن تلقى استجابة فورية من عبد الناصر (٩). وأن قيام الوحدة هو عملية شاقة لن تتم بالتلاحق الذى تمت به، وقد تستغرق سنوات طويلة؛ لذلك رأوا من الأفضل عدم معارضتهم، فضلاً على أن تأييدهم لقيام الوحدة سوف يكسبهم شعبية من قبل الشعب السورى وبين الفئات الأخرى من الجيش. أما البعث فقد كان يرى أن التقارب فى وجهات النظر والأهداف مع عبد الناصر يمكن أن يساعده على الاتفراد بالسلطة فى سوريا.

فى تلك الأجواء اجتمع مجلس القيادة العسكرى للجيش السورى فى ديسمبر ١٩٥٧، والذى كان قد تشكل فى أعقاب الأزمة مع تركيا والولايات المتحدة، وقرر المجلس بالإجماع الاتصال بالحكومة السورية لتوضيح نواياها الحقيقية

من قيام الوحدة، وتقرير الخطوات العملية التي ينبغي القيام بها، وتوضيح موقف الجيش للحكومة، وإبلاغها برغبة الجيش في ضرورة الإسراع في تنفيذ الوحدة. وقد أبلغ قرار المجلس إلى الأحزاب السياسية المختلفة، كما أرسل إلى شكرى القوتلى رئيس الجمهورية وأكرم الحورانى رئيس مجلس النواب.

على الجانب الآخر كان عبد الناصر يرقب الأوضاع الحرجة داخل الجيش السورى الذى انعكست فيه الصراعات السياسية والمناورات بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل، وانتقل عامل المزايدة على الوحدة مع مصر ليشكل عنصراً جديداً من عناصر التآزم والانفجار داخل صفوفه. وفى ضوء ذلك أوفد عبد الناصر اللواء حافظ إسماعيل للاجتماع بالمجلس القىادى للجيش السورى؛ لعرض وجهة نظر عبد الناصر فيما يتعلق بالصعوبات والمشكلات التى تواجه الوحدة، والعواقب التى قد تنشأ فى حالة قيامها، والتعرف على وجهات النظر الحقيقية لضباط المجلس، وكانت أهم تلك الصعوبات كما ذكرها حافظ إسماعيل من وجهة نظر عبد الناصر هى الجيش والوضع الاقتصادى والأحزاب. فقد كان الجيش السورى صغير الحجم بمقارنته بالجيش المصرى، كما أن رتب القيادات الأساسية فى الجيش السورى صغيرة بمقارنتها بالوضع القائم فى القوات المسلحة المصرية، وقد يؤدى إدماج الجيشين إلى بعض الحساسيات إذا ما أعيد تنظيمهما. وكذلك فإن الجيش السورى له اهتمامات سياسية، وهذا قد يخرج على دواعى الانضباط العسكرى.

أما من ناحية الوضع الاقتصادى، فقد ذكر عبد الناصر أنه ينبغي دراسة الأمور الاقتصادية بجدية، ودراسة العواقب التى سوف تنتج عنها بسبب عدم تجانس الوضع الاقتصادى فى كل من البلدين. ومن ناحية الأحزاب لم يرد حافظ إسماعيل أن يشير إلى الأحزاب السياسية فى سوريا، وإنما تحدث عن طبيعة الأحزاب التى كانت قائمة فى مصر قبل الثورة، والمؤامرات التى تعرضت لها مصر من الخارج، والتى وجدت لها صدًى داخلًى من بعض القوى السياسية فى ذلك الوقت، وأن قيام الوحدة بين مصر وسوريا يجب أن يؤدى إلى استمرار قوة الثورة فى مصر وليس إضعافها، وذلك فى إشارة منه إلى أن على سوريا التكيف مع ظروف النظام المصرى إذا ما رغبت فى الوحدة مع مصر. وأنهى حافظ إسماعيل حديثه بقوله إن الرئيس يريد أن تكون الأمور واضحة أمامكم قبل الإقدام على أى عمل يتعلق بالوحدة. وبعدها استمع حافظ إسماعيل إلى كل أفراد المجلس العسكرى فرداً فرداً، وكان رأى المستقلين الذين يمثلون أغلبية داخل المجلس العسكرى أن الوحدة أقدر على معالجة مشاكل قيامها والصعوبات

التي قد تعترضها، لذلك ينبغي إقامة الوحدة فوراً والعمل على حل جميع المشكلات في ظلها. أما الحزبيون فلم يريدوا أن يعطوا رأياً قاطعاً قد يؤخذ عليهم، فقد ذكروا أن تلك المشكلات يجب أن تؤخذ في الاعتبار، والوصول إلى أسس لحلها مع الاستمرار في السير في طريق الوحدة، ولم يحددوا ما إذا كانت تقوم الوحدة أولاً أو تحل المشكلات قبل قيامها. وفي نهاية المباحثات أصدر المجلس قراراً ينص على السير قدماً في طريق تنفيذ الوحدة مع مصر، وفي أقصر وقت ممكن، ومنع وضع الوحدة موضع مزايدات أو كسب حزبي وتنزيهاها عن هذه المناورات.

وبحلول يناير ١٩٥٨ كانت المناورات والانقسامات قد أخذت طريقها بصورة أكبر داخل الجيش السوري وخاصة بين البعثيين والشيوعيين، وزاد من تأججها اتهام الضباط البعثيين لعفيف البزري قائد الجيش بأنه لا يرغب في الوحدة مع مصر، وأنه غير جاد فيها انعكاساً لموقف الحزب الشيوعي السوري؛ مما أوصل إلى حالة تأزم دعت بعض ضباط الجيش إلى إعلان حالة الاستنفار في وحداتهم.

أمام تلك التداعيات اجتمع المجلس القيادي العسكري في ١١ يناير وقرر التوجه إلى مصر لمقابلة عبد الناصر لإخطاره بقرار الجيش بضرورة قيام الوحدة الفورية، ومطالبة عبد الناصر بالاستجابة لتلك المطالب. ووصل الوفد في منتصف ليل ١١ يناير ١٩٥٨، وفي ١٣ يناير استقبلهم عبد الناصر، وبدأ بقوله إنه أرسل لهم وجهة نظره في موضوع الوحدة، وإن مصر ليست مستعدة لها قبل خمس سنوات، وأنه لا يعرف ما الذي استجد خلال الأسبوعين الأخيرين بما يدعوهم إلى المطالبة بالوحدة الفورية. وبدأ الضباط السوريون يعرضون الموقف الحرج الذي تمر به سوريا والجيش السوري؛ حيث تحدثوا عن حالة الفقرة بينهم وحالة الاستنفار الدائمة في التكنات؛ لأن كلا منهم يتوجس حركة مفاجئة من الآخر، وتسلل الشيوعيين إلى الأعصاب الحساسة في سوريا، وعن نشاط خالد بكداش الذي حول حي الأكراد في دمشق إلى قلعة مسلحة لا يمكن الاقتراب منها، وعن الأسلحة التي يجري تهريبها عبر الحدود بواسطة حلف بغداد، وعن الفساد السياسي للشخصيات السياسية في سوريا وتلقيهم الأموال من العواصم العربية والأجنبية. وكان رد عبد الناصر أن الذي سمعه منهم لا يبرر قيام وحدة، وأن كل ذلك يعد أسباباً سلبية تكون عبئاً على الوحدة أكثر مما تكون قوة دافعة لها.

ويروى هيكل في كتابه "ما الذي جرى في سوريا" تفاصيل الحوار الذي دار بين عبد الناصر وأعضاء الوفد العسكري الذين عقبوا على قول عبد الناصر بأن الشعب كله في سوريا يطلب الوحدة، وأن الوحدة مطلبه الدائم، والوحدة مع مصر بالذات هي التيار الجارف في سوريا كلها الآن، وأن الناس في سوريا يحسون أنهم يقبلون وأن مصر تصدهم، ومجلس النواب السوري اتخذ قراراً بالوحدة مع مصر، ولكن مجلس الأمة المصري لم يستجب، وظل أسابيع طويلة بين التردد والإحجام، ولا يجيب على الإشارة الموجهة إليه من المجلس النيابي السوري، وأن هذا الوضع يجرح الشعور الشعبي في سوريا. فقال لهم عبد الناصر: إن الوحدة ليست بالعمل السهل، لقد بدأنا الآن بالكاد بعد معارك عنيفة مع الاستعمار نوجه كل طاقتنا لبناء مصر، وأملى أن يكون بناء مصر نموذجاً لنضال باقي الشعوب العربية، وإنني أريد أن نجعل مصر البلد النواة للتطوير العربي، وسيكون لذلك أثره في تدعيم الدعوة إلى الوحدة عملياً وواقعياً. وقالوا له: تريد أن تعمل لمصر وتترك سوريا التي عقلت آمالها على مصر وعليك، إنك بذلك تتخلي عن دعوة القومية العربية كلها من أجل مصر وحدها. فقال لهم: إنني أعرفكم جميعاً، وأعرف حسن مقاصدكم، ولكني أريد أن أسألكم سؤالاً واحداً: ما هي صفتكم في الحديث معي في هذا الأمر وأنتم غير مسئولين سياسياً؟ وهل يعرف شكري القوتلي أنكم تتحدثون معي في ذلك كله؟ رد أحد الضباط: سوف نبعث بأمين النافوري إلى شكري القوتلي يحمل إليه رأي الجيش، وليس أمامه إلا أن يقبل، فهو لا يقدر أن يعارض على الإطلاق أي شيء نطلبه. فما كان من عبد الناصر إلا أن رد على ذلك بقوله: متأسف لا أستطيع أن أقبل هذه الأوضاع، أنا أعرف أنكم تمسكون في أيديكم بزمام القوة الحقيقية في سوريا، ولكن من ناحيتي لا أقبل في مثل هذه الأمور أن أتحدث أو أبحث إلا مع حكومة مسئولة. فطلب أعضاء الوفد مهلة حتى يبعثوا برسول منهم إلى الحكومة لعرض الموقف والعودة بالرأي الرسمي للحكومة.

وفي الثالثة صباحاً في فجر يوم ١٦ يناير، سلم أمين النافوري مذكرة المجلس إلى الرئيس القوتلي في منزله، وقد علق على ذلك بقوله: إن هذا انقلاب عسكري. إلا أن عجلة الأحداث كانت قد سارت ولم يستطع أحد الوقوف في مسارها، لذا اجتمعت الحكومة السورية برئاسة شكري القوتلي، وبحضور رئيس الوزراء صبري العسلي ووزير الخارجية صلاح البيطار، حيث اقترح صبري العسلي على القوتلي أن يكون سباقاً في طريق الوحدة بدلاً من تخطي العسكريين له، لذا فقد قرر الوزراء -عدا خالد العظم- إيفاد صلاح البيطار إلى

مصر لإخطار عبد الناصر برغبة الحكومة السورية رسمياً في إتمام الوحدة بين البلدين. وقد انضم البطار إلى الضباط السوريين المجتمعين بعبد الناصر، حيث أعلن موقف الحكومة السورية بالموافقة على إتمام الوحدة الفورية بين البلدين. وفي ضوء ذلك حدد عبد الناصر للوفد السوري ثلاثة شروط رأى ضرورة تحققها للموافقة على قيام الوحدة بين البلدين، وهي: إجراء استفتاء شعبي للوحدة. أن يتوقف النشاط الحزبي في سوريا، وأن تقوم الأحزاب بحل نفسها. وأن يتوقف تدخل الجيش في السياسة، وأن يستقيل الضباط المسيسون من الجيش ليعملوا في المجالات السياسية والعامة. وسافر أعضاء الوفد إلى دمشق لبحث الموقف هناك حيث وافق ضباط الجيش على شروط عبد الناصر لإتمام الوحدة، وكذلك وافق البعث بعد طول مناقشات على حل نفسه، وحذت حذوه بقية الأحزاب السورية عدا الحزب الشيوعي، وتقرر إيفاد عبد الحميد السراج لإبلاغ عبد الناصر بموقف الجيش. وفي آخر يناير، وصل إلى مصر الرئيس شكري القوتلي وبرفقته رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة السورية حيث تم عقد اجتماع مشترك بين الحكومتين المصرية والسورية في مقر مجلس الوزراء المصري برئاسة كل من عبد الناصر و القوتلي.

وفي ١ فبراير ١٩٥٨ صدر بيان مشترك أعده الرئيسان عبد الناصر والقوتلي وقام صبرى العسلى بتلاوته على الجماهير المحتشدة أمام مبنى مجلس الوزراء، أعلن فيه أنه قد تم الاتفاق على أسس الوحدة، وأنه تقرر إطلاق اسم الجمهورية العربية المتحدة على دولة الوحدة، وسيجرى استفتاء شعبي في كلا البلدين على قيامها. وفي ٥ فبراير انعقد في القاهرة مجلس الأمة المصري، وفي دمشق انعقد مجلس النواب السوري واتخذوا قراراً بالموافقة على طرح أسس الوحدة لاستفتاء عام يوم ٢١ فبراير. وألقى شكري القوتلي خطاباً أعلن فيه ترشيحه للرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لدولة الوحدة، ودعا الشعب السوري لانتخابه رئيساً للدولة الجديدة.

وفي ٢١ فبراير جرى الاستفتاء على أسس قيام الوحدة، وعلى ترشيح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة، وفي ٢٢ فبراير ١٩٥٨ أعلنت نتيجة الاستفتاء التي جاءت شبه إجماعية في مصر وسوريا لصالح قيام الوحدة، ولصالح انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً لها. وقد صاحب ذلك موجة عارمة من الفرح والتأييد الشعبي في الوطن العربي عامة، وفي مصر وسوريا خاصة، التي شهدت أفراحاً ومظاهرات تأييد مستمرة ظلت على مدار أسابيع عديدة منذ

تاريخ الاتفاق على قيام الوحدة إلى بعد الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس جمال عبد الناصر لسوريا في ٢٤ فبراير ١٩٥٨. ولقد احتشدت للقاءه وزحفت إلى دمشق جماهير الشعب العربي من كل حذب في سوريا ولبنان، ووفود من كل الأقطار العربية، ولم يشهد العرب من قبل مثل هذه اللحظات التاريخية التي تفجرت فيها مشاعر الاعتزاز، وتحققت من خلالها آماني وآمال العرب بإقامة أول دولة عربية متحدة في التاريخ الحديث .

خاتمة

مما سبق ومن خلال تحليل مفهوم الوحدة وتطور هذا المفهوم في مصر، ومن خلال تحليل العوامل التي ساهمت في رسم الطريق المصري إلى الوحدة، والتي أدت بدورها في نهاية الأمر إلى قيام الوحدة بين مصر وسوريا، فإن الباحث بدوره هنا يخرج بعدة نتائج تساعد على تحديد معالم وأبعاد تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، وذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات تطرح نفسها في هذا البحث المعنى بالطريق المصري للوحدة.

التساؤل الأول : هل التوجه العربي لمصر في أعقاب الثورة المصرية كان بمثابة رد للفعل، أو كان بمثابة انجذاب لتيار العروبة الذي كان سائداً في المشرق العربي حين ذاك؟ والإجابة على هذا التساؤل هي النفي، فلم تكن مصر هي الطرف السلبي الذي ينجذب إلى تيار العروبة، بل العكس هو الصحيح، فإن مصر هي التي أحيت هذا التيار العروبي، وحملت الدول العربية الأخرى على التمسك بعروبيتها قديماً وحديثاً، وبعد أن كانت العروبة منحصرة في إطار فكري على مستوى الدعاة والمصلحين في دول المشرق العربي نجدها تنتقل إلى إطار عملي على المستوى الرسمي والحكومي في مصر. وإذا كان التوجه العربي قد غاب عن مصر لفترات متباعدة، فإن ذلك مرده إلى ظروف قهرية فرضت عليها وحاولت أن تشدها بعيداً عن أمتها وت عزل أمتها عنها، ولم يكن لمصر أن تتخلى أبداً عن توجهها العربي بعد أن أصبحت الوراثة للمواريث العربية على المستوى الفكري والروحي، وبعد أن حفظت التراث الإسلامي منذ تعرضت أرض العروبة لأخطار المغول والصليبيين ومحاولات التغريب من قبل الاستعمار الحديث.

التساؤل الثاني: ما هو مفهوم عبد الناصر للوحدة؟ وهل كان يهدف إلى إنشاء دولة عربية متحدة أو واحدة؟

والإجابة من وجهة نظر الباحث هي أنه بالرغم من التوجه القومى العربى لدى عبد الناصر، فإن فكرة قيام دولة عربية متحدة على غرار الجمهورية العربية المتحدة، أو تتألف من مجموعة من الأقطار، لم تكن تجول بفكر عبد الناصر فى ذلك الوقت، فلم يكن هناك من الأفعال أو حتى الأقوال التى تعبر عن فكر عبدالناصر أو قادة الثورة ما يؤيد ذلك، وإنما انصبت خطابات عبد الناصر على مفهوم الأمة العربية الواحدة وليس على الدولة العربية الواحدة أو المتحدة، فهناك مسافة كبيرة بين ما كان يهدف إليه عبد الناصر والذى تحقق فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨.

لقد كان مفهوم عبد الناصر للوحدة يعنى العمل العربى المشترك والتعاون العربى، وتنسيق السياسات الاقتصادية والنفاعية، وتوحيد المواقف العربية إزاء المسائل الدولية من أجل تحقيق الأمن والخير المشترك لأبناء الأمة العربية، ولم تكن هناك فواصل بين مفهومى الوحدة والقومية العربية عند عبد الناصر. وإذا كانت السياسات والأفعال التى تم التعرض لها فى هذا البحث لم تثبت عكس ذلك، فإنه من خلال الخطابات السياسية لعبد الناصر يمكن التذليل أيضاً على أن مفهوم الوحدة عند عبد الناصر لم يكن ليتعدى وحدة الأهداف والأمال العربية، من خلال تنسيق السياسات والمواقف العربية، ومن خلال الأنظمة نفسها التى كانت تحكم فى تلك الفترة، ففى خطابه فى عيد الثورة الثالث بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٥٥، يؤكد عبدالناصر "أن سياستنا العربية تهدف إلى جمع شمل العرب بجعلهم أمة واحدة بل أسرة واحدة. لقد كان سبيلنا إلى تحقيق هذا الهدف هو أن نلتزم بميثاق جامعة الدول العربية، وأن نحترمه، ونجعل الغامض فيه واضحاً، والضعيف فيه قوياً". أيضاً يتضح ذلك من خلال قوله "إننا بإذن الله سنكون متحدين لا بالميثاق المكتوب على الورق ولكن بالقلوب والأرواح والدماء".

وفى حديثه مع "كرانجيا" رئيس تحرير مجلة بليتر الهندية فى مارس ١٩٥٧، يؤكد عبد الناصر أنه لا يفكر فى قيام أى نوع من الاتحاد الفيدرالى أو التعاهدى أو غيرهما من أنواع الوحدة بين الدول العربية، ولكنه يوجه عنايته أولاً إلى اتحاد الأفكار والإيمان بالقومية العربية، وأنه فى الوقت الحاضر يفضل تقوية دور الجامعة العربية. بل إن عبد الناصر اعتبر أن اتفاقيات الأمن الجماعى التى أبرمت بين مصر وسوريا والسعودية والأردن هي تجسيد للوحدة العربية. ويؤكد عبد الناصر فى حديثه عن الربط بين القومية العربية

والأمن العربى أن القومية العربية هى الضمان الوحيد للعرب لمواجهة الأخطار المحدقة بهم من الخطط التى أعدها الاستعماريون وإسرائيل لنقل مليونين من يهود أوروبا إلى أراضى فلسطين. أيضاً فقد ربط عبد الناصر القومية والوحدة العربية بالأمن المصرى، وأوضح أن العمل على تحقيق الوحدة العربية وتقوية أنفسنا، يهدف إلى وقف الخطر الصهيونى حتى لا يحاول الصهيونيون الاستيلاء على مصر، وتحويل شعبها إلى لاجئين. ومن خلال تحليل ما سبق يتأكد لنا عدة أمور هامة تساعد على تحديد مفهوم عبدالناصر للوحدة :

أولاً : إن هناك توحداً تاماً بين فكرة القومية العربية والوحدة العربية عند عبد الناصر، بحيث لم توجد أى فواصل بينهما بالرغم من أن القومية هى رباط روحى أو معنوى، والوحدة هى رباط تعاهدى أو تنظيمى.

ثانياً : إن عبد الناصر كان يرى أن الهدف الأساسى للقومية والوحدة العربية هو تحقيق أمن الأقطار العربية، وذلك فى إطار عربى خالص، سواء فى مواجهة أطماع الاستعماريين أو الأطماع الصهيونية.

ثالثاً : إن عبد الناصر كان يرى أن الوحدة العربية تتحقق من خلال التعاون بين الدول العربية على المستوى الفكرى والعملى.

رابعاً : إن عبد الناصر كان يرى أن ميثاق الجامعة العربية يمكن أن يكون إطاراً للوحدة العربية، وذلك من خلال احترام بنوده وتقوية نقاط ضعفه وإعمال نصوصه.

خامساً : إن عبد الناصر لم يكن يهدف فى الأساس إلى إنشاء دولة عربية واحدة أو متحدة.

وهذا يدفعنا بدوره إلى الوصول إلى إجابة على تساؤل آخر وهو، إذا ما طرحنا جانباً هذا الذى كان يريده الغرب من أن عبد الناصر كان يهدف إلى إنشاء إمبراطورية عربية تحت حكمه، وإذا كان عبد الناصر لم يكن يهدف فى الأساس إلى إنشاء دولة عربية على غرار الجمهورية العربية المتحدة، فلماذا تراجع عن هذا الموقف؟ ولماذا تمت الوحدة بمثل هذا التلاحق السريع؟

لقد كان موقف عبد الناصر فى موضوع الوحدة هو أن يتم أولاً اتحاد كوفيدراالى بين البلدين لمدة خمس سنوات يكون بمثابة مقدمة للوحدة الاندماجية. وكان عبد الناصر يدرك أن هذه الوحدة الاندماجية التى يصر السوريون على تحقيقها ستواجه عداء متواصل من بعض من الحكام العرب الذين كان يصفهم بالرجعيين، ومن الدول الغربية، ومن الاتحاد السوفيتى والكتلة الشيوعية، وكان يدرك أن هؤلاء الأعداء سيبحثون عن أى منفذ للتسلل

لطعن ومهاجمة هذه الوحدة، إلا أن الاحتمالات الأخرى التي كان على دراية بها والتي تحدث عنها الضباط السوريون كانت تلقى بظلالها على مائدة عبد الناصر، فإما أن تتعرض سوريا لانقلاب شيوعي، أو تتعرض لحالة من الفوضى يستغلها نوري السعيد بتأييد من الغرب للتدخل المباشر في سوريا مما يعرض سياسته التحررية للخطر، وخاصة بعد الانفراط في عقد التحالف المصري السعودي، وقبول الحكومة اللبنانية مشروع أيزنهاور، وأمام تلك المعضلة التي واجهها عبد الناصر لم يجد ملاذاً إلا في أن يضع شروطاً أمام السوريين لتحقيق تلك الوحدة .

ومن الواضح أن عبد الناصر كان يهدف من وراء ذلك إلى هدفين أساسيين:
أولاً : ما كان يمكن أن تؤدي إليه تلك الاشتراطات من أن يراجع السوريون حساباتهم، ويكون الموقف قد أخذ حقه من التفكير والدراسة؛ ليقرر السوريون ما إذا كانوا سيسيروا في طريق الوحدة الكاملة أو السير في طريق آخر أقل جنرية وهو الاتحاد الكونفيدرالي.

ثانياً : وضع حد لمزايدات البعثيين، وتقويت الفرصة على الشيوعيين؛ فقد كان يخشى أن يعود أعضاء وفد القيادة السوري إلى دمشق ويعلنوا على الضباط السوريين هناك موقف عبد الناصر الرافض للوحدة الفورية، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من انفلات الأمور بحيث لا يمكن معه التنبؤ أو السيطرة على الموقف في سوريا.

إلا أن كلا من قادة الجيش والأحزاب قد قبلوا بشروط عبد الناصر لإتمام الوحدة، فقد جاءت الوحدة في الوقت الذي رأت فيه سوريا أن مصر هي طوق النجاة الذي يجذبها بعيداً عن تيارات الصراع الداخلي بعد أن حمتها من أعاصير التهديدات الخارجية.

الهوامش :

(١) شهدت سوريا سلسلة من الانقلابات بدأت في ٢١ مارس ١٩٤١ بانقلاب حسنى الزعيم واعتقاله للرئيس شكرى القوتلى، ثم انقلاب سامى الحناوى فى ١٤ أغسطس ١٩٤٩ وإعدامه لحسنى الزعيم، وفى ١٩ ديسمبر ١٩٤٩ تم الانقلاب على سامى الحناوى على يد مجموعة من الضباط بقيادة أديب الشيشكلى بانقلابه الثانى، وذلك باعتقال رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض الوزراء، وعلى إثره استقال هاشم الأتاسى وتم تعيين فوزى سلو رئيساً للجمهورية، ثم ما لبث الشيشكلى أن انفرد بالحكم وقام بتتصيب نفسه رئيساً للجمهورية، وقد استمر حكم الشيشكلى حتى أواخر فبراير ١٩٥٤ إلى أن اضطره الجيش إلى الهرب من سوريا، وعلى إثره عاد هاشم الأتاسى رئيساً للجمهورية حتى تم إجراء انتخابات الرئاسة فى أغسطس ١٩٥٥ وفاز فيها شكرى القوتلى.

(٢) من الجدير بالذكر أن تلك الرؤية القومية من جانب ضباط الجيش تجاه القضايا العربية قد سبقتها محاولة من الفريق عزيز المصرى مع مجموعة من الطيارين المصريين، عندما حاول الهروب من مصر أثناء الحرب العالمية الثانية والاندماج إلى ثورة رشيد على الكيلانى فى العراق عام ١٩٤١، إلا أن المحاولة لم يكتب لها النجاح، ويروى عبداللطيف البغدادى فى الجزء الأول من مذكراته تفاصيل هذه المحاولة.

(٣) من الجدير بالذكر أن القوتلى كان مقيماً فى مصر حتى ذلك الوقت، منذ عام ١٩٤٩ على إثر لنقلاب حسنى الزعيم الذى قام باعتقال القوتلى، ثم سمح له بعد ذلك بمغادرة سوريا، حيث استقر القوتلى وأسرتة فى الإسكندرية حتى عام ١٩٥٥، وفى ذلك الوقت ذهبت وفود من سوريا إلى مقر إقامته فى الإسكندرية تعرض عليه ترشيح نفسه فى انتخابات الرئاسة فى سوريا.

(٤) أكدت مصر على انتماءها العربى وذلك من خلال الدستور المصرى الذى تم إقراره فى ١٦ يناير ١٩٥٦، حيث تم التأكيد فيه لأول مرة على الانتماء العربى لمصر، وفى مقدمة الدستور نجد: "نحن الشعب المصرى.. الذى يشعر بوجوده متفاعلاً فى الكيان العربى الكبير، ويقدر مسئولياته والتزاماته حيال النضال العربى المشترك، لعزة الأمة العربية ومجدها". كذلك فقد نصت المادة الأولى من الدستور فى تعريفها للدولة المصرية: "مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة. وهى جمهورية ديمقراطية. والشعب المصرى جزء من الأمة العربية".

(٥) ورد هذا النص فى مذكرات أنتونى إيدن التى ترجمتها هيئة الاستعلامات سنة ١٩٦٠ وأخرجتها فى سلسلة كتب سياسية.

(٦) بالرغم من مرور أكثر من أربعين سنة على هذا الحديث، فإن تحليل عبدالناصر لأهداف السياسة الأمريكية للشرق الأوسط يعد الآن من اللوات التي يتم الاستناد عليها عند تحليل دوافع وأهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حتى وقتنا هذا.

(٧) يذكر صلاح نصر رئيس المخابرات المصرية السابق في كتابه "عبد الناصر وتجربة الوحدة" أن الولايات المتحدة قد حاولت عام ١٩٥٦ القيام بانقلاب في سوريا لمواجهة المد القومي هناك، وذلك بواسطة أديب الشيشكلي الذي دخل بالفعل دمشق بعد أن كان قد هرب منها في فبراير ١٩٥٤، وحاول القيام ببعض الاتصالات ولكن انكشف أمره، وكاد أن يلقى القبض عليه لولا أن قامت السفارة الأمريكية بتفريجه خارج البلاد.

(٨) اعتبر الغرب إرسال القوات المصرية إلى سوريا بمثابة محاولة من مصر للاستيلاء في مياه سوريا العكرة وأن هذا الإجراء من جانب مصر يحقق أهداف السوفييت، بينما كانت مصر تهدف في واقع الأمر إلى تقوية الفرصة على الإتحاد السوفيتي ومنعه من بسط نفوذه على سوريا مستغلاً التورط الأمريكي في سوريا. فكل الشواهد كانت تشير إلى أن سوريا كانت تستهدف إلى الإتحاد السوفيتي لدفع التدخل التركي العراقي في حالة عدم وقوف مصر مع سوريا في أزمتها، وخاصة في ضوء وجود العديد من الضباط ذوي التوجه الشيوعي داخل الجيش السوري، وعلى رأسهم رئيس الأركان اللواء عفيف البزري. وهذا ما أبدته الأحداث بعد ذلك، فقد كان الإتحاد السوفيتي من أشد المهاجمين للجمهورية العربية المتحدة نظراً لما لحق بالشيوعيين في سوريا من تشتت. بل إن عبد اللطيف البغدادى يذكر أن الإتحاد السوفيتي قد حاول تدبير انقلاب في سوريا ١٩٥٩ رداً على السياسة التي تتبعها الجمهورية العربية المتحدة حيال الشيوعيين في سوريا، وكذلك رداً على السياسة التي انتهجتها مصر ضد حكم عبد الكريم قاسم في العراق الذي كان يسير على النهج الشيوعي.

(٩) كان الفريق عفيف البزري قد زار مصر بصحبة عبد الحميد السراج أثناء الأزمة مع الولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٥٧ حيث التقيا بعبد الناصر، وخلال تلك الزيارة طرح السراج فكرة قيام وحدة اندماجية بين مصر وسوريا، ولكن عبد الناصر كان يرى بدلاً من ذلك أن يكون هناك اتحاد كونفيدرالي بين البلدين لمدة خمس سنوات.

تعقيب

أحمد يوسف القرعى

فى البداية أثنى على فكرة تخصيص بند فى أجندة الندوة لطريق كل من مصر وسوريا إلى الوحدة. وبالنسبة إلى مصر أعنى سنوات ١٩٥٢-١٩٥٨، بالتحديد ١٩٥٤-١٩٥٨، هذه الفترة لم تتل فعلاً الاهتمام الكافى فى كل الدراسات والكتابات التى كتبت عن الوحدة المصرية السورية، وكان الطريق المصرى إلى الوحدة كان نابعاً من فراغ، وهذه حقيقة غير دقيقة بالمرّة، وتفتقر هذه الفترة فعلاً إلى مزيد من التوثيق والدراسة. لقد جاءت ورقة الأستاذ جمال سلامة بإضافات مهمة لكنها ركزت أساساً على الخطاب الرسمى السياسى لثورة ٢٣ يوليو تجاه الوحدة منذ ١٩٥٢-١٩٥٨، وأنا أعتقد أن طريق مصر إلى الوحدة السورية يكتمل مساره فعلاً ليس فى الخطاب السياسى الرسمى فقط، وإنما فى الفكر السياسى المصرى آنذاك، أى من ١٩٥٤-١٩٥٨ حتى يمكن بسهولة رصد معالم تيار فكرى سياسى قومى عربى لدى نخبة من قيادات المفكرين والمتقنين والصحفيين المصريين فى الخمسينيات.

لقد وجدنا أن الأفكار التى طرحها عبد الناصر فى فلسفة الثورة حول الدائرة العربية لقيت استجابة طبيعية وتلقائية من المفكرين والمتقنين الذين أكدوا اكتشاف الهوية القومية للشعب المصرى، وتعززت بعد ذلك - كما جاء فى الورقة- بالنص الدستورى لدستور ١٩٥٦. لكن كما أشير إلى أهمية رصد التيار الفكرى السياسى المصرى فهناك كتابات عديدة لرموز فكرية مصرية لم تتل حظاً من الرصد والتحليل، مثل كتابات الدكتور حسين مؤنس ومحمد سعيد العريان ومحمود كامل. ومثل هذه الأفكار لم تتبع من فراغ، وإنما جاءت تواصلاً مع أفكار رواد مفكرين أوائل أيضاً من جيل الثلاثينيات

أمثال إبراهيم عبد القادر المازني وزكي مبارك ومكرم عبيد ١٠٠٠ إلخ. كان الإجماع الكامل بين هؤلاء الكتاب على إبراز الهوية العربية لمصر. فلو اخترنا حسين مؤنس في كتاباته نجد أنه كان يصنف على أنه من أهم من قدم تصوراً متكاملًا ومقنعاً ومتربطاً في تحييد البعد المتوسطي المصري، لكننا سوف نلاحظ في كتابه "مصر ورسالتها" الصادر في سنة ١٩٥٤، لا ينسى فعلاً الدائرة العربية والهوية العربية. يكفي أن نتذكر بعض كلماته "إننا ينبغي ألا ننسى أن سبيل القوة الوحيد لنا جميعاً في العالم العربي هو أن نتحد وأن نتآخي، وأن ندو للعالم كله جبهة لا تشوبها نعة. لهذا نحن نسعى إلى الإبقاء على هذا العالم العربي متحدًا، لخيرته، ولخيرنا كجزء من أجزائه. وبديهي أننا لا نرجو بعد ذلك شيئاً، وحسبنا أن نضم إلى صفوفنا أخواتنا العربيات ونسير معها في طريق كالبنيان المرصوص". هذا الكتاب قدم له الرئيس عبد الناصر بمقدمة تحت عنوان "مصر مصدر الإشعاع الحضاري في العالم" (١).

في إطار رصدنا لمعالم الفكر السياسي المصري في الخمسينيات الذي يعزز الخطاب السياسي الرسمي لطريق مصر إلى الوحدة المصرية سنة ١٩٥٨، يجب ألا نغفل أي كتيب أو كراسة أو مقال في هذا الصدد، واعتقد أنها تشكل مادة خاماً للباحثين وللإعلاميين بصفة خاصة لتوثيق مثل هذا الرصيد المضمور من الفكر السياسي المصري على الطريق. فقد وقع تحت يدي مصادفة كتاب أو كتيب محمد عبد السلام الزيات، وكان يشغل آنذاك المستشار القانوني بوزارة الدولة لشئون السودان، وقد صدر في إبريل سنة ١٩٥٥، في فترة حساسة، تحت عنوان "الاتحادات الدولية أسمى مراتب التكوين الدولي"، ويستعرض من وجهة نظر قانونية أشكال الوحدة والاتحاد الفيدرالي والكونفدرالي.. إلخ، إلا أنه يركز تماماً على الوحدة مع السودان وعلى طريق الوحدة الذي وضعته ثورة ٢٣ يوليو. هذا الكتاب صدر بعد زيارة صلاح سالم إلى السودان، ويذكر أن صياغة البيان المشترك المصري/ السوري الذي تم توقيعه في ختام هذه الزيارة كانت صياغة مصرية، وأنا اعتبره أول ميثاق عربي على طريق الوحدة تمت صياغته في مارس سنة ١٩٥٥. ومن المهم أن نحصل على هذا النص الكامل والأفكار الرئيسية فيه، وكان البند الأول ينص على: عدم الانضمام إلى الأحلاف الأجنبية، إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي، إنشاء مصرف عربي، تعزيز التبادل التجاري، إنشاء شركات مساهمة بأموال عربية. واعتقد أن مثل هذه الأفكار مازلتنا

نطرحها حتى هذه الساعة، حتى مع بداية إنشاء منطقة تجارة حرة من أول يناير ١٩٩٨ . إذن هناك فعلاً رصيد لا يستهان به من إسهامات المفكرين والمتقنين والإعلاميين المصريين؛ مما يعزز الطريق الرسمي لمصر تجاه الوحدة. وهذا ما أردت فعلاً التركيز عليه؛ لأنها صفحات مجهولة لم تكتب بالكامل حتى الآن.. وشكراً .

الهوامش :

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، ١٩٥٤ ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

الفصل الثالث

الصراعات الدولية والإقليمية التي أحاطت بتجربة الوحدة المصرية السورية

مصطفى علوى

يبحث هذا الفصل في العلاقة بين الصراعات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط من ناحية، وتجربة الوحدة المصرية السورية في جوانبها ومراحلها المختلفة من ناحية أخرى. ذلك أن منطقة الشرق الأوسط عاشت مرحلة من الصراع الدولي عليها، فيما بين القوى العظمى والكبرى طيلة القرن العشرين، كما شهدت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كذلك تفجراً لظاهرة الصراع الإقليمي بين دولها. وكان الارتباط فيما بين النوعين من الصراع الدولي والإقليمي بادياً وواضحاً على نحو يظهر حقيقة الدرجة العالية من التداخل والاختراق الذي تميزت به سياسات القوى الكبرى تجاه تلك المنطقة.

ولم تكن الوحدة المصرية السورية حدثاً عادياً، بل مثلت - سواء في حدوثها أو في انهيارها - نقطة فارقة في التاريخ المعاصر للمنطقة العربية. وبقدر حجم الحدث وأهميته كان حجم الصراعات الدولية والإقليمية في ارتباطها بالحدث الكبير وتأثيرها فيه. ولقد كانت ظلال تلك الصراعات مصاحبة لتجربة الوحدة المصرية السورية منذ مرحلة البوادر والمقدمات، فيما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٨، ثم أثناء عمر التجربة، ثم مع واقعة الانفصال التي وضعت نهاية سريعة وحزينة لذلك الحدث خطير الأهمية. ويعرض هذا الفصل لعلاقة الصراعات الدولية والإقليمية بتجربة الوحدة في كل من هذه المراحل الثلاث تباعاً.

أولاً : هل كان الصراع الخارجى محفزاً للوحدة؟

استقر في الأدبيات أن الصراعات والتهديدات الخارجية تلعب دوراً مهماً في حفز الدول على التجمع أو الاندماج تبعاً لمدى كثافة وفعالية التهديد وخطورته. فكلما كان التهديد أمراً واقعاً زادت فرصة الاندماج، بينما تضعف تلك الفرصة إذا كان التهديد محتملاً أو كامناً. فإذا تعددت التهديدات فإن درجة الاتفاق حول أولويات هذه التهديدات تصبح عاملاً هاماً في تحفيز التجمع والوحدة، ويساعد

على تحفيز التوجه نحو الوحدة وجود قوى خارجية تحفز الاندماج فى مواجهة القوى المهددة (١) .

فهل مثلت الصراعات الدولية أو الإقليمية المحيطة بمصر وسوريا تهديدات محفزة للوحدة الإندماجية بين الدولتين؟ وهل وجدت قوى خارجية مناوئة لمصادر التهديد الموجه لمصر وسوريا شجعت الدولتين أو حفزتهما على التوحد؟

الإجابة عن هذا السؤال تقتضى عرضاً لخريطة الصراعات الدولية والإقليمية فى المنطقة منذ أواسط الخمسينيات وحتى حدوث الوحدة فى فبراير عام ١٩٥٨ .

فعند أواسط الخمسينيات كانت الولايات المتحدة قد أوشكت على الحلول محل بريطانيا وفرنسا كقيادة للمعسكر الغربى فى منطقة الشرق الأوسط، وهى العملية التى اكتملت فى أعقاب هزيمة الدولتين الأوربيتين الكبيرتين فى أزمة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ . وكان ذلك يعنى بروز الفكرة الأمريكية الخاصة بخلق منظمة أمنية دفاعية بقيادة غربية فى منطقة الشرق الأوسط لملاء الفراغ . ودعيت الدول العربية المهمة للانخراط فى عضوية مثل هذه المنظمة أو الحلف . وفى ذات الوقت كانت توجهات الاستقلال والحرية والتنمية ومكافحة الاستعمار والإمبريالية قد أضحت حاکمة للسياسة المصرية ومؤثرة على مجمل الأوضاع والسياسات فى المنطقة العربية . وبسبب ذلك، ونتيجة لرفض الولايات المتحدة إمداد مصر بما طلبت شراءه منها من أسلحة، عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكية الشهيرة عام ١٩٥٥، وهى الصفقة التى أدخلت الاتحاد السوفيتى إلى منطقة القلب من الشرق الأوسط، وغيرت كثيراً من معادلات القوة ومن معالم الخريطة السياسية والاستراتيجية للمنطقة .

واختصاراً، أصبحت منطقة الشرق الأوسط جزءاً من لعبة الحرب الباردة بين العملاقين الأمريكى والسوفيتى . ومن هنا اكتسبت فكرة وسياسة الأحلاف مزيداً من الأهمية والحيوية فى الاستراتيجية الأمريكية فى التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، وذلك فى إطار استراتيجية الاحتواء التى اتبعتها الولايات المتحدة لحصر الاتحاد السوفيتى وقوته داخل حدوده، من خلال سلسلة متصلة من الأحلاف الجماعية والثنائية التى يقودها الغرب عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص . تبدأ منظومة الأحلاف الغربية هذه بحلف شمال الأطلسى "ناتو"، ثم يتصل به حلف بغداد أو الحلف المركزى فى منطقة الشرق الأوسط "سنتو"، وذلك من خلال العضوية المشتركة لتركيا فى كليهما، والحلف

المركزي يتصل بدوره بحلف جنوب شرقي آسيا "سيتو" من خلال العضوية المشتركة لباكستان في كليهما، ويرتبط حلف جنوب شرقي آسيا بحلف "الأنزوس" الثلاثي في جنوب غرب المحيط الهادئ، على أن يكمل ذلك عدد من المحالفات الثنائية تربط دولاً مهمة في آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين مع الولايات المتحدة.

أى أن الشرق الأوسط دخل من خلال حلف بغداد وعضوية كل من العراق وإيران وتركيا فيه ضمن رقعة الشطرنج العظيمة في علاقات الشرق/ الغرب . ولقد كانت دول عربية أخرى - ربما - تتشاور عقلاً أو تراود نفسها للانضمام إلى حلف بغداد، غير أن الحملة الكبرى التي قادتها مصر وعبد الناصر ضد كل مشروعات الأحلاف الغربية، ومناواتها للفكرة من الأصل، كانت بالغة التأثير على تشكيل اتجاهات الرأي العام العربى، حتى داخل تلك الدول؛ الأمر الذى أحدثت تفاعلاته على مستوى السياسات الداخلية لهذه الدول وأوجد لحظات أزمة انتهت باتخاذ قرار بعدم الانضمام إلى الحلف .

ولقد كان الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط آنذاك إما وليداً للصراع الدولى، أو لتداخلية القوى الغربية الكبرى في المنطقة، أو مرتبطاً بهما معاً، أو انعكاساً للتوجه السياسى العام لكل من المعسكرين الدوليين المتصارعين . فإسرائيل لم تكن قد تحولت إلى قوة إقليمية كبرى مستقلة عن نفوذ صانعيها من القوى الغربية الكبرى . بل إن وجود إسرائيل ذاته في قلب الوطن العربى نُظر إليه آنذاك كعملية جراحية استهدفت شق ذلك الوطن العربى والحيولة دون اتصاله أو وحدته، وكأداة في يد الاستعمار والإمبريالية العالمية لضرب حركة التحرر الوطنى والاستقلال والتنمية في البلدان العربية . معنى هذا التفسير الشائع عربياً آنذاك لوجود إسرائيل هو أن الصراع العربى/الإسرائيلى - وهو أهم وأخطر الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على الإطلاق - لا يتعدى كونه تعبيراً عن صراع تاريخى للمنطقة العربية مع قوى الغرب الاستعمارية الكبرى . أى أن ذلك الصراع كان في نظر العرب - وبخاصة مصر وسوريا اللتين توحدتا - صراعاً دولياً أكثر من كونه صراعاً إقليمياً .

وعلى مستوى العلاقات العربية/العربية كان ثمة ثمانى دول عربية مستقلة عندما تأسس حلف بغداد عام ١٩٥٥ ، هى الدول العربية المؤسسة لجامعة الدول العربية وليبيا . ومن بين هذه الدول الثمانى كانت مصر فقط محكومة بالتوجه القومى العربى . وكان لسوريا التوجه القومى للبعثيين فى مقابل نفوذ قوى أيضاً للشيوعيين . أما العراق والأردن والسعودية واليمن وليبيا فكانت جميعاً محكومة

بأسر محافظة، وما كان وضع لبنان الجمهورى مختلفاً عن تلك الدول الخمس الملكية من حيث التوجه السياسى/ الأيديولوجى .
لكن ذلك الانقسام الأيديولوجى فيما بين الدول العربية المستقلة عند منتصف الخمسينيات لم يولد فرزاً أو استقطاباً سياسياً/استراتيجياً على الخطوط الأيديولوجية للتقسيم نفسها . فالسعودية المحافظة دخلت فى علاقات تنسيق وتعاون وثيق مع مصر وسوريا الراديكاليين، إلى حد وصف العلاقات فيما بينها بالتحالف الثلاثى . وفى المقابل كان اللقاء الهاشمى بين كل من العراق والأردن، بينما بقيت ليبيا ولبنان كل على حدة وبمسافات متباعدة بعيدتين عن أى من المعسكرين، وبخاصة من حيث الارتباطات السياسية، وإن لم يكن من حيث التوجهات الأيديولوجية أيضاً .

ضاعف عدم التوافق بين الخطوط الأيديولوجية وتلك السياسة الاستراتيجية للانقسام فيما بين الدول العربية من حدة العلاقات الصراعية بين هذه الدول، وجعل الصراع الإقليمى أقل بروزاً وأقل خطورة من الصراع الدولى، ومن ثم أقل تحفيزاً على الوحدة الانماجية المصرية السورية .

فتحالف الهاشميين فى العراق والأردن - رغم أهميته - لم يكن دافعاً كافياً لتفكير مصر وسوريا فى الاندماج استجابة لذلك التحدى، وخاصة أن الدولتين كانتا داخليتين فى علاقات تنسيق هى أقرب للتحالف مع المملكة العربية السعودية التى لها حساسيات تاريخية وسياسية مع النظام الهاشمى . أى أن مصر وسوريا لم تكونا فى حاجة إلى الوحدة لموازنة قوة التحالف الهاشمى فى الدولتين، بل كان يكفى علاقات التنسيق التى جمعت مصر مع السعودية لإحداث تلك الموازنة .

وواقع الأمر أن مصر ما كانت تشعر آنذاك بأى خطر حقيقى عليها ينجم عن أوضاع أو سياسات أى بلد عربى . فدولة الجوار العربى المباشر الوحيدة - ليبيا - كانت حديثة الاستقلال واحتفظت بعلاقات طيبة مع مصر ولم تكن تستطیع أن تمثل مصدر تهديد لها . والعراق والأردن - برغم أهميتهما - ما كان بإمكانهما مباشرة تهديد جدى ضد مصر لأسباب جيواستراتيجية، وأخرى تتعلق بمكانة مصر المرموقة والقيادية داخل الأسرة العربية ولدى الجماهير والقوى الاجتماعية/ السياسية حتى داخل هاتين الدولتين .

والخلاصة أن مصر لم تكن تشعر أن الصراعات العربية/العربية هى من الحدة أو من شدة الوطأة إلى الدرجة التى تمثل معها تهديداً جدياً خطيراً للدولة المصرية وأمنها بما يحفزها على الوحدة مع سوريا أو غيرها من الدول

العربية . وربما كان الضغط المتولد عن الانقسامات العربية آنذاك أشد أثراً على سوريا منه على مصر، وذلك بحكم التلاصق الجغرافى والبعد الجيوستراتيجى والأواصر الاجتماعية فيما بين سوريا وكل من العراق والأردن، كذلك بسبب اختلاف سوريا عن مصر من حيث الحجم الجغرافى والسكانى وغيرها من عناصر قوة الدولة، لكن فى الوقت نفسه ليس ثمة ما يشير إلى أن التقدير السورى فى أواسط الخمسينيات وحتى عام ١٩٥٨ كان يذهب إلى أن الانقسامات العربية أو الصراع مع الهاشميين فى الأردن والعراق هو شرط كاف للتوحد مع مصر، إذ كان يكفى التعاون أو التحالف الذى جمعهما مع السعودية فى مواجهة الحلف الهاشمى.

حتى الصراع العربى/الإسرائيلى لم يكن ذا أثر مباشر فى حفز الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا . فلا قيام إسرائيل، ولا تنشئتها لبرنامجها النووى، ولا غارتها على قطاع غزة، ولا اشتباكاتهما العسكرية المستمرة مع سوريا فى منطقة الهدنة لعبت هذا الدور التحفيزى للوحدة، ويمكن رد ذلك إلى النظرية التى حكمت التفكير السياسى المصرى إزاء الصراع ضد إسرائيل، وهذه النظرية كانت تقوم أساساً على ركيزتين:

أولاً : إن إسرائيل هى مجرد امتداد للوجود والنفوذ الاستعمارى الغربى فى المنطقة، وأداة لقوى الاستعمار والإمبريالية، وإن المواجهة الحقيقية هى مع هذه القوى الأخيرة وليست مع إسرائيل ذنبها فى المنطقة .

ثانياً : إن النجاح فى هذه المواجهة يقتضى استعداداً جاداً وطويلاً بالبناء والتنمية فى المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وعندها تأتى اللحظة المناسبة للمواجهة التى لا ينبغي لأحد أن يفرضها على العرب قبل استكمال الاستعداد لها . أى أن المواجهة كانت مؤجلة، وعلى أى حال فإن المواجهة مع إسرائيل "ومن هم وراء إسرائيل" كانت لا تستلزم بالضرورة وحدة اندماجية بين مصر وسوريا أو وحدة اندماجية عربية كبرى، ومن ثم فإنه لم يكن للصراع العربى/الإسرائيلى تأثير مباشر وملحوظ فى تحفيز الوحدة المصرية السورية .

وخلاصة القول لدى أن الصراع الدولى - وبخاصة ذلك الذى تمحور حول مشاريع الأحلاف - كان هو المحفز الرئيسى للوحدة والمعجل بها .

فقد كان قيام حلف بغداد هو الدافع إلى بدء خطوات التنسيق والتوحيد الثنائى التى تمت بين مصر وسوريا منذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٥٧ . وهذه الخطوات كانت هى المقدمات أو اللبانات التى قام عليها فى النهاية بنيان الوحدة

الاندماجية في فبراير ١٩٥٨ ، فبعد يومين فقط من التوقيع على حلف بغداد وصل صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري إلى دمشق، وتم توقيع وثيقة نصت على معارضة مصر وسوريا للحلف العراقي التركي وجميع الأحلاف الأخرى، وأعقب ذلك التحفيز والتمهيد لإقامة القيادة العسكرية المشتركة والتعاون الاقتصادي بين البلدين ، وفي الوقت نفسه وفي أعقاب مباحثات ثلاثية في الرياض أعلن عن موافقة السعودية في ٦ مارس ١٩٥٥ على اتفاق مصر وسوريا، وعن تشكيل قيادة عسكرية مشتركة لقوات الأقطار الثلاثة مصر وسوريا والسعودية، وفي ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ تم في دمشق التوقيع على اتفاقية عسكرية دفاعية مصرية سورية تنص على توحيد قيادة الجيشين، وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥ تم بالقاهرة توقيع اتفاقية مماثلة بين مصر والسعودية (٢) .

ثم جاء العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ ليؤكد أهمية التهديد والتحدى الناجم عن الصراع الدولي بالمنطقة في تحفيز العمل التضامني والوحدوي، ليس فقط بين الدول العربية، ولكن الأهم على مستوى علاقات الشعوب . فقد هبت سوريا لنجدة مصر وقطعت أنابيب البترول التي تمر عبر الأراضي السورية ، كما أكد العدوان الثلاثي للقيادة المصرية آنذاك تصورها الخاص بعدم قدرة إسرائيل على التحرك العسكري أو التهديد المستقل عن القوى الغربية لمصر والمنطقة العربية، أي ليؤكد بعبارة أخرى تبعية الصراع الإقليمي العربي/الإسرائيلي للصراع الدولي وليس العكس .

وقد يتصور البعض أن الضغوط التركية على سوريا في الشمال في ١٩٥٧ كانت مظهراً لصراع إقليمي فقط ، حقاً ثمة صراع إقليمي تاريخي ثقافي مائي بين تركيا وسوريا . غير أن البعد الدولي في الصراع السوري التركي هو بعد مؤكد، إن لم يكن الأهم والأخطر فيما يتعلق بالقدرة على التهديد الخطر على سوريا . فتركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، ومن ثم فإن الصراعات التي تشملها لا يمكن اعتبارها مجرد صراعات إقليمية، إذ يكون "الناتو" موجوداً في نطاق مثل تلك الصراعات، وقد يصبح مؤثراً أيضاً ، ورغم أن ميزان القوة الإقليمي هو لصالح تركيا في علاقاتها بسوريا، فإن الخلل يصبح مضاعفاً نتيجة لعضوية تركيا في "الناتو" . ولاشك أن قدرة تركيا على الفعل والتهديد تتخفف كثيراً إذا ما فقدت وضعها كعضو في "الناتو"، وذلك بتأثير حالة التركيبة السياسية الداخلية غير المتجانسة . ومن ثم فإن ضغوط تركيا على سوريا في ١٩٥٧ - ١٩٥٨، لم تكن ضغوطاً تركية خالصة بل كانت أيضاً انعكاساً

لمباريات القوة التي كانت تمارس بين "الناتو" من ناحية والمعسكر الاشتراكي من ناحية أخرى.

ومرة أخرى كانت الاستجابة للتهديدات الدولية واضحة حينما أعلن عبد الناصر في خطابه في ٢٢ يوليو ١٩٥٧ "أن مصر لا يمكنها إلا أن تتجاوب مع رغبة سوريا في الاتحاد معها"، مشيراً إلى الحشد العسكري التركي على حدود سوريا (٣) ، وفي ٣ سبتمبر ١٩٥٨ أعلن بيان مصري سوري مشترك أن البلدين وقعا اتفاق وحدة اقتصادية، وفي ١٣ أكتوبر ١٩٥٧ أنزلت قوات مصرية إلى اللاذقية لتعزيز دفاع سوريا ضد أي اعتداء محتمل من تركيا أو إسرائيل، وفي ٨ نوفمبر ١٩٥٧ صدر قرار عن مجلس النواب السوري، ووفد يضم ٤٠ عضواً من مجلس الأمة المصري كان يزور سوريا يقضى بإعلان رغبة المجلسين القوية في إقامة اتحاد فيدرالي بين البلدين، ثم تحولت المسألة إلى الصيغة الاندماجية، وذلك عندما وقع الرئيسان المصري والسوري في أول فبراير ١٩٥٨ وثيقة توحيد مصر وسوريا في "الجمهورية العربية المتحدة".

وقد يقول البعض إن محفزات الوحدة كانت أساساً نابعة من الأوضاع الداخلية في سوريا. فقد كان التوازن الداخلي يقوم على تنافس بين حزب البعث والشيوعيين الذين كان يسانداهم في الجيش عناصر منها عفيف البزري الذي أصبح رئيساً للأركان في ١٩٥٧ ، أما البعث فكان وفقاً لهذا التحليل يقوى قواعده لدى الفئات المضطهدة التي تقطن الريف والمدن الصغيرة، بالإضافة إلى فقراء السنة وفقراء المسيحيين. وكانت الوحدة مع عبد الناصر - بكل نفوذه - أساسية للبعثيين حتى يوازنوا نفوذ الشيوعيين السوريين؛ لأن سجل عبد الناصر كان معادياً للشيوعيين، فأراد البعثيون الإفادة من شعبية عبد الناصر وكاريزميته لدى الأغلبية السنية في سوريا، بل ولدى أغلبية الشعوب العربية لتحقيق مكاسب سياسية محلية لأنفسهم (٤) .

وقد لا يتفق هذا التحليل مع حقيقة أن عناصر بعثية كانت هي التي نفذت الانفصال الذي أنهى تجربة الوحدة. ولكن بالرغم من الاتفاق مع هذا التحليل أو الاختلاف معه في تقدير مدى أهمية الخريطة السياسية الداخلية السورية كمحفز سوري للوحدة مع مصر، فإنه يبقى أن تلك الخريطة كانت قائمة قبل قيام الوحدة بسنوات ومع ذلك لم تحفز قيام هذه الأخيرة إلا في ١٩٥٧ - ١٩٥٨، بتأثير من الحشود العسكرية والضغط التركي على سوريا. فتوقيت الوحدة يشير إلى سرعة الاستجابة للمهددات الخارجية كمحفز للوحدة، وليس للمهددات الداخلية

أو حالة عدم الاستقرار الداخلى فى سوريا تأثير مستقل عن تأثير الصراع
الدولى فى تحفيز قيام الوحدة فى ١٩٥٨ .

ثانياً : كيف استقبل أطراف الصراع الوحدة المصرية السورية ؟

كانت الوحدة المصرية السورية حدثاً ضخماً فى تاريخ المنطقة؛ لذلك كان
وقعها كبيراً على القوى الكبرى والقوى الإقليمية التى كانت أطرافاً فى شبكة
الصراعات الدولية والإقليمية القائمة فى الشرق الأوسط آنذاك .

كان تصور القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - للوحدة
تصوراً سلبياً إذ اعتبرها كل منهما مصدراً لتهديد أو لتحديد غير مقبول
لمصالحهما فى المنطقة . كذلك خشيت القوى الإقليمية المحافظة من الشعور
القومى الطاغى الذى ولدته الوحدة، ومن أثره على مصالحها، بل وبقاء أنظمتها
فى مواجهة المد الكبير لنفوذ دولة الوحدة على المستوى العربى العام .

وهكذا تعددت الأطراف ذات المصلحة فى ضرب تجربة الوحدة المصرية
السورية، سواء كانت أطرافاً دولية - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - أو
أطرافاً عربية - الأردن والسعودية ولبنان حتى خريف ١٩٥٨، والعراق فيما
عدا الفترة القصيرة ما بين يوليو وسبتمبر من عام ١٩٥٨، وتونس - أو أطرافاً
غير عربية من الشرق الأوسط - إسرائيل، وتركيا، وإيران - وكلهم كانوا حلفاء
للولايات المتحدة والغرب . فالوحدة المصرية السورية كانت تهديداً لكل هؤلاء؛
لأن نجاحها كان يعنى تغييراً جوهرياً ليس فقط فى الواقع العربى، بل فى
الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط؛ لذا كان يلزم - فى تصورات هذه
الأطراف - العمل من أجل إفشال هذه التجربة الوحودية الاندماجية بين اثنتين
من أهم الدول العربية، وإسقاطها حتى لا تكون مقدمة لحركة وحدوية عامة
على مستوى الوطن العربى كله .

غير أن وحدة الهدف التى جمعت هذه الأطراف الدولية والإقليمية المختلفة
للعمل على ضرب الوحدة المصرية السورية لم تنتج وحدة فى الأساليب
والأدوات، بل ولا فى المواقف المعلنة من الوحدة من حيث درجة صراحتها
ووضوحها أو مستوى فاعليتها فى العمل المضاد .

فالملاحظ أن القوى الخارجية الدولية منها والإقليمية تبنت مواقف أقل
وضوحاً فى عدائها للوحدة من الدول العربية المعارضة لها . فقد كانت ثمة
عوامل واعتبارات متعددة - وأحياناً متضاربة - تقود هذه الأطراف إلى تفضيل

تبنى موقف معطن يتضمن حداً أدنى من التوازن والمعقولية . ولم يكن هناك ما يمنع تلك الأطراف من العمل في الخفاء من أجل ضرب الوحدة المصرية السورية . وحتى على مستوى الدول العربية فإن أكثر الدول العربية صراحة وقوة في عدايتها للوحدة المصرية السورية ولدولتهما "الجمهورية العربية المتحدة" كان العراق الثوري الراديكالي، وليس أياً من الدول العربية المحافظة المتخوفة من تجربة الوحدة . فكيف يمكن تفسير ذلك؟

بالنسبة للولايات المتحدة كانت الوحدة المصرية السورية بمثابة امتداد لنفوذ مصر بتوجهاتها القومية الراديكالية إلى قلب الجناح الآسيوي من العالم العربي، من شأنه أن يقلب موازين القوى المحلية، ويهدد مصالح الدول العظمى في منطقة الشرق الأوسط . وكان من شأن الوحدة تهديد لبنان والأردن والعراق والسعودية، وتشجيع الميول المناهضة للغرب عموماً وللولايات المتحدة خصوصاً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . ولكن بالمقابل فإنه كان للوحدة جانب إيجابي في تقدير الولايات المتحدة، تمثل في مجابهة عبد الناصر للشيوعيين في دولتي الوحدة والتخلص من خطرهم في سوريا . ولقد فضلت الولايات المتحدة تبني موقف يقوم على تجنب عملية كبج عبد الناصر ونفوذه، وعلى اتباع رد فعل خافت غير صاخب في مواجهة الوحدة . وإن كانت إدارة أيزنهاور عمدت إلى سياسة عزل مصر، وبالذات عن المشرق العربي، ولكن بتكتيك يبتعد عن المواجهة الصريحة المكشوفة، ولا يستبعد تلطيف العلاقات من خلال بعض الخطوات الصغيرة في مجال تخفيف القيود المفروضة على التجارة مع مصر (٥) .

وبالمثل كان الموقف السوفيتي من الوحدة المصرية السورية موزعاً بين اعتبارين :

أولهما هو الاعتبار الخاص بمتطلبات العلاقات بين الدولة السوفيتية والدول العربية الراديكالية الثورية، وعلى رأسها دولة الوحدة المصرية السورية، والاعتماد على قيادة عبد الناصر ومكانة مصر في خلق موطئ قدم مهم للدولة السوفيتية في الشرق الأوسط .

ثانيهما هو الاعتبار الخاص بمنطلقات الموقف الثوري أو الحزبي الذي يفرض على الحزب الشيوعي السوفيتي التزاماً أدبياً وسياسياً تجاه الأحزاب الشيوعية في المنطقة وبخاصة في سوريا؛ ولذلك كان رد الفعل السوفيتي على الوحدة المصرية السورية غير قطعي، وجعلوا تجاوبهم مع تأسيس هذه الوحدة مشروطاً بتسلمها زمام القيادة في الكفاح ضد الإمبريالية في المنطقة . وعلى أية

حال، ورغم أن السوفييت رأوا في الوحدة امتداداً لجو العداء للشيوعيين في العالم العربي، فإنهم ظلوا معتمدين على عبد الناصر؛ لأنهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بتحديه من خلال دعم الشيوعيين في سوريا ومصر (٦) . هكذا لم يكن السوفييت سعداء بقيام دولة الوحدة، وكانوا ساخطين من حملة عبد الناصر على الشيوعيين في مصر وسوريا، وهي الحملة التي أثارت أزمة في العلاقات المصرية/السوفيتية عام ١٩٥٩، ولكنهم في النهاية ضحوا بمنطق الثورة وفضلوا عليه منطق الدولة في التعامل مع واقعة الوحدة، وإن كانوا في نهاية المطاف سرعان ما اعترفوا بدولة الانفصال في سوريا ورحبوا بها في سبتمبر ١٩٦١ .

أما إسرائيل فقد كانت الوحدة مصدراً لخطر محتمل كبير عليها على الرغم من أن عبد الناصر لم يعلن صراحة أنه كان يسعى آنذاك إلى إزالة الكيان الصهيوني من فلسطين، إلا أنه أوعز إلى السلطات المختصة في دولة الوحدة كي تبرز الكيان الفلسطيني في سوريا وفي قطاع غزة، ليصبحا فرعين للاتحاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة (٧).

ومن ناحية أخرى فإن اتحاد مصر وسوريا كان من شأنه، حال استقراره، وضع إسرائيل في موقف أمني واستراتيجي سيئ، وذلك بحصرها بين فكي كماشة، بما يحول دون قدرتها - الضعيفة أصلاً آنذاك - على خوض صراع عسكري على جبهتين في وقت واحد . كما أن احتمالات توسع نطاق الوحدة لتدخل فيه بلاد عربية أخرى كان احتمالاً مزعجاً أيما إزعاج للوجود أو البقاء الإسرائيلي في المنطقة؛ ومن ثم فإنه كان لإسرائيل مصلحة مؤكدة في إفساد تجربة الوحدة المصرية السورية وانتهائها إلى الفشل . ومع ذلك ليس في الأدبيات العلمية ما يشير إلى دور صريح لإسرائيل في مقاومة الوحدة وإفشالها . وربما كان ذلك طبيعياً ومنطقياً، فإسرائيل لم تكن بحاجة إلى مثل ذلك الدور الصريح في وقت تطوع فيه كثيرون لضرب تجربة الوحدة من الداخل والخارج، وفيهم قوى دولية كبرى، وقوى عربية مثل الأردن والعراق والسعودية، وربما استهدفت القوى الدولية ادخار الدور الإسرائيلي لمرحلة أخرى أو لأزمات أخرى .

وفي الدائرة العربية كانت العراق "الثورية" هي الأعلى صوتاً والأكثر تحدياً في معارضتها للجمهورية العربية المتحدة وعدائها لها، وذلك منذ بدايات عام ١٩٥٩ . أما الدول العربية المحافظة فقد كانت معارضتها وعداؤها للوحدة أقل صراحة وربما أكثر دهاء . قد لا ينطبق ذلك بالتساوي على كل الدول العربية

المحافظة . فلا يستطيع المرء أن يساوى بين السعودية من ناحية وكل من الأردن وتونس ولبنان حتى خريف ١٩٥٨ من ناحية أخرى . فهذه الدول المحافظة الأصغر كانت أكثر إحساساً بالتهديد والخطر الناتج عن الوحدة ومدها القومى الطاغى، وكانت أنظمتها تخشى على مصيرها وعلى فرص بقائها فى الحكم، ولذلك وصل الحال ببعضها لبنان فى يوليو ١٩٥٨ وعلى لسان رئيسه كميل شمعون- إلى طلب التدخل العسكرى الصريح من الولايات المتحدة والغرب، وساند بعض آخر - الأردن - ذلك الطلب والتوجه، بل وفعل شيئاً مشابهاً .

بعد ثلاثة أشهر من قيام الوحدة المصرية السورية افتعلت الحكومة اللبنانية أزمة مع الجمهورية العربية المتحدة، وتقدمت بشكوى إلى كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ضد الجمهورية العربية المتحدة وذلك فى ٢٢ مايو ١٩٥٨، زاعمة تدخلها فى شئون لبنان الداخلية ودخول قواتها إلى الأراضى اللبنانية . وفى ٢٦ مايو ١٩٥٨ أجل مجلس الأمن جلسته ستة أيام تاركاً الفرصة لمجلس جامعة الدول العربية لحل الأزمة . وانهقد اجتماع مجلس جامعة الدول العربية فى بنغازى فيما بين ٣١ مايو و ٦ يونيو ١٩٥٨، ولم يتوصل إلى اتخاذ قرار . وفى ٢٢ يونيو ١٩٥٨ اجتمع أمين عام الأمم المتحدة مع الرئيس عبد الناصر وبحث معه الأزمة اللبنانية . وفى ٣ يوليو ١٩٥٨ عقد أمين عام الأمم المتحدة مؤتمراً صحفياً صرح فيه بأنه لم يجد أى برهان على دخول قوات من الجمهورية العربية المتحدة إلى لبنان .

ورغم ذلك وكرد فعل على قيام الثورة العراقية فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ قيل أن الرئيس اللبناني كميل شمعون طلب تدخل القوات الأمريكية لصد التهديد والعدوان المحتمل على لبنان . وأنزلت القوات الأمريكية بالفعل فى ١٥ يوليو ١٩٥٨ وتحول الموقف إلى أزمة حادة ليس فقط إقليمية بل دولية . وفى ١٦ يوليو ١٩٥٨ صرح الرئيس عبد الناصر بأن نزول القوات الأمريكية فى لبنان هو تهديد للدول العربية، وأنه يعتبر كل اعتداء على العراق اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة التى "ستتقيد بالتزاماتها وفق ميثاق الضمان الجماعى العربى" . وفى ١٩ يوليو ١٩٥٨ عقد اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق لتقوية الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية . ولكن لأن تلك الأزمة كانت مفتعلة بالأساس وتعبّر عن مخاوف مضخمة من أنظمة مهتزة الشرعية، فإن تفاعلات الأزمة وانعكاساتها على خريطة القوى السياسية بالمجتمع اللبنانى أفرزت تغييراً جوهرياً فى نظام الحكم اللبنانى ذاته بتولى فؤاد

شهاب منصب رئيس الدولة، وهو ما أدخل تغييراً عميقاً في توجهات وسياسات لبنان العربية، وبخاصة إزاء الجمهورية العربية المتحدة، بحيث خرجت لبنان من عدااء الدول العربية المناوئة للوحدة المصرية السورية، ولذلك طلبت حكومة لبنان في ١٥ نوفمبر ١٩٥٨ شطب الشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بعد أن كان فؤاد شهاب الرئيس اللبناني الجديد قد تسلم مهام الحكم من سلفه كميل شمعون في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨.

ولقد كانت العلاقات بين مصر والأردن متوترة أصلاً بسبب الموقف من مسألة الأحلاف الغربية في المنطقة، والتناقض في التوجهات السياسية والأيدولوجية بين النظامين، ولقد اتخذ ذلك التوتر مظهراً له في الحملات الإعلامية المتبادلة وفي سحب مصر لممثليها لدى القيادة المشتركة في عمان في ١١ يونيو ١٩٥٧، ثم إغلاق الأردن لسفارته في القاهرة في ١٧ يونيو ١٩٥٧. ثم جاء التغيير في العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨، والقضاء على الملكية الهاشمية، وتأييد الجمهورية العربية المتحدة القوي للنظام الثوري الجديد في العراق واعترافها به ليعمق هوة الخلاف التي تفصل بين دولة الوحدة والمملكة الأردنية الهاشمية. ففي ٢٠ يوليو ١٩٥٨ - وكرد فعل على اعتراف الجمهورية العربية المتحدة بالجمهورية العراقية - قررت الحكومة الأردنية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة، وحتى بعد أن سامت العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق "الثوري" وقطعت العلاقات بين الطرفين في مارس ١٩٥٩، فإن العلاقات لم تتحسن بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة، بل على العكس حدث تقارب بين الأردن وعراق عبد الكريم قاسم، وعادت العلاقات بين الدولتين اللتين أصبحتا تقفان من دولة الوحدة المصرية السورية موقفاً واحداً، وإن اختلفت الأسباب والدوافع.

وحتى تونس شعرت هي الأخرى أن نفوذ الجمهورية العربية المتحدة كان يهدد بالسيطرة على المنطقة العربية، وشعر نظامها بالتهديد والخطر، فلجأ في ١٥ أكتوبر ١٩٥٨ إلى قطع علاقات تونس الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة. وكان حبيب الشطى - مندوب تونس لدى جامعة الدول العربية - قد ألقى كلمة في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في ١١ أكتوبر ١٩٥٨ اتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بمحاولة السيطرة على الجامعة.

وفي تزامن مع حدوث الوحدة وقع توتر في العلاقات المصرية السودانية، نتيجة لنزاع الحدود الذي تفاقم في ١٩ فبراير ١٩٥٨ وقيام قوات البلدين ببعض التحركات على جانبي خط الحدود. وفي ٢٧ أغسطس ١٩٥٨ حدثت بوادر

توتر بين السودان والجمهورية العربية المتحدة بسبب الخلاف حول مياه النيل، ثم ثارت مشاكل أيضاً في العلاقات التجارية. فهل هذه المشاكل في العلاقة مع السودان - والتي لم تختف إلا مع تولى الفريق عبود الحكم بانقلاب عسكري - هي رد فعل أو تعبير عن مخاوف سودانية من تضخم النفوذ المصري بعد الوحدة مع سوريا؟ وعلى الرغم من أنني لا أملك إجابة عن هذا السؤال، فإن طرح السؤال في حد ذاته هو أمر مشروع وذو دلالة ولا يمكن تجاهله ببساطة. أما أهم الدول العربية المحافظة وأكبرها، وهي المملكة العربية السعودية، فإنها لم تحول معارضتها للوحدة المصرية السورية إلى سياسة عنصرية عدائية على طول الخط. حقاً عمدت السعودية آنذاك إلى تفويض تجربة الوحدة المصرية السورية، ولكنها نأت بنفسها عن الخط الإعلامي العدائي المتشدد ضد الوحدة، بل حدث في حياة الوحدة أن قام العاهل السعودي وولي عهده بزيارات إلى القاهرة، انتهت إلى بيانات مشتركة تعلن عن تبني سياسة عدم الانحياز، وعن التنسيق بين الدولتين، وربما عن الأمل في إحياء الاتفاقات السابقة بين الدولتين في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦.

أما من حيث سعى السعودية إلى تفويض تجربة الوحدة فقد حاول الملك سعود رشوة عبد الحميد السراج كي يدبر مؤامرة لاغتيال الرئيس عبد الناصر، ودفع له ٢ مليون جنيه إسترليني كي يرسل مقاتلة سورية تسقط طائرة كانت تقل عبد الناصر. ومع ذلك فإن النظام السعودي فضل أسلوب عدم المواجهة، وقام العاهل السعودي بزيارة إلى القاهرة فيما بين ٢١ أغسطس و ٤ سبتمبر ١٩٥٩، صدر عنها بيان مشترك لتأكيد القرارات والمبادئ المشتركة التي صدرت عن اجتماع القياذتين في القاهرة في ١٢ مارس ١٩٥٦ والمتعلقة بتشكيل جبهة موحدة ضد إسرائيل وشجب حلف بغداد. وكان الأمير فيصل رئيس الوزراء وولي العهد السعودي قد أجرى محادثات مع الرئيس عبد الناصر في القاهرة قبل ذلك بعام، وفي الفترة من ١٥ إلى ١٨ أغسطس ١٩٥٨ تحديدًا، وصدر عن هذه المباحثات بيان مشترك يؤكد تعاون البلدين وتمسكهما بسياسة عدم الانحياز. وهكذا حاول العاهل السعودي في زيارته للقاهرة في ١٩٥٩ أن يظهر تأييده لمصر وللرئيس عبد الناصر، والشئ نفسه تقريباً كان قد فعله ولى عهده من قبله بعام.

وربما كانت المنافسات - أو الصراعات - داخل العائلة المالكة ذات تأثير في صياغة الموقف السعودي من دولة الوحدة. فقد كانت العائلة تعرف أجنحة ثلاثة: هي جناح الملك سعود وأبنائه، وقد كانوا في موقع السلطة واشتهر عنهم

داخل الأسرة سوء إدارة شئون البلاط والدولة واستئثارهم بالمزايا والمخصصات . وفى المقابل كان هناك جناح ولى العهد الأمير فيصل الذى يكتسب قوة متزايدة بمرور الوقت، وهو جناح محافظ حظى بدعم كثير من رجال الدين وتجار الحجاز ذوى النفوذ وبعض الأمراء الساخطين على إدارة سعود وبلاطه لشئون البلاد . أما الجناح الثالث داخل العائلة فكان يتكون من الأمراء الشباب ذوى الاتجاه الليبرالى الإصلاحى القومى الداعى إلى ملكية دستورية، وكان يعبر عنهم الأمير طلال بن عبد العزيز، وسانده الأمراء بدر وعبد المحسن ونواف(٨). أى أن التوازنات داخل الأسرة الحاكمة كانت مؤثرة فى صياغة موقف السعودية إزاء مصر، على نحو جعل ذلك الموقف أقل اندفاعاً مما كان عليه مواقف بلاد عربية أخرى محافظة لم تعرف أنظمتها مثل تلك التوازنات الداخلية .

وبالإضافة إلى ذلك كانت توجد قوى وحركات خارج الأسرة المالكة ذات مطالب سياسية إصلاحية، مثل جبهة الإصلاح الوطنى التى تغير اسمها لاحقاً إلى جبهة التحرر الوطنى، وهى جبهة مؤلفة من شباب الموظفين والطبقة الوسطى، ولها مطالب إصلاحية تهدف إلى ملكية دستورية، كذلك كان فى المنطقة الشرقية من المملكة السعودية حركة للمعارضة العمالية أكثر راديكالية من جبهة الإصلاح الوطنى(٩) . ومع أن هذه الحركات والقوى كانت خارج نطاق التأثير المباشر على القرار السياسى السعودى فإن وجودها وتعبيرها عن مطالبها، خاصة فى ظل وجود جناح الأمراء الشباب الداعين إلى الإصلاح السياسى والإدارى، كان لابد أن يؤثر فى بعض التحركات والتوجهات التى يتبناها النظام أو يعلن عنها، حتى ولو لأغراض تكتيكية، خاصة أن الثروة النفطية لم تكن قد عرفت بعد فى المملكة السعودية، وهى الثروة التى فى ظلها اختفت تلك الحركات وتوارت تلك القوى لتتأذى قدرة النظام على استخدام الوظيفة التوزيعية كأداة لإرضاء الجميع سياسياً، ومن ثم اكتساب الشرعية السياسية أو تعزيزها . كذلك كان للنفوذ الكبير الذى تمتع به عبد الناصر لدى مختلف الشعوب العربية - أحياناً رغماً عن الأنظمة الحاكمة - دوره المهم فى التأثير على صياغة المواقف المعلنة، فكانت حذرة وأحياناً مراوغة لتفادى الوقوع فى صدام مباشر مع تلك الجماهير حال تبنى سياسات فجأة فى عدائها للقومية والوحدة والتحرير، وهى القيم التى كان عبد الناصر يرفع راياتها فى خطابه السياسى الموجه إلى الجماهير العربية . ولذلك فإن الأمير - آنذاك - فيصل، وحتى يخلع عن نفسه صفة الولاء أو الانحياز للولايات المتحدة، حاول

التصرف كقوى يرمى إلى الإصلاح ، وحتى الملك سعود الذى تأمر لاغتيال عبد الناصر زار القاهرة وأعلن تأييده لمواقفها المضادة لحلف بغداد والمعادية لإسرائيل والمناصرة للتحالف العربى ،

وفى تقديرى فإنه يمكن تفسير الموقف السعودى من الوحدة المصرية السورية جزئياً على ضوء علاقة السعودية بالأسرة الهاشمية فى الأردن وفى العراق قبل يوليو ١٩٥٨ ، فذلك التحالف الهاشمى كان معادياً للوحدة المصرية السورية ، والعلاقات السعودية الهاشمية كان يشوبها حساسيات تاريخية وسياسية ، وبعد أن فقدت الأسرة الهاشمية عرشها فى العراق لم تتحسن علاقات السعودية بالعراق ؛ لأن النظام الذى تولى الحكم بعد انقلاب يوليو ١٩٥٨ كان نظاماً راديكالياً متطرفاً ، وحتى بعد أن ساءت علاقة نظام عبد الكريم قاسم بمصر بعد توليه السلطة بشهور قليلة ، فإن ذلك التحول فى الموقف العراقى لم يرتب تقارباً بين العراق والسعودية ، نظراً لسيطرة الاتجاه الشيوعى على الحكم العراقى بعد طرد عبد السلام عارف وجناحه من السلطة فى سبتمبر ١٩٥٨ ، فحتى عندما أصبح العراق الجمهورى ضد عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة فإن السعودية لم تر مصلحة فى التعاون مع عراق قاسم الراديكالى الشيوعى ، وكان لذلك أثره على محتوى وشكل الموقف السعودى من الجمهورية العربية المتحدة ،

كذلك ربما كان موقف اليمن من الوحدة المصرية السورية عاملاً مساعداً فى صياغة الموقف السعودى الغامض عن قصد من هذه الوحدة ، وفى ١١ فبراير ١٩٥٨ أعلن فى القاهرة أن انضمام اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة سيتم بعد الاستفتاء الذى يجرى على الوحدة المصرية السورية فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ ، وبالفعل انضمت اليمن اتحادياً إلى الجمهورية العربية المتحدة فى ٨ مارس ١٩٥٨ . ولا تتوافر لنا معلومات عن تقييم السعودية آنذاك لانضمام اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة وانعكاساته على السياسة السعودية ، ولكن كمسألة تقدير فإن انضمام اليمن كان يمكن أن يؤدى إلى تصعيد الغضب السعودى من الوحدة المصرية السورية فيما لو كان انضماماً اندماجياً كاملاً ، ولكنه لم يكن كذلك ، بل كان أقرب إلى صيغة الالتحاق الشكلى بالدولة الوحيدة الجديدة ، ولذلك فإنه لم يكن من الحكمة - فى رأى - أن تتبنى السعودية مواقف علنية متشددة فى عدائها للوحدة المصرية السعودية ، تحسباً لأثر محتمل لمثل تلك المواقف يتمثل فى دفع اليمن إلى تعميق علاقاتها "الاتحادية" بدولة الوحدة ،

وهكذا ربما كان للحساسيات التقليدية فى العلاقات السعودية/اليمنية دور فى تخفيف رد الفعل السعودى إزاء الوحدة المصرية السورية .

أما العراق فكان معروفاً عند لحظة قيام الوحدة المصرية السورية وقبلها بعدائه للشبوعية وصلته الوثيقة مع بريطانيا والغرب . وكانت الأسرة الهاشمية تحكم كلا من العراق والأردن، ولذلك تكون الاتحاد الهاشمى العربى من الدولتين كرد فعل على الوحدة المصرية السورية التى مثلت فى نظر الدولتين مصدراً لتهديد مصرى ملحوظ . ومن المعلوم أنه عندما كانت العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وكل من لبنان والأردن تمر بأزمة فإن النظام العراقى أمر جزءاً من قواته المسلحة بالتحرك صوب الأردن لحمايته ، غير أن تلك القوات بقيادة عبد السلام عارف غيرت خط سيرها عائدة إلى بغداد وقامت بانقلاب عسكري أطاح بالنظام الهاشمى وحول العراق إلى جمهورية . كان ذلك فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ . وبعد الثورة مباشرة تحول موقف العراق تماماً فأصبح مؤيداً لعبد الناصر وللجمهورية العربية المتحدة ، ولكن العلاقات بين عراق قاسم ودولة الوحدة سرعان ما تحولت إلى الصراع . فقد كان نظام قاسم يتشكل من ثلاثة أجنحة للسلطة: جناح قومى عربى يقوده عبد السلام عارف ويريد الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وجناح شيوعى يعارض الوحدة والتوجه القومى، ويسنده فى ذلك كل من الأكراد والوطنيين العراقيين . كذلك لم يكن الشيعة متحمسين لأى وحدة مع أى دولة عربية . ولقد ثار الصراع فيما بين يوليو وسبتمبر من عام ١٩٥٨ بين المؤيدين لمصر والمعارضين لها داخل هيكل السلطة العراقية ، وانتهى هذا الصراع بإزاحة عبد السلام عارف وتنازله من السلطة فى سبتمبر ١٩٥٨ ، ثم قطعت العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة فى مارس ١٩٥٩ وحدثت القطيعة . ولقد تقرب عبد الكريم قاسم إلى السوفيت حين كان عبد الناصر على خلاف معهم؛ مما أدى إلى تعميق شكوك عبد الناصر فى أهداف السوفيت فى الشرق الأوسط، ولقد أسهمت أزمة عبد الناصر مع الشيوعيين فى مصر وسوريا فى ١٩٥٩ فى زيادة الهوة بينه وبين الاتحاد السوفييتى من ناحية وبين العراق من ناحية أخرى (١٠) .

كان الأردن قد انسحب من الاتحاد الهاشمى فى أغسطس ١٩٥٨ بعد قيام الثورة العراقية . ولكنه - وبعد تدهور العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة - تحسنت علاقاته مع العراق، واعترف رسمياً بنظام عبد الكريم قاسم فى العراق، واستؤنفت الاتصالات الأرضية والبريد والبرق فى أكتوبر ١٩٦٠ ،

ثم فى ديسمبر ١٩٦٠ استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين الأردن والعراق (١١) .

جاءت الأزمة العراقية الكويتية الأولى فى يوليو ١٩٦١ لتزيد من شقة الخلاف بين مصر والعراق . فقد طالب العراق بالكويت، فطلبت الكويت مساعدة بريطانيا لمواجهة التحركات العسكرية العراقية التهديدية، ووصلت بالفعل قوات بريطانيا . ولقيت الكويت مساندة أيضاً من الجمهورية العربية المتحدة التى وقفت للمفارقة فى الموقف نفسه الذى وقفته الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران والأردن . فقد كان ثمة مصلحة مشتركة لكل هذه الأطراف فى عدم فقدان الكويت لمصلحة العراق، إذ كان من شأن ذلك أن يحدث تغييراً كبيراً فى التوازن الإقليمى فى الخليج بما يهدد مصالح متعددة لمختلف تلك الأطراف .

إن سيطرة العراق على الكويت كانت تعنى خلق قوة إقليمية مهيمنة فى منطقة الخليج، قوة كان يمكن أن يكون لنفوذها امتداد طبيعى ليس فقط فى الجزيرة العربية بل أيضاً فى منطقة الشام . وفى ١٢ يوليو ١٩٦١ قررت جامعة الدول العربية إرسال قوات عربية لدعم الكويت . وفى ١٩ يوليو ١٩٦١ بدأت القوات البريطانية فى الانسحاب وقبلت الكويت فى عضوية الجامعة العربية، فقاطعت العراق اجتماعاتها . وفى سبتمبر ١٩٦١ أرسلت الجمهورية العربية المتحدة والسعودية والأردن وتونس ٣٣٠٠ جندي إلى الكويت، ونجحت هذه الدول بالتالى فى ردع التهديد العراقى بالقيام بعمل عسكري للسيطرة على الكويت (١٢) .

هكذا كان الصراع بين الجمهورية العربية المتحدة وأكثر الدول العربية راديكالية؛ العراق الذى كان يجب أو يتوقع أن يكون ضمن صفوف المؤيدين المتعاونين أو الحلفاء، فكان هو الأكثر صخباً والأعلى صوتاً والأكثر حدة . ربما كان طابع شخصية عبد الكريم قاسم الحاد، ثم نجاحه فى الإطاحة بعبد السلام عارف فى وقت مبكر، ومن ثم سيطرة العناصر الشيوعية على نظامه، من العوامل الأساسية فى طبع الصراع مع عبد الناصر ودولة الوحدة بهذا الطابع الحاد الصاخب، وربما أمكن تفسير ذلك أيضاً على ضوء من الصراع أو التنافس التاريخى بين العراق وسوريا، والذى قد يجد بعض أصوله فى الصراع الأموى العباسى، أو الصراع أو التنافس الجيوبولتيكى التقليدى بين مصر والعراق على منطقة الشام، أو على ضوء صورة الذات لدى العراق كدولة عربية كبيرة وقوية وأقدر من الخصوم العرب الآخرين على ممارسة الصراع

ضد مصر وعبد الناصر، أو على ضوء العلاقة الوثيقة التي نمت سريعاً بين عراق قاسم والاتحاد السوفيتي، والتي ربما جعلت الأول على اقتناع بإمكان استثمار تلك العلاقة في ضرب تجربة الوحدة المصرية السورية، كل هذه تفسيرات محتملة لا يخلو كل منها من شيء من الوجاهة.

بيد أن العزلة التي أنت إليها سياسات عبد الكريم قاسم عن المحيط الإقليمي للدولة العراقية قد أضعفت من تأثير الصراع العراقي المصري على الجمهورية العربية المتحدة، فرغم كل الصخب والضجيج الذي أحاط بالصراع بين قاسم وناصر، فإن قليلاً من الطحن نتج عن المواقف العراقية الصاخبة، وربما كان تأثير مواقف السعودية والأردن الأقل صخباً على مصير تجربة الوحدة أعلى وأكبر من المواقف الصاخبة للعراق. ففي النهاية لم ينجح عراق قاسم في ربط العراق بمحيطه الإقليمي أو دمج فيه بشكل فاعل، كما لم ينجح في بناء شبكة ارتباطات دولية مؤثرة، اللهم إلا مع الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن يملك قدرة العمل الجاد على إفشال تجربة الوحدة من الداخل.

ومما أسهم في ضعف التأثير العراقي على تجربة الوحدة المصرية السورية أيضاً حالة عدم الرضا التي سادت العلاقة بين القوى السياسية من ناحية، وضباط الجيش من ناحية أخرى، وعدم رضاهم جميعاً عن أداء قاسم وممارساته السياسية، حتى أن محاولة تمت لاغتياله في ٧ أكتوبر ١٩٥٩ دخل على أثرها المستشفى وبقي فيها شهرين تحت العلاج (١٣).

كذلك فإن المشكلة الكردية وما تمثله من استنزاف للموارد وعجز النظام العراقي عن حسمها قد لعبت دوراً أيضاً في تمبيع أثر المعارضة العراقية للسياسات المصرية ولتجربة الوحدة مع سوريا.

وهكذا كانت الجمهورية العربية المتحدة، ومنذ عام ١٩٥٩، محاطة بسياج إقليمي عدائي يتمثل في الأردن، والعراق، والسعودية، وإسرائيل، وتركيا، وإيران. وكان ذلك العداء الإقليمي - في تقديري - أخطر على تجربة الوحدة حتى من عداء القوى الكبرى لها. فهذه الأخيرة ما كان يمكنها أن تعمل ضد الوحدة في غياب تلك العداوات الإقليمية الجاهزة للعمل المضاد لها. لكن يبدو أن الإدراك السياسي للتهديد عند عبد الناصر كان دائماً يتجه إلى مصادر التهديد الدولية التي تتجاوز حدود الإقليم العربي والشرق أوسطي، وتحديد التهديد الأمريكي والغربي. فقد ثبت أن عبد الناصر كان ينزع إلى إعطاء وزن أكبر للتهديدات الدولية عن تلك الإقليمية حتى في مواقف الأزمات الاستراتيجية الإقليمية التي أدت إلى نشوب حروب والتي كانت إسرائيل الطرف الثاني

المباشر فيها (١٤) . فهل أتاح مثل ذلك الإدراك قدراً ملحوظاً من حرية العمل المضاد من جانب الأطراف الإقليمية المعادية للوحدة دون أن تعطى الجمهورية العربية المتحدة لذلك القدر اللازم من الاعتبارات، أم أن فشل الوحدة كان يعود بالأساس إلى أخطاء فى الممارسات والسياسات العامة داخل دولة الوحدة، وثغرات فى هياكلها الداخلية، وعيوب فى بنية العلاقة بين النخب فى إقليمها؟ ذلك ما نعالجه باختصار فى الجزء التالى .

ثالثاً : الانفصال بين الصراعات الخارجية والديناميات الداخلية :

وضع الانفصال السورى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ نهاية حزينة لتجربة الوحدة المصرية السورية . ورغم أن الانفصال كواقعة يعود إلى تباين البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية بين دولة الوحدة، وهى التباينات التى كانت لا تؤهلها ربما لوحدة اندماجية كاملة، بل ربما صورة أخرى من صور الاتحاد، وكذلك يعود إلى حالة العلاقة بين النخب السياسية فى دولتى الوحدة، وإلى أخطاء فادحة فى ممارسة السلطة والحكم والإدارة خاصة فى سوريا "الإقليم الشمالى"، إلا أن الانفصال ما كان ليتم، أو ما كان ليتم بتلك السهولة، لولا المشاركة الفاعلة من القوى الإقليمية المعادية لتلك الوحدة وبخاصة الأردن والسعودية، كما أن ذلك الانفصال قد وقع بمباركة دولية غربية وبرضاء سوفيتى .

إن لم تكن الصراعات الدولية والإقليمية مسئولة وحدها عن الانفصال . بل إن البعض يرى أن الوحدة، إن كانت قد استمرت ثلاث سنوات ونصف، فقد استمرت ذلك الوقت بفضل شعبية عبد الناصر الجارفة وكاريزميته العالية، ومكانته الساحقة لدى الجماهير العربية . أما من حيث الظروف الموضوعية فقد كان ثمة تناقض ثقافى بين بيئة متجانسة تعرف الدولة الراسخة والحكم السلطوى والبيروقراطية ذات النفوذ الضخم عبر آلاف السنين، وبيئة ثقافية أخرى تقوم على التعدد والفردية وحرية حركة القطاع الخاص . أضف إلى ذلك الأثر السلبي لليد المصرية الثقيلة خاصة فى مجال الإدارة البيروقراطية للمجتمع السورى، والتصميم المصرى على تطبيق قوانين يوليو الاشتراكية على سوريا، والمواجهة مع قوى فاعلة مثل الشيوعيين والإخوان فى سوريا، وعدم رغبة ناصر فى استخدام القهر للحفاظ على الاتحاد، فضلاً عن عدم اتفاق الغرض من الوحدة، إذ كان البعث يريد الاحتفاظ لنفسه بحكم سوريا، ولكن تحت راية عبد الناصر وباستغلال هالته السياسية وهو ما لم يتحقق؛ ففتر

حماسه للوحدة (١٥) . كل تلك كانت عوامل وديناميات موضوعية فى البيئة الداخلية لدولة الوحدة قادت فى النهاية إلى تفكيكها .

كان المناخ العام فى سوريا مهياً لحدوث انقلاب عسكرى نتيجة أخطاء وممارسات وسياسات مصرية فيها . وسرعان ما استغلت الدول العربية المعادية لتجربة الوحدة الفرصة - وبخاصة الأردن والسعودية - فدفعت ٣٧ ضابطاً من ضباط الجيش الأول السورى إلى شن انقلاب عسكرى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ لإنهاء تجربة الوحدة وتفكيك دولتها (١٦) .

أما بالنسبة للقوتين العظميين فقد جاء الانفصال مرضياً للاتحاد السوفيتى؛ لأنه كان يعنى إثباتاً لصحة نظريته بأن الوحدة العربية هدف لا يتحقق إلا من خلال النضال الاجتماعى للطبقات العاملة العربية، وكان مرضياً أيضاً للولايات المتحدة؛ لأنه كان يعنى خطوة مهمة على طريق عزل مصر عن المشرق العربى؛ مما يسهل التعامل مع البلاد العربية كل على حدة، ويساعد من ثم على الحفاظ على المصالح الأمريكية والغربية فى المنطقة وربما على تتميتها أيضاً (١٧) .

الموامش

- (١) عبد المنعم سعيد، "دروس التجارب الوجدوية فى العالم"، المستقبل العربى، العدد ١٢٧، سبتمبر ١٩٨٩، ص ٨٩ - ٩٧ .
- (٢) أحمد طربين، "المشاريع الوجدوية فى النظام العربى المعاصر"، المستقبل العربى، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٨٩، ص ٦١ - ٦٥. وانظر أيضاً يوميات الوحدة العربية فى مجلة المستقبل العربى .
- (٣) سعد الدين إبراهيم وآخرون، "مصر والعروبة وثورة يوليو"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، نوفمبر ١٩٨٢، ص ٣٢٦ .
- (4) Tareq Y. Ismail and Jacqueline S. Ismail, Politics and Government in the Middle East and north Africa .Miami, Florida, International University Press, 1992 , P 195.
- (٥) فواز جرجس، النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى : دراسة فى العلاقات العربية/العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، يونيو ١٩٩٧، ص ١٣٤ - ١٣٥ .
- (٦) المرجع السابق، ص ١٣٦ - ١٣٨ .
- (٧) أحمد سعيد نوفل، "العلاقة الجدلية بين قضية فلسطين والوحدة العربية"، شئون عربية، العدد ٥٧، مارس ١٩٨٩، ص ٤٠ .
- (٨) أليكسى فاسيلييف، "تاريخ العربية السعودية"، ترجمة خيرى الضامن وجمال للمائسطة، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٦، خاصة ص ٤٠٧ - ٤٨٨ .
- (٩) المرجع السابق .
- (10) Ismail and Ismail, Op. Cit., P. 176.
- (11) Ibid, p. 162.
- (12) Ibid.
- (١٣) فى شأن هذه الواقعة انظر أيضاً المصدر السابق .

(١٤) مصطفى علوى، سلوك مصر الدولى أثناء أزمة مايو/ يونيو ١٩٦٧، رسالة
دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو
١٩٨١ .

(15) Ismail and Ismail, Op. Cit. , PP. 196-197.

(١٦) محمد السيد سليم، التحليل السياسى الناصرى : دراسة فى العقائد والسياسات
الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، سبتمبر ١٩٨٣، ص ٣٣١.

(١٧) جميل مطر وعلى الدين هلال، النظام الإقليمى العربى: دراسة فى العلاقات
السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٥، سبتمبر ١٩٨١، ص ٨١.

القسم الثانى

دولة الوحدة

الفصل الأول :

بناء المؤسسات وآلية صنع القرار

الفصل الثانى :

العلاقات المدنية - العسكرية فى
دولة الوحدة

الفصل الثالث :

البنية الاقتصادية والاجتماعية
فى دولة الوحدة

الفصل الأول

بناء المؤسسات وآلية صنع القرار

مصطفى كامل السيد

مقدمة

لا شك أن قيام الجمهورية العربية المتحدة كان إنجازاً باهراً على طريق الوحدة العربية، فقد أثبت قيامها أن القومية العربية ليست مجرد شعارات جوفاء تتردد في المظاهرات، وإنما هي قوة محرّكة لأحداث تاريخية مهمة، كما أثبت قيامها أن التطلع إلى الوحدة العربية ليس أحلام يقظة، وإنما هو استهداف لغاية يمكن إنجازها على أرض الواقع. ولهذا السبب أيضاً، فإن سقوط الجمهورية العربية المتحدة بالانفصال الذي قادتته قوات مسلحة في الإقليم السوري في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ كان صدمة، ومبعث شعور عميق بخيبة الأمل لدى كثيرين من المثقفين والجماهير في الوطن العربي؛ إذ كان يوحى بصديق توقعات الذين ادعوا أن الوحدة العربية هي حلم جميل، ولكنه من الصعب، بل من المستحيل، أن يتحقق، وذهبوا في تفسير ذلك تفسيرات شتى. ومما يضاعف هذا الشعور بخيبة الأمل في الوقت الحاضر أن مثل هذا الإنجاز، الذي لم يعمر طويلاً، لم يتكرر مثيل له حتى الآن، اللهم إلا الوحدة بين شطري اليمن في سنة ١٩٩٠، والتي كان ثمن استمرارها هو حرب أهلية يدفع شطرا اليمن الآن ثمناً فادحاً لها في صورة استمرار علاقات يشوبها التوتر بين القيادات السياسية في كلا الشطرين.

ولهذه الأسباب، فإن التعامل مع قضية بناء المؤسسات وعملية صنع القرار في دولة الوحدة العربية الأولى في القرن العشرين يجب أن يتحلى بالروح العلمية، وبالموضوعية التي لا يقلل منها تعاطف من يقومون بهذا التحليل في قضية الوحدة العربية. فأمam الأوضاع المتردية التي سقط فيها العالم العربي منذ بداية التسعينيات، وأمام الانتهاك الصارخ واليومي أحياناً للكرامة العربية في شمال العراق، وفي جنوب السودان، وقبالة سواحل اليمن، وعلى أرض فلسطين، لا يملك المثقفون العرب ترف إغماض العيون عن أسباب الخلل في ممارسات ماضية، ولا الحساسية المفرطة من اكتشاف مواضع الخطأ في سلوك زعامات تاريخية، بدعوى الخشية من أن يشوه ذلك صورتها في نظر أجيال لم

تعش زمن هذه الزعامات، فالتحية الحقيقية لذكرى هذه الزعامات هي مواصلة مسيرتها مع تجنب الأسباب التي أدت إلى تعثرها في السابق.

ولا شك في صعوبة تناول هذا الموضوع، فبناء المؤسسات يستغرق بكل تأكيد فترة غير قصيرة من الزمن. وربما لهذا السبب تختلف المؤسسة عن المنظمة، فإذا كانت الأولى هي أسلوب مستقر في أداء مهمة هامة، فإن الثانية هي مجرد إطار صوري تحكمه وحدة الهدف وتقسيم العمل على أساس تراتبي. وقد يستمر هذا الإطار أو لا يستمر، ولكن مجرد وجوده بهذه المواصفات يخلع عليه وصف المنظمة، بينما ينبغي أن يستقر الأول، ويتمتع بدرجة من القبول - بل وربما من الإلزام - في أداء هذه الوظيفة الحيوية، بحيث لا يتصور المرء أسلوباً آخر لأدائها. وفترة السنوات الثلاث والنصف التي استغرقتها هذه التجربة لا تكفي لإقامة المؤسسات، هذا فضلاً على أن بعض المنظمات التي شهدتها هذه الفترة لم تتمتع هي بدورها بكثير من الاستقرار.

ومع ذلك يمكن القول بأنه رغم قصر الفترة التي استغرقتها تجربة الوحدة المصرية السورية، فإن المنظمات السياسية والحكومية التي عرفتتها قد أصيبت منذ البداية بعيب خلقى كان من شأنه أن يجعل من الصعب استمرارها، وتحولها إلى مؤسسات؛ فقد تجاهل إنشائها معايير أساسية كان ينبغي الاسترشاد بها حتى تصبح لها، ولتجربة الوحدة ذاتها، إمكانية الاستمرار. وأهم هذه المعايير هو ضرورة أن تلقى عملية تكوين هذه المنظمات الرضاء العام من جانب مواطني القطرين، وخصوصاً من جانب القيادات السياسية في كل منهما، وعلى وجه الخصوص في الإقليم السوري، والاستفادة من تجارب الاندماج السياسي في العصر الحديث في آسيا وأوروبا والأمريكتين شمالاً وجنوباً، ولعل أول هذه الدروس هو ارتباط نجاح واستمرار التجربة الوحدوية بمدى شعور سكان الوحدات الإقليمية المكونة لها بأن لهم قدراً من الاستقلال الذاتي في تسيير شئونهم، وفي ظل أوضاع تحفظ لهم كرامتهم، وتجعلهم يشعرون بأن تحقيق الوحدة قد أضاف إلى قدراتهم، وأعلى من شأنهم، ولم يحط من مكانتهم في مواجهة أطراف أخرى كانت هي التي استمعت بمعظم الغنيمة التي نتجت عنها.

وسوف تستعرض هذه الدراسة المختصرة أوضاع بناء المؤسسات وعملية صنع القرار في الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بمناقشة قضية بناء المؤسسات في قسم أول، يليه قسم ثانٍ يستعرض عملية صنع القرار، وتعبئتهما خاتمة قصيرة.

القسم الأول : عملية بناء المؤسسات :

عرف التاريخ السياسى لشعوب مختلفة أساليب متعددة فى بناء مؤسساتها السياسية والحكومية، أول هذه الأساليب هو التطور التدريجى لهذه المؤسسات وورائها من عهود ماضية. فعلى هذا النحو مثلاً ظهرت المؤسسة البرلمانية فى دول أوروبا الغربية، فقد كانت فى البداية مجلساً خاصاً بالملك ورجال البلاط، ثم توسع بعد ذلك ليضم ممثلين لسكان المدن، وتحول بعد الثورات البورجوازية ليصبح هيئة ذات مجلسين، ينتخب واحد منها، بينما تكتسب العضوية فى الثانى بحكم الوراثة وعلى أساس الانتماء إلى طبقة محددة من السكان، أو ينتخبون أيضاً، ولكن على أساس شروط خاصة تضيق من قاعدته الاجتماعية. وثانى هذه الأساليب هو النقل من تجارب شعوب أخرى، أو بعبارة أخرى باستيراد المؤسسة والاجتهاد لتوفير ظروف تسمح بنموها فى غير بيئتها الطبيعية، كما هو الحال فى المؤسسة البرلمانية التى عرفتها شعوب القارات الثلاث فى إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، والتى كانت تقليداً لذات المؤسسة التى عرفتها الدول الأوروبية.

ويمكن القول إن التنظيمات الإدارية والعسكرية التى ظهرت فى هذه البلدان الأولى فى إطار عملية تحديثها كانت أيضاً نقلاً عن التجربة الأوروبية. ويمكن أن تولد مؤسسات سياسية وحكومية متعددة فى ظروف ثورة شعبية، فقد تطور كل من الحزب الشيوعى وجيش التحرير الشعبى وأجهزة الأمن فى جمهورية الصين الشعبية خلال حرب التحرير التى سبقت إعلان هذه الجمهورية فى سنة ١٩٤٦ مع دخول قوات جيش التحرير الشعبى بكين، وأخيراً يمكن أن يأتى إنشاء تنظيمات إدارية وسياسية وحكومية وعسكرية واقتصادية وثقافية من أعلى، بمبادرة من القيادة السياسية أو أعضاء النخبة الحاكمة الذين قد يسترشدون بتجارب دول أخرى مع تحويلها لتلائم ظروف مجتمعاتهم، أو يسترشدون حتى بتجارب مجتمعاتهم الماضية.

وبطبيعة الحال، فلكل أسلوب مزاياه وعيوبه، ولكن اتباع أسلوب أو آخر منها لا يتوقف على مفاضلة أكاديمية بينها تنتهى باختيار أنسبها لمجتمع معين، وإنما هو يخضع للظروف الخاصة بكل مجتمع، وخصوصاً لطبيعة القيادة السياسية فيه، وتوازنات القوى فى هذا المجتمع، وتفصيلات القوى الاجتماعية الأخرى ذات الثقل السياسى. وتوحى تجارب إقامة المؤسسات السياسية

والحكومية بأن أنجح أساليب إنشائها هي تلك التي تستغرق فترة طويلة من الزمن، أو التي تنشأ في ظروف ثورة شعبية ممتدة.

وقد طرح بعض علماء السياسة عدداً من المعايير للحكم على مدى النجاح في إقامة هذه المؤسسات السياسية والحكومية، ومن هؤلاء العلماء مثلاً المفكر الأمريكي الشهير صمويل هنتجتون، الذي اقترح أربعة معايير للحكم على النجاح في إقامة المؤسسات هي؛ طول عمر المؤسسة، ومدى تكيفها مع ظروف متغيرة، وتنوع أنشطتها، واستقلالها النسبي عن القوى الاجتماعية التي تدعى تمثيلها. فبقاء منظمة معينة، أو اتباع أسلوب معين فترة طويلة من الزمن هو شاهد على نجاح عملية المؤسسة، وكذلك تكيف هذه المنظمة مع ظروف جديدة مثل اختفاء الأبناء المؤسسين، أو تغير حاجات المجتمع. كما أن امتداد نشاط المنظمة إلى مجالات جديدة ومتنوعة، يسمح لها بالبقاء عندما تنتهي الحاجة إلى واحد من هذه الأنشطة. وأخيراً يرى هنتجتون أن المؤسسة تقود قاعدتها الاجتماعية ولا تنقاد لها، فهي تملك رؤية أوسع لمصالح أعضاء هذه القاعدة في الأمد البعيد، بينما لا يرون هم غير مصالحهم الفردية في الأجل القصير، ومن ثم فقد تطرح عليهم خيارات تقتضي منهم تضحيات وقبول أعباء في الأجل القصير، ولكن مبرر ذلك هو ضرورة قبول هذه التضحيات ثمناً لمزايا أو مصالح لا تظهر إلا في الأمد الطويل. ولو لم تتمتع المؤسسة بهذا الاستقلال النسبي عن قاعدتها الاجتماعية لما تيسر لها أن ترشدهم إلى طريق تحقيق مصالحهم الحقيقية، وأن تجعلهم يقبلون الثمن اللازم للوصول إلى ذلك.

ومع التسليم بصحة هذه المعايير، فإنها كلها لا تكفي لضمان نجاح عملية المؤسسة هذه، وإنما لابد من توافر شرط إضافي، وهو أن يكون لهذه المؤسسة قيمة من وجهة نظر أعضائها، وأن يكون نشاطها ذا مغزى بالنسبة لهم. فشعور هؤلاء الأعضاء بقيمة هذه المؤسسة وجدواها هو الذي يدعوهم إلى قبولها وتحمل التضحيات التي يطلبها منهم قادتتها، ويجاهدون للحفاظ عليها عندما تمر بظروف صعبة. والواقع أن التفسير الوحيد لهذه المعايير الأربعة السابقة هو شعور أعضاء أي منظمة بقيمتها وجدواها، فهذا هو الذي يؤدي إلى إطالة عمر المنظمة، ويجعل أعضائها وغيرهم يقبلون توسعها إلى ميادين جديدة، ويسمح لها بالتكيف مع ظروف متغيرة، وبالبقاء رغم اختفاء الأبناء المؤسسين، ويجعلهم أيضاً يتفهمون حكمة ابتعادها عن خدمة المصالح الضيقة لأفرادها في الأجل القصير.

وقد عرف تاريخ الجمهورية العربية المتحدة القصير عديداً من التنظيمات السياسية والحكومية والإدارية والعسكرية، وتكفى قراءة الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة للإحاطة بأهم هذه التنظيمات، وقد كان في مقدمتها الاتحاد القومي - التنظيم السياسي الوحيد المسموح له بالوجود - ومجلس الأمة الواحد، والحكومة المركزية مع مجلسين تنفيذيين لكل إقليم، أو بدونهما، وأخيراً، قيادة عسكرية واحدة مع وجود جيش لكل إقليم. أما في مجال أجهزة الأمن، فقد احتفظ كل إقليم بأجهزته، ولم يكن هناك تغيير يذكر سوى التنافس بين قياداتها.

وقد حكمت ظروف قيام الجمهورية العربية المتحدة والشعبية الهائلة التي تمتع بها رئيسها جمال عبد الناصر أن ساد فيها الأسلوب الذي اتبعه الرئيس في إقامة التنظيمات السياسية والحكومية في مصر، وهو إنشاؤها من أعلى، ودون مشاركة فعالة من جانب المواطنين في رسم معالم هذه التنظيمات قبل ظهورها على سطح الحياة السياسية. وربما كان هناك تأثير بتجارب شعوب أخرى، ربما كان لتجربة التحالف الاشتراكي في يوغوسلافيا بعض الصدى، ولكن المعالم الرئيسية لهذه التنظيمات كانت وليدة قنوات الرئيس، وحكمه على ما هو أنسب لظروف الجمهورية العربية المتحدة.

والواقع أن الأسلوب الذي حكم عملية بناء المؤسسات في الجمهورية العربية المتحدة هو ذات الموقف الذي حكم تجربة الوحدة المصرية السورية بشكل عام، وهو الأسلوب الإجماعي المركزي. وقد أثبتت تجربة الوحدة الطموح المبالغ فيه لهذا الأسلوب، وقفزه على واقع الحساسيات والتباينات بين ظروف الإقليمين المصري والسوري، ومن ثم كان هذا الأسلوب هو أحد أسباب إخفاق بناء المؤسسات، بل وإخفاق تجربة الوحدة نفسها.

فقد كان الهدف من إقامة الكيان الجديد هو إدماج الإقليمين معاً؛ بحيث يشكلان - من الناحية الدستورية - دولة بسيطة، تحكمها حكومة واحدة، وكان القول بغير ذلك، بأن تكون الرابطة بين البلدين اتحاداً فيدرالياً يسمح لكل إقليم بتصريف شئونه، والحفاظ على بعض مؤسساته السياسية والحكومية يعتبر - في نظر أنصار الوحدة - نوعاً من الخيانة. ولذلك كان اتخاذ الشيوعيين المصريين والسوريين موقف تفضيل صيغة الاتحاد الفيدرالي سبباً إضافياً لاستمرار اضطهادهم، والذي اتخذ صورة اعتقال كل من توافرت فيه شبهة الانضمام إلى التنظيمات الشيوعية في البلدين أو حتى التعاطف معها، وخصوصاً بعد ثورة العراق في يوليو ١٩٥٨، وفي شتاء العام الأول للوحدة.

واقترنت الصيغة الإدماجية أيضاً بالمركزية في التنظيم الحكومي، والذي كانت ترجمته على أرض الواقع في تركيزها للسلطات في يد رئيس الجمهورية. ولما كان من المستحيل على فرد واحد مزاولة كل هذه السلطات الهائلة التي جمعت في يده، كانت النتيجة هي أن زاولها نيابة عنه آخرون، أو تعذر عليه هو مزاولتها، ومن ثم فقدت المؤسسات السياسية والحكومية ليس فقط استقلالها الذاتي ومقدرتها على تسيير أمورها، وإنما أصيبت بالعجز الكامل؛ وذلك لأن الرئيس لا يملك الوقت الكافي لمتابعة أمورها جميعاً. ويتضح ذلك الأسلوب الإدماجي المركزي عند استعراض طريقة إنشاء وعمل المؤسسات السياسية والحكومية الأساسية في دولة الوحدة، وهي الاتحاد القومي - التنظيم السياسي الوحيد - والحكومة المركزية، وحكومتا الإقليمين المصري والسوري، أو مجلساهما التنفيذيان، والقوات المسلحة، وأجهزة الأمن.

ففيما يتعلق بالاتحاد القومي شاء جمال عبد الناصر - وناصره في ذلك عدد من السياسيين السوريين - ألا يحتفظ الإقليم السوري بنظام سياسي متميز، ومن ثم فقد تقرر حل الأحزاب السورية في ١٢ مارس سنة ١٩٥٨ أي بعد أقل من ثلاثة أسابيع من قيام دولة الوحدة، وكان قانون حل الأحزاب السياسية هو القانون الثاني في تاريخ هذه الدولة. وقررت المادة الأولى من هذا القانون حظر تكوين أحزاب أو هيئات سياسية جديدة. كما تقرر تكوين لجنة لبحث إقامة تنظيم سياسي واحد في سوريا هو الاتحاد القومي، على نحو مماثل لما كان معمولاً به في مصر ضمت من الجانب المصري عبد اللطيف البغدادي رئيساً وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين وكمال رفعت، ومن الجانب السوري أكرم الحوراني وصلاح البيطار وأحمد عبد الكريم. وعلى الرغم من المناقشات التي دارت في هذه اللجنة انتهى الأمر بإقرار مشروع للاتحاد القومي في سوريا بناء على مشروع أعده كمال الدين حسين، لم يأخذ حسب رواية أحمد عبد الكريم بالمناقشات التي دارت في هذه اللجنة.

وقد جرى تشكيل الاتحاد القومي بجميع مؤسساته في كل من مصر وسوريا على أساس الانتخابات بالنسبة للجان القاعدية، وعلى أساس فتح العضوية لكل المواطنين الذين يرغبون في الانضمام إلى الاتحاد القومي، وذلك باستثناء المنتمين إلى الأحزاب السياسية التي جرى حلها في مصر منذ يناير سنة ١٩٥٣، وباستثناء الشيوعيين في سوريا الذين كانوا يعارضون الوحدة الاندماجية.

أما على المستويات الأعلى فيجربى الجمع بين مبدأى الانتخابات والاختيار من جانب رئيس الجمهورية الذى هو أيضا رئيس الاتحاد القومى، فالمؤتمر العام للاتحاد القومى مثلا يتألف من عدد من الأشخاص المعينين - مثل رئيس الاتحاد القومى، ونواب رئيس الجمهورية والمشرفين على تنظيم الاتحاد القومى فى الإقليمين، وأمين سر الاتحاد القومى فى الإقليم السورى، والوزراء ونوابهم ومستشارى رئيس الجمهورية، وأعضاء يمثلون الهيئات والنقابات والمؤسسات العامة والوزارات، يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الاتحاد القومى، فضلا عن أعضاء اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى المديرىات والمحافظات، وأعضاء هيئات مكاتب اللجان التنفيذية للاتحاد القومى فى الأقسام والبنادر وعواصم المديرىات والمراكز والمناطق. ولكن يلاحظ أن هؤلاء الأخيرين سوف يختارون من صفوف المؤتمرين الإقليميين، حيث يعين رئيس الجمهورية ثلث الأعضاء، وبطبيعة الحال فقد كان من المتوقع أن يختار رئيس الاتحاد القومى هؤلاء من بين من قام بتعيينهم من قبل فى المؤتمرين الإقليميين. ويسرى الأسلوب نفسه فى تعيين اللجنة العامة للمؤتمر القومى. أما اللجنة التنفيذية العليا فقد تشكلت من رئيس الاتحاد القومى رئيسا وعشرين عضوا يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الاتحاد القومى.

لقد انتقد الاتحاد القومى المصادقية منذ إنشائه بسبب هيمنة مبدأ التعيين فى مستوياته العليا، ولأنه لم يكن - على الرغم من اختصاصاته الواسعة - إطارا فعالا للمشاركة السياسية حتى من جانب قيادته، فلم يعرف أنه قد طرحت على أى من مستوياته مناقشة أى من أفكار مشروعات القرارات أو السياسات التى كانت الحكومة المركزية أو المجلسان التنفيذيان على وشك اتخاذهما، وإنما كان يقصد من إنشائه توفير إطار يسمح بتعبئة تأييد المواطنين لسياسات قيادة الدولة بعد تقريرها لهذه السياسات، فتمط المشاركة الذى كان يطلب من الاتحاد القومى توفيره هى المشاركة بالتأييد.

ولا قيمة فى الواقع للانتقادات التى وجهت إلى الاتحاد القومى بخصوص الهدف من إنشائه، أو بتعارض بعض اختصاصاته مع اختصاصات الحكومة؛ حيث لا يبدو أنه مارس - فى عمره القصير - أيا من هذه الاختصاصات. وعلى الرغم من كل "الاحتياطات" التى اتخذت للحيلولة دون "تسلسل" أعداء الوحدة إلى المستويات القيادية للاتحاد القومى، فقد نجح هؤلاء باعتراف جمال عبد الناصر نفسه، فى تبوء المناصب العليا داخل الاتحاد القومى. لقد كان أمين سر

الاتحاد القومى فى الإقليم السورى، مأمون الكزبرى، وهو ذاته أول من رأس الحكومة السورية بعد الانفصال عن مصر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١.

ويتضح الأسلوب الإنماجى المركزى فى تشكيل الحكومة؛ فقد كانت البداية هى تشكيل حكومة مركزية للجمهورية العربية المتحدة، ومجلسين تنفيذيين، واحد منهما لكل إقليم. ويبدو أن ذلك يستهدف من ناحية تحقيق قدر من الاستقلال الذاتى لكل إقليم، من خلال وجود مجلس تنفيذى له، مع السعى فى الوقت نفسه لدعم الوحدة بينهما من خلال وجود حكومة مركزية ذات اختصاصات واسعة ومتنوعة، وترسم السياسات التى يتوجب على المجلسين التنفيذيين تطبيقها كل فى إقليمه. ولكن حتى هذا القدر الظاهرى من الاستقلال الذاتى كان يحد منه تولى شخصيات مصرية مسئوليات مهمة فى تسير الشؤون فى الإقليم السورى، خصوصا فى مجال القوات المسلحة وأجهزة الأمن. إلا أن الأمر انتهى بالعدول عن وجود المجلسين التنفيذيين، وتشكيل حكومة واحدة للجمهورية العربية المتحدة كان تركيبتها غريبا، فمع وجود وزارات يرأسها وزير واحد، وجدت وزارات يشغلها أكثر من وزير؛ واحد للإقليم المصرى والآخر للإقليم السورى، وذلك دونما منطق واحد يحكم هذا التوزيع.

وقد جاء تشكيل الحكومة الواحدة فى ظروف أزمة طاحنة نشأت - حسب اعتقاد الكثيرين - بسبب التنازع على السلطة داخل الإقليم السورى بين المشير عبد الحكيم عامر - الذى أوكل إليه الرئيس جمال عبد الناصر مسئولية الإشراف على أحوال سوريا - وعبد الحميد السراج الذى ركز سلطات عديدة فى يده فى أواخر شهور الوحدة، بالجمع بين رئاسة المجلس التنفيذى للإقليم السورى وقيادة الاتحاد القومى فيه، فضلا عن تربعه على عرش أجهزة الأمن الخاصة بهذا الإقليم، والتى كانت القاعدة الحقيقية لسلطته. وقد أدت هذه الأزمة إلى بلوغ تركيز السلطة حده الأقصى، بإلغاء الوجود المستقل للاتحاد القومى فى سوريا ونقل تبعيته إلى رئيس الاتحاد القومى، أى جمال عبد الناصر، وذلك لضمان عدم استخدام أنصار عبد الحميد السراج مناصبهم داخل الاتحاد لتنظيم المعارضة للإجراءات التى استهدفت قص أجندة نفوذ السراج، بإبعاده عن دمشق تحت ستار ترقيقه إلى نائب لرئيس الجمهورية للشئون الداخلية، وهو الأمر الذى لم يرض السراج، فعاد بعد هذا التعيين بأيام إلى سوريا، وبعدها حدث الانفصال. وقد كان المظهر الثالث لهذا التمداد فى المركزية هو انتقال رجال المخابرات المصرية للإشراف على أجهزة الأمن فى سوريا بعد عزل السراج فى تلك الأسابيع الحاسمة.

ومع أن كلا من الإقليميين قد احتفظ بقوات مسلحة، فاطلق على الجيش السوري مسمى الجيش الأول، وأطلق على الجيش المصري مسمى الجيش الثاني. وخضع الاثنان لقيادة موحدة على رأسها المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ووزير الحربية، فإن هذا التوحيد الفوقى للقوات المسلحة قد اقترن - كما كانت الحال في تشكيل الحكومة - باحتفاظ المصريين بالمناصب الحساسة، ونقل مسئولين سوريين إلى القاهرة دون أن تكون لهم اختصاصات محددة، وكان من بينهم الرئيس السوري الحالى حافظ الأسد، وتعيين مسئولين مصريين يديرون أحوال الإقليم السوري، ويقررون شئون مؤسساته. كما كان دور السيد عبد المحسن أبو النور - الذى عمل معاوناً خاصاً للمشير عبد الحكيم عامر - دوراً مهماً؛ حيث كان مختصاً بتقديم النصيح بالنسبة لنتقلات وترقيات الضباط السوريين، وهى مهمة كان مؤهلاً لها بحكم توليه منصب الملحق العسكرى المصرى فى سوريا قبل الوحدة، حيث كان على صلة بالضباط السوريين على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم السياسية.

القسم الثانى : عملية صنع القرار :

يشير دارسو العلوم السياسية إلى نمطين أساسيين فى صنع القرار: أحدهما نمط كلى؛ يسترشد من البداية برؤية شاملة، وتتخذ فيه القرارات لتحقيق هذه الرؤية، والنمط الثانى نمط تدريجى؛ يتلمس فيه صانع القرارات معرفة الواقع المحيط به ويتخذ من القرارات ما يلزم لمعالجة ما يطرأ فيه من مشاكل، وذلك بحسب ما يظهر من هذه المشاكل.

وأيا كان نمط صنع القرار فسلامة القرار تقتضى أن يمر بمراحل متعددة، تبدأ بظهور المشكلة، أو بإثارة قضية معينة، ثم يلى ذلك جمع البيانات المتعلقة بها، ثم النقاش حول البدائل المختلفة لمواجهته، واتخاذ القرار بالبدل الواجب الاتباع. ولكن لا تنتهى عملية صنع القرار بالبده فى تنفيذه، وإنما تجرى متابعة هذا التنفيذ، وتعديل القرار إذا أمكن على حسب ما يكشف عنه تنفيذه من صعوبات، أو الاستمرار فى تطبيقه.

وقد عرفت تجربة الوحدة المصرية السورية العديد من القرارات المهمة فى جميع مجالات السياسة الداخلية والخارجية، من قرارات مساندة ثورة العراق فى يوليو ١٩٥٨، إلى الخصومة مع الحكومة العراقية بزعامة عبد الكريم قاسم، ومن حل الاتحاد القومى، وتطبيق الإصلاح الزراعى فى سوريا، والقوانين

الاشتراكية.. إلخ. وعلى الرغم من أنه لا تتوافر للباحث وثائق عن كيفية اتخاذ كل هذه القرارات وغيرها، فإن الكتابات الصادرة عن بعض القريبين من دوائر صنع القرار السياسى على أعلى مستوياته تكشف عن بعض خصائص عملية صنع القرار فى دولة الوحدة. وعلى الرغم من الانتقادات المشروعة لبعض هذه الكتابات، والتي قد يميل أصحابها إلى تضخيم أدوارهم بأكثر مما كان عليه الواقع، فإنه لا يوجد مصدر آخر سواها للكشف عن طبيعة هذه العملية. ومن أهم الكتابات التي اعتمد عليها الكاتب مذكرات عبد اللطيف البغدادى، وأحمد عبدالكريم، وصلاح نصر.

وتكشف قراءة الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة عن وجود العديد من هياكل صنع القرار، من تنظيم سياسى واحد، ومن مجلس تشريعى، ثم سلطة تنفيذية تألفت على أعلى مستوياتها فى البداية من مجلسين تنفيذيين يختص كل منهما بإقليم، وحكومة مركزية، وانتهى الأمر فى شهور الوحدة الأخيرة بإلغاء المجلسين التنفيذيين، والاكتفاء بوجود حكومة مركزية يوجد بها وزراء يختصون بإقليم واحد، إلى جانب وزراء تمتد سلطتهم إلى الإقليمين مباشرة. وقد رأس هذه الحكومة بحكم طبيعة النظام الرئاسى لدولة الوحدة رئيس الجمهورية. ويوحى هذا الإطار الدستورى بأن هناك نوعا من الوحدة التى تربط هذه الهياكل الثلاثة، تستند إلى أيديولوجية مشتركة تحركها، وأهم عناصر هذه الأيديولوجية هو القومية العربية. فهذا هو الوضع السائد فى ذلك الوقت فى الدول ذات التنظيم السياسى أو الحزب الواحد. ومن ثم يفترض أن عملية صنع القرار فى دولة الوحدة هى أقرب إلى النمط الكلى الذى يترجم هذه الأيديولوجية إلى سياسات وإجراءات تنقلها إلى أرض الواقع. فالتنظيم السياسى يناقش أى قضية، ويقارن بين البدائل المختلفة لمواجهتها، ويختار أنسبها وأكثرها اتفاقا مع هذه الأيديولوجية، ذلك كان من المفروض أن يكون دور الاتحاد القومى، ثم تنقل هذه البدائل التى جرى الاستقرار عليها إلى مجلس الأمة ليتولى صياغتها فى صورة قوانين واجبة التنفيذ، وتضطلع الحكومة بتنفيذها، بناء على توجيهات الحكومة المركزية، والتى يشرف على تطبيقها المجلس التنفيذى لكل إقليم فى حدود اختصاصاته.

وفيما يتعلق بخطوات صنع القرار فقد كانت هناك كذلك الأجهزة التى يمكن لها أن توفر المعلومات، وتقترح أنسب السبل لمواجهة أى مشكلة بناء على ما تقوم به من دراسات، وذلك بحسب طبيعة المشكلة موضع البحث. فهناك وزارات الاقتصاد والتخطيط المعنية بالشئون الاقتصادية، وهناك وزارة

الخارجية المختصة بالعلاقات السياسية الخارجية، وهناك أجهزة المخابرات المسنولة عن توفير المعلومات الخاصة بالأمن .

وتكشف مذكرات الساسة القريبين من حلقة صنع القرار العليا في الجمهورية العربية المتحدة عن اتباع الخطوات المتلى في بعض الأحيان في صنع القرار، فقد تألفت لجنة لإعداد مشروع للاتحاد القومي، كما شكل الرئيس جمال عبد الناصر لجنة ثلاثية في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨ لبحث المشاكل المتفاقمة في الإقليم السوري بعد شهور من الوحدة. كما طلب جمال عبد الناصر من بعض الوزراء إعداد دراسات حول مشاكل تدخل في مجال اختصاصهم، مثلما طلب من أحمد عبد الكريم دراسة عن الإسكان، باعتبار أن ذلك يدخل في اختصاصات الوزارة المركزية للشئون البلدية والقروية. وربما اتخذت بعض القرارات بعد إجراء دراسات ومناقشات في مجلس الوزراء، وربما طرحت قضايا أخرى للنقاش في الاتحاد القومي، وخرجت بعدها قوانين من مجلس الأمة. ولكن الأمر المؤكد أن ذلك لم يكن هو النمط العام لعملية صنع القرار على أعلى مستوياته في الجمهورية العربية المتحدة، ولا كان ذلك هو النمط الذي اتبع بالنسبة لأهم هذه القرارات. وفي بعض الأحيان، فإن القرارات التي اتخذت في النهاية لم تكن هي التي خرجت من اللجان أو الهياكل التي طلب منها إجراء الدراسات، وإنما أصدرها رئيس الجمهورية دونما تشاور مع من درسوا، أو استجاب لرؤية واحد من المكلفين بدراسة موضوع معين، وذلك دون أن تحظى هذه الرؤية بموافقة من اشتركوا معه في الدراسة، أو دون أن تخرج من خلال القنوات المرسومة نظريا لصنع القرار.

فقد طلب الرئيس جمال عبد الناصر من أحمد عبد الكريم الوزير المركزي للشئون البلدية والقروية إعداد مشروع لمواجهة قضية الإسكان في الإقليمين، وقد قام السيد أحمد عبد الكريم حسب روايته بإعداد المشروع، وأرسله إلى الرئيس، الذي يبدو أنه وافق عليه، حسبما نقل على صبرى وزير شئون رئاسة الجمهورية للوزير المذكور، إلا أنه في اجتماع مجلس الوزراء في أول يناير ١٩٦٠، بادر الرئيس بمطالبة الوزير التنفيذي للإقليم المصري محمد أبونصير، عرض مشروع للإسكان، وقد وافق الرئيس على هذا المشروع الذي كان مختلفا كثيرا عن المشروع الذي أعده الوزير المركزي. وقد طلب الرئيس بعد ذلك من الوزير المركزي الحديث. وقد فوجئ أحمد عبد الكريم بهذا الأسلوب والذي اختلف عما كان متبعا في جلسات مجلس الوزراء السابقة من قيام الوزير المركزي أولا بعرض ملخص الخطة، ثم يبدى الوزير التنفيذي

آراءه ومقترحاته، ثم يفتح باب المناقشة لجميع الوزراء. وقد كان ذلك - حسب رواية أحمد عبد الكريم - هو الأسلوب الذي اتبع فعلا مع وزراء الصناعة والزراعة والأشغال في الجلسات التي سبقت. وقد كان هذا التغيير في الأسلوب - فضلا عما رآه أحمد عبد الكريم من قسوة في حديث عبد الناصر إليه - سببا في تقديم استقالته في اليوم التالي.

ويوضح البغدادي في مذكراته أن أسلوب الحوار في تلك الجلسة وطريقة إدارتها ربما نتجا عن إرهاب عبد الناصر، وعن سوء فهم من جانب أحمد عبد الكريم. وقد أمكن إقناع عبد الكريم بالعدول عن استقالته فيما بعد، ولكن لم تذكر أي من الكتابات المتوافرة حول هذا الموضوع ما إذا كان قد جرى الأخذ برأيه فيما يتعلق بمشكلة الإسكان.

ومن ناحية ثانية فقد تكرر تكليف العديدين بإجراء دراسات حول تشكيل الاتحاد القومي في الإقليم السوري، ولكن لم يؤخذ بأرائهم، وأخذ بأراء آخرين قدموا دراسات فردية لم تحظ بموافقة اللجان التي أنيط بها دراسة الأمر نفسه، وضرب بقراراتها عرض الحائط. فقد ذهب أنور السادات، وكان رئيسا للاتحاد القومي في مصر قبل الوحدة، ومعه محمد أبو نار عضو مجلس الأمة في مصر إلى سوريا في ١٥ إبريل ١٩٥٨ لدراسة خطوات تشكيل الاتحاد القومي فيها، كما قامت اللجنة الثلاثية المشار إليها سابقا بدراسة خطوات تشكيل الاتحاد القومي في سوريا في يناير ١٩٥٩، ولكن نتائج أعمال هؤلاء لم تظهر إلى حيز الوجود، بل إن أنور السادات لم ينتخب ضمن اللجنة التي شكلت بعد ذلك لوضع نظام الاتحاد القومي.

وقد تشكلت هذه اللجنة في ربيع ١٩٥٩ لوضع المبادئ العامة وتنظيمات الاتحاد القومي، وتشكلت من عبد اللطيف البغدادي رئيسا ومن أكرم الحوراني وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين وصلاح البيطار وأحمد عبد الكريم وكمال رفعت أعضاء. وعقدت اجتماعات أسبوعية ناقشت فيها عددا من الأفكار الخاصة بتشكيل الاتحاد. ويذكر أحمد عبد الكريم أنه بعد أسابيع من مزاوله اللجنة لأعمالها قدم كمال الدين حسين إليها مشروعا كاملا للاتحاد، قال أنه استوحى فيه الاتجاهات العامة للنقاش الذي دار في هذه الاجتماعات. وقد رأى أعضاء اللجنة السوريون أن المشروع لا يعكس ما جرى في هذه الاجتماعات، ومع ذلك - وفقا لرواية أحمد عبد الكريم - أصر كمال الدين حسين على تقديم مشروعه كاملا مصحوبا بملاحظات أعضاء اللجنة. وقد قبل جمال عبد الناصر

المشروع الذى قدمه كمال الدين حسين، دون أن يعير ملاحظات الأعضاء أى انتباه .

وأخيراً، فهناك أمثلة لقرارات مهمة ومصيرية فى مسار دولة الوحدة لم تخضع لأى مشاورات مسبقة، وفى مقدمة هذه القرارات تلك المتعلقة بتأميم الشركات الكبرى والمتوسطة، وفرض حد أقصى لملكية الأسهم فى الشركات المساهمة، ومشاركة العمال فى أرباح الشركات وفى إدارتها، والمعروفة بقرارات يوليو الاشتراكية. وقد ذكر البغدادى أن وقع هذه القرارات فى سوريا كان سيئاً لدى فئة غير قليلة من المواطنين، لأن معظم الشركات المؤممة فى سوريا كان يملكها سوريون على عكس كثير من الشركات التى أممت فى مصر، وكان يملكها أجانب. ويمكن القول كذلك إنه لم يتح للقيادة السياسية أحياناً أن تعرف نتائج تنفيذ قرارات معينة حتى يتسنى لها تعديل تلك القرارات على ضوء التجربة الواقعية، وكان ذلك يرجع إلى حيولة أجهزة الأمن أحياناً بين المواطنين واللجان الحكومية أو السياسية التى يريدون الوصول إليها لإبلاغها بأرائهم. وقد كانت تلك هى الحال - حسب رواية عبد اللطيف البغدادى - بالنسبة لتطبيق قانون الإصلاح الزراعى فى الإقليم السورى. فعندما حاول بعض المزارعين السوريين لقاء أعضاء اللجنة الثلاثية فى يناير ١٩٥٩ لشرح الصعوبات التى واجهوها نتيجة تطبيق قانون الإصلاح الزراعى فى الإقليم السورى، أمر عبد الحميد السراج باعتقالهم .

وهكذا يمكن القول إن نمط صنع القرار فى الجمهورية العربية المتحدة كان أبعد ما يكون عن النمط الكلى، الذى يسترشد برؤية كاملة وشاملة منذ البداية، وتكون القرارات المختلفة ترجمة لها؛ فقد كان جمال عبد الناصر يفضل اتحاداً فيدرالياً، ثم قبل وحدة اندماجية، دمغت أنصار الاتحاد الفيدرالى بالخيانة، وانتهى الأمر بمركية شديدة .

أما مؤسسات صنع القرار فمن الواضح أن بعضها كان وجوده شكلياً للغاية، وخصوصاً التنظيم السياسى ممثلاً فى الاتحاد القومى والسلطة التشريعية ممثلة فى مجلس الأمة .

أما عملية صنع القرار ذاتها فقد اتسمت بالسرية والفجائية فيما يتعلق بالقرارات عالية الأهمية؛ مثل قرارات التأميم لمؤسسات القطاع الخاص فى يوليو ١٩٦١، واتسمت فى أحيان أخرى بالدور الهائل والحاسم لرئيس الدولة، فهو الذى يحدد نوع القرار، وهو الذى يفاضل بين الأفراد والأجهزة المكلفة

بالإعداد لقرار معين، وهو الذى يتخذ قراره دون نظر إلى ما قد تقدمه بعض هذه الأجهزة أو هؤلاء الأفراد من قرارات .

وقد عانت عملية صنع القرار فى الجمهورية العربية المتحدة من صعوبة معرفة القيادة السياسية -المتتمثلة أساسا فى رئيس الجمهورية- بردود أفعال المترتبة على قراراتها؛ أحيانا بسبب مقاومة بعض أجهزة الأمن لمحاولات المواطنين إيصال شعورهم بالآثار السلبية لبعض هذه القرارات إلى هذه القيادة، ولأن غياب التنظيم السياسى الفاعل، والقيود المفروضة على حرية التعبير حالت دون أن تصبح تلك قنوات مهمة للتفاعل بين صانعى القرار والمواطنين.

وهكذا، فنتيجة لهذا الطابع المركزى والفردى فى عملية صنع القرار، انتهى الأمر بالجمهورية العربية المتحدة إلى عكس ما تصورته القيادة السياسية المصرية وأنصار الوحدة من السوريين. فقد مال عبد الناصر فى البداية إلى الصيغة الفيدرالية، ثم قبل بالوحدة الاندماجية، ووصف أنصار الاتحاد الفيدرالى بالخيانة، وانتهى به الأمر إلى تركيز هائل للسلطة فيما يتعلق بالإقليمين المصرى والسورى فى يده. وانتهى الأمر بأنصار الوحدة فى سوريا إلى تخليهم عن تأييدها بعد أن آلت المسئولية عن سوريا فى إطار الجمهورية العربية المتحدة إلى غير السوريين، وخصوصا فى مجالات القوات المسلحة وأجهزة الأمن والتنظيم السياسى، فضلا عن وجودهم الضئيل فى المؤسسات المركزية لدولة الوحدة، مثل الحكومة المركزية، ومجلس الأمة.

خلاصة

تكشف هذه الدراسة المختصرة لتجربة بناء المؤسسات فى الجمهورية العربية المتحدة عن درسين أساسيين أهملتهما كل تجارب الوحدة السياسية التى عرفتها الأمة العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين.

أول هذين الدرسين هو ضرورة التدرج فى بناء مؤسسات الوحدة، والاستفادة من التجارب المتراكمة عبر حياة هذه المؤسسات، وعدم القفز على المراحل استنادا فقط إلى التأييد الشعبى لهدف الوحدة.

وثانى هذين الدرسين هو ضرورة تقاسم السلطة والمسئوليات فى الكيان الواحدى؛ بحيث يحتفظ أبناء كل إقليم دخل كيانا وحدويا بأوسع قدر من

الاستقلال الذاتى فى تصرف شئون إقليمهم، وبالقدرة على المشاركة الفعالة فى رسم السياسات الخاصة بهذا الكيان الأوسع. كما بينت أيضا أهمية أن يتقاسم أبناء الأقاليم التى دخلت تجربة الوحدة الشرف والجاه الناتج عن الوحدة، فلا يحظى أبناء إقليم واحد بهما دون أبناء الإقليم الآخر، على نحو يجعل الآخرين يشعرون بأن كرامتهم قد أهدرت بدخولهم فى دولة الوحدة.

ومع أن التجارب الوحيدة الناجحة فى جميع قارات العالم قد أثبتت أهمية هذين الدرسين فإن تجارب الوحدة فى الوطن العربى فى النصف الثانى من القرن العشرين تصر بعناد على تجاهلها.

مراجع الدراسة

- استندت هذه الدراسة إلى :-
- أحمد عبد الكريم ، أضواء على تجربة الوحدة ، دمشق ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩١.
 - سامي عصاصة ، أسرار الانفصال مصر وسوريا ، القاهرة ، مؤسسة دار الشعب ، ١٩٨٩.
 - صلاح نصر ، عبد للناصر وتجربة للوحدة ، القاهرة ، دار الوطن العربي، ١٩٧٦.
 - عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات عبد اللطيف للبغدادي ، القاهرة ، للمكتب المصري الحديث، الجزء الثاني، بدون تاريخ.
 - سويدان ناصر الدين ، يوميات ووثائق للوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ ، ١٩٦١، بيروت ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٧.

تعقيب

سلوى شعراوى

بداية أتوجه بالشكر والتقدير لوحدة دراسات الثورة المصرية على دعوتها الكريمة للاشتراك فى فعاليات هذه الندوة المهمة، وللتعقيب على الورقة البحثية القيمة التى قدمها د.مصطفى كامل.

وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الحوار فى ندوة فى مثل أهمية ندوتنا هذه ينبغى أن يدور فى فلك ثلاثة أهداف محورية على النحو التالى :

١- ضرورة التأكيد على أهمية التفاعل والتحاور والتقييم العلمى الموضوعى لما حدث فى تلك الفترة، ويجب أن يشتمل التقييم العلمى على دراسة التجربة بكل إيجابياتها وسلبياتها بكل موضوعية وحياد، فالهدف هنا يجب ألا يكون هجوما على الماضى أو بكاء على الأطلال، ففى إطار تقييم تجربة الوحدة يجب مراعاة الفصل بين ظروف الحاضر وظروف الماضى، فدراسة التجربة فى سياق الظروف الخاصة بها أمر يجب أن يؤخذ فى الحسبان لضمان الابتعاد عن تزييف الماضى باستخدام حقائق الحاضر.

٢- ضرورة التوجه فى تقييمنا للتجربة نحو توعية الأجيال الجديدة التى لم تعيش فترة تجربة الوحدة والتى تعرضت لطمس الحقائق ، حيث يجب علينا أن نقدم لهم بطريقة علمية جادة الأحداث التاريخية بكل إيجابياتها وسلبياتها وبحقائقها دونما مبالغة أو تهوين.

٣- ضرورة التأكيد على البعد المستقبلى فى تقييم التجربة محل الدراسة، بما يشمل ذلك من التحديد الدقيق لمناطق الاستفادة من تلك التجربة؛ فبدون هذا البعد المستقبلى سوف نفقد الكثير فى طريقنا إلى أى تجارب وحدوية مستقبلية. وبصفة عامة فإن المقدمات السابقة تفترض وجود نوع من الموضوعية الشديدة، والتى تفترض بدورها وجود كم هائل من المعلومات يتيح للباحث القدرة على أن يكون متوازنا وموضوعيا، يقارن بين "الضد - المعارضين"

و"المع - المؤيدين" من خلال حجج كل منهما، ويوازن بينهما دون أن يخلط بين الأوراق حتى يخرج بوجهة نظر موضوعية لا تترك مساحة للذاتية الخاصة، مستهدفاً في ذلك الحقيقة فحسب. ذلك الأمر - وجود المعلومات الكافية - لم يتوافر بالشكل الشامل والكافي بخصوص موضوع بناء المؤسسات واتخاذ القرار في دولة واحدة.

وانطلاقاً من المقدمات السابقة سوف نبدأ في التعقيب على الورقة المقدمة من د. مصطفى كامل من خلال الإشارة إلى عدة عناصر على النحو التالي:

أولاً: فيما يتعلق بالإطار النظري المستخدم لدراسة الموضوع، وهو الاستناد إلى نظرية "هنتجتون" في المؤسسة، نعتقد أنه ليس الإطار النظري السليم والمناسب للتعامل القضية محل النظر؛ فعلى الرغم من أن "صمويل هنتجتون" باحث سياسي كبير وله نظريته في المؤسسة وله إسهامات واضحة في مجال بناء المؤسسات، فإننا نجد أن الورقة في استنادها إلى نظرية "هنتجتون" في المؤسسة أغفلت عاملاً مهماً، وهو "شخصية كارزمية" لها زعامتها الواسعة التأثير والنطاق مثل شخصية جمال عبد الناصر، وتلك الزعامة الكارزمية من الطبيعي أن تفرض صبغتها الخاصة على طبيعة بناء المؤسسات، وشكل المؤسسات، وأسلوب اتخاذ القرار.

ثانياً: تتعرض الدراسة لنموذج الرشادة في اتخاذ القرارات، وتفترض أن القرارات السياسية كلها لابد أن تتسم بالرشادة، علماً بأنه من المعروف أن هذا النموذج ما هو إلا مقياس يقيس به الباحث مدى اقتراب البديل المطروح من الرشادة، بالإضافة إلى أن تعريف الرشادة ليس موضع اتفاق.

وبصفة عامة فإن اتخاذ القرار ما هو إلا نتيجة تفاعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية والذاتية لصانع القرار، وكيفية تعريف صانع القرار للموقف، وكيفية تحديده لقدرات دولته وقدرات الطرف الآخر، ومن ثم فإن نموذج الرشادة ليس النموذج المناسب لمثل هذه الدراسات. وفي هذا السياق كان من الضروري مراعاة تأثير العوامل الداخلية والخارجية والأطراف المختلفة ومواقفها السياسية، ففي اعتقادنا أن تلك الرؤية هي الأكثر شمولاً وتكاملاً، كما أنها تمكننا من فهم وإدراك واقع "أسلوب اتخاذ القرار داخل الدولة الواحدة".

ثالثاً: إن دراسة نمط اتخاذ القرار لا يمكن أن تؤتى ثمارها على الشكل المتوقع بدراسة عدد محدود من القرارات لا يمثل بحال الاتجاه العام لنموذج اتخاذ القرار. فاستناد الباحث إلى قرار أو اثنين أو عدد محدود من القرارات، وقيامه بالتعميم لتحديد نمط اتخاذ القرار، ليس منهجاً دقيقاً؛ فالتوصل إلى تحديد

نمط اتخاذ القرار أمر أكثر تعقيدا من ذلك، بما يتطلبه من ضرورة وجود مسح للقرارات المتخذة في هذه الحقبة، أو على أقل تقدير وجود منطق علمي سليم وراء اختيار بعض القرارات؛ وذلك للوصول إلى تصنيف محدد لها Specified Classification؛ بما يمثل في النهاية الاتجاه العام لنموذج صنع القرار.

رابعاً: إن اعتماد الدراسة على المذكرات الشخصية في التوصل إلى تحديد نموذج صنع القرار في هذه الحقبة أمر غير مقبول بدرجة كافية، على اعتبار أن كتابة المذكرات لا تعني عند المؤرخين كتابة التاريخ أو التأريخ لفترة معينة، بل هي تقدم وثيقة مكتوبة تعبر عن رؤية صاحبها الذي يتحمل مسئولية ما ورد فيها. ولناخذ مثالا حيا على ذلك من ثلاثة أشخاص عايشوا عهد "الوحدة"، وكانوا قريبين من موقع القرار وهم، محمد حسنين هيكل، وخالد العظم - الذي يمثل السياسيين التقليديين في سوريا - وأكرم الحوراني التقدمي الاشتراكي. فلقد كتبوا جميعا عن هذه الفترة، فهل تتوافق كتاباتهم حول دواعي قيام الوحدة وانهارها؟

في اعتقادنا أن الفوارق شاسعة سواء في سرد الأحداث، أو في تحليل الوقائع، أو في تبرير الاختيارات.

فالاعتماد على المذكرات الشخصية ليس سينا في ذاته، ولكن يجب أن يتم اختبار تلك المذكرات، بمعنى أنه يجب المقارنة بين ما تذكره المذكرات من جانب، وسياق الأحداث كما تناولته الدراسات الأكاديمية من جانب آخر. وفي هذا الإطار فإنه يمكن اختبار مقولات المذكرات المعتمد عليها من خلال مقارنتها بما ورد في مذكرات أخرى، لدراسة مدى الاتفاق ومدى الاختلاف مع ما تذكره تلك المذكرات المعتمد عليها من مقولات وأحكام.

خامساً: فيما يتعلق بتأكيد الدراسة أنه كان هناك نوع من فرض طبيعة ومبادئ النظام المصري على دولة الوحدة، بدليل أن الاتحاد القومي كان صيغة مصرية تم فرضها على السوريين. فإنه يمكن الرد على هذه المقولة من ثلاث زوايا، وذلك على النحو التالي:

١- إن موقف عبد الناصر قد مر بمرحلتين بصدد الوحدة مع سوريا: الأولى كان يميل فيها إلى الفكر التدرجي، وبالتالي فإنه عارض الوحدة الفورية وطالب بفترة تمهيدية لمدة خمس سنوات تخوفاً من المشكلات التي سوف تواجه الوحدة سواء من خارج نظام الوحدة (معارضة بعض الدول) أو من داخله (التمايز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين البلدين، بالإضافة إلى اضطراب الأوضاع في سوريا وتدخل الجيش في السياسة)، بينما كانت القوى القومية

السورية ترى ضرورة التعجيل بالوحدة على أساس أنها كقيلة بحل المشكلات ومواجهة المخاطر، ويظهر ذلك جليا في الإلحاح المستمر من جانب حزب البعث السورى على إقامة الوحدة (من ذلك على سبيل المثال توجه محمود رياض سفير مصر فى سوريا آنذاك إلى مصر عدة مرات للتشاور مع عبد الناصر حول مسألة الوحدة، وكذلك اتخاذ مجلس الوزراء السورى قرارا بطلب اتحاد فيدرالى مع مصر فى يوليو ١٩٥٧، وأيضا المناقشات التى دارت بين محمود رياض وصلاح البيطار وزير الخارجية السورى فى بداية يناير ١٩٥٨، وأخيرا اتخاذ المجلس العسكرى السورى قراره فى ١١ يناير ١٩٥٨ بضرورة سفر وفد عسكرى لمقابلة عبد الناصر وطلب الوحدة فورا). أما المرحلة الثانية ففيها وافق عبد الناصر على الوحدة الاندماجية الفورية شريطة حل الأحزاب السورية وابتعاد الجيش عن التدخل فى السياسة، ولما وافق الجانب السورى على ذلك تم التوصل إلى قرار الوحدة.

٢- تم الاتفاق فى مباحثات الوحدة على أن تمر عملية توحيد القطرين بمرحلتين : أولاها تعلن فيها الوحدة، وينتخب الرئيس، ويفوض فى إصدار دستور مؤقت - وهو ما تم فى ٥ مارس ١٩٥٨ - وكذلك يتم استفتاء شعبى القطرين على الوحدة. ويلي ذلك مرحلة ثانية يتم فيها وضع الدستور الدائم لدولة الوحدة، وتكوين الاتحاد القومى، وإجراء انتخابات وفقا للدستور، والعمل على توحيد مرافق الدولة.

ودارت مناقشات كثيرة بين حافظ إسماعيل - مبعوث عبد الناصر فى ذلك الوقت - والجانب السورى حول طبيعة شكل المؤسسة السياسية القادمة وشكل الاتحاد القومى، ولقد حاول حافظ إسماعيل التأكيد على ضرورة وجود تنظيم واحد يجمع القوى الشعبية جميعا، على العكس من وجهة نظر حزب البعث الذى كان يرى ضرورة وجود تنظيم مقصور على مجموعة أو طائفة معينة. وفى نهاية المناقشات كان واضحا أن هناك قبولا واستعدادا من الجانب السورى لتقبل الصيغة المصرية كوسيلة للنظام السياسى.

٣- فيما يتعلق بعوامل الانفصال التى يرجعها البعض إلى قضية التسلط المصرى يمكن القول إنه قد حدثت مبالغاة كثيرة بصدد هذه القضية، فعلى سبيل المثال فإن التقلات العسكرية كانت تتم غالبا لتدعيم قدرات القوات المسلحة لدولة الوحدة، كما أن تسريح الضباط الحزبيين قد تم فى إطار ما اتفق عليه مسبقا من إبعاد الجيش عن السياسة، وكذلك فإن تولى مصريين لمناصب قيادية فى الجيش الأول كان وضعاً مؤقتاً، وكان قد بدأ يتغير بالفعل قبل

الانفصال، كما تم إرسال بعض الخبراء الفنيين المصريين لتدعيم جهود التنمية في سوريا.

وفي نهاية تعقيبنا نود التأكيد على أنه لا توجد طريقة واحدة لاتخاذ القرار بل هناك أكثر من طريقة، ولكن الباحثين الذين يعمدون إلى تقييم الماضي بمقاييس الحاضر - بما يعنى عزل التجربة عن الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة بها- يخطئون خطأ كبيراً وهو الأمر الذى يترك تأثيره - بطبيعة الحال - على الصفة العلمية لدراساتهم.

الفصل الثانى

العلاقات المدنية/العسكرية فى دولة الوحدة

معن بشور

تشكل ثنائية المدنى/العسكرى جنباً إلى جنب مع ثنائيات أخرى كالدينى/العلمانى، والرفىء/المدنى، والغنى/الفقر، الإسلامى/المسيحى، التراثى/الحداثى، المحافظ/التغيرى، مجموعة ثنائيات لا يستطيع بدونها عالم الاجتماع السياسى أن يفهم بعمق خارطة العلاقات الحقيقية فى مجتمعاتنا، وأن يرصد بدقة عناصر التأثير وقوى التغيير وعوامل الحراك فيها.

وتتميز ثنائية المدنى/العسكرى عن العديد من الثنائيات الأخرى بأنها أحياناً تختزن فى داخلها العديد من تلك الثنائيات، بل تبدو أحياناً وكأنها تحجبها تماماً، مما يجعلها تستحق بامتياز أن تشكل مادة فعلية لدراسة الباحثين ولتأمل السياسيين، ولتنظير المفكرين.

وإذا كان من الصعب الحديث عن نموذج واحد من المدنيين أو العسكريين؛ إذ بينهم من ينتمى إلى شرائح طبقية متباينة، أو إلى عقائد دينية أو سياسية متباينة، أو إلى أوضاع اجتماعية أو جهوية متنوعة، أو حتى إلى أحزاب سياسية متعددة، فإننا فى كثير من الأحيان نجد أنفسنا أمام محاولات حثيثة لوضع حد قاطع بين الجماعتين، حيث تحمل كل واحدة منها لغة خاصة ومنطقاً متميزاً ونظرة متوترة إلى الجماعة الأخرى.

فنجد دوماً من يسعى لجعل نظرة العسكرى للمدنى لا تنقل تعالياً عن نظرة هذا لذلك، فالمدنى حسب هذه النظرة ميال إلى الجدل أكثر منه إلى العمل، وإلى التنظير أكثر منه إلى التدبير، وإلى اللهاث وراء مصالحه الشخصية أو الحزبية الضيقة أكثر منه اهتماماً بالمصلحة العامة أو بالمصالح الوطنية العليا.

المدنى، حسب الصورة التى يعمد البعض إلى نشرها بين العسكريين، هو ضعيف الإرادة أسير التردد والارتباك فى مواجهة المواقف الحاسمة، وهو حريص على مما لاة التيار السائد بين الناس دون القدرة على مواجهته أو توجيهه، وهو بالتالى بدلا من أن يكون منصرفاً للرؤية الشمولية للأوضاع يكون متأثراً بنظرة أحادية الجانب بحكم مصالحه السياسية المباشرة. بل إن خضوع الساسة المدنيين للشارع يجعلهم أسرى المزايدات كسبا لتأييد الشارع، أو أسرى المناقصات كسبا لرضى القوى الأجنبية والمصالح الطبقية المتحكمة.

ونتيجة هذه العوامل جميعاً فإن السياسى المدنى - حسب هذه النظرة - يدفع البلاد باتجاه الفوضى والتناحر السياسى المؤذى فى مجتمعات تواجه تحديات مصيرية كالمجتمعات العربية. وهذا ما يجعل الكثير من العسكريين يصفون ديمقراطية المدنيين بالديمقراطية المتخلفة التى تتسم بالمحسوبيات والفساد والعصبيات التقليدية البالية.

وبالمقابل نجد من يسعى إلى أن يزرع فى ذهن المدنيين من الساسة نظرة متعالية إلى العسكرى - وهنا نتحدث فى المجال السياسى طبعاً - ليصبح حكمه حسب هؤلاء مصدراً للكثير من المتاعب؛ لأن العسكرى ميل إلى المغامرة فى التوجهات، والفردية فى القرارات، والقسوة فى العلاقات، بل هو يحاول أن ينقل سمة الانضباط فى المؤسسة العسكرية إلى المجتمع المتنوع الممثل حيوية ومبادرات فردية أو جماعية؛ فتتجمد معه حركة المجتمع بأسرها، وتصاب بالرتابة والجمود، وأحياناً بالشلل القاتل، بل يصل فيه الأمر إلى القمع العنيف إذا ما حاولت هذه الحركة أن تعترض أو تعارض.

فالحكم العسكرى يصور عند هؤلاء على أنه بالضرورة حكم دكتاتورى استبدادى، يصحر المجتمع ويقضى على ما فيه من عناصر العفوية والتجدد والعطاء. والعسكرى - كما يريد بعض هؤلاء القول - لا يتعمق بما فيه الكفاية فى الشأن الثقافى، وبالتالي فهو لا يملك الرؤى والآفاق الواسعة الضرورية للتطور أو التغيير، كما أنه ليس - بنظر هذه المجموعة - خبيراً فى اللعبة السياسية وما تتطلبه من مناورات أحياناً، ومن شد الحبال أو إرخائها أحياناً أخرى، بل هو فى كثير من الأحيان يصطدم بالحائط ويحاول اختراقه بالوسائل العنيفة بدلاً من الالتفاف عليه.

بل إن العسكرى - حسب هذه النظرة التحريضية - هو بحكم تربيته العسكرية الصارمة، حيث العلاقة تتم بالأمر حسب التراتبية العسكرية، لا يستطيع أن يتآلف بسهولة مع الحياة الديمقراطية، حيث النقاش الذى يبلغ حد الصخب أحياناً، وحيث القرار يؤخذ بالتصويت، وحيث الحاكم يصل بالانتخاب، وحيث المحاسبة والشفافية ضروريتان.

ولا حاجة إلى الإشارة إلى حجم التحامل الذى تحمله هذه النظرة تجاه العسكريين المزروعة لدى بعض السياسيين هنا أو تجاه المدنيين لدى بعض العسكريين، خاصة أن الجسم العسكرى - كما المدنى - جسم واسع، يضم فى جنباته نماذج متعددة ومتباينة أحياناً.

غير أن نظرة التعالى المزروعة لدى بعض المدنيين وبعض العسكريين، والتي تسعى جهات متعددة إلى غرسها، لا تعنى استغناء الواحد منهم عن الآخر.

فبعض المدنيين يسعى للتقرب إلى العسكريين لتصفية حساب له مع مدنيين منافسين، ويرى في القوات المسلحة جهازاً تنظيمياً كبيراً وفاعلاً يفوق كل الأجهزة الأخرى القائمة؛ من أحزاب وإدارة... إلخ، كما أنها تمتلك القدرة على حسم الأمور، أو على الأقل القدرة على التلويح بهذا الحسم حين يحتاج الأمر. وفي بلادنا العربية عموماً تنال القوات المسلحة حصة كبيرة من ميزانية الدولة لأغراض الدفاع والأمن القومي؛ وبالتالي فهي تتمتع بإمكانيات واسعة، غير خاضعة للمراقبة المتشددة التي تخضع لها المؤسسات الرسمية الأخرى، بل هي تتمتع بسهولة في التصرف بهذه الإمكانيات تحررها من الروتين والبيروقراطية.

وبالمقابل فإن بعض العسكريين الطموحين لتسلم السلطة يرون ضرورة استخدام مدنيين مثقفين أو خبراء أو ذوي وزن جماهيري لمساعدتهم في أمور الإعلام والاقتصاد والعلاقات الدبلوماسية والتواصل مع بعض القطاعات الشعبية؛ لكسبها لصالح الحكم العسكري أو لتحبيدها على الأقل.

بل إن بعض العسكريين يدركون أن للشارع قوته الحاسمة أحياناً، فهم يعمدون إلى مسايرة بعض الساسة أو الأحزاب من ذوي النفوذ الجماهيري الواسع بهدف الاستعانة بهم لحسم سيطرتهم داخل القوات المسلحة ذاتها؛ حيث تبرز أحياناً كتل عسكرية متعددة الولاءات الفكرية أو السياسية أو الجهوية أو الطائفية أو المذهبية.

هنا يلعب الشارع، والمدنيون الممسكون به، دوراً حاسماً لمصلحة تكتل عسكري بعينه على حساب تكتلات أخرى، تماماً كما يلعب العسكريون أحياناً دوراً في حسم الميزان السياسي لصالح مدنيين دون آخرين.

يبدو هذا التدخل ضرورياً للحديث عن العلاقات العسكرية/المدنية في أي دولة، رغم بعض الاستثناءات التي تؤكد القاعدة ولا تنفيها.

إلا أن البحث الجاد عن العلاقة بين العسكريين والمدنيين في دولة الوحدة يتضمن تعقيدات إضافية، بعضها يتصل بمصادر البحث نفسه، وبعضها يتصل بدولة الوحدة ذاتها، كمشروع توحيد لولتين، وبعضها يتصل بتعريف العسكريين والمدنيين أنفسهم، وبعضها أيضاً يتصل بأن تلك الدولة قامت في ظروف استثنائية ونتيجة تلاقي قادة استثنائيين قادمين من المدرسة العسكرية،

كما هو الأمر مع جمال عبد الناصر ورفاقه من جهة، وكذلك القوى السياسية ذات الجذور الشعبية الواسعة والالتزام العقائدي القومي والامتدادات الفاعلة داخل القوات المسلحة، كما هو الأمر مع بعض الأحزاب السورية، لا سيما حزب البعث.

وهذه التعقيدات تكمن في عدة تجليات :

أولها يكمن في غياب الكثير من المراجع الموضوعية للبحث عن هذه العلاقة أو في تعذر الحصول عليها بعد أن مر على صدور الكتب المختصة بها أكثر من عقدين، ناهيك عما يشوب المصادر المتيسرة - ومعظمها تأخذ شكل مذكرات - من ثغرات ترتبط بتغليب النزعة الذاتية أو التبريرية في الكثير مما كتب عن الوحدة والانفصال.

فرغم مرور أربعين سنة على هذا الحدث التاريخي فإن أصداءه ما زالت تتفاعل في الحياة العربية، وكثير ممن كتبوا عن هذه التجربة من موقع المشاركة الإيجابية أو السلبية فيها - وفي مرحلة الانفصال التي تلتها - وقعوا في أحد خطأين أو كليهما معاً.

الخطأ الأول: هو الأسلوب السردى لكثير من الوقائع التي جرت، والأحداث التي مرت من وجهة نظر واحدة وفي إطار مذكرات شخصية بالدرجة الأولى.

الخطأ الثاني: هو أن الكثير مما كتب قد كتب من موقع الدفاع عن وجهة نظر، أو تبرير موقف اتخذ، أو لخدمة تيار معين ما زال يخوض معركة سياسية؛ فيقرأ الماضي بما يقوى موقعه في مشاحنات الحاضر.

ولكن وشهادة للحقيقة فإن الكتاب المرجعي للدكتور مجدى حماد "العسكريون العرب وقضية الوحدة" يسد فراغاً كبيراً في هذا المجال؛ بما يتسم به من دراسة نظرية ومتابعة للوقائع.

ثاني هذه التعقيدات يكمن في أن الحديث عن العلاقات المدنية/العسكرية في دولة الوحدة هو في النهاية حديث عن علاقة بين بشر، يصيبون ويخطئون، يحبون ويكرهون، بل ويحقنون أحياناً؛ وبالتالي فالتعامل مع هذا الأمر يحتاج إلى نقة بالغة واعتماد أسلوب "الرفق بالقوارير"، فإذا أشرت إلى اسم معين استنفرت لدى صاحبه فوراً كل ملكات التربص والتوتر وإطلاق التهم الجاهزة، فإما أن تتبنى كامل وجهة نظره وإما أنت عدو، لا سيما أننا نعيش في مرحلة يسود فيها المنهج التأمري في تحليل الأحداث والمواقف، ناهيك عن "المنهج البوليسي" لا سيما أننا نعيش في وطننا العربي "عصراً بوليسياً" متميزاً.

أما إذا أغفلت سهواً أو جهلاً الإشارة إلى اسم أو آخر، فهناك الويل والثبور وعظائم الأمور؛ فعقدة الذات في حياتنا العامة ضخمة بالأساس، وهى تتضخم كلما تقلص دور الفرد أو تراجع إحساسه بالتأثير الحقيقى .
ثالث هذه التعقيدات، وقد يكون أهمها، هو المتصل بالتعريف ذاته؛ أى بتعريف "العلاقات المدنية/العسكرية فى دولة الوحدة".

فما هو المقصود بهذه العلاقات: هل هى العلاقة بين العسكريين والمدنيين على مستوى الجمهورية العربية المتحدة ككل، أم هى العلاقة بين العسكريين والمدنيين فى الإقليم الشمالى آنذاك، أم العلاقة بين المدنيين السوريين والعسكريين المصريين، أم بين العسكريين السوريين والمصريين، أم أنها كل هذه العلاقات مجتمعة؟

وتزداد صعوبة الإجابة على هذه الأسئلة حين نحاول أن نقدم تعريفاً للعسكري والمدنى فى دولة الوحدة؟

هل العسكري هو الذى عاش جزءاً من حياته فى السلك العسكري ثم انخرط فى الحياة السياسية والمدنية، كما هو الأمر مع الضباط الأحرار الذين قادوا ثورة يوليو ثم خلعوا ملابسهم العسكرية وتحملوا مسئوليات مدنية فى الحكم والمجتمع، هل يمكن الحديث عن جمال عبد الناصر ورفاقه كعسكريين أو كمدنيين أو ربما "كثوار" كما كان شائعاً للخروج من هذه الثنائية الطاغية؟
وهل العسكريون السوريون الذين تحولوا إلى وزراء ومسؤولين فى الإطار المدنى هم عسكريون مدنيون؟

ثم أين يمكن تصنيف العسكريين الذين يعتبرون امتداداً لحزب سياسى، هل هم عسكريون أم حزيون؟ وهل الصفة الحزبية هنا تجعلهم أقرب إلى المدنيين منهم إلى العسكريين؟

وبالمقابل كيف يمكن تصنيف المدنيين الذين كانوا امتداداً أو واجهات لمجموعات عسكرية؟

وبالإضافة إلى هذا كله، أين يمكن تصنيف أجهزة "المخابرات" و"المباحث" و"الأمن السياسى" وغيرها، هل هم عسكريون بحكم جنور معظمهم، وتربيتهم السابقة، واضطرارهم لاعتماد القسوة أحياناً فى تعاملهم مع الآخرين، أم هم مدنيون بحكم خلفيتهم التى تحضهم على التعامل مع حركة المجتمع والتفاعل معها، ورصد نبضها، ومتابعة تشكيلاتها، وأحياناً توجيه منظماتها وحركاتها ونقاباتها؟

ونبرز هنا بشكل خاص أهمية تصنيف هذا القطاع المهم من أجهزة الدولة في الحديث عن دولة الوحدة؛ نظرا للدور الذي لعبته هذه الأجهزة في تلك التجربة، بل نظرا لما تعرضت له من حملات، لا تخلو أحيانا من التحامل، وهو تحامل جرى بحقها من داخل دولة الوحدة ونظامها، ومن خارجها وأحيانا بهدف الانقضاض على التجربة الوحدوية ذاتها.

العلاقات المدنية/العسكرية في كل من مصر وسوريا عشية الوحدة :

من الصعب فهم العلاقة المدنية/العسكرية في دولة الوحدة دون إطلالة - ولو سريعة - على واقع هذه العلاقة في الدولتين اللتين تكونت منهما الجمهورية العربية المتحدة أساسا، بل إلى نظرة القيادات الفاعلة في الدولتين إلى هذه العلاقة وأسلوب التعامل معها.

فمصر التي دخلت الوحدة عام ١٩٥٨، كانت تعيش واقع ثورة ٢٣ يوليو التي قادها الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر ونجحت خلال سنوات في تحقيق إنجازات مهمة على الصعيدين الداخلي (الإصلاح الزراعي، تأمين قناة السويس، الخطط الخمسية، التصنيع، توسيع نطاق التعليم)، والخارجي (كسر احتكار السلاح، الجلاء، فشل العدوان الثلاثي)، الأمر الذي حول قائد تلك الثورة - جمال عبد الناصر - إلى قائد ذي شعبية منقطعة النظير؛ تجاوز معها جذوره العسكرية في نظر المصريين والعرب، بل تجاوز أيضا كل التجارب الأخرى التي مرت بها الانقلابات العسكرية في المنطقة ولاسيما سوريا.

ولقد تحركت نظرة ثورة ٢٣ يوليو إلى العلاقة العسكرية/المدنية وفق جملة توجهات:

١- لقد كانت قيادة الثورة تتوقع بعد نجاحها أنها "ستجد الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفًا منتظمة متراسة؛ تزحف زحفا مقدسا إلى الهدف الكبير"، لكن الواقع جاء مفاجئا بعد ثورة ٢٣ يوليو التي "وقفت تنتظر الزحف المقدس.. وطال انتظارها، وجاعتها جموع ليس لها آخر.. ولكن الجموع التي جاءت كانت أشياء متفرقة، وفلولا متناثرة"، وساعتها أحس جمال عبد الناصر "قلبه يملؤه الحزن.. أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة، بل أنها هذه الساعة بدأت" (١).

٢- إن هذه المهمة حولت تنظيم الضباط الأحرار إلى أكثر من "طليلة تقتحم السور لتندفع الأمة إلى حركة تبنى " النظام " و "الاتحاد" و "العمل"، ساعية إلى "رأى من ذوى الرأى والخبرة من أصحابها، ومن سوء الحظ لم تعثر على شىء كثير" (٢).

لكن تحول الضباط الأحرار إلى المسئولية السياسية ترافق مع قرار آخر اتخذته قيادة الثورة، وهو أن من يتحمل مسئولية مدنية من الضباط الأحرار عليه أن يخلى موقعه فى القوات المسلحة. كان القرار واضحا، إبعاد السياسة عن الجيش، حتى ولو كان العسكريون المعنيون من قادة ثورة ٢٣ يوليو نفسها. لقد أصبح العسكريون مدنيين، ولكن هل اعتبرهم المدنيون فى مصر وخارجها كذلك، أم أن "مصر" باتت بنظر كثيرين "مجتمعا عسكريا"؟

٣- لقد تفاعل ضباط ثورة ٢٣ يوليو مع الأحزاب السياسية جميعها قبل الثورة وبعدها؛ فتكونت لديهم قناعة سلبية كانت تزداد فى كل مرة تطل فيه إحدى هذه الأحزاب أو الحركات برأسها لتلعب دورا أو لتصادر الدور من الثورة.

٤- لقد نجحت الثورة بفضل إنجازاتها فى أن تبنى لنفسها شعبية كبيرة جعلتها بغنى عن الساسة المدنيين، ولم تكن تحتاج من ذلك "العالم المدنى" إلا إلى خبراء فى الاقتصاد والدبلوماسية والإعلام تزداد أهميتهم بقدر ما ينجحون فى مهماتهم وفى نيل ثقة القيادة الفعلية للثورة. وبالفعل فقد برز منهم فى هذا المجال شخصيات بارزة على أكثر من صعيد.

إذن، كان الهدوء مسيطرا على جبهة العلاقات العسكرية/المدنية فى مصر عشية إعلان الوحدة. لكن هل كان الأمر كذلك فى سوريا؟

لقد تفاعلت سوريا - مثل مصر - مع حرب فلسطين ١٩٤٨، وساد شارعها السياسى وقواتها المسلحة المرارة ذاتها التى سادت شارع مصر وجيشها من جراء النكبة، وكان الرأى واحدا فى تحميل الطبقات الحاكمة مسئولية النكبة، وكان الحديث فى دمشق كما فى القاهرة يملأ البيوت والمقاهى والمدارس والكنائس عن صفقات الأسلحة الفاسدة.

ورغم أن الانقلاب الأول على الحكم المدنى فى سوريا قد سبق ثورة ٢٣ يوليو بثلاث سنوات وبضعة أشهر (مارس/آذار ١٩٤٩؛ انقلاب حسنى الزعيم)، فإن الانقلابات تتالت فى سوريا بشكل متسارع، فكان منها ثلاثة انقلابات خلال فترة وجيزة (انقلاب سامى الحناوى فى أغسطس/آب ١٩٤٩، ثم انقلاب الشيشكلى الأول داخل الجيش فى ديسمبر/كانون أول ١٩٤٩،

وانقلاب الشيشكلي على الحكم المدني كله بعد عامين تقريبا ديسمبر/كانون أول (١٩٥١)، حتى جاء الانقلاب على الشيشكلي (فبراير/شباط ١٩٥٤)، وعودة الحكم المدني (١٩٥٤ - ١٩٥٨)، الذي عرف أيضا مجموعة من محاولات الانقلاب، وأحيانا "أنصاف انقلابات"، بالإضافة إلى عدة عمليات تمرد في هذه القطعة العسكرية أو تلك، أبرزها دون شك تمرد قطنة عام ١٩٥٧، وكان من قاداته ضباط بعثيون رفضوا محاولة إبعاد عبدالحميد السراج عن موقعه الحساس في الشعبة الثانية في أركان الجيش السوري (المخابرات العسكرية). بل إن البعض يرى في قيام الوحدة ذاتها الانقلاب العسكري الأكبر معتبرا - بشيء من الاستعجال - أن صانعي الوحدة الحقيقيين هم أعضاء مجلس القيادة العسكرية السوري الذين سافر معظمهم - ذات ليل - بشكل مفاجئ إلى مصر، وقابلوا الرئيس عبد الناصر ليناشدوه الموافقة على الوحدة، وليفاجأوا به مجيبا عليهم بسؤال: "هل تحملون موافقة حكومتكم؟ هل يعلم الرئيس شكرى القوتلى بأمر مجيئكم؟".

إذا كان المجال في هذه الدراسة لا يتسع لتحليل أسباب هذا الاضطراب "الانقلابي" في سوريا في الخمسينيات فإنه من الضروري الإشارة إلى أمرين في هذا السياق، لأنهما يرتبطان بوضوح في أي حديث عن العلاقة العسكرية/المدنية في دولة الوحدة.

الأمر الأول: أن سوريا كانت ساحة تجاذب، بل وصراع إقليمي حاد، بهدف جذبها إلى أحد المحاور العربية التي كانت قائمة آنذاك، فالصراع على سوريا - كما يقول عنوان كتاب باتريك سيل الشهير - كان في أوجه بين الهاشميين الذين كانوا يحكمون العراق والأردن ويرون في استعادة عرش سوريا ثارا تاريخيا لإقصاء الملك فيصل الأول عن حكمها على يد الجيش الفرنسي في أوائل العشرينيات، وبين المحور الآخر السعودي/المصري الذي كان يواجهه، فالحكم السعودي متخوف من ثار هاشمي يطمح إلى استعادة مكة المكرمة التي كان حاكمها الشريف حسين بن علي (جد حكام العراق والأردن)، أما الحكم المصري، فرغم اختلاف الأسباب التي حكمت السياسة المصرية قبل ثورة يوليو وبعدها، كان يرى دائما في سوريا عمقا استراتيجيا لمصر؛ ما التقي مرة إلا وحققا النصر، وما افترقا مرة إلا حصدت الأمة الهزيمة.

وخلف هذه المحاور الإقليمية كانت تقف دون شك محاور دولية، وكانت السياسة الأمريكية قد بدأت تطل برأسها لترث نفوذ الإنجليز والفرنسيين المنتهقر في المنطقة؛ التي تمثل نفطا وثروات، وتشكل موقعا استراتيجيا مهما

فى التجارة والمواصلات، كما فى الحرب الساخنة أو الباردة مع الاتحاد السوفيتى.

ولقد تلخص هذا الصراع بين دول الغرب نفسها لغياب أى تأثير سوفيتى قبل صفقة السلاح التشيكية مع مصر عام ١٩٥٥، ومع انحسار حلف بغداد - لاسيما بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر - تقدمت واشنطن بمشروع أيزنهاور لملء الفراغ الناجم عن سقوط الاستعمار القديم.

إن الإشارة إلى هذا الأمر تبقى ضرورية؛ لأن "الصراع على سوريا" بقى يحرك بشكل أو بآخر العلاقات العسكرية/المدنية داخل دولة الوحدة نفسها مع تغيير مهم فى المحاور الإقليمية؛ حيث انضمت المملكة السعودية إلى الممالك الهاشمية فى الأردن والعراق فى مخاوفها من المد الوحوى النامى بعد وحدة ١٩٥٨، والتي مدت ذراعيها نحو اليمن الإمامية لتشكل معها "الاتحاد العربى"، وخاصة أن هذا المد لم يعد مريحا للسياسة الأمريكية الصاعدة فى المنطقة، والتي لها نفوذ طاغ فى القرار السعودى آنذاك.

وحين نفذ ضباط سوريون - لا يتجاوز عددهم الأربعين - الانفصال وجدوا لهم من اللحظات الأولى الحماية الإقليمية والدولية الواسعة، والغطاء السريع من سياسيين سوريين بارزين، بعضهم حركته أنفعالات شخصية حادة، لكن بعضهم الآخر كان وثيق الصلة بتلك المحاور الإقليمية والدولية.

أما الأمر الثانى فهو أن سوريا قد دخلت الوحدة ولكنها، على عكس مصر، لم تكن قد حسمت بعد العلاقة بين ساستها المدنيين وعسكرييها المولعين بالسياسة؛ إما لأسباب عقائدية تتصل بأفكار التحرر والثورة التى رافقت نشوء السلك العسكرى العربى السورى منذ الدولة العثمانية، وإما لأسباب تتعلق بطموحات شخصية لضباط لا يرون فى زملائهم الذين وصلوا إلى السلطة من قبل - فى سوريا أو غير سوريا - كفاءات ومؤهلات تزيد على ما يملكون.

وكانت وطأة النكبة الفلسطينية على سوريا، بحكم موقعها وحجمها وتربية شعبها القومية الحادة، تشعل الغليان فى نفوس السوريين جميعا، عسكريين ومدنيين، فهم يتدافعون على الرد عليها ولكنهم كانوا يدركون عجزهم عن الرد الفاعل، فنتحول العلاقات بينهم إلى نوع من الغليان المتوتر المشحون بالاتهامات حيناً، والمناورات حيناً آخر.

فالكل يتهم الكل، داخل الجيش وخارجه، داخل الأحزاب وخارجها، والتنافس على أشده بين القوى السياسية والكتل العسكرية، بل إن بعضها السياسى كان يستعين بتشكيلاته العسكرية ليعزز موقعه فى الحكومة والبرلمان، وكان بعض

الضباط يستعينون بشارع حزبهم السياسى ليعززوا هم أيضا مواقعهم داخل القوات المسلحة ذاتها.

ولقد كان حزب البعث، بفضل حنكة أحد زعمائه أكرم الحوراني وخبرته فى العلاقات مع العسكريين وصورته الاشتراكية المحببة إلى الفلاحين، وبفضل المكانة العقائدية لميشيل عفلق وصلاح البيطار، والسياسية لجلال السيد (فى الشرق السورى) ووهيب الغانم (فى الساحل السورى) ذات التأثير المتنامى فى أوساط المدارس والجامعات وقطاعات المعلمين والمتقنين وغيرها من قطاعات الرأى العام- بما فيها الجيش ذاته - الأكثر قدرة بين الأحزاب السورية على توظيف قوته العسكرية فى خدمة مشروعه السياسى، وفى توظيف قوته فى الشارع السياسى لتحسين مواقفه .

ولقد تجلت هذه القدرة، التى ساعدتها ظروف محلية وقومية عدة، فى أن يتمكن حزب البعث (نوابه لم يزيدوا على ١٧ نائبا من أصل ١٤٢) من أن يتحول إلى نواة تقود تجمعا نيابيا قوميا بات يجمع الأكثرية فى مجلس النواب، وبالتالي نجح فى أن يعزل عن التأثير نفوذ أحزاب تقليدية كحزب الشعب والحزب الوطنى اللذين كان عدد نواب كل منهما يفوق عدد النواب البعثيين.

وبات وزراء البعث فى الحكومة الائتلافية -على قلتهم- هم الذين يوجهون سياسة الحكومات، بل واستطاع أكرم الحوراني أن يفوز عشية الوحدة برئاسة المجلس النيابى -أواخر عام ١٩٥٧- مقصيا أحد السياسيين المخضرمين الذى تولاهما سنوات عدة، وهو الدكتور ناظم القدسى أحد زعماء حزب الشعب ورئيس الجمهورية السورية خلال فترة الانفصال فيما بعد.

لكن هذا النجاح البعثى داخل مؤسسات الدولة بما فيها الجيش، وفى الشارع، حرك بالمقابل قوى عديدة لم تخف انزعاجها من دور "مضخم" فى نظرها لهذا الحزب فى حياة سوريا، الأمر الذى جعل الحياة السياسية والعسكرية أسيرة تجاذب داخلى حاد بين قوى متحالفة فى المظهر ومتناحرة فى العمق. ولم يكن ممكنا تجميد سلبيات هذا التجاذب إلا مع بروز تحديات قومية كبرى "كالمؤامرة العراقية" و"الحشود التركية" وقبلهما "العدوان الثلاثى"، والدعوة إلى الوحدة مع مصر التى أطلقها حزب البعث بلسان أمينه العام آنذاك ميشيل عفلق فى مهرجان أقيم فى عيد الجلاء فى ١٧ إبريل/نيسان ١٩٥٦، وهى دعوة وضعت لمشاركة البعث فى الحكومة الائتلافية التى شكلت برئاسة صبرى العسلى فى يونيو/حزيران من العام ذاته، والتى جاء تشكيلها مع إعلان الدستور المصرى الذى اعتبر مصر جزءا لا يتجزأ من الأمة العربية.

حتى الوضع داخل البعث ذاته لم يكن متماسكا كما كان يبدو من الخارج، فالاندماج بين حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي الذي تم في ظروف مقاومة حكم الشيشكلي عام ١٩٥٣ لم يتحقق فعلا؛ حيث بقيت الفروق واضحة بين المدرسة "الاشتراكية الحورانية" الأقرب إلى الواقعية السياسية، والمدرسة الأخرى الأقرب إلى "العقائدية المثالية"، حسبما كان يقال في دمشق في تلك الأيام .

ولم ينحصر الأمر في هذا المستوى فقط، بل برز تباين بين أجيال البعث وفروعه المختلفة؛ حيث كان يضغط الشباب البعثيون باتجاه حزب أكثر تنظيمًا وانضباطًا وضبطًا لأعضائه لا سيما السياسيين منهم.

وكان من الطبيعي أيضا أن تنتقل هذه التباينات إلى داخل الكتلة العسكرية البعثية ذاتها، فكان هناك أكثر من جيل، وأكثر من مفهوم للعمل الحزبي، وأكثر من نظرة للعلاقة مع القياديين البارزين، بل أكثر من بيئة اجتماعية وجغرافية ينسب إليها الضباط البعثيون من ذوي الرتب الكبيرة أو الصغيرة.

وربما تكون هذه الصورة - الأقل بريقًا من قريب - لأوضاع البعث الداخلية هي التي حالت دون ارتباط العديد من الضباط القوميين بحزب البعث، بل برز بعضهم بصفة مستقلة، وكان له دور فاعل في الجيش وفي الحياة السياسية السورية، خاصة في ظل التنافس الصراعى المتزايد والسباق المحموم على الإمساك بالوضع بين حزب البعث والحزب الشيوعى.

لكن استقلالية هؤلاء الضباط وبعضهم تولى مسئوليات حساسة في الأركان العامة (عبد الحميد السراج، أمين النافورى، أحمد عبد الكريم، أكرم ديرى، جادو عز الدين، طعمة العودة الله، أحمد جنيدى)، وفي القطاعات العسكرية - لم تكن تعنى أنهم فريق واحد، فهم أيضا كانوا مجموعات يربط بين بعضها من الصداقة والزمالة أكثر مما يربطها من تصورات ورؤى فكرية وسياسية. ولقد تجلى هذا التباين بوضوح خلال فترة الانفصال ذاتها؛ حيث كان النافورى وعبدالكريم من أبرز وجوه تلك المرحلة، فيما استقر الضباط الآخرون في القاهرة متمسكين بموقفهم تجاه الوحدة ورئيسها .

كانت العلاقات السياسية والعسكرية في سوريا عشية الوحدة بمثابة برج بابل، لكل فريق لغته، ومطامحه، وهمومه، اللغة الوحيدة التى كان يمكن أن يفهمها الجميع كانت لغة الوحدة مع مصر، والمتحدث الوحيد الذى كان الجميع مستعدين للإصغاء إليه كان جمال عبد الناصر.

لذلك توجه الجميع إليه ساعيا لوحدة تحولت مع الأيام والمعارك إلى مطلب جماهيري كاسح لم يكن أحد يستطيع أن يقف ضده. لكن بقدر ما كان هذا الإجماع على الوحدة وقيادة عبد الناصر مصدر قوة للرئيس الراحل كان أيضا مصدر ضعف في البنيان الجديد للدولة الوحدية الجديدة.

العلاقات في دولة الوحدة :

وهكذا دخل البلدان الوحدة بشكل متفاوت غير متكافئ منذ البداية، ليس على مستوى الحجم والمساحة ومستوى التطور الاقتصادي فحسب، بل على مستوى الاستقرار السياسي الداخلي بشكل خاص. مصر ذات قيادة شابة موحدة، وإنجازات مهمة على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والتحريرية، وسوريا تعيش حالة غليان قومي مقرون بتنافس بين أحزاب وقيادات لم تكن تتقصها الحماسة الوطنية، بقدر ما كانت تقتصر إلى خبرة في الإدارة العقلانية للخلافات فيما بينها، ثم فيما بينها وبين قيادة ثورة يوليو، بحيث لا يتعرض الإنجاز القومي التاريخي للانتكاس بسبب تلك الخلافات. ومن اللحظة الأولى بدأت المعاناة، فانسحب الشيوعيون من الوحدة حين غادر أمينهم العام نائب دمشق خالد بكداش سوريا بعد أن كان النائب الوحيد الذي لم يؤيد الوحدة، وترك هذا الموقف تأثيره على غير صعيد، فلاحق الشيوعيين المدنيين والعسكريين، كما انعكس هذا التوتر على الوضع في العراق بعد ثورة ٤ يوليو/تموز، بالإضافة إلى انعكاساته على العلاقة مع الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية. وقد زاد الموقف الشيوعي هذا من رفض قيادة ثورة يوليو للحزبية وتدخل الجيش في السياسة؛ خصوصا أن الفريق عفيف البزري - قائد الجيش الأول (الجيش السوري) والقريب من الشيوعيين - سرعان ما استقال من منصبه بعد اعتراض على ما اعتبره تدخلا في صلاحياته كقائد للجيش السوري حين أصدر حركة تنقلات رأى فيها المشير عامر القائد الأعلى للجيش انحيازاً لمصلحة الضباط الشيوعيين فأمر بتجميدها. وكان هذا الموقف تعبيرا عن عمق التداخل بين العسكري والمدني في سوريا واستطرادا في دولة الوحدة ذاتها.

وكرت المسبحة، فلقد ظن معظم القيايين السوريين - فى السياسة أو فى القوات المسلحة- أن قيام الوحدة بحد ذاته سيحسم أموراً لم يكن ممكناً حسمها فى ظل الحكم السورى وحده، فالبعثيون ظنوا أنهم بسبب دورهم فى التمهيد للوحدة، وتمثلهم الفكرى مع عبد الناصر، وقبولهم بحل حزبهم لكى تقوم الوحدة، وبسبب وجود تنظيمات قومية للبعث خارج الجمهورية العربية المتحدة، ستكون لهم اليد الطولى فى إدارة شئون سوريا بمفردهم تقريباً.

أما الآخرون - قوى اجتماعية وأحزاباً وأفراداً- فقد ظنوا أن الرئيس عبد الناصر سيخلصهم من هيمنة البعث، وسيكلفهم بأدوار مهمة لم يكن ممكناً أن يحصلوا عليها فى ظل نفوذ البعث فى سوريا.

وهكذا تجمعت بوجه البعث قوى سياسية وعسكرية وطبقية (نظراً لقوى البعث الفلاحية ومعاركه فى مواجهة الإقطاع فى سوريا)، وبات صعباً على الرئيس عبد الناصر - وهو الذى يرى نفسه رئيساً للشعب السورى برمته- أن يتجاوب مع تطلعات البعث للدور الذى يريد أن يلعبه ضمن دولة الوحدة.

إذا أضفنا إلى هذا الأمر التجربة الناصرية السلبية مع الأحزاب فى مصر، ومع تدخل السياسيين فى القوات المسلحة، استطعنا أن ندرك الإطار الذى حكم العديد من الصراعات التى عصفت بالعلاقات بين قيادات سورية، عسكرية ومدنية، وقيادة دولة الوحدة.

لقد تلخّصت نظرة الرئيس عبد الناصر إلى الأوضاع فى سوريا بعد الوحدة فى ثلاثة أمور :

١- حل الأحزاب وعدم السماح بسيطرة لون واحد من الحزبية السورية على مقدرات الأمور، وقد نجم عن هذا الأمر توترات فى العلاقة بين القيادات المصرية والسورية، ونشأ بشكل خاص توتر داخل صفوف البعث ذاته، إذ برز اعتراض واسع لدى شباب البعث -عسكريين ومدنيين- على قرار القيادة بحل الحزب، وهو اعتراض قاد إلى تفاعلات عديدة فى صفوف البعث برزت خلال الانفصال، وبشكل خاص فى المرحلة التى حكم فيها البعث سوريا بعد مارس/آذار ١٩٦٣.

٢- إبعاد الضباط الكبار المسييين عن الجيش السورى تدريجياً عبر تسليمهم مناصب مدنية دبلوماسية، أو عبر نقل العديد من صغارهم إلى مصر، وكان أبرزهم ضباط البعث من ذوى الرتب الصغيرة الذين سيلعبون فيما بعد دوراً

مهما في حياة سوريا بعد الثامن من مارس/آذار، وكان من بينهم الضابط الطيار آنذاك ورئيس الجمهورية الآن الرئيس حافظ الأسد.

٣ - اعتماد متزايد على أجهزة الأمن (المباحث) كعمود فقري للنظام بكل ما قاد إليه ذلك من تفاعلات وتداعيات، اضطر بنتيجتها الرئيس عبد الناصر أن يسلم مقاليد الأمور في سوريا إلى المشير عبد الحكيم عامر الذي سرعان ما اصطدم بآخر "حراس الوحدة" عبد الحميد السراج، وهو الصدام الذي استغله إلى أبعد حد ضباط الحركة الانفصالية في ٢٨ سبتمبر/أيلول.

وهكذا بين الحذر المصري من الحزبية والجيش المسيس، وخيبة معظم القيايين السوريين -المدنيين والعسكريين- لأن الوحدة لم تحقق الطموحات الذاتية المرتقبة، برز سوء تفاهم أخذ يتعمق، وأخذت الساحة السياسية والعسكرية السورية تخلو تدريجيا من القوى المهيأة والقادرة على الدفاع عنها، وبلغ سوء التفاهم ذروته بتكليف المشير عامر بإدارة شئون سوريا، وهو وإن كان يحظى بثقة الرئيس الكاملة لم يكن يتمتع بالخبرة والمعرفة والدراية المطلوبة بالتضاريس السياسية والاجتماعية لسوريا .

ولقد أدى هذا الصراع إلى نتيجتين سلبيتين في آن واحد:

١- ميل المشير عامر إلى الارتياح أكثر فأكثر إلى نوع من الضباط السوريين غير المسيسين والاعتماد عليهم، دون أن يدرك أن هذا النوع بالذات قد يكون فريسة سهلة للطموحات الشخصية، أو لصيادي الثورات المضادة الذين كانوا يحيطون بسوريا من كل جانب ويتربصون بالوحدة شرا.

٢- وسط هذا الفراغ أيضا، برز بين قلة من المصريين الموجودين داخل سوريا- ضباطا وموظفين - من بدأ يتصرف وكأنه الممثل الشخصي لجمال عبد الناصر في عملية إساءة استخدام النفوذ، ودون أن يجد في كثير من الأحيان قوة شعبية سورية تراقبه أو تنبهه إلى تصرفاته.

الجهة الوحيدة التي كانت مهية لهذه الرقابة، كانت بعض قيادات الاتحاد القومي وبعض أجهزة "المباحث"، والتي كانت في أغلبها على علاقة قوية بالسيد عبد الحميد السراج نائب الرئيس، ورئيس المكتب التنفيذي في الإقليم الشمالي، لكن السراج نفسه بعد أن زاد التحريض عليه، وساعت علاقته بالمشير عامر، بات موضع اتهام، بل موضع تشكيك ورصد من عامر نفسه، وبعد أن تزايدت الشكوى ضد الكثير من الفئات والجماعات في سوريا.

إن استغلال النفوذ من بعض المصريين -عسكريين ومدنيين- وإن كانوا قلة، قد ترك شرخا مزدوجا داخل العلاقات فى دولة الوحدة. فمن جهة، أثار ذلك الاستغلال تذمر السوريين، خصوصا أن الأبواق المعادية أخذت تتفخ منذ اليوم الأول للوحدة فى نار إثارة النعرات الإقليمية عبر شائعات ومبالغات. ومن جهة ثانية أحس الكثير من المصريين الشرفاء الموجودين فى سوريا - ولاسيما داخل القوات المسلحة - بأنهم باتوا "غرباء"، وبأنهم محاطون بنظرات مليئة بالشك والحذر من بعض إخوانهم السوريين، فاختاروا الانزواء والانكفاء والانغلاق على أنفسهم، حتى إذا ما وقع الانفصال لم يحرك الكثيرون منهم ساكنا رغم وجود بعضهم على رأس قطاعات عسكرية مهمة، فكان الأمر لا يعينهم، أو كأنهم مجرد خبراء انتهت الحاجة إلى خدماتهم.

لقد أدت هذه العلاقات المرتبكة داخل دولة الوحدة إلى غياب "عصبية الوحدة"، العصبية المشتركة المصرية/السورية لحماية دولة الوحدة والدفاع عنها، ذلك أن أى دولة -حسب المفهوم الخلدوني - لا تقوم دون عصبية تركز عليها.

ففى حين قامت "دولة الثورة" فى مصر على عصبية الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو، لم تتجح دولة الوحدة فى بناء عصبيتها فى مصر وسوريا معا، وعلى مستوى العسكريين والمدنيين فى آن معا، وظننت قيادتها أنه بالإمكان التعويض عن هذه "العصبية الوجدانية" بالعاطفة الوجدانية للجماهير فى سوريا، وقد أثبتت الأحداث أن هذا الظن لم يكن فى محله.

ولقد كانت تجربة "الاتحاد القومى" - والتي سيكون لدراستها مكان آخر فى هذه الندوة - تعبيراً صارخاً عن إغراق "العصبية الوجدانية" فى بحر يسعى لجمع العديد من التناقضات والتعارضات التى لا يمكن السيطرة عليها دون عمود فقرى.

إن تأكيد الرئيس جمال عبد الناصر أنه رئيس لكل سوريا، وليس لفريق واحد دون الآخرين، هو موقف سليم دون شك، لكنه ليس كافياً إذا لم يقتترن بوجود عصب قيادية يوجه تجربة الوحدة دون أن يلغى أى طرف من أطرافها. ربما كان المطلوب أن تقوم مؤسسات دستورية (تشريعية) جامعة لممثلين منتخبين من فئات الشعب السورى والمصرى، و(تنفيذية) خاضعة للرقابة والمحاسبة ولمنطق الأكثرية والأقلية، وأن تقوم فى الوقت ذاته قيادة مصرية/سورية، مدنية/عسكرية، منسجمة فى مبادئها وتطلعاتها وطموحاتها ونظرتها، لتطوير التجربة وتعميقها فى كل المجالات، وتسعى فى الوقت ذاته لتتخطى

وتتجاوز كل الثغرات التى تعترضها ومن خلال المؤسسات الدستورية ذاتها وليس من خارجها.

استخلاصات:

إذا كان لا بد من هذا العرض السريع للعلاقات داخل دولة الوحدة، والتى شملت العسكريين والمدنيين على السواء، فإن الدروس الرئيسية المستفادة فى نظرى هى :

١- ضرورة إيلاء الصبر والعقلانية قدرا أكبر فى العلاقات السياسية فى مجتمعاتنا؛ فالصبر يمتص الانفصال ونتائجه المدمرة أحيانا، أما العقلانية فبحسابها الدقيق للخسائر والأرباح تستطيع دائما أن توجد مخرجا للأزمات الصغيرة يحول دون تراكمها والانفجار.

٢- ضرورة دراسة الواقع السياسى دراسة عميقة، بعيدا عن أى أفكار مسبقة، أو نقل تجربة بعينها إلى مجال أو قطر آخر؛ لأن لكل مجال أو قطر خصوصياته وحساسياته وأسلوبه الخاص فى التعامل.

٣ - ضرورة الاعتماد على المؤسسات والضوابط الموضوعية والاحتكام إليها فى كل شأن؛ فحكم المؤسسات حتى ولو جاء باردا أو بطيئا أو خاطئا فى بعض الأحيان، إلا أنه الأسلم والأضمن والأبقى على المدى الطويل.

٤- الوحدة أمل الشعب العربى فى كل مكان، وصيانتها مرهونة بتوفير الوسائل والأسباب التى تمكن هذا الشعب من لعب دوره فى صونها، وتصحيح ما يراه من أخطاء فيها، والدفاع عنها فى وجه الأخطار.

٥ - لتحقيق الوحدة العربية بين قطرين، أو أكثر بعد عقود التجزئة والكيانات القطرية، لا بد من سلوك الطريق المتدرج الذى تكون الدولة الواحدة هى ذروته لا بدايته، وهذا الطريق هو الذى يضع كل شئون الدول القطرية فى إطار يبدأ بالتعاون والتنسيق ليصل إلى التكامل والتوحيد.

٦- ضرورة الدراسة المنهجية للعلاقات بين العسكريين والمدنيين بما يحرر النظرة المتبادلة من كل السلبيات التى تشوبها.

٧- ضرورة التكامل بين النظرة العقائدية للوحدة التى يحملها السياسيون والحدويون والنظرة الاستراتيجية التى يحملها عادة العسكريون.

خاتمة

وفى الختام لا بد من شكر خاص للقائمين على هذه الندوة فى رحاب الأهرام، جريدة العرب الأولى، وفى مصر قلعة الاستقلال الكبرى لهذه الأمة، للنخبة من المشاركين فى هذه الندوة بهدف تحويل تجارب الماضى إلى منائر للحاضر والمستقبل، فلا نغرق فيها حتى نتوه عن الراهن والآتى، ولا ننساها فنصبح بلا جذور وبلا تجارب ولا خبرات.

لكن الشكر الخاص لاختيار موضوع هذه الورقة بالذات - أى العلاقات العسكرية/المدنية- التى تكاد تشكل لب العديد من الأزمات التى تواجه الحياة السياسية العربية، والتى ما زالت معالجاتها ناقصة أو مبتورة أو محكومة بانفعالية تقود إلى تبرير أو تشهير.

ومثل هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة معمقة من كل المهتمين بواقع الأمة ومستقبلها؛ لأن مثل هذه الدراسة كفيل بتفكيك العديد من الألغام التى نجحت جهات عدة فى زرعها فى العلاقات بين المدنيين والعسكريين، فقامت متاريس مغلقة أو مضمرة، ارتكزت على نفور مبالغ فيه أحيانا، أو تبعية ذليلة تؤذى المتبوع أكثر ما تؤذى التابع .

إن الاستراتيجية الصهيونية القائمة أساسا على فكرة نشر الحروب الأهلية فى كل كيانات الأمة العربية، وتسعى فى سبيل ذلك إلى نبش كل أنواع التمايزات الدينية أو العرقية أو الاجتماعية، وتسعى إلى تغذيتها وشحنها لتنفجر داخل المجتمعات، ترى فى تأجيج التوتر بين العسكريين والمدنيين فى البلدان العربية أحد أنجح أسلحتها التفتيتية؛ لأنها بذلك تجرد هذه الدول من أهم أسلحتها، وهو الديمقراطية، عبر تحريض العسكريين عليها من جهة، وتسعى إلى ضرب القوات المسلحة عبر تحريض الشعب عليها من جهة ثانية.

ولا ننسى - ونحن نتحدث عن تجربة الوحدة- أن إحدى أخطر الأفكار التى طرحها فى الشارع السورى بعد الانفصال، وتداولها سياسيون نافذون خلال

الحكم الانفصالي آنذاك، كانت فكرة "حل الجيش السوري" باعتباره عنصر عدم استقرار سياسى من جهة، وعنصرا مكلفا ماليا من جهة ثانية. ولقد كشفت تلك الأفكار التي راجت آنذاك حقيقة المؤامرة الانفصالية في عمقها، بأنها لم تكن مؤامرة على الوحدة فقط، بل على أى مصدر من مصادر القوة في حما بلادنا.

وتتضح خطورة هذه الأفكار أيضا حين نلاحظ أن أحد أبرز الشروط الإسرائيلية والاستعمارية على العديد من البلدان العربية - لا سيما في سوريا والعراق - هو ضرورة تخفيض القوة العسكرية في البلدين، ناهيك عما شهدناه ونشهده من سعى لتجريد العرب من أى قوة علمية أو تكنولوجية.

الهوامش :

- (١) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة، مكتبة الرئيس جمال عبد
الناصر، ص ١٦، ١٧.
(٢) المصدر السابق ، ص ١٧.

تعقيب

ظه المجدوب

بدأت الورقة المقدمة من الأستاذ معن بشور بشأن العلاقات المدنية/العسكرية في دولة الوحدة بحديث عن انتماء ثنائية المدني والعسكري إلى مجموعة واسعة من الثنائيات التي تفصل بينها حالات اجتماعية وعلمية وثقافية ودينية واقتصادية وسياسية. وأنا أعقد أن هذه المقارنة لا تتفق مع الطبيعة الخاصة للعلاقة بين المدني والعسكري، والتي تنتمي إلى علاقة ثنائية مختلفة تماماً عن أى ثنائيات أخرى .

أولاً تنتمي العلاقة التي تربط أساساً بين المدنيين والفئات المحترفة في السلك العسكري، وأقصد بها الضباط باعتبارهم يمثلون جانب الاحتراف العسكري ولأن انتماءهم دائم إلى القوات المسلحة، بينما الغالبية العظمى من رجال القوات المسلحة ليس لهم انتماء دائم لها، فانتماءهم مؤقت لارتباطه بفترة التجنيد. وهذا يقودنا إلى الحديث عن عنصرين مهمين بشأن التفرقة بين ثنائية المدني والعسكري وأى ثنائيات أخرى. العنصر الأول، أن نسبة كبيرة جداً من شباب المجتمع لا بد وأن يكونوا قد انتموا لفترة من حياتهم إلى القوات المسلحة، وأن يترك هذا الانتماء بالضرورة بصمة على شخصياتهم، وبالتالي فإن القول بوجود فصل قاطع بين شخصية المدني وشخصية العسكري قول تنقصه الدقة، ولا يمثل الواقع في معظم الحالات. فالثنائية الوحيدة التي تكاد الفوارق بينها أن تتلاشى تحت ظروف معينة هي ثنائية المدني العسكري، وأقصد بها ظروف تعرض المجتمع للخطر الخارجي، أو لحرب عدوانية، حيث تتلاشى الفوارق، وينصهر الشعب كله وبكل فئاته وطبقاته في بوتقة واحدة هي بوتقة الذود عن الوطن، حيث يخضع الجميع لنظام واحد ويواجهون مصيراً واحداً.

إن متطلبات تحقيق الأمن القومي للوطن ومواجهة التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها تجعل من الاحتراف العسكري صفة ضرورية للدفاع عن المجتمع

يلتزم بها العسكريون حتى يكونوا متفرغين تماماً لمهامهم الوطنية الخاصة بالدفاع عن التراب الوطنى وتوفير الأمان للجميع، وما يتطلبه ذلك من ضرورة الفصل الكامل بين الاحتراف العسكرى والسياسة الداخلية بمفهومها الحزبى؛ وذلك لمنع أى تأثير سياسى داخلى على تماسك وانضباط وتفرغ القوات المسلحة لمهامها المصيرية.

هذا الخلط بين الاحتراف العسكرى، والنشاط السياسى الداخلى كان من المسائل الأساسية التى أساءت إلى تماسك الوحدة السورية المصرية، وذلك لتغلغل الانتماء الحزبى داخل الجيش السورى، وانعكاس ذلك على مصير الوحدة. كما أنه ساعد على تعميق الانتماء الطبقي القائم على المصالح والأوضاع الاقتصادية والفوارق الاجتماعية، وتأثير ذلك على مدى الانتماء الوطنى والقومى لبعض من الضباط السوريين، الأمر الذى كان يمثل أبرز الأسباب الرئيسية لوقوع الانفصال. من هذا المنطلق اهتمت قيادة الثورة المصرية بمجرد قيامها عام ١٩٥٢ - كما أشار الباحث - بأن يكون تحول الضباط الأحرار أو غير الأحرار إلى المسئولية السياسية مرتبطاً بالابتعاد عن السلك العسكرى، وأصبح قرار إبعاد الجيش عن السياسة يمثل أحد معالم النظام الثورى. والاستثناء الوحيد الذى سمحت به قيادة الثورة فى الخلط بين العسكرية والسياسة كانت خاصة بالقيادة العسكرية العليا ممثلة فى المشير عبد الحكيم عامر وهيئة مكتبه.

وكان من أبرز نتائج هذا الخلط ما حدث من انهيار فى القوات المسلحة فى حرب يونيو ١٩٦٧، وما أعقبها من تقجر خطير للصراع على السلطة عقب توقف هذه الحرب، الأمر الذى عرض الأمن والاستقرار الوطنى لمخاطر جسيمة. لذلك فإن الاهتمام الذى أبدته قيادة الثورة بضمان إبعاد الجيش السورى عن السياسة كان قائماً على إدراك مخاطر هذا الخلط، ولاشك أن مأساة عام ١٩٦٧ كانت تمثل حالة خاصة؛ نتيجة للوضع الخاص للمشير عامر كأحد كبار رجال الثورة، فضلاً عن طبيعة العلاقة الحميمة بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر.

لقد اتضح هذا التوجه الخاص بفصل العسكرية عن السياسة منذ بداية مباحثات الوحدة التى جرت فى القاهرة مع كبار ضباط الجيش السورى، والذين فوجئوا عند لقائهم مع الرئيس عبد الناصر بسؤال لم يتوقعوه حين سأل قائلاً: هل تحملون موافقة حكومتكم؟ وكان الهدف من السؤال إبراز أهمية الدور

الأساسى الذى يجب أن تلعبه القيادة السياسية فى شأن مصيرى كموضوع الوحدة. يضاف إلى ذلك ما طرحه الرئيس من ضرورة الفصل بين العسكرية والسياسة؛ حتى لا توظف القوة العسكرية لخدمة المشروعات السياسية الحزبية، الأمر الذى يؤدى إلى انهيار إحدى الدعائم الأساسية التى تمكن الجيش من القيام بمهمته الوطنية والقومية الكبرى على خير وجه.

إن ما يؤكد مصداقية هذه النظرية أن تدخل حزب البعث السورى فى الجيش السورى أثناء الوحدة، ومحاولة توظيف القوة العسكرية لخدمة فرض سياسته على "لولة الوحدة"، قد شاركنا فى إعادة الجيش إلى عهد ما قبل الوحدة، واحترافه عمليات الانقلابات العسكرية التى شهدتها دمشق فيما بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٧. والمثل الصارخ لذلك هو وقوع ثلاثة انقلابات خلال عام واحد هو عام ١٩٤٩، ليعود هذا العهد بانقلاب على الوحدة ذاتها، ويستمر طوال حقبة الستينيات إلى أن استقر الوضع السياسى فى سوريا فى نهاية هذه الحقبة.

لقد تحدث الباحث عن السلبيات (المصرية) التى أدت إلى وقوع الانفصال، فذكر أن المشير "ارتاح أكثر إلى نوع من الضباط السوريين غير المسيسين واعتمد عليهم"، وفى هذا الشأن كان المشير ينفذ خطأ أساسياً وضرورياً لإعادة بناء القوات السورية كقوات محترفة متفرغة، وتنشئة جيل جديد من القادة غير المولعين بالعمل السياسى. ولاشك أن المهمة كانت صعبة فى ظل الظروف التى عاشها الجيش السورى قبل الوحدة، ولكن كان هناك فعلاً جيل يتم إعداده، ولكنه لم يكن قد وصل بعد إلى مستوى القيادات المسيطرة على الجيش. ولا يقلل من قيمة هذه السياسة أن يكون من هؤلاء الضباط، الذين اعتمد عليهم المشير، مدير مكتبه عبد الكريم النحلاوى الذى تحول لكى يكون زعيماً للانقلاب؛ شخصية طموحة استعجلت الصعود السريع إلى القمة، وللأسف وجد ضالته فى مجموعة من المنتفعين الساعين إلى الخروج عن خط الوحدة. لقد كان هو وزملاؤه سبباً فى إسقاط أعظم الأحداث القومية التى شهدتها الأمة العربية فى العصر الحديث. إنها كانت خيانة قومية، ولم تكن أبداً عملاً لصالح الشعب السورى الذى سرعان ما أطاح بهذا النظام الطفيل المتسلق.

ومن السلبيات التى تحدث عنها الباحث بروز "قلة مصرية من الموجودين فى سوريا - من الضباط والموظفين - بدأ البعض منهم يتصرف وكأنه الممثل الشخصى لجمال عبد الناصر فى عملية إساءة استخدام النفوذ". والواقع أن مثل هذا القول يحمل الكثير من التجنى والظلم للمصريين الذين خدموا فى سوريا

بأمانة وإخلاص في فترة الوحدة. وكان وجود المدنيين متوقفاً على احتياجات المجتمع السوري، وفي مجالات محددة كالبتروول والتعليم وإعادة بناء البنية الأساسية. أما العسكريون فكان وجودهم ضرورياً ليس فقط لتحقيق الاندماج بين ضباط الجيشين، ولكن لشغل بعض التخصصات المهمة في الجيش السوري، وسد ثغرات تنظيمية كانت موجودة في بنائه. وكان جيش مصر قد واجه حرباً شرسية في عام ١٩٥٦ من ثلاث دول، ولاشك أنه اكتسب خبرات قتالية وتنظيمية واسعة، وصقلت قدرات قادته وضباطه؛ لذلك طلبت سوريا من مصر انتداب عدد من الضباط المصريين في بعض التخصصات العسكرية المهمة قبل الوحدة، وكان لي شرف أن أكون أحد هؤلاء؛ إذ انتقلت للعمل في الجيش السوري في عام ١٩٥٧ (العام السابق للوحدة).

إن هذا ليس دفاعاً عن العسكريين المصريين، ولكنه واقع عشته وشهدته، وهذا لا يعني عدم وجود حالات فردية محدودة أخطأت في بعض المعاملات عن غير عمد، ولا يمكن اعتبارهم ظاهرة، أو أن سلوكهم يمثل سياسة معينة غير سليمة، ولكنها لم تمثل هذا القدر من السوء أو التأثير السلبي العام. لقد جسد كاتب الورقة هذا الأمر، وحوله إلى قضية أدت إلى الانفصال، وهذا غير حقيقي، فلاشك أن الحملات المغرضة الضارية التي تعرضت لها دولة الوحدة من الداخل والخارج، والتي بدأت مع اليوم الأول للوحدة، تركت بعض الأثر لدى بعض أفراد الشعب السوري الذين استسلموا لافتراءات هذه الحملات الدعائية المسمومة، والتي واستغلت أفضل استغلال بواسطة قيادات دُعاة الانفصال في تحقيق السيطرة السريعة على الموقف في الأيام الأولى للانقلاب، وإن اختلفت الأحوال تماماً بعد ذلك.

أما حديثه عما "أحس به الكثير من المصريين (الشرفاء) الموجودين في سوريا، ولاسيما في القوات المسلحة، من أنهم باتوا (غرباء) وأنهم محاطون بنظرات مليئة بالشك والحذر من إخوانهم السوريين؛ فاختاروا الانزواء والانكفاء والاتغلاق على أنفسهم"... أعتقد جاعباري شاهداً على قيام الوحدة وسقوطها ومعاصراً لسنواتها في الإقليم الشمالي- أن هذا القول فيه الكثير من المآخذ: أولاً الإقرار بوجود مصريين "غير شرفاء" أضروا بالوحدة، وأن الشرفاء من الضباط انزوا وانكفأوا، وبالتالي لم يساهموا في شيء إيجابي نتيجة لسلبيتهم، وهذا يعني أن الأمور تركت لأيدي "غير الشرفاء" وفقاً لادعاء الباحث. إن هذه التلميحات لا تعكس صورة أمينة للعلاقات بين العسكريين

المصريين وزملائهم من العسكريين السوريين، بل والمدنيين، بل إنهم شاركوا معاً في الدفاع عن التراب، وعاشوا معاً في خنادق الجبهة في مرتفعات الجولان سنوات الوحدة .

وأخيراً فقد تضمنت الاستخلاصات التي خرج بها الباحث في نهاية البحث عدة نقاط كدروس مستفادة، ويستحق بعضها المراجعة والإيضاح . فقد أشار إلى ضرورة التحلي بصفات " الصبر والعقلانية " في العلاقات السياسية في مجتمعاتنا (العربية) حتى يمكن إيجاد مخرج للآزمات يحول دون انفجارها . والقول في حد ذاته سليم في ظل ظروف طبيعية تسود المجتمع، أو تسود الفئات الفاعلة فيه، ولكن حين تطغى الطموحات الذاتية السياسية والاقتصادية يصبح من الصعب توافر النيات الحسنة التي تدافع عن الهدف الأسمى وتتمسك به تحت أي ظروف، وهو هدف حماية الوحدة القومية الذي يجب أن يسبق أي هدف آخر، والتصدى الحاسم لمن يريد الإضرار به؛ باعتباره يمثل أملاً غالباً للأمة العربية. إنه بمراجعة كل ما ذكر حول الأسباب التي أدت إلى سقوط الوحدة أو ساعدت على ذلك ، سوف نجد أن هذه الأسباب في مجملها لا ترتقي أبداً لمستوى قبول التضحية بهذا الصرح القومي العظيم من أجل هذه الأسباب، وخاصة بعد أن كان سقوط دولة الوحدة مستهدفاً منذ قيامها بواسطة أعدائها وأعداء الأمة العربية. وللأسف كان في مقدمة هؤلاء نظم عربية كانت تخشى مجرد الحديث عن الوحدة العربية وتعتبره عملاً يهدد استمرارها، إضافة إلى قوى أجنبية معادية عديدة كانت تعمل بإصرار على إحباط أي عمل مشترك يعزز المكانة العربية الإقليمية والدولية، ويرفع من شأن العرب في المجتمع الدولي، وبين هذه القوى؛ الصهيونية والإمبريالية الغربية والشيوعية (في ذلك الوقت).

إن هذا الحجم من المخاطر كان يستحق التغاضي عن أي سلبيات أظهرتها الوحدة أو تهاون في إدارة دولتها، وليس العمل على استغلالها من أجل صالح أعداء الأمة في الداخل والخارج. وفي درس أخير حول أهمية الدور الشعبي في صيانة الوحدة، وضرورة توفير الوسائل والأسباب التي تمكن الشعب من لعب دوره في صيانتها، فإنني أتفق تماماً مع هذا القول، وأعتبر الدور الشعبي المنظم عملاً أساسياً وضرورياً لتماسك المجتمع وحمايته ضد عوامل الفرقة. ولكن كان ضرورياً التعرض للأسباب التي أدت إلى هذا الوضع.

والواقع أن الدور الشعبى مع الوحدة كان قوياً وعارماً، ولكنه كان عشوائياً غير منظم. ولقد تأخر إمكان تنظيم صفوف الشعب السورى من أجل الدفاع عن الوحدة لسبب جوهري، وهو تغلغل الصراع الحزبى ليس فقط بين صفوف الشعب، بل وفى الجيش السورى كذلك؛ الأمر الذى خلق صعوبات عديدة أمام بناء وتشكيل قاعدة شعبية سياسية قومية موحدة من كل فئات الشعب السورى المؤمنة بهدف الوحدة، خاصة أن الوقت لم يكن كافياً للتخلص أولاً من السلبات السياسية التى حكمت المجتمع الرأسمالى قبل العمل على إعادة بنائه على أسس وحدوية جديدة.

الفصل الثالث

البيئة الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الوحدة

محمد عبد الشفيح عيسى

ممدوح رحمون

البيئة الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الوحدة

محمد عبد الشفيق عيسى

توطئة:

تتطلب معالجة الموضوع المهم لهذه الدراسة النظر فى العلاقة المتبادلة بين المتغيرين محل البحث، وهما: البنية الاقتصادية/الاجتماعية والوحدة المصرية السورية.

وتشتمل دراسة البنية الاقتصادية/الاجتماعية هنا على ثلاث نقاط هي:

١ - هيكل الأنشطة الاقتصادية؛ بمعنى العلاقات النسبية بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد المحلى وهيكل القوى الاجتماعية، ولا سيما الوزن النسبى للطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة.

٢ - أثر البنية الاقتصادية على النمو الاقتصادى؛ أى الزيادة الكمية فى الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط نصيب الفرد منه.

٣ - أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على البنية وعلى معدل النمو.

ولا نستطيع فى هذا المقام تناول هذه الأبعاد جميعاً بالتفصيل الواجب. وقد أثرنا عرض عدد من الأسئلة الرئيسية، مقدمين اقتراحات بأجوبة من جانبنا، وهى أربعة أسئلة محددة: الأول ينصب على مدى إسهام البنية الاقتصادية/الاجتماعية فى إقامة الوحدة، وإلى أى حد. أما السؤال الثانى فيتصل بعلاقة

التأثير والتأثر بين المتغيرين محل البحث. أما الثالث فينصب على تأثير التغيرات في البنية الاقتصادية على الوحدة والانفصال. وأخيراً تتركز المسألة الرابعة على الدروس المستفادة من تجربة الوحدة الأولى في تاريخ العرب الحديث. وفيما يلي نستعرض المسائل الآتية ذكرها حسب الترتيب السابق.

المسألة الأولى :

هل أسهمت البنية الاقتصادية/الاجتماعية لكل من مصر وسوريا في إقامة الوحدة ؟ وإلى أى حد ؟
وفي محاولة الإجابة على هذه المسألة، يحسن أن نستعيد إلى الأذهان حقيقة أولى: وهى أن الوحدة المصرية السورية إنما تحققت بمبادرة سورية أساساً. ولم تكن المبادرة موجهة في الحقيقة نحو مصر في حد ذاتها، ولكن موجهة نحو عبد الناصر، وإن شئت قل: نحو مصر الناصرية.
ولقد كان عبد الناصر في فترة قيام الوحدة - أى فى عقد الخمسينيات - قائداً ورمزاً؛ فلقد قاد بنفسه معركة التحرير الوطنى فى مصر ضد ائتلاف القصر والإنجليز وكبار الملاك، وأجهز على هذا الائتلاف عبر خطوات متلاحقة منذ يوم الاستيلاء على السلطة (٢٣ يوليو ١٩٥٢) حتى إعلان ما سمي بالقوانين الاشتراكية فى ٢٣ يوليو ١٩٦١، أى على مدى عشر سنوات صفى خلالها الركائز الدستورية والسياسية والاقتصادية للنفوذ الأجنبى وسيطرة رأس المال على الحكم.

ولكن عبد الناصر وهو ينجز التحرير الوطنى المصرى خاض سلسلة من المعارك - وخاصة فى الإطار العربى- لاستكمال معركته الكبرى فى الداخل. ومن ثم جاءت مساعدة الثورة الجزائرية المسلحة (١٩٥٤)، ومقاومة سياسة الأحلاف الغربية وحلف بغداد (١٩٥٥)، وتأميم قناة السويس (١٩٥٦)، ومواجهة العدوان الثلاثى (١٩٥٦)، والتصدى لمبادرة أيزنهاور لملاء الفراغ فى الشرق الأوسط (١٩٥٧)، وللتهديد الأطلنطى لسوريا من بوابة تركيا، ثم معركة إقامة الوحدة ذاتها (١٩٥٨). وفى ثلثيا هذه المعارك يجىء الموقف من الاعتداءات الإسرائيلية على خطوط الهدنة.

وجنباً إلى جنب مع المعركة العربية المتصلة بمعركة التحرير الوطنى الداخلى، والتي أخذت صفتها إذن كمعركة للتحرير القومى العربى، جاءت

السياسة الخارجية النشيطة والتي تمثلت فى قمة باندونج للتضامن الآسيوى الإفريقى (١٩٥٥)، وقمة بريونى مع يوغسلافيا (١٩٥٤)، وصفقة الأسلحة التشيكية (١٩٥٥)، ونسج خيوط مستجدة للعلاقة مع الاتحاد السوفيتى.

ولقد كانت سوريا تقع فى قلب معركة عبد الناصر الكبرى من أجل التحرر القومى، إذ بدت سوريا وكأنها "شوكة فى حلق" قوى التحالف الغربى فى منطقة الشرق الأوسط التى رعت إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ بصورة عامة، واتخذت من حلف "السنّتو" أداة يخترق من خلالها حلف الأطنطى ما سمي غربياً بالشرق الأوسط، عبر تركيا وعبر الملكيات الثلاث فى السعودية والأردن والعراق.

كانت سوريا ذات شكل دستورى مختلف: فهى جمهورية، وذات نظام سياسى يتباين من حيث المحتوى أيضاً عن البلاد العربية المحيطة مباشرة بها: إذ هو نظام يحتوى على ملامح من الرئاسية والبرلمانية، بما فى ذلك من دور قوى للمجلس النيابى، ومن حوله جملة أحزاب سياسية نشيطة ما بين اتجاهات تقليدية ممثلة لكبار الملاك والتجار، واتجاهات وطنية ذات محتوى أولى مرتبط بالمشكلة الزراعية، واتجاهات قومية بارزة متمحورة حول حزب البعث.

وكان الجيش السورى هو المؤسسة التى أفرزها المجتمع السورى، وما يعتمل فيه من حراك طبقي وتفاعل سياسى؛ بحيث انعكست عليها بصمات العامل الجيوبوليتيكي المحيط بالبلاد، وما يولده من توتر على عصب مشدود، ومن حساسية فائقة إزاء التطورات الداخلية والخارجية.

ولقد كان عماد الجيش كتلة من الضباط أبناء الطبقة الوسطى، وأداة من أدوات بلورة هذه الطبقة نفسها، وكانت "بلورة" انعكست عليها هموم الحركة الوطنية السورية المشغولة بحماية هذا البلد من شرك التحالفات الغربية والأمريكية المحيطة. وقد أفرز هذا المناخ غلياناً فى حلقات القيادات العسكرية، بتشابك العلاقات الداخلية والخارجية؛ مما أدى إلى ظاهرة الانقلابات العسكرية المتوالية فى الخمسينيات. وما أن توقف مسلسل الانقلابات واستقر الحكم المذنى حتى اتخذت سوريا موقعها، ليس كبلد، ولا كنظام، ولكن كحركة وطنية؛ لم تكن مجرد حركة وطنية ولكنها حركة وطنية يلعب فيها العسكريون دوراً رئيسياً، وتنتجه معهم وبهم وجهة قومية خالصة.

وكان عبد الناصر بالنسبة للحركة الوطنية السورية - وفى قلبها العسكريون - رمزاً أكثر منه قائداً مشخصاً؛ فقد غدا رمزاً للحركة الوطنية التى هى حركة

قومية. فهو ليس قائداً مصرياً، وليس قائداً لمصر، وإنما هو قائد للعرب، بل وزعيم منصّب للقومية العربية.

وحيث، في غمرة ارتباط الحركة الوطنية السورية بعبد الناصر، وخاصة أثناء وغداة الاعتداء الثلاثي المسمى في الإعلام الدولي بحرب السويس، تبلور اتجاه سياسي كاسح بالسير ناحية عبد الناصر. فلما اشتد الضغط والحصار على سوريا بالحشود التركية على حدودها، أواخر ١٩٥٧ وأوائل ١٩٥٨، أصبح ذلك السير حتمياً؛ ومن ثم التقى القطب العسكري ممثلاً في ضباط الجيش الوطنيين القوميين مع القطب المدني ممثلاً في التيارات الوطنية القومية - وفي قلبها حزب البعث العربي الاشتراكي - واتجها معاً في طريق موحد ناحية القاهرة، وهكذا كان.

والخلاصة أن قوة الدفع نحو الوحدة كانت قوة دفع سورية، وقوة دفع سياسية.

أما مصر، أو قل: عبد الناصر، فهو المحرض بداية على ثورة التحرر الوطني، فلم يكن أمامه إلا أن يستجيب بمنطق رد الفعل أمام الفعل الذي كان إلى حد كبير من صنعه هو.

فهل كان للبنية الاقتصادية دور؟

سورياً، ربما، إذ تشير الدلائل إلى أن الاقتصاد السوري كان قد عايش قدراً ملحوظاً من الازدهار النسبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ بفعل ما يشير إليه البعض من (ادخار إجباري) تحقق أثناء الحرب بسبب "نقص الاستهلاك"، جنباً إلى جنب مع رواج التجارة، خاصة تجارة المنسوجات القطنية أثناء وبعد الحرب. أضف إلى ذلك الانتعاش الاقتصادي المصاحب للحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥١)، ولا ننسى الاستثمارات الزراعية في استصلاح الأراضي والري والتوسع الرأسي، والتي قام بها كبار الملاك مدعومين من الحكومة التي شجعت أيضاً كبار الصناعيين من خلال التعريفة الجمركية الحامية للإنتاج المحلي.

إن كل ذلك يشير إلى رواج اقتصادي ممثل في ارتفاع مستوى الدخل المحلي، ومتوسط نصيب الأسرة والفرد منه، وخاصة في ضوء الانخفاض النسبي في معدل النمو السكاني.

ولكن اعتباراً من منتصف الخمسينيات بدا أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي قد استنفدت مفعولها، بل وبدأ رأس المال السوري في الهروب إلى الخارج تحت

وطأة التآزم السياسى المحلى والإقليمى. وقد كانت تحويلات -أو إرساليات بالتعبير القائم حينئذ- المقيمين فى الخارج من أصحاب رؤوس الأموال إلى ذويهم مصدراً مهماً للنقد الأجنبى، ولكنه لم يعوض الأثر الناجم عن هروب رأس المال ككل.

وفى فترة ١٩٥٦ - ١٩٥٨ تفاقم الوضع الاقتصادى الكلى فى سوريا كأثر لعاملين سياسيين أيضاً: وهما انقطاع إيرادات نقل النفط العراقى عبر الأراضى السورية بسبب قطع خطوط الأنابيب أثناء العدوان الثلاثى وما أعقبه، ونفقات التسليح المتزايدة لمواجهة التحديات الإقليمية، وما ألقت من عبء على الموازنة الحكومية، كذلك انخفضت المخصصات الحكومية الموجهة للمرافق العامة، ولإقراض المزارعين.

كما أن الحكومة لم تكن تملك من الرؤية الاقتصادية/السياسية ما يمكنها من إدراك أهمية البعد التخطيطى، وما يرتبط به من رفع للإنتاجية الاجتماعية للمشتغلين عبر أنحاء القطاع الصناعى بالذات. وقد حدثت أول محاولة - مبتدئة - فى هذا السبيل فى أواخر عام ١٩٥٥ بإقرار ما سمي بالموازنة الاستثنائية، والتي قرر لها أن تستغرق سبع سنوات متضمنة جملة من المشروعات، ولكنها أجهضت بفعل عدم توافر الموارد المالية اللازمة (١).

فهل كان هذا الوضع الاقتصادى مما عصف دوافع الحركة السياسية فى الاتجاه ناحية عبد الناصر، أو مصر عبد الناصر؛ حيث كانت الثورة قد بدأت منذ ١٩٥٢ فى إجراء تغييرات اقتصادية اجتماعية جذرية، وفى مقدمتها الإصلاح الزراعى والتوجيه والتصير وبرنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة، الذى نفذ فى ثلاث سنوات فقط (١٩٥٧ - ١٩٥٩) .. إلخ؟.. ولم لا ؟

هذا عن الوضع الاقتصادى، فماذا عن الوضع الاجتماعى؟ وما أثره ؟

هل كان للوضع الاجتماعى فى مصر وسوريا أثره فى قيام الوحدة ؟

ونتناول هذا الموضوع من زاويتين:

الزاوية الأولى: أن الهيكل الاجتماعى لم يكن متماثلاً بين البلدين عشية الوحدة. فقد كانت مصر دائماً نموذجاً للمجتمع الزراعى القوى المستقر، بكتلة فلاحية كثيفة العدد والقوام، وخاصة بفعل الرى الدائم من النهر، وحيث لا زراعة واسعة مطرية أو موسمية/ بعلىة، ومن حول الفلاحين توجد حفنة من كبار الملاك تمارس الاستغلال من خلال استنزاف قوة العمل الزراعى،

والاستيلاء على الفائض الاقتصادي الزراعى، تقاسمها فيه الدولة بنصيب ضئيل من خلال ضريبة الأتبان. ولقد كان المجتمع المصرى عبر نصف القرن السابق على قيام الوحدة مع سوريا كمجتمع زراعى بنواة فلاحية صلبة، يسير فى طريقه للتحويل إلى مجتمع شبه صناعى، وخاصة بإنشاء عدد من الصناعات النسيجية والغذائية بعد الحرب العالمية الأولى؛ من خلال شركات بنك مصر ومؤسستها طلعت حرب، ثم امتلاك الدولة للقدرة على فرض الرسوم الجمركية بانتهاء أجل آخر الاتفاقيات الجمركية مع الدول الأجنبية سنة ١٩٣٠، ثم عقد اتفاق مونترو سنة ١٩٣٤ الذى ألغى الامتيازات الأجنبية وسمح للحكومة بفرض الضرائب غير المباشرة على المشروعات ذات الأصل المحلى والأجنبى... إلخ.

وحينئذ قامت صناعات أخرى، تدعمت بفعل إغلاق باب الاستيراد أثناء الحرب العالمية الثانية، فأصبحت مصانع حلج القطن وكبسه وغزله ونسجه، ومصانع السكر، والدخان، والزجاج، ومطاحن الغلال.. إلخ، علامات بارزة على الخريطة الإنتاجية لمصر. وعلى هذه القاعدة الصناعية المبتدئة وجدت جماعة أصحاب رؤوس الأموال التى تقاعلت مع أصحاب رؤوس الأموال النقدية المتولدة عن المضاربة فى أسعار القطن والإقراض الربوى للفلاحين عبر البورصة، وخاصة فى الإسكندرية؛ لتصنع فئة طبقية نامية أخذت فى التشكل والتبلور، وفى مواجهتها تجمع طبقى من العمال الصناعيين؛ كاسبى الأجور، والذين لا تجمعهم قوانين عمالية للأجر وظروف التشغيل... إلخ.

وعدا التشكيل الطبقي للفلاحين فى مواجهة الملاك الكبار، وللعمال الصناعيين فى مواجهة أصحاب رأس المال، وجدت جماعة طبقية وسيطة متماسكة أكثر مما عداها، مكونة من الحرفيين وأصحاب الورش التقليدية، ومن الأفندية، طلاباً وموظفين وأدباء عاملين فى جهاز الثقافة المصرى العتيق من صحافة وكتاب ومسرح وسينما.

وأما فى سوريا، فلم تكن البنية الاجتماعية والطبقية على هذا النحو: فقد وجدت جماعة قوية من كبار ملاك الأراضى، والمؤجرة غالباً للمزارعين الصغار، وفى مقابلها وجدت كتلة سكانية ضخمة عاملة فى الزراعة. إذ كان المجتمع السورى مجتمعاً زراعياً بصفة أساسية، للوفرة النسبية لمياه الأنهار (الفرات - بردى - العاصى - اليرموك... إلخ)، إلا أن مياه الأنهار الصغيرة هذه لا تكفى لتنفيذ نظام الري الدائم على نحو ما حدث فى مصر،

وكذلك بقى معظم الأراضى المزروعة أرضاً غير مروية، يتم استغلالها موسمياً على مياه الأمطار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مساحة الأراضى الزراعية فى سوريا عام ١٩٥٨ بلغت حوالى ٥٨٣ ألف هكتار من الأراضى المروية و٤,٣ مليون هكتار من الأراضى غير المروية، وأن نصيب الفرد الواحد من سكان سوريا حينئذ لم يزد عن ٠,١٤ هكتار مروى، و١,٠٥ هكتار غير مروى (٢).

ولذا نستطيع القول إن البنية الاجتماعية مزدوجة: فلاحين - كبار ملاك، لم تكن متبلورة على نسق المجتمع الريفى المصرى. وعدا بعض مصانع النسيج للأقطان السورية فلم تكن هناك صناعة ذات بال سوى بعض الصناعات الغذائية القائمة على معاصر الزيتون والقطن وتجفيف الفواكه؛ ولذا لم تكن هناك نواة طبقية من ملاك رأس المال والعمال الصناعيين على غرار المجتمع المصرى فى أوائل الخمسينيات، وإن أمكن القول إن الصناعيين كونوا ثروات لا بأس بها من جراء فرض الحماية الجمركية على الواردات المنافسة لمنتجاتهم، وخاصة المنسوجات.

غير أن ما تسمى بالطبقة الوسطى الدنيا والوسيطه كانت قائمة ونشطة، أى ما يطلق عليه فى بعض الكتابات بالبورجوازية الصغيرة، سواء من أصل تجارى - وخاصة تجار الحضر وبصفة أخص تجار دمشق وتجار حلب وتجار الترانزيت مع بيروت - أو من أصل ثقافى: من الطلبة والمتعلمين وخريجى المدارس المتوسطة وضباط الجيش الجدد.

وقد كانت هذه الشريحة الطبقيّة الوسيطة من التجار - خاصة تجار الأقمشة من حلب - والطلبة والمتقنين والضباط هى عماد الحركة السياسية الوطنية القومية التى اتجهت إلى حماية استقلال سوريا عن طريق التماس المدد من حركة الثورة العربية الناشئة بزعامة عبد الناصر.

ومن هذه الزاوية نستطيع القول إن البنية الاجتماعية ساعدت هى الأخرى على طلب الوحدة مع مصر، ومضت هذه البنية المتمحورة حول الشريحة الوسطى - مندفعة بطروف تباطؤ النمو الاقتصادى السورى فى منتصف الخمسينيات - فى طريقها الوطنى القومى نحو الارتباط بمصر الناصرية، بينما كمن كبار ملاك الأراضى والمصانع مختبئين، لا يثيرون قلقاً فى وجه الزحف الطاغى، وظل الحال على ذلك حتى أتى ظرف مناسب لهم فيما بعد. تلك إذن زاوية للنظر إلى موضوع البنية الاجتماعية وتأثيرها.

الزاوية الثانية : طرحها معارضو الوحدة مع مصر الناصرية؛ وهى زاوية القول بأن البنية المصرية هى التى اندفعت إلى الوحدة، ولكن من بوابة سعى الرأسمالية المصرية إلى فتح سوق لها فى سوريا، وربما تحت مظلة "الاستعمار" المصرى لسوريا.

وفى مناقشة هذه الحجة نقول إنه لم تكن ثمة رأسمالية مصرية متبلورة أصلاً بالمعنى الصحيح، ولم تكن بالأحرى قد دخلت طور البحث لها عن سوق؛ فقد كانت السوق المحلية تكفيها، ولم يكن الأمر يتطلب سوى أعمال وسائل حماية السوق، أو الصناعات الوليدة، بإجراءات جمركية وغير جمركية. يضاف إلى ذلك أن توجه السياسة الاقتصادية المصرية كان يصب فى تحجيم الرأسمالية الخاصة لصالح إقامة قطاع عام ودور إشرافى للدولة، فكيف إذن يستقيم القول بأن الرأسمالية المصرية سعت إلى السيطرة على السوق السورية؟

وإذا قيل إن رأسمالية الدولة المصرية هى التى فعلت ذلك، فلم تكن ثمة "رأسمالية دولة" بالمعنى الحقيقى فى مصر حينئذ - أواسط وأواخر الخمسينيات - كما لم تتوفر دلائل تشير إلى أى إجراءات من خلال الوحدة لاحتجاز السوق السورية لمصلحة المنتجات المصرية، سوى ما تم بصورة عفوية.

المسألة الثانية :

ما طبيعة علاقة التأثير والتأثر بين البنية الاقتصادية/الاجتماعية ودولة الوحدة ؟ أو كيف أثرت الوحدة فى البنية الاقتصادية/الاجتماعية ؟

ينبغي أن نشير هنا إلى أن القاهرة كانت تمثل "المركز" فى دولة الوحدة بحكم ظروف قيام هذه الوحدة كما رأينا. ومن ثم فإن التوجهات الاقتصادية/الاجتماعية لدولة الوحدة الجديدة إنما أتت من القاهرة عبد الناصر التى أصبحت عاصمة الدولة الجديدة، وبها "الحكومة المركزية".

ولما كان عبد الناصر يتولى حكم مصر بالفعل قبل الوحدة، فقد كانت توجهاته التى سادت بعد الوحدة هى توجهاته التى طبقها فى مصر من قبل. ومن ثم فلا محل للحديث عن أثر للوحدة ذاتها على البنية الاقتصادية الاجتماعية فى مصر، وإنما يثور التساؤل عن أثر الوحدة على البنية الاقتصادية الاجتماعية فى سوريا.

لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو فى أواسط وأواخر الخمسينيات -وبالتحديد بعد نهاية العدوان الثلاثى؛ أى منذ ١٩٥٧- قد بلورت إلى حد كبير بعض توجهاتها الاقتصادية، وتمثلت هذه التوجهات فى ثلاث نقاط: فكرة التوجيه والبرمجة والتخطيط (الاقتصاد الموجه)، ومفهوم التصنيع كمحور لعملية التنمية الاقتصادية، والإصلاح الزراعى. ويحيط هذه التوجهات غلاف خارجى متمثل فى السعى إلى الاستقلال الاقتصادى المحلى عن الدول الغربية، وخاصة عن الدولة الاستعمارية القديمة "بريطانيا". فلما انتقلت "الثورة الاقتصادية" من مصر إلى سوريا، عرفت سوريا هذا كله على يد قيادة عبد الناصر متمثلاً فى : أولاً: دخل التخطيط إلى سوريا بصورته التى عرفتتها مصر حتى ذلك الوقت؛ أى كبرنامج استثمارى بصفة أساسية؛ وهكذا أصدر رئيس الجمهورية فى الفاتح من سبتمبر/ أيلول من عام ١٩٥٨ ما سُمى "البرنامج الإنمائى للسنوات العشر القادمة ١٩٥٨ - ١٩٦٧".

ولسنا نعرف أن مصر ذاتها قد شهدت وثيقة برنامجية مماثلة فى ذلك الوقت؛ أى وثيقة تشمل الاقتصاد الوطنى ككل. ومن ثم يمكن القول إن إصدار ذلك البرنامج يمثل عملاً سورياً خالصاً؛ أى إشارة رمزية خاصة من عبد الناصر إلى سوريا باتجاه العمل على ربط الوحدة بالتنمية.

ورغم عدم وجود إحصاءات أصلاً فى سوريا آنذ؛ إذ لم يجر تعداد للسكان، ولم يكن هناك نشاط إحصائى منظم، فقد جرى تقدير أولى أو تقريبى للمؤشرات الاقتصادية الكلية القائمة والمتوقعة، وتحدت فى أهداف طموح تتمثل فيما يلى:

- ١ - التوسع الجذرى فى مشروعات الرى والكهرباء.
- ٢ - إقامة صناعات للسلع الرأسمالية والاستهلاكية معاً.
- ٣ - رفع الدخل القومى فى نهاية البرنامج (١٩٦٧) بمعدل ٦٠% عما كان عليه فى سنة الأساس (١٩٥٧).
- ٤ - رفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومى بمعدل ٢٥% فى نهاية سنوات الخطة عما كان عليه فى سنة الأساس.

وتمثل هذه الأهداف فى حد ذاتها مفاهيم جديدة إلى حد كبير على الفكر الاقتصادى/الاجتماعى للدولة السورية. وتمت ترجمتها إلى مجموعات للمشروعات موزعة على خمس فئات؛ هى : مشروعات الرى والزراعة والكهرباء، ومشروعات المواصلات والتخزين، والمشروعات الصناعية والتعدينية والبترولية، ومشروعات الخدمات العامة، ثم أخيراً مشروعات متنوعة (تعليم - إدارة عامة.. إلخ).

ويبدو على أى حال أن هذا المخطط الإنمائى لم يجر تنفيذ أهدافه حسب ما أعلن عنها. ورغم الحصول على قرض من الاتحاد السوفيتى، فإن التمويل المحلى من الاندثار الداخلى قد قصر عن تحقيق الهدف المحدد لمقابلة الاحتياجات الاستثمارية. وربما كان السبب وراء ذلك هو التدهور الذى أصاب القطاع الزراعى فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ بسبب حالة الجفاف التى ألمت بالبلاد نظراً لنقص منسوب مياه الأمطار التى كانت تغطى معظم الأراضي الزراعية حينئذ كما رأينا. ومعلوم أن الاستثمار فى سوريا كان يتولد أساساً من القطاع الخاص الذى ظل يقدم نحو ٧٣,٢% من الاستثمار الإجمالى طوال السنوات السبع السابقة على إقامة الوحدة، مقارنة بحوالى ١٨,٨% للدولة؛ ولذلك فإن القحط النسبى الذى أصاب القطاع الزراعى - والذى كان يولد قرابة ٥٠% من الدخل القومى - قد أثر إلى حد كبير على الطاقة الاندشارية المحلية. وبانتهاء الفترة الصعبة التى واجهت المخطط عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩، انتقلت دولة الوحدة إلى مرحلة جديدة تماماً هى مرحلة ما سمي بالتخطيط القومى الشامل، والتي ربما كانت فى حقيقتها نوعاً من "البرنامج الاستثمارى المركزى الشامل". وقد اعتمدت بيانات الخطة على تقديرات عام ١٩٥٩/١٩٦٠ كسنة أساس، ووضعت أهدافاً مخططة للسنوات الخمس ١٩٦٠/١٩٦١، ١٩٦٤/١٩٦٥. ولما لم تستمر دولة الوحدة أكثر من ثلاث سنوات ونصف تقريباً؛ فلذلك يمكن القول إن الفترة التى طبقت من الخطة الخمسية الجديدة هى سنة ونصف سنة فقط تقريباً.

ولا يمكن الزعم بأن عاماً ونصف العام يمكن أن يصلح مؤشراً للحكم على فاعلية تنفيذ أى خطة اقتصادية، خاصة وقد لوحظ أن الخطة الخمسية فى مصر نفسها لم تصادف نجاحاً فى السنتين الأولى والثانية (٣)؛ بسبب نقص الناتج الزراعى أيضاً وخاصة القطن بحوالى الثلث، ولأن القطاعات الاقتصادية والأجهزة التخطيطية لم تكن قد أخذت عدتها الكاملة لتنفيذ الخطة، بالإضافة إلى ما أدت إليه قوانين يوليو ١٩٦١ من زيادة فى الاستهلاك على ما هو مقدر بالخطة نتيجة لزيادة أجور العاملين والنفقات الاجتماعية الأخرى، وهو ما تم على حساب الاستثمارات الإنتاجية (٤).

وتشاء الأقدار بعد ذلك أن يستمر تنفيذ الخطة الخمسية الأولى فى مصر بعد انفصال سوريا، وأن تحقق معدلات عالية فى التنفيذ لدرجة قيل معها إن هذه الخطة هى الخطة الوحيدة الحقيقية فى التاريخ الاقتصادى المصرى الحديث.

ثانياً: شهد الاقتصاد السوري في ظل الوحدة أول برنامج صناعي، هو برنامج السنوات الخمس للتصنيع، الذي أريد له أن يكون موازياً للبرنامج الخمسي المصري، وذلك في إطار البرنامج العشري ١٩٥٨ - ١٩٦٧، علماً بأن مفهوم الصناعة والتصنيع هنا لم يقتصر على الصناعة التحويلية بالمعنى الفني أو العلمي، وإنما شمل الصناعة التحويلية والتعدين أيضاً بما فيه البترول، وأضيف إليها الكهرباء (٥).

وقد اشتمل البرنامج على مشروعات محددة في كل من مجموعة الصناعات البترولية، وصناعات التعدين، والصناعات الكيماوية والنسجية والغذائية، وقدر له أن يحقق زيادة كبيرة في ناتج القطاع الصناعي خلال السنوات الخمس، بحيث يرتفع نصيبه من الدخل القومي لسوريا - والبالغ حوالي ١٣% في سنة الأساس (١٩٥٧) - بشكل محسوس، وليأتى في ذلك تالياً للزراعة (ويقدر نصيبها بحوالي ٤٨%)، وللقطاع التجاري (١٣,٥%) (٦).

وفي إطار الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) أدرجت المشروعات الصناعية للبرنامج الخمسي ضمن الهدف العام لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، يتحقق منها ٤٠% في السنوات الخمس للخطّة. وتأكيداً لذلك فإن القطاع الصناعي في سوريا قد ناله ١٨,٧% من إجمالي الاستثمارات المدرجة في الخطّة الخمسية، ليأتى تالياً لقطاع الري واستصلاح الأراضي (٣٠,٥%)، وقطاع النقل والمواصلات (١٩,٧%) (٧).

ويرتبط بعملية التصنيع - ضمن تناولنا لثورة التفكير الاقتصادي المصاحبة للوحدة - أمر مهم يتعلق بالتركيب الداخلي للاستثمار في الاقتصاد السوري. فقد لوحظ أن الاستثمار الخاص - كما تدل على ذلك الأرقام عن الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ - قد غلب عليه العنصر المسمى بالعنصر الساكن أو الراكد من مكونات الاستثمار، وهو عنصر البناء والتشييد، إذ استوعب وحده حوالي ٤٢% من الاستثمار الإجمالي مقابل حوالي ٢٢% فقط للعنصر الحركي أو الديناميكي (الألات الصناعية والتجهيزات). ومعلوم أن الاستثمار الخاص - كما قلنا - كان يشكل في الفترة المذكورة أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمار الكلي على المستوى القومي (٨).

وقد جاء برنامج التنمية للسنوات العشر، ثم الخطّة الخمسية الأولى لتضع للاستثمار في سوريا هدفاً طموحاً يتغلب على النقص البادي في تركيب الاستثمار، بإعطاء تركيز أكبر على ما يسمى بصناعات السلع الرأسمالية - أي

الآلات والمعدات الإنتاجية - وذلك برفع نصيب هذه الصناعات في الاستثمار الصناعي الإجمالي من ٤٠% عام ١٩٥٨ إلى ٥٦% عام ١٩٦٤ (٩).
ثالثاً: الإصلاح الزراعي، وهذا هو الملمح الثالث من ملامح الثورة الاقتصادية/ الاجتماعية التي دخلت إلى سوريا من خلال الوحدة.
فقد صدر قانون الإصلاح الزراعي في سوريا - جرياً على الستة التي تمت في مصر عام ١٩٥٢ - وأنشئت وزارة خاصة لوضعه موضع التنفيذ. وقد ترتب على هذا القانون تصفية الإقطاع، وتمليك حوالي ٢٥% من سكان الريف، كما أن تنفيذ مشاريع الري الكبرى كان يفترض أن يؤدي إلى تمليك حوالي ٥٥% آخرين من سكان الريف أرضاً يزرعونها، وبذلك يصبح ٨٠% من سكان الريف من المالكين الأحرار المنتظمين في جمعيات تعاونية. كما صدر قانون تنظيم العلاقات الإيجارية على أسس عادلة، وكانت قبل ذلك تخضع للعرف وحده، أي لمصلحة المالكين (١٠).

وتجدر الإشارة إلى أن معالم الثورة الاجتماعية قد امتدت من الزراعة إلى الصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية، وتعمقت مع الأيام، بدءاً من صدور "قانون العمل الموحد" لتنظيم علاقات العمال الصناعيين بأرباب العمل، في بداية دولة الوحدة، وانتهاءً "بالقوانين الاشتراكية"، بما في ذلك - كما قال على صبري رافع الأجور، وتحديد ساعات العمل، وزيادة العمالة، ومكافآت الإنتاج، والعلاوات الدورية، والتأمين الصحي للعمال، والتأمينات الاجتماعية ضد البطالة والشيخوخة، والتسويق التعاوني ومنع استغلال الوسطاء في مستلزمات الإنتاج، والتعليم المجاني، وتخفيض إيجارات المساكن.. الخ (١١).

المسألة الثالثة :

كيف أثرت تغيرات البنية الاقتصادية/ الاجتماعية على الوحدة؟
وبعبارة أخرى: كيف أسهمت هذه التغيرات في الانفصال؟ كما أن الوحدة أتت من سوريا، فكذا أتت منها الانفصال. وقد تقبلت قيادة عبد الناصر الوحدة مع سوريا قبولاً حسناً، ولم يكن الأمر كذلك في حالة الانفصال. ولأمر ما بدا أن هناك "انفصلاً شيكياً" إذا صح هذا التعبير في "عين" الدولة الموحدة. فبينما أخذت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية تترى من كل صوب قادمة من مصر عبد الناصر إلى سوريا، فقد جمدت السياسة في مكانها، لا بل تحركت على غير هدى أحياناً، أو تحركت في غير اتجاهها الصحيح، بحيث لم يقتصر أثرها على

عدم مساعدة التغير الاقتصادي/الاجتماعي بل تعداه إلى تشويه صورة هذا التغير بالذات.

ولكن هل أتى الانفصال الشبكي من مصر أيضاً؟ أم أنه أتى من سوريا ؟ لا نستطيع الجزم بالإجابة على هذا السؤال على نحو ما، بل إن الجزم به يدخل في باب الخطأ العلمي؛ فالتغير السياسي بطبيعته مركب، بل هو معقد؛ إذ يتم على نحو شبكي، أو منظومي متداخل، بحيث يصعب تحديد بداية طرف الخيط من نهايته على وجه التعيين.

إن مناط الأمر كله هو أن حركة التحرر القومي بقيادة عبد الناصر قد انطلقت بدون تنظيم سياسي عربي قومي يدفعها، وبدون نظرية ثورية متكاملة ترشدها، وكان لهذا الأمر انعكاسات في مصر كما كانت له انعكاساته في سوريا.

ففي مصر حاولت القيادة الجانبة (الكاريزما) أن تعوض افتقاد التنظيم السياسي المحكم، بتواصل مباشر مع الجماهير المخاطبة بالثورة، من خلال منظمات فضفاضة بدأت بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومي، وانتهت بالاتحاد الاشتراكي العربي. ولم تستطع هذه المنظمات أن تطور علاقة التواصل المباشر بين القيادة والقاعدة إلى علاقة عضوية يمتزج فيها ثقل الجماهير الحى بإرشاد القائد الملهم لها. ولقد كان ذلك من الممكنات التاريخية على أي حال، بفعل الفراغ السياسي الناشئ عن إخفاق التنظيمات السياسية - ذات الطابع الشخصي - قبل الثورة، ولكن ممكنات التاريخ ليست ضرورية الحدوث على أي حال، وكانت النتيجة أن الممكن لم يقدر له أن يدخل مجال التحقيق، وظل أملاً يراود الحالين من الشباب، ويرaud القائد نفسه كما صرح بذلك في لقاءاته بعد ١٩٦٧.

أما في سوريا فقد تمت الوحدة على أساس نوع من الدعامات السياسية الائتلافية الهشة، بين تشكيلة فسيفسائية الطابع من فرقاء عديدين كما رأينا؛ ائتلاف الضباط القوميين والعسكريين المحترفين والبعثيين، مع تجمعات السياسيين القوميين ونوى الميول الناصرية، مع خليط من "الائتلاجنسيا" المتمردة وطنياً أو اجتماعياً على أوضاع سوريا.

ولم يقدر لهذا الائتلاف أن يتطور إلى نسيج مندمج، لا، بل لقد اعتراه التفكك سريعاً، وعلى وجه التحديد بعد قيام الوحدة بأقل من ستة شهور مع استقالة الوزراء البعثيين الأربعة الشهيرة من الوزارة المركزية. ثم أخذ التفكك يسرى

إلى الجسد السياسى مع استتكاف البحث الاستمرار فى مسيرة الوحدة مع عبد الناصر، ومع تنمر الضباط الوطنيين والقوميين من ظروف العمل فى ظل القيادة الموحدة للقوات المسلحة، كل ذلك فى ضوء تولى المشير عبد الحكيم عامر مسئولياته ككاتب لرئيس الجمهورية فى الإقليم الشمالى (سوريا)، مع ما تبين من هشاشة قدراته القيادية، لدرجة اختراق جهازه الخاص من قبل الضباط المناوئين للوحدة والذين تولوا قيادة الحركة العسكرية للانفصال (عبد الكريم النحلاوى).

ولقد أسهبنا فى الحديث نسبياً عن العامل السياسى؛ لنشير إلى أنه لم يوفر الدثار الحامى للتغيير الاقتصادى/الاجتماعى، بل وانقلب الحال إلى معول هدم فى البنية الاقتصادية/الاجتماعية بالذات. وبهنا هنا أن نشير إلى ما يلى:

١- تباطؤ النمو الاقتصادى فى السنتين الأوليين للوحدة، وخاصة بفعل عامل طبيعى هو الجفاف وهو ما دفع البعض إلى القول أن الطبيعة عملت أيضاً بدورها ضد الوحدة (١٢).

٢ - إن قصر مدة الوحدة نفسها (ثلاثة أعوام ونصف العام) لم تسمح للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة بأن تؤتى أكلها، وخاصة أن الأدوات الاقتصادية لا يظهر تأثيرها الهيكلى إلا على المدى المتوسط والطويل (٥ - ١٠ سنوات أو أكثر). وربما نأخذ دليلاً على ذلك من أن الخطة الخمسية الأولى حينما أخذت مداها الزمنى فى الاقتصاد المصرى فإنها حققت نتائج إيجابية ملحوظة.

٣ - إن قوانين يوليو الاشتراكية لم تكن ذات مفعول إيجابى لصالح الوحدة داخل المجتمع السورى على نحو المفعول الإيجابى لصالح عبد الناصر فى داخل مصر؛ ويرجع ذلك إلى اختلاف البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلدين اختلافاً بيناً كما رأينا. فإذا نظرنا إلى القوانين والقرارات المتعلقة بتأميم المشروعات الصناعية وعلاقات العمل، فإننا نجد أنها لم تمس سوى شريحة اجتماعية شعبية ضئيلة؛ نظراً لضيق قاعدة العمال الصناعيين فى الاقتصاد السورى، لانخفاض مستوى التطور الصناعى المقارن أصلاً. وبينما تحول العمال الصناعيين فى المجتمع المصرى إلى قاعدة راسخة على المستوى الشعبى لصالح النظام السياسى الناصرى، وخاصة فى فترة ١٩٦١ - ١٩٦٧، فإنه لم يوجد مثل ذلك فى سوريا.

وفى المقابل فإن القوانين والقرارات المذكورة، وقد أضرت بأصحاب رأس المال الاحتكارى فى الاقتصاد السورى وهم حفنة قليلة العدد على أى حال (كما

هو الحال في "الشركة الخماسية"، فإنها جعلت من هؤلاء قوة مضادة فعالة ضد دولة الوحدة، أي ضد وجود عبد الناصر في سوريا .
أما عن الإصلاح الزراعي فإنه وقد أثار كبار ملاك الأراضي ضد الوحدة أيضاً، فلم يكن من شأنه أن يعبئ قاعدة فلاحية ضخمة؛ نظراً لأن الوقت لم يسعف دولة الوحدة لإقامة منظمات تعاونية فلاحية قادرة على تعويض النقص والخلل الناجمين عن انسحاب الملاك من حقل تمويل المزارعين لاستثماراتهم في وسائل الري والبذر والسماد وجهاز التسويق.. إلخ، وذلك برغم احتواء الخطة الخمسية على مشروعات دعم التعاون الزراعي على نطاق واسع وبمستوى عميق.

والخلاصة: لقد وقع النسيج الاقتصادي الاجتماعي السياسي لسوريا في تناقض عميق؛ فبينما كان المجتمع السوري يتسم بظاهرة (التسييس المفرط) Over - Politicization إذا صح هذا التعبير، حيث كل فرد معنى بالشأن العام هو "سياسي" تقريباً، فإنه لم يفرز الدعامة القيادية المنسجمة القادرة على مساندة التغير الإيجابي، وتحييد أثر التغيرات السلبية، ودفع مسيرة الوحدة والتقدم الاجتماعي إلى الأمام. وكانت النتيجة استشراف ظاهرة تشرذم النخبة Fragmentation of Elite على أوسع نطاق .

المسألة الرابعة :

هل من دروس مستفادة - اقتصادياً واجتماعياً - من تجربة الوحدة والانفصال ؟

أولاً : بين الوحدة والانضمام:

لقد بدت الوحدة المصرية السورية في واقعة قيامها وكأنها انضمام من سوريا إلى مصر، أكثر منها وحدة حقيقية بين طرفين، وهذا أمر متواتر تاريخياً على كل حال.

فالولايات الألمانية انضمت إلى بروسيا، والولايات الإيطالية انضمت إلى بيد مونت. وصحيح أن القوة العسكرية كانت عاملاً ملحوظاً في الحالتين، ولكن القوة لم توجه إلى الأطراف المخاطبة بالوحدة ، ولكن إلى أعداء الوحدة الرئيسيين بالذات، ومن خارج الوطن القومي بطبيعة الحال.

وفى تجربة معاصرة لنا، وفى قارتنا - إفريقيا - انضمت زنجبار إلى تنجانيقا، بل وفى وطننا العربى يمكن القول - إلى حد بعيد - إن اليمن الجنوبى قد انضم إلى اليمن الشمالى، برغم أن الحالة اليمنية لا يقاس عليها فى التجربة الوحيدة، حتى على النطاق العربى نفسه؛ إذ كان البلدان موحدين بالفعل طوال التاريخ المكتوب.

وهكذا فإن الانضمام أمر مفهوم فى سياق التجارب التوحيدية، بيد أن مصر - كما قال صلاح الدين البيطار وهو ثانى اثنين فى القيادة التاريخية لحزب البعث - لم تكن "بروسيا العرب" - للأسف - وقال بالنص فى إحدى المناسبات: "لو أن مصر كانت تحمل لواء الدعوة الوحيدة القومية لقبلت هيمنتها، وهذه مشكلة أساسية، فالذى يحمل لواء الدعوة الوحيدة القومية هى سوريا وليست مصر، فمصر لم تكن مع الأسف بروسيا فى وحدة ألمانيا حتى تخضع الإمارات الثلاث لها" (١٣).

وفى الحق إن هذا القول يمثل نصف الحقيقة. وصحيح أن نضال مصر لم يكن موجهاً فى حد ذاته إلى إقامة وحدة سياسية عربية مع بلد مغين، ولكنه - ناصرياً - كان موجهاً إلى التحرر القومى للوطن العربى ككل؛ ولذا يمكن القول بدون غشاضة إن سوريا إنما التحقت - فى الحقيقة - بركب ثورة عبد الناصر لتواجه الأخطار المحدقة بها.

غير أن هذا الظرف بالذات - انطلاق وحدة مصر وسوريا من مناخ سياسى ضاغط - ترك أثره بعد ذلك على الدولة الواحدة، بحيث ظلت صيغة الوحدة تبدو وكأنها صيغة انضمام أكثر منها صيغة وحدة حقيقية كما قلنا.

ويبرز أمامنا درس مستفاد للمستقبل يخص الدور العربى لمصر. فإذا أراد القوميون التقدميون من أبناء مصر العربية أن يكون لبلدهم هذا الدور القيادى الذى يتفق مع مكانتها التاريخية وقدراتها، فإنه يجب عليهم أن يمارسوا الدور القومى الوحوى ممارسة حقة؛ عن طريق قيادة الحركة القومية بالفعل.

ثانياً : بين الوحدة (وعملية التوحيد Unification Process) :

يبدو لنا من تأمل مسيرة الوحدة، وكما قام الرئيس عبد الناصر بنقدها بنفسه؛ من خلال حديثه المفصل، والتعليمى على أى حال - فى "محاضر محادثات الوحدة" - إن الوحدة لم تصبحها عملية "توحيد" (١٤)،

ولن نتكلم هنا عن المجال السياسى تفصيلاً، والذي لم يشهد توحيداً من أى نوع، وإنما شهد انفصلاً فى ثوب الوحدة؛ لظروف ناقشناها من قبل، وخاصة بفعل التناقض بين البعث وعبد الناصر، إنما نتحدث عن المجال الاقتصادى/ الاجتماعى.

فالحقيقة أنه قد حدث تمييط للسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ أى إحداث نوع من التماثل أو التوحيد فيما بينها، من خلال الآخذ بالية التوجيه ثم التخطيط الاقتصادى، مع انعكاسات ذلك على كافة الميادين عبر دور الدولة الإشرافى، ثم التأميم أخيراً.

ولكن مع وقوع التخطيط فإنه لم تحدث إدارة لعملية التكامل، فبقيت السياسات المتشابهة ! منفصلة فى آثارها. وأكبر مثال على ذلك الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٠ - ١٩٦٥. فقد وجدت خطتان: الخطة الخمسية فى مصر (الإقليم الجنوبى) والخطة الخمسية فى سوريا (الإقليم الشمالى)، ولم يُراع فى أى من الخطتين أن يتحقق تكامل تدريجى موجه، وخاصة على صعيد التخصص الإنتاجى، وبطريقة تضمن إقامة آلية لتعويض الأطراف المتضررة من عملية التكامل والأخذ بيد الأطراف الضعيفة والأقل نمواً (كما فى حالة تجربة الصناديق الهيكلية فى الجماعة الأوروبية: الصناديق الاجتماعية والقطاعية). وصحيح أن هذه التجربة الأخيرة نضجت مع الزمن، وكانت عام ١٩٥٨ فى بدايتها بالضبط، ولكن الفكر التكاملى كان واضحاً فى ضرورة الآخذ باعتبارات إدارة التكامل.

والدليل على انفصال الخطتين منذ البداية أن الخطة الخمسية (المصرية) بقيت كما هى بعد الانفصال كما أشرنا، واستمر تنفيذها (بنجاح !) وطبقاً للأهداف الموضوعية ! وكان شيئاً لم يكن !

ولما لم تتم إدارة التكامل بين بلدين مندمجين دستورياً (فى دولة بسيطة وليست اتحادية!) فقد ترك التكامل ليأخذ مجراه العملى بطريقة عفوية تماماً، وهكذا أخذ الأشخاص يغدون ويروحون للزيارة والسياحة، وأخذ التجار يغدون ويروحون أيضاً (تجار ما يسمى "بالشنطة" وغير تجار "الشنطة") بين القاهرة ودمشق، وببيروت فى لبنان، وعلى الخط البحرى بين اللاذقية والإسكندرية، دون ضوابط. ومن ثم تركت على عواهنها تدفقات السلع وتهريبها وتهريب العملة؛ مما أساء إلى صورة مصر فى سوريا لدى البعض، ومما أعطى الفرصة لأعداء التجربة أن يطلقوا أحاديث عن سعى الرأسمالية

المصرية للسيطرة على السوق السورية وعن "الاستعمار المصري"، كما أشرنا.

ومن هذه التجربة درس مستفاد للنشاط التكاملى الجارى فى الآونة الحاضرة، وخاصة بين مصر وليبيا مثلاً؛ حيث الحدود المفتوحة، وتدفقات السلع تجرى بدون ضوابط من أى نوع، فتركت لانعكاسات المصالح النفعية قصيرة النظر بين تجار من هنا وبيروقراطيين من هناك؛ مما أبرز ظواهر سلبية كثيرة من شأنها أن تسيء إلى صورة الشعب العربى فى كل من البلدين لدى الآخر.

ثالثاً: الوحدة بين السياسة والاقتصاد - نظرة مقارنة :

لم تتطرق تجربة الوحدة المصرية السورية من خبرة مسبقة فى التقارب أو التعاون الاقتصادى العملى، على نحو ما تم مثلاً فى تجربة الاتحاد الجمركى بين الإمارات الألمانية فى القرن التاسع عشر والمسمى "الزولفرين"، كما لم تتطرق من خطوات مشابهة لما جرى ويجرى بين دول أوروبا الغربية التى انتقلت من الاتحاد الجمركى، إلى السوق المشتركة، إلى الجماعة الاقتصادية، إلى الاتحاد الأوروبى!

ولكن الوحدة المصرية السورية انطلقت من عامل سياسى فى المقام الأول، ويحصل هذا العامل - كما أشرنا مراراً - فى الالتفاف حول قيادة عبدالناصر لمعركة التحرر القومى العربى، أو كما قلنا: الانضمام إلى مصر الناصرية. فلما طبقت الدولة الجديدة تماثل السياسات، بالتخطيط والتأميم، أخذ الأمر وكأنه يحمل شبهة إساءة لسياسات المركز (القاهرة)؛ أى أنها بدت وكأنها سياسات (مصرية).

وقد تقاوم الأمر مع محاولة سد فراغ الكوادر التقنية فى المجالات الاقتصادية المختلفة فى سوريا بالبيروقراطيين والتكنوقراطيين المصريين، وتفويضهم اختصاصات مختلفة، وإعطاء البعض منهم صلاحيات تفوق أقرانهم السوريين كما قيل، إضافة إلى ما بدا من أنه تفضيل من جانب البيروقراطية المركزية فى القاهرة لسرعة البت فى المشروعات المقدمة من الطرف المصرى مقابل تأجيل البت فى المشروعات المقدمة من الطرف السورى، إلى جانب تراكم مشاعر الغضب لدى بعض ضباط الجيش السوريين بفعل التسريح المبكر لبعضهم، أو إبعاد البعض إلى القاهرة، أو عدم رضاهم عن حركات التنقل ... إلخ.

فلذلك كله بدا الأمر أحياناً في نظر البعض وكأن القاهرة تدير سوريا، ومن ثم نسب القصور والإخفاق للقاهرة التي هي بمثابة (دولة الوحدة) بالذات، والتي التحقت بها سوريا.

وقد حاولت القوى المعادية للوحدة - والمدفوعة في بعض الأحيان بقوى من خارج سوريا - أن تستغل هذا كله، وأن تهيج المناخ للانفصال الذي حدث بعد ذلك، وإن رفضه الشعب العربي في سوريا سريعاً.

وإننا الآن - في غمار السعي إلى الوحدة والتكامل - نواجه موقفاً مماثلاً، فالوحدة إن أتت ستأتي من قوة دفع سياسية وليست من قوة دفع اقتصادية في الأساس؛ لأن التجربة تشير إلى أن الإرادة السياسية التوحيدية يتوقف عليها قيام الوحدة، وجوداً وعدماً. أما التكامل الاقتصادي التدريجي فهو عمل الحكومات الإقليمية، بينما لا يتحقق التكامل الإدماجي integrative complementarily إلا من خلال الوحدة.

غير أن المهم - كدرس مستفاد من التجربة الوحدوية الأولى لمصر وسوريا - أن يقترن قيام الوحدة على القاعدة السياسية، بتوافر مخطط للتكامل الاقتصادي الإدماجي عبر مراحل زمنية متوافقة. ويتطلب ذلك:

أ - إحداث تكامل اقتصادي حقيقي، بالبداية في إنشاء صيغة للتخصص الإنتاجي؛ أي إقامة نوع من "تقسيم العمل العربي القومي".

ب - إدارة التكامل الإدماجي من خلال آليات للتعويض والمساعدة.

ج - تحقيق التوازن بين الميزات النسبية القائمة حالياً في الأقطار العربية والميزات التي يتم خلقها في سياق العملية التكاملية.

د - وفي جميع الأحوال فإن التكامل عملية قابلة للإدارة، ومن ثم يجب ألا تترك للتدفقات العفوية بآثارها السلبية كما رأينا.

خاتمة

وإذا كانت تلك دروساً مستفادة لنا، فهل كانت دروساً مستفادة أيضاً لقيادة دولة الوحدة؟

نعم.. وكان أول درس مستفاد استخلصه جمال عبد الناصر هو الصلة العضوية القائمة بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي/الاجتماعي في عملية التغيير الشامل، وفي أسلوب الحركة، ومن هنا كان الانتقال من شعار وحدة الصف إلى "وحدة الهدف" كقاعدة للالتقاء بين القوى العربية، وبذلك تم الفرز

بين قوى ثورية وقوى رجعية، والرجعية هنا هي صفة مركبة لتلك القوى الطبقة التي تجمع بين ارتباط مصالحها بالجمود عند "الوضع القائم" ومعاداة التغيير إلى الأمام، الذي هو مطلب القوى الثورية. والوضع القائم يتمثل في واقع متعدد الجوانب هو واقع التجزئة والتخلف والارتباط بالاستعمار والصهيونية؛ ولذا تكون الرجعية اتجاهاً انفصالياً بقدر ما هي اتجاه مقاوم للعدالة الاجتماعية ومهادن إن لم يكن متعاوناً مع الدول الاستعمارية قديمها وجديدها ومع الكيان الصهيوني إسرائيل.

والضمانة الحقيقية لنجاح القوى الثورية في سعيها نحو التقدم هي اصطافها معاً؛ مع الشعب المنتج، وتلك هي صيغة تحالف قوى الشعب العامل من الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والرأسمالية الوطنية، والتي هي النقيض وهي المقابل العملي في مواجهة حلف الرجعية.

بيد أن نجاح وحدة الهدف من خلال تحالف قوى الشعب العامل لا بد أن يستند إلى ذراعين: النظرية والتنظيم؛ فأما النظرية فقد أعد لها إطار أولي، صدر بالفعل في مايو ١٩٦٢ على هيئة "الميثاق الوطني"، وتم اختزاله في شعار ثلاثي هو الحرية والاشتراكية والوحدة. وعُرفت الحرية على أنها حرية الوطن والمواطن. وعُرفت الاشتراكية بأنها الكفاية والعدل. وعُرفت الوحدة على أنها عودة الأمر الطبيعي لأمة مزقتها أعداؤها. وأما التنظيم فهو الاتحاد الاشتراكي العربي، وأبرز ما فيه أنه "اشتراكي" وأنه "عربي"؛ ليحل محل اتحاد قديم لم يكن كذلك، هو "الاتحاد القومي".

وإذا كان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الصيغة المنظمة لتحالف قوى الشعب العامل في الداخل فإنه يجب على المستوى العربي القومي العام أن توجد صيغة موازية تتمثل في "اتحاد الحركات الوطنية التقدمية العربية"، والتي تتطور من بعد إلى "الحركة العربية الواحدة". وهذه الصيغة التنظيمية هي الضمان الحقيقي لإقامة وحدة القوى الثورية العربية كطريق إلى الوحدة السياسية.

وانطلاقاً من النظرية والتنظيم يكون السلوك العربي القومي الحقيقي هو السلوك الهادف إلى تعميق خطى حركة الثورة العربية، كحركة مقاومة للاستعمار والصهيونية والرجعية، وحركة ساعية إلى الوحدة والتقدم الاقتصادي الاجتماعي. ومن هنا كان قرار عبد الناصر بمساندة ثورة اليمن، بقوة عسكرية كثيفة في الشمال، وعون متعدد الصور ضد بريطانيا في الجنوب؛ ذلك أن سلامة الثورة العربية لا تتجزأ، وإننا ندافع عن القاهرة في قلب الجزيرة

العربية. كما ساندت مصر التي احتفظت باسم الجمهورية العربية المتحدة ثورة العراق في ٨ فبراير ١٩٦٢، واحتضنت بالطبع ثورة سوريا ضد الانفصال في ٨ مارس ١٩٦٣، وحافظت ما أمكنها على صلة قوية بالجزائر المستقلة اعتباراً من ٥ يوليو ١٩٦٢، وحملت شعلة العون للنوار العرب على السواحل الشرقية للوطن العربي (الخليج) ضد الاستعمار البريطاني، وأصبحت قبلة لكل عربي ثائر ضد الواقع الفاسد.

وبذلك كله أصبح الانفصال هو الشرارة التي أطلقت فكر الوحدة الجديد. وغدت المفارقة التاريخية جلية: إن الوحدة بين مصر وسوريا كانت انفصالية المنزع نسبياً وبمعنى ما، بينما تبلور في ظل الانفصال فكر الوحدة. وعلى أساس هذا الفكر الجديد الذي صهرته التجارب دخل عبد الناصر محادثات الوحدة الثلاثية مع سوريا والعراق في مارس/أبريل ١٩٦٣، وأخذ يقدم للقادة الجدد خبرة تعليمية نادرة في إدارة الدولة، وفي نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

بيد أن نهر الحياة المتدفق لا يكف عن الجريان، وقد جرت المياه بالفعل غزيرة، بعد ١٩٦٣ بالذات، دونما انقطاع بين مدّ وجزر، وكشفت عما لم يدركه خيال من قبل.

وما أشد حاجة القوميين التقدميين اليوم إلى معرفة ماذا جرى، وما العمل؟ لدفع حركة الثورة العربية إلى الأمام، نحو المستقبل!

الهوامش

- (١) انظر: مؤسسة الإنماء الاقتصادى، الإقليم السورى - الجمهورية العربية المتحدة، برنامج الإنماء الاقتصادى للسنوات العشر ١٩٥٨ - ١٩٦٧، ص ١٦ - ١٧.
- (٢) المرجع السابق، ص ٥٠.
- (٣) وزارة التخطيط بالجمهورية العربية المتحدة، متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى (٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤)، الجزء الأول، متابعة وتقييم المعالم الأساسية للتنمية فى الخطة الخمسية الأولى، القاهرة، فبراير ١٩٦٦.
- (٤) على صبرى، سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الأولى، دار المعارف بمصر، د. ت، ص ٨٦ - ٨٨.
- (٥) انظر: وهبى غبريال، التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة، الشركة التعاونية للطباعة والنشر، القاهرة، د. ت، ص ٢٣٠ - ٢٣٥.
- (٦) انظر: وهبى غبريال، التنمية الاقتصادية بالإقليم السورى، كتب قومية، رقم ٦٥، ص ٤٠ - ٤٥.
- (٧) وزارة التخطيط بالإقليم السورى - الجمهورية العربية المتحدة، مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٥/١٩٦٤، دمشق، حزيران ١٩٦٠، ص ٦ - ٨.
- (٨) مؤسسة الإنماء الاقتصادى، برنامج الإنماء الاقتصادى للسنتين العشر، مرجع سابق، ص ٦٣.
- (٩) المرجع السابق، ص ١٤٢.
- (١٠) المرجع السابق، ص ٩.
- (١١) على صبرى، سنوات التحول الاشتراكى...، مرجع سابق، ص ٨٩.
- (١٢) انظر عرضاً لأراء الكثيرين ممن عارضوا الوحدة فى: د. سامى عصاصة، أسرار الانفصال، مصر وسوريا، دار الشعب، القاهرة ١٩٨٩، وخاصة ص ١٧٧ - ١٩٢، ص ٢٤٨ - ٢٦٠.
- (١٣) النص مذكور فى المصدر التالى:
مجموعة مؤلفين، القومية العربية فى الفكر والممارسة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ٤٤٠.
- (١٤) انظر: محاضر محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، مارس-ايريل ١٩٦٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أغسطس ١٩٦٣.

البنية الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الوحدة

ممدوح رحمون

لا يسعنا أن نلج بدراسة عن دولة الوحدة وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية قبل استعراض بعض من تاريخ هذين القطرين، اللذين ما ابتعدا عن بعضهما إلا وجدنا يد الأعداء تدق أبوابهما، وما تقاربا حتى انكفأت جيوش الأجنى، وتوارت طموحاته، تجاه تصميم وعزيمة أبناء هذين القطرين، هكذا علمنا التاريخ.

وفى تاريخنا الحديث، وعت الدول الأوروبية حقيقة هذين الموقعين، مصر وسوريا، فاندفع الاستعمار الأوروبى يعمل فيها تمزيقا على كل المستويات، السياسية منها والعسكرية، الاقتصادية والاجتماعية، حتى بات التباعد بين الأقطار العربية، شغلها الشاغل، مما أوصلنا إلى مشروع سوريا الكبرى، ومشروع الهلال الخصيب.

ثم كان إعلان ميثاق جامعة الدول العربية فى شهر آذار/ مارس من عام ١٩٤٥، ومن يتفحص هذا الميثاق يجد أنه تجاهل الكلام عن تحقيق الوحدة العربية التى أثارها الوفد السورى بالعمل لوحدة الأقطار العربية أثناء مباحثات تأسيس الجامعة العربية، فجاءت بنود الميثاق محافظة على حدود الدول العربية فيما بينها! فتوالى الأحداث، عقب جلاء الأجنى عن سوريا بتاريخ ١٧ نيسان/ إبريل عام ١٩٤٦، ثم أخذت المعارك تحتدم بين الثوار الفلسطينيين والصهاينة الوافدين والتى كان من جرائها قيام كيان للعدو فى فلسطين.

الآثار الناجمة عن قيام هذا الكيان :

كانت أولى ردات الفعل في سوريا، حيث قام الجيش بانقلاب عسكري في ٣٠ آذار/ مارس من عام ١٩٤٩، وتبعه عدة انقلابات أخرى، وكلها كانت تنطلق من مسلمة واحدة، وهي قضية فلسطين، وتوالت الانقلابات العسكرية في بلدان عربية أخرى، منها من أدرك غايته، ومنها من ذهبت أفعاله أدراج الرياح.

مصر وحركة يوليو عام ١٩٥٢ :

قام الضباط الأحرار بانقلاب عسكري أطاح بالنظام الملكي، وكانت النظرة الأولى لهذا الانقلاب لا تتعدى مثيلاتها من الانقلابات الأخرى، حتى طرأ عامل جديد بتحية اللواء محمد نجيب، وتسلم الرئيس عبد الناصر مقاليد الحكم، وهنا برزت ملامح جديدة لهذه الحركة العسكرية، وظهرت عناوين بارزة، كان أهمها:

١ - المطالبة بجلاء الأجنبي عن أرض الكنانة بإنهاء المعاهدة المصرية البريطانية.

٢ - تأمين كل المصالح الأجنبية.

إلى جانب النظم الإجماعية المختلفة، التي اندفع رجال الحركة إلى القيام بها وتنفيذها على الفور، وهنا بدت لنا ملامح الثورة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى فأصبحنا أمام: " ثورة اجتماعية واقتصادية ذات بعد وطني وقومي " مما فتح عيون العرب على تلقف أخبارها وأحداثها.

نظرية الفراغ في الشرق الأوسط :

وكان القطران المصري والسوري يعملان في اتجاه واحد لشراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا، ويتعرضان لضغط أمريكي رهيب للدخول في حلف بغداد، الذي أنشئ أصلاً ليكون سداً في وجه العدوان الشيوعي المحتمل، وكانت تركيا النظام في العراق رأس الحربة.

معاهدة الدفاع المشترك :

عندها اجتمع أقطاب البلدين، وتدارسوا الأوضاع التى يتعرضان لها، وخرجوا بتوقيع معاهدة للدفاع المشترك بين البلدين بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٥٥، وكانت فحوى هذه المعاهدة، توحيد النظم العسكرية، وقيام كل منهما بمساعدة الآخر عند تعرضه لعدوان خارجى، وترك الباب مفتوحاً لباقي الدول العربية . فما كادت هذه المعاهدة تنتهى من التوقيع، حتى كان العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦.

التعاون العربى المشترك :

لقد جرب العرب التعاون الشعبى المشترك، كما جربوا التعاون الرسمى أيضاً؛ إذ إن الحدث الأبرز فى تاريخ العرب الحديث كان الهجوم الثلاثى عام ١٩٥٦ على أرض الكنانة، إثر إعلان تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦، وذلك رداً على سحب الولايات المتحدة لقرض بمبلغ مليار دولار لبناء السد العالى، وفى سبيل وأد الثورة المصرية؛ حتى لا تقوم لها قائمة، فاستنفرت بعض الجيوش العربية لمؤازرة شعبنا فى مصر التى تتعرض للعدوان الثلاثى الغاشم.

وانفردت سوريا الشريكة فى معاهدة الدفاع المشترك عن غيرها من الأقطار العربية باستنفار قواها كافة. وسارعت بعض أجهزة السلطة بإظهار عدائها العلنى لدول العدوان الثلاثى، مجسدة الموجة الشعبية العارمة ضد هذا العدوان، حيث بلغ التعاون ذروته بتفجير أنابيب بترول نفط العراق التى تمر فى سوريا، مما حدا بالقوات المهاجمة للتخوف جدياً من توسيع نطاق المعركة على المستوى العربى، خاصة وإن الجنيه الإنجليزى وصل إلى أدنى مستوياته بعد حادثة التفجير.

وخرجت مصر من معركتها ظافرة، ولم يكن الظفر مقتصراً عليها، بل كان لكل فرد من أمة العرب.

الوضع فى سوريا :

كانت سوريا فى تلك الفترة تتعرض لانقلابات عسكرية بين الفينة والأخرى، تارة بتوجيه خارجى، ويدعوى الفراغ بالشرق الأوسط، وأخرى نتيجة

صراعات داخلية بين التكتلات الحزبية، التي أفرزت إلى جانبها تكتلات عسكرية.

وهذه المجموعات كلها لم تستطع أن تتجاوز معركة السويس ووجهها وقائدها. فعندما سعى بعض العسكريين والسياسيين في سوريا للتقارب مع الثورة المصرية، لم يستطع الباقون إلا الانضواء تحت هذه الراية، خاصة أن معاهدة الدفاع المشترك بين القطرين ما زالت بدورها فاعلة على الساحة.

المجتمع العربي في سوريا :

منذ بدايات التاريخ يعتز الشعب في سوريا بأن من أرضه انطلقت أول إمبراطورية عربية، مدت جناحيها من أقاصي آسيا إلى جنوب أوروبا. هذا الشعب ما زال جرحه الدامي ينزف من معاهدة "سايكس بيكو" وما تبعها من معاهدات جزأت سوريا إلى عدة دويلات، وسلخت أجزاء كبيرة منها وأعطتها لتركيا (كيليكيا التي تضم مدينتي أضنه ومرسين وشمال سوريا على الحدود التركية، ثم أتبعوها بسلخ لواء الإسكندرون، ثم اقتطعوا جزءها الجنوبي فلسطين. ليكون مستقراً لكيان العدو الصهيوني).

هذه الخلفيات مجتمعة والمختزنة في ضمير الأمة، فجرها العدوان الثلاثي على مصر؛ فكان الشعب والجيش بمعركة واحدة على طريق الوحدة.

أوضاع شعبنا في مصر :

ولا يقل شعبنا في مصر حقاً قومياً على من احتل أرضه على مر التاريخ القديم والحديث. ولم ينس أبداً احتلال الفرنسيين جزءاً من أرضه في القرن الثامن عشر، وعودتهم ثانية مع المحتل الإنجليزي والصهيوني، فكانت ثورة يوليو التي قادها الرئيس العظيم جمال عبد الناصر الترجمة الحقيقية لمشاعر شعبنا هناك.

إعلان دولة الوحدة :

كلنا نعلم كيف تمت الوحدة بين القطرين وتحققت بتاريخ ٢٢ شباط/ فبراير عام ١٩٥٨، ولا حاجة لذكر تفاصيلها، بعد أن تحققت الغاية فقامت الوحدة. كما جاء في المادة الأولى من الدستور المؤقت الذي نشر بتاريخ ١٣ مارس ١٩٥٨ :

" الدولة العربية المتحدة ، جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية "

عرفنا بعضاً من خلفيات تحقيقها، ثم عشناها كاملة، نعمنا بانتصاراتها التي طبقت الآفاق، وأخذنا الزهو، فلم نعمل على تحصينها كما يجب أن تحصن، ولم نصنها كما يجب أن تصان . ولم ننتبه للكلمة التي خاطب الرئيس بها مجلس الأمة:

" ولسوف يضاعف مصاعب ما سوف نلقاه أمامنا على الطريق، أن الذين لا تروقهم وحدة سوريا ومصر، ولا توافق أغراضهم، لن يقبلوها بالرضا والسكوت، وإنما سوف تكون المساعي وستكون المحاولات، وستكون المناورات.

لذا أقول من الآن، إننا في سعينا على طريق أملنا، يجب أن نظل مفتوحين الأعين، منتهيين الحس والوجدان، ولكن علينا أن ندرك أن لهذه الفترة الرائعة أخطارها أيضاً، وربما كانت شهوات أنفسنا هي أكبر الأخطار التي يتعين علينا مواجهتها "

فقد تواترت الخطيئات من كل الأطراف، فشككت بمجموعها عارضا ليقاوم، وكان الذي وصلنا إليه. فلو عدنا لدراسة الواقع لبدا لنا ما يلي :

١ - قيام أول وحدة بين قطرين عربيين في العصر الحديث؛ مما دعا رئيس الجمهورية التركية أن يتصل بالرئيس الأمريكي ويقول له: " لقد نمنا والدولة التي تجاوزنا لا يتجاوز عدد سكانها الخمسة ملايين، واستيقظنا وعلى حدودنا دولة جاوز تعدادها العشرين مليوناً ". لقد تتبأوا بما قاله الرئيس مخاطباً أعضاء مجلس الأمة:

" لقد بزغ أمل جديد على أفق هذا الشرق، إنه دولة جديدة، تنبعث من قلبه، وقامت دولة كبرى في هذا الشرق، ليست دخيلة ولا غاصبة، ليست عادية ولا مستعديّة، دولة تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد..." "

٢ - توحيد الجيشين السوري والمصري تحت قيادة واحدة؛ مما خلق كماشة تحيط بكيان العدو الصهيوني، ويتحسب لها الجانب التركي، ولم ندخل في حسابنا آنذاك "أن الجيش الذي يعمل بالسياسة يتلفت نحو خصوم الداخل، وليس نحو العدو الخارجى".

٣ - قيام وحدة اقتصادية بين قطرين تمتد حدودها من تركيا إلى ليبيا والسودان.

- ٤ - التكامل الزراعى والصناعى بين البلدين.
- ٥ - توحيد أنظمة التعليم الجامعى والمهنى على مستوى الجمهورية، وإنشاء مجلس أعلى للجامعات.
- ٦ - توحيد المناهج الصحية وخلافها.

بالإضافة إلى المكتسبات الكبرى على مستوى الوطن العربى:

- ١ - النظرة الواسعة، على المستوى الإفريقى، حيث اعتبر الرئيس عبد الناصر أباً لحركات التحرر فى إفريقيا عندما خاطب الأفارقة فى افتتاح مؤتمرها بالقاهرة بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٦١ :
- "أيها الإخوة والأصدقاء من وفود الشعوب الإفريقية، إنها مغالطة لأفسنا وللتاريخ، أن نتصور أن الاستعمار فى إفريقيا قد استسلم".
- هذا، وإنما لن ننسى عندما زاره الرئيس جومو كينياتا وخاطبه قائلاً "مرحباً يا والدى"، فاستغرب الرئيس عبد الناصر كلامه وقال له :
- "السنا من جيل واحد!" فكان جوابه "نعم يا سيدى، ولكنك أبو إفريقيا الذى علمها النضال".

- ٢ - الاهتمام بالدائرة الإسلامية فى شتى أنحاء المعمورة.
- ٣ - الجهود الكبيرة التى بذلها الرئيس عبد الناصر لقيام مجموعة الحياذ الإيجابى مع دول عدم الانحياز، وكلمته فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة " لقد جئكم ممثلاً لست وعشرين دولة من دول عدم الانحياز؛" مما أهله لأن يكون واحداً من زعماء العالم الكبار مع صديقيه نهرو وتيتو.
- وبعد إعلان الوحدة بين الإقليمين اندفع رجال التشريع والقانون إلى تهيئة الأنظمة والقوانين، والعمل على تنظيم الأجهزة الرسمية والشعبية التى ستتولى مقاليد الأمور، وعلى المستويات كافة:

أولاً : المستوى الاقتصادى :

- عقب الحرب العالمية الثانية عرف الإقليم السورى بوادر نهضة اقتصادية، وبخاصة على المستويين الزراعى والصناعى.
- ١- ففى الميدان الزراعى اتسعت مساحة الأراضى الزراعية، وعمد المزارعون إلى التتويج فى الزراعة، وأدخل القطن كأحد أعمدة الاقتصاد الزراعى، وازدادت كمية الإنتاج من مختلف الزراعات.

٢ - أما فى الميدان الصناعى، فقد أنشئت معامل جديدة، وتوسعت بعض الصناعات القائمة كالنسيج، والكونسروة (المربيات) والأسمنت وخلافها. وكان حملة أسهمها من مختلف طبقات الشعب، والفقيرة بشكل خاص؛ مما دعا المحاكم الشرعية لاقتناء أسهمها لصالح الأيتام والقاشرين. غير أن هذه النهضة اعتراها الانكماش والركود لعوامل عدة، منها: نفاذ مدخرات الحرب، وهبوط أسعار المحاصيل، بالإضافة إلى أهم عامل من العوامل وهو فقدان الاستقرار السياسى الذى خلف العديد من الظواهر السلبية، كان أبرزها هروب الكثير من رؤوس الأموال إلى الخارج؛ مما أخر نمو المدخرات المحلية، وأدى إلى تباطؤ نمو الاقتصاد السورى بشكل لافت.

التخطيط الاقتصادى :

لقد تنبّه المسؤولون فى دولة الوحدة لهذه الظواهر الاقتصادية؛ الإيجابية منها والسلبية، فقامت السلطة بإقرار برنامج شامل للإنماء الاقتصادى، تولى القطاع العام تنفيذ أهم بنوده، تمشياً مع أحكام المادة الخامسة من الدستور المؤقت: " ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة ". كما أعد برنامج للتصنيع يشترك فيه القطاعان؛ العام والخاص، وكان هذا أول برنامج من نوعه.

وزارة التخطيط :

تولت إعداد دراسة شاملة طموح ل خطة التنمية تستهدف مضاعفة الدخل القومى. وكانت السياسة العامة تستند إلى المبادئ التالية:

- ١ - خلق البيئة الملائمة لزيادة الاستثمار.
- ٢ - دعم الاستقرار الاقتصادى.
- ٣ - حماية الإنتاج المحلى.
- ٤ - حماية ميزان التجارة والمدفوعات.
- ٥ - تنظيم التبادل التجارى، وإيجاد الأسواق الخارجية.
- ٦ - تنظيم شئون التجارة الداخلية والخارجية.
- ٧ - دعم التكامل الاقتصادى بين الإقليمين.
- ٨ - الحد من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومى.

كان تحقيق هذه العناوين البارزة يتطلب مجهودات كبيرة على مستوى التشريع، وعلى مستوى التطبيق، وبخاصة عندما نعلم أن اقتصاد كل من سوريا ومصر كان اقتصاداً قائماً بذاته، ولكل منهما مقوماته البعيدة عن مقومات الاقتصاد الآخر؛ حيث لم يكن هناك أى تنسيق أو تكامل اقتصادى بين البلدان العربية، فلجأت الدولة إلى استصدار قوانين مهمة، وعلى كل المستويات، لتنظيم اقتصاد الجمهورية بما يتلاءم مع المبادئ التى نادى بها، وقامت عليها؛ فأنشئت المؤسسة الاقتصادية فى الإقليم السورى، وكان من مهامها التنسيق بين إدارات الدولة الاقتصادية، للقطاعين العام والخاص. كما صدر قرار بقانون لتعديل قانون التجارة وغيرها، وقانون لتنظيم التعاون، وقانون لتنظيم مهنة المحاسبين القانونيين، وغيرها من القوانين الأخرى. أما الهدف من كل هذه التنظيمات، فكان الحد من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومى.

الإصلاح الزراعى والتأميم :

١ - الإصلاح الزراعى :

أ - تقتضينا الأمانة أن نسجل للتاريخ أن الرئيس عبد الناصر - وفى حدود ما نعلم- لم يكن راغباً فى تطبيق الإصلاح الزراعى فى الإقليم الشمالى، فقد كان من رآيه توزيع أراضى أملاك الدولة على الجمعيات الفلاحية ما أمكن ذلك؛ حيث قال فى إحدى جلساته :

"إننا نسعى لأن نصل لمستواكم فى التملك؛ لأن الملكية عندكم صغيرة، ولأنبناء الوطن، عدا بعض الاستثناءات التى يمكن معالجتها".

ب - كما أن بعض العمال الزراعيين والفلاحين يتمتعون بحقوق الرعاية الطبية، والإعانات، وبعض الحقوق الاجتماعية لدى الملاك الكبار، فى مقابل عدد ضئيل من الإقطاعيين. أما فى الإقليم الجنوبى، فمعظم الأراضى الزراعية كانت حكرًا على الأجانب.

ج - إلا أن قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ صدر متضمناً ما يلى:

المادة الأولى : لا يجوز لأى شخص أن يملك :

١ - فى الأرض المروية والمشجرة أكثر من ٨٠ هكتار .

٢ - أما فى الأراضى البعلية أكثر من ٣٠٠ هكتار، أو ما يعادل هذه النسبة من النوعين، ويترك للمالك عند الاستيلاء على الزائد على الحد الأعلى من أرضه حق اختيار الجزء الذى يرغبه من كل نوع.

ولقد كان هذا القانون تنفيذاً لما قاله الرئيس فى إحدى خطبه :

"إن التركة المثقلة التى ورثناها عن الماضى أيام الاستعمار الطويلة، الفرنسى والعثمانى، الذى وزع الأرض كما يشاء، وحرّم منها أبناء الوطن، وحرّم الفلاحين، هذه التركة إننا نتخلص منها اليوم ونعيد الأمور إلى نصابها والأرض إلى أصحابها".

لقد قصد المشرع من قانون الإصلاح الزراعى أن ينهض بالطبقة الفلاحية المستضعفة ليخلق منها ركيزة اشتراكية، وليتخلص من سيطرة الإقطاع عليهم، وقد تداخلت الأمور بشكل كبير لتحول دون تنفيذ المشروع بشكله السليم.

الإسكان على الحدود العربية/التركية :

وفى معرض توزيع الأرض على الفلاحين كانت هناك دراسة هامة على مستوى القمة تقضى بنقل مئات الآلاف من فلاحى الإقليم الجنوبى إلى أراضى الجزيرة فى الإقليم السورى، والموازية للحدود التركية والعراقية، لتكون ركيزة قومية فى تلك المنطقة التى كانت الحركات غير العربية ترتع فى أرضها الخصبة؛ ولأن الإقليم المصرى هو المنطقة العربية الوحيدة التى تضيق بسكانها نسبة إلى الأراضى الزراعية المتوافرة له، بينما الإقليم السورى كان يعانى نقصاً فى السكان، وبخاصة فى المناطق الحدودية مع تركيا، منذ تخطيط الحدود معها بعد الحرب العالمية الأولى، وبذلك تكون الجمهورية العربية المتحدة، قد خطت خطوة قومية نحو الأمم.

فما أحرانا اليوم أن نقوم بهذه الخطوة، متطهرين من عقدنا، وفى سائر أرجاء الوطن العربى؛ دعماً للصمود، والمستقبل الأفضل، وتخفيفاً من وطأة هذه الأزمة فى القطر المصرى.

توطين العشائر البدوية:

إثر قيام الوحدة بين القطرين نشاء الظروف المناخية أن تعاكس المد السياسى، فأنحسرت مياه الأمطار لسنوات متتالية، وأصيب القطاع الزراعى

بالقسط، كما أصيبت الماشية بنقص في الغذاء. فقامت الدولة بواجبها، ووزعت المؤونات على البدو، وكذلك على الماشية بواسطة الطائرات المروحية، وكانت ظاهرة لافتة؛ لأنها المرة الأولى التي تقوم فيها الدولة بتقديمها للمواطنين. ثم أتبعها بخطوات مهمة، حيث قامت بحفر الآبار في المناطق النائية التي يتجمع حولها البدو، وأقامت لهم أماكن سكنية لتكون بداية لتوطين العشائر الرحل في البادية السورية. وهكذا تكون الدولة قد شملت برعايتها شريحتين مهمتين من شرائح المجتمع : الفلاحين والبدو.

المصارف وشركات التأمين :

١ - المصارف :

لقد صدر القانون رقم ١٩٦ لعام ١٩٥٩، والذي هدف إلى تنظيم مزاولة عمليات المصارف على أسس تتلخص فيما يلي :

أ - أن تتخذ المصارف شكل الشركات المساهمة .

ب - أن لا يقل رأسمال المصرف عن ثلاثة ملايين ليرة.

ج - إفساح المجال أمام رأس المال العربي للمساهمة في المصارف في حدود ٤٩% من رأسمال المصرف.

د - ترك المجال لمساهمة رأس المال الأجنبي في حدود ٣٠% من رأسمال المصرف.

٢ - التأمين

يتجمع لدى شركات التأمين أموال ومدخرات كبيرة يمكن توجيهها بحيث تساهم في تمويل النهضة الاقتصادية للبلاد. أما في سوريا فقد كانت هذه الشركات تتحكم في مدخرات المواطنين، وتحيلها إلى مراكزها الرئيسية خارج البلاد، دون أن تحتفظ بشيء يذكر منها في الإقليم، فصدر القرار رقم ١٥٩ لعام ١٩٥٩ الذي أوجب على شركات التأمين العاملة على أراضي الجمهورية العربية المتحدة أن تكون شركة مساهمة مملوكة بأجمعها لمساهمين من جنسية الجمهورية العربية المتحدة، كما أوجب عليها توظيف احتياطياتها الفنية وجزء كبير من الأقساط التي تحصلها داخل البلاد.

ثم قضت مصلحة البلاد بتأميم هذين المرفقين؛ نظراً للتلاعب فى تطبيق ما سبقها من تشريعات. فصدر القرار بقانون رقم ١١٧ لعام ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت، ونصه :

" بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت وعلى ما أرتأه مجلس الدولة قرر القانون الآتى :

مادة أولى: تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين فى إقليمى الجمهورية، كما تؤمم الشركات والمنشآت المبنية فى الجدول المرافق لهذا القانون، وتؤول ملكيتها إلى الدولة".

عقب التأميم بدت الصورة متداخلة؛ إذ عمد الصيارفة للحلول محل المصارف؛ فنشط تهريب العملات الأجنبية والمدخرات إلى الخارج، وبدأ النظام مكشوفاً أمام الاستحقاقات المالية وخروج المصرفيين المتهنين والضالعين فى هذا الحقل.

وما جرى مع المصارف انسحب على قطاع التأمين؛ حيث غادرت الشركات الأجنبية مع محافظها، وضاعت حقوق المواطنين بين الشركات الأجنبية ووكالاتها وسماسرتها، لتتولى شركة حكومية واحدة صناعة التأمين، دون الاستعداد لهذا الحدث.

فأصبحنا أمام نظامين اقتصاديين متضاربين :

١ - اقتصاد الدولة الذى يتآكل تحت وطأه النظام الإدارى،

٢ - اقتصاد رجال الأعمال المتحرك والمرن،

بالإضافة إلى عوامل خطيرة ومهمة لم تؤخذ بالحسبان :

١ - الحدود المكشوفة مع أقطار الجوار، بأنظمتها الاقتصادية الحرة وأسواقها المفتوحة، وعداء أنظمتها للسافر للجمهورية العربية المتحدة.

٢ - تداخل الحدود بين هذه الأقطار مع سوريا؛ مما يفسح المجال لكل أنواع التهريب.

٣ - الارتباطات العشائرية المناهضة للنظام بشكل عام.

٤ - عدم تجانس أنظمة الحكم مطلقاً مع الجمهورية العربية المتحدة، سواء فى لبنان أو الأردن أو تركيا، أو كيان العدو.

٥ - انعدام الاتصال الأرضى بين الإقليمين.

٦ - لقد فهم البعض منا الوحدة على أنها توسع لمصالحه، وفهمها البعض الآخر على أنها تحسين لأوضاعه التجارية، وفى الحقيقة يمكن الوصول للهدف المشترك عند ترشيد الأمور وتغليب المصلحة القومية لفهم كنه الوحدة.

٧ - إسناد بعض المناصب لمن هم دون المستوى المطلوب وحدوياً أو اشتراكياً أو حتى ثقافياً، مما أتاح لبعض الوصولييين الوصول لمراكز المسؤولية عن طريق بعض المسؤولين، وهم لا يدركون معنى لهذه المسؤولية!

ثانياً : المستوى الاقتصادي والاجتماعى :

التأمينات الاجتماعية فى الجمهورية العربية المتحدة :
لقد أولت الجمهورية العربية المتحدة الوضع الاقتصادى الاجتماعى جهوداً كبيرة؛ نظراً لتلازم هذا الموضوع، فكان أن بدأت بتحسين الأوضاع الاجتماعية التى تلامس الحياة اليومية لأصحاب الدخل المحدود من المواطنين؛ لأن الغرض من نظم التأمينات الاجتماعية قيام الدولة بكفالة كل فرد من رعاياها فى حالة فقد القدرة المؤقتة أو المستديمة على الكسب بسبب طارئ خارج عن إرادته، بما يمكنه من الاحتفاظ بمستوى مقبول لمعيشته، ولمعيشة من يعولهم من أفراد أسرته؛ وذلك تطبيقاً لمبدأ التضامن الاجتماعى بين جميع المواطنين، على أن تنظم الكفالة المذكورة بموجب حق قانونى ثابت، فأصدرت القوانين والقرارات التالية:

١ - قانون العمل رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ وقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ ، والمتضمن تعديلات التنظيم النقابى
نظم هذا القانون أوضاع العمال فى مختلف أنحاء الجمهورية، وحسن منها، وأدخلهم فى عداد من يشملهم التأمين الصحى، حتى وصلوا إلى المرحلة الأخيرة التى تشمل تأمين الشيخوخة، وبذلك كانت الجمهورية العربية المتحدة بين أوائل الدول التى توصل عمالها لهذه الامتيازات.

٢ - القانون رقم ١١٢ لعام ١٩٦١ والمتضمن توزيع الأرباح :
المادة الأولى: "توزع الأرباح المعدة للتوزيع للشركات المساهمة والمقفلة، والتوصية والتضامن، ومحدودة المسؤولية على الشكل التالى:
أ - ٧٥% توزع على المساهمين .
ب - ٢٥% تخصص للعمال والموظفين، ويكون توزيعها على النحو التالى:

(١) - ١٠% توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين، ويتم التوزيع طبقاً لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية.

(٢) - ٥% تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان، طبقاً لما يقرره مجلس إدارة الشركة، بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة.

(٣) - ١٠% تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال.

صدر في ١٩ يوليو ١٩٦١

٣ - القانون رقم ١١٤ لعام ١٩٦١:

قرار بقانون رقم ١١٤ لعام ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات :

" باسم الأمة - رئيس الجمهورية - قرر القانون الآتي :

يجب أن لا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أى شركة أو مؤسسة عن سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها، على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال. ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السرى المباشر، تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتكون مدة العضوية لهما سنة تبدأ من أول يوليو".

وهنا علينا أن ننتبه للناحية الاجتماعية التى أولاها المشرع جل اهتمامه، وتأمين السكن، وتقديم الخدمات الاجتماعية للمستحقين، عملاً بما جاء فى إحدى كلمات الرئيس :

" لا كرامة لجائع، ولا قوة لمريض، ولا طمأنينة لمن لا بيت له، ولا مقاومة ولا صمود لمن لا يطمئن إلى غده، ومن لا يشعر أن من حوله مجتمعاً يكفله، لا يسلبه حقه، ولا يستغله، ومن ثم لا يهدد حريته".

اللاجئون الفلسطينيون فى ظل الوحدة :

ولم تتوان الجمهورية عن احتضان الإخوة الفلسطينيين، فأنشأت لهم مؤسسة تحت اسم "مديرية مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب"، ألحقتها بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فكان لها "معهد الشهيد عبد القادر الحسينى، وشاكر العاص" ودار للعجزة وأخرى للأيتام.

الجمعيات التعاونية :

ثم أردفت كل ذلك بإنشاء الجمعيات التعاونية العمالية، والوحدات الصناعية للسجاد والبسط الصوفية، وتربية الحيوانات والدواجن، وميكنة الزراعة وتنقيف الفلاحين، وإقامة الوحدات الإرشادية المتنوعة على سائر أراضي الإقليم السوري.

المساكن الشعبية :

وقد قامت الدولة ببناء مساكن شعبية للطبقات الفقيرة في المدن، وبأسعار التكلفة وبمستوى جيد وصحي، يوازي بيوت الطبقة المتوسطة.

التنظيم الشبابي والطلابي :

وقد بادرت الدولة بتنظيم هذا القطاع عن طريق "الاتحاد القومي"؛ حيث تأسس مكتب خاص يشرف على شئون الشباب والطلاب، والاتحادات الرياضية، ورعاية الشباب بقيادة عناصر من أصحاب الاتجاه الوحدوي.

مكتب الإدارة المحلية والشكاوى :

وقد عكف هذا المكتب على تلقي شكاوى المواطنين، وإحقاق الحق لأصحابه وعلى كل المستويات. كما بدأ دور الإدارة المحلية يبرز بالتنسيق بين إدارات المرافق العامة والمواطنين، بما يليق بجهاز دولة في طريق التكوين . وكذلك كان للاتحاد القومي دور بتنظيم نقابة الصحافة والمحررين أيضاً.

عوائق العمل الوحدوي التي أوصلتنا للسلبات :

- ١ - العداء المكشوف من كل الأنظمة العربية المحيطة بسوريا، سواء الأجنبية منها أو العربية .
- ٢ - تداخل الحدود بين بعض هذه الأقطار مع سوريا .
- ٣ - الارتباطات العشائرية المنتشرة في كل المنطقة، وامتداداتها في القطر العربي السوري، وبعضها مناهض لنظام الجمهورية العربية المتحدة .
- ٤ - التهريب بكل أنواعه؛ مما يبطل مفعول التدابير الاقتصادية المقررة في الجمهورية العربية المتحدة، يضاف إلى ذلك تهريب الأسلحة؛ نظراً للحدود المتداخلة والمكشوفة مع كل هذه الأنظمة مؤيدة بالدولة التركية؛ من حلف بغداد،

إلى معاهدات الشرق الأوسط الدفاعية، إلى نظرية الفراغ في الشرق الأوسط، إلى الحشود التركية على الحدود السورية.

٥ - عدم توحيد التشريع بين القطرين .

٦ - عدم توحيد العملتين؛ مما أتاح تهريب العملتين بين القطرين حين يستدعى الأمر ذلك، سواء بارتفاع إحداها على الأخرى، أو وجود أى امتياز يفسح في الربح لمهربى الأموال.

٧ - عدم اتخاذ الاحتياطات الكافية عند تأمين البنوك، وعدم الأخذ فى الاعتبار وضع الحدود؛ مما أتاح تهريب معظم الاحتياطي الذهبى من سوريا إلى الأقطار المجاورة، بالإضافة إلى الثروات الأخرى التى هاجرت إلى لبنان خاصة، وإلى أوروبا .

٨ - الاتحاد الهاشمى العراقى الأردنى الذى أعلن عقب قيام الجمهورية العربية المتحدة مباشرة ليناصبها العداء.

٩ - الجيوب الداخلية التى كانت تعمل ضد الوحدة، وتتضوى تحت لوائها أيضاً.

هذا.. ويجب أن لا يغرب عن بالنا أن أعداء الأمة العربية أكثر من أن نستطيع إحصاءهم؛ ففى قلب الجمهورية زرع الكيان الصهيونى، وفى شمال القطر السورى نرى حفدة " يهود الدونما "، وهم المهيمنون على مقادير الأمور فى تركيا.

ولن ننسى أبداً إمدادات السلاح الفرنسى والبريطانى والأمريكى لكيان العدو، والذى أعقبه منع تصدير القمح عن الجمهورية العربية المتحدة.

كل هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى جعلت الجمهورية الوليدة التى لم تلتقط أنفاسها فى خلال السنوات الثلاث وبعض الأشهر من عمرها، دولة يشار إليها بالبنان، فكانت شوكة فى أعين أعدائها ولم يستطيعوا تحمل وجودها.

لقد مررنا بتجربة فريدة من نوعها؛ حيث كنا أمام ثورة تشريعية شاملة، وأمام ثورة اجتماعية تتكامل حلقاتها واحدة تلو الأخرى، آخذين فى الاعتبار أن أى ثورة فى أى قطر عربى هى شعار منقوص إذا لم يكن هدفه الأول والأخير الوحدة العربية؛ فالوحدة هى القاعدة الحقيقية لكل نهضة مستقبلية.

فأمة تترامى حدودها من المحيط الأطلسى إلى المحيط الهندى، وتتحكم بمخائق العالم، من السويس حتى باب المندب، ومن مضيق جبل طارق إلى رأس المسندم على الخليج العربى، تتربع أمة تحمل تاريخها العظيم لتستشرف المستقبل.

لقد كان عمر الوحدة بين الإقليمين المصرى والسورى بعمر الورود، طار عبيرها فى كل الأرجاء، فاندفع الكل يطالبها بالمستحيلات، وتحقيق المعجزات، ضاربين عرض الحائط بالظروف السياسية والتنظيمات المعادية والقوى الكبرى.

ثلاث سنوات وبضعة أشهر فى حياة الإنسان تمر بطرفة عين، فكيف بها أمام جمهورية قامت بكل هذه الإيجابيات على مستوى التشريع، وعلى المستوى الزراعى والصناعى والعمالى والنقابى، وبناء القوات المسلحة التى تحمى سياج الوطن، وفوق كل هذا وذلك بناء الإنسان العربى الذى يعتز بعروبته وبدولته المجيدة.

رحمك الله يا عبد الناصر، لقد حملت أمل الأمة وآلامها، وسرت فى دربها الطويل، بادئاً رحلة الألف ميل بألف يوم أو يزيد، عمر حلمنا، فكنت كبيراً بين الكبار، وعلاقاً يزاحم العمالقة، فهل هذا ما يريدون؟

إننا نتجنى على الحقيقة عندما نقيم عهد الوحدة بالمقارنة مع غيرها من تجارب الشعوب الأخرى.

ومع ذلك كله فإننا لم نكن جميعاً على مستوى المسؤولية، وعليها أن نعتزف بخطايانا، وليس بخطيئتنا، فقد كانت الوحدة وما زالت هدفاً، إنها مصيرنا، فكيف لنا أن نتصور عربياً مخلصاً يهرب من مصيره؟

فالحكام الصغار ضدها دائماً وأبداً، وكل منهم يحمل كتابه بيديه. والشرق والغرب ضد كل وحدة بين أى من أقطار العرب، فهل اختلفت الصورة أم أصبحت واضحة وضوح الشمس فى رابعة النهار؟

" وكل فى فلك يسبحون " ..

لقد انطبق علينا قول شاعرنا الكبير أبو ريشة:

ناموا على بهرج الدنيا وما علموا أن الفراش على المصباح ينتحر

فقد اعتمدنا على شخصية البطل، ونسى كل منا دوره.

علينا أن نمارس تعذيب الذات، فالجمهورية العربية المتحدة عملاق سياسى كبير، قام فى عالم الكبار، وتحداهم. وكان عليه أن يتحمل رداً الفعل على كل المستويات، وهذا ما تغاضينا عنه، واعتبرنا قيام الوحدة غاية الغايات.

وليس أمامنا الآن إلا أن نعيد لها سيرتها الأولى، وننطلق منها إلى المجال الأرحب؛ ليهنا الرجل الكبير وشهداء الوحدة فى يوم الانفصال المشنوم عند بارئهم.

تغمده الله برحمته، بقدر أحلامه لأمته، والذي لاقى وجه ربه وهو يقول
"ارفع رأسك يا أخى".

والله أكبر والعزة للعرب

تعقيب

عونى فرسخ

أولاً : عوامل قيام الوحدة ودوافع الرئيس عبد الناصر :

فى محاولة للإجابة على سؤال : هل أسهمت البنية الاقتصادية/الاجتماعية لكل من مصر وسوريا فى إقامة الوحدة؟ يخلص الدكتور محمد عبد الشفيق عيسى إلى أن قوة الدفع كانت سورية، وسياسية على وجه الخصوص، وإلى أن مصر، بل عبد الناصر، المحرض بدايةً على ثورة التحرر الوطنى، لم يكن أمامه إلا أن يستجيب بمنطق رد الفعل أمام الفعل الذى كان إلى حد كبير من صنعه هو. وحول هذا القول بشقيه لاحظ:

١ - لا شك أن بعض صناع القرار السورى طلبوا الوحدة مع مصر، التى كانت بقيادة عبد الناصر تمارس فاعلية قومية واضحة. إلا أن ذلك لا يجيز القول بأن الدافع كان سورياً خالصاً، وبأن استجابة الرئيس عبد الناصر، إنما كانت ردة فعل أمام فعل كان إلى حد كبير من صنعه؛ ذلك لأن كلا من الفعل السورى والاستجابة الناصرية إنما كان نتاج واقع موضوعى، وفى اتساق مع حركة التاريخ فى المنطقة. ففى أعقاب دحر عدوان السويس، قدم الرئيس أيزنهاور مشروعه لملء الفراغ، وكان من بين ما استهدفه إسقاط الحكم الوطنى التقدمى فى سوريا، وتحجيم دور مصر القومى. وكان طبيعياً والحال كذلك أن تلجأ العناصر القومية التقدمية بين صناع القرار السورى إلى الوحدة؛ لحماية الذات وتحصين القطر تجاه التهديدات الخارجية وتفاقم حدة التناقضات الداخلية، وأن تكون مصر الناصرية محركاً ومستجيبة فى الوقت ذاته للطلب السورى، من منطلق إدراك تلازم أمن مصر الوطنى بالأمن القومى العام، وأمن سوريا بالذات، بعد أن تحققت استجابة بقية الأقطار العربية العلنية أو الضمنية للمشروع الأمريكى.

٢ - فى الوقت ذاته شكلت جماهير الأمة العربية ما بين المحيط والخليج، الملتفة من حول الحركة القومية العربية، قوة ضغط هائلة على صناع القرار فى القطرين، بحيث كبحت معارضة أعداء الوحدة من النخب السورية والمترددين فى إنجازها على النحو الذى تمت به. وبالمقابل كان حماس الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج للوحدة فى مقدمة العوامل التى رجحت عند الرئيس عبد الناصر الحوافز التى كانت تحته على قبول الوحدة على المعوقات التى كانت تدفعه إلى التمهّل فى القبول.

٣ - مع تقدير الدور العظيم لعبد الناصر فى التاريخ العربى المعاصر، فإنه لم يكن المحرض بداية على ثورة التحرر الوطنى، لا فى مصر ابتداء، ولا فى بقية الأرض العربية. وبالعودة للواقع الذى كان، نجد أنه تزامنت فى مطلع الخمسينيات ثلاثة عوامل، شكل كل منها مضاعفاً لدور الآخرين فى تعميق مأزق الفئنة الحاكمة فى كل من مصر وسوريا:

الأول: تراجع الازدهار الاقتصادى الذى كان خلال سنوات الحرب والسنوات القليلة فى أعقابها.

الثانى: تفاقم حدة التناقضات الاجتماعية؛ إذ جاء الكساد فى أعقاب الحرب يضاعف ضغوط التضخم والغلاء على نوى الدخل المحدود.

الثالث: ندائيات نكبة فلسطين التى كشفت عجز النظامين شبه الليبراليين عن تقديم الاستجابة الفاعلة فى مواجهة العدوان الصهيونى، وفضحت الفساد الإدارى والمالى المستشري على مستوى القمة. وبالنتيجة اتسع توجه الجيل الجديد نحو الحركات الراديكالية باختلاف انتماءاتها، وبخاصة رافعة شعارات العدالة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادى والتكامل القومى.

٤ - جاء تأييد الجماهير لانقلاب سوريا وثورة مصر مؤشراً على عجز النظام شبه الليبرالى فى القطرين عن معالجة أزماته المتفاقمة من ناحية، وعجز الحركات الراديكالية الصاعدة الممثلة للطبقة الوسطى عن إحداث التغيير المطلوب من ناحية ثانية. ونتيجة للعجز المزيج نظر الجمهور - كما النخب - للجيش كأداة تغيير، لا سيما وضباطه ينتسبون فى غالبيتهم للريف وفقراء المدن، وهم بالتالى الأكثر تأهلاً وقدرة على تجاوز الواقع المأزوم. ولقد سبق أول انقلاب سورى حركة الضباط الأحرار بمصر بأكثر من ثلاث سنوات، إلا أن الحركة المصرية تميزت عن الانقلابات السورية بأن قادها صغار الضباط وليس كبارهم، ثم أن الضباط الأحرار بمصر كانوا من الذين تفاعلوا مع الحركة

الوطنية المصرية التي كانت تشهد نمواً متصاعداً في أعقاب الحرب. ونظراً لما تميزت به قيادة عبد الناصر نجحت الحركة في استغلال الطموح الأمريكي في احتلال موقع بريطانيا في مصر، بينما وقعت الانقلابات السورية في حبال صراعات أمريكا وإنجلترا وفرنسا. ومن خلال التصدي للأحلاف وتأميم القناة والصمود في مواجهة عدوان السويس، تحولت الحركة المصرية إلى ثورة قومية مستقطبة نخب الأمة وجماهيرها بين المحيط والخليج، ومالكة بذلك التحول والاستقطاب قدرة اتخاذ القرارات الصعبة لتحرير الاقتصاد الوطني ومباشرة التغيير الاجتماعي. وفي المقابل فإن الانقلاب على الشيشكلي لم يتحول إلى ثورة برغم مساهمة الأحزاب بالذات البعث - في إنجازه.

٥ - لم يكن تأييد كبار الملاك والصناعيين والتجار السوريين للوحدة مع مصر بأقل من تأييد الطبقة الوسطى خلافاً لما يذهب إليه د. عيسى، وإن كان ذلك لا ينفي انقلابهم عليها فيما بعد. وقد جاء تأييدهم الوحدة بداية بتأثير عاملين متفاعلين؛ الأول: تصورهم أن الوحدة مع مصر الناصرية سبيل خلاصهم من تسلط اليسار وضباط الجيش المنتسبين لأحزابه أو المتحالفين معها. أما العامل الثاني، والذي لا يقل عن الأول أهمية، فهو أن النظام الاقتصادي بمصر حتى قيام الوحدة إنما كان في مجموعه اقتصاداً رأسمالياً، تحكمه قوانين وأساليب الرأسمالية برغم تدخل الدولة لتوجيه التنمية وتحقيق العدالة، في حين كان كبار الصناعيين والتجار يتطلعون إلى السوق المصرية الواسعة. وفي الواقع العملي، شهد عهد الوحدة إقبالا من تجار سوريا على الاستثمار بمصر، ولم يبدأ انكفاء اليمين السوري إلا بعد أن صدرت قوانين تنظيم النقد وتأميم البنوك سنة ١٩٦٠، واتضح توجه الحكم نحو تجاوز النظام الرأسمالي إلى نظام يقوم فيه القطاع العام بدور قيادي إزاء القطاعين الخاص والتعاوني.

ثانياً : عدم تماثل الهيكل الاجتماعي بين القطرين عشية الوحدة، خاصة على مزدوجة الفلاحين/ كبار الملاك :

في محاولة لإجابة سؤال: هل كان للوضع الاجتماعي في مصر وسوريا أثره في قيام الوحدة؟ يذهب د. عيسى إلى أن الهيكل الاجتماعي لم يكن متماثلاً بين البلدين عشية الوحدة، مستنداً في ذلك إلى أن مصر كانت دائماً نموذجاً للمجتمع الزراعي المستقر، بفعل الري الدائم من النهر. وينتهي إلى القول بأن البنية الاجتماعية السورية القائمة على مزدوجة الفلاحين/ كبار ملاك لم تكن متبلورة

على نسق المجتمع الريفي المصري، ولا خلاف على أن هناك تمايزاً فيما بين مجتمع النهر بمصر ومجتمع المطر في سوريا، إلا أن ذلك لم يتسبب - في تقديري - في تمايز كفي على صعيد البنى الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية في كل من مصر وسوريا، وإنما كان تمايزاً في الدرجة فقط. وفي إيضاح ما أدعيه لاحظ:

١ - كانت الزراعة بمصر وسوريا النشاط الأول من حيث حجم العمالة المستوعبة، والإسهام في الدخل القومي والصادرات، وبالتالي في توفير العملات الأجنبية للواردات، وبالتالي، فهي النشاط الأشد تأثيراً في البنى الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية، بينما الصناعة والتجارة والخدمات في القطرين كانت تعتمد اعتماداً أساسياً على الزراعة، وشديدة الحساسية لما يصيب المحاصيل الرئيسية داخلياً وفي الأسواق العالمية.

٢ - إذا كان كبار الملاك بمصر يحوزون ٣٨ % من الأراضي الزراعية عام ١٩٥٢، وكان من بين أكبر ٦٠ مالكا ١٨ أجنبياً وبعض المتمصرين، فإن كبار الملاك في سوريا كانوا سنة ١٩٥٨ يحوزون نحو ٥٠ % من الأراضي - من أملاكهم وأملاك الدولة - وكان كثيرون منهم ينتسبون إلى قادة وولاة أترك وأكراد كافاتهم السلطنة العثمانية لقاء خدمات القمع بصورة أساسية. وإذا كانت مصر سباقة في التوجه نحو الاستثمار الرأسمالي في زراعة القطن وتسويقه، فإن سوريا شهدت أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات توسعاً زراعياً رأسمالياً في المحافظات الشمالية والشرقية أسهم فيه كبار تجار حلب. وفي المقابل أقدم كبار الملاك على توظيف قسط من مدخراتهم في التجارة والصناعات التحويلية الناشئة والمقاولات؛ ولذلك اتسعت طبقة كبار الملاك وتعززت قدراتها الاقتصادية ومراكزها الاجتماعية، وبالتالي نفوذها السياسي، بحيث كانت في سوريا إبان العهد الاستعماري ومطلع عهد الاستقلال أهم أعمدة الحكم والسند الأول للنظام - استعمارياً كان أو استقلالياً - بما لا يكاد يختلف في شيء عن نظيرتها المصرية.

٣ - لم يكن هناك تمايز نوعي في العلاقات الزراعية بمصر عنها في سوريا فقد كان من حق المالك أن يطرد الفلاح من بيت سكنه، حتى صدر قانون يمنع ذلك سنة ١٩٥٦. وفي بعض المحافظات - كما في حماة - كان الفلاح أشبه بقن القرون الوسطى الأوروبية. ولقد شهد الريف السوري انتفاضات فلاحية تساقط فيها القتلى والجرحى في ربيع ١٩٥٠ وصيف ١٩٥١ وصيف ١٩٥٦. وفي

٦ يونيو ١٩٥٥ اشتبك النواب بالأيدى والأرجل أثناء مناقشة قانون حماية أملاك الدولة، واتهم أكرم الحوراني بعض النواب بتلقي الأموال لنسف القانون، وغادر قاعة المجلس مع نواب البعث احتجاجاً على التسويف.

ثالثاً : الادعاء بأن مصر اندفعت إلى الوحدة تحت مظلة للملاستعمار له المصري لسوريا :

يدحض د. عيسى هذا الادعاء موضحاً أن الرأسمالية المصرية لم تكن متبلورة بالمعنى الصحيح، وأن السوق المحلية كانت تكفيها، بينما كان توجه السياسة الاقتصادية المصرية يصبو إلى تحجيم الرأسمالية الخاصة لصالح قطاع عام ودور إشرافي للدولة، وأنه لم تكن هناك بمصر "رأسمالية دولة" بالمعنى الحقيقي، كما لم تتوفر إجراءات من خلال الوحدة لاحتجاز السوق السورية لمصلحة المنتجات المصرية. وإلى جانب اتفاقى مع كل ما سبق بيانه، ألاحظ أن التجارة السورية تتميز بشدة حساسيتها تجاه الأحوال المناخية؛ لارتفاع نسبة الحاصلات الزراعية بين الصادرات، كما أنها حساسة تجاه المتغيرات السياسية في المحيط، وبخاصة العراق؛ لكون سوريا ممره البرى الوحيد لتجارة الترانزيت بعد إغلاق الموانئ الفلسطينية. وكان واضحاً منذ مطلع الخمسينيات أن بيروت بدأت تحتل المركز المالى والتجارى والسياحى الأول فى المنطقة. ولقد استقبل التجار السوريون الوحدة متفائلين بأن تحل السوق المصرية الواسعة الإشكالية التى يواجهونها. والشواهد كثيرة على أنهم استفادوا إلى حد بعيد من التسهيلات التى أتاحت لهم بقيادة الوحدة، ولكن ما تحقق لهم فى السوق المصرية الأوسع لم يكن فى مستوى الطموحات التى راودتهم بداية. يضاف إلى ذلك الآثار السلبية للجفاف فى عهد الوحدة، وتزايد الحصار من حول الأقاليم نتيجة توتر العلاقات السياسية مما ضاعف ضائقة التجار. كما أنهم وجدوا فى قرارات تنظيم النقد والتوجه الاقتصادى لدولة الوحدة ما لا يتفق وتوجهاتهم الفكرية، وما يتعارض مع ما اعتادوه؛ بحكم صلاتهم العميقة بصناع القرار السورى فى مرحلة ما قبل الوحدة.

رابعاً : الإصلاح الزراعى فى الإقليم المصرى وموقف الرئيس عبد الناصر منه :

يذكر الأستاذ ممدوح رحمون أن الرئيس عبد الناصر - فى حدود ما يعلم - لم يكن راغباً فى تطبيق الإصلاح الزراعى فى الإقليم الشمالى، وأنه كان يرى توزيع أملاك الدولة على الجمعيات الفلاحية ما أمكن ذلك، مستشهداً فى ذلك بقول ينسبه للرئيس فى إحدى جلساته دون إسناد. ويضيف أن بعض العمال الزراعيين والفلاحين كانوا يتمتعون بحقوق الرعاية الطبية، وبعض الحقوق الاجتماعية فى مقابل عدد ضئيل من الإقطاعات. وبخصوص هذا القول بشقيه لاحظ :

١ - يوضح سيد مرعى - وزير الإصلاح الزراعى المركزى يومذاك - أنه عارض الرئيس فى إصدار القانون وطالب بالاكْتفاء بتوزيع أملاك الدولة، وعندما اتهم مصطفى حمدون - وزير الإصلاح التنفيذى - بتجاوز نصوص القانون فى تطبيقه واصطدم بالمشير عامر وسيد مرعى، اللذين تبنيا وجهة نظر كبار الملاك بالالتزام بنص القانون، كان الرئيس عبد الناصر مؤيداً لحمدون بطلبه العمل بروح القانون، كما يؤكد ذلك سيد مرعى.

٢ - مما يؤكد استحالة أن يكون عبد الناصر قد فكر مجرد تفكير فى عدم إصدار القانون بعد الوحدة أن قانونى الإصلاح الزراعى والعلاقات الزراعية لم يستهدفاً فقط تحديد الملكية وعدالة التوزيع وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وإنما أيضاً إضفاء صفة الاستقرار على حق الفلاح المستأجر للأرض؛ مما له كبير الأثر فى تدعيم النشاط الإنتاجى الأول. كما استهدفاً تحجيم الدور السياسى/الاجتماعى لكبار الملاك؛ الشريحة الأكثر تعاوناً مع الإدارات الاستعمارية والسلطات الفاسدة، إلى جانب تأمين الأساس المادى لحرية الفلاح؛ بحيث تؤمن قاعدة تأصيل الديمقراطية السليمة. ولطالما ذكر عبد الناصر فى خطبه أهمية الإصلاح الزراعى سياسياً واجتماعياً.

خامساً : إعمار أرض الجزيرة والفرات بفلاحين من مصر :

يذكر الأستاذ رحمون أنه كانت هناك دراسة مهمة على مستوى القمة تقضى بنقل مئات الآلاف من فلاحى مصر إلى أرض الجزيرة السورية؛ لتكون ركيزة قومية فى تلك المنطقة التى كانت الحركات غير العربية ترتفع فى أراضيها الخصبة، ويدعو إلى القيام بهذه الخطوة متحررين من عقْدنا. وإننى إذ أقدر

موقفه الإيجابي من إعمار الجزيرة السورية بفلاحين من مصر كنت أتمنى لو أنه عزز ورقته بالإشارة إلى المصدر الذي استند إليه بالقول إنه كانت هناك خطة على مستوى القمة؛ ذلك لأنه دار حول الموضوع حديث طويل عقب الانفصال؛ إذ تحدثت إذاعة دمشق وصحفها عن مشاريع سرقة أراضي سوريا، فانبرى عدد من كبار المسؤولين في القاهرة ينفي أنه كانت هناك أى خطة لنقل فلاحين من مصر إلى سوريا. والذي لاحظته أنه فيما لو كانت هناك خطة لإعمار أراضي الجزيرة والفرات بفلاحين من مصر، ففي تقديري أن الغاية المستهدفة بالنسبة للقيادة في عهد الوحدة ما كانت لتخرج عن البعد الاقتصادي؛ ذلك لأن الحركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر عُرِفَتْ بمواقف إيجابية تجاه الجماعات الاجتماعية ذات الخصائص الذاتية؛ السلافية والدينية والمذهبية، والمصطلح على اعتبارها تجاوزاً "أقليات".

ولقد كان للرئيس عبد الناصر موقف في غاية الإيجابية تجاه تلك الجماعات والأكراد بالذات. وما كان ممكناً أن يستهدف من كان ذلك نهجه إسمكان فلاحى مصر في منطقة الجزيرة والفرات لتغيير طابعها الديمغرافي؛ إذ ليس هذا هو الحل من وجهة نظر قومية تقدمية لمشكلة الجماعات ذات الأصول غير العربية في المنطقة، وإنما كان الحل بتوفير المناخ الديمقراطي؛ بحيث يشعر جميع المواطنين، على اختلاف أصولهم وأديانهم ومذاهبهم، بأنهم جزء لا يتجزأ من النسيج الوطنى الخاص، وبالتالي القومى العام.

سادساً : خطة التنمية فى الإقليم السورى :

فى إجابة على سؤال: ما طبيعة علاقة التأثير والتأثير بين البنية الاقتصادية والاجتماعية ودولة الوحدة ؟ يحصر د. عيسى البحث فى أثر الوحدة على البنية الاقتصادية الاجتماعية فى سوريا، موضحاً أن التخطيط دخل إلى سوريا بصورته التى عرفتھا مصر من قبل؛ بموجب البرنامج الإنمائى للسنوات العشر. ويقرر أن هذه الأهداف فى حد ذاتها مفاهيم جديدة إلى حد كبير على الفكر الاقتصادى الاجتماعى للدولة السورية، وأنه يبدو أن هذا المخطط الإنمائى لم يجر تنفيذ أهدافه حسب ما أعلن عنها؛ بسبب الجفاف الذى ألم بالبلاد. كما يوضح - محقاً - أن عاماً ونصف العام لا يمكن أن يكون مؤشراً يصلح للحكم على فاعلية تنفيذ أى خطة اقتصادية. ويشير إلى تأثير تنفيذ الخطة بسبب نقص الناتج الزراعى، وبالإضافة إلى ما أدت إليه قوانين يوليو ١٩٦١ من زيادة

الاستهلاك على ما هو مقدر بالخطوة؛ نتيجة لزيادة أجور العاملين والنفقات الاجتماعية الأخرى. ولى على ما ورد أعلاه الملاحظات التالية :

١ - استقبلت سوريا بعثة من البنك الدولي فى ربيع ١٩٥٤ من عشرة خبراء أوروبيين، وفى ضوء توصياتها وضعت خطة للتنمية اقتصر على مشروعات البنية التحتية، خاصة ما له صلة بالتنمية الزراعية، ولم تتضمن أى مشروع صناعى. وبذلك لم تكن خطة تنمية شاملة، كما لم تكن ذات بعد اجتماعى، خلافاً لما كانت عليه خطة السنوات الخمس الأولى التى وضعت بمصر قبل الوحدة. ولم تكن أهداف خطة التنمية مفاهيم جديدة على الفكر الاقتصادى/الاجتماعى للدولة السورية بشكل عام، خاصة بالنسبة للقوى ذات الفاعلية الأشد فى صناعة القرار يوم ذاك.

٢ - كان فى مقدمة ما اتخذ فى بداية عهد الوحدة إنشاء وزارة للتخطيط فى الإقليم السورى، ولجان تخطيط فى كل وزارة ومؤسسة؛ قامت بجمع المعلومات وتحليلها واستقراء النتائج ووضع التقارير الوافية. كما أقيمت وزارة للصناعة. ووضعت خطة للسنوات الخمس ١٩٦٠ - ١٩٦٥، وميزانية استثنائية للمشاريع الإنمائية، ومشروعات الخدمات العامة من بينها مشروعات التدريب المهنى والكفائية الإنتاجية. ولقد بلغ ما أنفق فى سنوات الوحدة الثلاث، حتى ٣٠ يونيو ١٩٦١ مبلغ ٩٦,٦ مليون ليرة سورية، بمعدل سنوى يبلغ ٨٢,٥% عما كان عليه الإنفاق على المشروعات فى السنتين السابقتين للوحدة. ولم يتم الإنفاق على التنمية على حساب الإنفاق العادى؛ إذ بلغت الزيادة فى الميزانية العادية ١٣٤,٨% عما كانت عليه. كما لم يتم التوسع بفرض ضرائب جديدة؛ ذلك لأن الضريبة الوحيدة ذات الحصيلة الوفرة التى فرضت يوم ذاك كانت الضريبة على الإيراد العام، التى فرضت فى تموز/١٩٦١. وكذلك لم يأت التوسع نتيجة خصب المواسم ووفرة الإنتاج. فالجفاف الذى حصل فى سنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٠ تسبب فى هبوط الإنتاج من القمح بنسبة ٦١,٥% عن سنة ١٩٥٧، والشعير بنسبة ٤٥,٦% والأغنام والمواشى بنسبة ٥٠%. ولقد اعتمد فى تغطية احتياجات الميزانيتين - الإنمائية والاعتيادية - على معونات الإقليم الجنوبى، وعلى تخفيض ما يتحمله الإقليم السورى من نفقات الدفاع بواقع ٤٠% عما كان قبل الوحدة، إذ تحمل الإقليم المصرى ذلك عنه.

٣ - لم يكن لقرارات تموز/ يوليو ١٩٦١ أى انعكاس إيجابى أو سلبى على خطة التنمية فى الإقليم السورى مطلقاً، خلافاً لما ذكره الدكتور عيسى؛ وذلك

بسبب قصر المدة الزمنية بين صدور تلك القرارات في ٢٦ يوليو ١٩٦١ ووقوع الانقلاب الانفصالي يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١.

سابعاً : انتقاد إصدار قوانين تنظيم النقد وتأمين المصارف وشركات التأمين وقرارات تموز / يوليو ١٩٦١ :

تعكس ورقة الأستاذ رحمون نقداً واضحاً لقوانين تنظيم النقد وتعريب المصارف ثم تأمينها؛ حيث يقرر "فأصبحنا أمام اقتصاديين متضاربين: اقتصاد الدولة الذي يتحكم فيه النظام الإداري، واقتصاد رجال الأعمال المتحرك والمرن. وحول هذا القول لاحظ :

١ - كان النشاط المصرفي في سوريا ضعيفاً، ويتألف في غالبية العظمى من مصارف تجارية تحتكر الأجنبية منها حوالى ثلثي النشاط المصرفي، ومعظم التسهيلات المصرفية للزراعة قبل الصناعة، ولخدمة كبار الملاك وأصحاب النفوذ والثروة قبل سواهم. ولتحرير التمويل من السيطرة الأجنبية والراسمالية صدرت في مطلع ١٩٦٠ قوانين: تنظيم النقد، وتعريب المصارف، ثم تأمينها. ولم تبدأ عملية تهريب الأموال بصدور تلك القوانين كما يستشف من ورقة الأستاذ رحمون، وإنما منذ انقلاب حسنى الزعيم، وإن كان ذلك لا ينفي أن عمليات التهريب تضاعفت منذ اتضحت توجهات الحكم الجديد الاقتصادية والاجتماعية. ثم إنه ليس مما يتفق والإيمان بأهمية الاستقلال الاقتصادي للتنمية الشاملة الأسف على هجرة المصارف وشركات التمويل والتأمين الأجنبية، وإن كان ثمن ذلك تضرر بعض المستفيدين السوريين. ولا أختلف مع الأستاذ رحمون فيما قاله حول انكشاف الحدود، والارتباطات العشوائية، وعدم تجانس أنظمة الحكم في الدول العربية المجاورة، وإسناد بعض المناصب لبعض من هم دون المستوى، ولكن عدم الاحتياط لذلك كله - وإن انطوى على قصور لا يذكر - لا يقل مطلقاً من أهمية صدور قرارات تنظيم النقد وتأمين المصارف، التي كان الإقليم السوري في مسيس الحاجة إليها لعملية التنمية الشاملة التي بدأت في أيام الوحدة.

٢ - كانت سوريا أول دولة عربية تؤمم المشروعات الأجنبية؛ سعياً لاستكمال تحررها السياسي بالتقدم على طريق الاستقلال الاقتصادي. ولم يتناول القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ غير ثلاث شركات سورية أممت تأميناً كاملاً. كما أممت بضع شركات تأميناً جزئياً. وكان مجموع من تأثروا بأحكام

القانون سبعمائة مستثمر فقط. ولقد جاء القانون نتيجة دراسة مستفيضة شارك فيها الوزراء السوريون في عهد الوحدة وحددوا بالاسم الشركات التي أممت. وبالعودة إلى زمن الوحدة نجد القطاع العام يتجه بخطوات تصاعدية نحو قيادة القطاعين الخاص والتعاوني، ولم يكن تعايش القطاعات الثلاثة معا يشكل تناقضا - كما يظن الأستاذ رحمون - إلا إذا حكمنا على ما كان في الستينات بمنطق الانفتاح فيما بعد السبعينيات.

ثامنا : فى قطاع الخدمات والتنمية الاجتماعية :

كان عهد الوحدة مطالبا بالتوسع فى الإنفاق على الخدمات؛ لتعويض جماهير الشعب - خاصة فى الريف - عن الحرمان الذى عانتة أجيال طويلة، ولتحقيق أفضل الظروف التى لابد منها للتنمية الاقتصادية. كما كان العهد الجديد مطالبا بإصدار التشريعات التى تتجاوز القصور القائم فيما يتعلق بالطبقة العاملة والعدالة الضريبية. ولقد تضمنت ورقة الأستاذ رحمون ذكر منجزات: التأمينات الاجتماعية، ومشاركة العمال فى الأرباح والإدارة، وإنشاء الجمعيات التعاونية العمالية، والمساكن الشعبية، وتنظيمات الشباب، والإدارة المحلية. وليته توسع فى هذا الحقل بحيث تناول الإنجازات فى قطاع التعليم والصحة ومياه الشرب والخدمات البلدية والثقافية والفنون والسياحة. وليته عزز ما أشار إليه فى هذا المجال بالمقارنة بما كان قبل الوحدة وبما تحقق خلالها؛ كى يعطى قارئ ورقته وضوحا أكثر عن المنجزات فى عهد الوحدة التى يقدم شهادته لها. كما ينبغى ملاحظة أن تلك المنجزات تحققت خلال زمن محدود للغاية، وتواصل تأثيرها إلى سنوات طويلة عقب الانفصال؛ مما يدل على أهمية المنجزات التى تحققت فى عهد الوحدة.

تاسعا : عوائق العمل الودوى وعوامل الانفصال :

تحت عنوان: عوائق العمل الودوى التى أوصلتنا للسلبات يذكر الأستاذ رحمون تسعة عوامل بالإضافة للتأمر الخارجى. ولا أختلف مع الأستاذ رحمون فى معظم ما قاله. أما الدكتور عيسى فى محاولته إجابته السؤال: كيف أثرت البنية الاقتصادية/ الاجتماعية على الوحدة؟، يثير عدة إشكاليات يمكن تحديدها فى :

١ - القول أنه بدا أن هناك "انفصالا شبكيا" - إذا صح هذا التعبير - في "عين" الدولة الموحدة. فبينما أخذت التغييرات الاقتصادية والاجتماعية تترى من كل صوب، قادمة من مصر عبد الناصر إلى سوريا، جمدت السياسة في مكانها، لا بل تحركت على غير هدى، أو تحركت في غير اتجاهها الصحيح؛ ويعود ذلك كله إلى أن حركة التحرير القومية بقيادة عبد الناصر قد انطلقت بدون تنظيم سياسي عربي قومي يدفعها، وبدون نظرية ثورية متكاملة ترشدها. والاحظ بداية أن احتفاظ الحكم في عهد الوحدة بالتزامه الكامل بالثوابت القومية، ودوره في قيادة الحركة القومية العربية، يتناقضان كلياً مع مقولة "الانفصال الشبكي" فيما بين العمل السياسي والتغييرات الاجتماعية/الاقتصادية في الإقليمين، والسوري منهما بشكل خاص. كما لاحظ أننى تناولت في ورقتى عن الانفصال إشكاليات: افتقار الحركة القومية إلى التنظيم الثوري والنظرية المتكاملة، والصراع مع الأحزاب السورية، والممارسة الديمقراطية في عهد الوحدة؛ مما يغني عن التعقيب على ما يطرحه د. عيسى بهذا الخصوص.

٢ - القول بأن التفكك أخذ يسرى إلى الجسد السياسي مع استتكاك البعث الاستمرار في مسيرة الوحدة مع عبد الناصر، ومع تدمير الضباط الوطنيين والقوميين من ظروف العمل في ظل القيادة الموحدة للقوات المسلحة. والاحظ أن التعميم في الحاليين لا يتفق وحقائق الواقع؛ إذ لم يكن للبعثيين موقف واحد تجاه الوحدة، وقيادة عبد الناصر، والانفصال، وإنما توزعوا ضمن مجموعات ثلاث متباينة المواقف إلى حد التناقض، وذلك ما أوضحته مقدمات الشواهد في ورقتى عن الانفصال. والحال كذلك بالنسبة للضباط الوطنيين والقوميين، فلم يكونوا جميعاً ممن ينطبق عليه قول د. عيسى، وكان بينهم من دفعوا غالباً ثمن التزامهم بالوحدة وقيادة عبد الناصر. وقد أوضحت ذلك في تناولى واقع الجيش الأول صباح يوم الانفصال، ومسألة تسريح الضباط ونقلهم إلى الإقليم المصرى والإدارات المدنية.

٣ - القول بأن واقع النسيج الاقتصادي/الاجتماعي/السياسي لسوريا وقع في تناقض عميق، وباستثناء ظاهرة تشرذم النخبة. ولقد تناولت مقولتى لا مبالاة الجماهير كنتيجة لممارسات الحكم وأجهزته في عهد الوحدة، والتشرذم الذى تسبب فيه الفراغ السياسى المدعى فى الشعب والجيش، بإيضاح كاف فى ورقتى حول الانفصال، فى المحاور الثانى، الذى موضوعه: "الظروف والعوامل التى أثرت فى مواقف السوريين تجاه الوحدة والانفصال".

عاشرا : تقويم الواقع الذي كان والمستجدات خلال عهد الوحدة :

١ - توضح الدراسة المعمقة لواقع البنى الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية في كل من مصر وسوريا أن التمايز فيما بين القطرين لم يكن في النوع وإنما في الدرجة، كما لم يكن هناك تناقض يذكر بين الأنشطة الإنتاجية في القطرين، وكانت هناك إمكانيات واسعة جدا للتنسيق والتكامل الاقتصادي حال دون تحقيقها قصر زمن الوحدة.

٢ - لقد بدل عهد الوحدة - سلميا ودون عنف - جذريا علاقات الإنتاج في الريف السوري التي سادت قرونا طويلة، وحقق على صعيد الحقوق العمالية والتنمية الاجتماعية منجزات كانت لها انعكاساتها في موقف جماهير العمال والفلاحين وقراء المدن تجاه الردة الانفصالية.

٣ - لم يأت الانفصال نتيجة أخطاء وسليبات الحكم التي لا تتكرر، ولا بفعل مواقف الساسة السوريين الذين لم تلب الوحدة طموحاتهم وأحلامهم فانقلبوا عليها، برغم الآثار السلبية التي ترتبت على الأمرين. وإنما كان تواطؤ القوى السورية التي أضيرت اقتصاديا واجتماعيا مع القوى العربية والإقليمية والدولية التي تناقضت مصالحها ومخططاتها تناقضا عدائيا مع ما عنته دولة الوحدة وشكلته بقيامها ونهجها القومي التقدمي من تحديات؛ سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، للواقع العربي والإقليمي يوم ذاك.

أحد عشر: الدروس المستفادة :

في إجابة سؤال: هل من دروس مستفادة اقتصاديا واجتماعيا من تجربة الوحدة والانفصال؟ يقول الدكتور عيسى: لقد بدت الوحدة المصرية السورية في واقعة قيامها وكأنها انضمام سوريا إلى مصر، أكثر منها "وحدة" حقيقية بين طرفين، وأستشهد في التحفظ على ذلك بقول لصلاح البيطار ينص على أنه: "لو أن مصر كانت تحمل لواء الدعوة الحدودية لقبلة هيمنتها، وهذه مشكلة أساسية، فالذي يحمل الدعوة الحدودية القومية هي سوريا وليست مصر، فمصر لم تكن مع الأسف بروسيا في وحدة ألمانيا حتى تخضع الإمارات الثلاث لها". وحول هذا القول لاحظ:

١ - لقد قامت الوحدة بموجب اتفاق أقرته الحكومتان المصرية والسورية، ووافق عليه بإجماع الحضور كل من مجلس النواب السوري ومجلس الأمة

المصري، وأجازته الشعب في القطرين بما يقارب الإجماع في استفتاء حر غير مطعون فيه. ولم يحكم عبد الناصر بصفته ممثلاً للإقليم المصري، وإنما استناداً لكونه ممثل الشعب العربي في الإقليمين؛ باعتباره رئيساً بموجب انتخاب حر كان في حكم المستحيل عملياً أن ينافسه فيه منافس، وكان لأبناء الإقليم السوري في أجهزة نظام الحكم نسبة أعلى من نسبة السوريين كمواطنين.

٢ - لقد لعبت مصر "بروسيا" العرب دوراً فعالاً طوال الفترة الزمنية الممتدة ما بين إقامة أحمد بن طولون حكمه بمصر سنة ٨٦٥ م إلى ارتداد جيوش إبراهيم باشا من بلاد الشام سنة ١٨٤٠ م. وطوال ما يقرب من الألف عام كانت مصر الإقليم القاعدة العربية الذي يمارس الدور الفاعل في جدلية الوحدة والتجزئة؛ الجدلية الأكثر فاعلية في تاريخ المنطقة. وبانتهاء عصر القوة كسبيل للوحدة، والتحول باتجاه التفاعل الديمقراطي سبيلاً لذلك ما كان ممكناً لمصر أن تمارس دوراً تجاوزته الزمن. ولقد تجلّى الأسلوب الناصري في الوحدة من خلال الموقف تجاه السودان سنة ١٩٥٣، والعراق سنة ١٩٥٨، والكويت ١٩٦١، كما تم تحديد ذلك بوضوح تام في "الميثاق".

٣ - مقولة الأستاذ البيطار حول حمل سوريا لواء الدعوة القومية وليست مصر، تعكس نرجسية مزدوجة، سورية وبعثية، وادعاء لا يستند على حقائق موضوعية؛ ذلك لأن دعوة الوحدة العربية حين انطلقت أواخر القرن التاسع عشر لم تكن سورية خالصة، وإنما كانت في مواجهة الدعوة الطورانية ومحاولات التنريك، بينما كانت مصر تواجه الاستعمار البريطاني تحت راية الإسلام، وتشهد إبداعات فكرية لتطوير اللغة العربية وتجديد التراث العربي واستعادة الوجه العربي للإسلام، كما عبر عن ذلك الإمام محمد عبده.

٤ - يلاحظ الدكتور عيسى حول عملية التوحيد أن الوحدة لم تصبحها عملية توحيد. وقوله صحيح؛ حيث إن عملية توحيد أجهزة الدولة؛ الجيش، والعملة، والقوانين، والأنظمة.. لم تتجزأ؛ إذ أسندت إلى بيروقراطيين تحكمت في غالبيتهم المشاعر القطرية. ولكن قوله إنه حدث "تميط" للسياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الأخذ بآلية التوجيه ثم التخطيط الاقتصادي، غير دقيق في تقديره؛ إذ روعى في الخطة الخمسية في الإقليمين ظروف كل إقليم، بحيث جاءتا تنظران إلى التكامل الذي يشكو غيابه. وفيما رتبته على غياب التكامل في تقديره تسف شديداً في إصدار الأحكام.

٥ - المقارنة بالاتحاد الجمركي بين الإمارات الألمانية في القرن التاسع عشر:

يقينا الوحدة المصرية/السورية لم تتطلق من تعاون اقتصادى عملى، على نحو ما تم فى تجربة الاتحاد الجمركى بين الإمارات الألمانية، وإنما من عامل سياسى بالدرجة الأولى. ولكن هل كانت التفاعلات الاقتصادية فيما بين مصر وسوريا فى القرن العشرين فى مستوى ما كان بين الولايات الألمانية فى القرن التاسع عشر؟ أم هل كانت اقتصاديات الولايات الألمانية يوم ذاك أقوى صلة بالأسواق الخارجية من صلاتها بشقيقاتها الألمانية، كما كانت عليه حال الاقتصاديين السورى والمصرى عشية قيام الوحدة؟، فى ظنى أن المقارنة لا تستقيم عندما يتمايز الواقع جذريا على هذا النحو.

٦ - وحول الاستعانة بالكوادر التقنية فى المجالات الاقتصادية المختلفة فى سوريا من البيروقراطيين والتكنوقراطيين المصريين، يبدو لى أن د. عيسى لم يدقق فى صحة وموضوعية المصادر التى استند إليها عندما يقول: "وقد تفاقم الأمر مع محاولة سد فراغ الكوادر الفنية بالبيروقراطيين والتكنوقراطيين المصريين، وإعطاء البعض منهم صلاحيات تفوق أقرانهم السوريين". ولا خلاف أن بعض أولئك لم يكونوا فى مستوى المسئولية، ولا أحسنوا التصرف، ولكن الحديث عن "تسلط المصريين" شابته مغالاة مقصودة.

٧ - تحقق الوحدة عن طريق التكامل الاندماجى:

لقد ناقش هذا الأمر باستفاضة الدكتور نديم البيطار فى كتاب جامع مانع بعنوان "الطريق الاقتصادى إلى الوحدة". وفى ملفات مجلس جامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، منات من مشروعات التكامل الاقتصادى التى تنتظر قرارا سياسيا للمبادرة إلى إقامتها. وليس يعنى ذلك خلافا مع ما يذكره د. عيسى بهذا الصدد، ولكنه الواقع العربى المأزوم سياسيا؛ هو الذى يعطل التكامل الاقتصادى رغم ضرورته الملحة.

القسم الثالث

الانفصال وما بعده

الفصل الأول : الانفصال

الفصل الثاني : إدارة عبد الناصر لأزمة الانفصال

الفصل الثالث : تطورات محاولات الوحدة العربية بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة

الفصل الرابع مستقبل الوحدة العربية بين الأطروحات الفيدرالية والأطروحات الوظيفية

الفصل الأول

الانفصال

عنواني فرسخ

المقدمة :

ما كانت القوى الانفصالية - المحلية والإقليمية والدولية - لتحرز نجاحاً أولياً سهلاً صباح ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٦١، ثم لتؤكد ذلك النجاح وتوصله مساء ١٨ يوليو/تموز ١٩٦٣ (١)، نتيجة فقط لتمكن زمرة من الضباط - محدودة العدد عصابية التنظيم - من السيطرة على مقدرات جيش غالبية ضباطه وجل جنوده من أبناء الفلاحين وفقراء المدن، وتسخيره في عملية انقضاء سافرة على مكاسب فلاحية وعمالية ملموسة، وتوظيف السلاح العربي لتأصيل التجزئة، في تناقض تام مع المبادئ والقيم القومية والتقدمية الغالبة بين حامليه. كما لم يكن بطش "الإقليمية التقليدية" بداية، ثم إرهاب "الإقليمية الجديدة"، وإعلامهما المضخم للذات القطرية، ليقهر الإرادة الوحدية لشعب لم يكن الشعور القطري أصيلاً لدى غالبية. كل ذلك ما كان ليحقق غايته لو لم تكن تراكمات التجزئة في واقع القطرين - وبخاصة السوري - تمتلك قدرة الفعل إن وجدت من يستغلها بكفاءة.

وباستقراء تاريخ الوطن العربي - منذ كان له تاريخ - يتضح أن أبرز وأقوى الجدليات الفاعلة في مساره إنما هي "جدلية الوحدة والتجزئة". والملاحظ أن الفكر العربي القومي في مرحلة ما قبل وحدة مصر وسوريا - بحكم طبيعته التبشيرية الغالبة عليه آنذاك - لم يتعمق في بحث العوامل والظروف المؤثرة إيجاباً وسلباً في أقوى وأهم الجدليات الفاعلية في الحياة العربية. كما يلاحظ أن أدبيات ما بعد الانفصال غلب عليها الانفعال وافئاد الموضوعية وندرة الالتزام العلمي، وبصورة خاصة أدبيات من شاركوا في الحكم على عهد الوحدة، أو كان لهم دور على المسرح السياسي العربي يومذاك. وكثيرة هي الوقائع التي تذكر بشأنها من غير تدقيق، وكثيرة هي الأحكام السطحية - أو على الأقل المتعجلة - التي تطلق في تقويمها، وبصفة خاصة فيما يتعلق بسبب انهيارها، ثم تترك دون مناقشة متعمقة.

ولا تقتصر آثار التقويم المجحف على تشويه صورة أعظم إنجازات مرحلة المد القومي العربي في القرن العشرين فحسب، كما لم يتسبب فقط في التعسف بالحكم على مواقف وممارسات الطلائع القومية وجماهير الشعب العربي آنذاك، وإنما كان التقويم المجحف للتجربة - بداية ونهاية - أس "عقدة الانفصال" التي تعتبر في مقدمة "المعوقات الذاتية للوحدة العربية". في حين وفر تسليط الأضواء على السلبيات، وتكثيف الظلال حول الإيجابيات للإقليمية أبرز أسلحتها الفكرية، ناهيك عن تعزيز مقولات الإقليمية التقليدية، كما كان للأميرين تأثيرهما في تشردن قوى الحركة القومية العربية، وتهميش دور الفكر القومي في الواقع العربي المعاصر.

والشيء الذي لا بد من تأكيده أن عهد الوحدة ومرحلة تأصيل الانفصال لم تكتب فيهما الحقيقة الكاملة بعد، وليس متوقفاً أن تكتب في مدى زمني قريب؛ ذلك لأن كثيراً من الوثائق لم تزل حبيسة أقبية محكمة الإغلاق، والعديد من الحقائق لم يفصح عنها العالمون بخفايا الأمور. ولقد ابتليت القضايا المتصلة بالعرب، وبقضية الوحدة بالذات، بالتقاء أطراف الصراع؛ العربية والإقليمية والدولية، على حجب الحقائق عن المواطن العربي على وجه الخصوص. وبقيناً أن نقص المعلومات، وعدم الإفصاح عن كثير من الحقائق، في مقدمة العوامل التي أكسبت كثيراً من الشائعات والادعاءات التي أطلقت جزافاً الشيء الكثير من المصادقية؛ مما أسهم بالتالي في التقويم المجحف لتجربة الوحدة، وفي تعميق "عقدة الانفصال".

وغاية هذه الورقة محاولة بيان العوامل الذاتية والموضوعية التي سهلت إجهاض أعظم إنجازات الحركة القومية العربية، لعل ذلك يساعد في تخلص الوجدانيين العرب من عقدة الانفصال؛ أهم المعوقات الذاتية للوحدة العربية. وتضم هذه الورقة خمسة محاور.

المحور الأول :

**طبيعة الانفصال والمواقف منه والعوامل التي سهلت نجاحه،
وذلك من خلال الإجابة عن جملة أسئلة تتصل بالموضوع :**

السؤال الأول : هل كان انقلاب ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ محاولة للتصحيح أم ردة
انفصالية ؟

المدعون أنه محاولة للتصحيح أوصد الرئيس عبد الناصر في وجهها الباب
يستبدون إلى البلاغ التاسع، وإلى أن بعض قادة الانقلاب لم يحركهم التآمر
الخارجي. وبالعودة لوقائع ذلك اليوم نجد أن البلاغ التاسع أذيع في الثانية بعد
الظهر، وفي تقديري أنه استهدف غايتين:

الأولى : تضليل الضباط الودعيين المتحكمين بإذاعة حلب ومؤيديهم من
الضباط في حماة واللاذقية وحوران، وخداع المتظاهرين في دمشق الذين
أوشكوا على اقتحام مبنى الإذاعة في شارع الحجاز. ولقد حقق البلاغ غايته في
دمشق بانفضاض المظاهرة.

الثانية : تقديم مطالب معلوم مقدماً أنها لن يقبلها الرئيس عبد الناصر؛ لكي
يتخذ الانقلابيون ذلك حجة في إعلانهم الانفصال؛ إذ كان الرئيس قد أذاع في
التاسعة صباحاً بياناً معلناً تمسكه بالوحدة، ومقنناً الادعاءات حول الإصلاح
الزراعي والتأميم.

ولا خلاف على أن بعض قادة الانقلاب اتصلوا بالقاهرة عقب الانفصال، ثم
انقلبوا على اليمين السوري في ٢٨ مارس ١٩٦٢ (٢). لكنهم لم يكونوا الفئة الأشد
فاعلية بين الانقلابيين، كما أنهم في اتصالهم بالقاهرة لم يستهدفوا إعادة الوحدة،
وإنما المفاوضة من موقع الانفصال.

والثابت أن المؤامرة حيكت في إحدى العواصم الأوروبية، بتمويل نفطي
عربي، وبمشاركة أمريكية (٣). وقد أكد تلقى بعض المتأمرين الأموال من
الخارج اللواء عبد الكريم زهر الدين، قائد الجيش السوري، في بيانه يوم

٢٨ مارس ١٩٦٢، كما ورد في حيثيات الحكم على فيصل سري الحسيني وجماعته "أنهم قبضوا أموالاً من خارج الحدود لضرب دولة الوحدة". ويرى العميد مطيع السمان - الذي عينه الانتقاليون مديراً للأمن الداخلي في سوريا - أن إسناد رئاسة الوزارة للدكتور مأمون الكزبري، المشهور بممالة الرأسمالية والإقطاع، كان "عنواناً للعهد المقبل، بعد القضاء على عهد رفع عناوين مغايرة" (٤). وحول البيان الوزاري لحكومة الكزبري يقول دبشير العظمة، رئيس الوزراء السوري: عقب إنقلاب ٣١ مارس ١٩٦٢ "كان مضمون البيان الوزاري لحكومة الكزبري تعبيراً صريحاً عن توجهات الكتل المختلفة في كل شيء، والمتفقة على ضرورة الانفتاح على الغرب في ديمقراطية ليبرالية تنهي التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدولة الوحدة" (٥).

ويذكر الرئيس اليوغسلافي تيتو أنه التقت يومها إرادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على القضاء على دول عدم الانحياز (٦). فيما يذكر د.مراد غالب - سفير الجمهورية العربية المتحدة يومذاك في موسكو - أن وكيل الخارجية السوفيتية استدعاه صبيحة الانفصال وأبلغه أن الاتحاد السوفيتي يؤيد الانفصال (٧). وهذا ما يؤكد مطيع السمان في تعقيبه على الأزمة التي أعقبت انقلاب ٣١ مارس ١٩٦٢؛ إذ يقول: "ومن كان في دمشق، وفي موقع يمكنه من الاطلاع على نشاط سفيرى الدولتين العظميين وأركانهما، والمطالبة منهم جميعاً - يقصد الضباط والساسة - المحافظة على الأوضاع الانفصالية، يلمس قرار منع الوحدة" (٨). ولقد أعلن الاعتراف بالانفصال يوم ٩ أكتوبر ١٩٦١ كل من: الاتحاد السوفيتي، وألمانيا الديمقراطية، وبولندا، ورومانيا، وبلغاريا، سابقة بذلك الولايات المتحدة ومجموعة دول أوروبا الغربية. ولقد أكدت الردة الانفصالية طابعها الرجعي في ثلاث ظواهر:

قومية: تجسدت في حساسية قطرية تبالغ في الإشادة بفضل أسبقية سوريا في الدعوة القومية، مقابل الإساءة للمصريين والتشنيع عليهم واتهامهم في صدق انتمائهم القومي.

دينية: تمثلت في طائفية إسلامية تمجد الانفصال، وكأن الإسلام حقق فوزاً بانتكاس الحركة القومية العربية، وطائفية مسيحية توحى بأن الانفصال أزاح كابوساً إسلامياً كان يضغط على أعصاب المسيحيين العرب.

اجتماعية : عكستها احتفالات قوى الإقطاع والرأسمالية والكمبرادور بشكل مستفز، وكأنها استعادت العهد شبه الليبرالي الذي أسقطه حسنى الزعيم فى ربيع ١٩٤٩، متجاهلة أن ذلك السقوط إنما كان نتيجة عجز ذلك العهد عن تلبية الاحتياجات الوطنية والاجتماعية بسبب تخلف نخبه عن العصر وجمودها وفسادها.

السؤال الثانى : لماذا لم يتخذ الرئيس عبد الناصر الاحتياطات اللازمة، وقد توافرت لديه معلومات وافية عن الانقلاب، ومن عدة مصادر؟

يروى هانى الهنـدى - أبرز قادة حركة القوميين العرب والوزير السورى السابق- أنه قدم للمشير عامر يوم ٣١ يوليو ١٩٦١ تفاصيل الحركة الانفصالية، بما فى ذلك أسماء السبعة والثلاثين ضابطاً المشاركين، ومصدر التمويل الخارجى والسبيل الذى سلكه. فيما يذكر البغدادي، ومحمود الجيار- السكرتير الشخصى للرئيس عبد الناصر - وأحمد عبد الكريم - الوزير السورى فى عهد الوحدة- وصلاح نصر- مدير المخابرات يومذاك- وأحمد حمروش (٩)، أنه توافرت لدى عبد الناصر وعامر معلومات وافية عن مؤامرة الانفصال. والقدر الذى توافر من المعلومات كان يستدعى اتخاذ إجراءات طوارئ، خاصة بعد احتدام الصراع فيما بين عامر والسراج فى الشهور الأخيرة من عهد الوحدة، ولكنه لم يتخذ أى إجراء بهذا الصدد خلافاً لما كان يقضى به المنطق السليم، كما يقرر - محققاً - د. أحمد يوسف أحمد (١٠).

ويعيد البعض ذلك إلى ثقة الرئيس بنفسه وأسلوبه فى معالجة المشكلات (١١)، والبعض الآخر إلى إيمانه بأن الوحدة عملية اختيار حر مؤسس على إجماع وطنى (١٢).

كما يعكس ذلك موقفه تجاه السودان سنة ١٩٥٣، والعراق سنة ١٩٥٨، والكويت سنة ١٩٦١. فيما يذكر أنتونى ناتنج أن عبد الناصر أوصى السراج بعدم اعتقال الضباط المتأمرين الذين أبلغ عنهم ، وأن الحل فى كسب تأييدهم لا بسجن أجسامهم (١٣). وفى تقديرى أن عدم اتخاذ احتياطات خلافاً لما يقضى به المنطق السليم- يعود لعاملين :

الأول : انعكاسات النزاعات مع قادة البعث والسراج؛ مما ألقى بظلال من الشك حول المعلومات التى جاء بها البعثيون والسراج والقوميون العرب. ولقد دفع عبد الكريم قاسم حياته ونظامه نتيجة شكه فى معلومات وافية قدمها الحزب الشيوعى العراقى عن انقلاب ٨ شباط / فبراير ١٩٦٣.

الثاني : إيمان عبد الناصر بانعدام التناقض العدائى فيما بين نهجه السياسى/الاقتصادى ومصالح وطموحات غالبية شعب سوريا والأمة العربية، وما كان واضحاً يومها من إجماع قومى يوحى بأن الزمن فى مصلحة الوحدة؛ مما عزز الاقتناع بأولوية الوحدة الوطنية، وأهمية حماية صانعى الوحدة من أخطائهم، واتباع سياسة عفا الله عما مضى. ولقد انتقد عبد الناصر بمرارة تلك الثقة فى خطابه يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦١.

السؤال الثالث : بماذا يعلل نجاح سبعة وثلاثين ضابطاً فى الهيمنة على الجيش الأول ؟

تسليط الضوء بكثافة على الضباط السبعة والثلاثين مع تكثيف الظلال حول واقع الجيش يومذاك يقصد به الطعن فى أسس الوحدة وكفاءة قيادتها وفعالية أجهزتها (١٤). وكذلك الإيحاء بأن غالبية ضباط الجيش الأول وجنوده تحولوا ضد الوحدة وقيادة عبد الناصر؛ نتيجة الأخطاء المدعاة. كما قصد به الغمز فى كفاءة الضباط المصريين الذين كانوا فى الإقليم السورى وعددهم ٨٥٠ ضابطاً، إذ لم يحرك أحدهم ساكناً طوال يوم الانفصال، وهو تركيز يتجاهل- بوعى أو بلا وعى- الحقائق التالية:-

١- تتحكم المنطقة العسكرية الوسطى فى حمص فى الحركة من دمشق وجنوبها باتجاه المناطق العسكرية الساحلية والشمالية والشرقية وبالعكس، وتوجد فيها وحدات متميزة كماً ونوعاً؛ لهذا كان لقيادتها الكلمة الفصل فى الانقلابات السورية. ولقد خالف قائدها العميد مطيع السمان أمر قائد الجيش الأول الفريق جمال فيصل، ورئيس أركانه اللواء أنور القاضى حينما طلبا منه فجر يوم الانفصال توجيه اللواء المدرع الخامس إلى دمشق، وبدلاً من ذلك قام باعتقال الضباط المصريين فى منطقته، وجمد حركة أهم القطاعات العسكرية لمصلحة الانفصال (١٥).

٢- لقد حصرت عمليات التسريح والنقل للإقليم الجنوبى والإحالة لوظائف مدنية فى الضباط السياسيين النشطين جداً، وفيما عداهم بقى رفاقهم فى الجيش، وتواصلت اتصالاتهم فيما بينهم ومع الساسة الذين يوالونهم (١٦)، وشكلوا تنظيمات أبرزها "اللجنة العسكرية" البعثية فى القاهرة (١٧)، ومجموعة "الضباط الشوام" فى دمشق. ولقد جرت العادة أن يؤيد المترددون من الضباط والأكثرية الصامتة من تميل إليه الكفة فى كل انقلاب، وهذا ما حدث بعد إذاعة البلاغ التاسع والإعلان عن سفر المشير والوزراء العسكريين إلى القاهرة .

٣- تسببت بنية المجتمع السوري وواقعه الاقتصادي في ارتفاع نسبة أبناء الطوائف غير السنية وغير الإسلامية بين الضباط والجنود وضباط الصف. بحيث قدر العلويون بنحو ٦٥% من ضباط الصف. ولقد تميزت نخب هذه الطوائف بمواقف متحفظة تجاه الدعوة القومية والوحدة العربية، انعكست بارتفاع نسبتهن في الأحزاب اللاقومية، وبالذات الشيعي والقومي السوري (١٨). وكان لمنتسبيها من الضباط - بمن فيهم عدد من ضباط البعث وليس جميع الضباط البعثيين العلويين - دور فاعل في إنجاح الانفصال، ومنع إعادة الوحدة بعد أحداث الأول من نيسان/ أبريل ١٩٦٢ وحركة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣.

٤- كان القسم الأكبر من الضباط المصريين من أصحاب الاختصاصات الفنية، ولم يكن بين قادة الوحدات ضابط مصري عدا كمال حسن على، الذي جمدت حركته تحت تهديد السلاح. وبفعل الحساسية القطرية التي أذكت فيما بينهم وبين بقية الضباط والجنود من ناحية، والطبقية المتأصلة في التربية العسكرية المصرية من ناحية ثانية، انطوت غالبيتهم الساحقة على الذات، وندر بينهم من تفاعل إيجابياً مع زملائه الضباط السوريين، وأكثر ندرة من أنشأوا علاقات حميمة مع صف الضباط والجنود.

٥- تعرض الجيش الأول - السوري - لحملة دعائية وحرب نفسية وظفت فيها التشائعات حول " التسلط المصري ". وكان أي خلاف مهما يكن بسيطاً فيما بين ضابط من الإقليم الجنوبي وضابط أو جندي من الإقليم الشمالي يجري تعميمه مضخماً فيما بين الوحدات.

٦- منذ اللحظة الأولى للحركة الانفصالية تصدى العديد من الضباط والجلود من أبناء الإقليم السوري، من مختلف محافظات وطوائفه، وسقط منهم الشهداء والجرحى بالعشرات (١٩). وتواصل عطاء الضباط والجنود، وبتزايد طردي، طوال الشهور الممتدة ما بين ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وإلى ما بعد ١٨ يوليو ١٩٦٣، بعد أن اتضحت الحقيقة الرجعية للردة الانفصالية.

٧- أعاد المشير عامر خطاً قيادة الجيش المصري ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بانتقاله وأركان قيادته للقيادة العامة، واستدعائه الوزراء من الضباط إليه، وكذلك العقيد جاسم علوان، الذي كان يشغل منصب قائد اللواء ٧٢، المتمركز في قطنة جنوبي دمشق (٢٠). وبذلك وقعوا في قبضة حيدر الكزبري وقوات البادية. وعلاوه على عدم اتخاذ المشير الاحتياطات اللازمة، وبرغم توافر

المعلومات لديه عن الانفصال فإنه لم يستثمر علاقات الوزراء الضباط بوحدهاتهم السابقة، لو أنه وجههم إليها.

السؤال الرابع : لماذا لم يستخدم الرئيس حقه الدستوري بحسم الأمر بالقوة ؟

كثير من الودويين يأخذون ذلك على الرئيس ، ويقولون إنه ببيانه يوم ٥ أكتوبر ١٩٦١ سهل عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وأفسح المجال لاعتراف الدول بالنظام الجديد. وبينما يعيد كثيرون ذلك لنهجه الودوي، الذي أكد في الميثاق بعدم جواز استخدام القوة لفرض الوحدة (٢١)، نجد من يقول إنه تصرف بمنطق قطري؛ إذ نظر للتدخل في الإقليم السوري وكأنه تدخل في شئون بلد عربي آخر (٢٢). أما من نظر لذلك في ضوء الواقع الإقليمي والدولي السائد، والإمكانات المتاحة، والبدائل الممكنة فينتهي إلى تقرير أن واقع الأمن القومي هو الذي حكم موقف الرئيس يوم الانفصال، تماماً كما كان يوم الوحدة (٢٣). وحين تعقد المقارنة بين ما أقدم عليه عبد الناصر في خريف ١٩٦١، وما اضطر إليه محمد علي في خريف ١٨٤٠، يمكن القول إن عبد الناصر استوعب الدرس الذي دفع سلفه ثمنه غالياً، فتصرف بمنتهى الحكمة وضبط الأعصاب، في الوقت الذي كان فيه جميع الذين من حوله يفقدون رؤوسهم ويعودون عليه باللائمة.

السؤال الخامس : ماذا كانت مواقف جماهير سوريا وساستها وأحزابها تجاه الانفصال ؟

شهدت دمشق مظاهرة مؤيدة للوحدة، انطلقت بعد إذاعة الرئيس لبيانه، وانفضت في أعقاب البلاغ التاسع، وتميزت بأن قادها اللاجئون السياسيون العرب، وضمت نسبة عالية من الفلسطينيين والطلاب. بينما كانت مظاهرات حلب أضخم مظاهرات المدن السورية، وقادتها عناصر قيادية من "الاتحاد القومي" وغالبية قيادات الصف الثاني في حزب البعث بقيادة أديب النحوي وأحمد أبو صالح. وتوافرت التقارير لدى السفارات الأجنبية بأن أكثر من نصف السكان كانوا على استعداد لحماية الوحدة بالقوة (٢٤). وتصاعدت المقاومة الشعبية مع الأيام، وتميزت ببروز الفلاحين والعمال والمرأة في قيادتها، إلى جانب الطلاب الذين كانوا يشكلون في السابق العمود الفقري للمظاهرات. وفي

بروز الفئات الثلاث دلالة على عمق التحولات الاجتماعية والفكرية التي شهدتها المجتمع السوري في عهد الوحدة.

وفي دمشق أصدرت شخصيات سياسية واقتصادية تضم رموزاً من أحزاب الشعب والوطني والبعث والكتلة الديمقراطية بياناً بتأييد "القوات المسلحة في ثورتها المباركة" (٢٥). كما أذيعت كلمات تأييد وبرقيات العديد من الشخصيات اليمينية المعروفة (٢٦). ولم يقل حماس الحزب الشيوعي في تأييده الانفصال عن حماس غلاة اليمين (٢٧). بينما أيد الإخوان المسلمون بتحفظ، وإن انساق بعضهم في التيار شديد العداء للوحدة (٢٨). وتميز البعث بثلاثة مواقف شديدة التباين:

موقف المعارضة المطلقة للانفصال والتأييد الكامل للوحدة وقيادة عبد الناصر، الذي التزم به جميع منتسبي حزب "البعث العربي الثوري"، وهو الجناح الذي انشق بقيادة عبدالله الريمالوي وبهجت أبو غربية في أغسطس/ آب ١٩٥٩ على خلفية الموقف من الوحدة. كما التزمت بهذا الموقف غالبية قواعد البعث وعناصر الصف الثالث، وبعض عناصر الصف الثاني، الذين شكلوا "حركة الودحيين الاشتراكيين"، التي استقطبت الوف الشباب والصبايا وأعداداً من الضباط من مختلف الطوائف والتكوينات الاجتماعية، بحيث غدت محوراً أساسياً في الجدل السياسي/العسكري منذ مارس / آذار ١٩٦٢.

موقف الإدانة الخجول للانفصال، والنقد الصارم لنظام عبد الناصر، الذي التزمت به القيادة القومية بزعامة ميشيل عفلق (٢٩). ولم يكن لهذه الفئة أنصار ملحوظون في سوريا، حتى قيام حركة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣.

موقف التأييد الانفعالي للانفصال، والنقد اللاموضوعي للوحدة وعبد الناصر، الذي اتبعه أكرم الحوراني وجماعة "القطريين" من أنصاره، الذين لعبوا دوراً أساسياً في تعطيل إعادة الوحدة ما بين انقلاب ٢٨ مارس ١٩٦٢ وحركة ٨ مارس/ آذار ١٩٦٣ (٣٠).

ولقد برزت في كل المدن والقرى السورية ظاهرة غير مسبقة في تاريخ سوريا السياسي؛ إذ تفرد عبد الناصر بأنه الوحيد بين من حكموا سوريا الذي سقط الشهداء وهم يهتفون باسمه ويرفعون صورته في مواجهة رصاص الانقلابيين. وكان العهد بجماهير سوريا أن تشيع كل رئيس يسقطه العسكر باللعنات وأقبح الشتائم. وفي ذلك دلالة على أن بيان "الزعماء" لم يكن معبراً إلا عن مصدره، أما الرأي العام السوري فقد قال كلمته معمرة بدم الشهداء.

المحور الثاني : **الظروف والعوامل التي أثرت في مواقف السوريين** **تجاه الوحدة والانفصال :**

بماذا يعلل كون جماهير سوريا ونخبها اليسارية كانت الصانعة الحقيقية للوحدة، في حين أنها عجزت عن منع الانفصال؟، أهى اللامبالاة الغالبة على الجماهير والفراغ السياسى فى الجيش والمجتمع كما قيل؟ أم هى المتغيرات والمستجدات فى عهد الوحدة التى بدلت من طبيعة التحديات كما أعادت تشكيل خارطة السياسة السورية؟. وفى إجابة التساولين لاحظ:

قالوا إن الأخطاء فى عهد الوحدة تسببت فى لا مبالاة تجاه الانفصال(٣١)، وهو قول يحضه اندفاع نخب وجماهير سوريا تدافع عن الوحدة غير مبالية بتساقط الشهداء والجرحى واكتظاظ السجون بالمعتقلين. ولقد تأسست مقولة الفراغ السياسى على خلفية الاقتتار إلى حزب عقائدى؛ أسوة بما كان فى الكتلة الشرقية(٣٢). ولقد جاءت تجربة الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية لتقدم الدليل على أن وجود الحزب العقائدى والنظرية الثورية لا يؤمنان وحدهما الضمان الواقى، وأن ما هو أقوى فاعلية هو المستجدات والمتغيرات فى الواقع الاجتماعى/الاقتصادى/السياسى، وما تعكسه من تحولات فى أوساط القوى صانعة القرار وتبلور الرأى العام. ويمكن تحديد ذلك بالنسبة للإقليم السورى فى:

١- أحدث قيام الوحدة والزخم الشعبى الذى واكبه نقلة نوعية فى مستويات الصراع فى المنطقة، كما فى ردادات فعل القوى المحلية والإقليمية والدولية؛ إذ نقل قضايا النضال العربى إلى مراحل أعلى فى مستواها عما كان قبلا (٣٣). كما أصبحت دولة الوحدة تتحكم - بشكل يكاد يكون كلياً - فى طرق نقل بترول

العراق والجزيرة والخليج إلى أوروبا (٣٤)؛ وبذلك تكون دولة الوحدة بمجرد قيامها قد أحدثت تحولاً كبيراً في طبيعة التحديات الداخلية والخارجية في أكثر مناطق العالم عرضة للمداخلات الخارجية .

٢- بقيام الوحدة أصبحت دمشق المدينة الثانية، وكان لافتقاد دورها المركزي انعكاسات شديدة السلبية لدى زعاماتها وشخصياتها التي اعتادت تعزيز مكانتها الاجتماعية من خلال الخدمات التي تقدمها للمحاسبين والأنصار.

٣- بتراجع الخطر الخارجى، وتوافر الأمان الداخلى، وتعاضل الشعور بالثقة، عم الاسترخاء وانفسح المجال للتناقضات الداخلية، واحتدمت نزاعات "المصالح". وكان من بين ما اتبعه الكثيرون الوقعة ضد منافسيهم عند صناع القرار؛ مما شوه لدى الرئيس عبد الناصر صورة الكثيرين من رجالات السياسة والشخصيات الاجتماعية، وأضعف مصداقيتهم؛ وبالتالي قلل من اعتبارهم. فى الوقت الذى قوت تلك الممارسات لدى المسؤولين من أبناء الإقليم الجنوبي إحساسهم بأهمية أدوارهم وأشخاصهم. وكان للأميرين آثار شديدة السلبية.

٤- لم يلب الفكر القومى متطلبات المرحلة الجديدة، وبذلك افتقد العمل والعاملون الدليل النظرى فى مواجهة المشكلات القديمة والمستجدة؛ فكان أن تعددت الاجتهادات وتمايزت المواقف وعم التشردم، وساد التعصب للرأى والتشنج والانفعال ضد الرأى الآخر، وبترجع حدة المخاطر الخارجية لم يعد التيار الوطنى/القومى مستغفراً كما كان فى السنوات السابقة للوحدة.

٥- كانت سوريا قبل الوحدة تعيش السخط بلا ثورة؛ إذ لم تشهد الهنوت الخمس للانقلابات تحولات اجتماعية اقتصادية جذرية، بينما انشغل اليساريون خلال السنوات الأربع التالية بالعمل السياسى والتصدى للمؤامرات ومحاولات جر سوريا للأحلاف؛ وبذلك لم يمارسوا عملاً يذكر فى مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة. ولم يفت العناصر الأكثر وعياً فى قيادة البعث إدراك تخلف الواقع السورى عن نظيره المصرى، بعد التحولات التى شهدتها مصر منذ الثورة. ولقد طرحت فى أوساط هذه العناصر فى خريف ١٩٥٧ فكرة القيام بانقلاب لاتخاذ إجراءات اقتصادية واجتماعية؛ للتقريب بين مستوى التطور الاجتماعى/الاقتصادى وأسلوب الحكم فى القطرين. إلا أن الفكرة استبعدت حين تبين طارحوها افتقارهم القدرة على تحقيق التغيير المطلوب؛ بحكم واقع الحزب، والظروف القائمة فى سوريا ومن حولها (٣٥). وكان على

العهد الجديد أن يتحمل مسئولية ونتائج حسم مالم يحسم اقتصادياً واجتماعياً. وكان الرئيس عبد الناصر يدرك هذه الحقيقة، ويعي الانعكاسات السلبية التي سوف تتأتى من مواجهته لها، وبخاصة في حال الاستعانة بكوادر من الإقليم المصري (٣٦).

٦- ألحق الجفاف خسائر فادحة بالمزارعين ومربي الماشية وتجار الغلال، وكان عاملاً أساسياً في الأزمة الاقتصادية التي عاناها منها الإقليم. ولقد تحمل الحكم نتائج عوارض طبيعية أدت إلى خلل في التوازن الاقتصادي، بحيث اعتبر البعض الجفاف من دواعي الانفصال.

٧- يزوال خطر الشيوعيين واليسار استقبل الإقطاعيون والرأسماليون بعداء شديد قوانين الإصلاح الزراعي والعلاقات الزراعية والتأمينات الاجتماعية والنقد والتأمين. وكان لليمين نفوذه التقليدي من خلال شبكة علاقات مع وجهاء الريف وزعامات الأحياء في المدن، في مقابل هامشية العمال والفلاحين في تكوين الرأي العام برغم وفرة عددهم ودورهم الإنتاجي (٣٧).

٨- انعكاسات حملات الدعاية المضادة والمركزة التي كانت تبثها الإذاعات المعادية الأجنبية والعربية، والتي وجدت صدى لدى اليمين السوري والعربي، بينما رأت الأحزاب الشيوعية في الوحدة ما ينذر بانتصار تاريخي للحركة القومية بقيادة عبد الناصر، وبتأثير التزام عقائدي جامد بنظرية ستالين في القومية، اتخذت الأحزاب الشيوعية موقفاً سلبياً من الوحدة، وبخاصة الحزب الشيوعي السوري اللبناني والحزبان الشيوعيان العراقي والأردني، بينما استقبلت أجهزة الإعلام الشيوعية قيام الجمهورية العربية المتحدة بالفتور، وبإشارات بين السطور إلى أن الوحدة عصفت باستقلال سوريا ونظامها الديمقراطي. ويلاحظ خلو الدعاية الشيوعية من أي نقد موضوعي للأخطاء والتجاوزات التي لا ينكر وقوعها، كما خلت من أي دراسة علمية للواقع السوري في عهد الوحدة وقبله، وبخاصة عقب ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق، واستخدمت الشائعات التي ندر أن استندت إلى حقائق غير مطعون في صحتها، "وكانت "الشائعة"، ولم تزل، سلاح الساسة والسياسيين السوريين يطلقونها بلا ذمة ولا مسئولية" (٣٨).

٩- الانعكاسات السلبية المدمرة للخلاف مع جناح البعث؛ العفلى والحراني، واستخدام الجناحين دعاية تفنر إلى أدنى شعور بالمسئولية القومية،

بحيث اعتبرت أكثر الدعايات المضادة إضراراً وأشدّها فاعلية كعامل مساعد للانفصال، وإن كانت أقلها صخباً وأخفّتها صوتاً. ولقد تسببت همسات القائدين ومريديهما ضد النظام وعبد الناصر في أن ينتقل العديد من العناصر قومية الماضي إلى مواقف سلبية، أو على الأقل حيادية. كما تسببت في تكريس مجموعة من المقولات الخاطئة؛ في موضوعات الوحدة والديمقراطية والموقف من الجمهورية والتعاون مع عبد الناصر ونظامه، شكلت - ولم تزل أبرز شعارات "الإقليمية الجديدة"؛ قومية الشعارات، قطرية الممارسة، ديمقراطية القول، فاشية الفعل.

١٠- تسبب صراع المشير عامر وعبد الحميد السراج، ثم استقالة السراج واستنفار عناصره، في أن يعيش الإقليم السوري في الشهر الأخير من عهد الوحدة في شبه فراغ أمني (٣٩). ويذكر العقيد جاسم علوان أنه خلال الأسبوع الأخير من حياة الوحدة كانت القوات القريبة من دمشق مستنفرة تحسباً لأي طارئ، وأن بعض تلك الوحدات شاركت في الانقلاب على الوحدة، دون معرفة غالبية عناصرها بالدور الذي تقوم به (٤٠).

١١- لعب الفاصل الجغرافي دوره في تحجيم التفاعلات فيما بين الإقليمين، وكان وجود إسرائيل في مقدمة العوامل المشجعة لتحرك الانقلابيين، كما كان أول المسائل التي أخذت في الحسبان في محاولة التصدي للردة الانفصالية، وعاملاً رئيسياً في استبعاد المواجهة العسكرية. وبهذا تكون إسرائيل قد لعبت دوراً غير مباشر في إنجاح الانفصال، وأكدت بذلك صحة الاستراتيجية الاستعمارية التي أوصت بإقامة كيان بشري غريب يفصل مصر عن المشرق العربي ويحجم دورها القومي؛ كي يعيق - إن لم يعطل - الطموح الوحيد التاريخي في الأرض العربية.

١٢- أسندت عملية توحيد أجهزة الدولة لموظفين بيروقراطيين من الإقليمين، تتحكم في غالبيتهم مشاعر قطرية، وتحكم عملهم إجراءات روتينية، وبالتالي كان إنجازهم محدوداً في مجالات توحيد الجيش والعملة والقوانين والأنظمة؛ مما أبقى الجمهورية العربية المتحدة أشبه باتحاد كونيديرالي. وفي يقيني أن هذا العجز هو أهم نواحي قصور التجربة الرائدة، وأولاها بالعبء في كل عمل وحدوي مستقبلي. ولإدراك الأثر السلبي لذلك يكفي التذكير بأن الانفصاليين وجدوا غداة تحركهم دولة تمتلك كل مقومات الدولة الحديثة: جيشاً مستقلاً القيادة، غالبية ضباطه وجميع صف ضباطه وجنوده من أبناء الإقليم، وعملة

سورية غطاؤها كامل في المصرف المركزي بدمشق، وميزانية خاصة واعتماداتها المالية متوافرة حتى نهاية حزيران/ يونيو ١٩٦٢، وجهازاً إدارياً مستقلاً، الغالبية الساحقة من عناصره من أبناء الإقليم، وقوانين وأنظمة خاصة بالإقليم ومواطنيه وعلاقاته الاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى، وحتى العلم السوري القديم كان محفوظاً بعناية في خزائن الدولة، وكذلك أشرطة التسجيل الوطني السوري. وبذلك لم يكن مطلوباً من الانفصاليين سوى أن يظهروا للعلن "الدولة" التي كانت تعيش في ظل دولة الوحدة. ولقد تمسكت جماهير الشعب العربي في الإقليم السوري بكل ما تم توحيدده، وقدمت دفاعاً عن اسم الدولة وعلمها وصورة رئيسها تضحيات غالية. وكم كان الثمن الذي يتوجب على الانفصاليين دفعه لو أنه تحققت خطوات ملموسة على طريق توحيد كافة أجهزة الجمهورية العربية المتحدة، ولم يقتصر الأمر على الوحدة الدستورية ؟

١٣- بروز "الإقليمية الجديدة" ونمو الحساسية القطرية. فحتى قيام الوحدة كانت الدعوة الإقليمية شبه محصورة في القوى التقليدية والحركات اللاقومية المعادية للعروبة، ولم تكن الحساسية القطرية ملموسة على صعيد النخب والجمهور، ولم يكن في أوساط التقدميين العرب من يرفع شعارات تعادي الطموح الوحدوي والتفاعل القومي. وفي ظل المناخ الذي تسببت فيه - بصورة أساسية - صراعات قادة ثورة ٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ بالعراق طفت على السطح شعارات قطرية ذات صبغة تقدمية، وقام من يدعى بأن تحقيق الديمقراطية والتنمية أسرع في واقع التجزئة، واندفعت رموز "الإقليمية الجديدة" لتثير كل ما من شأنه إعاقة الطموح الوحدوي؛ من تحريك للإثنيات والطوائف إلى مغالاة في تعظيم القطر ورموزه وشخصياته، والبست دعاواها لباس "الوطنية"، ونمت كالأورام السرطانية الحساسية القطرية. وفي حين يمكن أن يكون تصرف القوى اللاقومية مبرراً فإن انجراف نخب قومية الماضي في التيار لا يمكن تفسيره بدوافع وطنية قطرية؛ لأنه من المستحيل عملياً حل المشاكل القطرية حلاً جذرياً بمعزل عن التكامل القومي. وأياً كانت الدوافع والغايات فإن "الإقليمية الجديدة" والحساسية القطرية تسببتا في وقوع نخب سياسية جليلة الماضي في المعسكر المضاد، كما كانت علة تذبذب نخب أخرى، وكان ذلك بالغ الأثر في حينه.

١٤- لا يجوز إغفال أن الوحدة تحققت في مرحلة سقوط الاستعمار القديم، وقبل أن تتمكن الإمبريالية الأمريكية من احتلال مواقعه المنهارة، في حين وقع

الانفصال أيام أن كانت الإمبريالية الأمريكية قد باشرت استعادة تلك المواقع. ولقد تحددت الاستراتيجية الأمريكية يومذاك في ستة أهداف رئيسية: رعاية ودعم الكيان الصهيوني، ومعاداة الحركة القومية العربية والطموح الودودي، واحتواء مصر وتعطيل دورها القومي، وتأمين تدفق النفط، وفتح المجالات التجارية والعمرانية في المنطقة وطرق مواصلاتها للشركات الأمريكية، وتحجيم النفوذ السوفيتي. ومن السهل تبين أن قيام الوحدة مس بشكل مباشر الأهداف الخمسة الأولى. وفي ضوء الممارسات الأمريكية حينذاك يمكن استنتاج أن الإدارة الأمريكية وأجهزتها اتبعت تكتيكاً يستهدف تحقيق ثلاثة أهداف متكاملة: فض تحالف القوى التقدمية في الساحة العربية، وتمزيق وحدة الحركة القومية العربية، وضرب بؤرة الخطر في الإقليم الشمالي كخطوة أولى على طريق تصفية الناصرية في مصر.

والذي يبدو أن الأمريكيين استوعبوا درس السويس وفشل مشروع أيزنهاور في الساعات العربية، وأدركوا أنه لم يعد مجدياً الرهان على قوى اليمين العربية، وأن إعلان العداء للحركة القومية بقيادة عبد الناصر سيؤدي إلى نتائج عكسية؛ ولهذا اعتمدت مهادنة عبد الناصر، مما تسبب في تعميق الشكوك فيما بين الحركة القومية وقوى اليسار اللاقومي، بل وفي أوساط الحركة القومية، بحيث بات هناك من يتحدث عن مهادنة عبد الناصر للإمبريالية الأمريكية واتهامه بالعمالة للأمريكيين (٤١).

ولقد جاء تفجر ثورة العراق هبة من السماء للإمبريالية الأمريكية؛ إذ تعمق الانشطار العمودي بين الحركة القومية العربية، واليسار اللاقومي بشتى أجنحته؛ بتفجر الصراعات فيما بين عبد الكريم قاسم وأنصاره من الشيوعيين والشعوبيين، والتيار القومي في العراق. وبانحياز الكتلة الشرقية إلى جانب قاسم ومناصريه، التفت السياسة السوفيتية في معاداة الحركة القومية العربية ودولة الوحدة مع السياسة الأمريكية، وإن اختلفت الدوافع والغايات، وبدا وكأن لموسكو وواشنطن مفاهيم مشتركة، بل وسياسة واحدة في الشرق الأوسط، برغم أهدافهما المتعارضة (٤٢). ولم يتميز موقف القطبين بشيء يذكر تجاه الردة الانفصالية. وينبغي ملاحظة أن الردة الانفصالية لم تكن سوى حلقة من سلسلة انهيارات توالى في العالم الثالث وأطاحت بإنجازات الخمسينيات، وليس بالإنجاز العربي وحده.

المحور الثالث : إجابة سؤال أين الخطأ ؟

كثيرة هي الأخطاء التي نسبت للحكم في عهد الوحدة، وأكثر من ذلك نواحى القصور التي اتهم بها. وليس ينكر أنه كانت هناك أخطاء ونواحى قصور عديدة، ولكن الحكم وإن كان يتحمل المسؤولية الأولى، فإنه لا يتحمل مسؤولية ذلك وحده، وإنما تشاركه المسؤولية جميع قوى وعناصر الحركة القومية العربية، وعلى نحو خاص قادة حزب البعث السوريين، الذين بقدر ما أسهموا فى إقامة الوحدة كان إسهامهم فى نجاح وتأصيل الانفصال. ثم إن الحديث عن الأخطاء والقصور شابه - ولم يزل - قسط عظيم من المغالاة، وقسط أعظم من تجاهل حقائق الواقع، وعدم الإلمام الوافى بالظروف التي أحاطت بالممارسات العملية.

وفى تقويم المواقف والممارسات التزمت بمنهج ذى ستة أبعاد متكاملة:

أولاً : النظر فيها على هدى المبادئ التي قامت على أساسها الوحدة، واتساقها أو تعارضها مع ما تم الاتفاق عليه واستنقى الشعب فيه.

ثانياً : قياسها بمدى ما شكلته من دوافع أو موانع للعمل القومى.

ثالثاً : محاكمتها فى ضوء الثقافة السائدة عربياً يومذاك.

رابعاً: ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذت هى البدائل الأفضل والأقل سلبية فى ظل ظروف الواقع الاجتماعى والتحديات الداخلية والخارجية.

خامساً: مقارنة الممارسات فى عهد الوحدة بما كان سائداً فى المحيط الإقليمى، والعربى بالذات.

سادساً: مضاهاتها بما كان قبل الوحدة وفى أعقاب الانفصال.

وفى حدود هذا المنهج النقدى بأبعاده الستة أقف مع الأخطاء المدعاة، ومع قصور الحكم وتقصيره حيث 'سجلت الملاحظات التالية:

١- التسرع في إقامة الوحدة :

من خلال مقاومة الأحلاف أخذت مصر تلعب دور الإقليم العربى القاعدة، وبدأ عبد الناصر "يشخصن" الطموحات القومية، فيما تعاظمت التحديات الخارجية، وبذلك توافرت الشروط الثلاثة لعملية التوحيد القومى. ثم إنه كان طبيعياً أن تلجأ سوريا للوحدة لتأمين الذات، وأن تستجيب مصر إدراكاً من قيادتها أن أمنها الوطنى مرتبط بالأمن القومى العربى. وليس أدل على أن الوحدة تحققت فى اتفاق مع حركة التاريخ العربى يومذاك من أن المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى كتب بعد زيارة للقاهرة فى أعقاب الانفصال متوقفاً أن تتم الوحدة العربية الشاملة قبل سنة ١٩٧٠.

٢- إقامة الوحدة دون دراسة كافية :

كان أول ذكر لوحدة مصر وسوريا أثناء زيارة الوفد البرلمانى السورى لمصر فى يناير/كانون ثانى ١٩٥٦، فقد نقل بعض أعضائه على لسان عبدالناصر قوله: "إن مصر تذهب فى قضية الوحدة إلى الحد الذى تذهب إليه سوريا". وفى ١٧ إبريل ١٩٥٦، وبمناسبة عيد الجلاء السورى، رفع البعث فى بياناته ومظاهراته وصحيفته شعار "وحدة مصر وسوريا". ومن منطلق إدراك البعث أن وحدة القطرين سبيل حماية سوريا مما يحاك ضدها جاهد حتى تضمن "الميثاق القومى" - الذى صدر كبرنامج للحكم- النص على الدعوة لاتحاد سوريا ومصر (٤٣). وفى ٨ يوليو ١٩٥٦ اتخذت الوزارة السورية قراراً بتشكيل لجنة وزارية لمفاوضة مصر لإقامة اتحاد فيدرالى، وقد أقر المجلس النيابى ذلك فى اليوم الثانى. وفى تموز/ يوليو ١٩٥٧، عقد البعث مؤتمراً حضره من أعضاء القيادة القومية: علق والحورانى والبيطار والريماوى ونعواس، وجميع أعضاء القيادة القطرية فى سوريا، وجميع وزراء الحزب ونوابه، وتدارس ضرورة الوحدة، ونوعها، وأسلوب تحقيقها. وانتهى بتشكيل لجنة لوضع مشروع للاتحاد وتقديمه للحزب، غير أن اللجنة لم تتجز ما عهد إليها به.

ويؤخذ على دراسات البعث أنها عالجت قضية قومية خارج إطار المؤتمر القومى للحزب، وبمعزل عن المؤتمر القطرى السورى، وأنها أجابت على سؤال لماذا الوحدة؟ ولم تجب على سؤال كيف تكون؟ كما لم تصدر عن البعث أى دراسة للبنية الاجتماعية/الاقتصادية/السياسية للقطرين. ثم إنه لم يكن للبعث

موقف مجمع عليه خاص بشكل الوحدة ومضمونها. وهكذا يتضح أن دراسات البعث، وإن امتدت عامين تقريباً، لم تكن وافية. ويعود ذلك إلى ما كان يعانيه البعث من تغرد القادة في صناعة القرار، وغلبة الفكر التبشيري الشعراى على لبياته، واقتاده الأخذ بالأسلوب العلمى فى حل المشكلات ومواجهة كل القضايا.

ولم يقدم أى حزب سورى آخر أى دراسة خاصة فى الموضوع، برغم أن قضية الوحدة كانت موضوع الجدل الأول قرابة عامين، وذلك فيما عدا البيان الذى أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السورى اللبائى إثر اجتماع يومى ١١ و١٣ يناير ١٩٥٨. ويؤخذ على البيان دعوته لإقامة "اتحاد فيدرالى"، ويتحدث فى الوقت ذاته عن جمهوريتين متكافئتين؛ مما يدل على عدم الجدبة فى مناقشة الموضوع. كما دعت جريدة الحزب "النور" يوم ١٥ يناير ١٩٥٨ إلى تشكيل لجنة لدراسة الاتحاد من كل نواحيه "تأخذ فى الاعتبار الظروف الموضوعية فى كل بلد". ويلاحظ أن الدعوة جاءت بعد سفر الضباط السوريين إلى القاهرة مطالبين بالوحدة، وأن الحزب المطالب بدراسة موضوعية لم تصدر عنه، لا قبل سفر الضباط ولا بعد قيام الوحدة، أى دراسة للواقع فى سوريا أو مصر، أو إيضاح لما يدعيه من خصوصية قطرية متميزة فى إحداها عن الأخرى.

لقد انقضى عامان بين أول ذكر لاتحاد سوريا ومصر وتحقق الوحدة، وهى مدة كافية جداً للقيام بأدق الدراسات، غير أن أحداً من المدعين أن الوحدة تمت دون دراسة لم يقدم أى دراسة تذكر. وليس ينكر أن غياب الدراسات الوافية لواقع القطرين كان من أبرز عوامل تباين الاجتهادات عند التطبيق، ولكنه قصور بحسب على أهل الفكر والسياسة والمتفنيين، ولا يجوز أن يحسب على الوحدة بحال من الأحوال.

٣- عدم معرفة السوريين بأحوال مصر والمصريين بأحوال سوريا :

من خلال التفاعلات فيما بين الإقليمين فى السنوات الأربع السابقة للوحدة، واللقاءات والمباحثات التى سبقت عقد مجموعة من الاتفاقات العسكرية والاقتصادية والثقافية فيما بينهما، كان صناع قرارهما على معرفة كافية بما يتطلبه الاتفاق؛ فالسوريون لم يكونوا يجهلون تجاوز النظام بمصر الليبرالية، وعدم امتلاكه الكادر والنظرية الثوريين، واعتماده بشكل أساسى على الأجهزة

المولودة من رحم المؤسسة العسكرية، والمتحكمة في الاتحاد القومي، وغيره من مؤسسات المجتمع المدني. والمصريون كانوا على علم بأحوال أحزاب سوريا وكتلها العسكرية المتصارعة، وأخلاقيات ومزاجيات الساسة والضباط السوريين، والتناقض بين طموحات الجماهير والواقع الاقتصادي/الاجتماعي، وهشاشة البنى الاجتماعية، وأهمية العصبية المحلية العشائرية والطائفية والفئوية.

ولقد واجه الرئيس عبد الناصر، حين التقى بوفد المجلس العسكري السوري المطالب بوحدة فورية، جملة عوامل تدفعه للتريث والانتظار، وأخرى تحفزها على التعجيل والإقدام (٤٤)، إلا أنه حسم الأمر وأقدم على تحمل المسؤولية تقديراً منه لمجمل الظروف المحيطة بسوريا والمهددة للأمن القومي.

٤. تجاوز الخصوصية القطرية :

لا شك أن الكيان السوري أكثر حداثة من المصري، والمجتمع أقل تجانساً واندماجاً، والإدارة المركزية أقل رسوخاً وفاعلية، والزعامات المحلية أكثر بروزاً، وللميمن وجوده الفاعل، إلا أن الإقليميين متمثلان في الانتماء القومي والثقافة السائدة، والمنظومات القانونية المعمول بها، وارتفاع نسبة الفلاحين، وأهمية الحاصلات الزراعية في الدخل العام والصادرات، والانتساب للعالم الثالث؛ وهي الخصوصيات الأشد تأثيراً في الواقع الاجتماعي/الاقتصادي كما في الحراك السياسي. ثم إنه ليس من دولة حديثة تتماثل في كل نواحيها البنى الاجتماعية والقيم وأنماط السلوك، ولا كانت الخصوصيات مانعة للوحدة والاتحاد يوماً، ولو كانت كذلك لما تحققت الوحدة السورية عام ١٩٤٣ باندماج دولتي العلويين والدروز في الدولة السورية.

٥. انتقاد سوريا شخصيتها والسوريين دورهم :

قيل في نقد التجربة عدم مشاركة الإقليم السوري في الحكم؛ "مما أسبغ على الوحدة شكل الضم أو التوسع المصري" (٤٥). وفي هذا الادعاء جهل - أو تجاهل - إذا قصد بذلك سوريا من حيث هي كيان سياسي؛ ذلك لأنه بقيام الوحدة فقدت كل من مصر وسوريا الشخصية المستقلة وشكلتا كياناً جديداً. أما إذا كان المقصود المواطنين في الجمهورية الجديدة من أصل سوري، فإن عبد الناصر، بانتخاب غير مطعون فيه، اختير ممثلاً لشعب الإقليميين رئيساً

لجمهورية رئاسية، وكان للسوريين نسبة تفوق نسبتهم العددية كنواب للرئيس ووزراء ونواب وسفراء وأعضاء في قيادة الاتحاد القومي. ولقد كان جميع من تولوا المسؤولية الإدارية في الإقليم السوري من أبنائه وهم على التوالي: أكرم الحوراني، نور الدين كحالة، عبد الحميد السراج، الذي كان طوال عهد الوحدة منفرداً بحكم الإقليم السوري، برغم تفويض المشير عامر في الإشراف على السياسة العامة في الإقليم، وتعيين محمود رياض مستشاراً للرئيس ومقره دمشق؛ إذ لم تتجاوز مدة إقامته فيها ستة شهور وعشرين يوماً، ويجمع من عملوا في الإقليم السوري أو زاروه من المسؤولين المصريين على الشكوى من حساسية وزرائه التنفيذيين وكبار إداريته تجاه أى " تدخل مصري في شئون إدارتهم. كما أنه لم يتخذ قرار بشئون الإقليم دون مراجعة الوزراء من أبنائه (٤٦).

ولم تأت محدودية أدوار الوزراء المركزيين السوريين الموجودين في القاهرة نتيجة سياسة متعمدة، وإنما نتيجة كونهم غير ملمين بظروف مصر من ناحية، وبعيدين عن صناعة القرار في الإقليم السوري من ناحية ثانية، بحيث تفرد الوزراء التنفيذيون بالأمر في الإقليمين. وبالتالي يمكن الجزم بأن المغالاة، وجهل الحقائق الموضوعية، وتخلف الوعي والمعرفة، علة هذا الادعاء الذي لا تسنده حقائق الواقع.

٦- تسلط المصري :

ركزت أجهزة الإعلام المعادية، الأجنبية والعربية، على أن الوحدة ستقود إلى "تسلط مصري"، وذلك قبل الاستفتاء على قيام الجمهورية العربية المتحدة. وتوالى الحديث أيام الوحدة، وشارك في ذلك الناقدون من أقصى اليمين إلى أدنى اليسار، وتواصل في أعقاب الانفصال. ويلاحظ أن بعض من كانوا ينكرون التهمة بداية انتهوا إلى المغالاة في طرحها، والمثال الأبرز أكرم الحوراني (٤٧). ولقد غالى كثيرون في الحديث عن تسلط الضباط والإداريين المصريين، واستغلت إلى حد بعيد أخطأهم وهفواتهم. وليس ينكر أن بعضهم - وبخاصة ضباط مكتب المشير عامر - أساءوا لمشاعر زملائهم ومراجعهم من أبناء الإقليمين (٤٨)، إلا أن غالبيتهم كانوا يؤدون مهام مطلوبة، بدليل أن حكومة الانفصال طلبت بقاء المدرسين المصريين لحاجة سوريا إليهم.

ولقد برهنت واقعة الانفصال على أن أصحاب السلطة الفعلية في الجيش الأول - السوري - إنما كانوا من أبناء الإقليم السوري، ولا يجوز نسيان أن الأساليب الوصولية التي لجأ إليها غير يسير من الزملاء والمراجعين من أبناء الإقليم السوري لتحقيق أغراضهم أسهمت فيما سبق ذكره من تعاضد الإحساس بالأهمية الذاتية عند المسؤولين المصريين يومذاك، يضاف إلى ذلك ما هو معروف من تخلف البيروقراطية العربية وشدة التزامها بالتعقيدات الروتينية. ولقد حملت الوحدة بأوزار أمراض البيروقراطية والانتهازية وتراكمات عصور التخلف والانحطاط، وتمثل القصور في عدم إعطاء الاهتمام الكافي لإعداد الكوادر الرئيسية، وتنمية وعيها السياسي وثقافتها القومية، ومعرفتها بالأحوال الاجتماعية للإقليم الذي انتدبت للعمل فيه.

٧. غياب الديمقراطية :

الاتهام الشائع، والذي غدا عند الكثيرين أشبه بالبديهية التي لا تتناقش، أن سوريا فقدت في عهد الوحدة نظامها الديمقراطي. ويتناسى القائلون بذلك أنه برغم امتلاك سوريا مؤسسات النظام الليبرالي فيما بين ١٩٥٤-١٩٥٨، فإن صناعات قرارها الرئيسيين طوال هذه الفترة إنما كانوا ضباط الجيش، بينما كانت جميع أحزابها تعاني صراعات حادة بين القيادات التاريخية المحاطة بهالة قدسية والكوادر الشابة المتطلعة للتجديد والتغيير والمشاركة في صناعة القرار. ويقرر خالد العظم أن الصحافة كانت آنذاك في "أسود فترة في تاريخها؛ إذ هبطت موضوعيتها إلى الحضيض" (٤٩). ويعكس الواقع الذي كان أن النخب السياسية والعسكرية لم تكن في غالبيتها الساحقة صادقة الالتزام بالليبرالية فكراً وممارسة، فما كانت أحزاب اليمين لتجيز حزب البعث والحزب الشيوعي لو أنها امتلكت القدرة، ولم يكن البعثيون والشيوعيون أقل رغبة في تهميش اليمين. وحين طالب ممثل حزب الشعب في المجلس النيابي برفع الأحكام العرفية تصدى له النائب البعثي عبد الكريم زهور معارضا إفساح المجال للعملاء (٥٠). ولأن أياً من قوى اليمين وقوى اليسار لم تمتلك قدرة التفرد بالسلطة فقد تعايش معاً، في نظام لا هو ثوري ولا هو ليبرالي، وإنما كان موضوع صراع محتدم بين دعاة الديمقراطية الشعبية ومدعى الليبرالية. وهكذا يتضح أن من أبرز الاقتراءات على عهد الوحدة أنه قصف عمر الليبرالية في سوريا.

ولقد اتفق المتفاوضون المصريون والسوريون على إقامة نظام جمهورى رئاسى، يتولى المسئولية فيه رئيس الدولة، يعاونه وزراء يعينون من قبله، ويتولى السلطة التشريعية مجلس نيابى واحد بالانتخاب المباشر، وعلى أن تكون السلطة القضائية مستقلة. كما اتفق الطرفان على تفويض الرئيس عبد الناصر فى إصدار دستور مؤقت لحين وضع الدستور الدائم. ولقد أقر المجلس النيابى السورى ومجلس الأمة المصرى ذلك بإجماع الحضور فى المجلسين، واستفتى الشعب فى القطرين على الدستور فأيدته بما يشبه الإجماع. ولم يكن النظام الدستورى الذى أقر ليبرالياً فى شكل مؤسساته أو فى مضمونها. ولقد أيد صناع القرار السورى المدنيون والعسكريون بالإجماع، بل وبحماس، قرار حل الأحزاب، ونظروا إليه - كما يقرر خالد العظم فى مذكراته - باعتباره قد حرر الإقليم من مضارها ومحاولات رجالاتها ونوابها استغلال نفوذهم فى تحقيق مصالح ذاتية (٥١). ولم يشذ عن القبول بقرار حل الأحزاب غير الحزب الشيوعى.

وفى ٥ مارس ١٩٥٨ صدر الدستور الذى استخرجت مبادئه الأساسية من الدستورين المصرى والسورى، ويؤخذ عليه تركيز أعباء المرحلة الانتقالية على شخص رئيس الجمهورية، بمنحه سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة، متجاوزاً فى ذلك بيان إعلان الوحدة؛ إذ لم يضم فصلاً واضحاً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية (٥٢). كما أن "مجلس الأمة" لم يرق بالانتخاب المباشر، وإنما تقرر فى حزيران / يونيو ١٩٦٠ تعيين ٤٠٠ عضواً يمثلون الإقليم المصرى و ٢٠٠ عضواً يمثلون الإقليم السورى، تم اختيارهم من بين أعضاء مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السورى السابقين، الذين فازوا فى انتخابات "الاتحاد القومى"؛ مما يعنى تجاوز ما تم الاتفاق عليه.

وفى تقويم ما تم خلال عهد الوحدة نلاحظ بداية أن أبسط وأدق تعريف للديمقراطية أنها "حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب". ولما كان واضحاً أن الإقليم السورى شهد منجزات اقتصادية واجتماعية لمصلحة أكثرية العمال والفلاحين ومحدودى الدخل، إلى جانب الالتزام الكامل بالقضايا القومية، فإنه بالمستطاع القول إن الحكم قد أوفى - وبنسبة عالية من النجاح - بالبعد الثانى للعمل الديمقراطى ألا وهو الالتزام بمصلحة الشعب.

وبالاحتكام لحقائق الواقع، يتضح أن عبد الناصر لم يرفض المشاركة الشعبية من حيث المبدأ، وإنما وسعها معتمداً نظاماً غير ليبرالى، يقوم على أن

المشاركة حق عام يختص به جميع الذين لهم حق الانتخاب والترشيح، وليس حقاً خاصاً تنفرد به النخبة الفاعلة سياسياً، والتي لا تتجاوز ٥% من الناخبين في أكثر أقطار العالم ديمقراطية وتأسيساً على هذا الفهم قامت تجربة "الاتحاد القومي"، بهدف إخراج الجمهور من سلبية الموروثة، وتعميق الصلة بين القيادة والقاعدة (٥٣). إلا أن "الطبقة الجديدة" ومراكز القوى فرضت من ذاتها حجاباً حاجزاً، أعاق - وإن لم يمنع - وصول العناصر المناضلة للصوف الأولى، بحيث ضم الاتحاد القومي قيادات يمينية ويسارية، إلى جانب أخرى شديدة الالتزام بالحرية والوحدة والاشتراكية. ولقد برز النقيضان في كل نواحي سوريا منذ يوم الانفصال الأول.

أما "مجلس الأمة"، فلم تكن علة ضعف أدائه الوحيدة هي اختيار أعضائه بالتعيين، من بين الناجحين في انتخابات "الاتحاد القومي"، وإن ضم نسبة من التقدميين أعلى منها في مجلس الأمة المصري والنواب السوري اللذين انبثق عنهما، وإنما لأنه كان مجلساً نيابياً في جمهورية رئاسية، يقودها زعيم قومي كارزمي. وبحكم الظروف الموضوعية والذاتية لم يمارس المجلس مسؤوليته الدستورية في التشريع والرقابة على الحكم بشكل كامل. وغالباً ما تصرف تجاه الحكومة وكأنه مسئول أمامها، بحيث غدا حضوره أمامها شكلياً. وفي النتيجة فإن قصوره كان التجلي الأكبر للقصور الديمقراطي في تجربة الوحدة.

وقيل في نقد تأميم الصحف - وما زال يقال - إنه انتقص من حرية "السلطة الرابعة"، وأحالتها إلى أبواق حكومية. وتناسى الناقدون أن الصحف لم تكن بمعزل عن ذلك قبل التأميم، بل وقبل الوحدة، وأنها إلى جانب التدخل الحكومي كانت محكومة بسيطرة أرباب المال والمعلنين، وأنه بحكم التطور التكنولوجي والإعلامي العالمي ارتفعت تكاليف إنشاء الصحف بحيث تجاوزت القدرات المالية للأفراد، وبخاصة أصحاب الرأي السياسي، وغدت مشروعات استثمارية شديدة التأثير بقرار المعلن ومزاج متلقى الإعلان. وبالتالي كان قرار التأميم قد وفر الأساس المادي لحرية الصحف حين حصنها ضد المؤثرات الخارجية والقوى المتحكمة بالتمويل والإعلان.

إلا أنه إلى جانب الإنجاز المتحقق، والذي لم يكن يسيراً، لم تتجزأ أجهزة الإعلام ما كان مأمولاً في الواقع المستجد، سواء على صعيد الرقابة على أداء الأجهزة التنفيذية، أو على صعيد تنمية الوعي العام، وتعميق الالتزام بالنهج الناصري؛ ويعود ذلك إلى جملة عوامل متفاعلة: تقدم الدعاية على الدعوة، والفوضى الفكرية في أوساط الإعلاميين، وغلبة الرموز التي تحركها روح

الوظيفة، وندرة التحرر من إفسار المدارس الإعلامية الأوروبية والأمريكية، وتصور الشعبية رديف السوقية والابتذال.

أما بالنسبة للرئيس عبد الناصر فإنه - وإن تجاوز الليبرالية فكراً وممارسة - لم يكن ممثلاً لطبقة مستغلة، ولم يأت تفرد بصناعة القرار ولید ضغوط مارسها بقدر ما جاء ذلك نتيجة ما تميز به، ويشهد كل من عرفه عن قرب، أو درس مسيرته بعمق، أنه كان واسع الصدر، قبولاً للرأى الآخر، حريصاً على إقناع محدثه واكتساب ثقته (٥٤)؛ مما ينفي أنه كان دكتاتوراً. وبرغم ذلك كله فهو المسئول عن القصور الذى شاب التجربة، وهذا ما أقر به فى خطابه للأمم العربية يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦١، فى حالة غير مسبوقة - ولا ملحوظة - فى التاريخ العربى المعاصر، وندرة جداً فى تاريخ القادة العظام (٥٥).

ثم لا يجوز مطلقاً نسيان أن الجمهورية العربية المتحدة إنما قامت باستفتاء شعبى غير مطعون فيه، ولم يصدر عن شعب سوريا طوال عهدها ما ينقض قراره، بحيث ظلت إرادته قائمة وفاعلة وغير مطعون فيها، حتى قهرت بانقلاب عسكري سقط فى مواجهته الشهداء، واكتظت بمعارضيه السجون، وعطلت الجامعات والمدارس؛ لأجل استقرار الحكم الذى جاء به. ولقد حيل دون الاستفتاء على الوحدة عقب انقلاب ٢٨ مارس ١٩٦٢ تحسباً للنتائج، بينما زورت انتخابات ديسمبر ١٩٦١ بقرار من د. سامون الكزبرى، رئيس الوزراء (٥٦). وتصادت حدة تفاقم أزمة الحرية حتى إسقاط الانفصال "الليبرالى" وسقوط سلطة تحالف "الإقليمية القديمة" مع "القطريين" من اليساريين السابقين، وبحلول "الإقليمية الجديدة" فى مقاعد السلطة توالى المجازر الدامية.

وفى النتيجة يمكن القول إن عهد الوحدة وإن لم يشهد استكمال البناء الديمقراطى، وشابه قصور لا ينكر على هذا الصعيد - شهد منجزات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإخراجاً للجمهور من سلبيته، بحيث باتت قوى الشعب العاملة أكثر قدرة على الحركة والتأثير، وقد تجلّى ذلك فى مواجهة الردة الانفصالية. كما يمكن القول إن فى مقدمة العوامل التى تسببت فى القصور الديمقراطى، على صعيد المشاركة الشعبية وبور وأداء أجهزة الأمن، الضغوط الخارجية من ناحية، وتراكمات التخلف العربى من ناحية ثانية، والصراعات التى احتدمت مع قادة الأحزاب من ناحية ثالثة، وسلبية غالبية المثقفين من ناحية رابعة، والصراعات التى احتدمت مع قادة الأحزاب من ناحية خامسة، وسلبية

غالبية المتقنين من ناحية سادسة، وعدم إمكانية الاعتماد على حزب من الأحزاب أو على أجنحة من أحزاب مؤتلفة من ناحية سابعة، كما أنه لم يكن بالإمكان القضاء على رواسب الصراع السياسي السابق للوحدة من ناحية ثامنة. وبرغم ذلك كله يمكن القول أن الوحدة إذا كانت لم تنته بقيامها عهداً ديمقراطياً في سوريا، فإن انفصالها لم يعد لسوريا نظاماً له أدنى صلة بشقى الديمقراطية: مصلحة الأغلبية والمشاركة الشعبية.

٨ - تجاوزات أجهزة الأمن :

في تحقيق الظاهرة التي لا تنكر، نلاحظ بداية أن سوريا؛ بحكم موقعها، وهشاشة بناها الاجتماعية، وتدنى نسبة التجانس والاندماج في مجتمعها قياساً بالمحيط القومى أو في مصر، وحدثت استقلالها، وضعف السلطة المركزية فيها تاريخياً.. لكل ذلك فإنها كانت في مقدمة الأقطار العربية تعرضاً للتآمر الخارجى واختراقات الأجهزة السرية لأكثر من دولة عربية وأجنبية. وكان طبيعياً والحال كذلك أن تحظى قضية الأمن باهتمام خاص من كل حكومة سورية تحرص على الاستقرار، ولقد عُرف "المكتب الثانى" السوري باليقظة والكفاءة والشدة منذ عهد الشيشكلى. ولم تتراجع أهميته النسبية بسقوط النظام الكتاتورى، وإنما تزايدت؛ نتيجة تزايد المؤامرات الخارجية والاختراقات الداخلية، الأمر الذى طبع إجراءات الأمن بقدر ملحوظ من الصرامة والشدة، بل والتجاوزات المدينة، كما حدث مع عناصر ومناصرى الحزب القومى السوري الاجتماعى إثر اغتيال أحد أفرادهم؛ العقيد عدنان المالكى، بحيث يبدو سليماً القول: "كان التجاوز في إجراءات الأمن تقليداً في سوريا من قبل الوحدة" (٥٧). وكان عبد الحميد السراج قد تولى مسئولية "المكتب الثانى" منذ أواخر عام ١٩٥٥.

وبقيام الوحدة اختلفت المهام الموكلة لجهاز الأمن كما وكيفاً؛ إذ لم يعد التآمر وفقاً على القوى الاستعمارية وحلفائها، وإنما تعدد المتآمرون؛ بتأثير المتغيرات والمستجدات محلياً وعربياً ودولياً، ولقد تولى السراج وزارة داخلية الإقليم في بداية عهد الوحدة، وتزايدت مسئولياته باطراد حتى قبول استقالته في ٢١ سبتمبر ١٩٦١، وتجمعت بين يديه سلطات واسعة مكنته من بسط سلطانه. ولأن النظام اعتمد توسيع إطار مهام الأجهزة التنفيذية، وبحكم تعدد صلاحيات عبد الحميد السراج، وتوليه مسئولية "الاتحاد القومى" تولت أجهزة وزارة

الداخلية بعض مهام التنظيم الشعبى، بينما لم تتطور تلك الأجهزة فى مستوى تطور مهامها فى المرحلة الجديدة، بل وصارت تضم كثيرين ممن تحولوا - بتطور المرحلة - إلى معارضى الوحدة والنظام، كما تأثرت ممارسات السراج والأجهزة العاملة بإمرته بدخوله فى صراع على السلطة مع مختلف شركاء الحكم، وباستغلاله الأجهزة ضد خصومه، وبمحدودية وعيه الاجتماعى، بحيث لم تقتصر الرقابة فى عهده على أعداء الوحدة والنظام، وإنما اتسعت لتشمل الوزراء وكبار المسؤولين بمن فيهم المشير عامر (٥٨).

وكل الشواهد تؤكد أن التجاوزات كانت بفعل مسئولين سوريين، وليس نتيجة توجيهات مصرية. وهناك العديد من الشهادات التى تقيد دخول السراج فى نزاع مع عامر، ثم مع عبد الناصر حول تجاوزات أجهزته (٥٩). كما أن هناك شواهد كثيرة على أن حديث التجاوزات مغالى فيه، ولقد استهدفت المغالاة تشويه صورة الحكم من ناحية، وإرباك الجهاز الأمنى وتحيد الجماهير تجاه ما يدبر فى الخفاء من ناحية ثانية، وقد نجحت الدعاية المضادة فى الحالين. والثابت أن أيًا من الوزراء المستقيلين لم يواجه أى متاعب فى القاهرة أو دمشق (٦٠)، ولقد رفض عميد جامعة دمشق تنفيذ قرار جمهورى صادر عن عبد الناصر - برغم تدخل السراج - ولم يتخذ ضده أى إجراء (٦١)، فيما لم يعتقل أحد من البعثيين إلا أياماً معدودة، وبسبب تهجم على الحكم والرئيس، وذلك برغم تقديم العلنى للنظام، وممارسة بعضهم النشاط الحزبى، وتحركهم فى أوساط الضباط (٦٢). والذى يؤكد عدد من ناقدى التجربة أن التجاوزات فى الإقليميين يومذاك لم تصل فى مستواها إلى ما شهده أكثر من قطر عربى يومذاك، خاصة العراق، وتكفى الإشارة إلى أن المعتقلين فى آخر أيام الوحدة كانوا ٦٤ شيوعياً و ١٣ قومياً سورياً و ٩ من الإخوان المسلمين (٦٣).

٩ - حل الأحزاب والصراع مع قادتها :

لم يعارض أحد من المتفاوضين السوريين طلب حل الأحزاب، وفيما عدا الحزب الشيوعى رحب غالبية قادة الأحزاب بالقرار؛ إذ وجد فيه قادة أحزاب اليمين ما يخلصهم من مخاطر اليسار، ووجد فيه قادة البعث ما يريحهم من مشاكل الحزب المستعصية (٦٤)، بينما تصاعدت حملات الحزب الشيوعى بشكل طردى كما سبق بيانه. ولقد بدأت المشكلات مع سياسة سوريا وشخصياتها غير الشيوعية نتيجة تناقض مصالحهم الذاتية مع نهج الحكم وسياساته المعتمدة،

وليس حول أى قضية تتصل بالثوابت القومية أو مصلحة جماهيرية. وكان لأوضاع الأحزاب السورية قبل الوحدة - وبخاصة البعث - انعكاساتها على العلاقة بالحكم؛ فالانقسامات غير المعلنة قبل الوحدة انعكست بوضوح خلالها. ولقد انقسم البعثيون فى الموقف تجاه الحكم إلى ثلاث جماعات :

الأولى : جماعة "القيادة القومية" بقيادة ميشيل عفلق، الذى اتخذ من بيروت مقراً ومن جريدة " الصحافة " البيروتية لساناً، منذ انقسام المؤتمر الثالث للحزب فى آب / أغسطس ١٩٥٩، وتبنى الدعوة لتصحيح الأوضاع فى الجمهورية العربية المتحدة، وبخاصة فى النشورات الداخلية الخاصة بالأعضاء. وفى المؤتمر القومى الرابع فى صيف ١٩٦٠ تراجعت القيادة عن قرار الحل، ثم كلفت عبد الغنى قنوت بتشكيل قيادة لفرع الحزب فى الإقليم السورى (٦٥). وتصاعدت حملات النقد الصريحة والمبطنية. وليس ينكر أن عبد الناصر لم يول عفلق والبيطار الاعتبار اللائق بدورهما التاريخى ومكانتهما العربية (٦٦)، إلا أن عجز القيادة عن تجاوز قصورها فكرياً وعقائدياً حال دون وعيها بمتطلبات المراحل الانتقالية فى حياة الثورات (٦٧). كما أن تواصل نظرتها النرجسية للذات والحزب جعلها تتصور أن البعثيين هم الأكثر إخلاصاً والأعمق وعياً والأجدر بتحمل المسؤولية (٦٨)؛ وبالتالي لم تستطع إدراك النقلة النوعية التى أحدثها عبد الناصر فى الفكر والعمل القومى، متجاوزاً عفوية البعث ورومانسيته إلى موقف استراتيجى وتجربة عملية أكثر اكتمالاً (٦٩).

الثانية : جماعة " القطريين " بزعامة أكرم الحورانى ، وتضم بصورة رئيسية عدداً من وزراء البعث ونوابه السابقين والعناصر الأكثر برامجية، والتى تجاوبت مع الوحدة فى السنة الأولى، وشغلت مناصب وزارية وإدارية عديدة. بحيث استغنى ذلك الجماعة الأولى، وجميع خصوم الحورانى وجماعته، وخصوم الحكم كذلك. وبدأت الخلافات بتأثير الصراع على السلطة، ثم كان انسحاب مرشحيها من انتخابات "الاتحاد القومى" عندما لم يؤخذ بفكرة الشطب، التى طالب بها الحورانى. وأخيراً جاءت استقالة مصطفى حمدون لخلافه مع عامر حول تشكيل الأخير لجنة لمراجعة شكاوى الملاك فى قضايا الإصلاح الزراعى، فتضامن معه عبد الغنى قنوت، ثم أكرم الحورانى وصلاح البيطار؛ مما أعطى الاستقالات طابع التضامن الحزبى، كما كان للظروف التى أحاطت بتقديمها دور فى استقاز عبد الناصر ودفعه إلى قبولها (٧٠).

ولقد تجاوز كل من عبد الناصر والجماعة الحدود في حريهم الكلامية، إلا أنه رغم بلوغ اللاموضوعية عند الحوراني حد اتهام عبد الناصر بالعمالة للأمريكيين لم يصدر عن الأخير أى طعن في وطنية الحوراني، وإن إتهامه بالانتهازية. ولقد برر "القطريون" مواقفهم بحرصهم على "الديمقراطية" والقضايا السورية، وفاتهم إدراك أن قيام الوحدة وتجزؤها الشرط الأول لتحقيق كل طموح عربى فى الديمقراطية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى.

الثالثة: الجماعة المؤيدة للوحدة فى عهدها، والمتصدية للانفصال بالفعل والكلمة، وتضم غالبية قواعد البعث ومعظم رموزه الفكرية والثقافية فى الإقليم السورى، الذين تعاونوا مع الحكم فى عهد الوحدة. وبرغم تأييد هذه الجماعة - أو التيار على الأصح - للوحدة والقائد بحماس ملحوظ، لم تتسجم تماماً مع أجهزة النظام التى نظرت للجماعات الثلاث وكأنها حزب متضامن، رغم التناقضات الحادة فيما بينها. ولقد شل قدرة هذا التيار على ممارسة دور بناء فى نقد التجربة وتصحيح المسار وتطوير "الاتحاد القومى" موقف أجهزة النظام منه، وكذلك حرص غالبية عناصره على عدم الدخول فى صراع مع الأجهزة ينتهى بها إلى الاصطفاف إلى جانب خصوم الوحدة والقائد.

وبرغم الآثار السلبية للصراع مع الأحزاب، يمكن الجزم بأن حل الأحزاب لم يكن خاطئاً بالمرة، وإنما كان الخطأ أن الحل لم يواكب أى جهد لاستيعاب طاقة الحزبيين فى عمل فكرى أو تنظيمى كانت تحتاجه الجمهورية والحركة القومية. كما أن التفاعل مع أزمت قادة البعث تغلب فيه الانفعال والحدة. ثم إنه نظر للأحزاب ككتل صماء دون تفريق بين من كان يعادى العهد والقيادة وبين غالبية القواعد شديدة الولاء للوحدة ولعبد الناصر. وكذلك عدم التفريق بين واقع الجمهورية والواقع العربى؛ حيث كانت الأحزاب تقود النضال التقدمى التحررى. كما أنه لم تراعى فى الموقف من الشخصيات السورية حساسيتها المغالى فيها تجاه كل ما يتصل بالكرامة الشخصية والاعتبار المعنوى.

١٠- تسريح الضباط ونقلهم للإقليم المصرى والأجهزة المدنية :

كان عبد الناصر عشية قيام الوحدة قد استكمل عملية تحويل النظام العسكرى لثورة يوليو/ تموز إلى نظام مدنى. كما كان على معرفة دقيقة بواقع الجيش السورى، وتناحر كتله، واعتياد ضباطه التدخل الضاغط فى شئون الحكم، وانفتاحه للمداخلات الخارجية المحلية والعربية والدولية (٧١)، وكان موفده

حافظ إسماعيل، مدير مكتب المشير عامر، قد التقى في النصف الثاني من ديسمبر/ كانون أول ١٩٥٧ مع مجلس القيادة في الجيش السوري لتدارس الصعوبات والمشكلات التي قد تواجه دولة الوحدة بحكم واقع الجيش والأحزاب والظروف الاقتصادية، وقد انتهى الاجتماع بصور قرار جماعي ينص على " السير قدماً في طريق الوحدة مع مصر وفي أقصر وقت ممكن" (٧٢).

ولقد تم اتفاق عبد الناصر مع وفد المجلس العسكري السوري على وقف اشتغال الضباط بالسياسة. وفي لقاء عبد الحكيم عامر بأعضاء مجلس القيادة بعد الوحدة اختاروا جميعهم - فيما عدا بشير صديق - البقاء في الجيش (٧٣)، غير أنه تم تعيين أربعة من أنشطهم وزراء، ونقل ثلاثة للعمل بالجيش الثاني (المصري) مقابل تعيين بعض الضباط المصريين في رئاسة أركان الجيش الأول، ثم صدرت قائمة بتسريح ٩٤ ضابطاً، ولقد جاءت عمليات التسريح والنقل والإحالة - على الأغلب - نتيجة مستجدات سياسية ضاغطة، وبتوصيات يتهم بها جميعها كل من: مصطفى حمدون، وعفيف البزري، وعبد الحميد السراج (٧٤). ولقد عزز تنافس رفاق الأوس في تقديم قوائم التسريح اقتناع عبد الناصر بسلامة الإجراء المتبع. وليس ينكر أن ذلك أفقد الجيش الضباط الأكثر نشاطاً ووعياً سياسياً، كما تسبب في تحول غالبية هؤلاء للعمل ضد الوحدة. وبرغم ذلك لا أحسب الإجراء خاطئاً أبداً؛ إذ لم يكن في مصلحة الوحدة والجيش بقاء الوضع كما كان قبلاً.

وليس هناك شك أنه لو ظل للشيوخ عيين أو البعثيين المؤيدين لأكرم الحوراني بالذات وجود فاعل لسبقوا جماعة النحلاوي في الانتفاض على الوحدة. ثم إن التسريح في عهد الوحدة لم يبلغ ما حدث سنة ١٩٥٥، ولا في أعقاب الانفصال، لا سيما بعد ٨ مارس/ آذار ١٩٦٣ (٧٥).

كان الخطأ الاستراتيجي يكمن في عدم توحيد الجيش في بداية عهد الوحدة، وقد توافرت العوامل المساعدة لذلك يومها (٧٦). هذا ما اقترحه مصطفى حمدون وبعض الساسة والضباط السوريين بداية، ولكن لم يؤخذ به (٧٧). وكانت وحدة الجيش سبيل تعميق التفاعل بين أبناء الإقليمين على مستوى الجنود، وعدم حصره على مستوى الضباط؛ حيث يلعب الطموح الشخصي والاندفاعات الذاتية دوراً سلبياً ضد التفاعل الخلاق. وكانت الجيوش - ولم تزل - بوتقة الاندماج في المجتمعات المتعددة. ولقد أضاعت القيادة الناصرية فرصة ثمينة حين لم توحد الجيش في مرحلة زخم التأييد الشعبي للوحدة والقائد. ثم إنه لم تتم توعية ضباط الإقليمين بالتمايزات في السلوكيات والقيم والثقافة السائدة

فى الجيشين، كما لم يتم خلق المناخ الملائم للإحساس بالوجود المنتج فى المواقع الجديدة للضباط المنقولين. وكذلك لم تحكم عمليات النقل بمعايير الكفاءة فى كثير من الحالات. يضاف إلى ذلك قصور توعية الجيش بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التى كانت فى مصلحة الغالبية التى ينتسب إليها جل الضباط والجنود.

١١ - إصدار قانون الإصلاح الزراعى وتطبيقه :

لا يختلف الإقليم السورى عن المصرى من حيث ظروف تملك المساحات الواسعة والعلاقات الزراعية؛ إذ كان كبار الملاك يحوزون نحو ٥٠% من الأراضى الزراعية - من أملاكهم الخاصة وأملاك الدولة - مقابل ١٣,٨% لصغارهم. وفى صيف ١٩٥٠ ناقش مجلس النواب تحديد الملكية؛ فأيد ذلك ٤٣ نائباً وعارضه ٤٥ نائباً (٧٨). ولقد شهد صيف ١٩٥٠ وربيع ١٩٥١ وصيف ١٩٥٦ انتفاضات فلاحية سقط فيها قتلى وجرحى. كما عقد فى حلب فى أيلول/سبتمبر ١٩٥١، مؤتمر فلاحى حضره الألوف المطالبون بإصلاح زراعى جذرى، وكان له صده فى الصحافة العالمية ولدى الدبلوماسيين الأجانب؛ لدرجة أن الخارجية البريطانية أوصت مفوضيتها فى دمشق بلفت نظر الحكومة السورية إلى مسألة توزيع الأراضى (٧٩).

ولقد جاء القانون تطويراً لسابقه بمصر. وبلغت الأراضى الخاضعة للاستيلاء ٦٥,٧١% مما يملكه ٣٢٤٠ مالكا. ولدى التنفيذ اتهم مصطفى حمدون وزير الإصلاح بالتجاوز، واصطدم لأجل ذلك بالمشير عامر وسيد مرعى وزير الإصلاح المركزى، اللذين رأيا ضرورة الالتزام بنصوص القانون، فيما كان حمدون- يؤيده عبد الناصر - يرى الأخذ بروح القانون (٨٠)، ومع ذلك اعتمدت وجهة النظر الأولى التى فيها مصلحة كبار الملاك. ولقد قال شعب سوريا رأيه فى الإصلاح الزراعى بإجباره مجلس نواب الانفصال فى شتاء ١٩٦٢ على اعتماده بعد أن كان مجتمعاً لإلغائه.

١٢ - استغلال سوريا اقتصادياً والتضييق على الاقتصاديين السوريين :

يوضح الميزان التجارى بين الإقليمين عكس ذلك تماماً، كما ورد فى تقرير التنمية فى الشرق الأوسط عن سنوات ١٩٥٤-١٩٦١ الصادر فى نيويورك

١٩٦٢ (٨١)؛ إذ استفاد التجار السوريون من السوق المصرية الواسعة والتسهيلات المتاحة، بينما كانت البرجوازية المصرية تشهد حالة انكماش. ولكن أحلام التجار التي راودتهم بداية لم تتحقق نتيجة إغلاق الأسواق العراقية ثم السعودية، وتأثير الجفاف. كما أن التوجه الاقتصادي/الاجتماعي للحكم المنحاز للغالبية لم يجد صدًى طيباً في نفوسهم. ومع أن التجارة في سوريا لم تكن تسهم بأكثر من ١٣% من الدخل الوطني، فإنها كانت تعطي سوريا مظهراً خادعاً للرفاهة.

ومنذ مطلع الخمسينيات أخذت بيروت تحتل موقعاً متقدماً في تجارة وسياسة المنطقة، وقد تفاعل تجار سوريا بأن تحل الوحدة مع مصر أزمته، ولكن ما تحقق لم يكن في مستوى طموحاتهم، ثم إن البرجوازية السورية اعتادت تجاوز القوانين والأنظمة بحكم عمق صلاتها برجال الحُكم، ولم يكن سهلاً عليها أن تتناسى ما اعتادت. ولا ينفى ذلك أنها واجهت مشكلات مع الجهاز الإداري البيروقراطي شديد التخلف والمحافظة في الإقليمين، ويذكر أنه تمت تغطية التوسعات في المشروعات الإنشائية ومواجهة انعكاسات الجفاف بدعم مالي من مصر، ولقد طالب الرئيس عبد الناصر الجامعة العربية في أعقاب الانفصال بتشكيل لجنة للتحقق من أن مصر قدمت العون المالي لسوريا طوال عهد الوحدة (٨٢).

١٣ - التهاون في مواجهة إسرائيل في موضوع تحويل نهر الأردن :

أثار أكرم الحوراني وأحمد عبد الكريم وغيرهما اتهام عبد الناصر بالاستعداد للتساهل في موضوع تحويل نهر الأردن، مقابل معونات مالية من البنك الدولي (٨٣)، وفي محض ذلك كتب صلاح البيطار في جريدة "البعث" التي أصدرها في دمشق عقب الانفصال نافياً بشكل قاطع أي شك حول موقف عبد الناصر والجمهورية من القضية الفلسطينية (٨٤).

وهذا ما يؤكد أيضاً الموقف الحازم الذي أجهض محاولة إسرائيل إرسال سفينتين عبر قناة السويس في ربيع ١٩٥٩، مستغلة صدام عبد الناصر مع الاتحاد السوفيتي، وتلقى الجمهورية شحنات قمح أمريكي كانت في أمس الحاجة إليها.

١٤ - إصدار قوانين التأمين في تموز / يوليو ١٩٦١:

كانت سوريا أول قطر عربي يمارس التأمين؛ ففي سنة ١٩٥١ أممت شركات الكهرباء والماء الفرنسية والإنجليزية في دمشق وحلب وحمص، كما أممت مصلحة التبغ الفرنسية. وكانت الصناعة السورية عند قيام الوحدة تسهم بنحو ٩% من الدخل الوطني، وكانت مقصورة على الصناعات التحويلية: الغزل والنسيج والأسمدة والأغذية المحفوظة والزيوت، وتعانى صغر الوحدات، وصعوبة التمويل، وندرة الخبرة الفنية، وانعدام التخطيط بحيث اتجهت رؤوس الأموال نحو صناعات محدودة، وتنافست حولها. وفي سنة ١٩٦٠ أنشئت وزارة الصناعة ووزارة التخطيط واستعين في الوزارتين بخبراء من مصر. وفي ٢٦ يوليو ١٩٦١ - قبل الانفصال بشهرين - أممت ثلاث شركات فقط تأميناً شاملاً - بينها الخماسية - التي كان رأسمالها ٣٠ مليون ليرة سورية، وحاصلة على تسهيلات من البنك المركزي قدرها ١٨ مليون ليرة؛ أي أنها كانت تعمل بتمويل من الودائع العامة، كما أممت بعض الشركات تأميناً جزئياً. وكان جميع الذين خضعوا لقرارات التأمين سبعمائة مستثمر فقط. ولقد درست قرارات التأمين مع الوزراء السوريين، واعتمدت من غالبيتهم قبل إصدارها (٨٥). ولم يكن لها تأثير يذكر في انقلاب أيلول سبتمبر ١٩٦١؛ إذ من الثابت أن التأمير على الوحدة بدأ قبل ذلك بشهور.

أما عملية نزوح الأموال من سوريا فقد بدأت منذ انقلاب الزعيم سنة ١٩٤٩، ولم تتوقف بعد طرد الشيشكلي في ربيع ١٩٥٤، وبلغت الذروة بصدور قرارات تأمين البنوك في عهد الوحدة سنة ١٩٦٠. وليس هناك ما يدل على وجود سياسة متعمدة للتضييق على البرجوازية السورية، وعلى العكس من ذلك كانت تعتبر شريكاً للقطاع العام في عملية التنمية الواسعة التي اعتمدت في الإقليم.

ومن العرض السابق يتضح أن نظام الحكم لم يقع في تناقض عدائي مع الثوابت القومية والأسس التي قامت عليها الوحدة، أو في تعارض مع مصالح وطموحات الجماهير، وأن الخلاف مع السياسة السوريين إنما كان حول مدى الصلاحيات المعطاة لبعضهم، وظروف وجود بعضهم الآخر في القاهرة، ولم يكن مطلقاً حول قضايا مبدئية تتصل بتوجهات الحكم الاقتصادية والاجتماعية، أو إقامة الديمقراطية كما قيل فيما بعد؛ وهذه حقيقة إيجابية للغاية تحسب لدولة الوحدة والقائد الراحل.

المحور الرابع : تأصيل الانفصال :

إن موقف الشعب العربى فى سوريا من الوحدة مع مصر، وقيادة عبد الناصر، والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التى اتخذت فى عهد الوحدة، وإن كان قد اتضح بجلاء فى الأيام الأولى للانفصال، فإن عملية الفرز الحاسم بين عناصر وقوى الحركة القومية العربية؛ صادقة الالتزام بالوحدة والحرية والاشتراكية، وعناصر وقوى " الإقليمية الجديدة" ؛ قومية الشعارات انفصالية الفعل فاشية الفكر لم تتضح بجلاء تام إلا من خلال الاختبار العملى فى المواقف التى تطلبت الحسم- والتى خاضتها نخب سوريا وجماهيرها، خاصة الأجيال الشابة من الرجال والنساء والعمال والفلاحين، فى نضالها لإعادة الوحدة طوال الأيام والليالى الممتدة ما بين الصباح الناعى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ والمساء الدامى يوم ١٨ يوليو ١٩٦٣.

والثابت أن قوى اليمين التى اغتصبت السلطة لم تدرك ما كان قيام الجمهورية العربية المتحدة قد أحدثه فى فكر نخب الأمة ووجدان جماهيرها؛ من تقدم الطموح للوحدة والعدالة الاجتماعية على طموحات المرحلة السابقة، كما لم تع طبيعة المتغيرات الجذرية التى أحدثها عهد الوحدة فى المجتمع السورى؛ من حيث نمو وعى الجماهير وانعتاقها من إفسار الولاءات التقليدية للعصبيات المحلية وقادة الأحزاب، وتزايد معرفتها بحقوقها، واستعدادها للدفاع عن مكاسبها. كما واجهت الردة الانفصالية عزلة عربية شعبية، وتحجيم علاقات النظام الرسمية عربياً وفى العالم الثالث.

وفى مواجهة التحديات الداخلية بصورة أساسية تفجرت الصراعات بين قادة الانفصال، فاعتقل حيدر الكزبرى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦١، واستقالت حكومة د. مأمون الكزبرى فى اليوم التالى، وفى ٢٨ مارس ١٩٦٢ شهدت دمشق انقلاباً قادته بعض عناصر الانقلاب الأول. أعقبته تمردات للضباط الوجدويين فى حمص وحلب واللاذقية، ثم محاولة انقلاب فى حلب يوم ١ إبريل ١٩٦٢ قادها

العقيدان جاسم علوان ولؤى أناسى، وأجهضت نتيجة عدم التزام ضباط البعث بقيادة محمد عمران باتفاقهم مع علوان، ولقيام الطيران السوري بقصف إذاعة حلب وإسكاتها.

وقد برزت على المسرح السياسى/العسكرى يومذاك ثلاثة تجمعات متناقضة الدوافع والغايات:

الأول : وحدوى، يطالب بعودة الوحدة دون شروط، وهو الأوسع انتشاراً بين الجماهير والقيادات الشابة، بقيادة تآلف ثلاث منظمات وحدوية؛ "حركة الوحدويين الاشتراكيين"، و"حركة القوميين العرب"، و"الجبهة العربية المتحدة". وتلتف من حولها بقية القوى والعناصر الوحدوية المسيطرة على الشارع، والأكثر استقطاباً للضباط من مختلف الرتب.

الثانى : بعثى، يرفع شعار "الوحدة المدروسة"، وغايته مفاوضة القاهرة من موقع الانفصال، ويطالب بالمحافظة على مكاسب العمال والفلاحين. وهو الأضعف جماهيرياً ونخبوياً، وإن تميز ضباطه بدقة التنظيم، والتغلغل فى التكتلات العسكرية المختلفة، خاصة الوحدوية. وتقوده "اللجنة العسكرية" التى تشكلت فى القاهرة أيام الوحدة من: محمد عمران، وحافظ الأسد، وصالح جديد، وعبد الكريم الجندى، وأحمد المير. وقد ضمت العدد الأكبر من الضباط العلويين والإسماعيليين والدروز والعدد الأقل من الضباط السنة.

الثالث : انفصالى، وهو الأضعف تنظيماً بين الضباط وفى أوساط الجماهير، ويؤيده العدد الأكبر من قادة الأحزاب والتجمعات السياسية فى مرحلة ما قبل الوحدة، وتسانده بقوة الأحزاب والمنظمات اللاقومية. وغالبية ضباطه من أبناء وأصهار أعيان المدن وكبار العائلات الرأسمالية والإقطاعية.

وتشكلت وزارة بشير العظمة التى بدأت عهدها بالدعوة لحوار القاهرة فى موضوع الوحدة، وانتهت برفع الشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة أمام جامعة الدول العربية؛ حيث شهدت مدينة شتورا اللبنانية يوم ٢٢ أغسطس ١٩٦٢ اجتماعات لمجلس جامعة الدول العربية حضرها ممثلو اثنتى عشرة دولة، أعاد خلالها وفد دمشق كل الادعاءات التى قبلت ضد عهد الوحدة. وكان أغلبية أعضاء وفدى الطرفين من الوزراء السوريين فى عهد الوحدة. وانتهت اجتماعات شتورا يوم ٢٨ أغسطس ١٩٦٢ بما يشبه فوز حكومة العظمة، ولكنه كان فوزاً عابراً؛ إذ لم تستطع مواجهة حدة الصراعات الداخلية. وأعقبتها

حكومة خالد العظم التي ضمت تحالف أقطاب اليمين مع جماعة الحوراني، وبدأت مؤهلة لتوفير الاستقرار؛ إذ ضمت أقطاب اليمين وعناصر مناصرة لقضايا الفلاحين والعمال، ولقيت دعم وتأييد كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. ولم يتورع العظم عن تحريض سفير أمريكا في دمشق ضد عبد الناصر، مؤكداً له أن سوريا لن تهاجم إسرائيل (٨٦). وبفعل تفاقم الأزمات الاجتماعية، وتآكل رصيد شركاء الحكم في أوساط الشعب والجيش أسقطها انقلاب كان مكشوفاً للجميع.

لقد نفذت حركة ٨ مارس/ آذار ١٩٦٣ ثلاثة تجمعات عسكرية متناقضة الدوافع والغايات، ضعيفة مستوى التنسيق فيما بينها: الناصريون، والبعثيون، ومجموعة من الضباط اللاحزبيين. وكان الظن أن التيار الجماهيري الوحيد سيحرف التناقضات فيما بينها. وكان أول عمل أقدم عليه رئيس الوزراء الجديد، صلاح البيطار، سحب الشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة، مؤكداً أن "ثورة الشعب العربي في سوريا ثار لمعركة شتورا وكرثة الانفصال".

ومنذ اليوم الأول للحركة احتدم الصراع فيما بين البعثيين، المستفيدين بثورة ٨ فبراير/ شباط في العراق، ومؤيدي الوحدة في الجيش والشارع، وسرعان ما تمكنت "اللجنة العسكرية" البعثية من إحكام سيطرتها على الجيش. ولمواجهة الجماهير المطالبة بالعودة الفورية للوحدة سارعت الحكومة - المسيطر عليها بعثياً - إلى الدخول في "مباحثات الوحدة الثلاثية". وكل ما تمخضت عنه تلك المباحثات أنها كشفت مدى هشاشة فكر البعث وتخلفه عن منطق المرحلة، وتحول قادته في كل من سوريا والعراق إلى رموز "للإقليمية الجديدة". وبالمجازر التي مارستها اللجنة العسكرية "والحرس القومي" الذي شكلته، قمعت الطموح الوحيد في أوساط الجيش والشعب؛ وأصلت بالتالي الانفصال.

المحور الخامس :

انعكاسات الانفصال فى الفكر والعمل العربى :

عزى الواقع المأزوم وأبرز حقائقه، كما أنه قوض البنى الفكرية والسياسية الهشة، وفضح قصورها عن تقديم الاستجابة الفاعلة فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومن جهة ثانية كشف الغطاء عن استراتيجية القوى الدولية تجاه الطموح العربى للوحدة والتحرر والتقدم.

ويمكن إيجاز انعكاسات الانفصال فى الفكر والعمل والواقع العربى فى:

١ - برغم الإرهاب والتضليل لم يصدر عن نخب وجماهير سوريا ما يدل على أن الردة الانفصالية واكتبتها ردة عن الإيمان بالعروبة. ولقد جاء الميثاق الصادر بمصر سنة ١٩٦٢ والاستجابة لنجدة ثورة اليمن ليؤكددا عمق انتماء مصر القومى. وفيما أكدته مصر وشهدته سوريا برهان على أن الانتماء القومى إنما هو الانتماء الأصديق تعبيراً عن حقائق الواقع فى الأرض العربية.

٢ - العجز عن حماية الوحدة وتوسيع إطارها، برغم توافر العوامل المساعدة على ذلك، يدل على أن الحدود المصطنعة باتت مسيجة بمصالح وطموحات ذاتية، تتقدم فى الممارسة العملية الطموح الوحدوى التاريخى. ولقد جاء الانفصال يدعم الإقليمية التقليدية بإقليمية جديدة أكثر عصرية، وليست أقل استعداداً لقبول التسويات غير المتكافئة مع القوى الدولية شديدة الحرص على استمرار واقع التجزئة والتخلف والتبعية.

٣ - بتأثير التقويم غير الموضوعى لتجربتي الوحدة والانفصال تعمقت لدى النخب وحدوية الإيمان والتوجه "عقدة الانفصال"؛ المتمثلة فى الحذر المغالى فيه تجاه كل توجه وحدوى، بحيث غدت العناصر والقوى الوحدوية أكثر تحفظاً وأقل اندفاعاً فى التعامل مع دعوات الوحدة والاتحاد.

٤ - نتيجة ما اتسمت به ممارسات الأحزاب والمنظمات السياسية من قصور عملى، وما كشفته من تخلف على صعيد الفكر والتنظيم والعلاقة بالجماهير، تقاومت حدة الصراعات فيما بين القيادات والقواعد؛ فنشطت الأحزاب والمنظمات، كما حدث للبعث بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤، والقوميين العرب أواسط الستينيات، والأحزاب الشيوعية وجماعة الإخوان المسلمين فى السبعينيات. والنتيجة أن الحياة الحزبية أصيبت بما يشبه الشلل، وتعمق تخلف الأحزاب وما فى حكمها، وانحسر دورها فى الحراك السياسى العربى.

٥ - ألقى فشل التجربة بظلاله على الأدبيات السياسية والفكرية؛ بحيث انتهى كثيرون إلى القول بحتمية الفشل، واستنتاج أحكام ليست خلاصة تحليل سليم وفرضيات واقعية؛ وكان لذلك آثار شديدة السلبية على الفكر والعمل السياسي العربى.

٦ - لم تتسرب الشكوك والريب لجماهير الشعب تجاه دور دولة الوحدة وممارسات القائد. كما لم تتردد هذه الجماهير فى الاستجابة للنخب الوحديّة فى التصدى للردة الانفصالية، بينما عصفت الشكوك والظنون بقطاعات واسعة من النخب. مما يؤكد أن مشكلة الأمة العربية إنما هى مشكلة قصور وعى النخبة، وضعف مستويات التزامها، وليس جمود الجماهير وتخلفها كما يُدعى.

٧ - خلال عهد الوحدة ومرحلة تأصيل الانفصال برزت على المسرح السياسى العربى كل القوى من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ولقد ثبت بالبرهان العملى تناقض الممارسات مع الشعارات، مما تسبب فى أن يتأصل فى الوجدان العربى الشك المسبق، بحيث بات رافع الشعار متهمًا بالتكليس حتى تثبت مصداقيته. ولقد عانى العمل السياسى والاجتماعى العربى - ولم يزل - حالة انعدام الثقة التى عمقتها نخب الأمة من جميع ألوان الطيف السياسى والاجتماعى والفكرى.

٨ - شهدت المرحلة مستجدات فى غاية الخطورة على صعيد الصراع العربى الصهيونى؛ إذ طورت إسرائيل وكل من تركيا وإيران وإثيوبيا علاقاتها المشتركة لمواجهة النمو المتسارع فى فعالية الحركة القومية العربية. كما نشأت علاقة إيجابية متطورة فيما بين الدولة العبرية وبعض "الأقليات" فى المشرق العربى وجنوبى السودان، وتدفقت على إسرائيل المعونات الاقتصادية والعسكرية، بعد أن اتضحت عملياً أهميتها كفاصل معرقل للتفاعل العربى، وككابح فاعل فى مواجهة دور مصر القومى، ومن جهة رابعة تزايدت أعداد العرب الذين باتوا لا يرون فى الصهيونية الخطر الأكبر والأولى بالمواجهة. وينظر كثير من الباحثين للانفصال باعتباره فى مقدمة العوامل التى أتاحت لإسرائيل تحقيق انتصار سهل بتكلفة محدودة فى يونيو/حزيران ١٩٦٧.

وإذا كان الأب الدكتور جوزيف حجار يذهب إلى أن سنوات إبراهيم باشا التسع فى بلاد الشام ما بين ١٨٣١ و ١٨٤٠ هى أخطر سنوات القرن التاسع عشر فى تاريخ المشرق العربى، فإنه ليس من المغالاة فى شئ اعتبار الفترة من ٢٢ فبراير ١٩٥٨ - يوم الاستفتاء على الوحدة - إلى يوم ٢٦ يوليو ١٩٦٣ - يوم إعلان الرئيس عبد الناصر انسحابه من اتفاق الوحدة الثلاثية - أخطر سنوات

القرن العشرين في حياة الوطن العربي؛ إذ فيها أجهضت تجربة الوحدة، ونشرونت الحركة القومية، وتحول الخلاف مع الأحزاب الشيوعية إلى عداوة دام ومدمر، وتولى للصقور قيادة الحركات الناطقة باسم الجماعات المسماة تجاوزاً "أقليات"، فيما شهدت هذه الحركات نمواً ويزوراً بتشجيع ومساندة القوى العربية الهوية المعادية للطموح الوحوى، ناهيك عن الدعم الاستعماري التقليدي.

وختاماً، فأبني في الوقت الذي أسجل فيه امتناني لكل الذين نهلت من معينهم الوارد ذكرهم في ملحق الهولامش، أنه إلى أن المصادر التي اطلعت عليها رغم كثرتها وغنى معظمها- لا تجيز لي مطلقاً ادعاء الوفاء بحق التجربة الرائدة. وإبني لأرجو كل من يجد عندي قصوراً أن ينبهني لمواطن القصور والخلل، شاكرأ له مقدماً فعله.

المواضع

- (١) شهدت دمشق صباح يوم ١٨ يوليو ١٩٦٣ محاولة انقلابية دبرها العقيد جاسم علوان، وأجهضت نتيجة اندساس أحد ضباط البعث ضمن قيادة المحاولة. وأعقب ذلك مجزرة دامية قام بها "الحرس القومي" ومحكمة صلاح الظلي العسكرية. ونتيجة لانفراد البعث بالحكم وفاشيته ضد المنظمات الوحشية التي شاركت البعث في التوقيع على اتفاق ١٧ إبريل ١٩٦٣ بإقامة الوحدة الثلاثية فيما بين مصر وسوريا والعراق، أعلن الرئيس عبد الناصر في ٢٦ يوليو ١٩٦٣ انسحاب الجمهورية العربية المتحدة من اتفاقية "الوحدة الثلاثية".
- (٢) مدبر الانقلاب الأول المقدم عبد الكريم النحلاوي، وكان من أبرز قادته: العمدة: موفق عصابة، وزهير عقيل، وفيصل سرى الحسني، والعقده: عبد الغني دهمان، ونور الله الحاج إبراهيم، ومهيب هندی، والمقدمان حيدر الكزبري، وفايز الرفاعي. وفي يناير/كانون ثاني ١٩٦٢ قام كل من زهير عقيل وفايز الرفاعي ومحمد منصور بزيارة القاهرة سرا ولقاء الرئيس عبد الناصر موفدين من قيادة الانقلاب.
- (٣) يذكر هيك أن الملك سعود دفع ١٢ مليون دولار لمؤامرة الانفصال، فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر، حوار مع محمد حسنين هيكل، ط ١، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٥، ص ١٥٠.
- (٤) مطيع السمان، وطن وعسكر، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص ٦١.
- (٥) بشير العظمة، جيل الهزيمة، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١، ص ٢٢٤.
- (٦) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، الجزء الثاني، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧، ص ١٥١.
- (٧) هذا ما أكدته مراد غالب للكاتب في لقاء يوم ٢٣ فبراير ١٩٩٨.
- (٨) مطيع السمان، مصدر سابق، ص ١٣٤.
- (٩) راجع البغدادي، مصدر سابق، ص ١٢٠. انظر ضياء الدين بيبرس، الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر، كما رواها محمود الجيار، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٧٦، ص ٦٤، ١٢٧. وأحمد عبد الكريم، حصاد سنين خصبة وثمار مرة، دمشق، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ٤١٥. وأحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثالث: عبد الناصر والعرب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦، ص ٨٠، ٨١. وصلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، بيروت، دار الوطن العربي، ١٩٧٦، ص ١٥٠.

- (١٠) أحمد يوسف أحمد، ندوة الوحدة تجاربها وتوقعاتها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ٢٢٨.
- (١١) المصدر السابق، ص ٢٢٨.
- (١٢) محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ٣٣٢.
- (١٣) أنتوني ناتنج، ناصر، ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥، ص ٣٠٨.
- (١٤) بشير العظمة، مصدر سابق، ص ٢٢ وصلاح البيطار، ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٤٣٧.
- (١٥) مطيع السمان، مصدر سابق، ص ٢٦-٣٠.
- (١٦) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٣ ص ١٥٠، ١٨٦.
- (١٧) الضباط البعثيون الخمسة الذين شكلوا في القاهرة "اللجنة العسكرية" كانوا ثلاثة علويين: محمد عمران، وحافظ الأسد، وصلاح جديد، واثنين إسماعيليين: عبد الكريم الجندي، وأحمد المير، وحين وسعت ضمت خمسة علويين واثنين إسماعيليين واثنين درزيين وستة سنيين معروفين بانفصالياتهم أبرزهم أمين الحافظ انظر نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥، ص ٥٤، ٥٣.
- (١٨) أكرم الجراح وطلال عز الدين، الأحزاب والقوى السياسية في سوريا، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٨٠.
- (١٩) سقط في حلب، حسب رواية العقيد ماجد ماميش - قائد كلية الاحتياط في حلب - ١٢٠ قتيلاً و ٧٠٠ جريح، وفي حماة ٤٠ قتيلاً، ودخل سجن المزة بدمشق ١٢٠ ضابطاً سورياً من قوات حلب، أحمد حمروش، مصدر سابق، ص ٩٢. ويذكر مطيع السمان أن القتلى كانوا: ما ينوف على ٤٠ جندياً في حلب، و ٧ في دير الزور، و ٥ في درعا والسويداء، واعتقل كل من: العميد حكمت الدابة قائد المنطقة الشمالية، والعقيد ماجد ماميش، ومحافظ حماة ياسين فرجاني ومدير شرطتها العميد إسماعيل نابلسي لتأييدهما حلب، والعميد عبد المجيد تجار قائد شرطة درعا والسويداء، وفي اللاذقية العقيد كاظم زيتونة ومحافظها عبد الله جسومة، وفي دير الزور محافظها عدنان عثمان وقائد شرطتها مطيع السمان، المصدر السابق ص ٤١، ٤٢.
- (٢٠) قبل الحركة الانفصالية بيومين نقل العقيد علوان من قيادة اللواء ٧٢، المتمركز في قطنة جنوبى دمشق، وفي غيابه استولى الانفصاليون على اللواء، وقاد العقيد عبد الغنى دهمان بعض وحداته المدرعة، وقام بالاستيلاء على إذاعة وتلفزيون دمشق. هذا ما أوضحه العقيد علوان للكاتب في لقاء بالقاهرة يوم ٢٢ فبراير ١٩٩٨.
- (٢١) الميثاق، الباب التاسع، الوحدة العربية.
- (٢٢) مجدى حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٤١٣.

(٢٣) عصام نعمان، ندوة الوحدة العربية؛ تجاربها وتوقعاتها، مصدر سابق، ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢٤) جمال الشاعر، "آليات الوحدة العربية"، المصدر السابق، ص ٩٣٨.
(٢٥) كان الموقعون: صبري الصلي، خالد العظم، أكرم الحوراني، أحمد قنبر، صلاح البيطار، بشير العظمة، أمين النافوري، أحمد عبد الكريم، أحمد الشرباتي، نجيب الأرمنلي، هاني السباعي، أسعد هارون، سهيل خوري، حسن مراد، رشاد جبري، فؤاد قدرى، محمد العايش، حامد الخواجه.

وحضر الاجتماع ولم يوقع بالرغم من موافقته على مضمون البيان كل من: رياض المالكي، وخنيل الكلاس، وعرفان الجلاذ، ومنصور الأطرش، ونصوح الأيوبي، وشفيق سليمان، وظافر القاسمي، وحبيب كحالة، ومحمد عبد المولى، الانهيار الكبير؛ أسباب وسقوط وحدة مصر وسوريا، بيروت، دار المسيرة ١٩٧٩، ص ٣٢٦.

(٢٦) من أبرزهم: الرئيس السابق شكري القوتلي، وزعيم ثورة ١٩٢٥ سلطان الأطرش، ورئيس الوزراء السابقان فارس الخوري ولطفي الحفار. وشاع في دمشق يومها "أن الانفصال أحيا العظام وهي رميم"، تعبيراً عن بحث قادته عن رموز تخطاها الزمن لتعزيز موقفهم وتعبيراً عن طبيعة المرحلة الجديدة.

(٢٧) ورد في مشروع البيان السياسي للحزب الشيوعي السوري ما نصه "وهكذا فإن انتفاضة ٢٨ أيلول/سبتمبر التي انتصرت بفضل تضامن الشعب الواعي والجيش الباسل كانت أمراً محتوماً ساق إليه تطور الحوادث نفسها، وجاء تتويجاً لنضال مرير خاضه الشعب السوري ضد حكم الدكتاتورية والتمصير، وكان للحزب الشيوعي في هذا النضال دوره الطليعي"، أكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق، ص ٣٠٩.

(٢٨) تميزت اللواتي الناطقة باسم الإخوان المسلمين، والتي كان يشرف عليها عصام العطار، بإيجابية نسبية في نقد تجربة الوحدة، كما مارست نقداً مبطلاً لبعض رموز الانفصال. وشارك الإخوان في الانتخابات النيابية في ديسمبر/كانون أول ١٩٦١، ونجح منهم عصام العطار وبعض النواب. ومما يذكر تصدى المصلين للشيخ على الطنطاوي عندما اتهم الرئيس عبد الناصر بالكفر في خطبة جمعة، أكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق، ص ٤١٢.

(٢٩) ناجي علوش، الثورة والجماهير، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٢، ص ١٧٥.
وهاني الفكيكي، مصدر سابق، ص ١٨٨.

(٣٠) في تفسير موقف أكرم الحوراني يقول مؤرخ سيرته إنه: "اختار وهم إمكانية إعادة سوريا إلى ما وراء الوحدة، يوم كان البرلمان - دون العسكر - هو سيد سوريا. وكانت ثقته في نفسه أكبر من أن تخيفها قبضة من العسكريين اليمينيين الذين وقعت سوريا في أسرهم من بعد"، حمدان حمدان، أكرم الحوراني، رجل التاريخ، بيروت، بيسان للنشر، ١٩٩٦، ص ٣٦٠.

(٣١) أحمد عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص ١١. ورياض طه، قصة الوحدة والانفصال، بيروت، دار الأفاق الجديدة،

- ١٩٧٤، ص ٢٠٨. وعبد الرحمن منيف، القومية العربية والهوية والثورة العربية، المستقبل العربي، العدد (٩٥)، كانون ثانى/يناير ١٩٧٨.
- (٣٢) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص ٩٢.
- (٣٣) عونى فرسخ، الوحدة فى التجربة، بيروت، دار المسيرة، ١٩٨٠، ص ١٢٣ - ١٢٨.
- (٣٤) نجلاء أبو عز الدين، عبد الناصر والعرب، ترجمة، يوسف سعيد الصباغ القاهرة، دار الوطن العربى، ص ٤٨٤.
- (٣٥) عونى فرسخ، مصدر سابق، ص ٩٧.
- (٣٦) عبد اللطيف البغدادى، مصدر سابق، ص ٦٧.
- (٣٧) سعد الدين إبراهيم وآخرون، اتجاهات الرأى العام العربى نحو مسألة الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ص ٤٥.
- (٣٨) سامى الجندى، البعث، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٦٩، مصدر سابق، ص ٥٣.
- (٣٩) صلاح نصر، مصدر سابق، ص ٢٣١.
- (٤٠) جاسم علوان، فى حديث مع الكاتب بالقاهرة يوم ٢٤ فبراير ١٩٩٨.
- (٤١) كما ورد فى كراس لخالد بكداش أصدره سنة ١٩٦٠، وآخر أصدره أكرم الحوراني فى أعقاب الانفصال.
- (٤٢) هيلين كارليردانتكوس، السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط، ترجمة، عبد الله إسكندر، بيروت، دار الكلمة، ١٩٨١، ص ٧٦.
- (٤٣) الفقرة (١) من المادة الثانية، من مشروع الميثاق.
- (٤٤) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص ٤٩، ٥٠.
- (٤٥) أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص ١٤٢، ١٤٦.
- (٤٦) يذكر أكثر من دارس للتجربة أن السراج حال دون وجود أى ضابط مصرى فى أجهزة المخابرات السورية، ويؤكد سيد مرعى ما شكاه منه محمود رياض فى مذكراته، حيث يذكر أنه عندما زار دمشق كوزير مركزى شعر أنه معزول تماماً؛ إذ حجبت عنه التقارير كلها، على عكس ما كانت عليه الحال عندما زارها على رأس وفد زراعى مصرى، بدعوة من الحكومة السورية قبل الوحدة. سيد مرعى، أوراق سياسية، ج ١، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨، مصدر سابق، ص ٤٠٤.
- (٤٧) يذكر محمود رياض أن الحوراني طالب فى بداية عهد الوحدة بإستناد منصب وزير الصناعة للتنفيذ فى الإقليم السورى لخبير من الإقليم المصرى، والاستعانة بالخبراء المصريين فى الصناعة لاقتدار الإقليم السورى إلى أمثالهم. ثم راح يشكو - وهو لم يزل نائباً للرئيس - من تقرد وكيل الوزارة المصرى بشنون الوزارة دون الوزير السورى. محمود رياض، المذكرات، ج ٣، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٩، ص ٢٣١.
- (٤٨) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص ٢٣٠. محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص ٣٣١.
- (٤٩) يقول خالد العظم: "وبلغ من سوء الحال أن أصبح أصحاب الجرائد كلهم يقبضون الأموال من الحكومة المحلية، ومن عميل أو أكثر من العملاء الأجانب، ومن الشركات

الكبرى، ومن المصارف، ومن الأحزاب، ومن كل من سولت له نفسه مهاجمة خصم سياسى أو شخصى، ولم يكتف أصحاب الصحف ببيع كتبهم وقبض الاثني عشر لكتا المفروضة بعدد وافر، بل راح بعضهم يعمل بالتجارة فيغزو وزارة الاقتصاد الوطنى ورئاسة الوزراء بطلبات رخص الاستيراد، ووزارة المالية بالقطع النادر يبيعه فى السوق السوداء، هذا ناهيك عن التنافس على إعلانات الدولة، على أن للفائدة الوحيدة التى نالت البلاد من النظام الصحفى فى عهد الوحدة هى التخلص من المهارات والثقات ونضوب الدمس والتوجيه الأجنبى".

مذكرات خالد العظم، بيروت، دار النهار، ج ٣، ص ٦٩ - ٧٢.

(٥٠) ناجى علوش، مصدر سابق، ص ٩٧.
(٥١) خالد العظم، مصدر سابق، ص ١٣٨، ١٣٩.
(٥٢) أحمد يوسف أحمد، مصدر سابق، ص ٢١٦، ٢١٧.
(٥٣) عصمت سيف الدولة، هل كان عبد الناصر دكتاتوراً، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٧، ص ٨٠.

(٥٤) خالد العظم، مصدر سابق، ص ١٢٧. البغدادي، مصدر سابق، ص ٢٥٣-٢٥٥. سيد مرعى، مصدر سابق، ص ٣٩٢. عصمت سيف الدولة، مصدر سابق، ص ١٣٢، ٢٨٩-٢٩٣. موسى صبرى، وثائق ١٥ مايو، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧، ص ٢٤٩ - ٢٦١.

(٥٥) عصمت سيف الدولة، مصدر سابق، ص ٢٢٩. ونجلاء أبو عز الدين، مصدر سابق، ص ٥٢٥.

(٥٦) مطيع السمان، مصدر سابق، ص ٦٩-١٠٥.
(٥٧) نجلاء أبو عز الدين، مصدر سابق، ص ٤٩٣.
(٥٨) محمد حسنين هيكل، ما الذى جرى فى سوريا؟، القاهرة، الدار للتومية، ١٩٦٢.
(٥٩) رياض طه، مصدر سابق، ص ٢٠٨. وصلاح نصر، مصدر سابق، ص ٢٠١-٢٣١. وحمدان حمدان، أكرم الحوراني، مصدر سابق، ص ٣٥٣. والبغدادي، مصدر سابق، ص ٧٤. ومطيع السمان، مصدر سابق، ص ٢٤.
(٦٠) بشير العظمة، مصدر سابق، ص ٢١٩. وأحمد عبد الكريم، حصاد سنين، مصدر سابق، ص ٤٠٧.

(٦١) هانى الفكيكى، مصدر سابق، ص ١٥٢.
(٦٢) للمصدر السابق، ص ١٦٢.
(٦٣) أنقولى ناتنج، مصدر سابق، ص ٣١٢.
(٦٤) ناجى علوش، مصدر سابق، ص ١٢٨. وعادل زغبوب، الميثاق العربى، بيروت، دار للمسيرة، ١٩٧٩، ص ٥٢، ٥٣. وسلمى الجدى، مصدر سابق، ص ٧٦. وجمال السيد، البحث، بيروت، دار النهار، ص ١٦٦.

(٦٥) هانى الفكيكى، مصدر سابق، ص ١٠١.
(٦٦) أنقولى ناتنج، مصدر سابق، ص ٢٩٤.
(٦٧) ناجى علوش، مصدر سابق، ص ٢١٧-٢٣٧.

- (٦٨) أحمد يوسف أحمد، مصدر سابق، ص ٢٣٥. وأحمد عبد الكريم، حصاد سنين، مصدر سابق، ص ٤٠٥. وأحمد حمروش، مصدر سابق، ص ٦٢. ومحمود رياض، مصدر سابق، ص ٢٢٧. وسامي الجندى، مصدر سابق، ص ٧٨. وزغوب، مصدر سابق، ص ٩٠. وحمدان حمدان، أكرم الحوراني، مصدر سابق، ص ٢٠٠. وأكرم الجراح وطلال عز الدين، مصدر سابق، ص ١٩٩.
- (٦٩) وليد قزحية، ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ص ٨. ومصطفى الدندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الأيدلوجية والتاريخ السياسي، المصدر السابق، ص ٢١٨.
- (٧٠) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص ٦٦، ٦٧.
- (٧١) مجدي حماد، مصدر سابق، ص ٣٥٤.
- (٧٢) صلاح نصر، مصدر سابق، ص ١١٩. ومجدي حماد، مصدر سابق، ص ٣٧٠، ٣٦٩.
- (٧٣) صلاح نصر، مصدر سابق، ص ١٣٩.
- (٧٤) مجدي حماد، مصدر سابق، ص ٣٩١-٣٩٢.
- (٧٥) ذكر الفريق لؤي أتاسي بأنه ما بين ٨ و ١٩ مارس ١٩٦٣ تم تسريح ٣٠٠ ضابط. وأضاف "وماشيين بالتسريح". محاضر محادثات الوحدة، جلسة يوم ١٩ مارس ١٩٦٣.
- (٧٦) عوني فرسخ، مصدر سابق، ص ١٦٧.
- (٧٧) البغدادي، مصدر سابق، ص ٦١، ٦٢. ومحمود رياض، المذكرات، ج ٣، مصدر سابق، ص ٢٤٩.
- (٧٨) حمدان حمدان، مصدر سابق، ص ١٠٥.
- (٧٩) نقلاً عن المصدر السابق، ٩٩، ١٠٠.
- (٨٠) سيد مرعي، مصدر سابق، ص ٤٠٧-٤٠٨.
- (٨١) العازر بعيري، ضابط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، القاهرة، دار سيناء للنشر، ١٩٩٠، ص ١٣٨.
- مستشهداً بـ

Economic Development in the Middle East 1959-1961 New York 1962
pp.79-81,160.

- (٨٢) أحمد عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة، مصدر سابق، ص ٢١٣.
- (٨٣) جريدة البعث الدمشقية يوم ١٨ أغسطس ١٩٦٢.
- (٨٤) أحمد حمروش، المصدر السابق، ص ٦٤-٦٥.
- (٨٥) أحمد حمروش، مصدر سابق، ص ١٠٢-١٠٥.
- (٨٦) خالد العظم، مصدر سابق، ص ٣٠٨، ٣٠٩.

تعقيب

جمال عبد الجواد

كل الشكر للأستاذ عوني فرسخ على الورقة الرائعة التي تكشف اهتماماً حقيقياً بالموضوع، وإدراكاً لكل تفاصيله، وإماماً واسعاً بكل ما كتب فيه. وأعتقد أن هذه الطريقة نحتاج إليها دائماً في التعامل مع المشكلات، أو مع الأبحاث التي نعدّها؛ لأن القضايا والمشكلات التي نواجهها أكبر من أن نتعامل معها بشكل انطباعي، وربما يكون لي بعض الملاحظات إذا سمح لي. ربما ملاحظات بعضها يرجع إلى اختلاف جيل، مفهوم الوحدة المصرية/السورية بالنسبة للأستاذ عوني فرسخ وكثير من الحاضرين، هنا يمثل جزءاً من الحياة الشخصية؛ من التاريخ الشخصي، لكل واحد منهم؛ اللحظة أو المرحلة التي انفتحت فيها مشاعر، وانفتح فيها إدراك ووعي، وارتبط بها تاريخ كل واحد منهم. ومن ثم أعتقد أنه يؤثر بقدر أكبر على الطريقة التي يتم بها معالجة الأمر. أنا لا أتمتع بهذه الميزة للأسف. الوحدة المصرية/السورية بالنسبة لي لم أعيشها، أنا ولدت بالضبط في نفس عام الوحدة المصرية السورية، أي منذ ٤٠ عاماً. هذا يعطى لي فرصة أن أخطئ وأقول انطباعات جيل آخر، وأرجو أن تقبل مني.

إن التجربة كانت إلى حد كبير في الصورة الإجمالية إيجابية.. إلخ، ولكن هناك أخطاء قليلة هنا وهناك. إنه في التقييم الأخير المشكلة لها أبعاد مؤامرة خارجية، وتوجد بالذات النوازع الإقليمية والميول القطرية لدى النخبة في بعض البلاد العربية، بالإضافة إلى عدد من المسائل التكتيكية؛ كيف أديرت دولة الوحدة؟ كيف أديرت العلاقة بين الزعيم جمال عبد الناصر والأفراد المختلفين في النخبة السورية؟ ولكن بعد أربعين عاماً من الوحدة المصرية/السورية لم تصبح تجربة للوحدة العربية، ولكن التجربة الوحيدة للوحدة العربية. ربما

يدعونى ذلك للاعتقاد أن المشكلة أكبر من ذلك؛ الفشل فى حماية الوحدة والفشل فى تكرارها بشكل حقيقى. وأظن أن هذا هو ما يجب أن نناقش فيه؛ لأن المشكلة أعتقد أعمق من مجرد النوازع القطرية لدى بعض النخب التى تأثرت مصالحها بقيام دولة الوحدة، أو التى شعرت بأنها انعزلت أو تعرض دورها للتهميش.

أستاذى عونى فرسخ يطرح فى الصفحات الأولى من الورقة مدخلا أعتقد أنه رائع ومفيد جداً، ألا وهو جدل القطرى والقومى. إن جدل القطرى والقومى قادر إلى حد بعيد على شرح ما حدث، لكن جدل القطرى والقومى فى الحقيقة ليس مقصوراً على الدول، وليس مقصوراً على النخب، إنه فى الحقيقة يمتد ليشمل كل فرد فىنا؛ كل فرد يعيش على أرض هذا الوطن العربى فى داخله عدة أشياء، ليس فقط قومى وقطرى، ولكن أيضاً أشياء أخرى: هو ابن مدينة، وابن قبيلة، وابن طائفة دينية، وينتمى إلى دولة، وينتمى إلى أمة عربية، وينتمى ربما إلى أمة إسلامية. هناك تنوع فى الانتماءات وفى الهويات، وتوجد مستويات مختلفة للانتماء والهوية، وكل فرد أو جماعة صغيرة سواء على مستوى الدولة أو الأمة يعانى فى كل لحظة كيف يتبين طريقه، أو يرسم خريطته ما بين الانتماءات المختلفة. وهناك لحظات فى تاريخ المنطقة العربية صعد فيها الشعور القومى العربى، وهناك لحظات أخرى خبا هذا الشعور وصعدت محله مشاعر قطرية أو مشاعر إسلامية، وفى لحظات أخرى مشاعر طائفية وقبلية أدت إلى حروب أهلية. هذا لا يعنى بالضرورة أن من تصرف قبلياً فى لحظة معينة هو قبلى طوال الوقت، الحقيقة كلنا كأفراد وجماعات كلنا كل هذه الأشياء فى الوقت نفسه. والتحدى المطروح علينا هو: كيف تخلق ظرفاً موافقاً يعطى نوع الانتماء الذى تريده أن يسود؟

فى حالتنا نتكلم عن الانتماء القومى العربى فى حالة إذا كان مسئولاً قومياً، السورى أو المصرى، أو القبلى أو الدينى؛ السننى أو الشيعى، والمهارة السياسية هى خلق الظروف المواتية لسيادة أو تغليب هذا النوع من الانتماءات على الانتماءات الأخرى. وأظن أن هذه هى الإشكالية التى ما زالت تواجه ليس فقط الحركة القومية العربية، لكنها تواجه كل سكان المنطقة العربية، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية؛ بمعنى أنه عادة ما تواجه بحالات، حتى التى يسعون فيها إلى تدعيم الانتماءات القطرية؛ قومى مصرى أو قومى تونسى أو قومى مغربى، وحتى هؤلاء ليسوا بالضرورة ناجحين على طول الخط، ولا

يستطيعون خلق الظروف المواتية لسيادة... كلنا ينتمى إلى هذه الأشياء، ولأنها أصيلة علينا ألا نطمع في تصفيتها، ولكن علينا أن نسعى لخلق نمط حياة أو تعايش سلمى بين هذه الانتماءات بما لا يتعارض مع مصلحة قومية نتصورها .

أيضاً الانفصال فى الحقيقة يبين أن حدود الدولة القطرية ليست بالكامل مصطنعة، وليست شيئاً عديم الوجود، مثلما تعتقد أقسام كثيرة من المفكرين والسياسيين القوميين العرب. يبدو أن الدولة القطرية بحدودها هذه لها قدر من الرسوخ وقدر من الصلابة لا يمكن تجاهله، وعليها أن نتعامل معه. إن الطريقة التي تعامل بها الرئيس جمال عبد الناصر في الانفصال عن سوريا كاشفة لهذا .

هناك مبررات كثيرة لهذا التعامل: حقن الدماء العربية، تجنب حالة مواتية لتدخلات خارجية.. إلخ، لكن أنا أتصور أنه لو أن جماعة ما انفصالية أعلنت انفصال صعيد مصر، أو جزءاً منه، أو الصحراء الغربية المصرية، بالتأكيد كان سيتصرف بشكل مختلف، بالتأكيد كان سيحمى حدود الدولة القطرية المصرية. الأمر نفسه أتصوره لو أن الانفصال لم يشمل سوريا كلها، لو كانت مثلاً منطقة جبل الدروز أو جبل العلويين تنفصل فقط عن دولة الوحدة . أظن أن السلوك كان سيكون مختلفاً لأن الكيان القطرى ليس مجرد اختراع، وربما اخترع فى لحظة ما، ولكنه اكتسب رسوخاً علينا أن نعترف به ونتعامل معه.

الجدل القطرى والقومى بهذا المعنى أظن أنه المدخل الذى يمكن أن يشرح أشياء كثيرة، أستاذى عونى فرسخ تحدث فى الورقة عنها، وعن حساسيات الوزراء السوريين والموظفين الإدرائين السوريين الكبار، وكل مسئول مصرى - على حسب ما جاء فى الورقة - تعامل مع المسئولين السوريين اعترف أو اشتكى من هذه المسألة، هناك حساسية ما، نعم نحن أمة عربية واحدة، ولكن أيضاً نحن مختلفون. نتصور أحياناً أن كثرة التفاعل تخلق ظروفاً مواتية للوحدة القومية أو للتكامل القومى، هذا صحيح كمبدأ، ولكن ليس صحيحاً بالضرورة؛ فالشعوب تتفاعل بعضها مع بعض فى إطار مثل إطار الوحدة القومية أو إطار آخر، لا تتفاعل فى نزعة بحرية، ولكنهم يتفاعلون فى إطار سياسى معين، وفى إطار علاقات قوى معينة، وهذا بالضرورة يخلق حساسيات، ويثير مشكلات. خبرة العمالة العربية المهاجرة التي انتقلت للعمل فى بلاد عربية كانت ظروفها تسمح باستقبال عمالة مهاجرة، لا أظن أنها كلها أسفرت بالضرورة عن تدعيم المشاعر القومية. هناك مشكلة كيف نتفاعل مع الآخر العربى؟ الآخر الذى ينتمى إلى قطر آخر فى إطار علاقات عمل، هى علاقات قوى بالضرورة.

والإطار الصراعى يمكن أن يؤدي إلى خلق حساسيات، علينا أن نعترف بهذا، ونلاحظه ونقدّره حقّ تقديره في تقديم أسباب الانفصال.

في هذا السياق لفت نظري أن أستاذي عوني فرسخ وهو يتكلم عن أسباب إخفاق الوحدة يميل إلى الإيجاز. وحدة الفكر السياسى ووحدة التنظيم الشعبى إلى آخره ليست كل المطلوب، بل المطلوب هو خلق بيئة ومؤسسات وأبنية تسمح بالتعايش ما بين المتعديين والمختلفين.

سأقفز مباشرة إلى نقطتين أخريين. النقطة الأولى تتعلق بما أسميه جدل النخبة وال جماهير. أستاذي عوني فرسخ في الورقة يتحدث عن أن الجماهير كانت وحدوية قومية.. إلخ، ودافعت عن الثورة إلى آخر لحظة، المشكلة كانت في النخبة، وكان هناك في الحقيقة جماهير بلا نخبة. الجماهير بلا نخبة هي عبارة عن كتلة هلامية ليست لها ملامح في الحقيقة. هذه هي سمة أى جماعة سياسية يوجد فيها تنظيم رأسى ما، جماهير وقادة. والإخلال بهذه القاعدة يعد إخلالا بإحدى أبجديات عملية تكوين جماعة ما. الجماعة يلزمها قيادة، والقيادة تساوى نخبة. وأغلبنا في العلوم السياسية يعرف القانون الحديدي الشهير للنخبة، الذى يتكلم عن أن كل جماعة سياسية وكل حزب سياسى يحرص على أن يتكون فى داخله جماعة صغيرة تسيطر عليه. أتصور أنه كانت توجد مشكلة فى دولة الوحدة فى هذا السياق، وربما حتى فى التجربة الناصرية كلها، وأظن أن هذا الإطار الأوسع - الذى ربما تأخذه محاولات بحثية أخرى فى حساباتها - هو إطار التجربة الناصرية ككل، والتي سعت إلى إقامة علاقة مباشرة بين القائد والجماهير، وسعت إلى تجاوز النخب، أو عدم إقامة نخب جديدة تتمتع بالقدر الكافى من الحرية والحقوق الذى يتلاءم مع موقعها كنخب. العلاقة المباشرة بين القائد والجماهير بلا نخب. النخب التى اتهمت فى الورقة بالفساد أو بالقطرية وغيره من الصفات، أظن أنها ضرورية لأى مجتمع سياسى فى العالم، يجب عدم محاولة القفز عليها.

النقطة الأخيرة هي المشكلة المتعلقة بالديمقراطية. أستاذي الباحث عوني فرسخ فى ورقته الرائعة يتكلم عن أن هدف الديمقراطية تحقق لأن هدف الرئيس جمال عبد الناصر فى دولة للوحدة كان أن يحقق مصالح الجماهير، وأن الديمقراطية تحققت لأن طريقة التنظيم السياسى وطريقة الإدارة السياسية التى تمت بها إدارة دولة الوحدة هو ما تم الاتفاق عليه بالفعل فى المباحثات السابقة أو دستور دولة الوحدة. أزعم أن مشكلة الديمقراطية أعظم من ذلك بكثير.

مشكلة الديمقراطية أعمق من مجرد محتوى السياسات التي ينفذها، حتى لو كانت تدافع عن مصالح الجماهير أو مصالح الفقراء، أى مصالح الأغلبية العريضة. الديمقراطية تساوى المشاركة السياسية الحرة، وتمكين المواطن من المشاركة فى تقرير مصيره وصنع السياسات، وهى فى حد ذاتها مطلب للجماهير. ولا بد من استيفاء هذا المطلب، وأن نسعى فى الوقت نفسه إلى استيفاء مطالب من نوع لقمة العيش والأجر العادل والتعليم ... إلخ.

الفصل الثانى

إدارة عبد الناصر لأزمة الانفصال

مجدى حماد

يمكن القول إن عمليات التوحيد السياسى - كقاعدة عامة - تتطوى على قوى توحيدية، كما تتطوى فى الوقت نفسه على قوى انفصالية، وبالتالى فليس هناك اتجاه وحيد يمكن أن تسلكه عملية التوحيد متى ما انطلقت. فهناك عمليات توحيد اتسعت أبعادها وتعمقت يوماً بعد يوم؛ بفعل ضغط قوى التوحيد ونجاحها فى مواجهة قوى الانفصال، وإن اختلفت نتائج التوحيد النهائية من الوحدة الاندماجية، إلى الوحدة الفيدرالية، إلى الوحدة الكونفيدرالية، إلى الدرجات الأقل من الوحدة، ومن أمثلتها "الدول القومية" فى أوروبا، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة، والاتحاد السويسرى. وهناك عمليات توحيد استمرت فترة، ولكن قوى الانفصال كانت ذات فعالية أكبر؛ فتمكنت من تفكيكها، وذلك بغض النظر عن استمرارها فترات تاريخية طالت أو قصرت، ومن أمثلتها الوحدة النمساوية/المجرية، والإمبراطورية العثمانية، والاتحاد السوفييتى، ويوغسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا.

ومعنى ذلك أن مدى كفاءة النخبة الحاكمة فى إدارة عملية التوحيد يتوقف لا على مجرد بناء النظام الوحدوى، وإنما ينبغى أن يمتد أيضاً إلى مواجهة النزعة الانفصالية، الكامنة بالطبيعة فى صلب العملية التوحيدية. ويضاعف من أهمية هذه الحقيقة أن هذه المواجهة الضرورية يتسع ميدانها ليشمل معسكر القوى الانفصالية التى وضعت نفسها موضع التناقض الأساسى - ومن ثم الصدام الحتمى - مع عملية الوحدة، فضلاً عن القوى التى كانت تضاف إلى هذا المعسكر مع تعميق عملية التوحيد، واتضح توجهاتها السياسية واختياراتها الاجتماعية.

وفى ضوء هذا التصور العام، يمكن القول إن الوحدة المصرية/السورية جاءت نتوياً لمرحلة فى حياة الأمة العربية وبداية لمرحلة جديدة، وقد أنهت بمجرد قيامها مشكلات كانت قائمة، وخلقت مشكلات أخرى.

وتفصيل ذلك أن النخبة الحاكمة وجدت نفسها في موقف مختلف عن تجربتها الأولى في حكم "الدولة القطرية"، وهي في الأصل "نخبة عسكرية"، لم تستطع بعد التوفيق بين إدارة الثورة وإدارة الدولة بقيادة تنتمي إلى المؤسسة العسكرية. فقد أصبحت مسئولة في التجربة الوحدوية الجديدة عن حكم دولتين قطريتين؛ بمعنى الاستجابة لمتطلبات الجماهير العادية في الإقليمين، من نحو التعليم والصحة والغذاء والأمن والسياسة الخارجية من ناحية، كما أنها أصبحت مسئولة عن إزالة "الطابع القطري" لهذين الإقليمين، ودمجهما معاً في قطر واحد وهوية واحدة تعلو على الهويات القطرية، بكل ما يترتب على ذلك من ناحية ثانية، فضلاً عن الارتفاع إلى مستوى التحديات التي فرضتها على المنطقة، وما يتطلبه ذلك من قدرات جديدة لمواجهة أعداء الوحدة في الداخل والخارج، الذين تجمعوا في حلف بالغ الشراسة، من ناحية ثالثة.

وكان من المتصور أن تعالج المشكلات الجديدة بأساليب تتفق وطبيعة المرحلة التي بدأت بقيام "الجمهورية العربية المتحدة"، لكن المعالجة لم تكن تتم-على الأغلب- وفق مقتضيات "المنطق القومي" مما أثر على مسيرة دولة الوحدة ومصيرها إلى حد بعيد.

ولا شك أن مشكلة التوحيد الشامل لإقليمي الجمهورية العربية المتحدة كانت أولى المشكلات وأبرزها وأولاهها بالمعالجة. ومن هنا أهمية معيار إدارة عملية التوحيد في تقييم السلوك القومي للنخبة الحاكمة في دولة الوحدة. وينصرف ذلك إلى عمليتين متداخلتين: أولاً عملية بناء النظام الوحدوى، وثانياً عملية مواجهة النزعات الانفصالية (١).

لقد حققت الإرادة الجماهيرية الوحدوية، بقيام الجمهورية العربية المتحدة، الوحدة الرسمية والدستورية للدولة الجديدة، وبقي على النخبة الحاكمة أن تحقق وحدة الدولة؛ بمعنى وحدة الجيش والنقد والإدارة والقوانين والأنظمة، فضلاً عن وحدة الفكر السياسى، ووحدة التنظيم السياسى الشعبى. ولا شك أن نجاح النخبة الحاكمة في إدارة عملية التوحيد، من هذه الناحية المرتبطة بعملية بناء النظام الوحدوى، كان سيوفر لنواة الوحدة العربية العديد من الضمانات اللازمة (٢).

وعلى الرغم من أهمية وحدة الدولة والفكر والتنظيم فإن مشكلة التوحيد لم تعالج بما تستحقه من عناية وجهد، سواء من قبل من كانوا في الحكم أو خارجه. وهنا يرتبط قصور النخبة الحاكمة، وخاصة من زاوية أصولها العسكرية، بقصور النخبة المدنية السياسية والفكرية؛ إذ إن جانباً أساسياً من الإخفاق في

هذا المجال، يمكن أن يرد إلى قصور الفكر القومى العربى؛ إذ لم يول عملية توحيد أجهزة الدولة الأهمية اللازمة. فعلى الرغم من قدم الدعوة إلى الوحدة العربية، فإن الفكر العربى لم يتطرق إلى بحث وسائل وأساليب توحيد الجيوش والنظم الاقتصادية والتنظيمات الإدارية والقانونية.

وهكذا جاءت الوحدة دون أن تكون أساليب التوحيد واضحة، وكان على النخبة الحاكمة فى الدولة الجديدة - إضافة إلى ممارسة مهام الحكم العادية - إدارة عملية التوحيد من خلال الممارسة؛ فكانت تميل إلى التصرف - مثلما كانت تفعل فى مواجهة مشكلات الدولة القطرية - بوحى من أفكارها الخاصة.

وحيث تأخرت عملية التوحيد الحقيقية، فلم يبق هناك إلا شكل الوحدة الخارجى: رئيس واحد، وعلم واحد، ونشيد واحد. ولكن فيما عدا ذلك كان كل شئ يختلف بين الإقليمين. وساعد على استمرار هذا الوضع طويلاً معظم الساسة والعسكريين السوريين، ممن انساقوا مع تيار الوحدة الذى ألحت الجماهير فى طلبه؛ فقد كان مطلبهم الحقيقى أن تبقى مصر فى مصر، وأن تبقى سوريا فى سوريا.

ولإدراك خطورة عدم إنجاز التوحيد الشامل تكفى الإشارة إلى أن الانفصاليين قد وجدوا، غداة الانفصال، دولة فى "الإقليم الشمالى" تملك كل مقومات الدول فهى:

- ذات جيش قائم بذاته لا ينقصه سوى اعتقال عناصره الوحشية.
- وذات عملة قائمة بذاتها وغطاؤها كامل فى المصرف المركزى بدمشق.
- وذات ميزانية خاصة واعتماداتها حتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٦٢ موجودة فى خزانة الدولة.

- وذات جهاز إدارى مستقل ومشبع بروح الإقليمية والردة الانفصالية.
 - وذات قوانين وأنظمة وأحكام خاصة بالإقليم ومواطنيه وعلاقاته بالدول.
- لقد كانت مهمة الانفصاليين جد يسيرة؛ إذ لم يكن عليهم سوى إعلان انفصال دولتين أبقي عليهما "عدم التوحيد" الشامل. ولو تحققت وحدة الدولة - أى وحدة الجيش والنقد والإدارة والقوانين - لما كانت مهمة الانفصاليين باليسر الذى تمت به (٣).

لقد سبب تأخير توحيد الدولة مشكلات كثيرة، وضاعت فرص التوحيد حين لم يتم ذلك فى الشهور الأولى، وسط الحماس الشعبى الدافق، الذى فرض الوحدة واشتد فى طلبها، والذى كان من المؤكد أن يدعم كل عمل وحدوى مهما تكن مصاعبه الفنية. إن التأخر فى توحيد الدولة تسبب لافى إضاعة الفرصة

فحسب، وإنما أدى إلى قيام "معارضة جديدة" من داخل "الصف الوحدوى"، وممن عرفوا بحماسهم للوحدة، وبدورهم فى إتمامها. وتكفى الإشارة هنا إلى موقف عبد الحميد السراج فى أواخر عهد الوحدة، حيث تحول موقف الرجل - المعروف بولائه للجمهورية ورئيسها - وحاول عرقلة التوحيد، وهدد بالاستقالة، ثم استقال فعلاً، وحرك ضباطه، كما حرض اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومى فى الإقليم الشمالى.

إن موقف السراج الأخير، الذى ساعد التآمر الانفصالى عملياً بلا ثمن، عندما يقارن بموقف السراج من التآمر الانفصالى عشية الوحدة، وكيف رفض ملايين الملك سعود لضرب الوحدة، أو لاغتيال جمال عبد الناصر، وكيف تمسك بالوحدة، يظهر أثر تلك عملية توحيد الدولة، وكيف أدى ذلك إلى تنمية الطموح عند كثيرين من عناصر الحركة القومية العربية؛ فتحوّلت تناقضاتهم غير العدائية مع النظام الجديد، إلى تناقضات عدائية لا يحسمها إلا الصدام. ولذلك ينبغى أن يوضع فى الاعتبار - عند تقدير الانفصال ومواجهته - أنه نظراً إلى طبيعة الوحدة بين مصر وسوريا، فضلاً عن الخصائص العامة لطرفى الدولة الجديدة، فقد كان من المحتم أن تصير سوريا ميداناً لمعظم التغييرات وعمليات التكيف التى جرت فى مضمار التوحيد، خصوصاً أن السوريين كانوا هم الذين طلبوا الوحدة الاندماجية، وسعوا من أجلها، وألحوا عليها (٤). بل لقد شهدت نهاية عام ١٩٥٧ ومطلع عام ١٩٥٨ تنافساً وتسابقاً بين مختلف القوى السياسية والاقتصادية، والعسكرية قبل كل شىء، على احتلال المركز الأول فى قائمة المؤيدين الأكثر حماساً للوحدة مع مصر. ولقد عبر هذا التنافس - خاصة مع القوة الدافعة الهائلة للجماهير السورية طلباً للوحدة - عن ظاهرة غريبة نوعاً ما، فالتاريخ لم يشهد سوى حالات نادرة للوحدة بين دولة صغيرة ودولة كبيرة، كانت الدولة الصغرى هى التى تعتمد على اتخاذ المبادرات، بينما يغلب التلكؤ والتردد على سلوك الدولة الكبرى (٥). وبناء على ذلك كان من الطبيعى أن تصبح مشكلة "الجيش والسياسة" فى سوريا فى مقدمة المشكلات الخطيرة فى إدارة عملية التوحيد من ناحيتها الأولى، التى تتمثل فى بناء النظام الوحدوى.

ويمكن القول إن متطلبات بناء النظام الوحدوى - من منظور المتغير العسكرى - كان يقتضى إنجاز مهمتين أساسيتين:
الأولى ذات طابع فنى؛ وتتصرف إلى توحيد الجيشين المصرى والسورى فى جيش واحد.

الثانية ذات طابع سياسى؛ وتتمثل فى إبعاد الجيش عن السياسة، وبناء علاقات عسكرية/ مدنية مستقرة، ويتمثل ذلك - بدوره - فى تحقيق سيطرة سياسية حازمة على المؤسسة العسكرية، بينما تتعرض الدولة والمجتمع لعمليات تغيير سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافى واسعة المدى من ناحية، والشروع فى عملية الفصل بين "السياسى" و"العسكرى"، وإضفاء الطابع المدنى تدريجياً على النظام الجديد من ناحية أخرى. وإذا كان جمال عبد الناصر قد اشترط لقبول الوحدة، إضافة إلى الاستفتاء الشعبى، تصفية الأحزاب وابتعاد الجيش عن السياسة فى سوريا، فإن المشكلتين - الحزبية والعسكرية - قد تداخلتا معاً فى شكل خلق عقبة فى مسار إدارة عملية التوحيد(٦). ولو عمدت النخبة الحاكمة إلى توحيد الجيشين مباشرة، جنباً إلى جنب مع أعمال برامج التنشئة المهنية والسياسية، وإسناد المناصب القيادية والحساسة، فى جيش الوحدة، لمن لهم مصلحة فى الوحدة والتغيير الذى كانت تستهدفه الجماهير، لتحول الجيش إلى قلعة ممتنعة على التآمر. ولكن الفشل فى تحقيق أى من ذلك أحال الجيش من جهاز لحماية الوحدة وردع المتربصين بها، إلى أداة للتآمر والهجوم عليها. وإذا كانت متابعة إدارة عملية التوحيد قد كشفت عن القصور الذى لازم جانبها الأول - المتمثل فى بناء النظام الوحوى - فذلك مدخل ضرورى لاستعراض جانبها الثانى المتمثل فى مواجهة النزعة الانفصالية؛ بمعنى استعراض مدى نجاح النخبة الحاكمة فى رصد القوى الانفصالية، ومتابعة تحركاتها، ومواجهتها مرحلة بعد مرحلة، خصوصاً مواجهة انقلابها الشامل على دولة الوحدة، يوم الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وستركز الدراسة على أسلوب جمال عبد الناصر فى مواجهة ضربة الانفصال، هذا الأسلوب الذى تميز بعدم استخدام "الأسلوب العسكرى" لقمع الانقلاب؛ ولذلك ربما يكون من المفيد أن يبدأ هذا البحث بالإشارة إلى لمحة عن الانفصال ورجاله، ثم ننتقل بعد ذلك لتحليل مصادر قوى التوحيد السياسى؛ للإجابة على سؤال مهم: لماذا لم يعمد جمال عبد الناصر إلى استخدام القوة المسلحة لقمع الانقلاب العسكرى والحيلولة دون ترسيخ الانفصال؟، وهو ما يقود بالضرورة إلى تحليل العملية الوحوية من منظور توازن القوى الذى أحاط بها على المستويين الإقليمى والعالمى؛ ومن ثم تفهم طبيعة العنف الإمبريالى المسلط على الأمة العربية، وعلى آمالها فى "الحرية والاشتراكية والوحدة".

١ - الانفصال ورجاله :

قد لا يكون من المبالغة أن نقول إن الوحدة المصرية/السورية بدأت في الانهيار بمجرد إعلانها. فكل جيران سوريا، والقوى الكبرى، لم تتقبل فكرة الوحدة بين مصر وسوريا، ورأت فيها امتداداً غير مقبول "لنفوذ" جمال عبد الناصر، حتى أن النظام السعودي حاول منع إعلان الوحدة عن طريق رشوة بعض الضباط السوريين لتدبير انقلاب مضاد أو لاغتيال جمال عبد الناصر. ويضاف إلى ذلك أن بعض سياسات جمال عبد الناصر أدت إلى تحولات في مواقف كثير من القوى السياسية السورية من الوحدة. ومن هذه السياسات يمكن الإشارة بالتحديد إلى حل الأحزاب السياسية وإدماجها في تنظيم فضاء باسم "الاتحاد القومي"، والإصلاح الزراعي، والقوانين الاشتراكية التي أضرت بمصالح البرجوازية السورية دون مراعاة الاختلافات الموضوعية بينها وبين البرجوازية المصرية. فضلاً عن القصور - قبل كل شيء - الذي رافق عملية إبعاد الجيش السوري عن السياسة، خصوصاً أن ممارسات عبد الحكيم عامر ومجموعته العسكرية في سوريا أدت إلى تضخيم "مشكلة الضباط السوريين".

وقد ازدادت الأمور سوءاً حينما أصدر جمال عبد الناصر قراراً بتعيين عبد الحميد السراج - أقوى رجاله في سوريا - نائباً له في القاهرة، وبذلك فقد جمال عبد الناصر آخر قوة سياسية مؤيدة له في سوريا؛ ومن هنا كان المناخ العام في سوريا مهياً لحدوث انقلاب عسكري، وسرعان ما استغل النظامان السعودي والأردني الفرصة بدفع ٣٧ ضابطاً من ضباط الجيش الأول إلى القيام بانقلاب عسكري هدفه فك الوحدة المصرية/السورية (٧).

وفي الحقيقة، توضح متابعة الأنوار المتغيرة لمجموعات من العسكريين تجاه الوحدة طبيعة جدلية قوى التوحيد والانفصال، كما توضح أيضاً كيف بدأت الوحدة في الانهيار بمجرد إعلانها؟

وعلى سبيل المثال، فقد أخذت مجموعة من الضباط السوريين - من الذين نقلوا إلى القاهرة - في الالتقاء للمناقشة في أسباب نقلهم، وانتهوا إلى أن ذلك نوع من الإجراءات الوقائية التي لا يرون لها مسوغاً، بينما يشعرون في قرارة أنفسهم أنهم بوجه من الوجوه، هم الذين صنعوا الوحدة من الجانب السوري. وكان بين هؤلاء الضباط عدد من البعثيين القدامى؛ فعمدوا إلى تشكيل تنظيم عسكري بعثي سري باسم "اللجنة العسكرية". وكان هذا التنظيم هو النواة لما تم بعد "ثورة" ٨ آذار/مارس عام ١٩٦٣. وعلى الرغم من أن هذا التنظيم لم يظهر

له أى أثر فى عملية الانقلاب ضد الوحدة عام ١٩٦١، فإن قيامه - كما يرى جلال السيد - كانت له معانيه؛ فهو عدم اعتراف بحل الحزب من ناحية، وهو بمثابة إعادة النظر فى الوحدة القائمة، وبالتالي إمكان البحث فى فكها من ناحية أخرى (٨).

هذا من داخل قلب معسكر "قوى الوحدة". أما بالنسبة إلى المعسكر الآخر، فتنبغى الإشارة بداية إلى أن كثيرين فى المنطقة وخارجها كانوا يعتبرون الوحدة هزيمة لهم، ولكنهم لم يستسلموا للهزيمة؛ فقد كان فى أيديهم سلاح كثير يحاربون به. إن مخازن الأسلحة فيها كثير مما يمكن استعماله: الذهب، والرصاص، والقنابل، والإذاعات، والمؤامرات، وسموم الشوك والتشكيك. وهى ترسانة مليئة بالأسلحة التى يمكن أن تتحرك لضرب الوحدة، وتحركت أسلحة بالفعل، وتحفزت أسلحة أخرى.

لقد كان انتصار الوحدة انتصاراً ضخماً للجماهير العربية، وهذه الحقيقة بالذات هى التى تكتلت القوى المعادية لسحقها. ومع عنف المعركة وضراوتها، تنبغى الإشارة أيضاً إلى أن القوة الجديدة التى جاءت بها الوحدة إلى سوريا لم تستطع أن تباشر ما كان يمكن أن يكون لها من تأثير. إن قوة الوحدة ظلت معزولة عن الفعل الإيجابى، بل ويضيف محمد حسنين هيكل أن هذه القوة فى بعض الأحيان - ومن تأثير عقد وظروف - ساهمت فى عزل نفسها عن الفعل الإيجابى. ولكنها عندما تنبغت كان وقت طويل، غال وثمين، قد تسرب وضاع، فلما جاءت الضربة ضد الوحدة لم تكن قواها الدفاعية فى خير حال تستطيع معه رد الخطر (٩).

ولكن من هم هؤلاء الذين قاموا بالانقلاب على الوحدة؟

قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من الإشارة بداية إلى أن "الأخطاء" و"الأخطار" التى وقعت فيها وتعرضت لها تجربة الوحدة الأولى هى التى تولت فتح الثغرة التى نفذ منها الانقلاب على الوحدة.

فالأخطاء جردت الوحدة - لفترة طويلة - من إيجابياتها، حتى تمكنت قوانين تموز/ يوليو الاشتراكية من استعادة الزمام، ولكن زماناً طويلاً كان قد ضاع، وتسرب.

والأخطار التى واجهتها التجربة، من هؤلاء الذين أفرعهم الوحدة، ورأوا فيها تهديداً محققاً لمصالحهم؛ ومن ثم كانت حربهم عليها لا تعرف الهوادة من أول يوم إلى آخر يوم.

ولقد ربطهم جميعاً في حربهم على التجربة حلف غير مقدس، حشد المتناقضات صفاً واحداً، في مشهد غريب من مشاهد التاريخ العربي. ويكفى أن الملك سعود كان يصرف أمواله من أجل الأهداف نفسها التي يكتبها خالد بكداش في منشورات حزبه الشيوعي السرية ضد الوحدة. وهكذا فإن الأخطاء في تجربة الوحدة سببت موقفاً سلبياً، والأخطار في تجربة الوحدة سببت موقفاً دفاعياً، ومن هذه الثغرة التي فتحتها الأخطاء والأخطار تسلسل الانقلاب (١٠).

هذه مقدمة للرد على السؤال عن الذين قاموا بالانقلاب. وللمرد على السؤال ذاته يمكن الإشارة إلى بعض النماذج البشرية لعدد من الذين قاموا بالانقلاب، على ضوء الموارد التاريخية للجيش العربي، وعملية بناء الجيوش القطرية بعد الاستقلال. وسيتم التركيز خصوصاً على حالتى: العقيد حيدر الكزبرى والعقيد عبد الكريم النحلاوى (١١).

العقيد حيدر الكزبرى

إن الحقائق الثابتة في تاريخ حيدر الكزبرى تتمثل فيما يلى:

لم يتلق حيدر الكزبرى تعليماً عسكرياً على مستوى يؤهله للقيادة؛ فلقد كان جاوياً تحت خدمة القوات الفرنسية - أيام احتلالها لسوريا - ثم ترقى بعد الاستقلال بحكم الحاجة إلى ضابط.

وكان أقصى ما يستطيع أن يصل إليه في الجيش السوري بعد ذلك هو رتبة العقيد ثم يخرج إلى المعاش بعدها، وكانت مدة خدمة حيدر الكزبرى قد أوشكت أن تنتهى ولم يتبق منها إلا ثلاثة أشهر.

وكان المنصب الذى يخدم فيه عسكرياً هو قوات البادية، وهى قوات أشبه ما تكون بقوات مكافحة التهريب. وكان عملها مركزاً على الحدود مع الأردن؛ حيث لم يكن فى التصور ولا فى الخيال أن تقوم عمليات عسكرية تحتاج إلى قوات على مستوى عال من الكفاءة والتدريب ومثل هذه القوات كانت دائماً لا تبعد عن الخطوط مع إسرائيل، وبعض منها كان يقف فى الشمال على الحدود مع تركيا.

ولم يكن حيدر الكزبرى سيخرج من الجيش السوري باعتبار أنه وصل فى صفوفه إلى أقصى ما تسمح له الظروف أن يصل إليه فقط، وإنما كان خروجه أيضاً مقررأ بناء على تحقيقات أجريت معه؛ تناولت طريقة حراسته للحدود مع

الأردن، فلقد كانت هناك قرائن تشير إلى أن حيدر الكزبري كان يحرس الحدود لمصلحته؛ أي أن الذي يدفع يمر.

وفضلاً عما تقدم فإن حياة حيدر الكزبري، هي مما يسهل تصويره في مثل ظروفه؛ شاب من أسرة غنية، خدم تحت الفرنسيين؛ لأن الخدمة تحت الفرنسيين وقتها جاء ونفوذ، ثم هو يحب أن يصرف ويحب أن يسهر، والعلم في حياته قليل، ثم هو على الحدود بقرب عمليات التهريب. وقد كانت كل الظروف تؤهله - والحال كذلك - لأن يكون صيداً صالحاً للنظام الأردني.

وقبل الانقلاب - وهذا الآن ظاهر مما تكشف من معلومات - كان حيدر الكزبري هو الذي يصرف في الإعداد للعملية، وهو الذي يقدم المال لمن يقدر على شرائهم بالمال. ويوم الانقلاب، وقبل أن تصل سلطته إلى خزائن الدولة في دمشق، كان حيدر الكزبري هو خزينة الانقلاب.

وفي يوم الانقلاب أيضاً، لم تكن في ذهن حيدر الكزبري فكرة أو عقيدة، وإنما كان "القتل" وحده هو الذي يناديه. وحينما أحاطت مصفحات حرس البادية بمبنى القيادة العامة للجيش السوري كان حيدر الكزبري هو الذي وجه سؤالاً واحداً لأحد الحراس الواقفين وراء سور القيادة: أين المشير؟، وأراد الذي سمع السؤال أن يكسب وقتاً على ما يبدو فكان رده: المشير في بيته.

ولم ينتظر حيدر الكزبري ثانية واحدة بعدها، وإنما أخذ بعض مصفحاته وانطلق إلى الشارع القريب الذي يقع فيه بيت المشير، ودون مقدمات أمر هذه المصفحات بفتح مدافعها على البيت بغير حساب، وكانت طلقات مدافع المصفحات على بيت المشير عبد الحكيم عامر هي التي أيقظت دمشق ذلك الصباح، وسقط حراس البيت الثلاثة قتلى، واندفع البدو من جنود حيدر الكزبري إلى البيت، يحطمون كل شيء فيه ويطلقون الرصاص بغير وعى.

ولم يكن المشير في البيت، وإنما كان في مقر القيادة. وأدرك حيدر الكزبري أن الذي أجاب على سؤاله أراد أن يكسب وقتاً فعاد بمصفحاته مرة ثانية إلى مقر القيادة غاضباً ينتفض. كان واضحاً في ذلك الصباح أنه لم يكن مجرد مغامر ماجور، وإنما كان في ذلك الصباح أيضاً قاتلاً ماجوراً، وهذا واحد من الذين قادوا الانقلاب، بل هذا نوع من الذين قادوا الانقلاب نوع المغامرين!

العقيد عبد الكريم النحلاوي

كان عبد الكريم النحلاوي كاتباً لأسرار الجيش، ثم أصبح مديراً لمكتب القائد العام لشئون الجيش الأول، وكانت بيده كل تنقلات الضباط في الجيش السوري

بحكم منصبه. ولقد أوضح الانقلاب أن عبد الكريم النحلاوى فى تصرفاته لم يكن يصدر عن الرغبة فى تعزيز قدرة الجيش السورى على الدفاع ضد إسرائيل، وإنما كان يصدر عن الرغبة فى تعزيز إمكان إحداث انقلاب. ومن الغريب أن "النحلاوى" كان موضع الثقة، ومع ذلك كان فى الوقت نفسه أداة فى يد الخيانة. ومن الواضح الآن أن المال كان سر النحلاوى، وكان النقطة التى انكسرت عندها مقاومته.

ومنذ عام قبل الانقلاب كان يبدو أن النحلاوى يواجه حالة ضيق مالى، لدرجة أنه توسل وبذل كل الجهود ليثبت أن إحدى أذنيه فقدت بعض قدرتها على السمع أثناء الخدمة وبسببها، حين كان يخدم فى الوحدات ويسمع كل يوم طلقات الرصاص، وكان هدفه من كل الوساطات والجهود أن يحصل على ثلاثة آلاف ليرة تعويضاً له عن بعض سمعه، وحصل عليها بالفعل قبل شهر من الانقلاب، ولكن يبدو أن الثلاثة آلاف ليرة كانت أقل مما يحتاج إليه.

وحينما انقسم قادة الانقلاب فيما بينهم، وقررت الغالبية منهم اعتقال حيدر الكزبرى بعد أن انكشفت صلاته المريبة بحكام عمان، وأصبحت حديث الشارع فى دمشق؛ حين حدث هذا إنحاز عبد الكريم النحلاوى فوراً إلى الجانب الأقوى، بل وكان هو الذى تولى عملية اعتقال حيدر الكزبرى، وكان الخوف من العملية مبعثه وجود بعض قوات البادية داخل دمشق.

وذهب عبد الكريم النحلاوى إلى حيدر الكزبرى بحماية أحدها وحبك تقاصيلها؛ فقال له: "إن عبد الحميد السراج، المعتقل فى سجن المزة، قد أضرب عن الطعام وصمم على المضى فى الإضراب أو يفرج عنه، وإذا استمر عبد الحميد السراج فى إضرابه وسرى الخبر إلى الناس فقد يؤثر فيهم، وإذا بقى الخبر مكتوماً ومات عبد الحميد السراج من الجوع فلسوف يقولون إننا قتلناه، كذلك فإن لدى عبد الحميد السراج أسراراً كثيرة يطوى عليها صدره ونحن نريد أن نعرفها. وأنت تعرف عبد الحميد السراج من قديم، وليس بيننا من يستطيع أن يتحدث إليه غيرك".

وركب حيدر الكزبرى سيارته إلى سجن المزة فى دمشق. دخل السجن بسيارة أنيقة فارهة يرفرف عليها علم! ولم يخرج. وفى الثانية نفسها كان عبد الكريم النحلاوى قد أصدر أمراً زور عليه إمضاء حيدر الكزبرى بتحريك بعض قوات البادية إلى حوران.

لقد وقع المغامر، فى يد المتآمر، وهذا واحد من الذين قادوا الانقلاب، بل هذا نوع من الذين قادوا الانقلاب، نوع المتآمرين.

إن عدم توحيد الجيش وعدم تسييسه وإحلال الضباط الثوريين في مراكزه الحساسة تسبب في أن الجيش وقع تحت سيطرة ضباط ينتمون إلى الطبقة الرأسمالية والبرجوازية. وقد لعب هؤلاء ومن لف لفهم دوراً أساسياً في الحركة الانفصالية. وعودة لقادة الانقلاب تؤكد أصلهم الرأسمالي والبرجوازي؛ حيث يلاحظ أن الضباط أبناء دمشق كانوا يشكلون نسبة تقارب ٥٠% من ضباط الجيش الأول. والمعروف أن غالبية الضباط يرتبطون بالعائلات المشقية في شكل أو في آخر، فبعضهم من أبناء أو أقارب العائلات، وبعضهم من أصهارهم. وقد تصرف الأبناء والأصهار بما تمليه مصالح الرأسمالية، وإن كان كثيرون منهم ليسوا من الرأسماليين الذين ضربت مصالحهم.

كذلك كان في الجيش الأول عدد من الضباط الحزبيين الذين بقوا في الجيش لسبب أو لآخر. ولم تنته العلاقات بين الضباط الحزبيين بمجرد حل الأحزاب، بل استمرت؛ بفعل الصداقة والزمالة أولاً، ثم نتيجة التنظيمات التي بدأت تتشكل منذ السنة الأولى من عمر الوحدة. وقد تصرف أغلبية الضباط الحزبيين صباح يوم الانفصال - من كان منهم على اتصال بالمتأمرين ومن لم يكن - على ضوء ما كانوا يسمعون من القادة الحزبيين الذين هم على صلة بهم، فأيد كثيرون منهم الانفصال، ووقف من لم يؤيده متفرجاً.

وكانت هناك فئة ثالثة؛ فئة من تحركهم روح الوظيفة، الذين لا يعرفون أي التزام عقائدي. وبانعدام التسييس كانت نسبة غير الفاعلين كبيرة، وقد كان الترقب والانتظار موقف كثيرين من هؤلاء، وكان تأييد المسيطر على الوضع - أيًا كان المسيطر - الموقف الذي اتخذوه فيما بعد.

وفوق ذلك كله كانت هناك مجموعة من "العقد" تركت آثارها في النفوس. وهكذا جاء الانفصال وأكثرية ضباط الجيش الأول في وضع غير منسجم مع عهد الوحدة، أو في حالة لا تدفعهم للاندفاع في سبيلها. ولم يكن هناك غير فئة محدودة العدد من الضباط كانت واعية لما يمثلته ضرب الوحدة بالنسبة إلى المستقبل العربي وجماهير الشعب في الإقليم الشمالي.

أما على نطاق الجنود وضباط الصف، فقد كان الجهل، وقصور الوعي ونقص المعرفة، والتقييد بالضبط والربط - كيفما اتفق - والحديث الدائم المستمر، والهمس والشائعات، كل ذلك كان يلقي بظله على الجنود وضباط الصف. وكم كان يحز في النفس أن نرى الجنود وضباط الصف من أبناء الفلاحين يطاردون المتظاهرين الهاتفين للوحدة والاشتراكية!

وهكذا فإن الأمر لم يكن كما حدث مع ثورة تموز/يوليو في مصر التي استطاعت أن تقضي على عدد من الانقلابات في المهد قبل أن تتحرك القوات ويصدر البيان الأول.

إن الحذر الذي عاشت عليه القيادة العسكرية لثورة تموز/يوليو بسبب انقلابات سوريا جعلها تقضي على محاولات الانقلاب في الجيش المصري بوسائل مختلفة، وتقصل من الجيش الضباط الذين يمكن أن يشكلوا خطراً على النظام؛ هذا الحذر لم ينفع عندما تمت الوحدة مع سوريا نفسها. والشرط الذي اشتراطه جمال عبد الناصر بإبعاد الجيش السوري عن السياسة، والخطوات التي اتخذها المشير عامر في سبيل ذلك، لم تنفع في القضاء على الانقلابات العسكرية في سوريا.

إن الأعوام التي سبقت الانفصال في مصر، وما صاحبها من إنجازات وانتصارات وطنية وقومية واجتماعية، أضعفت فرص تقييد الانقلابات العسكرية. ولكن أعوام الوحدة في سوريا لم تضعف هذه الفرص، على الرغم من إخراج الضباط الشيوعيين والبعثيين والمهتمين بالسياسة؛ لأنها تركت الجيش في فراغ كبير؛ فأغلبية الضباط الساحة من غير المهتمين بالعمل السياسي، الذين اختاروا السلبية وغلّبوا الاهتمامات الذاتية، واستتر الخوف في نفوسهم من إعلان الرأي أو القيام بأي حركة إيجابية، وهذا الموقف له وجه آخر؛ هو إعطاء الفرصة لأي أقلية تستطيع التجمع سراً لفرض إرادتها على الأغلبية بطريقة مفاجئة، وهذا ما حدث تماماً في انقلاب الانفصال.

إن عدد الضباط الذين ساهموا في الانقلاب كان ٣٧ ضابطاً فقط، وهم قلة ضئيلة جداً، وما كان يمكن لهم أن ينجحوا لو كان في الجيش ضباط ثوريون من نوى المبادئ الوحيدة، أو المعادين أصلاً لأسلوب الانقلابات العسكرية. وبالتالي فقد ثبت أن القضاء على حركة الانقلابات العسكرية لا يكون بوجود نظام عسكري، وإنما عن طريق بناء وتثبيت نظام يعتمد على تنظيم سياسي له أيديولوجية واضحة، وتتوافر له كوادر قيادية صالحة، سواء في أجهزة الدولة أو داخل القوات المسلحة.

٢ - مصادر قوى التوحيد السياسي :

يمكن القول إن التوحيد السياسي يمثل عملية صيرورة اجتماعية، وكغيرها من العمليات الاجتماعية فإنها لا تدور بطريقة عشوائية؛ فمن اللحظة التي تبدأ

ففيها إحدى هذه العمليات فإنها تأخذ واحداً من عدة أشكال نمطية محددة. وتعتمد عملية توحيد الكيانات القطرية على واحد أو أكثر من ثلاثة مصادر أساسية للقوى الدافعة:

(أ) قوة العنف (Violence Power) كاستخدام الوسائل العسكرية وما شابهها.

(ب) قوة المصلحة وتبادل المنافع (Utilitarian Power) التي تعود على الأقطار المشاركة في عملية الوحدة.

(ج) قوة الانتماء الرمزية (Identitive Power) مثل المشاركة الحضارية والروحية المنبعثة من وحدة التاريخ والتراث والتطلع إلى حياة أفضل وتحقيق أمان مشتركة.

ويلاحظ أن استخدام أحد مصادر الدفع هذه لبدء عملية التوحيد، لا يعنى عدم استخدام المصدرين الآخرين. بالعكس لا يمكن أن تستمر عملية التوحيد في شكل ناجح ما لم تستخدم كل مصادر الدفع الثلاثة بدرجات وأشكال مختلفة في المراحل اللاحقة لبدء عملية التوحيد (١٢).

ومعنى ذلك أن العنف السياسى لم يكن هو الأسلوب الوحيد لتحقيق الوحدة، كما تكشف عن ذلك تجارب التوحيد عبر القرنين الماضيين على الأقل، بل إن هناك تجارب بأكملها قد تمت دون لجوء إلى العنف، وإن اقتضى الحفاظ على بعضها اللجوء إليه في مراحل تالية. فحتى الوحدة الألمانية التي كانت وسيلتها الرئيسية العنف (١٣)، بدأت بإنشاء اتحاد جمركى في عام ١٨١٩، كما بدأت بتدعيمه فيما بعد عبر السكك الحديدية وغير ذلك، حتى نسب إلى بسمارك قوله: "أنا لم أوجد ألمانيا، بل إن السكك الحديدية هي التي وحدتها" (١٤). وتحققت الوحدة الأمريكية بوسائل ديمقراطية، وإن اقتضى الأمر استخدام قوة العنف للحفاظ عليها في فترة الحرب الأهلية (١٥). وتحققت الوحدة السوفيتية بخلط من العنف في تحقيق الثورة، والوسائل الديمقراطية في التوصل إلى صيغة الاتحاد. أما تجربة أوروبا الغربية الحالية فتعبر عن صورة راقية لتطبيق الأساليب الديمقراطية في إنجاز الوحدة (١٦).

ومن هنا يلاحظ نديم البيطار أنه يمكن تقسيم عمليات التوحيد السياسى في التاريخ إلى نمودجين أساسيين: النمودج العسكرى؛ الذى تتم فيه عملية التوحيد عن طريق القوة العسكرية التي يمارسها جزء معين ضد الأجزاء الأخرى. والنمودج الفيدرالى؛ حيث تلتقى وحدات سياسية معينة، وتقرر بملء إرادتها أن تتنازل عن سيادتها، والانتماء في كيان سياسى جديد. وهذان النمودجان هما في

الواقع مفهومان مجردان مفيدان في تنسيق الأحداث الوحشية، ولكنهما لا يقدمان وصفاً موضوعياً دقيقاً لعمليات التوحيد بين كيانات سياسية مختلفة؛ وذلك لأنه ليس من عملية عسكرية توحيدية تعتمد على القوة فقط. كما أنه ليس من عملية توحيد فيدرالية تعتمد على الإقناع أو الإجماع الصرف. فالدولة التي تسود عن الطريق العسكري تجد دائماً في الأجزاء الأخرى قطاعات عدة من الموالين لعملياتها التوحيدية. والوحدات السياسية التي تتحقق عن الطريق الفيدرالي لا تصنع ذلك بموافقة إجماعية؛ لأن أعداداً كبيرة من السكان قد تجد نفسها مرغمة على القبول بهذه الدولة الجديدة؛ لأن الرفض قد يخلق نتائج وخيمة بالنسبة إليها، أو لأن الأوضاع التي تمر بها تفرض عليها اللجوء إلى هذا الحل الاتحادي، وإن كانت مبدئياً غير راغبة فيه (١٧).

إن عملية التوحيد السياسي كانت تتحقق - بصفة أساسية - عن طريق القوة العسكرية، وتستمر عن طريق العنف والخوف، إلى أن تستقر أنظمتها سياسياً ونفسياً. فالقوة القسرية المتمثلة في شخص أو جماعة كانت الأداة التي خلقت وطورت في المدى البعيد شعوراً مشتركاً بين جماعات متجاورة. وكان هذا الشعور، بعد أن يستقر ويترسخ، يزدهر وينمو دون إرغام، كولاء لشخص الحاكم أو الراية القومية؛ أي أنه كان يجب لكي تكون عملية التوحيد مطردة أن تعتمد على عناصر أخرى غير العنف السياسي أقوى وأهم في المدى البعيد، وهي موافقة الأطراف أو الأقاليم التي تمتد إليها، وإرادة شعبية عامة تدعمها. وفي بعض الحالات نجد الوسيطتين جنباً إلى جنب، كما حدث في الولايات المتحدة. ولكن في الأكثرية الساحقة يلاحظ أن الموافقة العامة كانت تتأخر كثيراً عن ممارسة القوة، وتأتي كنتيجة بعيدة. فـإنجلترا - مثلاً - سيطرت على ويلز عام ١٢٨٢، ولكن الاتجاه نحو الاتحاد السياسي الذي يقوم على الموافقة لم يحدث حتى عام ١٤٨٥، حيث إن الفتح الأول لم يحقق أي نمج رئيسي للأنظمة القانونية والإدارية والاجتماعية، وللتوحيد النهائي لم يتحقق - في الواقع - قبل عام ١٥٣٦ (١٨).

وفضلاً عما تقدم، يلاحظ البيطار أن الإقليم - القاعدة إذا كان يستخدم عادة القوة العسكرية في عملية التوحيد السياسي عبر التاريخ، فإن استقرار نظام "الدولة القومية" أخذ يحد من اعتماد هذه الأداة في بناء دول جديدة. وإن هذا يعني أن عناصر "بناء الأمة" متقدمة الآن على عناصر "بناء الدولة". إن هذا البناء الأخير كان لا يتطلب في الماضي وحدة ثقافية؛ لغة واحدة، وعياً لمصير واحد، شعوراً بهوية قومية واحدة يتم الالتزام بها، ولكنه أخذ الآن يحتاج إلى

هذه المتطلبات. وإذا صح هذا فإن دور الإقليم- القاعدة يكون قد ازداد أهمية لأن الثورة - وليست القوة العسكرية - تصبح الأداة الأساسية في عملية التوحيد السياسي. إن بناء نظام "الدول القومية الحديثة"، كان قد تم قبل بروز الجماهير كعنصر سياسى أساسى، وهذا يجعل حالياً استخدام الثورة الداخلية بدلاً من القوة العسكرية الأداة الأنسب في تحقيق عملية التوحيد السياسى، خصوصاً بعد بروز الجماهير كقوة سياسية هائلة، والأحزاب السياسية كأداة تنظيم سياسى وثورى. وهذا لا يعنى الاستغناء عن سياسة القسر والعنف، فهذه للسياسة تفرض ذاتها، وكل عمل وحدوى لا يعتمد عليها ويخطط لها يكون عاجزاً، ولكنها تأخذ أولاً - في الأوضاع الحديثة - شكل العنف الثورى ضد الطبقات والقوى التى تقاوم الوحدة وتحاول الإبقاء على الحدود الإقليمية التى تخدم مصالحها (١٩).

وعلى ضوء ما تقدم، يلاحظ بداية بالنسبة إلى الوحدة المصرية - السورية، من منظور تجارب التاريخ الوحدوية، أنها تمثل أسلوباً ديمقراطياً فى إنجازها؛ بحيث لا يمكن القول إنها كانت تمثل شكلاً من أشكال الفتح أو الاجتياح أو الإرغام. بل لقد سبقت الإشارة إلى أن هذه التجربة الوحدوية قد انطوت على مفارقة ندر تكرارها فى التاريخ، حيث جاءت المبادرة، بل والضغط والإلحاح، من قبل الدولة الصغرى، بينما كانت الدولة الكبرى مترددة.

ولكن الحفاظ على دولة الوحدة، وتعميق عملية التوحيد، فضلاً عن القضاء على النزعات الانفصالية الطبيعية؛ القائمة والكامنة، كل ذلك كان يقتضى ما هو أكثر من "الأسلوب الديمقراطى" فى إدارة عملية التوحيد. فتعميق عملية التوحيد كان يقتضى التوصل إلى المعادلة الصحيحة لمصادر قوى التوحيد السياسى؛ قوة العنف، وقوة المصالح، وقوة الانتماء الرمزى، من ناحية، واعتماد أسلوب الثورة الداخلية بما ينطوى عليه من عنف ثورى ضد الطبقات والقوى المعادية للوحدة، والتى تحاول فرض التجزئة، من ناحية أخرى. أما فى مواجهة جريمة الانفصال ذاتها فقد كان من الضرورى استخدام القوة، أقصى درجات القوة لقمع الانقلاب العسكرى. وفى الواقع، فإن عدم استخدام القوة لقمع الانفصال يلقى ضوءاً على جانب من جوانب السلوك العسكرى العربى تجاه مسألة إنجاز الوحدة والحفاظ عليها.

إن العلاقات الدولية العربية/العربية تتبنى على فكرتين على طرفى نقيض: الفكرة القومية من ناحية، وواقع التجزئة من ناحية أخرى. وعلى ذلك فإن أنصار "التدخل فى الشئون الداخلية" للأقطار العربية الأخرى ينطلقون من المقولة القومية، أما أنصار "التجزئة" فهم يرفضون هذه الخصوصية حفاظاً

على الوضع القائم. ويمكن القول إن تواتر التدخل في الشئون الداخلية للأقطار العربية الأخرى أدى إلى إشاعة مفهوم محدد لخصوصية النظام العربى، مبنى على "شرعية التدخل"، سواء التدخل العسكرى المباشر، بالمعنى التقليدى للتدخل؛ مثل دور مصر فى اليمن، أو دور سوريا فى لبنان، أو التدخل عبر الانقلابات والثورات العسكرية. وهناك أمثلة عديدة لهذا السلوك يكشف عنها دور مصر فى الخمسينيات والستينيات فى أكثر من قطر عربى، ودور سوريا فى العراق أو دور العراق، فى سوريا، أو التدخل بأشكال التأثير والضغط والتوجيه الأخرى.

ومن الغريب أن أنصار "التدخل فى الشئون الداخلية للأقطار العربية"، وحتى العسكريين منهم، لم يتصوروا تدخلاً عسكرياً من أجل تحقيق الوحدة، على النمط الألمانى أو الإيطالى، على الرغم من أنهم، وبخاصة العسكريون منهم، تصوروا التدخل فى الشئون الداخلية للأقطار العربية، وتدخلوا بالفعل، من أجل تحقيق أهداف قد تبدو أقل أهمية فى سلم القيم السياسية القومية عن الوحدة العربية؛ مثل دور مصر فى اليمن والجزائر والسودان، أو دور سوريا فى لبنان.

والأكثر غرابة مما تقدم أنهم يصفون حالة من القدسية على الحدود القطرية، وأنهم "يتدخلون" عسكرياً، وبمنتهى العنف أحياناً لقمع أى "انفصال" داخلى، دون مراعاة لأى اعتبارات دولية أو إنسانية أو غيرها. وفى الواقع، فإن الباحث لا يمكنه إلا أن يتساءل إزاء هذه الأوضاع: أيهما أكثر منطقية، قمع الانفصال السورى عسكرياً - وهو عمل داخلى وقطرى ودستورى - أم تقديم مساعدة عسكرية لليمن مثلاً لمساندة نظام ثورى جديد، والدخول طرفاً فى "حرب أهلية وإقليمية"، دونها محاذير عدة؟

فلماذا لم يعمد جمال عبد الناصر إلى ضرب الانقلاب العسكرى بالقوة؟، لقد كان مجرد حركة انفصالية "داخلية" من الناحيتين الدولية والدستورية، فلماذا التسامح معها؟.

يبدو أن عبد الناصر تصرف تجاه الانقلاب العسكرى الانفصالى بمنطق قطرى، وهو بالتالى سلوك غريب، حيث يبدو أنه نظر إلى المسألة، فور إعلان الانفصال، وكأنه لم تكن هناك وحدة أصلاً، وأخذ يبنى حساباته على أساس أنه "سيتدخل فى الشئون الداخلية" لقطر عربى آخر، على الرغم من عدة اعتبارات:

أولاً: شيوع مفهوم التدخل فى السياسة العربية حتى بالقوة.

ثانياً: المشروعية الكاملة - الدولية والدستورية - لضرب أى حركة انفصالية "داخلية" بالقوة.

ثالثاً: عدم التسامح من قبل أى نظام إزاء أى حركة انفصالية "داخلية" بالمعنى القطرى.

رابعاً: اتخاذ قرار بإرسال قوات مسلحة لقمع التمرد العسكرى، وتحرك هذه القوات بالفعل إلى سوريا، وإسقاط بعض المظليين فوق أراضيها قبل أن يصدر قرار آخر بإلغاء التدخل العسكرى. وهذه نقطة مهمة؛ لأن القرار الأول كان قد أخذ طريقه إلى التنفيذ بالفعل، وتم التراجع عنه بعد "حسابات" أخرى للوضع الداخلى فى سوريا، وللدوار الأجنبية المحتملة، خصوصاً السوفيتية والأمريكية والإسرائيلية. كذلك فقد كان هناك بديل من ضمن البدائل العديدة التى طرحت للمناقشة، قبل اتخاذ قرار باستخدام القوات المسلحة لقمع التمرد، كان ينصرف إلى ذهاب جمال عبد الناصر بنفسه إلى سوريا لقيادة حركة المقاومة والتصدى السياسى والعسكرى للانفصال. ولا شك أن مثل هذا التصور - الذى تم التراجع عنه هو الآخر للأسف - كان يمثل قمة الإدراك السليم لحتمية العنف الثورى فى مواجهة الانفصال.

لقد عقد جمال عبد الناصر اجتماعاً خاصاً فى الثانية من صباح يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، مع الوزراء السوريين فى عهد الوحدة. وفى هذا الاجتماع ألح هؤلاء الوزراء على ذهاب جمال عبد الناصر إلى سوريا لقيادة المقاومة ضد الانقلاب، وخاصة فى اللاذقية التى أعلنت تمسكها بالوحدة وبقيادتها، كما طالبوا باستعمال القوة العسكرية لإخماد الانقلاب بأى ثمن. ولكن جمال عبد الناصر رفض هذا المطلب، وأكد لهم أن العملية ستبدو كما لو كانت "غزواً عسكرياً" لسوريا، كما أنها ستولد روح الكراهية لدى السوريين. وفى السادسة من مساء اليوم نفسه، ألقى خطاباً جماهيرياً، أوضح فيه أن الهدف من العملية العسكرية كان هو رفع الروح المعنوية للقوات السورية الموالية للوحدة، وأنه قد ألغى هذه العملية بعد أن أيقن أن الدم العربى سيراك إذا استمرت العملية (٢٠)، ومع ذلك، فإن الدم العربى نفسه استمرت إراقته لسنوات عدة على أرض اليمن تهيئة لثورتها وحماية لها من محاولات انقراض الرجعية العربية. ويشير صلاح نصر إلى أن القرار بإرسال قوات مصرية، وتحرك طلائع لها، جاء تحت مؤثرات عاطفية انفعالية نتجت عن فرط الحرص على إبقاء سوريا بأى ثمن فى إطار الوحدة. أما العدول عن هذا القرار فقد جاء نتيجة تقدير للموقف وحساب لمختلف احتمالاته، متناولاً مواقف الدول الكبرى من هذا

الصراع، ومواقف بعض الدول العربية من تثبيت الانفصال، وموقف إسرائيل في هذا الظرف الخطير؛ الأمر الذي أكد لجمال عبد الناصر أنه لن يكون قادراً على إبقاء سوريا في الوحدة، ولن يكون قادراً على التصدي للقوى التي ستعرض له -أجنبية وعربية - ناهيك عن الخسائر الكثيرة التي ستتكبدها القوات المصرية والسورية، والضحايا التي ستسقط من الشعب السوري مؤيدة أو معارضة، والمآسى التي ستتنتج عن هذا الصراع، وروح الكراهية التي ستحل مكان روح المحبة التي تربط بين مصر وسوريا. وفي المسألة الشرقية واحتلال محمد علي لسوريا وتصدي فرنسا وإنجلترا لوقف تطلعاته، مثال على ما كان يمكن أن يحدث من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والدول الغربية إزاء جمال عبد الناصر؛ من أجل إحباط "سيطرته" على سوريا (٢١).

وفضلاً عن ذلك يشير عبد اللطيف البغدادي إلى أن جمال عبد الناصر لم يكن مطمئناً إلى نتيجة المواجهة العسكرية للانقلاب، نظراً لأنه لم يكن متأكداً من استعداد القوات المسلحة للقيام بهذه المهمة، حتى أنه اضطر إلى مصارحة الوزراء السوريين بهذا السبب المهم لتوضيح تراجعهم عن استخدام القوة لقمع الانقلاب (٢٢).

وهكذا انتهت تجربة الوحدة العربية الأولى في القرن العشرين، وتمزقت الجمهورية العربية المتحدة. ولقد تم ذلك بانقلاب عسكري، كانت طبيعة النظام والظروف المحيطة به كلاهما يهيئ له المناخ المناسب. لقد نجحت أول محاولة انقلابية ضد الوحدة، والغريب أنه لم تكن هناك محاولات جادة سابقة، كما لم يحاكم أي ضابط بهذه التهمة.

٣ - الوحدة والانفصال في منظور العنف الإمبريالي :

لقد كثر الحديث عن "أخطاء" الوحدة المصرية/السورية في مجال تسوية جريمة الانفصال. بل لقد ذهب البعض أحياناً إلى "أن الوحدة كما جرت لا بد أن يصيبها ما أصابها"، وأن الانفصال بالتالي كان أمراً حتمياً (٢٣).

وفي الحقيقة فإن تقويم الانفصال، وتحديد دوافعه وأسبابه الأساسية، والتمييز من ثم بين الأساسى والثانوى بهذا الخصوص؛ كل ذلك لا ينفصل عن تقويم الوحدة ذاتها في الإطار العربي، خصوصاً من ناحية تجارب التاريخ الودوية. ومن هذه الناحية تلزم الإشارة بداية إلى أن محاولة تقويم الوحدة، وبناء الاحتمالات المرتبطة بتوقع الاتجاهات الودوية وتطورها، لا ينبغي أن

تستهدف إثباتات "القوانين" التي حكمت طريق وصول الأمم الأخرى إلى تحقيق "وحدتها القومية"، وإنما يجب أن تركز على اكتشاف "القوانين" التي قد تتحكم في طرق الوصول إلى إعادة توحيد الأمة العربية. ومعنى ذلك أن مناقشة مسألة تحقيق الوحدة العربية يجب ألا تكون محل مناقشة تجريدية - أو بحد ذاتها - وإنما من خلال مدى علاقتها بالسماوات المستخلصة من دراسة تاريخ الأمة العربية، وواقع ظاهرة التجزئة الراهنة. وعلى ضوء هذه الملاحظة المنهجية المهمة تتفق هذه الدراسة مع ما ذهب إليه منير شفيق في رفض "نظريات" عدة في مجال الوحدة العربية، خصوصاً النظريات الثلاث الآتية (٢٤).

أ - نظرية توافر الشروط الموضوعية :

حيث يذهب البعض إلى أن تحقيق الوحدة العربية يتطلب إرساء الشروط الموضوعية لها؛ مثل السوق المشتركة، والمشروعات المشتركة، والتكامل الاقتصادي، والمنافع المشتركة، على غرار التوجهات الوحدوية الجارية في أوروبا الغربية.

إن هذا المنهج يقارن حالة "أمة مجزأة"؛ هي الأمة العربية، بحالة أمم متعددة، ويخلص إلى أن التوجهات الوحدوية في الحالتين يمكن أن تستند إلى الأسس ذاتها، وهي مقارنة فاسدة من منطلقها. فضلاً عن أنها لا تلحظ الفرق الحاسم بين حالة أمة واحدة تعرضت للتجزئة بفعل العنف الإمبريالي - واحد مظاهره الكيان الصهيوني في فلسطين - وحالة أمم أوروبية مستقلة قوية ومتطورة - تتطلع إلى أن تشكل كتلة مترابطة لتلعب دوراً دولياً كبيراً.

ولهذا فإن الحديث عن الموضوعية هنا هو حديث غير موضوعي؛ لأنه أجرى قياساً بين حالات لا يجوز القياس عليها، فضلاً عن أنه لم يعمد إلى اشتقاق قوانينه من التاريخ العربي؛ وبخاصة من تاريخ التجزئة الراهنة.

ب - نظرية الأساس الاقتصادي :

وتتعلق هذه النظرية من مقولة أن العرب "أمة في طور التكوين"، أما شروط اكتمال تكونها فستفرضها عوامل التطور الرأسمالي وتوحيد السوق.

إن هذه النظرية تتطرق من التجربة الأوروبية في تكوين الأمم الحديثة وتطورها؛ فنقارن التجزئة العربية بالتجزئة الأوروبية الإقطاعية. وبهذا فهي ترسي منطلقاً على مقارنة فاسدة من الأساس؛ لأنها تعتبر التجزئة العربية

مرحلة في مراحل التطور العربى، وكان لا علاقة لها بالاستعمار. كما أنها تشوه التاريخ العربى حين تنكر على الأمة العربية كونها منذ مئات السنين، وقد تم ذلك التطور العربى ضمن شروط غير تلك التى تكونت فيها الأمم الأخرى، فضلاً عن أن هذه النظرية لا تلاحظ أن مراحل التطور فى المسار العربى ليست هى مراحل التطور فى أوروبا.

ج - نظرية الديمقراطية :

وهى تعزو عدم تحقيق الوحدة إلى فقدان الديمقراطية داخل الأقطار العربية، ومن ثم تؤكد أن الوحدة يمكن أن تتم بعد إرساء الديمقراطية فى تلك الأقطار من ناحية، كما أنها تشترط قيام الوحدة ذاتها على أسس ديمقراطية، وليس عن طريق الضم أو الفتح أو الاستبداد والدكتاتورية من ناحية أخرى. وهنا أيضاً يكمن خطأ هذه النظرية فى كونها لا ترى الأولوية من نصيب جانب العنف الإمبريالى باعتباره العامل الأول والأساسى وراء التجزئة ووراء كل انفصال، دون التقليل بالطبع من أهمية المنظور الديمقراطى الذى تتبناه. وعلى ضوء هذه "النظريات" يمكن فهم الوحدة فى الإطار العربى وتقويمها، كما يمكن فهم الانفصال وتقويمه.

لا شك بداية فى أن تجربة الوحدة المصرية/السورية قد انطوت على العديد من "الأخطاء"، سواء فى تلك مجموعة الأخطاء الأساسية التى رافقت إدارة عملية التوحيد أو تطبيق السياسة العامة للدولة، أو مجموعة الأخطاء الثانوية التى تنصرف أساساً إلى الأخطاء الفردية والمشكلات الخاصة من نحو "مشكلة الضباط". ولقد حفلت محادثات الوحدة الثلاثية بمناقشات مستفيضة لهذه الأخطاء (٢٥).

كذلك عمد كثيرون إلى طرح "النظريات" السابقة اعتماداً على ما يسمونه "دروساً من تجربة الوحدة والانفصال بين مصر وسوريا". وقد أعاد معظم تلك "الدروس" السبب فى فشل الوحدة إلى "الدكتاتورية" أو "التسلط المصرى"، أو "انعدام الديمقراطية"، أو "الاستعجال والارتجال فى إبرام الوحدة"، أو عدم إرساء القواعد المادية الموضوعية للوحدة"، أو "عدم نضج أو إنضاج الشروط الاقتصادية للوحدة"، أو أسباب أخرى من هذا القبيل.

ولكن هل حقاً هذه الأسباب - لو سلمنا جدلاً بوجودها أو بوجود البعض منها- كانت هى التى حققت الانفصال وأسقطت الوحدة؟ أم أن كل هذه الأسباب دوران حول السبب الحقيقى والأساسى؛ ألا وهو تفوق العنف الإمبريالى، الذى

فرض التجزئة في البداية وضرب الوحدة في النهاية؟ ومن ثم فإن الانفصال يعود إلى عدم مواجهته بالعنف القادر على رده وكسر شوكته. إن الذين درسوا تجربة الوحدة لم يعيروا اهتماماً كافياً إلى ميزان القوى الذي أتاح فرصة للإقدام عليها، ومن ثم لا يعيرون اهتماماً كافياً إلى ميزان القوى الذي تبذل فأتاح فرصة لاقتراف جريمة الانفصال وإتمامها؛ بينما يجب إعطاء الاهتمام الكافي لميزان القوى؛ لأنه يعبر عن قدرات أطراف الصراع، ومن ثم يلعب دوراً حاسماً في تقرير نتائج المعارك (٢٦).

فمن المعروف أن فترة النصف الثاني من الخمسينيات تميزت بتدهور قوة الاستعماريين البريطانيين والفرنسي. وهو ما سمح بفرض الوحدة المصرية/السورية على الإمبريالية والكيان الصهيوني. ولكن فترة أوائل الستينيات تميزت بتولى الإمبريالية الأمريكية مهمة السيطرة على المنطقة، وفي القلب من هذه المهمة رعاية التجزئة القائمة، وذلك في وقت كانت فيه متفوقة في ميزان القوى عالمياً. وكانت بداية الستينيات لحظة شن الهجوم الاستعماري المضاد من قبل الإمبريالية الأمريكية على العالم الثالث.

إن هذا التبدل في ميزان القوى هو الذي سمح لقوى الانفصال بأن توجه ضربتها؛ أما إغفال هذا التبدل فلن يسمح بملاحظة حقيقتين:

الأولى: أن جمال عبد الناصر حاول قمع الانفصال بالقوة، فتلقي إنذاراً أمريكياً، كما بلغه استنفار جيش العدو الصهيوني الذي يعتبر تدخل الجيش "المصري" في "سوريا" عملاً عدائياً لا يمكن السكوت عليه، كما تلقي رسالة رسمية فوراً من الاتحاد السوفيتي تتضمن تأييداً صريحاً للانفصال، وربما إنذاراً بعدم التعرض له، كما أكد لي ذلك مصدر مصري رفيع المستوى كان شاهداً شخصياً على تلك الرسالة.

الثانية: هي أن غالبية الشعب في سوريا، والعديد من الضباط السوريين، لم يكونوا مع الانفصال إطلاقاً، ومن ثم فإن من الخطأ الفادح الحديث عن "أخطاء الوحدة" وإعطاء أية مسوغات لجريمة الانفصال. إن جميع الأخطاء التي ارتكبت أثناء الوحدة - سواء الأخطاء الأساسية أو الأخطاء الثانوية - ليست السبب الحقيقي وراء الانفصال، وإن كانت قد فتحت الثغرة التي نفذ منها وحقق ضربه. إن القوى المعادية للوحدة العربية هي التي كانت وراء انفصال سوريا عن مصر؛ فالانفصال بالضرورة عمل إرادي تأمري، بينما "الأخطاء" لا تؤدي إلى فصم عرى الوحدة. إن قوى الرجعية والإقطاع ورأس المال لمست الخطر الكبير الذي سيلحق بها نتيجة القرارات الاشتراكية. كذلك فإن القوى الإمبريالية

سعت دائماً إلى استمرار التجزئة العربية لتسهيل السيطرة على الوطن العربي ويسهل استغلال ثرواته. فضلاً عن الصهيونية المتربصة بالأمة العربية، والتي تعيش على شعارها المجنون ببناء "إسرائيل الكبرى"، كل هذه القوى كانت وراء عملية الانفصال؛ أي أن الانفصال حدث لأن هناك إرادات دخلت ميدان الصراع من أجل ذلك (٢٧).

إن الانفصال - كما الوحدة - يؤكد أن التجزئة من صنع العنف الإمبريالي (والكيان الصهيوني في القلب منه). وبالتالي، فالوحدة والحفاظ عليها كلاهما يأتي من خلال مواجهة هذا العنف وكسر شوكته، أو بكلمة أخرى، رؤية العلاقة بين الوحدة والتجزئة في إطار العلاقات داخل ميزان القوى. أما العوامل الأخرى مثل "الأخطاء"، أو "الديمقراطية"، أو "الأساس الموضوعي الاقتصادي" أو "إنضاج الشروط والظروف"، فكلها عوامل مساعدة، ولكنها لا ترقى مجتمعة ومنفردة - إلى مستوى العامل الأساسي. إن الشيء الوحيد الذي كان يمكن أن يرد على الانفصال في حينه هو العنف الثوري، وهو بالتالي إعلان الحرب على القوى الانفصالية والقوى الدولية التي دفعتها أو ساندتها. وتجب الإشارة هنا إلى أنه عندما أعلن الانفصال استنفرت جيوش الرجعية العربية كلها لتشتبك إذا قرر جمال عبد الناصر منع الانفصال بالقوة. إن فهم هذه المقولة يساعد ليس فقط على تفسير الأحداث، ولكن أيضاً على رسم الاستراتيجية والتكتيك المناسبين لتحقيق الوحدة وصيانتها، وهي اتخاذ "قرار حرب" في ظروف تفوق معين للعدو، أما الإحجام عن ذلك فهو يعنى القبول بحدود التجزئة (٢٨).

ومن هنا نؤكد مرة أخرى أن كل ما يطرح من أسباب بعيداً عن السبب الأساسي - أي السبب الذي يفرض التجزئة ويمنع الوحدة - يصلح تسويغاً لمهادنة التجزئة؛ فكل "نظرية" لا ترى العنف الإمبريالي وراء التجزئة، ولا ترى مواجهته هي الأساس ولها الأولوية، تظل حديثاً عن الوحدة العربية، خارج الميدان الفعلي. مع التأكيد في الوقت نفسه على أن إعطاء الأولوية في التجزئة للعنف الإمبريالي، وإعطاء الأولوية في الوحدة لمواجهة هذا العنف، لا يعنيان الرفض المطلق للنظريات التي سبقت الإشارة إليها، وإنما يعنيان إنزال أهميتها من المرتبة الأولى، إلى المرتبة الثانية أو الثالثة أو الرابعة من حيث الأهمية. وعندما ترسو الأولوية على العنف الإمبريالي، فلن يكون بعد ذلك من خلاف حول تشجيع تطوير الأبنية الهيكلية والتحتية والديمقراطية والعلائق الخاصة؛ انطلاقاً من اعتبارها تخدم عملية مواجهة العنف الإمبريالي وكسر شوكته، وهو

طريق الوحدة. ولا شك أن القبول بهذا الإدراك يترتب عليه نتائج حاسمة في توجيه الفكر والسياسة والصراع، كما يشكل أرضية للتنبؤ بخصوص المسار المستقبلي للاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي (٢٩).

ولا يعنى ما تقدم - بخصوص ربط التجزئة بالإمبريالية- الخروج بقانون عام يعتبر العوامل الخارجية أهم من العوامل الداخلية، ولكن لا ينبغي اعتبار العوامل الداخلية - في كل حال - هي الحاسمة في صنع التجزئة وليست الإمبريالية، إذا كان القانون يقول إن العوامل الداخلية هي الحاسمة؛ إذ لا شك أن الإمبريالية هي التي لعبت الدور الأول في فرض التجزئة العربية، وهي التي تلعب الدور الأول في الحفاظ عليها وفي مواجهة أى توجهات أو محاولات وحدوية حقيقية؛ ولهذا فإن العامل الحاسم في فرض التجزئة هو الإمبريالية أى القوة الخارجية، أما العامل الحاسم في إلغاء التجزئة وفي تحقيق الوحدة، فهو القوى الشعبية الداخلية، وهنا ينبغي إدراج الحديث عن أهمية "الأخطاء" و "الديمقراطية" و "إنصاف الشروط والظروف". إن العامل الحاسم في عملية التوحيد وفي مواجهة العنف الإمبريالي هو العامل الداخلي. ولكن لا شك أيضاً في أن كل تغيير في ميزان القوى العام يخلق مناخاً لتطورات في العوامل الداخلية. أما تغيير هذا الميزان فهو من نضال الجماهير العربية جنباً إلى جنب مع مختلف القوى المعادية للإمبريالية في العالم (٣٠)، إضافة إلى تناقضات الإمبريالية ذاتها وأزماتها الداخلية، ومعنى ذلك أن فعل العامل الداخلي لكي يكون عظيماً ينبغي له أن يراعى بدقة ميزان القوى العام؛ لأنه بالقدر الذى يدرك الوضع جيداً، ويمسك بقوانينه، ويقدر الموقف تقديراً سليماً، يستطيع أن يتحرك بعلمية وموضوعية، ويحقق بالتالى انتصارات مؤكدة، ويصنع حقائق جديدة.

الهوامش

- (١) انظر في تفصيل ذلك: مجدى حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٣٧٧ - ٤٢٠.
- (٢) انظر بهذا الخصوص : عوى عبد المحسن فرسخ، الوحدة فى التجربة: دراسة تحليلية لوحدة ١٩٥٨، بيروت، دار المسيرة، ١٩٨٠، ص ١٦١-١٧٠.
- (٣) المصدر السابق، ص ١٦٤ - ١٦٥.
- (٤) Carl Robert Frost, *the United Arab Republic, (1958 - 1961): A Study in Arab Nationalism and Unity*, (Ph. D. Dissertation University of Denver, 1966), prefacè.
- (٥) المصدر السابق، ص ١١٢ - ١١٣.
- (٦) انظر بخصوص "العلاقات العسكرية/المدنية" فى دولة الوحدة: مجدى حماد، مصدر سابق، ص ٣٨٩ - ٤٠٣.
- (٧) محمد السيد سليم، للتحليل السياسى الناصرى، دراسة فى العقائد والسياسة الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ٣٣٠، ٣٣١.
- (٨) جلال السيد، حزب البعث العربى-بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣، ص ١٧٢، ١٧٣. انظر أيضاً بخصوص "اللجنة العسكرية" وتطوراتها: قاسم سلام، البعث والوطن العربى، باريس، منشورات العالم العربى، ١٩٨٠، ص ٢٢٢، ٢٢٨.
- (٩) محمد حسنين هيكل، ما الذى جرى فى سوريا؟، القاهرة، الدار القومية، ١٩٦٢، ص ٥٨، ٥٧.
- (١٠) المصدر السابق، ص ١١٩، ١٢٠.
- (١١) اعتمدت هذه الإشارة بصفة خاصة على: المصدر السابق، ص ١٢٠، ١٢٤.
- (١٢) سعد الدين إبراهيم، "الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية"، الفكر العربى، السنة ٢، العدد ١١ آب/أغسطس - والعدد ١٢ أيلول/سبتمبر، ١٩٧٩، ص ٦٦. انظر أيضاً أمثلة عديدة لهذه المقولة فى سعد الدين إبراهيم، "تظرة ثلثية للإطار الاجتماعى ومسألة الوحدة"، دراسات عربية، السنة ٨، العدد ٨، حزيران/يونيو ١٩٧٢، ص ٣٢، ٣٥.
- (١٣) سعد الدين إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣٢، ٣٣.
- (١٤) انظر: صلاح العقاد، "دراسة مقارنة للحركات القومية فى ألمانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة، تركيا"، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧، ص ٣٦، ٣٧.

- (١٥) المصدر السابق، ص ١٠٣، ١٠٨. انظر أيضاً: سعد الدين إبراهيم، "نظرة ثانية للإطار الاجتماعي ومسألة الوحدة"، مصدر سابق، ص ٢٢.
- (١٦) أحمد يوسف أحمد، "القومية والوحدة العربية"، الفكر العربي، العدد ٤ ليلول/سبتمبر ١٩٧٨، ص ٣٢٦، ٣٢٧.
- (١٧) نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، ط٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ٤٠، ٤١.
- (١٨) المصدر السابق، ص ٢٠-٤١.
- (١٩) المصدر السابق، ص ١١٩، ١٢٠.
- (٢٠) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٣٣٥.
- (٢١) صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، القاهرة، بيروت، دار الوطن العربي، ١٩٧٦، ص ٢٦٩، ٢٧٠.
- (٢٢) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧، ج ٢، ص ١١٨.
- (٢٣) انطوت المداخلات التي حفلت بها ندوة: "القومية العربية في الفكر والممارسة"، بيروت، ٢٦ - ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، وخاصة القسم الثالث (الفصلين الثاني والثالث) على مناقشات مستفيضة لهذه "النظرة الحتمية" ولتقنيدها. انظر: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المركز، ١٩٨٠، ص ٣٥٦ - ٣٦٩، ٤١٣ - ٤٤٢.
- (٢٤) منير شفيق، "تطورات مستقبلية في تطور الاتجاهات للوحدة في الوطن العربي"، ورقة قدمت إلى: المصدر السابق، ص ٥٠٤ - ٥٠٧.
- (٢٥) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٣، ص ٩١ - ٢٤٤. انظر أيضاً تحليلاً جيداً لهذه المحاضر في: عادل زعيوب، الميثاق للعربي، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٩، ص ٢٧ - ١٢٦.
- (٢٦) منير شفيق، "تطورات مستقبلية في تطور الاتجاهات للوحدة في الوطن العربي"، مصدر سابق، ص ٥٠٧.
- (٢٧) عادل زعيوب، مصدر سابق، ص ٦٧ - ٦٨.
- (٢٨) منير شفيق، مصدر سابق، ص ٥٠٨.
- (٢٩) المصدر السابق، ص ٥١٠.
- (٣٠) المصدر السابق، ص ٥٠٩ - ٥١٠، ٥٣٤ - ٥٣٦.

تعقيب

محمد السيد سليم

اشكر الدكتور مجدى حماد على بحثه القيم ولمحاولته استكشاف ما هي الأسباب التي أدت إلى الانفصال السورى فى سنة ١٩٦١ . أعتقد أن الانفصال والوحدة هما وجهها العملة الواحدة، ولا يمكن أن ندرس تجربة الوحدة دون أن ندرس لماذا أخفقت هذه الوحدة. ولقد أوجت لى قراءة الورقة فكرة عن مشروع بحثى ربما يبادر به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عن الحركات الانفصالية فى العالم، لماذا تتم هذه الحركات الانفصالية، وأسباب نجاحها أو فشلها، أيضاً الأدوات التي تستخدمها الحركات الانفصالية لتحقيق أهدافها. العالم فيه حركات انفصالية عديدة جداً بعضها نجح وبعضها فشل، مثل الانفصال السورى سنة ١٩٦١، والانفصال بين بنجلاديش وباكستان سنة ١٩٧١، والانفصال اليوغسلافى والانفصال السوفيتى سنة ١٩٩١، والانفصال التشيكوسلوفاكى، أو ما يسمى بالطلاق المخملى بين التشيك والسلوفاك سنة ١٩٩٣، ومحاولة الانفصال فى اليمن، والانفصال النيجيرى فى بيافرا سنة ١٩٦٧، ومحاولة الانفصال فى كيبك فى كندا من ١٩٨٠ إلى الآن. هل هي القوة المسلحة أو الأسلوب الديمقراطي؟

إن الانفصال التشيكي تم بأسلوب ديمقراطى حيث اتفقت الدولتان التشيك والسلوفاك على أن كل طرف يذهب إلى طريقه؛ لذلك أطلق عليه اسم الطلاق المخملى بين الدولتين. لكن فى حالات أخرى كان هناك استعمال للعنف المسلح كما حدث فى نيجيريا سنة ١٩٦٧، وكما حدث فى بنجلاديش فى باكستان سنة ١٩٧١، وغيرهما. الهدف من هذا المشروع البحثى هو دراسة مقارنة لهذه الحركات الانفصالية لمعرفة أساليبها، وأسباب نجاحها، وأسباب إخفاقها، خاصة أن هناك حركات انفصالية فى العالم المعاصر الآن. نعلم أن هناك حركات انفصالية قوية جداً فى إيطاليا لفصل الشمال الإيطالى عن الجنوب الإيطالى، وفى أسبانيا لفصل إقليم الباسك عن الدولة الأسبانية، وفى روسيا لفصل إقليم

الشيشان، وفي جورجيا لفصل إقليم الأبخاز. أنا أتصور أنه مهم جداً أن ندرس الحركات الانفصالية من زوايا الأدوات المستخدمة من جانب الحركات الانفصالية، في إطار الحركات الانفصالية في العالم بصفة عامة. أنا أتمنى أن هذا المشروع البحثي يتقناه المركز، وبخاصة وحدة دراسات الثورة المصرية؛ تعميقاً للرؤية المقارنة للحركات الانفصالية.

لقد خضعت تجربة الانفصال السوري سنة ١٩٦١ للدراسة بأشكال مختلفة، لكن أنا اعتقد أن أهم دراسة للحركة الانفصالية حتى قراعتي لورقة الدكتور مجدى هي الدراسة التي قدمها ابتائى أديونى في كتابه "التوحيد السياسى" والصادر في منتصف الستينيات. في تقديري أن هذه الدراسة لا تزال أهم ما كتب عن الحركة الانفصالية في سوريا، وأسباب إخفاق الوحدة المصرية السورية. ورغم أن هذه الدراسة من الدراسات الرائدة وأن كثيراً من المفكرين العرب يستعملونها في كتاباتهم فإنها لا يشار إليها على الإطلاق في هذه الكتابات؛ ربما لأن أديونى يهودى، هذه نقطة أخرى. ولكنى أعتقد أن الحكمة هي ضالة المؤمن يرى الحكمة أينما وجدت، وبالتالي المفاهيم التحليلية التي قدمت، وهي مستعملة في كثير من الدراسات، ولكن لا أرى في هذه الدراسات أثراً لكلام أديونى، رغم أنه في الواقع قام بدراسة من أشمل الدراسات لهذه القضية.

أيضاً دراسة الانفصال السوري من الممكن أن تتم من زاويتين: الزاوية الأولى، هي زاوية هيكلية؛ بمعنى أن أدرس القوى البنائية والقوى الاجتماعية، والأسباب العميقة التي أدت إلى هذا الانفصال أو عدم التوحيد السياسى، وغيرها من الأسباب.

الزاوية الثانية، هي زاوية تتعلق بإدارة الأزمة، أو زاوية سيكولوجية؛ بمعنى ما هي التكتيكات والاستراتيجيات التي اتبعت للتعامل مع حركة الانفصال السوري ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٦١، بعبارة أخرى: كيف أديرت الأزمة؟ وكيف انتهت إلى الإخفاق في تحقيق الهدف أو الحفاظ على الوحدة المصرية السورية؟ وأنا أتصور أن دراسة الدكتور مجدى حماد تقع في إطار المدخل الثانى، وهو المدخل الخاص بإدارة الأزمات، لكنى لاحظت أن معظم الورقة يتعلق بالمدخل الأول، وهو المدخل المتعلق بالعوامل التي أدت إلى الانفصال السوري، أكثر مما يتعلق بكيف أدار عبد الناصر الأزمة يوماً بيوم أو ساعة بساعة. أو لماذا أخفقت القيادة المصرية في الحفاظ على الوحدة؟

ولذلك أرى أنه ربما يكون عنوان إدارة أزمة الانفصال عنواناً يحتاج إلى قدر أكبر من التعميق، أو إلى تغيير عنوان البحث إلى: "العوامل التي أدت إلى الانفصال السوري". حتى في هذا الإطار في الواقع أنا استمتعت جداً بقرأة الورقة. ربما يقول الدكتور مجدى إن هذا فكر الستينيات، ليس هناك عيب إطلاقاً إذا كان هذا الفكر له أصول علمية وأصول منهجية مقبولة. وأنا أهنئه بأنه ما زال متمسكاً ببعض الأفكار التي أرى أن لها مصداقية، حتى في ظل الأوضاع الراهنة. لكن نحن نقوم بهذه الدراسة اليوم ليس بهدف الاحتفال، وإنما بهدف استخلاص الدروس التي يمكن أن نصل إليها من واقع هذه الخبرة الانفصالية لتحقيق الوحدة العربية في المستقبل. يجب أن يكون هذا هو الهدف، وتكون مناقشتنا واضحة وصريحة عن أسباب الإخفاق الحقيقية، وكيف أدبرت الأزمة، وأين مصدر الخطأ في إدارة الأزمة؛ حتى لا نكرر أخطاءنا في المستقبل، وأن نتعلم من التجربة الأصلية. الهدف من الندوة في تقديري هو التعلم، والبحث عن أخطائنا، وكيف يمكن تلافي الأخطاء. لعل أول سؤال يثيره الدكتور مجدى يتعلق بالعوامل التي سهلت مهمة الانفصاليين، لماذا ؟

الدكتور مجدى له رأى يقول: إنه "لو تحققت وحدة الجيش والنقد والإدارة والقوانين لما كانت مهمة الانفصاليين باليسر الذي تمت به، لو تمت عملية توحيد شاملة لصعبت مهمة الانفصال. كان هناك رئيس واحد وعلم ونشيد ولكن لم تكن هناك دولة واحدة". هذا كلام في منتهى الأهمية، أنا أشكر الدكتور مجدى أنه قاله، هذا كلام في منتهى الجرأة، وأتصور أنه لأول مرة يقال هذا الكلام بشكل واضح وصريح؛ إذن عندما يقول الدكتور مجدى إن حدث الانفصال لم يقع في سبتمبر سنة ١٩٦١، بل كان الانفصال قائماً بالفعل، وإن الحركة الانفصالية كشفت عن هذا الواقع الانفصالي، وإن الانفصاليين لم ينشئوا واقعاً جديداً ولكنهم ترجموا واقعاً قائماً إلى واقع معلن، فأنا أتصور أن هذه مسألة في منتهى الأهمية، كيف أنه لم يحدث توحيد حقيقى على مدى ثلاث سنوات ونصف مما سهل مهمة الانفصاليين؟

لكن لو افترضنا أن وحدة الجيش والنقد والإدارة والقوانين كانت قائمة، هل كانت مهمة الانفصاليين ستصبح صعبة أو مستحيلة؟ أنا اختلف إلى حد ما مع هذه المقولة، وعلينا أن ندرس الحركات الانفصالية السابقة. الاتحاد السوفيتى كان قائماً كدولة قوية، ووحدة القوانين والإدارة والنقد والحزب الشيوعى والسلطة والكوادر وخلافه، كلها كانت متوافرة، ورغم ذلك حدث الانفصال السوفيتى. الوحدة أو التوحيد السياسى بهذا الشكل ليس ضماناً لعدم التفكيك

السياسى. وفى تقديرى أن الضمان الحقيقى لعدم التفكيك السياسى أو للتوحيد السياسى هو الديمقراطية. فإدارة شئون الدولة والوحدة بأسلوب ديمقراطى تسمح باستيعاب كل الآراء والقوى السياسية فى إطار العملية السياسية. والخبرة اليوغسلافية والخبرة الباكستانية شاهد على ذلك. ومن أجل هذا أنا أفضل أن نقارن بين أحداث الحركات السابقة. فقد كان يوجد توحيد فى باكستان وفى يوغسلافيا والاتحاد السوفيتى؛ إذن لماذا لم يمنع هذا التوحيد من الانفصال بين القوى المكونة لهذه الدول؟ إن إحدى المشكلات الأساسية كانت التصارع فى معدلات تحقيق التوحيد، يعنى مثلاً؛ تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى فى سوريا، وتطبيق بعض القوانين الاشتراكية فى سوريا، لم يكن يأخذ فى اعتباره الظروف الخاصة بسوريا، وكان محاولة لتسريع عملية الوحدة بما لا يأخذ فى الاعتبار أهمية الخصائص المتميزة للمجتمع السورى.

يقول الدكتور مجدى: "إن فرصة التوحيد ضاعت عندما لم تتم فى الشهور الأولى وسط الحماس الشعبى الدافق. إن التأخر فى توحيد الدولة تسبب لا فى إضاعة الفرصة فحسب، وإنما أيضاً فى قيام معارضة جديدة"، إننى أختلف مع مقولة أنه كان يمكن لعبد الناصر أن يستثمر الحماس الشعبى الدافق فى الشهور الأولى لبناء وحدة سياسية بالمعنى الذى عبر عنه الدكتور مجدى حماد؛ الوحدة السياسية لا تتم فى إطار حماس شعبى دافق، ولكنها تتم من خلال عملية أقلمة وتكيف تدريجى بعيد المدى؛ من خلال تحول ودمج طويل المدى. ولناخذ الخبرة الخاصة بدول جنوب شرق آسيا، من ١٩٦٧ وحتى اليوم وهم يتكلمون عن التكامل. إذن كان من الصعب جداً - كما يقول الدكتور حماد - أن يستثمر عبد الناصر هذا الحماس الذى تولد فى فبراير عام ١٩٥٨ حتى تتم فى خلال ثلاثة أو أربعة أشهر عملية التوحيد السياسى.

القضية الثانية هى القضية المتعلقة بالسؤال: هل كان يمكن منع الانفصال؟ أعتقد أن ثمة جانباً غائباً فى الدراسات التى أعدت فى الحركة الانفصالية، وهو أن الانفصال السورى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ لم يكن مفاجئاً لا للرئيس عبد الناصر ولا للمشير عبد الحكيم عامر؛ كانت هناك معلومات مؤكدة وتقارير ثابتة لدى الرئيس ولدى المشير تؤكد أنه سيقع انفصال سورى. أكثر من ذلك حددت التقارير يوم الانفصال، وحددت المعسكر الذى ستتحرك منه الحركة الانقلابية، وقائد الحركة الانفصالية، والإخوة السوريون موجودون ويستطيعون أن ينفوا ذلك. والتقارير كانت موجودة على مكتب الرئيس وعلى مكتب المشير. أنا أقرأ لحضراتكم هنا أن أمين شاكى يقول: "إنه قال للرئيس عبد الناصر إنه

سيقع انقلاب يوم كذا، وإنه توجد حركات في الجيش السوري، والرئيس جمال لم يعلق على كلامه". وقيل إنه قال لعل شفيق - الذي كان السكرتير الخاص للمشير عبد الحكيم عامر في دمشق - إنه جاءت تقارير مؤكدة عن الانقلاب، ومن سيقوم به. والغريب أن الذي قام بالانقلاب هو مدير مكتب المشير، وعندما جاءت التقارير للمشير أحالها إلى النحلاوي.

هذا الكلام يعكس فكرة أنه قد تتوافر المعلومات لدى صانع القرار، ولكن هذه المعلومات قد لا تدخل في عملية صنع القرار إذا كانت متناقضة مع الأفكار والأنساق العقائدية المتراصة لدى صانع القرار. هذا الدرس مهم جداً. أنه قد تتوافر معلومات مؤكدة وصحيحة ولكنها لا تؤثر في عملية صنع القرار لأن القائد السياسي لا يصدق هذه المعلومات ولا يدخلها في عملية التحليل السياسي. وهذا يعطينا فكرة عن أهمية إدخال كل المعلومات في عملية صنع القرار، وعدم تجاهل معلومة معينة إذا كانت متناقضة مع العقائد السياسية. الرئيس عبد الناصر والمشير عامر كانا يعتقدان اعتقاداً جازماً بأنه لا يمكن أن يحدث انفصال في سوريا، لهذا رفضا كل المعلومات التي ترد إليهما عن الانقلاب. عندما تقرأ رد فعل الرئيس عبد الناصر صباح ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ للأخبار التي أتت من إذاعة دمشق ترى أنه يبدو أن الرئيس قد فوجئ بهذه الحركة، رغم أن التقارير كانت موجودة عنده. وأنا أتصور أن هذه نقطة مهمة جداً لكل صانع قرار في الوطن العربي، أو أي دولة، والأمثلة كثيرة جداً، وفي الواقع خبرة الانفصال السوري ليست الحالة الوحيدة.

السؤال الثاني المسكوت عنه: هل كان يمكن التفاوض مع الانفصاليين؟ أي الوصول إلى حل وسط للاستجابة لبعض مطالب الانفصاليين، وبالتالي حماية الوحدة المصرية السورية؟ هذا سؤال في قلب قضية إدارة أزمة الانفصال. هناك اتجاه يقول: لم يكن ممكناً على الإطلاق؛ لأن الانفصاليين كانوا متآمريين، وكانوا "قابضين" من السعودية. وطبعاً الأستاذ هيكل يركز في كتابه مع الأستاذ فؤاد مطر على أن الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٦٤ سأل الملك سعود: هل أنت صحيح دفعت سبعة ملايين جنيه لتمويل الانفصال السوري؟ فقال له "طال عمرك المبلغ كان ١٢ مليوناً وليس ٧ ملايين"، المتآمرون قبضوا من السعودية. وأضاف الأستاذ هيكل لماذا رفض جمال عبد الناصر أن يتفاوض مع الانفصاليين؟ فرد وقال لأن الأسماء كانت معروفة، فبمجرد أن عرف الرئيس بالأسماء عرف أنهم متآمرون، النحلاوي والكزبري كانا متآمريين. الكلام كان

فى منتهى الأهمية والخطورة. نحن نتكلم عن يومى ٢٨ و ٢٩ سبتمبر، وبمجرد أن سمعنا الأسماء عرفنا مباشرة أنهم متآمرون.

ثم أنا أتصور أن هذا جزء مهم فى عملية إدارة الأزمة، وأيضاً أنا مقتنع، وقد أكون مخطئاً فى هذا، لكن الخلاف فى الراى لا يفسد للود قضية. صحيح أنه كان هناك تمويل خارجى، وكان هناك إطلاق نار، ولكننى أتصور أنه كان ممكناً إذا عرضت مصر أو إذا عرضت حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى حينه حلاً وسطاً للتوفيق بين مطالبها ومطالب الانفصاليين، كان من الممكن نظرياً الوصول إلى حل بشكل ما. أما أنهم قبضوا من السعودية فلم يكن هذا يعنى بالضرورة أن الانفصال سيحقق مداه إلى النهاية، لكن القيادة العربية رفضت المناقشة والمساومة؛ على أساس أن المساومة ستؤدى إلى إهدار النضال العربى. هذا شعار أيديولوجى جيد، لكن فى إدارة الأزمة؛ عندما يكون مصير الدولة محل نظر، على صانع القرار أن يستكشف جميع البدائل المتاحة، بما فيها إمكان أن يتفاوض مع الآخرين، ثم أحاول أن أتوصل إلى حل وسط يحمى الكيان السياسى للجمهورية العربية المتحدة. أنا متفق مع الدكتور مجدى تماماً أن التصرف الأولى للقيادة كان حول مطالب الانفصاليين، إما أن يقبلوا مطالبنا بالكامل أو نسلم بمطالبهم بالكامل. هذا الاستقطاب بين التسليم الكامل بمطالب الانفصاليين أو الإصرار الكامل على المطالب العربى، فى تصورى هذا سؤال يعنى إلى حد ما عدم حماية الوحدة المصرية/السورية.

يقول الأستاذ عبد الله إمام فى كتابه "ناصر وعامر" إن الكزبرى تكلم مع المشير عبد الحكيم عامر وقال إن لهم مطالب كذا وكذا. رد المشير عامر قائلاً: "هذه بلدكم تصرفوا فيها وسلام عليكم". فى إدارة الأزمات المتعلقة بمصائر دول بهذا الشكل أنا فى تصورى أنه كان من الممكن اتباع مجموعة من التكتيكات للتفاوضية التى تؤدى إلى حماية الوحدة المصرية السورية.

قضية استخدام العنف ضد الحركة الانفصالية تحتاج أيضاً إلى قدر كبير من البحث، لأن الدكتور مجدى يرى أنه كان من الضرورى استخدام العنف الثورى- حسب تعبيره- للقضاء على الحركة الانفصالية. يقول الدكتور مجدى حماد إن الشيء الذى كان يمكن أن يرد على الانفصال فى حينه هو العنف الثورى، وبالتالي إعلان الحرب على القوى الانفصالية والقوى الدولية التى دفعتها أو ساندتها، أو اتخاذ قرار حرب فى ظروف تفوق العدو. وأنا ليس لى رأى نهائى فى هذه النقطة، ولكن فقط أريد أن أشير إلى أن كل القوى الدولية - كما قال الدكتور مجدى - كانت ضد استخدام العنف المسلح أو القوة العسكرية

للقضاء على الانفصال السوري، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي الصديق الحليف للجمهورية العربية المتحدة في ذلك الوقت. الولايات المتحدة لم تكن تسمح بذلك، وعلى ما أعتقد أنها بدأت تحرك الأسطول، وإسرائيل لم تكن تسمح بذلك، وكذلك الأردن والسعودية.

أنا أعتقد أنه كان من الصعب جداً على عبد الناصر استخدام القوة المسلحة؛ حيث كان سيبدو أنه يحاول قمع الشعب السوري. يجب أن نعترف بهذه الحقيقة. وليس من الصعب أن نقول إن الانفصال السوري كان قد بدأ يكتسب شعبية داخل الأراضي السورية. والقوى الدولية كانت معادية بما فيها الاتحاد السوفيتي. وأنا أتصور أن رد فعل عبد الناصر العسكري كان رداً منطقياً في هذه المرحلة، لكن كان من الممكن تكملة هذا بالعديد من الأساليب التفاوضية التي كان من الممكن أن تحمي الوحدة المصرية/السورية.

الفصل الثالث

تطورات محاولات الوحدة العربية بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة أحمد يوسف أحمد

تمهيد :

مثل قيام الوحدة السورية/المصرية تجسيدا للأمل لدى المؤمنين بفكرة الوحدة العربية في أن تكون- أى وحدة مصر وسوريا - نقطة انطلاق نحو تحقيق غايات العرب الوحديّة، وذلك بأن تمثل قوة جذب للأقطار العربية بما يفضى في النهاية إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

ومن المؤكد أن عدداً من التطورات المواتية قد وقع في أعقاب إنجاز الوحدة المصرية/السورية مباشرة؛ كالزخم القومي الذي حدث في لبنان، وإسقاط النظام الملكي المتحالف مع الغرب في العراق(١)، ومع ذلك فإن الأمور آلت في التحليل الأخير إما إلى تثبيت الوضع القائم - وإن كان مخطط القوى الغربية قد أحبط كما حدث في الحالة اللبنانية - أو إلى وضع لا يقل سوءاً من المنظور الوحدي عن الوضع السابق على إنجاز الوحدة، إن لم يزد عليه بأحد المعايير؛ كما حدث في الحالة العراقية. فمن المعروف أن النظام الثوري الجديد في العراق لم يكتف بعدم التفكير في الانضمام للجمهورية العربية المتحدة، وإنما تطورت العلاقة بينه وبينها خلال شهور قليلة من نجاح الثورة العراقية على النحو الذي أوجد في النظام العربي ظاهرة لم يكن قد عرفها بعد؛ وهي ظاهرة الصدام بين القوى الثورية أو التقدمية فيه، وهي ظاهرة قدر لها للأسف أن تستمر بعد ذلك، وأن تلعب دوراً يعند به في استنزاف موارد القوى التي كان يفترض فيها أن تكون المسئولة عن عملية التغيير إلى الأفضل في الوطن العربي(٢) .

وهكذا لم تحدث أى عملية وحديّة جديدة بعد نشأة الجمهورية العربية المتحدة وأثناء حياتها سوى الاتحاد الأردني/العراقي المحافظ، والذي كان بطبيعة الحال يمثل نقيضاً للوحدة المصرية/السورية، فضلاً عن انهياره بتفجر

الثورة العراقية فى يوليو ١٩٥٨ (٣)، واتحاد الدول العربية الذى نشأ عن انضمام المملكة المتوكلية اليمنية فى علاقة ذات طابع تعاھدى (كونفيدرالى) فى مارس ١٩٥٨، وثبت أنه كان مناوراً من إمام اليمن لتحديد المعارضة الداخلية، وانتهى على النحو الذى يعكس طبيعته هذه عندما أقدم الإمام أحمد - بعد نجاح الانقلاب الذى فصل سوريا عن مصر فى سبتمبر ١٩٦١ - على التورط فى حملة دعائية هزلية ضد جمال عبد الناصر ونظام حكمه، أفضت بدهاءة إلى إقدامه على وضع نهاية لذلك الاتحاد فى ديسمبر ١٩٦١ (٤) .

ويعنى ما سبق أن الوحدة المصرية/السورية على الرغم من مردودها القومى الإيجابى لم تلعب دور "المحرك" أو "البلمرة" أو "كرة الثلج" فى مسار العملية الوحوية العربية، بل إنها لم تنجح فى الحفاظ على كيانها ذاتها، وانتهت التجربة بانقلاب الانفصال فى سبتمبر ١٩٦١ .

ويفترض مع ذلك أن تكون تجربة الجمهورية العربية المتحدة قد مثلت خبرة مفيدة للنضال الوحوى العربى يستفيد منها فى ترشيد مساره، وقد بدا ذلك إلى حين فى تجربة الوحدة الاتحادية الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق التى أعلنت فى إبريل ١٩٦٣؛ حيث إن مشروع الوحدة قد تم التوصل إليه بعد عملية نقد موضوعى واسع لتجربة الوحدة المصرية/السورية، ونقاش متأن لأبعاد المشروع الوحوى الجديد، وأخذ بالأسلوب الاتحادى (الفيدرالى) بدلاً من أسلوب اندماج الأقطار العربية فى دولة بسيطة (٥) .

ومع ذلك فقد أجهض مشروع الوحدة الثلاثية بعد أيام قليلة من إعلانه، ولم تنجح منذ ذلك الحين أى محاولة وحدوية حقيقية؛ بمعنى النجاح فى إيجاد مركز سلطة جديد ينقل إليه بعض أو كل السلطات التى كانت تتمتع بها الكيانات الداخلة فى الوحدة، اللهم إلا فى حالتين اثنتين؛ هما: دولة الإمارات العربية المتحدة (٦)، والوحدة اليمنية (٧) . ويلاحظ أن الحالتين لا يقاس عليهما على الرغم من قيمتهما الوحوية الكبيرة؛ فكلاهما أقرب إلى تجربة لبناء دولة قطرية منه إلى تحقيق وحدة بين دول عربية، فضلاً عن أن البيئة المحيطة بالتجربتين لم توفر لأى منهما فرصة لأن تكونا نقطة انطلاق لعملية وحدوية أكبر .

فدولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من وضوح وأصالة الأساس القومى لسياستها العربية تنتمى إلى فئة الدول الصغيرة غير القادرة على القيام بدور قيادى فى النظام العربى ككل، والوحدة اليمنية عانت منذ نشأتها تشكك

البيئة الإقليمية المحيطة بها مباشرة، سواء في نيتها الحاضرة أو طموحاتها المستقبلية وآفاق تطوراتها المحتملة، وانعكاسات ذلك كله على واقع ومستقبل تلك البيئة الإقليمية، الأمر الذي حرم الوحدة اليمنية من أي مساندة إقليمية يعتد بها، ناهيك عن أن تكون - على الأقل في المدى القصير والمتوسط - بداية لعملية توحيد أكبر في المنطقة، ثم شغلت الوحدة اليمنية بعد ذلك بالدفاع عن وجودها ذاته مع تجر الأزمة الداخلية فيها إلى حد الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤ (٨)٠

وعند هذا الحد يصبح من الضروري أن يطرح سؤال منطقي حول تأثير تجربة الوحدة المصرية/السورية على ما جرى بعدها من محاولات متكررة لتحقيق درجة أو أخرى من درجات التوحد العربي، وإذا كان من السهل نسبياً تتبع هذا التأثير فيما جرى من محاولات في أعقاب انتهاء تجربة الوحدة المصرية/السورية عبر فترة قصيرة (كما هي الحال في تجربة الوحدة الثلاثية المصرية/السورية/العراقية التي أعلنت كما سبقت الإشارة في إبريل ١٩٦٣)، فإن الأمر يأخذ في التعقيد تدريجياً بمضي الزمن، ومن ثم يكون السؤال الأكثر جدوى عن الكيفية التي تطورت بها محاولات الوحدة العربية في أعقاب انتهاء تجربة الوحدة المصرية/السورية، علماً بأن وضع السؤال على هذا النحو لا يمنع من إمكان تتبع تأثير الوحدة المصرية/السورية - إن وجد - على المحاولات اللاحقة لها.

ويظهر إمعان النظر في تطور محاولات الوحدة العربية بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة أن ثمة عدداً من الاتجاهات العامة لذلك التطور يمكن إجمالها على النحو التالي :-

- ١ - أن هذه المحاولات قد تخلت بصفة عامة عن صيغة الوحدة الاندماجية.
- ٢ - أنها اتجهت عبر الزمن إلى تفضيل الصيغ الجزئية (أو ما يسمى بالتجمعات الإقليمية أو الجهوية الفرعية) من حيث نطاقها الجغرافي.
- ٣ - أنها اتجهت إلى التناقص العددي عبر الزمن.

وسوف يعنى الجزء الأول من هذه الورقة بشرح تلك الاتجاهات، ولما كانت في مجملها تعبر عن تدهور عام في مجال السعى إلى تحقيق الوحدة العربية فإن الجزء الثاني من الورقة سوف يقدم محاولة لتفسير الاتجاهات السابقة.

أولاً : الاتجاهات العامة لتطور محاولات الوحدة العربية بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة :

لابد من الإشارة بداية إلى تلك المعضلة المنهجية التي تتعلق بالتعريف بماهية المقصود بمحاولات الوحدة العربية في هذه الورقة، وأحد الحلول المقترحة هو أن يقصد بها محاولات الوحدة الانتمائية بين دولتين عربيتين أو أكثر؛ بمعنى تلك المحاولات التي تؤدي إلى زوال الشخصية الدولية لأطرافها. ولكن يلاحظ أن هذا المعيار سوف يبقى على عدد محدود للغاية من المحاولات قد لا يتجاوز بالمعايير الصارمة محاولة الوحدة الثلاثية المصرية/السورية/العراقية في ١٩٦٣، والوحدة اليمنية في ١٩٩٠، ولكن الأهم من ذلك أنه سوف يحرم التحليل من متابعة تلك المحاولات التي انطوت على مسعى لتحقيق نوع من التجمع العربي بأسلوب وظيفي أو تدريجي، وكذلك من متابعة السياق العام والدلالات المحددة لهذا المسعى. ولذلك قد يكون من المناسب تعريف محاولات الوحدة العربية إجرائياً في هذه الورقة بأنه " كل المحاولات التي انطوت على تأسيس رسمي طوعي لعلاقة منتظمة وشاملة بين دولتين عربيتين أو أكثر، حتى ولو لم يكن هدفها المعلن يؤدي إلى إلغاء الشخصية الدولية للأطراف الداخلة في العلاقة، وكذلك حتى ولو لم يتضمن وصفها في وثائقها الرسمية أن الوحدة العربية هدف لها" .

ومعيار "الرسمية" في هذا التعريف أن تتم المحاولات موضوع الدراسة بين حكومات، فلن يعتد بالمشروعات المقدمة من أفراد، أو المقترحة من حكومة دولة عربية واحدة دون أن تجد طريقها إلى واقع العلاقات بين دولتين عربيتين أو أكثر .

أما معيار " الطوعية " فيقصد به عدم تأسيس المحاولة على استخدام القوة من طرف تجاه طرف آخر (٩) .

ويقصد بمعيار " الانتظام " وجود مؤسسات ينص في وثائقها على اجتماعها دورياً .

وأخيراً فإن معيار "الشمول" هو ألا يتضمن بعداً واحداً من أبعاد العلاقات بين الدول، وإنما تشمل كل أبعاد هذه العلاقات أو معظمها .

وبتطبيق التعريف الإجرائي بالتحديد السابق على كافة التفاعلات التعاونية بين الدول العربية في أعقاب تجربة الوحدة المصرية/السورية سوف تدخل المحاولات التالية في نطاق التحليل :-

- ١ - اتفاق الوحدة الثلاثية بين سوريا ومصر والعراق (١٧ إبريل ١٩٦٣) .
 - ٢ - اتفاقية التنسيق السياسى بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (٢٦ مايو ١٩٦٤) .
 - ٣ - اتفاقية التنسيق السياسى بين الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة (١٣ يوليو ١٩٦٤) .
 - ٤ - اتحاد الجمهوريات العربية بين الجمهورية العربية المتحدة وليبيا وسوريا (١٨ إبريل ١٩٧١) .
 - ٥ - الوحدة المصرية/الليبية (٢ أغسطس ١٩٧٢) .
 - ٦ - ميثاق العمل القومى المشترك السورى/العراقى (٢٦ أكتوبر ١٩٧٨) .
 - ٧ - إعلان الوحدة بين سوريا وليبيا (١٠ سبتمبر ١٩٨٠) .
 - ٨ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٦ فبراير ١٩٨١) .
 - ٩ - اتفاق تطوير التعاون والتنسيق بين شطرى اليمن (٢ نوفمبر ١٩٨١) .
 - ١٠ - ميثاق التكامل بين مصر والسودان (١٢ أكتوبر ١٩٨٢) .
 - ١١ - معاهدة الاتحاد العربى/الإفريقى بين المملكة المغربية والجمهورية الليبية (١٣ أغسطس ١٩٨٤) .
 - ١٢ - ميثاق الإخاء الموقع بين مصر والسودان (٢٢ فبراير ١٩٨٧) .
 - ١٣ - ميثاق الوحدة بين ليبيا والسودان (١١ نوفمبر ١٩٨٨) .
 - ١٤ - مجلس التعاون العربى (١٦ فبراير ١٩٨٩) .
 - ١٥ - اتحاد المغرب العربى (١٧ فبراير ١٩٨٩) .
 - ١٦ - اتفاق عدن لتحقيق الوحدة اليمنية (٣٠ نوفمبر ١٩٨٩) ، والذي ترجم بالنجاح فى إعلان الوحدة فى (٢٢ مايو ١٩٩٠) .
 - ١٧ - معاهدة الأخوة والتنسيق بين لبنان وسوريا (٢٤ مايو ١٩٩١) . (١٠)
- ومن تحليل الوثائق الخاصة بهذه المحاولات يمكن المضى فى محاولة التحقق من صحة الفروض الثلاثة المقدمة فى هذه الورقة بخصوص الاتجاهات العامة لتطور محاولات الوحدة العربية، بعد انتهاء تجربة الوحدة المصرية/السورية .

١. الاتجاه العام للتخلى من صيغة الوحدة الاندماجية :

رأينا أن الفرض الأول بخصوص تطور محاولات الوحدة العربية بعد الوحدة المصرية/السورية يتعلق باتجاهها للتخلى عن صيغة الوحدة الاندماجية بصفة عامة، والواقع أن هذه الصيغة لم يشر إليها أصلاً إلا فى ثلاث تجارب

هى: الوحدة الاتحادية الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق التى أعلنت فى ١٧ إبريل ١٩٦٣، والوحدة الليبية/السورية (١٠ سبتمبر ١٩٨٠)، والوحدة اليمنية (٢٢ مايو ١٩٩٠)، فضلاً عن محاولة رابعة فهم ضمناً من وثائقها أنها ترمى إلى تحقيق الوحدة الاندماجية، وإن لم يشر لهذا صراحة وهى الوحدة المصرية/الليبية (٢ أغسطس ١٩٧٢) .

فقد أخذ اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق بالصيغة الفيدرالية، وهى إحدى صيغ الوحدة الاندماجية، وإن احتفظت للدول الداخلة فى الاتحاد بكيانات ذاتية سميت بالأقطار فى ذلك الاتفاق (١١) .

كذلك نص إعلان طرابلس حول إقامة دولة الوحدة بين سوريا وليبيا فى ١٠ سبتمبر ١٩٨٠ على إقامة دولة واحدة ذات سيادة على القطرين، ولها شخصية دولية واحدة (١٢)، أما الوحدة اليمنية فقد أخذت بالصيغة الاندماجية فى شكل دولة بسيطة (١٣)، ويفهم من وثائق الوحدة المصرية الليبية التى أعلنت أولى خطواتها فى ٢٢ أغسطس ١٩٧٢ أن المقصود منها كان تحقيق وحدة اندماجية، غير أن الإجهاض السريع للتجربة لم يتح تبين تفاصيلها بوضوح (١٤) .

ويمثل اتحاد الجمهوريات العربية بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا وليبيا (١٧ إبريل ١٩٧١) موقفاً وسطاً بين الفيدرالية والكونفيدرالية؛ ولذلك فقد أخذ ببعض أبعاد الوحدة الاندماجية وترك بعضها. ومما يشير إلى الفيدرالية فى بنية الاتحاد أن مجلس رئاسته الذى يعتبر السلطة العليا فيه - ويتكون من رؤساء الجمهوريات الداخلة فى الاتحاد - يتخذ قراراته بالأغلبية. كذلك أباحت الأحكام الأساسية للاتحاد تدخل السلطات الاتحادية لدى إحدى الجمهوريات الأعضاء دون طلب من حكومتها، إذا كانت فى وضع لا يسمح لها بطلب العون من الحكومة الاتحادية، أو إذا كان الاتحاد فى خطر . ومن مظاهر الكونفيدرالية الاحتفاظ بالشخصية الدولية لأعضاء الاتحاد، ومن أهم مظاهرها الإبقاء على التزاماتهم الدولية، وعلى حق إبرام المعاهدات والتمثيل الدبلوماسى (١٥). ويلاحظ أن مشروع دستور الاتحاد عاد فقيده من المظاهر الفيدرالية بتقييد صدور القرارات من مجلس الرئاسة بالأغلبية، حيث استثنى من ذلك المسائل التى يشترط فيها الدستور والأحكام الأساسية للاتحاد الإجماع، وكذلك المسائل المهمة الأخرى التى يرى أحد أعضاء مجلس الرئاسة ضرورة الإجماع فيها، وإن كان هذا النص قد قيد بمدة سنتين فقط من تاريخ نفاذ الدستور (١٦) .

وباستثناء تلك الحالات لم تترك وثائق جميع المحاولات الأخرى التي أخضعت للتحليل مجالا للشك في أنها تتم بين دولتين أو أكثر، وأنه ليس من خصائصها على الإطلاق دمج السيادة الوطنية والشخصية الدولية للأطراف في دولة واحدة، أو حتى التلويح بذلك، فضلاً عن أن تسمية هذه الوثائق كانت تشير أصلاً لمحتواها كما في كلمات "التنسيق" و"التكامل" و"الإخاء".. إلخ (١٧) .

والأكثر من هذا أنه لا يخفى بطبيعة الحال أن كل محاولات الوحدة التي أخذت بالصيغة الاندماجية أو بعض أبعادها على النحو السابق بيانه؛ إما أنها لم تتجسد أصلاً، كما هو الحال في الوحدة الثلاثية بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق، والوحدة السورية الليبية، والمصرية الليبية، أو أنها عانت الضعف وانتهت فعلياً (ثم رسمياً بعد ذلك) بعد سنوات قليلة كاتحاد الجمهوريات العربية، بحيث لا يبقى منها سوى الوحدة اليمنية كاستثناء وحيد استمر رغم التحديات الداخلية والخارجية التي وصلت إلى حد إعلان انفصال الجنوب في إبريل ١٩٩٤ لفترة وجيزة، سبقت استعادة الحكومة المركزية لسيطرتها على الموقف في يوليو من السنة نفسها. ويمكن القول بأن لهذا الاستثناء خصوصية؛ فالوحدة اليمنية حالة أقرب إلى تكوين الدولة القطرية منها إلى تحقيق الوحدة العربية، وهذا فضلاً عن أن ظروف المحيط الإقليمي المباشر للوحدة وتحديات البناء الداخلي فيها تجعل إمكان تأثيرها كنقطة انطلاق أو قوة دفع لعملية وحدوية عربية شاملة كما كان الأمل معقوداً على الوحدة المصرية/السورية-محدوداً للغاية، وهو ما يجعلنا نخلص إلى تأكيد السمة الأولى المفترضة لتطور محاولات الوحدة بعد انتهاء تجربة الجمهورية العربية المتحدة، وهي اتجاه هذا التطور بصفة عامة إلى التخلي عن صيغة الوحدة الاندماجية (١٨).

وبطبيعة الحال يمكن النظر إلى هذا الاتجاه من أكثر من زاوية، فهو يمكن أن يكون:-

أولاً: استجابة سليمة لواقع عربي معقد تنمو فيه الدول القطرية باطراد؛ بما يصعب العملية التاريخية لتنويبها في إطار وحدوي اندماجي عربي، ومن ثم يفرض السعي بصيغ وحدوية غير اندماجية ولكنه؛ أي هذا الاتجاه يهدف إلى التخلي عن صيغة الوحدة الاندماجية.

ثانياً: تعبيراً عن الاستسلام بالوعي أو باللاوعي إلى هذا الواقع، والبعد التدريجي عن هذه الوحدة الحقيقية .

٢. الاتجاه إلى التجمعات الفرعية :

كانت الدول العربية من أسبق المجموعات الإقليمية إلى تكوين إطار تنظيمي يعكس خصوصية العلاقات بينها، ويشير إلى تلك الحقيقة توقيع ميثاق جامعة الدول العربية في ١٩٤٥، قبل معاهدة روما التي أسست أولى خطوات المسيرة الفعلية للاتحاد الأوروبي الراهن باثنتي عشرة سنة، وقبل منظمة الوحدة الإفريقية بثمانية عشر سنة.

ولم يقتصر الأمر في هذا الصدد على السبق الزمني فحسب، بل إن نشأة الإطار التنظيمي للنظام الإقليمي العربي اتسمت بالإضافة إلى ذلك بالشمول؛ بمعنى أن هذا الإطار قد ضم منذ البداية كل الدول العربية المستقلة في ذلك الوقت، واستمرت صفة الشمول هذه بعد ذلك؛ حيث إن كل دولة عربية حصلت على استقلالها بعد ذلك كانت من ناحية تطلب عضوية جامعة الدول العربية بمجرد استقلالها؛ في إشارة إلى شرعية النظام بين أعضائه، إذا جاز التعبير، وكان طلبها من ناحية أخرى يقبل في إشارة لاستمرار صفة الشمول في النظام. وحتى عندما كانت تحدث بعض المشكلات في قبول أعضاء جدد، عادة ما كانوا يمثلون تلك الدول التي تعرضت لنوع من المطالبة الإقليمية؛ كحالات الكويت وموريتانيا، فإن الأمر انتهى دائماً إلى قبول العضوية تأكيداً لتلك الصفة، بل إن النظام العربي بدأ في السبعينيات وكأنه يوسع من خاصية الشمول هذه، حين ضم دولا مشكوكا في توافر معيار العروبة فيها، وهى الصومال وجيبوتي (وجزر القمر فيما بعد).

وبالمقارنة سوف نجد أن معاهدة روما لم تضم عند توقيعها سوى ست دول، ثم زاد عدد المنضمين لها، وعدد طالبي الانضمام، زيادة ملموسة بالتدرج؛ في إشارة إلى تزايد شرعية النظام بين الدول الأوروبية، إلا أنه لم يحدث منذ توقيع معاهدة روما وحتى الآن أن ضم الاتحاد الأوروبي الحالي كل الدول الأوروبية الرأسمالية في زمن استقطاب أوروبا بين المعسكرين، أو كل الدول الأوروبية عموماً بعد انتهاء ذلك الاستقطاب. وكانت تلك إشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي هو تنظيم "لصفوة" بمعنى ضرورة توافر معايير موضوعية معينة في العضو بالإضافة إلى واقعة أو "مصادفة" كونه أوروبياً.

كذلك يلاحظ أن محاولات إقامة تنظيم إفريقي استندت قبل قيام منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٦٣ إلى مجموعات فرعية بنيت على أسس جغرافية/لغوية تعود إلى الميراث الاستعماري؛ مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية أو

الإنجليزية.. إلخ، أو على أسس أيديولوجية؛ كمجموعة الدار البيضاء للتي انضوت تحت لوائها القوى الثورية فى القارة، ثم اندمجت هذه المجموعات الفرعية بعد ذلك فى الكيان الأشمل الذى نشأ بتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية فى ١٩٦٣ .

ويعنى ما سبق أنه بينما كان الاتجاه العام فى عدد من محاولات التنظيم الإقليمى غير العربى اتجاهاً تدريجياً من الجزئية إلى الشمول فإن النظام الإقليمى العربى تميز منذ بدايته بصفة الشمول، واستمر بعد ذلك محافظاً على ذات الصفة، وحتى عندما نشأت الوحدة المصرية/السورية فى ١٩٥٨، فإن ذلك لم ينظر إليه باعتباره تقليصاً فى نطاق محاولات الوحدة العربية، بل بالعكس كان المفهوم أن الوحدة المصرية/السورية هى فى جوهرها محاولة لتعميق محتوى الوحدة العربية لا تتسم بالاتغلاق؛ بمعنى كونها مفتوحة لأى دولة عربية تريد الانضمام إليها، وساعدت على ذلك حقيقة التباعد الجغرافى بين طرفيها؛ الأمر الذى كان يعنى أن التلاصق الجغرافى ليس شرطاً من شروط الوحدة، علماً بأن الوحدة المصرية/السورية لم تكن تتناقض مع ميثاق جامعة الدول العربية، الذى نص فى مادته رقم (٩) على أنه "لدول الجامعة العربية الرغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض".

غير أنه اعتباراً من ١٩٨١ بدأ النظام العربى يعرف ظاهرة التجمعات الفرعية؛ وذلك بنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى مايو ١٩٨١، بين كل من السعودية والإمارات وعمان والكويت وقطر والبحرين. وكان اللافت للنظر أن هذا التجمع لم يكن مجرد تجمع فرعى؛ بمعنى أنه ضم عدداً من دول الجامعة العربية، وإنما كان أيضاً تجمعاً جغرافياً حيث إن الدول المنضمة إليه تشكل رقعة جغرافية متصلة، بالإضافة إلى أنه كان تجمعاً "توعياً"، حقيقة كونه لم يشترط فحسب معيار التجاور الجغرافى وإنما أيضاً معيار "التجانس السياسى"؛ حيث لم يضم من دول الخليج العربية سوى تلك المتشابهة فى نظمها السياسية، بدليل استبعاد العراق منه .

وفى حينه لم يشكل الأمر ظاهرة فى النظام العربى؛ فقد كان هذا التطور مقصوراً على أقلية ضمن النظام، وكانت مبرراته مفهومة إلى حد كبير كرد فعل لقيام الثورة الإيرانية وما تلاها من حرب عراقية/إيرانية فى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالي، بالإضافة إلى التدخل السوفيتى فى أفغانستان فى ١٩٧٩، الذى أعطى مصداقية نسبية للمقولة التى روجتها الدوائر الغربية بإصرار عن

الخطر السوفيتي على الخليج، وذلك كله في ظل استبعاد مصر من النظام العربي في أعقاب معاهدتها مع إسرائيل في ١٩٧٩؛ الأمر الذي كان يعني غياب دورها كعنصر مؤثر في معادلة الأمن في الخليج في ذلك الوقت . ومع ذلك فإن نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم ينظر إليها بارتياح من الرأي العام العربي، وبالذات من نخبته الفكرية؛ كون هذه النشأة مؤشراً محتملاً على انغلاق عدد من أعضاء النظام العربي على أنفسهم، ناهيك عن أن يكتسب هذا التوقع طابعاً اقتصادياً اجتماعياً؛ بمعنى التلميح إلى كونه انسلاخاً لأصحاب الثروة عن النظام، على الرغم من أن هذا التلميح لم يكن دقيقاً بطبيعة الحال .

وقد حالت الأعراف الدبلوماسية دون أن تظهر اعتراضات رسمية على إنشاء المجلس، اللهم إلا حالة العراق الذي يعتبر المستبعد الوحيد من إقليم الخليج العربي، وبدرجة أقل الجمهورية العربية اليمنية التي اعتبرت نفسها شريكاً طبعياً للخليج، ولكن الاعتراض أو لنقل الارتياح أو عدم الارتياح عبر عن نفسه في عدد من الدراسات التي تناولت المجلس بالتعليق والتحليل (١٩) . غير أن الأمور شهدت نقلة جذرية مع حلول عام ١٩٨٩؛ إذ إن شهر فبراير من ذلك العام قد شهد في يومين متتاليين تكوين تجمعين عربيين جديدين هما: مجلس التعاون العربي؛ الذي ضم كلا من مصر والعراق والجمهورية العربية اليمنية والأردن، واتحاد المغرب العربي؛ الذي ضم دول شمال إفريقيا العربية باستثناء مصر، وهي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا. وهكذا تحولت التجمعات الفرعية من حدث منفرد في ١٩٨١ إلى ظاهرة في ١٩٨٩؛ حيث باتت تشمل غالبية واضحة لأعضاء النظام العربي بارتفاع عدد أعضاء التجمعات الثلاثة إلى خمسة عشر عضواً، ولم يبق خارج تلك التجمعات في ذلك الوقت سوى السودان وسوريا ولبنان وفلسطين وجنوب اليمن والصومال وجيبوتي . وإذا تذكرنا الوضع الخاص بإشكالية انضمام كل من الصومال وجيبوتي إلى الجامعة العربية أصلاً، وكذلك الوضع الخاص لدولة فلسطين التي هي دولة بالمعنى السياسي، لكنها ليست كذلك بمعنى وجود سلطة فلسطينية تسيطر على أرض فلسطين وتحكم شعبها، وكذلك انضمام جنوب اليمن إلى مجلس التعاون العربي لاحقاً من خلال وحدته مع الشمال في مايو ١٩٩٠، لاكتشفنا أنه لم يعد خارج نطاق هذه الظاهرة من الدول العربية بأحد المعايير سوى سوريا ولبنان والسودان .

وجنباً إلى جنب مع هذا التطور بدأت تظهر على السطح منظومة فكرية تتنظر إليه - أى إلى ذلك التطور - باعتباره الصيغة الملائمة الجديدة لتحقيق الوحدة العربية، وكان منطق أنصار هذه المنظومة الفكرية أن محاولات تحقيق الوحدة العربية الشاملة منذ استقلال الدول العربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قد باءت بالإخفاق، وأن ثمة احتياجاً بالتالى إلى نهج بديل، وأن هذه النهج البديل يتمثل فى السعى إلى إنشاء روابط وحدوية بين الدول المتقاربة جغرافياً وذات الروابط الأقوى فيما بينها، على أن تكون هذه مرحلة فى الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة.

غير أن الحكم على ظاهرة التجمعات الفرعية يحتاج إلى درجة أكبر من التعمق دون جدال؛ فليس صحيحاً بالضرورة أن التجمعات الفرعية مرحلة فى الطريق إلى الوحدة العربية لأكثر من سبب، وذلك على النحو التالى :

أ- أن هذه التجمعات فى حد ذاتها لم تمثل أبداً نقلة نوعية نحو رابطة وحدوية أفضل من تلك التى توفرها جامعة الدول العربية؛ وبالتالي فإن معنى نجاحها فى أن تكون مرحلة تنتهى بالوحدة العربية الشاملة أن تقضى إلى تكوين رابطة جديدة تماثل الجامعة العربية. وقد يقال إن المقصود من القول بأن هذه التجمعات مرحلة تنتهى بتحقيق الوحدة العربية الشاملة هو أن تفتح فى تعميق الرابطة الوحدوية بين أعضائها تدريجياً؛ مما يجعل الرابطة الوحدوية العربية الشاملة - إن تحققت بعد ذلك - أقوى وأعمق من تلك التى تعبر عنها جامعة الدول العربية، غير أننا نلاحظ أن البنية الذاتية لتلك التجمعات لم تؤسس من منظور علاقة وحدوية تتجاوز المفهوم الكونفيدرالى، فكيف إذن تكون هذه التجمعات الفرعية مرحلة فى الطريق إلى الوحدة العربية وهى لا تتصور أصلاً أن تحقق وحدة بين أعضائها؟ (بمعنى إنشاء شخصية دولية جديدة تحل محل الشخصيات الدولية للأعضاء).

ب- يشير السبب الثانى إلى أن التجمعات الفرعية تعكس داخلها - بدرجات متفاوتة - التناقضات نفسها الموجودة فى النظام العربى ككل، فكيف تكون هى بالذات قادرة على حل تلك التناقضات؟ تبدو الصورة واضحة على سبيل المثال فى المغرب العربى؛ حيث توجد تنويعاً حقيقياً من نظم الحكم والسياسات الخارجية، الأمر الذى جعل الاتحاد المغاربى غير قادر على إنجاز الخطوة البديهية الأولى فى أى عمل وحدوى، وهى حل الصراعات داخل الإقليم الذى يزمع إقامة رابطة وحدوية (والمثال هنا هو استمرار الصراع على مستقبل الصحراء بين التوجه الجزائرى والتوجه المغربى)، فضلاً عن إخفاق الاتحاد

فى تبنى موقف موحد إبان أزمة الخليج (١٩٩٠/١٩٩١) (٢٠)، أو الحصار الغربى على ليبيا، وصولاً إلى تجميد الاتحاد اعتباراً من ديسمبر ١٩٩٥، بطلب مغربى كرد فعل للسياسة الجزائرية تجاه القضية الصحراوية (٢١) .

ويمكن تطبيق التحليل نفسه على مجلس التعاون العربى، مع خلاف فى التفاصيل يشير إلى وضوح أكبر فى التناقض بين سياسات أعضائه، خاصة إذا ما تذكرنا أزمة الخليج (١٩٩٠/١٩٩١)، بل إنه حتى مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الذى يعرف أكبر درجات التجانس بين أعضائه - يعانى بدوره خلافاً فى ميزان القوى بين الطرف الكبير فى المجلس والأطراف الصغيرة، فضلاً عن اختلالات واضحة فى الثروة بين الدول الأعضاء، وحتى النظم الحاكمة التى تعتبر متشابهة؛ على الأقل بحكم أنها جميعاً وراثية، تتفاوت ما بين نظام أصبح يأخذ بعدد من المعايير الديمقراطية ونظام لم يخط الخطوة الأولى بعد فى هذا الصدد .

ج- أما السبب الثالث فيرتبط عضويةاً بما سبق؛ إذ إنه نتيجة للتناقضات المشار إليها عجز أى من هذه التجمعات عن إحداث نقلة نوعية فى العلاقات بين أعضائه، فمجلس التعاون العربى عانى بعد بدايته بقليل توتراً واضحاً فى العلاقات بين أهم عضوين فيه (مصر والعراق)، ثم انفجر من الداخل تماماً بسبب وقوف السياستين العراقية والمصرية من أزمة الخليج (١٩٩٠/١٩٩١) على طرفى نقيض، والاتحاد المغاربى بدوره وقف عند مستوى التكوين المؤسسى الشكلى منتهياً - كما سبقت الإشارة - بطلب مغربى رسمى بتجميد مؤسساته منذ ديسمبر ١٩٩٥، وحتى مجلس التعاون لدول الخليج العربية - أطول هذه التجمعات عمراً وأكثرها تجانساً - أخفق حتى الآن فى إيجاد تكامل اقتصادى أو دفاعى حقيقى بين أعضائه، فضلاً عن تزايد حدة الخلافات السياسية بينهم، سواء بصدد الموقف من العراق فى أعقاب تحرير الكويت، أو بشأن اختيار الأمين العام الحالى للمجلس؛ حيث انسحب أمير قطر فى سابقة هى الأولى من نوعها من القمة الخليجية التى عقدت فى مسقط عام ١٩٩٥، احتجاجاً على عدم الموافقة على المرشح القطرى لمنصب الأمين العام، أو فى خصوص نزاعات ثنائية كالنزاع القطرى/البحرينى الذى أدى إلى غياب البحرين عن قمة الدوحة (١٩٩٦)؛ لتكون بذلك أول قمة خليجية ناقصة، فضلاً عن الخلاف المكتوم حول خلع الأمير السابق لقطر، وبعض روااسب لنزاعات أخرى بين الدول الأعضاء (٢٢)، وقبل هذا كله وبعده فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو التجمع الوحيد الذى لا يمكن الزعم بأنه يمثل مرحلة للوحدة العربية؛

حيث نص نظامه الأساسى صراحة بشأن العضوية على أنها مقصورة على الأعضاء الستة الحاليين، ولم يتضمن أى آلية لإدخال أعضاء جدد (٢٣)٠

٣. الاتجاه إلى التناقص العددي :

تظهر النظرة الأولى إلى المحاولات التى أخضعت للتحليل فى هذه الورقة أن عددها يبلغ سبع عشرة محاولة تمت ثلاث منها فى الستينيات، وثلاث فى السبعينيات، وعشر فى الثمانينيات، وواحدة فى التسعينيات. وإذا افترضنا جدلاً أن عدد المحاولات فى كل من الستينيات والسبعينيات يمثل رقم الأساس فى هذا الصدد فإننا نلاحظ على الفور زيادة كبيرة فى عدد المحاولات فى عقد الثمانينيات (عشر)، يقابلها نقصان شديد يصل إلى حد الانعدام تقريباً فى عقد التسعينيات (محاولة واحدة)، ناهيك عن أنها بين سوريا ولبنان حيث توجد علاقة ثنائية شديدة الخصوصية، فضلاً عن أن معاهدة الأخوة والتسويق التى عقدت بين البلدين فى ٢٤ مايو ١٩٩١ تعد ترجمة لواقع تكون فى السبعينيات والثمانينيات، وأخيراً نلاحظ أن الوطن العربى لم يشهد أى محاولة جديدة للوحدة - بالمعنى الإجرائى المستخدم فى هذه الورقة - منذ ١٩٩١ .

ويحتاج الازدهار العددي الذى حدث فى عقد الثمانينيات إلى تفسير قد لا يكون بمقدور هذه الورقة أن تتوصل إليه بنهج علمى رصين، غير أن أحد الفروض فى هذا الصدد قد يكون مرتبطاً بتراجع مصر مؤقتاً عن موقع القيادة فى النظام العربى سواء نتيجة لعوامل بنيوية منذ حرب ١٩٦٧ (٢٤)، أو نتيجة لسياساتها الجديدة تجاه إسرائيل ابتداء من ١٩٧٧ بصفة خاصة. ويلاحظ أن مصر كانت طرفاً فى كل المحاولات الوحيدة فى الستينيات بنسبة ١٠٠%، وفى اثنتين من ثلاث فى السبعينيات بنسبة ٦٦%، وفى ثلاث من عشر فى الثمانينيات بنسبة ٣١%، ولم تكن طرفاً فى أى محاولة فى التسعينيات بنسبة صفر %٠

ويعنى هذا الفرض، الخاص بتفسير الزيادة الملحوظة فى محاولات الوحدة فى الثمانينيات، أن غياب مصر عن موقع القيادة فى الوطن العربى فى ذلك العقد قد أدى إلى زيادة فى حركة أعضاء النظام العربى، من أجل بناء تحالفات جديدة للتكيف مع الوضع الجديد الخاص بغياب مصر عن الساحة العربية. وقد تأثرت هذه التحالفات بطبيعة الحال بعوامل أخرى مثل توجهات النظم الحاكمة

الداخلية فيها، وتطورات الحرب العراقية/الإيرانية، وبعض التطورات الدولية..
إلخ .

غير أن هذا الازدهار العددي كما هو واضح لم يرتبط بأى نقلة نوعية فى مضمون الوحدة أو مصيرها، فانتتهت المحاولات كلها إما إلى الإخفاق أو إلى إنشاء رابطة ضعيفة أصلاً، وذلك باستثناء الحالة اليمنية .
أما التضاؤل الشديد للمحاولات الوحدوية فى عقد التسعينيات فقد لا يستطيع الباحث أن يغفل الفرض الخاص بتفسيره؛ استناداً إلى تداعيات أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١، سواء فيما يتعلق بالشرح الذى أصاب فى الصميم فكرة التجمع العربى، أو بالوجود الأجنبى العسكرى فى الوطن العربى فى أعقاب تلك الأزمة، والذى يمثل دون شك عائقاً حقيقياً فى وجه محاولات التوحد، أو حتى التنسيق العربى .

ثانياً : محاولة للتفسير :

يتضح من التحليل السابق للاتجاهات العامة لتطور محاولات الوحدة فى أعقاب تجربة الجمهورية العربية المتحدة أن هذا التطور يشير حتى الآن إلى تدهور مستمر فى القدرة على تحقيق هدف الوحدة، وتحتاج هذه الظاهرة إلى تفسير، وتقدم هذه الورقة فيما يلى محاولة أولية لتقديم مثل هذا التفسير؛ استناداً إلى وجود عدد من المعضلات التى ساهمت فى تعويق السير نحو تحقيق الوحدة العربية، وأهمها المعضلات الخمس التالية :

- ١- معضلة التباين .
- ٢- معضلة المؤسسية .
- ٣- معضلة التوازن .
- ٤- معضلة الخلاف بين الفصائل القومية .
- ٥- معضلة العامل الخارجى .

١- معضلة التباين :

ظهرت الدولة "القطرية" أو "الوطنية" فى الوطن العربى على نطاق واسع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . صحيح أن عدة حالات تمتد بجذورها إلى أبعد من ذلك بكثير، ولكن الصورة العامة تشير إلى حداثة الدولة القطرية أو الوطنية فى مواجهة الدولة "القومية" كمشروع وحلم فى الوطن العربى .

وثمة قدر من التباين فى درجة ونوع التطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى بين هذه الدول، ويفترض أن هذا التباين قد لعب دوراً فى إبطاء السير نحو تحقيق الوحدة العربية، وميوعة الأطر التى أعدت لها عندما تم التفكير فى إنجازاتها، ثم تقويض هذه الأطر فى التطبيق فى حالة التوصل إلى الإنجاز.

ولا يعنى ما سبق أن ثمة حتمية لانتصار حالة الدولة القطرية أو الوطنية على مشروع الدولة القومية، بل إن التيار السائد داخل الفكر القومى العربى كان يرى أن هذه التباينات ذاتها موجودة داخل الدولة القطرية الواحدة، وأنها - أى تلك التباينات - كما لم تؤثر على حقيقة تكون الدولة القطرية فإنها يجب ألا تؤثر على تجسيد حلم الدولة القومية (٢٥).

ومع ذلك يمكن القول بأن هذه التباينات قادرة على تعويق محاولات الوحدة وإضعافها حال إنجازها، وصولاً إلى إمكان تقويضها. وقد أصبحت مشكلات مثل: مستقبل وضع النخب السياسية الحاكمة فى الدول العربية فى حالة إنجاز وحدة بين دولتين أو أكثر، وكيفية توزيع الثروة والقوة السياسية داخل دولة الوحدة.. إلخ، تمثل معوقات حقيقية ينبغى التحسب لها عند الإعداد للوحدة. ومن المثير للانتباه أنه فى التجريبتين الوحيدتين اللتين شهدتا عملية اندماج بين دول قائمة ذات سيادة ترددت بعد حين دعاوى سيطرة الطرف الأكثر سكاناً واتهامه بالاستغلال الاقتصادى للطرف الآخر، وساهمت هذه الدعاوى فى انتهاء التجربة الأولى بالانفصال، وتعرض الثانية للمصير نفسه فى لحظة زمنية معينة (٢٦).

٢- معضلة المؤسسة :

يعيش الوطن العربى بوحداته السياسية المختلفة حالة من الضعف البين فى مؤسساته، وبصفة خاصة المؤسسات السياسية، وعلى الرغم من تباين شكل أنظمة الحكم فى الوطن العربى فإنها تشير كلها - وإن يكن بدرجات متفاوتة - إلى اختلال واضح فى الميزان بين قوة الفرد (ممثلاً فى القيادة السياسية العليا أياً كانت مسمياتها) وضعف المؤسسة فى عملية اتخاذ القرار السياسى، ويعنى ذلك أمرين محددين:

أولاً: أن عملية التطور الوحى فى الوطن العربى تعلقت بإرادات "الحكام" وليس بقرارات "المؤسسات"، والأفراد أكثر "هوى" وأقل رشادة من

المؤسسات دون شك، ولعل أحد الفروق الرئيسية بين تجربة الاتحاد الأوروبي والمحاولات العربية للوحدة أن "المؤسسة" كانت هي راعية التجربة الأولى بينما كان الأفراد هم الرعاة في المحاولات العربية؛ ولذلك نلاحظ من متابعة مسيرة العلاقات بين دولتين عربييتين مثلاً أن هذه العلاقات يمكن أن تتأرجح في فترة زمنية قصيرة، وفي ظل وجود الحكام أنفسهم بين "الوحدة الاندماجية" و"الصدام المسلح".

ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن الحكام الأفراد هم المسئولون وحدهم عن إخفاق محاولات السعي لتحقيق الوحدة العربية، ولكن المقصود أن دورهم لم يكن كافياً لضمان نجاح تلك المحاولات، وأحياناً كان مخرباً.

الثاني: أنه لما كانت المؤسسات ضعيفة على مستوى كل قطر عربي على حدة، بدرجة أو بأخرى، فإن المنطقي أن تكون كذلك على مستوى المحاولات الوحدوية المختلفة، وقد كان هناك ضعف وارتباك مؤسسي واضح في التجربة الرائدة للوحدة بين مصر وسوريا، وتمثل الضعف المؤسسي في قيام رئيس الجمهورية بإصدار الدستور المؤقت الذي حكم التجربة من بدايتها لنهايتها، وفيما بعد قيامه بتعيين أعضاء السلطة التشريعية (مجلس الأمة) - صحيح أن التعيين قد تم بين أعضاء السلطة التشريعية السابقة في القطرين ولكن الدلالة واضحة، وهذا فضلاً عن أن السلطة التشريعية لدولة الوحدة لم تبدأ نشاطها إلا بعد مضي أكثر من سنتين على قيام تلك الدولة (٢٧) - كذلك تمثل الضعف المؤسسي لدولة الوحدة في الارتباك الواضح في عملية توزيع السلطة بين المركز والأطراف؛ بالانتقال من صيغة الوزارة المركزية، التي تتضمن في ذات الوقت وزراء تنفيذيين لكل إقليم، إلى صيغة المجلس التنفيذي لكل إقليم، ثم العودة إلى الصيغة الأولى قبيل الانفصال. وهذا بالإضافة إلى تكليف أفراد أو لجان بمهام محددة خارج بنية السلطة الرسمية.. إلخ. وأخيراً - وليس آخراً - الضعف البين للتنظيمات السياسية الشعبية في ظل إلغاء الأحزاب في كل من مصر وسوريا (٢٨).

وعلى الرغم من أن التجربة اليمنية في بداية التسعينيات قد بدأت وكأنها استقادت كثيراً من دروس تجربة الوحدة المصرية/السورية، وبالذات فيما يتعلق بعملية توزيع المناصب بين أعضاء النخبتين اللتين توصلتا إلى الوحدة، فإن الإخفاق في إنجاز عملية توحيد حقيقي لجيش الشطرين - قبل الحرب الأهلية في ١٩٩٤ - كان مؤشراً واضحاً على الضعف المؤسسي في التجربة (٢٩).

ويلاحظ بالإضافة إلى ما سبق أن معظم التجارب الوجدانية التي تلت تجربة الوحدة المصرية/السورية؛ إما أنها تهتم عند إعلانها ببناء مؤسسات للوحدة المأمولة، أو أنها قامت بهذه المهمة ولكن "على ورق"؛ بمعنى أنه لم يقدر للمؤسسات التي نص عليها في الوثائق الخاصة بتلك المحاولات أن تتجسد في أي وقت من الأوقات، بدءاً بمحاولة الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في ١٩٦٣، ومروراً بمعظم التجارب بعد ذلك، وفي حالات قليلة تم دخول المؤسسات المنصوص عليها في الوثائق إلى حيز الواقع، ولكن دون فعالية حقيقية (كحالتى اتحاد الجمهوريات العربية والاتحاد المغاربي) .

٣- معضلة التوازن :

تقوم كل التجارب الوجدانية في العالم عادة بين أطراف غير متكافئة من حيث المساحة أو عدد السكان أو الثروة الاقتصادية أو القوة العسكرية.. إلخ؛ ولذلك تبرز دائماً معضلة العلاقة بين "الكبير" و"الصغير" في التجارب الوجدانية، فالكبير لا يمكن أن يرضى بإطار وحدوى يسوى بينه وبين الصغير في وزن القوة الممنوحة له في إدارة دولة الوحدة، خاصة أن عدد الأطراف الصغيرة يكون عادة أكبر من عدد الأطراف الكبيرة؛ الأمر الذى يعنى أن المساواة بين الكبار والصغار سوف تقضى إلى سيطرة الفريق الأخير على البناء الوجدانى، والصغير تنتهى مصلحته فى عملية وحدوية تخضعه للكبير، أو تجعله فى وضع متدن بالنسبة له بصفة عامة .

ولهذا فإن الممارسات الوجدانية اجتهدت لتوجد حلولاً لهذه المعضلة، ومن هنا جاء مثلاً الحل "الفيدرالى" الذى طورته تجربة الاتحاد الأمريكى، والذى يقوم أولاً على توزيع السلطات بين المركز والأطراف ولا يلغى شخصية هذه الأخيرة، من خلال وجود حكام منتخبين للولايات، ومؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية تمارس ما هو موكل لسلطات الولايات من اختصاصات، ثم يقوم - أى الحل الفيدرالى - ثانياً على بنية للسلطة التشريعية (الكونجرس) مكونة من مجلسين أحدهما (الشيوخ) يرضى الأطراف الصغيرة من خلال المساواة بين عدد ممثلى كل ولاية بغض النظر عن عدد سكانها أو أى اعتبار آخر (٥٠ ولاية × ٢ ممثلين لكل ولاية)، وبذلك تكون الأغلبية فيه للولايات الصغيرة، أما الثانى (النواب) فيرضى الولايات الكبيرة؛ نظراً لأن عدد ممثلى كل ولاية فيه يتوقف على عدد سكانها، ولا يمر تشريع اتحادى إلا بموافقة المجلسين .

كذلك فإن المتأمل في بنية السلطة في الاتحاد الأوروبي الحالى يجد أنها تستند إلى عدم المساواة بين الأطراف الكبيرة والصغيرة في عدد الأصوات الممنوحة لها في اللجنة الأوروبية، أو عدد ممثليها في البرلمان الأوروبي، ولكن الأغلبية المطلوبة لإصدار القرارات أو التشريعات محسوبة بدقة؛ بحيث تضمن عدم سيطرة الأطراف الكبيرة على عملية صنع القرار في مؤسسات الاتحاد أو العكس (٣٠) .

ويلاحظ أن الفكر القومى العربى لم يهتم بهذه العضلة؛ وبالذات في مراحلها الأولى؛ انطلاقاً من أن الحلم القومى ينبغى أن يتجسد في إقامة دولة عربية اندماجية واحدة، وفيما بعد عندما بدا أن هناك مشكلات عملية تحول دون تجسيد هذا الحلم في الواقع السياسى العربى بدأت بعض الأصوات تدعو إلى الحل الفيدرالى. ومع ذلك تظهر مراجعة الخبرة العربية في هذا الخصوص أن الممارسات العربية لم تأخذ بهذا الحل بصفة عامة، فعندما كانت الدوافع إلى الوحدة قوية كما كانت الحال في التجربة المصرية/السورية أو اليمنية- اعتبرت الفيدرالية نكوصاً عن المسار الوحوى "الحق"، ونظر إليها بارتياح واضح، مع أن الفيدرالية ليست سوى صيغة أكثر تعقيداً من صيغ الوحدة الاندماجية، ومع أن عدم الأخذ بها تسبب بالتأكيد في مشكلات حقيقية للمحاولات الوحوية التي أخذت بصيغة الوحدة الاندماجية . وعندما كانت الدوافع مائعة أو ضعيفة بصفة عامة لم تصل الممارسة أصلاً إلى مستوى التفكير في الحل الفيدرالى، والواقع أنه بدون التصدى لهذه العضلة على صعيد الفكر والممارسة سوف يبقى تأثيرها السلبى الفعلى والمحتمل على مسار محاولات تحقيق الوحدة العربية (٣١) .

٤- معضلة الخلاف بين الفصائل القومية :

عانت الحركة القومية العربية من ظاهرة لعلها لم تلق نصيبها الواجب بعد من التحليل العلمى والمواجهة السياسية، وهى ظاهرة الخلاف- إن لم يكن الصراع أحياناً - بين الفصائل القومية التي يفترض أن تكون حاملة الرؤية في محاولات الوحدة العربية .

وقد دخلت هذه الظاهرة إلى حيز الواقع السياسى العربى في إطار تجربة الوحدة بين مصر وسوريا حين بدأ الخلاف يدب بين عبد الناصر وحزب البعث حول إدارة دولة الوحدة، وهو خلاف لعب دوره دون شك ضمن غيره من

العوامل فى إخفاق التجربة، ولقد استمر الخلاف بعدها على الرغم من أن إمعان النظر فيه لا يظهر أى أسس فكرية تبرره.

غير أن الأخطر من ذلك أن الخلاف استفحل فيما بعد داخل كل فصيل على حدة: فانقسم حزب البعث العربى الاشتراكي ما بين حزب حاكم فى سوريا، وآخر فى العراق، وهكذا وصلت المعضلة إلى ذروتها؛ ذلك أن منطق تأسيس الحزب القومى العربى أصلاً كان يقوم على أساس أن نجاحه فى الوصول إلى الحكم فى أكثر من دولة عربية سوف يعنى تلقائياً قيام الوحدة بين دولتين أو أكثر، فإذا بوصول حزب البعث إلى الحكم فى دولتين - كانت الوحدة بينهما كفيلة بإحداث تغيير جذري فى موازين القوى فى الوطن العربى - يرتبط بتفاقم الخلاف بين هاتين الدولتين كما لم يتفاقم من قبل، وللأسف فإن الظاهرة نفسها - أى امتداد الخلاف إلى داخل الفصيل الواحد - قد امتدت إلى الحركة " الناصرية " أيضاً كما يبدو من خريطة الأحزاب والتنظيمات والحركات الناصرية فى عدد من البلدان العربية.

والى أن يتم التوصل إلى حل لهذه المعضلة الخطيرة يمكن القول بأن محاولات تحقيق الوحدة العربية سوف تظل تعاني انقسامات القوى التى يفترض أن تكون سندها الأول؛ بحيث يستحيل نظرياً وعملياً تصور نجاح هذه المحاولات قبل النجاح فى حل تلك المعضلة.

٥- معضلة العامل الخارجى :

يسرف الفكر القومى العربى أحياناً فى رد الهزائم والإخفاقات إلى العوامل الخارجية، ويهتم كثيراً بتركيزه على فكرة المؤامرة، ولا شك أن ثمة فعلاً خارجياً دائماً يسعى إلى الحيلولة دون تحقيق الوحدة العربية؛ فالقوى العالمية والإقليمية صاحبة المصالح فى وطننا العربى قوى رشيدة؛ وهى تعلم أن التوحد العربى يرتبط دائماً عبر التاريخ بالقدرة على التأثير فى التوازن الدولى؛ ولذلك فإن أى نجاح حقيقى فى تحقيق وحدة عربية يهدد دون شك مصالح تلك القوى.

وتظهر تجربة الوحدة المصرية/السورية مثلاً أن كل القوى الخارجية المحيطة بها تقريباً كانت مضادة لها، وساهمت بدرجة أو بأخرى فى حدوث الانفصال، غير أن هذا كله لا ينبغى أن يصرف انتباهنا عن أن العوامل الأصلية فى إخفاق محاولات الوحدة العربية هى عوامل ذاتية؛ أى عربية، لأن

تأثير الفعل الخارجى يتوقف على الخصائص البنيوية للمستهدف فى عملية التأثير، فهزيمة يونيو ١٩٦٧ مثلاً لعبت فيها القوى الخارجية دوراً أساسياً لا شك فيه، غير أن الضعف البنىوى للمؤسسة العسكرية ومؤسسات صنع القرار فى الوطن العربى عموماً هو المسئول الأول عن وقوع الهزيمة، أو على الأقل وقوعها على النحو الفادح الذى نعرفه جميعاً. وهذا التحليل يمكن أن ينسحب على واقعة الانفصال السورى عن الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر ١٩٦١؛ فلولا ظواهر الضعف الداخلى للتجربة لما وقعت فريسة لذلك الفعل الهش المتمثل فى انقلاب الانفصال المؤيد بالتأكيد بالقول أو العمل من قوى دولية وإقليمية عديدة.

كذلك يصعب على الباحث أن يجد فى كل حالة من حالات الإخفاق العربى فى تحقيق الوحدة دوراً محدداً للعامل الخارجى (٣٢)، فضلاً عن أنه فى بعض الحالات توجد شواهد على أن تأثير العامل الخارجى لم يكن يعمل فى اتجاه واحد؛ ففي الأزمة التى تعرضت لها الوحدة اليمنية على سبيل المثال فى ١٩٩٤ كان واضحاً أن قيادة النظام العالمى متمثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ موقفاً مضاداً لاستمرار الوحدة (اعتبارات مصلحة خاصة بها بطبيعة الحال) بينما تبنت معظم القوى "العربية" المحيطة موقفاً مغايراً.

ولا يعنى هذا أننا نروج للقول بغياب التحديات أو المخاطر الخارجية على محاولات تحقيق الوحدة العربية، أو للأمل فى أن تغير القوى العالمية والإقليمية موقفها من تلك المحاولات، ولكن الخبرة العملية والمنطق العلمى يدفعان إلى ضرورة التحليل الموضوعى لتأثير العامل الخارجى على محاولات الوحدة العربية فى كل حالة على حدة؛ حتى لا نقع فى أخطاء المبالغة والتعميم، ونضيع فرصاً يمكن استغلالها تكتيكياً لحماية هذه المحاولة أو تلك.

خاتمة :

لعل هذه الورقة تكون قد نجحت فى تحقيق هدفين؛ أولهما: إلقاء الضوء على المسار العام لتطور محاولات الوحدة العربية فى أعقاب انتهاء تجربة الجمهورية العربية المتحدة، وهو مسار ليس ثمة شك فى اتجاهه عبر الزمن إلى الانحدار والتردى. والهدف الثانى: لفت النظر إلى بعض التفسيرات المحتملة

لهذا المسار، وهى تفسيرات تحتاج مزيداً من التعميق النظرى والشواهد
التجريبية .

وبالوصف الدقيق قدر المستطاع للمسار الوجدوى - أو اللاوجدوى- العربى
بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة، وبالتفسير الموضوعى قدر الإمكان لهذا
المسار، يمكن التفكير فى إحداث نقلة نوعية فى الجهود الرامية إلى تحقيق هذا
الهدف العزيز على كل نفس عربية، والضرورى فى الوقت نفسه لكى يحفظ
للعرب بقاءهم القومى، ويضعوا أمتهم فى المكان الذى يليق بها .

الهوامش

- (١) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة، ج ١، سنوات الغليان، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ١، ١٩٨٨، ص ٣١٨ وما بعدها. أحمد عبدالرحيم مصطفى، أزمة ١٩٥٨ والتدخل الأمريكى فى لبنان. جمال زكريا قاسم (محرر)، الأزمة اللبنانية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٥٩٣ - ٦١٦.
- (٢) أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية/العربية: دراسة استطلاعية، ١٩٤٥-١٩٨١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ١٦٧ - ١٧٧.
- (٣) وثائق هذا الاتحاد المسمى بدولة الاتحاد العربى فى: يوسف خورى (معد)، المشاريع الوحيدة العربية، ١٩١٣-١٩٨٧، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، يوليو ١٩٨٨، ص ٣٨٠ - ٣٨٩.
- (٤) وثائق الاتحاد، المرجع السابق، ص ٣٦٧ - ٣٧٠.
- (٥) محاضر جلسات مباحثات الوحدة، ١٧ إبريل/نيسان ١٩٦٣، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة كتب قومية، ع ٢٦٩، انظر أيضاً: النظام المقترح للوحدة الثلاثية، يوسف خورى، مرجع سابق، ص ٤٠٥ - ٤١٧.
- (٦) محمود على الداود وآخرون، التجارب الوحيدة العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣، مارس ١٩٨٦.
- (٧) حسن أبو طالب، الوحدة اليمينية: دراسة فى عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، يناير ١٩٩٤.
- (٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٩٤، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٣٧ - ١٤٣.
- (٩) ولذا استبعدت من التحليل "الوحدة الاندماجية" بين العراق والكويت فى ١٩٩٠. راجع نص قرار مجلس قيادة الثورة العراقى حول إعلان الوحدة مع الكويت، بغداد ١٩٩٠/٨/٨، مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٩-١٩٩٣، بيروت، ط ١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ص ٧٠٨ - ٧١٠.
- (١٠) يلاحظ أن هذا الحصر قد استبعد دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من قيمتها الوحيدة الكبيرة؛ وذلك لعدم مطابقة العناصر المشار إليها للمفهوم الإجرائى للوحدة فى هذه الورقة؛ إذ إن أحد عناصر هذا المفهوم هو أن تكون الوحدة بين دول، وقد نشأت دولة الإمارات من اتحاد كيانات لم تكن قد اكتسبت بعد صفة الدولة ذات السيادة. كما استبعد أيضاً

- إعلان دمشق الموقع في ٦ مارس ١٩٩١ لعدم توافر شرط العلاقة المنظمة فيه، راجع نص الإعلان الأصلي ثم المعدل في المرجع السابق، ص ٧٦١ - ٧٦٣ .
- (١١) اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، القاهرة، ١٧ إبريل ١٩٦٣، يوسف خوري، مرجع سابق، ص ٤٠٥ - ٤١٧ .
- (١٢) إعلان طرابلس حول إقامة دولة الوحدة بين سوريا وليبيا، طرابلس الغرب، ١٠ سبتمبر ١٩٨٠، المرجع السابق، ص ٤٩٧ - ٤٩٨ .
- (١٣) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ١١٤ - ١٢٠ .
- (١٤) وثائق هذه الوحدة في يوسف خوري، مرجع سابق، ص ٤٥٧ - ٤٦٥ .
- (١٥) الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية، بنغازي، ١٧ إبريل ١٩٧١، المرجع السابق، ص ٤٣٥ - ٤٣٦ .
- (١٦) مشروع دستور اتحاد الجمهوريات العربية، دمشق، ٢٠ أغسطس ١٩٧١، المرجع السابق .
- (١٧) يسهل مراجعة جميع وثائق هذه المحاولات عدا معاهدة الأخوة والتسويق بين سوريا ولبنان في المرجع السابق؛ وذلك للتعرف على الأحكام التفصيلية التي تؤكد الخلاصة المشار إليها في المتن. أما المعاهدة السورية/اللبنانية فيمكن الرجوع إليها في مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٩ - ١٩٩٣، مرجع سابق، ص ٧٧٠ - ٧٧٢ .
- (١٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١٣٧ - ١٤٣ .
- (١٩) غسان سلامة، الجامعة والتكتلات العربية، في: "على محافظة وآخرون"، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، نيسان/إبريل ١٩٨٣، ص ٧٩٢ - ٧٩٧ . محسن عوض، محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي، في: "عبد العزيز الدوري وآخرون"، الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة صنعاء)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، ص ٢٨٥ - ٢٨٨ .
- (٢٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص ٢٨١ .
- (٢١) المؤتمر القومي العربي، حال الأمة العربية (المؤتمر القومي العربي السابع: الوثائق - القرارات - البيانات)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، يونيو/حزيران ١٩٩٧، ص ٢٩٦ .
- (٢٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٦، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٧، ص ١٨٩ - ١٩٤ .
- (٢٣) المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجلس في مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١، بيروت، ط ١، حزيران/يونيو ١٩٨٢، ص ٧٣٠ .

- (٢٤) أحمد يوسف أحمد، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية. مشروع المستقبلات العربية البديلة، الآثار غير المدروسة للثروة النفطية، الأمم المتحدة /منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ط١، ١٩٨٥، ص ٤٠-٥٣ .
- (٢٥) نديم البيطار، حدود الإقليمية الجديدة، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨١، ص ١٨٤-١٨٥ .
- (٢٦) بالنسبة لتجربة الوحدة المصرية/السورية، محمود رياض، مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ - ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط)، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٢٣٧-٢٤٠ . ومحمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢، ص ٤٩-٥٠ . وشلبى العيسى، دور الإقليم للقاعدة في بناء للوحدة، اليقظة العربية، السنة ٣، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧)، ص ١٢١ .
- (٢٧) أعلنت دولة الوحدة في فبراير ١٩٥٨، ولم يصدر قرار الرئيس جمال عبدالناصر بتشكيل مجلس الأمة إلا في يونيو ١٩٦٠، وتم افتتاحه في يوليو ١٩٦٠ . انظر، أحمد يوسف أحمد، تجربة الجمهورية العربية المتحدة (مساهمة في قراءة جديدة لها)، عبد العزيز الدوري وآخرون، مرجع سابق، ص ٢١٧ .
- (٢٨) المرجع السابق، ص ٢١٦-٢٢١ .
- (٢٩) باستثناء أن منصب رئيس مجلس الوزراء كان من نصيب الشطر الشمالي، وأن أغلبية الأعضاء (٢ من ٣) كانت لهذا الشطر، فإن عملية توزيع المناصب أعطت للجنوب وزناً متكافئاً لا يتناسب مع وزنه السكاني وإنما مع كونه شريكاً في الوحدة، فالت رئاسة مجلس الوزراء ومجلس النواب على سبيل المثال- إلى شخصيات تنتمي للشطر الجنوبي، فضلاً عن أن تكوين السلطة التشريعية لم يعكس في البداية النقل العددي للشطر الشمالي (في مجلس النواب الذي تكون مع الوحدة من ٣٠١ عضو كان ١٥٩ من الشطر الشمالي و١١١ من الشطر الجنوبي) . راجع حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ٢٤٤ .
- (٣٠) عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية ٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، حزيران/يونيو ١٩٨٦، ص ٦٤-٦٦ .
- (٣١) أحمد يوسف أحمد، تجربة الجمهورية العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .
- (٣٢) أظهر تحليل الصراعات العربية/العربية مثلاً دوراً ثانوياً لهذه العوامل الخارجية في تفسير تلك الصراعات، انظر أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية/العربية، مرجع سابق، ص ١٧٧-١٨٠ .

تحقيب

محسن عوض

الأفكار القليلة التي أود أن أطرحها هي مجموعة أفكار فرعية قد تتفصل أو تتكامل مع بعض ما طرحه الدكتور أحمد يوسف أحمد، وفكرة مركزية أرغب في طرحها على حضراتكم، فمع التسليم بإخفاق تجارب ومحاولات الوحدة، ووجود أسباب موضوعية لهذه الإخفاقات يظل التساؤل: ماذا كان البديل على الساحة العربية بعد إخفاق هذه المحاولات التسع عشرة التي أوردها، إذا ما استثنينا منها محاولة الوحدة اليمنية ودولة الإمارات العربية المتحدة؟ ثم السؤال الآخر المهم: ماذا يقع عندما تتسحب هذه المحاولات على الساحة كما حدث في التسعينيات؟

فيما يتعلق بالأفكار الفرعية أود أن أضيف إلى العوامل التي أوردها الدكتور أحمد يوسف - فيما يتعلق بالمعضلات التي عاقت وتعوق الوحدة - بعض العوامل الإضافية؛ منها مثلاً اختلاف الأهداف وراء المشروعات الوحدوية أو التجميعية، ويبدو هذا واضحاً في تجارب عديدة، أسوق مثلاً مشروع ميثاق طرابلس وصيغته المتطورة، ومشروع الاتحاد الرباعي، ثم اتحاد الجمهوريات العربية، فبينما نشأ هذا التجمع وفق الأغراض والمقاصد الموضحة في ميثاقه فقد استهدف تحقيق أهداف متباينة، واستخدامه في تصفية قوى سياسية محلية في اثنين من أقطاره، وإسقاط محاولة انقلابية ناجحة في أحد أقطاره، وشاعت في أقطاره العبارة الشهيرة لقد ولد الاتحاد وله أسنان.

يرتب تباین الأهداف اختلاف الأولويات، ومن ثم تخصيص الموارد. ويتولد عن هذا إحباطات عديدة؛ مثال ذلك ما وقع في ميثاق التكامل بين مصر والسودان، وبخاصة في مجال البنية الأساسية، ففي هذا المجال تم الاتفاق على إتمام كل قطر للطرق حتى حدود القطر الآخر لاستكمال الطريق البري، لكن

أسبقيات الاهتمام بالاتحاد أو بالتكامل تباينت وتدنّت في سلم الأولويات القطرية داخل كل بلد، وفي النهاية ذهب التكامل ولم يتم الطريق .

من العوامل البارزة الأخرى الطابع الفوقي للعمل الاتحادي أو التكاملي، ويبدو هذا واضحاً في كثير من التجارب الاتحادية أو التكاملية التي شهدها هذه المرحلة، وكانت سبباً في مقتل تجربة التكامل المصري السوداني؛ فطبقاً لمراجعة نقدية أعقبت الإطاحة بنظام الرئيس نميري، تركزت الانتقادات على هذه الزاوية؛ واتجه النقد لصيغة التكامل بوصفه نظاماً فوقياً أضعف المشاركة الشعبية، وأعاق الحوار على المستوى الشعبي. ويظهر ذلك أيضاً في صيغة مجلس التعاون العربي كصيغة للتجمع الإقليمي؛ فالواقع أن خطوة تشكيل هذا التجمع لم تطرح للمناقشة قبل إعلانها بوقت كافٍ، ولم يتح للرأي العام في أي من البلدان الأربعة الإسهام في مناقشة الأسس التي يقوم عليها الاتحاد، بل إن الرأي العام المصري لم يعلم بتأسيس هذا التجمع إلا قبل أيام من توقيع وثيقة المجلس. أما المتخصصون، والذين كان حظهم أفضل، فقد علموا قبل شهرين من إعلانها من خلال تصريحات للعاهل الأردني في الصحافة الأجنبية. وشتان بين أن يشترك الناس في صنع واقعهم ومستقبلهم، ومطالبتهم بتأييد خطوات تقوم بها حكوماتهم بالنيابة عنهم. يرتبط بهذه الظاهرة أيضاً إضفاء الطابع البيروقراطي على أعمال التجارب الاتحادية والوحدوية، وسرعان ما كانت المشروعات الاتحادية تتحول إلى أجهزة ووظائف ومقار ولجان متابعة ومنافع وظيفية، وتشغل بذاتها عن الأهداف الموكلة إليها، وتحقق لنفسها مداراً مستقلاً عما يتطلع إليه الرأي العام.

الأمر الثاني الذي أود الإشارة إليه هو الثابت والمتغير في طبيعة العضلات التي أوردها الورقة. منذ المطالعة الأولى نستطيع أن نتبين طابع الثبات النسبي الذي يميز بعض هذه العناصر؛ مثل تلك التي أوردها الورقة بعنوان التوازن، وتعبّر لنا عن التأثيرات الناجمة عن اختلاف مستويات التطور الاجتماعي أو الاقتصادي أو اختلاف المصادر الطبيعية. وبعض هذه العضلات يمثل بطبيعته عناصر متغيرة؛ مثل الخلافات بين الفصائل القومية، حتى لو كانت خلافات مزمنة على نحو نلمسه في كثير من الأحوال. لكنني أعتقد أننا مطالبون بفحص عناصر الثبات والتغير في هذه العوامل بالتفصيل، خاصة أن تأثيرها ليس تلقائياً أو ميكانيكياً ولكنه مرهون بمحصلة تفاعله مع الإرادة والفعل السياسيين. أشير على سبيل المثال إلى تجربة الوحدة اليمنية، ورغم أني أحمل النظرة نفسها التي تطرحها الورقة؛ باعتبار الوحدة اليمنية أقرب إلى بناء دولة قطرية منها إلى

بناء وحدة، فإن النموذج يظل صالحاً فيما يتعلق بمعضلة العامل الخارجى. فالعامل الخارجى الذى لمسنا العديد من أمثله تجاه الجمهورية العربية المتحدة قد واجه تجربة الوحدة اليمنية، لكن تفاعله مع الإرادة والفعل السياسيين، وفى ظرف جغرافى مختلف، أفضى إلى نتائج مختلفة؛ حيث سلكت الولايات المتحدة فى حرب صيف ١٩٩٤ مسلكاً مختلفاً عن مسلك حليفها المملكة السعودية لكى تدعم القوى التى سعت لإحباط المشروع الانفصالى .

النقطة الثالثة والأخيرة التى أود أن أطرحها هى أن قراءة الواقع السلبى لخبرة التجربة الوحوية العربية فى الوطن العربى لا يمكن أن تكتمل إلا بقراءة خبرة الدولة القطرية خلال الفترة نفسها. البديل للتجارب الوحوية هو بناء الدولة القطرية، فماذا كان أداء الدولة القطرية؟، الواضح أن واقع الدولة القطرية فى الوطن العربى لم يكن فى حالة أفضل من المشروع الوحوى أو تجارب الوحدة، بل ربما كان واقع هذه الدولة القطرية أحد أعراض المشروع الوحوى على الساحة العربية. ولا أعتقد أننى أتجاوز الحقيقة كثيراً إذا ما خلصت إلى أن مصير الدولة القطرية ذاته كان وما زال على المحك خلال الفترة موضع الفحص؛ كان هذا المصير مهدداً فى بعض الحالات، وانهارت الدولة القطرية تماماً فى حالات أخرى، ولا يزال يتهدد الدولة القطرية مخاطر جسيمة .

فى السبعينيات تهدد مصير الأردن كدولة قطرية بوضعها الراهن فى إطار المشروع الصهيونى. أعقبتها لبنان التى هدتها حرب أهلية ضروس استمرت باقى السبعينيات ومعظم الثمانينيات.

وشهدت التسعينيات انهيار الصومال كدولة، ولا يزال مستقبلها تحيط به الشكوك؛ حيث انهارت حكومتها المركزية منذ بداية التسعينيات، وتمزقت السلطة بين عدة مليشيات، وانفصل إقليمها الشمالى، ولم تسعف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية فى تجاوز محنتها، وحتى الاتفاق الأخير للمصالحة فى شهر ديسمبر/كانون الأول سنة ١٩٩٧ لم يشمل الإقليم الشمالى الذى أعلن "جمهورية أرض الصومال"، التى لم يعترف بها أحد، وما زالت خطواته متعثرة حتى الآن.

أما السودان الذى يعانى حرباً تهدد وحدته الوطنية منذ عام ١٩٨٣، بانتهاء اتفاقية الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب، فقد تطورت مطالب الجناح الرئيسى فى حركته السياسية المسلحة من إنجاز مصالح سياسية واقتصادية للجنوبيين، فى إطار إصلاح ديمقراطى يشمل الشمال والجنوب معاً، إلى مطلب حق تقرير

المصير بعد فترة انتقالية قصيرة، في ظل نظام كونفيدرالى يضم محافظـ الجنوب التقليدية الثلاث والنوبة وجبال الانقسنا والمناطق المهمشة فى كـ واحد من جانب، وشمال السودان من جانب آخر، ويتفاوت موقف الحكو المركزية فى الخرطوم بين الحل العسكرى والحل السياسى، ويتراوح الـ السياسى بين الحل الداخلى والحل الخارجى، وبينما تتفاوت مواقف فصـ القوى السياسية الشمالية على هذا المشروع، يقبل التيار الرئيسى فيها مبدأ ح تقرير المصير.

مستقبل الدولة القطرية فى الكويت بدورها كان موضع امتحان جسيم ا مطلع التسعينيات بغزو العراق، ولم تستعد كيائها القطرى إلا عبر عمل عسكري دولية واسعة النطاق، أصبحت بنتائجها المباشرة وبالتراكم مصد تهديد جسيم لمستقبل الدولة القطرية فى العراق؛ فعبر تأثيرها المباشر جد فرض منطقة أمنية فى شمال العراق؛ تشمل المحافظات الشمالية الثلاث الـ تشكل كردستان العراق، وفى أعقاب ذلك سحبت الحكومة المركزية فى بغداد إدارتها المدنية من المحافظات الشمالية. كما كان من تأثيرات الحرب حـ الطيران جنوب خط عرض ٣٣ درجة، ثم تم توسيع نطاق الحظر تماماً حـ خط العرض ٣٢ درجة، وبالتراكم جرى إضعاف الحكومة المركزية وإنهاء عبر حصار شامل، وتعرض البلاد حالياً لتهديدات عسكرية خطيرة، وتط عليها حشود عسكرية بقيادة الولايات المتحدة، تتوافر لها إمكانيات أكبر بكـ من الأهداف المعلنة للعدوان، بينما ينشغل العالم - قاصيه ودانيه - بمناقـ مستقبل العراق ككيان، وليس مستقبل نظامه السياسى.

أزمة الدولة القطرية لا يهددها الانقسام أو التشرذم فحسب - على نحو جرى ذكره فى الأمثلة السابقة - لكنها أيضاً تعرضت للشلل، على نحو ما يحد فى الجزائر من جراء الانقسام الوطنى فى البلاد، فى أعقاب تحول النزاع حـ الانتخابات إلى نزاع حول الهوية والعدالة والنظام العام وأدى ذلك بدوره إ انخفاض قدرات الدولة القطرية فى الأمن والإدارة، ونفشت المذابح الوحشت وحصدت وفق تقديرات يعتد بها ٨٠ ألفاً من المواطنين الجزائريين.

لم تقتصر إخفاقات الدولة القطرية على إنجاز مهام الحد الأدنى للأمم الخارجى والداخلى، لكنها عانت إخفاقات مماثلة فى مجالات؛ التنمية والإد والتحديث والخدمات الضرورية، فانهارت العملات الوطنية فى عدد مق وتفاقت مشكلات المديونية والبطالة والفقر والتبعية الخارجية، وحتى تلك الـ

حظيت بوفرة نفطية مليئة لسنوات عديدة سرعان ما استنزفتها حرب الخليج الثانية وما تلاها من استراتيجيات، حتى لجأت أغناها إلى الاستدانة. وبقيت لى كلمة أخيرة :

تلاحظ ورقة الدكتور أحمد يوسف أن هناك ست محاولات وحدوية وتجارب وحدوية فى الستينيات بعد الوحدة المصرية/السورية، وتلاحظ أن هناك ست محاولات وتجارب أخرى فى السبعينيات وكذلك الثمانينيات. ولكنها تلاحظ أن التسعينيات لم تشهد محاولات فى هذا الصدد. فماذا كان المطروح على الساحة مقابل غياب محاولات الوحدة؟ كان هناك مشروع الشرق أوسطية، وكانت هناك خطط مديد، والمشروعات الأخرى التى استهدفت تطبيع المنطقة، وكلنا يعانيها ويعانى أثرها حتى هذه اللحظة.

بقيت لى كلمة أخيرة فى الختام :

لقد اعتذر أحد الزملاء عن أنه تحدث وكأنه يتحدث لغة الستينيات. وأنا واحد من الناس الذين عاشوا هذه الفترة، وكانت بالنسبة لى هى فترة الوعى والتكوين السياسى، وأعتقد أننا لسنا فى حاجة إلى أن نعتذر عن لغة الستينيات. نحن طلاب وحدة، وأخال أن الوحدة العربية لن تتم أو تتحقق دون مشاعر وحدوية قوية؛ فلسنا نسعى إلى وحدة بين المملكة المتحدة وفرنسا، أو بين ألمانيا وإيطاليا، ولكننا طلاب وحدة على الساحة العربية التى بالنسبة لنا مشروع للمستقبل ومشروع للتقدم، وهى المناط الوحيد لأن نحقق أنفسنا على هذه الأرض بالكرامة التى نرجوها.

الفصل الرابع

مستقبل الوحدة العربية بين الأطروحات الفيدرالية والأطروحات الوظيفية

حسن نافعة

مقدمة :

ينطوى الجدل الدائر حول قضية الوحدة العربية على عملية خلط واضح فى المصطلحات والمفاهيم؛ ففى سياق هذا الجدل كثيراً ما توظف مصطلحات: العروبة، والقومية العربية، والأمة العربية، والوحدة العربية، والتضامن العربى، وغيرها من المصطلحات والمفاهيم، وكأنها مترادفات تعنى الشيء نفسه وتحمل المضمون نفسه. وربما تعود بعض أسباب هذا الخلط إلى إيمان رواد للعروبة الأوائل بأنه يكفى أن تعى الشعوب العربية حقيقة انتمائها إلى أمة عربية واحدة حتى تتحقق، تلقائياً، الوحدة العربية فى إطار الدولة القومية الموحدة؛ ولذلك انصرف الجهد الأساسى لهؤلاء الرواد إلى إثبات صدق الأطروحة المركزية للفكر القومى العربى والقائلة بأن الشعوب العربية تنتمى جميعها إلى أمة عربية واحدة. فبحثوا فى موضوع الهجرات العربية قبل وبعد الإسلام، فى محاولة لإثبات أن العلاقات والتفاعلات السكانية بين شعوب هذه المنطقة هى تفاعلات قديمة وضاربة بجنورها فى أعماق التاريخ، وبحثوا فى دور اللغة والثقافة والتاريخ المشترك، فى محاولة لإثبات أن هناك هوية ثقافية/حضارية خاصة تشترك فيها جميع الشعوب العربية، وبحثوا فى طبيعة وتاريخ الحدود السياسية القائمة حالياً بين الدول العربية، فى محاولة لإثبات أن هذه الحدود مصطنعة، وأن الاستعمار هو المسئول الرئيسى عن تجزئة وتمزيق العالم العربى .

ومع ذلك فقد بقيت قضايا أساسية تتعلق بموضوع الوحدة دون دراسة وتمحيص كافيين؛ إذ لم يوجه هؤلاء الرواد اهتماماً مماثلاً لبحث طبيعة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة أو الراغبة فى تحقيق الوحدة، أو لبحث خريطة القوى الاجتماعية والسياسية القادرة فعلاً على تحقيق هذه الوحدة وحمل عبء عملية الانتقال من حالة التجزئة إلى حالة الوحدة، أو لبحث السبل والآليات الكفيلة بتحقيق الوحدة، أو شكلها الدستورى والقانونى.. إلخ. وفى غمرة الحماس القومى لجأ هؤلاء الرواد - بوعى أو بدون وعى - إلى التقليل من شأن العقبات التى تعترض طريق الوحدة، ومن ثم فلم يشغلوا أنفسهم كثيراً ببحث سبل التغلب على تلك العقبات، اعتقاداً منهم - ربما - أن الحديث عن عقبات الوحدة قد يكون خطراً عليها، وتشكيكاً فى جدواها.

وعندما تضافرت عوامل محلية وإقليمية وعالمية لاتطلاق حركة القومية العربية، ودخول مشروعها الوحيدى مرحلة التطبيق، فقد اختارت قيادة الحركة أن يكون الاندماج الكامل هو سبيلها. ولكن عندما ضرب مشروع الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، بعد حوالى ثلاث سنوات فقط من دخوله حيز التنفيذ، ثم ضربت الحركة القومية نفسها بإلحاق الهزيمة العسكرية بقيادتها عام ١٩٦٧، تراوحت ردود أفعال النخب العربية بين التشكيك فى مقولة العروبة نفسها واعتبارها أسطورة، والبحث عن سبل وآليات جديدة لتحقيق الوحدة بغير الطريق الاندماجي أو السياسى عمومًا (الفيدرالى أو الكونفيدرالى). ومن أهم ما طرح فى هذا الشأن المطالبة بتطبيق النهج الوظيفى، والذى يعتمد المدخل والتكامل الاقتصادى، والتخلى تمامًا عن نهج التكامل السياسى، اقتداء بالتجربة الأوروبية وما حققته من نجاح فى هذا المضمار.

ويناقش هذا البحث مدى ملائمة تلك الأطروحة، وما إذا كان مستقبل الوحدة العربية يرتبط حقيقة بضرورة التخلي عن النهج السياسى/الفيدرالى واعتماد النهج الوظيفى/الاقتصادى سبيلاً وحيداً للتعامل مع قضية الوحدة العربية. لكننا نعتقد أنه قبل أن ندخل فى صلب القضية موضوع البحث يتعين علينا أن نقوم أولاً بتحديد عدد من المفاهيم والمصطلحات؛ تجنباً للخلط الشائع عند تناول هذا الموضوع المعقد والحساس فى الوقت نفسه.

أولاً: العروبة بين القومية والوحدة: محاولة لتحديد المصطلحات والمفاهيم:

فيما يلى مجموعة من الملاحظات الأساسية التى تهدف إلى محاولة إزالة اللبس أو الخلط أو التداخل بين المصطلحات التى توظف عادة باعتبارها مترادفات أو بدائل رغم اختلاف معانيها ومضامينها:

الملاحظة الأولى: تتعلق بضرورة التمييز بين مفهوم العروبة (أو القومية العربية)، ومفهوم الحركة العربية (أو حركة القومية العربية)؛ فالعروبة تيار فكرى، أو أيديولوجى، أو طرح نظرى يتمحور حول قضايا الهوية والانتماء والخصوصية القومية أو الحضارية، وغايته إقامة الحجة والدليل، بطرق الإثبات والبرهنة المستخدمة فى مجال العلوم الاجتماعية، على أن الشعوب فى مختلف الأقطار العربية تنتمى جميعها إلى أمة عربية واحدة. أما الحركة

العربية (أو حركة القومية العربية) فهي تيار سياسى يهدف إلى تحويل الفكرة - أو النظرية- إلى مشروع أو برنامج سياسى قابل للتطبيق، وقادر على تحقيق غايتها النهائية، والانتقال بالواقع العربى من حالة التجزئة والتشرذم إلى حالة الوحدة والتآلف.

الملاحظة الثانية: تتعلق بالجذور والروافد الفكرية للعروبة، وبعلاقة هذه الجذور والروافد بالتيارات الفكرية التى تعكسها خريطة القوى السياسية المعاصرة فى العالم العربى. فلا جدال فى أن العروبة كتيار فكرى جاءت انعكاساً للأفكار القومية التى سادت فى أوروبا فى القرن التاسع عشر، وعكستها المدارس المختلفة التى انشغلت ببحث كيفية تشكل الأمم عبر التاريخ، والأسباب التى تؤدى إلى - أو تعوق - قيام الدولة القومية، وهى الأفكار التى استلهمتها مباشرة الحركة العربية الأولى التى حاول الشريف حسين قيادتها إبان الحرب العالمية الأولى. لكن هذه الأفكار القومية العامة سرعان ما وجدت طريقها بشكل أو بآخر - وخاصة بعد فشل الحركة العربية الأولى - إلى دوائر وأوساط سياسية تستمد جذورها الفكرية من منابع نظرية مختلفة مثل التيارات الليبرالية، أو الماركسية، أو الإسلامية. ومعنى ذلك أن الفكر القومى تحول بمرور الوقت إلى عباءة فضفاضة وملهمة، قابلة لأن تستظل بها بشكل أو بآخر، معظم - إن لم يكن جميع - الحركات السياسية فى العالم العربى.

فى مصر، على سبيل المثال، وجد الفكر العروبي طريقه إلى بعض أجنحة حزب الوفد، وحزب مصر الفتاة، وبعض الفصائل الماركسية أو الإسلامية. بمعنى آخر يمكن القول إن الحركات السياسية العربية ذات التوجه القومى الخالص، والتى ظهرت فى مرحلة لاحقة، مثل حزب البعث، أو التيار الناصرى، أو حركة القوميين العرب - وخاصة فى بداية نشأتها - لا تحتكر الفكر القومى وحدها؛ لأن الفكر القومى أكبر وأوسع منها فى الواقع، وإنما هى تطرح اجتهادات خاصة بها، فضلاً عن أن اجتهاداتها هى ذاتها - وخاصة حول سبل وآليات تحقيق الوحدة - تتباين، بل وتتصادم أحياناً؛ فقد تباينت أطروحات حزب البعث مع الأطروحات الناصرية إلى حد التصادم أحياناً، بل وتباينت أطروحات فصائل حزب البعث نفسه وتصادمت أجنحته القطرية مع أجنحته القومية.. الخ.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بتطور الحركة القومية أو التيار العروبي على الساحة السياسية العربية. فقد شهدت هذه الحركة منعطفات تاريخية حادة منذ

ولانتهى فى بداية القرن وحتى الآن. وفى كل مرحلة من مراحل تطورها التاريخى تولت قيادتها زعامات وقوى اجتماعية متباينة؛ ففى مراحلها الأولى - التى بدت فيها الهيمنة العثمانية هى العدو الأول للنهضة العربية - آلت قيادة الحركة إلى الأسرة الهاشمية، بكل ما تمثله اجتماعياً وسياسياً فى العالم العربى. ولأن الحركة العربية كانت فى جوهرها حركة تحرر وطنية وقومية فى الوقت نفسه؛ فقد تطورت على نحو أكبر وأعمق مما يمكن أن تحتويه طموحات أسرة، ومن ثم فقد انتقل مركز تأثيرها ونقلها الرئيسى إلى الطبقة الوسطى، بكل أحلامها وتناقضاتها، على اتساع العالم العربى كله. ووصلت الحركة العربية إلى ذروة توهجها، من خلال النضال ضد الاستعمار الغربى، عندما تضافرت الظروف للقاء تاريخى بين حزب البعث السورى وثورة يوليو المصرية بزعامة عبد الناصر. ورغم كل العقبات والعثرات لم يكف الواقع العربى - حتى بعد رحيل عبد الناصر وهزيمة يونيو - عن إفراز قيادات مختلفة ومتنوعة المشارب فى العديد من الأقطار العربية، رفعت كلها شعارات العروبة والقومية العربية، بدءاً بالعقيد القذافى، وانتهاءً بصدام حسين.

كذلك يلاحظ أنه رغم ما يبدو من تراجع الفكر القومى والحركة القومية لصالح أفكار وحركات أضيق نطاقاً (محلية وقطرية)، أو لصالح حركات أوسع نطاقاً (إسلامية)، فإن أياً من الطرحين؛ القطرى أو الإسلامى، لا ينكر العروبة انتماء وهوية، (وهو ما يفصح عنه الخطاب السياسى القطرى بوضوح فى جميع الأقطار العربية تقريباً)، أو لا ينكرها دوراً وقيادة وريادة (وهو ما يفصح عنه الخطاب الإسلامى فى العالم العربى بطريقة قد تكون أقل وضوحاً، لكنها صريحة أحياناً وكامنة فى معظم الأحيان). وبالتالي فمن الخطأ وضع الطرح القطرى أو الطرح الإسلامى، وخصوصاً فى صورتها الراهنة، وكأنهما فى حالة تصادم أو تناقض كامل مع العروبة. فالطرح القطرى الأكثر رشداً وعقلانية لا يرفض العروبة فكراً أو انتماء، ولا يرفض الوحدة العربية من حيث المبدأ، ولكنه يطالب بالترجيبة، وبالمحافظة على الخصوصية القطرية فى ظل الوحدة. ولذلك يمكن - باستخدام منهج ملائم يستفيد من بعض الافتراضات الوظيفية - إيجاد صيغ توفيقية بين الأهداف القطرية والقومية.

كذلك فإن معظم التيارات الإسلامية فى العالم العربى تدرك استحالة تحقيق الوحدة بين الدول الإسلامية - بافتراض إمكان تحقيقها أصلاً - ما لم تتحقق الوحدة بين الدول العربية ابتداءً؛ ومن ثم فمن المنطقى أن تصبح وحدة العالم العربى، فى استراتيجية تيارات الإسلام السياسى فى العالم العربى، حلقة

وسيطرة بين الدولة القطرية ودولة الخلافة الإسلامية، أو على الأقل خطوة متقدمة، يصعب القفز فوقها، على طريق وحدة العالم الإسلامي. بعبارة أخرى فإن الخلاف بين التيارين العربى والإسلامى يدور حول غاية دولة الوحدة، وليس حول ضرورتها. ومن المحتمل جداً أن تؤدى الضغوط الرهيبة التى تواجه العالمين العربى والإسلامى - وخاصة على الصعيد الحضارى - من جانب "النظام العالمى الجديد"، إلى تقارب فكرى واستراتيجى بين التيارين، وهو ما يطمح إليه "الحوار القومى/الإسلامى" الدائر حالياً.

الملاحظة الرابعة: تتعلق بنمط الصراعات والتحالفات فى العالم العربى. وهو نمط غريب وغير مألوف، يتأرجح من ذروة التعاون الذى قد يصل إلى حد الوحدة الاندماجية (حالة الوحدة بين مصر وسوريا) إلى ذروة الصراع الذى قد يصل إلى حد الصدام المسلح أو الضم بالقوة (حالة الاحتلال العراقى للكويت)، مروراً بأنماط أخرى وسيطة من التعاون والصراع. وإذا كان البعض يرى فى حدة الصراعات العربية/العربية دليلاً ضد العروبة فإننا - على العكس - نرى أن نمط التفاعلات العربية عموماً - سواء كانت صراعية أو تعاونية - تعكس بدقة خصوصية النظام العربى وهويته القومية، فى الوقت نفسه الذى تعكس فيه عدم نضج الحركة القومية، وعدم اكتمال المقومات اللازمة لتمكين هذه الحركة - حتى الآن - من الوصول إلى غايتها النهائية، متمثلة فى الوحدة العربية، بصرف النظر عن الشكل القانونى لهذه الوحدة، أو عن النهج المستخدم فى الوصول إليها.

وعلى الرغم من خطورة ما ترتب على الغزو العراقى للكويت من آثار، سواء بالنسبة للفكر العربى أو للحركة القومية عموماً، فإننا نعتقد أن هذا الحدث، وما ترتب عليه من تداعيات، يبرز بوضوح شديد مأزق الدولة القطرية وعدم نضج واقتدار الحركة القومية إلى القيادة، وليس مأزق الحركة القومية وحدها. وعلى أى حال، وبرغم بشاعة ما حدث، فإن التاريخ العربى لم يشهد بعد - لحسن الحظ - ظواهر سياسية/اجتماعية تماثل تلك التى أفرزت نابليون الفرنسى، أو هتلر الألمانى، فى أوروبا، والتى لم تمنعها حروبها الدامية والطاحنة - على مر التاريخ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية - من أن تبدأ حركتها نحو الوحدة، عندما توافرت الشروط الملائمة، وخاصة ما يتعلق منها بالعامل الخارجى أو الدولى، كما سنشير فيما بعد.

الملاحظة الخامسة: تتعلق بدور العامل الخارجى وتأثير النظام الدولى على الحركة القومية العربية. فالانطباع العام الذى تتركه الكتابات القومية حول تأثير هذا العامل أنه كان سلبياً على طول الخط. غير أن هذا الانطباع يحتاج إلى تصحيح بعد أن نتفحص جميع ألوان الطيف الخاصة بتلك القضية بالغة الأهمية. فمن ناحية لا ينبغي أبداً أن يغيب عن ذهننا أن حركة القومية العربية كانت ومازالت فى جوهرها حركة تحرر ضد عدو خارجى؛ فقد انطلقت الحركة القومية أصلاً فى مواجهة الهيمنة العثمانية ولتخليص العالم العربى من الوجود التركى، بعد أن تغيرت نظرته من رمز للخلافة الإسلامية إلى قوة احتلال. وبعد انهيار الإمبراطورية الاستعمارية وجهت الحركة القومية العربية سهامها ضد الاستعمار الغربى بأشكاله التقليدية. وعندما رحل الاستعمار التقليدى عن العالم العربى أصبحت إسرائيل والحركة الصهيونية وحلفاؤهما هما العدو والهدف الرئيسى للحركة القومية العربية.

لكن - من ناحية أخرى - وجدت الحركة القومية، أو تعبيرات ورموز معينة لها، دعماً أو تأييداً خارجياً مهماً، وخاصة فى المرحلتين الأولى والثانية من مراحل تطورها؛ ففى المرحلة الأولى وجدت حركة القومية العربية دعماً ومساندة وتشجيعاً من بريطانيا، التى لعبت دوراً رئيسياً فى نشأة الحركة نفسها، ولكنها أكتشفت أن الموقف البريطانى منها لم يكن سوى موقف تكتيكى ومرحلى هدف إلى تقويض الإمبراطورية العثمانية طمعاً فى ميراث تركتها. وحتى فى المرحلة الثانية - وأثناء الاحتلال البريطانى أو الهيمنة البريطانية على مناطق عديدة فى العالم العربى - عادت بريطانيا لمغازلة الحركة القومية العربية خوفاً من تحالفها مع ألمانيا فى الحرب، وساهم ذلك فى توفير مناخ مناسب لإنشاء جامعة الدول العربية. وفى نهاية هذه المرحلة (الثانية)، وفى ظل نظام دولى ثنائى القطبية حصلت قيادة الحركة القومية العربية على دعم مهم من الاتحاد السوفيتى، على الرغم من عدم تطابق المواقف والسياسات تطابقاً كاملاً. أما فى المرحلة الحالية فقد أدت التحولات التى طرأت على النظام الدولى، بعد سقوط المعسكر الشرقى وانهيار الاتحاد السوفيتى، إلى تضيق الخناق أمام الحركة القومية العربية، وخاصة فى ظل التحالف الأمريكى الإسرائيلى المتصاعد. وفى هذا السياق أصبحت الحركة مطالبة بالاعتماد أساساً على قواها الذاتية.

من هذه الملاحظات المتنوعة نخلص إلى عدد من الحقائق نجملها على النحو التالى:

- ١ - إن قضية الانتماء والهوية والخصوصية الثقافية والحضارية تبدو الآن - وبعد مرور حوالى قرن كامل على بداية الحركة القومية - مسألة محسومة. فلا يوجد شعب عربى أو حاكم عربى أو مفكر عربى ينكر هذا الانتماء، على الرغم من وجود عوائق وتناقضات كثيرة، داخل الواقع العربى نفسه، تحول دون تحقيق الوحدة. فهناك فجوة لا تزال قائمة بين الوعى بوجود أمة عربية واحدة والقدرة على تحويل هذا الوعى إلى واقع وحدوى. ومن هنا اقترحنا بضرورة الفصل بين قضية العروبة وقضية الوحدة حتى لا تختلط الأمور.
- ٢ - إن الحركة القومية العربية شهدت، خلال عمرها الممتد عبر قرن كامل من الزمان، مراحل كثيرة من الازدهار والاضمحلال، لكنها ظلت كامنة على الدوام لم تمت أبداً، وهى قابلة للتطور والتجديد الفكرى مع تطور الأفكار الاجتماعية والسياسية فى العالم.
- ٣ - إن الدولة القطرية فى العالم العربى قد أصبحت حقيقة سياسية راسخة، لكنها لم تتحول بعد إلى حقيقة اجتماعية ومؤسسية على القدر نفسه من الرسوخ، فضلاً عن أنها تواجه مازقاً لا فكاك منه؛ إما بسبب "العولمة" أو بسبب تزايد مصادر التهديدات الإقليمية للأمن (وخاصة من جانب إسرائيل و تركيا وإيران). ومن ثم فإن الجدل حول قضايا التنمية والأمن، والمنطلق أساساً من الحرص على المصلحة القطرية، قد يتجه نحو البحث عن صيغة برامجية للتوفيق بين المصالح القطرية والمصالح القومية، باعتبار أن هذه هى الصيغة الأكثر ملاءمة للتعامل مع النظام الدولى أو مع دول الجوار الجغرافى.
- وفى هذا السياق فإن توضيح العلاقة بين الأبعاد السياسية والأبعاد الوظيفية فى موضوع التكامل العربى يعد مسألة فى غاية الأهمية، بحكم تأثيرها الحاسم على مستقبل الوحدة العربية.

ثانياً : المشاريع والتجارب الوجدانية السابقة بين الفيدرالية والوظيفية:

لكى نتضح أماننا الصورة الصحيحة عن حقيقة المعوقات التى تعترض مسيرة الوحدة العربية فإنه من الضرورى بمكان أن نخضع كل المشاريع والتجارب الوجدانية السابقة إلى دراسة شاملة ودقيقة تستخدم منهجاً علمياً صارماً ومتقناً عليه، وبعيداً عن كل الأهواء والانحيازات الأيديولوجية المسبقة. وعلى الرغم من أن بعض المحاولات قد بُذلت بالفعل فى هذا الاتجاه

فإنها مازالت بعيدة تماماً عن الكمال، ولا تسمح بأى استنتاجات نهائية حول أسباب فشل معظم التجارب والمشروعات الوحوية التى تمت أو طرحت على الساحة العربية طوال هذا القرن.

والواقع أن الافتراض القائل بأن حركة الوحدة العربية قد رجحت الاعتبار السياسية (أو الفيدرالية) على الاعتبار الاقتصادية والاجتماعية (أو الوظيفية)، وأن هذا الترجيح هو السبب الرئيسى - إن لم يكن الأوحـد - لانهيارها، هو افتراض لا يصمد أمام الاختبار؛ فقد جرت محاولات كثيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي جنباً إلى جنب مع محاولات التكامل السياسى، أو منفصلة عنها، ولكن معظم هذه المحاولات - إن لم يكن جميعها - باءت بالفشل، وهذا يعنى ببساطة أن الشروط اللازم توافرها لتحقيق الوحدة أو التكامل، سواء على الصعيد السياسى أو على الصعيد الاقتصادى، لم تتحقق بعد. ومن ثم فإن جوهر المشكلة لا يكمن فى طبيعة الاختيار بين أسلوبين أو مدخليين للوحدة، وإنما القضية هى أعمق من ذلك بكثير.

فقبل أن تظهر العروبة فى مطلع هذا القرن، سواء كتيار فكرى أو كحركة سياسية، كانت هناك دولتان عربيتان (مصر والسودان) موحدتين فى إطار ما يسمى بوحدة وادى النيل. لكن عندما طلب من الشعب السودانى أن يختار، فى استفتاء حر تم فى زمن المد القومى وانتشار التيار العربى، بين الاستقلال والوحدة مع مصر فقد اختار الاستقلال؛ ويرجع السبب فى هذه المفارقة إلى خصوصية العلاقات التاريخية بين مصر والسودان، وهى خصوصية ناجمة عن الظروف الخاصة بالفتح المصرى للسودان، وعن الدور التخريبى الذى لعبته بريطانيا فى سياق هذه العلاقة من ناحية، وإلى خصوصية التجربة السودانية نفسها، كدولة متعددة الأعراق يتنازعها الانتماء بين الهوية العربية والهوية الإفريقية من ناحية أخرى.

على صعيد آخر يلاحظ أن العروبة ظهرت كحركة مشرقية فى البداية مقصورة على دول المشرق العربى (دول آسيا العربية)، قبل أن تتفاعل مصر معها بقوة - اعتباراً من الأربعينيات - وتضفى عليها طابعاً شمولياً أو عاماً، ساعد كثيراً على ربط الحركة العربية بكل أنحاء العالم العربى. أما دول المغرب العربى - وخاصة تونس والجزائر والمغرب - فقد كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى خضوعاً كاملاً عندما بدأت الإرهابات الأولى للحركة العربية فى مطلع القرن. وعندما بدأت هذه الدول تتفاعل مع الحركة العربية - عشية الاستقلال - فقد تفاعلت معها فى إطار إحساس عام بخصوصية

"المغرب العربى الكبير"، وبضرورة إقامة الوحدة بين دوله قبل التفكير فى بناء الوحدة العربية الشاملة.

وقبل قيام الجامعة العربية كانت هناك مشروعات وحدوية غلب عليها الطابع الفيدرالى أو الكونفيدرالى كان أهمها مشروعى "سوريا الكبرى" و "الهلال الخصيب". لكن هذه المشروعات كانت جزئية؛ إذ اقتصر على العراق والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين، وكانت الأسرة الهاشمية، التى ارتبطت مصالحها ارتباطاً عضوياً بالمصالح وبالساسة البريطانية فى المنطقة، هى المحرك والدافع الأساسى وراءها؛ ولذلك قوبلت هذه المشروعات بكثير من الشك والريبة من جانب الجماهير العربية، رغم أنها ظلت مطروحة على الساحة العربية بعد ذلك، واستخدمت إما لإجهاض أو لموازنة مشروعات وحدوية أخرى أكثر جماهيرية وشعبية وأقل ارتباطاً بالمخططات الخارجية.

وعندما لاحت ظروف أكثر ملائمة لدفع قضية الوحدة العربية قمتاً إلى الأمام قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وتصدت مصر - بقيادة الوفد آنذاك - لانتهاز الفرصة والبحث عن صيغة وحدوية تحظى بإجماع الدول العربية، فإن الأوضاع الدولية والداخلية فى العالم العربى لم تكن تسمح بتجاوز صيغة المنظمة الإقليمية التقليدية. وهكذا ولدت جامعة الدول العربية، وكان الخيار المطروح وقتها؛ إما القبول بأشكال وحدوية أكثر تطوراً - فيدرالية أو كونفيدرالية - ولكن جزئية تقتصر على بعض الدول العربية دون البعض الآخر، وإما الاكتفاء - ولو مرحلياً - بصيغة الحد الأدنى الذى يضم الكل ولا يستبعد أحداً. واختارت مصر الحل الثانى، باعتباره الممكن الوحيد فى ظل وضع عربى عام لا تملك فيه الدول العربية سوى إرادة مقيدة، أو تفتقد هذه الإرادة كلية فى ظل خضوع كامل لإرادة المحتل الأجنبى؛ أى أن ولادة جامعة الدول العربية كانت بمثابة تأكيد فى الواقع لوحدة وخصوصية النظام العربى، ولكن فى إطار مؤسسى جامع لا يصادر حق الوحدات الراغبة فى الدخول فى صيغ وحدوية أكثر متانة. كما كانت - فى الوقت ذاته - تأكيداً على أن قضية استقلال الدول العربية - لا وحدتها - هى القضية الأولى بالرعاية فى ذلك الوقت. ومن هنا كان الإجماع والتركيز على قضية فلسطين من ناحية، وعلى استقلال الأقطار العربية التى لم تكن قد استقلت بعد من ناحية أخرى.

والواقع أن تصاعد الخطر الصهيونى فى فلسطين وتطور الصراع العربى/الصهيونى، وخاصة بعد قرار جامعة الدول العربية بدخول الحرب للحيلولة دون قيام دولة يهودية فى فلسطين، كان هو العامل الأكثر تأثيراً على

قضية الوحدة العربية وعلى النقاش الذى دار حول ضرورة البحث عن صيغة أكثر تطوراً، سواء على صعيد التنسيق السياسى والأمنى أو على صعيد التكامل الاقتصادى والاجتماعى؛ فقد أدى هذا العامل - وما زال - إلى طرح سلسلة لا تنتهى من المبادرات، وإلى بروز صيغ شديدة التنوع من التنسيق والتضامن والوحدة على جميع المستويات، بدءاً بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى (١٩٥٠)، وما نجم عنها من صيغ ومؤسسات عديدة فى مجالى الأمن والتكامل الاقتصادى معاً، وانتهاء بميثاق العمل القومى واستراتيجية التنمية العربية الشاملة (قمة عمان، نوفمبر ١٩٨٠)، مروراً بأروع أشكال التضامن العربى التى تحققت على أرض الواقع فعلاً أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتى شملت كل الجوانب؛ السياسية والأمنية والاقتصادية، فى ذات الوقت.

أما العامل الآخر، الذى لعب دوراً لا يقل خطورة فى توجيه مسار قضية الوحدة فى العالم العربى، فكان عاملاً خارجياً أيضاً هو اندلاع الحرب الباردة ورغبة المعسكر الغربى فى ضم العالم العربى إلى مخططاته الرامية إلى محاصرة واحتواء المعسكر الشرقى. فقد أدى نجاح المعسكر الغربى فى اجتذاب العراق إلى مخططاته والدخول فى "حلف بغداد" إلى سلسلة من ردود الأفعال بدأت باتفاقات أمنية ثنائية أو متعددة الأطراف، بين مصر وسوريا والسعودية والأردن... إلخ، وانتهت بقيام الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا، وسقوط حلف بغداد نفسه عام ١٩٥٨.

وإذا كانت قضية الوحدة العربية قد بدأت تطرح نفسها منذ ذلك الوقت -أو بالأحرى منذ ما بعد أزمة السويس - كمتغير مستقل على الساحة العربية له ألياته وديناميكياته وقوة دفعه الخاصة، فإن هذا المتغير ظل محكوماً تماماً بهاجس الأمن فى المقام الأول؛ ولذلك كان من المستحيل تحييد أثر الصراع مع إسرائيل أو أثر الحرب الباردة عليه. وربما يفسر هذا الوضع تعذر - إن لم يكن استحالة - فصل البعد الوظيفى (الاقتصادى والاجتماعى) عن البعد الفيدرالى أو الكونفيدرالى (السياسى والأمنى) فى مسار حركة الوحدة العربية ومشروعاتها. تشهد بذلك كل مشروعات الوحدة الثنائية أو الجماعية، سواء تلك التى ظهرت إلى حيز الوجود فعلاً أو التى لم تتجاوز مرحلة التعبير عن الأمنى أو النوايا، وهى مشروعات عديدة لم تستثن أى دولة فى العالم العربى تقريباً. وقد أخذت هذه المشروعات والتجارب أشكالاً متباينة، بدءاً من الوحدة الاندماجية الكاملة (مصر وسوريا)، إلى الاتحاد الفيدرالى أو الكونفيدرالى (مشروعات الوحدة

الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق واليمن)، إلى التكامل الاقتصادي (مصر والسودان) ... إلخ. لكن هذه التجارب جميعها تعثرت.

جدير بالذكر أن الاعتبارات السياسية والأمنية، والتي لعب فيها العنصر الخارجى دوراً مهماً أيضاً، كانت هى العامل الحاسم فى قيام مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١. وكان قيام هذا المجلس إيذاناً بإنشاء سلسلة من التجمعات الإقليمية الفرعية فى العالم العربى جسدها قيام كل من الاتحاد المغاربى العربى ومجلس التعاون العربى عام ١٩٨٩. لكن هذا المنحى الجديد الذى سلكته تجربة الوحدة العربية لم يرق على أى أسس وظيفية. فلم ينجح فى تحييد العوامل الاقتصادية والاجتماعية وفصلها عن العوامل السياسية، ولم ينجح فى أى تجديد يستحق الذكر فى مجال التطوير المؤسسى والعمل التنظيمى الجماعى، مقارنة بالأسلوب المستخدم فى إطار جامعة الدول العربية، ولم يحقق إنجازاً له قيمة تلفت النظر فى مجالات التكامل الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى.

غير أن هذه القائمة الطويلة من المشروعات أو التجارب الودودية الفاشلة لا يتعين أن نتسبنا نماذج أخرى من تجارب ناجحة؛ فهناك تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وهى تجربة فيدرالية قامت على أساس الاختيار الحر والطوعى بين حكام الإمارات السبع المشاركة فى الاتحاد، مضى عليها أكثر من ربع قرن، وتواصل مسيرتها بنجاح حتى الآن. وهناك تجربة الوحدة اليمنية، وهى تجربة قامت أيضاً على أساس من الاختيار الحر، ليس فقط بين الحكام وإنما بين الشعوب، لكنها ما لبثت أن تعثرت على نحو مأساوى ترتب عليه اندلاع حرب أهلية بين الشمال والجنوب؛ أى أن القوة كانت ضرورية فى هذه الحالة لحماية الوحدة، والتي تحولت بعدها إلى وحدة اندماجية أصبح للشمال اليد الطولى فى تشكيل وصياغة مؤسساتها وآلياتها المختلفة.

ومن هذا الاستعراض الموجز تتضح جملة من الحقائق نجملها فيما يلى:
أولاً: إن الوحدة مطروحة فى العالم العربى على مستويين وربما ثلاثة؛ المستوى الأول هو مستوى النظام العربى العام والشامل، الذى تجسده جامعة الدول العربية والوكالات أو المنظمات المتخصصة المرتبطة بها. والثانى هو مستوى النظم الفرعية الإقليمية وتجسده مشروعات عديدة، بعضها قديم وبعضها حديث، تحاول إيجاد صيغ مختلفة للوحدة تقتصر على الدول الواقعة فى نطاق جغرافى أضيق؛ وادى النيل، أو الخليج العربى، أو المغرب العربى، أو سوريا الكبرى، أو الهلال الخصيب. أما المستوى الثالث - الذى قد يختلف معنا البعض حول إضافته هنا - فهو المستوى المحلى الذى يتعلق بالدول القطرية

التي كانت مجزأة (حالة اليمن) أو الدول شبه القطرية (حالة الإمارات العربية)، وغيرها من الحالات المشابهة والتي لا يزال واقع التجزئة قائماً فيها. وعلى أى حال فلم يثبت حتى الآن أن العمل الوحدوى - سواء باستخدام المناهج الفيدرالية أو باستخدام المناهج الوظيفية - أسهل على المستويات الأدنى منه على المستوى الأعلى؛ أى على مستوى النظام العربى ككل. فالمشكلات والعقبات التي تعترض طريق الوحدة العربية تكاد تكون واحدة ومتطابقة تماماً على المستويات الثلاث.

ثانياً: إن كل المحاولات التي بُذلت للفصل بين الأبعاد السياسية/الأمنية والأبعاد الاقتصادية/الاجتماعية؛ من أجل تحديد الثانية والنأى بها بعيداً عن الخلافات السياسية العربية حفاظاً على مسيرة التكامل أو الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية المعنية، قد باءت جميعها بالفشل. بعبارة أخرى لا تزال الاعتبارات السياسية والأمنية هي المهيمنة على شكل العلاقات العربية/العربية أيّاً كان نوعها أو مستواها؛ وذلك لأسباب كثيرة سوف نشير إلى بعضها لاحقاً. وفي هذا السياق تبدو الشروط الأولية اللازمة لتطبيق النهج الوظيفي كمدخل لتحقيق الوحدة العربية غائبة تماماً.

ثالثاً: إن العامل الخارجى كان وما زال يلعب دوراً حاسماً فى التأثير على مسار ومصير قضية الوحدة فى العالم العربى. وعلى الرغم من أن المحصلة العامة لتأثير هذا العامل سلبية إجمالاً ومعادية بكل تأكيد لأى محاولة جادة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، فإن العامل الخارجى لعب وما زال يلعب أدواراً تشجع- فى ظروف عالمية وإقليمية معينة - على قيام صيغ وأشكال للتضامن أو التكامل العربى؛ مثل صيغة مجلس التعاون الخليجى.

ثالثاً : لماذا نجح النهج الوظيفى فى التجربة الأوروبية؟

تحفل الكتابات العربية، وخاصة الصحفية منها، بالمقارنة بين تجربتى الوحدة والتكامل فى كل من أوروبا والعالم العربى. وتبدى هذه الكتابات دهشة تجاه النجاح الذى أصاب التجربة الأوروبية مقارنة بالإخفاق الذى لاحق التجربة العربية، على الرغم من أن التجربة العربية هي الأقدم عهداً والأكثر امتلاكاً لمقومات الوحدة والتجانس مقارنة بالتجربة الأوروبية. وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بينها فى تفسير أسباب النجاح هناك والإخفاق هنا، فإن هناك

قاسماً مشتركاً، لا خلاف حوله، يكمن في الاعتقاد الجازم بأن النهج التدرجى والوظيفى الذى سلكته التجربة الأوروبية يشكل أهم عناصر ومقومات نجاحها. وكانت النظرية الوظيفية قد برزت وتطورت أثناء الحرب العالمية الثانية على يد "دافيد ميثرانى D. Mitrany"، كرد فعل لانهايار نظرية الأمن الجماعى، وفشل الجهود الرامية إلى إقامة نوع من الحكومة العالمية القادرة على حفظ السلم والأمن الدوليين؛ مثلما فشلت من قبل محاولات تحقيق السلم والأمن من خلال إقامة نوع من توازن القوى فى النظام الأوروبى. وقد ركزت هذه النظرية دائرة اهتمامها حول دراسة أنسب السبل لتجاوز إطار الدولة القومية، والتى أصبحت تشكل فى مفهومها عقبة كأداء فى طريق تحقيق التعاون الدولى. فقد كان من الواضح أن العالم يدخل مرحلة غير مسبقة من تشابك المصالح والاعتماد المتبادل، وذلك تحت تأثير التقدم التكنولوجى، وخاصة فى ميادين الاتصالات والمواصلات. وفى سياق كهذا برزت الدولة القومية، وما ارتبط بها من نزعة نحو المبالغة فى تمسكها بمظاهر السيادة، كظاهرة تنزع بطبيعتها نحو الاستقلال والذاتية فى عالم تتفجر فيه قوى كثيرة دافعة نحو التوحد والنمطية.

وقد استطاع "ميترانى" وهو يصدد تأمل هذه الإشكالية ومحاولة إيجاد حل عملى لها، أن يرسى الدعائم الأولى للنظرية الوظيفية، والتى قامت على عدد من الافتراضات نجملها فيما يلى :

١ - تقسيم المجتمع العالمى إلى دول قومية هو تقسيم جغرافى ينطوى على قدر كبير من التحكمية المثيرة للصراعات والنزاعات التى تصعب السيطرة عليها؛ ومن ثم فإنه يتعين البحث عن تقسيم بديل لا يعتمد على تحكم الجغرافيا، وإنما يقوم على أساس المشكلات التى يتعين حلها أو الوظائف التى يلزم الاضطلاع بها.

٢ - الخلل الاقتصادى والاجتماعى فى العالم هو السبب الرئيسى وراء اندلاع الحروب واللجوء إلى العنف؛ ولذا فإن معالجة هذا الخلل وما قد يترتب عليه من مشكلات هو المدخل الصحيح لمعالجة قضايا السلم والأمن فى العالم، والمؤسسات الدولية القائمة على أساس وظيفى، وليس على أساس جغرافى، هى الأقدر على معالجة مثل هذا الخلل أو هذه المشكلات.

٣ - للتغلب على الصعوبات السياسية التى تكتنف عملية بناء للمؤسسات الرامية إلى تحقيق التعاون الدولى يتعين الفصل بين النواحي الفنية والنواحي السياسية، والبدا بالتعاون فى النواحي الفنية وليس السياسية.

ويقوم جوهر النظرية الوظيفية على اعتبار أن الفصل بين ما هو فنى وما هو سياسى فى العملية التكاملية ليس ضرورياً فقط، ولكنه ممكن أيضاً من الناحية العملية، كما يقوم فى الوقت نفسه على افتراض وجود قوة دفع مستمرة فى اتجاه العمل الوحوى بفضل ما يسمى بظاهرة "الانتشار spill-over". فالعملية التكاملية أو الاندماجية قد تبدأ بتحقيق التعاون فى أحد الميادين أو القطاعات الفنية، لكن ما يلبث النجاح المتحقق فى هذا الميدان أو القطاع أن يمارس من الإغراء وقوة الجذب ما يكفى لحث قطاعات أخرى - بسبب تشابك القطاعات الفنية المختلفة وتداخلها - على الدخول فى العملية التكاملية، إلى أن تصبح جميع القطاعات والميادين منخرطة بكل قوة فى هذه العملية؛ فالعملية التكاملية تزيل الشكوك وتخلق ولاءات من نوع جديد تجاه المؤسسات المشتركة الوليدة، ومن ثم تمهد الطريق أمام بناء الوحدة السياسية، وتزيل العقبات التى تعترض طريقها تدريجياً. بعبارة أخرى فإن بناء الوحدة السياسية، وفقاً للمنهج الوظيفى، يتم عبر عملية تدرجية تبدأ من القاعدة؛ أى بتحقيق التكامل فى القطاعات الفنية وتوسيع نطاق التجربة تدريجياً إلى أن تشمل كل القطاعات، وليس عبر عملية فجائية أو شاملة تبدأ من القمة عن طريق توحيد البنس والهياكل السياسية.

ولا جدال فى أن تجربة التكامل والوحدة الأوروبية تعتبر بمثابة التطبيق الحى والنموذجى لجوهر ومنطق النظرية الوظيفية؛ فقد بدأت هذه التجربة بالتعاون فى قطاع الفحم والصلب عندما تم إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥٢. وكان النجاح الذى تحقق فى هذا القطاع عاملاً أساسياً أخرى بتوسيع نطاق العملية التكاملية ليشمل قطاعات أخرى، فأضيفت إلى "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" جماعتان أخريان عام ١٩٥٨؛ هما: "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" (السوق المشتركة)، و "الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية"، لتبدأ عملية الانطلاق الكبرى لتجربة التكامل والوحدة فى أوروبا. وبالتدرج شكلت هذه الجماعات الأوروبية الثلاث مركز ثقل ومنطقة جذب نجم عنهما توسع التجربة باستمرار؛ أفقياً: بانضمام أعضاء جدد إليها (بدأت التجربة بثلاث دول، ارتفعت تدريجياً إلى خمسة عشرة، ومن المنتظر أن تصل خلال السنوات القليلة القادمة إلى أكثر من عشرين دولة)، ورأسياً: باتساع نطاق التعاون تدريجياً لينتقل من التعاون القطاعى إلى محاولة الاندماج الاقتصادى الكامل، ثم إلى التعاون والتكامل المتدرج فى المجالات السياسية والأمنية.

غير أن هذا النجاح يجب ألا يوقعنا في محذور الاستنتاجات الميكانيكية، أو المقارنة بين ما هو غير قابل للمقارنة أصلاً. ولهذا يتعين أن نضع في اعتبارنا- ونحن ندرس التطبيق الأوروبي للتجربة الأوروبية - حقيقتين على جانب كبير من الأهمية :

الحقيقة الأولى: أن النظرية الوظيفية صُممت أصلاً للتعامل مع قضايا التكامل والاندماج العالمي وليس للتعامل مع قضايا التكامل والاندماج الإقليمي؛ ذلك أن منطق التقدم التكنولوجي وما يفرضه من ضرورة تجاوز منطق الدولة القومية يفترض ضرورة معالجة الخلل الاقتصادي والاجتماعي على نطاق عالمي وليس على نطاق إقليمي، إذا ما أردنا معالجة أكثر واقعية وفعالية في الوقت نفسه لمشكلات السلم والأمن الدوليين.

الحقيقة الثانية: أن محاولات الاستفادة من بعض مقولات أو افتراضات النظرية الوظيفية في التنظيم العالمي - وهو ما حاولته منظومة الأمم المتحدة فعلاً حين أنشأت المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأقامت شبكة من المنظمات الفنية المتخصصة المرتبطة بها - لم تسفر سوى عن نتائج هزيلة في دفع التكامل العالمي أو التغلب على مشكلات السلم والأمن الدولي. كذلك يلاحظ - من ناحية أخرى - أن كل محاولات تحقيق التكامل والاندماج من خلال النهج الوظيفي قد فشلت تماماً، أو لم تسفر سوى عن نتائج هزيلة في جميع الأقاليم الأخرى، فيما عدا أوروبا.

وفي ظل هاتين الحقيقتين من المشروع نستنتج أن نجاح التجربة الأوروبية يعود إلى توافر شروط خاصة في الواقع الأوروبي نفسه، وفي البيئة الدولية المحيطة به، بأكثر مما يعود إلى تعاليم أو افتراضات النظرية الوظيفية. ويمكن إجمال هذه الشروط التي لم تتوافر في أي تجربة أخرى على النحو التالي:-

١ - ظرف دولي وإقليمي مناسب :

ظلت أوروبا، على مدى قرون عديدة، نهياً لصراعات دموية رهيبة راح ضحيتها عشرات الملايين من البشر، فضلاً عن أنها تسببت في حربين عالميتين مدمرتين. و يعود هذا الصراع إلى أسباب عديدة ومعقدة لكن أهمها جميعاً يعود إلى سبب مزدوج: رغبة إحدى الدول أو الزعامات الكبرى في السيطرة على القارة بأكملها (وهذا ما حاوله هتلر ومن قبله نابليون على سبيل المثال)، أو تنافس دول القارة على مناطق النفوذ خارجها (التنافس الاستعماري التقليدي أو التنافس المعاصر على الأسواق والنخب)، وحتى الحرب العالمية الثانية كانت

البيئة الإقليمية المحيطة بأوروبا وكذلك البيئة العالمية تخلق كل منهما ظروفاً مواتية لتعميق هذه الصراعات وزيادة حثتها وليس محاصرتها واحتوائها. لكن هذا الوضع تغير تغيراً جذرياً بعد هذه الحرب؛ فقد خرجت منها أوروبا منهكة تماماً، وتراجع دورها في رسم خريطة النظام العالمي لمرحلة ما بعد الحرب. أكثر من ذلك فقد وجدت أوروبا نفسها ليس فقط خارج حلبة المنافسة على قيادة النظام العالمي، بل ومعرضة أيضاً - ربما لأول مرة في تاريخها - للوقوع تحت هيمنة إحدى القوتين المتنافستين على قيادة هذا النظام، بعد أن كانت هي قلبه ومحوره. وفي هذا السياق بدت أوروبا الغربية - ولأول مرة - وكأنها تواجه مصيراً موحداً في مواجهة تهديد أكبر من دولها جميعاً وهو تهديد الكتلة الشرقية بزعماء الاتحاد السوفيتي. وهكذا تراجعت الخلافات والتناقضات الأوروبية لتتحول إلى تناقضات ثانوية، ولم يعد أمام أوروبا الغربية من خيار سوى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشكلا معاً كتلة موازية للكتلة الشرقية.

وفي تقديرنا أن المصير الفعلي للوحدة الأوروبية تقرر أولاً في الولايات المتحدة قبل أن تقرر أوروبا لنفسها؛ فلو أن الولايات المتحدة كانت قد اختارت، عقب الحرب العالمية الثانية، سياسة العزلة التقليدية التي كانت قد انتهجتها عقب الحرب العالمية الأولى لما قامت للوحدة الأوروبية قائمة على الإطلاق، غير أن تقدم الولايات المتحدة لزعماء المعسكر الغربي جعلها على استعداد لتحمل تكاليف وأعباء هذه الزعامة من ناحية، وحريصة أشد الحرص على أن تفعل كل ما في وسعها للمحافظة على أوروبا الغربية موحدة في مواجهة الخطر السوفيتي المشترك من ناحية أخرى. وفي هذا السياق قدمت الولايات المتحدة لوحدة أوروبا دعامين ما كان يمكن لها أن تقوم بدونهما؛ الدعامة الأولى هي المعونة الاقتصادية: حيث قدمت الولايات المتحدة لأوروبا الغربية (من خلال مشروع مارشال) معونة بلغ حجمها ١٢٨ مليار دولار خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٢. أما الدعامة الثانية فهي المظلة الأمنية، حيث قدمت الولايات المتحدة لأوروبا الغربية (من خلال حلف الأطلسي) مظلة دفاعية ونووية أدت إلى طرح قضية الأمن التقليدي الأوروبي في سياق جديد ومختلف تماماً.

واستناداً إلى هذه الحقائق يمكن القول بأن خصوصية النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة كانت أحد الأسباب الرئيسية في دفع أوروبا الغربية دفعا نحو الوحدة.

٢. عبقرية البداية :

لم يكن العامل الدولى المناسب كافياً وحده للتغلب على معوقات الوحدة الأوروبية، خصوصاً ما يتعلق منها بعقدة الأمن المستعصية فى العلاقات الألمانية الفرنسية، والتي كانت تحول دون أى تقارب بين الدولتين ما لم يتوافر لأوروبا شخصية فذة من أمثال الفرنسى "جان مونييه Jean Monnet"؛ فقد أتاحت عبقرية هذا الرجل وخبرته العميقة بالشئون الأوروبية الفرصة لحل تلك العقدة المستعصية فى إطار مشروع شكل اللبنة الأولى فى صرح الوحدة الأوروبية، وكان "مونييه" هو صاحب المشروع الذى تبناه "شومان" وزير الخارجية الفرنسى فى ذلك الوقت وحمل اسمه؛ "مشروع شومان" وأسفر عن إقامة "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" عام ١٩٥٢ بعد إبرام الاتفاقية الخاصة بها عام ١٩٥١.

وكان اختيار "جان مونييه" لقطاع الفحم والصلب فى قيادة عملية التكامل والاندماج الأوروبى اختياراً عبقرياً لسببين؛ الأول: سياسى/أمنى؛ لأنه يساعد على التغلب على عقدة الخوف الفرنسية المستعصية من ألمانيا بوضع صناعة الفحم والصلب - وهى أساس الصناعة العسكرية - تحت سلطة أوروبية مشتركة. والثانى: اقتصادى/فنى؛ لأن هذا القطاع كان فى ذلك الوقت هو أهم وأضخم القطاعات الاقتصادية ويمثل عصب الصناعة الأوروبية، ومن ثم فإن نجاحه فى تحقيق التكامل على المستوى الأوروبى يمكن أن يقود - بحكم ارتباطه للعضوى بقطاعات أخرى مهمة ومؤثرة فى الاقتصاديات الأوروبية - إلى توسيع نطاق التجربة التكاملية ومدها إلى قطاعات أخرى، وهو ما حدث بالفعل.

٣. الحلول غير التقليدية للمشكلات التنظيمية:

إذ تتميز التجربة الأوروبية بسمات ثلاث يودى توافرها مجتمعة إلى جعل البنية التنظيمية وهياكل صنع القرار فى الاتحاد الأوروبى ذات طابع فريد بالمقارنة بجميع المنظمات الدولية الأخرى على الصعيدين العالمى والإقليمى :

أ - تمتع مؤسسات الاتحاد الأوروبى - فى بعض الميادين والمجالات - بسلطات حقيقية فى مواجهة الدول الأعضاء؛ حيث يحق لها إصدار قرارات

ملزمة وواجبة النفاذ في الميادين والمجالات التي حددتها المعاهدة، وهي ميادين ومجالات متعددة ومهمة، مما يضيف على تلك المؤسسات سمة فوق قومية.

ب - إيجاد صيغة متوازنة تحافظ على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء من الناحية القانونية، وتأخذ في الاعتبار - في الوقت نفسه - اختلاف الأوزان والقدرات النسبية لهذه الدول من الناحية الفعلية والعملية. فهناك فروع مشكلة على أساس المساواة في التمثيل بين الدول وفقاً لقاعدة أن لكل دولة صوتاً واحداً، ومجالات يلزم فيها اتخاذ القرار بإجماع الأصوات، وفي تلك الفروع والمجالات يتأكد مبدأ المساواة القانونية بكل تجلياته. وهناك فروع أخرى تمثل فيها الدول بعدد من المقاعد أو تتمتع بتقل تصويتى يتناسب وأوزانها النسبية، ومجالات كثيرة تتخذ فيها القرارات بالأغلبية العددية، أو بأغلبية خاصة؛ فاللجنة الأوروبية تتكون من ٢٠ مقعداً، تمثل فيها كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وأسبانيا بمقعدين، أما باقي الدول الأخرى فتمثل بمقعد واحد. وفي البرلمان الأوروبي يتراوح عدد المقاعد المخصصة لكل دولة بين ٩٩ مقعداً (ألمانيا) و٦ مقاعد فقط (لوكسمبورج). وفي المجالس الوزارية الأوروبية تتراوح الأصوات المخصصة لكل دولة بين ١٠ أصوات (لكل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا) وصوتين فقط (لوكسمبورج).

ج - تتمتع المؤسسات الأوروبية المشتركة بسلطات تشريعية، وأخرى تنفيذية، وثالثة قضائية، وتعتمد مبدأ الفصل الكامل بينها. ورغم أن التوازن بين هذه السلطات مازال مختلفاً لصالح السلطة التنفيذية، فإن هناك محاولة جادة لإقامة التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات. فالبرلمان الأوروبي ينتخب مباشرة من جانب المواطنين في الدول الأعضاء، وله سلطة سحب الثقة من اللجنة. وتتمتع محكمة العدل الأوروبية - والتي تتشكل من ١٥ قاضياً - باستقلال كامل في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأحكامها ملزمة وواجبة النفاذ. ويلعب جهاز المحاسبات الأوروبية دوراً مهماً في الرقابة المالية على الموارد والنفقات. على صعيد آخر يلاحظ أن التجربة الأوروبية نجحت في إشراك جماعات المصالح المختلفة في عملية اتخاذ القرار، من خلال إشراكها في عضوية "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية"، أو "اللجنة الاستشارية"، حيث تتطلب بعض مراحل وإجراءات عملية صنع القرار داخل هذه اللجان ضرورة الحصول على موافقة جماعات المصالح المعنية.

٤ - الديمقراطية : صمام أمن وضمان الاستمرارية :

تشارك كل الدول المنخرطة فى التجربة الأوروبية فى كونها دولا تعتمد الديمقراطية القائمة على الليبرالية السياسية أساساً للحكم وتنظيم المجتمعات فى الداخل. ولم تتمكن الدول الأوروبية التى كانت مسيرتها الديمقراطية قد تعثرت لأسباب اجتماعية وتاريخية - مثل اليونان وأسبانيا والبرتغال - من الانضمام إلى قافلة الوحدة الأوروبية، إلا بعد استقرار الأوضاع وتثبيت دعائم الديمقراطية فيها. ولم تقبل تركيا عضواً فى الاتحاد الأوروبى لأسباب كثيرة من بينها أن الأسس الديمقراطية للنظام التركى لم تستقر بعد، وأن الجيش لا يزال هو مركز الثقل الرئيسى للنظام السياسى فى تركيا.

وتلعب الديمقراطية فى تجربة التكامل والاندماج الأوروبى دوراً مزدوجاً بالغ الأهمية؛ فهى من ناحية تعد شرطاً لا تستقيم التجربة بدونه، ذلك أن عملية التكامل والاندماج - خصوصاً إذا كانت تتم وفقاً للمنهج الوظيفى - هى عملية مؤسسية فى المقام الأول. والدولة التى لا تتم عملية صنع القرار الداخلى فيها من خلال مؤسسات ديمقراطية منتخبة تحظى بالشرعية لن يكون بمقدورها أن تشارك فى عملية صنع المؤسسات المشتركة، وهى بدورها عملية ديمقراطية فى جوهرها، على الصعيد الأوروبى. يضاف إلى ذلك أن تعثر المسيرة الديمقراطية فى الداخل وشيوع الفوضى وعدم الاستقرار سوف يعطل حتماً مسيرة البناء التكاملى أو الاندماجى.

وفى هذا السياق تصبح الديمقراطية شرطاً لازماً؛ ليس فقط لبدء العملية التكاملية؛ وإنما أيضاً لضمان عدم تعثرها والنكوص إلى الخلف أو الدوران فى حلقة مفرغة. والديمقراطية تعتبر - من ناحية أخرى - أداة مهمة جداً لضبط إيقاع وسرعة حركة المسيرة التكاملية. فمن خلال الديمقراطية يسهل ليس فقط إيجاد حلول فنية للعديد من العقبات السياسية، من خلال الإشراف النشط لجماعات المصالح المختلفة فى مراحل صنع القرار، وإنما أيضاً تخشى الاندفاع، أو التباطؤ فى العملية التكاملية بأكثر مما يجب؛ حتى يمكن ضبط إيقاع العملية التكاملية بالقدر اللازم لاستيعابه جماهيرياً فى جميع الدول الأعضاء. وربما يفسر ذلك كثرة اللجوء إلى أسلوب الاستفتاءات، ليس فقط للتأكد من استمرار الدعم الشعبى للعملية التكاملية وإنما أيضاً لضبط سرعة إيقاع مسيرتها.

رابعاً : خاتمة : مستقبل الوحدة العربية بين الفيدرالية والوظيفية :

يتضح من العرض السابق أن قضية الوحدة العربية لم تكن في يوم من الأيام خياراً مطروحاً بين منهجين يمكن المفاضلة بين أحدهما. فإذا نظرنا إلى الواقع العربي في مرآة التجربة الأوروبية فسوف نجد أن كل الشروط التي تضافرت لإنجاح هذه التجربة تكاد تكون غائبة كلية بالنسبة للتجربة العربية. فبالنسبة للعامل الخارجى يلاحظ أنه لم يتوافر للتجربة العربية فى أى مرحلة من مراحل تطورها بيئة دولية أو إقليمية حاضنة لقضية الوحدة أو ملائمة لنموها. نعم لقد توافر التحدى الخارجى دوماً، وعلى نحو ساعد على بقاء واستمرار الفكرة حية فى الضمير العربى، باعتبارها الأسلوب الأمثل لمقاومته، لكن القوى الإقليمية والدولية المعادية للوحدة تمكنت فعلاً من إجهاض كل محاولات الوحدة؛ إما بسبب خلل كبير فى موازين القوى، أو بسبب فشل النخب العربية الحاكمة فى التعامل مع هذه القوى المعادية، أو فى إدارة العلاقات معها بطريقة تحمى الحركة الوحدوية، وتحول دون إجهاضها. وعلى أى حال فلم تتوافر للحركة العربية فى أى مرحلة من مراحل تطورها قوة دولية مؤثرة راغبة فى حمايتها أو قادرة على مساعدتها للوصول إلى غايتها النهائية. فكما تعاملت بريطانيا إيجابياً مع الحركة فى طورها التقليدى - أثناء الحرب العالمية الأولى - للاستفادة من طاقتها فى إضعاف الإمبراطورية العثمانية، تعامل الاتحاد السوفيتى إيجابياً أيضاً مع الحركة فى طورها الثورى أو الراديكالى، فى مرحلة الحرب الباردة، للاستفادة من طاقتها فى إضعاف النفوذ الغربى فى المنطقة. لكن لم يكن بمقدور أى من التيارين، التقليدى أو الثورى فى العالم العربى، توظيف علاقته ببريطانيا أو بالاتحاد السوفيتى للوصول بالتيار الوحدوى وقتها إلى غايته النهائية.

على صعيد آخر يلاحظ أن الوضع الداخلى فى جميع الدول العربية تقريباً - ودون أى استثناء - لم يصل بعد مطلقاً إلى درجة النضج التى تسمح له بتحديد حركة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول والشعوب العربية حتى لا تتأثر بالخلافات السياسية بين الأنظمة العربية، وهى الدعامات التى يستحيل بدونها تطبيق المنهج الوظيفى على تجربة التكامل والانتماج العربى. فعدد كبير جداً من الدول العربية لا يمتلك معظم المقومات التى تجعل منها دولا حقيقية بالمعنى الأوروبى. وبعضها أقرب إلى شكل القبيلة أو الشركة المساهمة منه إلى شكل الدولة. وجميعها يخلو من سلطات تشريعية حقيقية، أو سلطات قضائية

مستقلة، أو من أحزاب، أو رأى عام واضح يمكن التعرف عليه وقياس اتجاهاته بطريقة شفافة أو دقيقة. ومع التسليم بوجود جماعات مصالح أو جماعات ضغط وتيارات أيديولوجية وفكرية مختلفة، فإن المناخ السائد في معظم الدول العربية - إن لم يكن فيها جميعاً - لا يساعد على التعرف على أوزانها الحقيقية أو على علاقات القوى بينها؛ ولذلك يتم التغيير عادة على نحو مفاجئ، وفقاً لنمط الانقلابات العسكرية حيناً، أو مؤامرات القصور أحياناً أخرى، وإلا فإنه يتعين الانتظار حتى رحيل "الزعيم" كي يحدث التغيير الانقلابي أيضاً.

في مثل هذا السياق أصبحت هناك صعوبة موضوعية تحول دون إمكان قبول الدول العربية بوضع أى قطاع إنتاجي أو خدمي مهم تحت سلطة عربية مشتركة، أو الموافقة على بناء مؤسسات عربية تتخذ فيها قرارات ملزمة وواجبة النفاذ بالأغلبية، أو التخلي عن المساواة المطلقة والقبول بفكرة التمثيل النسبي أو التصويت الترجيحي الذي يعكس تفاوت الأوزان الفعلية للدول العربية. بعبارة أخرى، فحيث إن فاقد الشيء لا يعطيه، فقد كان من المستحيل أن تتمكن دول تقتصر إلى البنية المؤسسية في تنظيمها الاجتماعي الداخلي من المشاركة في إقامة بنية مؤسسية فعالة على المستوى الإقليمي.

وهكذا تبدو لى الدعوة المطالبة بالتخلي - باسم الواقعية - عن هدف الوحدة السياسية العربية، ورفع شعار التكامل أو الاندماج الاقتصادي العربي على النمط الأوروبي، دعوة غير مفهومة وغير منطقية وهي تدل؛ إما على عدم إلمام بالشروط التي ساعدت على إنجاح التجربة الأوروبية، وهي شروط لا تتوافر مطلقاً في الواقع العربي على النحو الذي أسلفناه، أو تخفى نيات خبيثة تهدف إلى ضرب الأمل في الوحدة السياسية دون أن تقدم أى بديل قادر على انتشار العالم العربي من واقع التجزئة والتخلف والاختراق الأجنبي.

وعلى أى حال، وبصرف النظر عن حقيقة النيات أو المقاصد التي تتخفى وراء تلك الدعوة، فإن الأمانة العلمية تقتضي منا أن نحذر من الإسراف في التوقعات الناجمة عن اتفاق الدول العربية مؤخراً على إقامة منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية في نهاية فترة زمنية تستغرق عشر سنوات، ودخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من بداية هذا العام؛ فمن الواضح أنه إذا استمرت الممارسات والسياسات العربية على ما هي عليه فليس هناك ما يضمن على الإطلاق تحقيق هذا الهدف المتواضع؛ أى هدف إقامة منطقة التجارة العربية الحرة، في نهاية الفترة المحددة. فالخلافات السياسية قد تعصف بهذا الاتفاق كما عصفت باتفاقات كثيرة غيره من قبل. وحتى بافتراض أن هذا

الهدف يمكن أن يتحقق بسبب الضغوط الناجمة عن اتفاقية التجارة العالمية وليس لأى سبب آخر، فلا يوجد إطلاقاً ما يضمن أن يكون إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة هو بداية عملية تكامل أو اندماج اقتصادى عربى حقيقى. وذلك يتطلب شروطاً سياسية محددة يلزم العمل على توفيرها فى الواقع العربى، وهى ليست متوافرة الآن. وأول هذه الشروط هو توفير مظلة سياسية أمنية تحمى العالم العربى من الاختراق الخارجى ومن الكوارث السياسية الداخلية؛ إذ إن وجود مثل هذه المظلة ضرورى جداً لتوفير مناخ صالح لحماية العمل العربى المشترك، ولضمان تقدم واستمرارية هذا العمل، بصرف النظر عن سرعة إيقاعه؛ لأنه مهما يكن معدل الحركة على صعيد العمل العربى المشترك بطيئاً فالأهم هو ضمان الاستمرارية والحيلولة دون الدوران حول النفس، وحتى لا نبدأ فى كل مرحلة من نقطة الصفر.

والواقع أنه إذا كان ثمة دروس مستفادة من تجزئة الوحدة الأوروبية فإن أول هذه الدروس هو أنه بدون مظلة سياسية/أمنية تصون العملية التكاملية من الضغوط الخارجية أو الداخلية التى قد تعرضها للانهايار، فإنه يستحيل ضمان نجاح هذه العملية. وكان انخراط أوروبا الغربية فى حلف الأطلسى من ناحية، وإقرار الدول الأوروبية بحصانة وديمومة الحدود السياسية الأوروبية التى رُسمت بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى قد وفر مثل هذه المظلة، والتى حمت أوروبا الغربية من خطر الغزو والاختراق الخارجى، ومن خطر احتمال اندلاع الصراعات العسكرية بين الدول الأوروبية نفسها على غرار ما كان قائماً قبل الحرب. وقد سبق أن أشرنا إلى أنه دون توافر هذه المظلة، فقد كان من الصعب تصور أن تبدأ العملية التكاملية أو الاندماجية أصلاً فى أوروبا. ونظراً لخصوصية النظام العربى، وعدم وجود قوة دولية كبيرة راجية أو قادرة على حمايته من الغزو أو الاختراق الأجنبى (ربما لأن كل القوى الخارجية طامعة فيه، أو لأن العالم العربى غير قادر على صياغة جماعية لعلاقة حميمة مع قوة خارجية على نمط العلاقة الأمريكية/الأوروبية أو العلاقة الأمريكية/الإسرائيلية)، فضلاً عن أن مشكلات الحدود بين الدول العربية لا تزال من أهم مصادر التهديد الداخلى لأمن كل دولة عربية على حدة وأمن النظام العربى ككل، فإنه يتعين على العالم أن يعثر على آلية ذاتية لتوفير المظلة السياسية/الأمنية التى نتحدث عنها.

وتكمن نقطة الانطلاق الأولى على هذا الطريق فى ضرورة الاقتناع بأن مصير الدول العربية مترابط على نحو يستحيل انفكاك منه، وأنه ليس بمقدور

أى دولة عربية - صغرت أو كبرت - أن تتجو بنفسها بعيداً إذا اندلعت الحرائق فى قلب النظام. وهناك أمثلة تاريخية تؤكد هذه الحقيقة بما لا يدع أى مجال للشك فيها.

المثال الأول الذى يمكن أن نسوقه فى هذا الصدد هو لبنان، الذى كان أكثر الدول العربية حرصاً على "استقلاله" وعلى "سيادته"، متصوراً أن ذلك هو الضمان الرئيسى الذى يمكن أن يحفظ له استقراره وأمنه. وقد بلغ هذا الحرص حداً دفع به كى ينشط كثيراً أثناء المشاورات التى سبقت قيام جامعة الدول العربية للحيلولة دون أن يؤدى قيام التجمع العربى المقترح إلى الانتقاص من أى مظهر من مظاهر سيادة الدول الأعضاء، وبالتالي ساهم فى إجهاض الجهود الوحشية فى مهدها، وفى عدم تمكين جامعة الدول العربية من أن تصبح صيغة للعمل العربى المشترك أرقى مما هي عليه فعلاً. وفى مرحلة لاحقة لم يتردد لبنان فى طلب التدخل الأجنبى لحمايته من التيار القومى الجارف عام ١٩٥٨. لكن ذلك كله لم يحل دون أن تؤدى التفاعلات العربية إلى تغذية الصراعات التى أدت إلى انفجار حرب أهلية مدمرة فى لبنان استمرت أكثر من خمسة عشر عاماً، أو دون أن يجد لبنان نفسه - فى نهاية المطاف - مرتبطاً ارتباطاً لا فكاك منه بالأمن السورى فى قضية التسوية مع إسرائيل.

المثال الثانى وهو مثال يمكن أن يكون أصدق تعبيراً عما نريد تأكيدُه هنا، يتعلق بالكويت. فقد تعرضت الكويت لأزميتين متماثلتين تقريباً عام ١٩٦١ وعام ١٩٩١ بسبب إصرار العراق على ضمها بالقوة. لكن وجود حد أدنى من التماسك فى النظام العربى إبان الأزمة الأولى ساعد على احتواء الأزمة عربياً؛ على الرغم من محاولات تدويلها منذ اللحظة الأولى حين سارعت بريطانيا - بناءً على طلب الكويت - بإرسال قوات لحمايتها ضد التهديدات العراقية. أما فى الأزمة الثانية فقد أدى غياب الحد الأدنى من التماسك فى النظام العربى إلى فشل ذريع فى احتواء الأزمة عربياً، مما فتح الباب على مصراعيه أمام الولايات المتحدة للانفراد بإدارة الأزمة التى لم تنته فصولها بعد. وكانت نتائج هذه الإدارة مأساوية بالنسبة للنظام العربى ككل. صحيح أن القوات العراقية أجبرت على الانسحاب من الكويت، لكن استقلال الكويت كدولة أصبح أكثر ضعفاً من أى وقت مضى؛ بسبب التواجد الأمريكى الدائم على أراضيها من ناحية، والاستنزاف المستمر لأراضيها ومواردها من ناحية أخرى. صحيح أن بعض الدول العربية أسهمت فى "تحرير" الكويت، لكن النظام العربى أصبح أكثر ضعفاً وقابلية للاختراق الخارجى منه فى أى وقت مضى.

والدرس الوحيد الذي يمكن استخلاصه عملياً من أزمة الكويت هو أن التكلفة السياسية والمادية المترتبة على انهيار النظام العربي هي أعلى بكثير من التكلفة السياسية والمادية اللازمة للمحافظة على الحد الأدنى من تماسكه. ولن يفيد العرب شيئاً إذا استمر كل منهم في إلقاء مسؤولية ما حدث على الآخر، والأحرى بهم أن يبحثوا عن طريقة ما لإنقاذ مستقبلهم من الضياع. فمن الواضح أن الذين راهنوا على أن يستمدوا قوتهم من ضعف النظام العربي كانوا هم أول الخاسرين.

على صعيد آخر يلاحظ أن الذين راهنوا على إمكان تحقيق تسوية للصراع مع إسرائيل تستجيب للحد الأدنى من المطالب العربية، من خلال تسويات جزئية منفردة مع كل دولة عربية معنية على حدة، حتى ولو أدى ذلك إلى التخلي كلية عن خصوصية النظام العربي لصالح نظام شرق أوسطى، بدأوا يخسرون هذا الرهان. فقد أثبتت تطورات الأحداث بما لا يدع أي مجال للشك أن التسوية المطروحة - سواء في إطار النظام الشرق أوسطى، وفقاً لمفهوم بيريز له، أو في إطار رؤية نيتانيا هو لها - ليست كفيلة بإحلال سلام حقيقي في المنطقة، بصرف النظر عن مدى عدالته أو شموليته. والنتيجة العملية الوحيدة التي يمكن أن نخلص إليها من سياق تطور الأحداث على هذا الصعيد أن توافر حد أدنى من تماسك النظام العربي هو شرط يستحيل بدونه التوصل إلى تسوية سلمية حقيقية، ومن ثم فإن إدارة الصراع مع إسرائيل لا يمكن أن تتم - سلماً أو حرباً، شئنا أو أبينا - إلا من خلال نظام عربي متماسك وقوي.

خلاصة ما نود أن نقوله هنا هو أن أي عمل عربي مشترك تحت أي مسمى كان: تنسيق، تضامن، تكامل، اندماج، وحدة... إلخ، لن يتحقق له أي قدر من الفاعلية إلا إذا كان هدفه الأول والأساسي هو الحيلولة دون انهيار النظام العربي كلية، سواء بفعل الانقسامات والتناقضات الداخلية، أو بفعل الاختراق الخارجي ومحاولة القوى الأجنبية استغلال تناقضات الداخل لفرض هيمنتها على العالم العربي. وحتى وقت قريب كنا نطالب بإقامة نظام للأمن الجماعي العربي في إطار الجامعة العربية، من خلال تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، وبإيجاد آليات سياسية وقانونية جديدة لتسوية النزاعات العربية سلمياً، لكن حالة التردى التي وصل إليها العالم العربي لا تسمح حتى بالأمل في تنشيط دور الجامعة العربية.

في هذا السياق يصبح مستقبل الوحدة العربية متوقفاً على أمرين لا ثالث لهما

الأول: هو بروز تيار شعبي وحدوى ضاغط على الحكومات العربية يدفعها دفعا إلى التخلي عن ممارساتها الحالية، وهو أمر مستبعد في الوقت الراهن.

الثاني: هو بروز تجمع عربي من الدول القادرة على التأثير، وبالذات من مصر والسعودية وسوريا، وربما المغرب تكون مهمته التدخل بفاعلية لإطفاء الحرائق القادمة وإجهاض الكوارث المتوقعة.

نحن لسنا في زمن الوحدة، ولم يعد لأحلامنا من مساحة نتحرك فيها أبعد من الأمل في قيام جهاز إنذار عربي مبكر يحول دون الانهيار الكامل. وعلى أي حال فسوف تظهر الأسابيع القليلة القادمة ما إذا كان هذا الأمل المتواضع لا يزال واقعيًا، أم أن الأحداث قد تجاوزته بالفعل وأحالت به دوره إلى نوع من أحلام اليقظة.

مراجع البحث:

- اعتمد هذا البحث بالدرجة الأولى على دراسات سابقة للمؤلف أهمها:
- (١) الوطنية المصرية والقومية العربية فى مشروع عبد الناصر القومى، سعد الدين إبراهيم (محرر)، المشروع القومى لثورة يوليو، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٤.
 - (٢) الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربى، محمد السيد السعيد (محرر)، الوطن العربى والمتغيرات العالمية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩١.
 - (٣) الصراع العربى/الإسرائيلى فى ظل المتغيرات الدولية، محمد السيد السعيد (محرر)، المرجع السابق، ١٩٩١.
 - (٤) تسوية المنازعات العربية، السيد ياسين (محرر)، آفاق التعاون العربى فى التسعينيات، سلسلة مشروعات التعاون الإقليمى العربى، منتدى الفكر العربى، عمان، ١٩٩٢.
 - (٥) القومية العربية والتفكك فى العالم العربى، رد على آراء فؤاد عجمى، للمستقبل العربى، العدد (٣٥)، يناير ١٩٨٢.
 - (٦) الدور السياسى للجامعة العربية فى استقلال بعض الأقطار العربية وفى القضية الفلسطينية، المستقبل العربى، العدد (٤٣)، سبتمبر ١٩٨٢ - العدد (٤٤)، أكتوبر ١٩٨٢.
 - (٧) الجامعة العربية ومستقبل النظام العربى، شئون عربية، العدد (٣٧)، مارس ١٩٨٤.
 - (٨) تجربة الوحدة المصرية/السورية، شئون عربية، العدد (٤٦)، يونيو ١٩٨٦.
 - (٩) تجربة التكامل والوحدة الأوروبية، هل تصلح للتطبيق فى العالم العربى، المستقبل العربى، العدد (١٣٦)، يونيو ١٩٩٠. ونشر أيضاً فى: مستقبل العالم الإسلامى، العدد (١١/١٠)، ربيع/صيف ١٩٩٣.
 - (١٠) الجامعة العربية فى ظل التسوية: سيناريوهات المستقبل، عالم الفكر، المجلد الرابع، إبريل / يونيو ١٩٩٧.
 - (١١) انعكاسات تجديد المشروع القومى على مكانة مصر الدولية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية حول "مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة"، مركز البحوث والدراسات السياسية، للقاهرة ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦.

تعقيب

محمد السيد سعيد

أود أن أبدأ بتهنئة الصديق الأستاذ الدكتور حسن نافعة على ورقته الممتازة، وليس غريباً على الدكتور حسن أن ينتج مثل هذه الورقة الغنية بالأفكار والمستبصرة في وقائع التاريخ ومفردات الجغرافيا وغرائب ومفارقات السياسة.

ويعجب المرء كيف يعقب على هذه الورقة بينما هو يتفق مع استنتاجاتها الجوهرية، فالورقة تحاجي بشجاعة ضد مذهب الوظيفيين الذين يسيطر فكرهم الآن على العمل العربي المشترك، بعد الهزائم السياسية المفجعة التي عانتها مدرسة الاتحاديين، وأنا أتفق تمام الاتفاق أن الوظيفة لن تحل عقدة العمل العربي المشترك، وليست الطريق إلى الوحدة بين الدول العربية. وبعد فترة من التردد وإعادة قراءة الورقة وجدت أن الاتفاق بيننا في الاستنتاجات الكبرى قد يخفى إلى حد ما خلاقات مهمة في المقدمات أو في التسلسل المنطقي.

وعلى أية حال، فإن وظيفة المعقب هي أن يشاغب، وأن يبرز تنوع مداخل التحليل ومناهجه، حتى لو كان صاحب الورقة المقدمة هو عالم بوزن د. حسن نافعة.

وأجد من المناسب أن أبدأ ببعض نقاط الخلاف الأقل أهمية، رغم أنها تمثل مقدمات مهمة لما توصل إليه د. حسن نافعة من استنتاجات.

أولاً: عندي شكوك كثيرة في أن حركة الشريف حسين "قد استلهمت" الفكر القومي العربي، وأود أن أصور الموضوع بصورة مختلفة؛ فالشريف حسين هو زعيم عشائري لم يكن يمكنه - وهو يستند على قاعدة عشائرية شبه تجارية - أن يستلهم أيديولوجية "قومية" حديثة، لقد كانت له مطامعه الإقليمية؛ ولذلك فقد التقى الفكر القومي الذي كان يتبلور في لبنان وسوريا الكبرى عموماً، لقاء أشبه بالمصادفة. فهذا الزعيم العشائري كان أيضاً سياسياً عملياً عاش ظروف

الاضطراب والصراع الدولي والإقليمي؛ ولذلك كان اتجاهه البراجماتي مع الإنجليز أكثر أهمية له بكثير من لقائه مع الفكر القومي، ولذلك تفكك تحالفه مع القوميين العرب الأوائل بسرعة، بينما ظل تحالفه مع الإنجليز صامداً لأنه هو الذي حقق له المكاسب الإقليمية المطلوبة.

ثانياً: عندي شكوك قوية حول ما يقوله الدكتور حسن من عدم الفصل والتمييز بين الفكرة القومية والحركة القومية. أعتقد أن هذا التمييز مطلوب وضروري وصحيح معرفياً وعملياً. فقد يكون هناك توافق بين تيارات فكرية وسياسية عديدة على الأفق القومي للنضال السياسي، أو بالأحرى للممارسة السياسية، ولكن هذا التوافق لا يلغى اختلاف المنطلقات الفكرية والنظرية.

وفي الواقع الراهن، قام الماركسيون العرب - أو أغليبتهم - في لبنان وسوريا والخليج ومصر مثلاً بإحداث تحويل سياسي جذري من التوجه العالمي إلى القومية العربية. لقد تم ذلك منذ عام ١٩٦٧، ولم يترتب على ذلك إحداث تحويل في النسيج الفكري للماركسية العربية. وبدلاً من التحويل وكأنه استجابة لضروريات الممارسة، لا اندفاعاً وراء متطلبات الفكر.

التمييز هنا هو طبيعة النظرية التي يصدر عنها هذا التيار أو ذاك. وتستند النظريات على مقولات ميتافيزيقية؛ فالفكر القومي يستند في الجوهر على مفهوم الهوية، ويمنح الفكر القومي العربي والهوية العربية طاقة رومانسية هائلة تجعلها خارج التاريخ وفوقه، وهو ما يعبر عنه القول بوجود أمة عربية واحدة لها رسالة خالدة.

ويمكننا هنا أن نميز بين نوعين من الخطابات العربية؛ الأول خطاب الهوية، والثاني هو خطاب الأداء، أو خطاب الفعل والممارسة الاجتماعية والسياسية. وقد يتباعد أو يتقارب هذان الخطابان في الممارسة العملية من حيث الاستجابة للتحديات التي تواجهها بلدان عربية مختلفة. ولا ينفي ذلك أن المحرك للاستجابة مختلف تماماً بين الخطابين. فالمحرك الأساسي في الفكر القومي هو هذا الوجود؛ أي أننا - نحن المتحدثين باللغة العربية - جماعة قومية واحدة، ويترتب على ذلك أهمية خاصة للبعد العاطفي الصرف في الوجود الاجتماعي. أما خطاب الممارسة فهو يستند في نهاية المطاف على وحدة المصلحة، وهي وحدة لا تظهر بذاتها تلقائياً، وإنما يتم استنتاجها أيديولوجياً.

ثالثاً: هناك نقطة في الخلافات "الأولية" هي قول الدكتور حسن بأن التاريخ العربي لم يشهد بعض الظواهر السياسية مثل "هتلر" و"تاتيليون"، وهذا غير صحيح. فهناك شخصيات تولت المسؤولية العليا في عدد من الدول العربية

وتبنت الخطاب القومى كانت تتسم بالتوحش وبالطموحات الإقليمية شبه الاستعمارية؛ وأمامنا حالة احتلال دولة الكويت نتيجة لقرار استعماري صدر عن شخصية تحيط بأدائها الداخلي والخارجي شكوك وظلال كثيفة، إننا جميعاً نبرأ بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر وشخصيته الفريدة من المشابهة مع مثل هذه الشخصيات لأنها شخصيات استعمارية.

وثمة نقطة معلوماتية وهى أن الشعب السوداني قد صوت عام ١٩٥٥ لصالح الاتحاد مع مصر وليس الانفصال عنها كما ذكرت الورقة، ولكن الحزب الاتحادي - متأثراً بظروف السودان وبالتغيرات التي اعترت علاقته بمصر في ذلك الوقت - قاد السودان بالفعل على طريق الانفصال.

وسوف يبرهن التاريخ اللاحق للعالم العربي على أن بعض "الاتحاديين" كانوا هم الأكثر انجرافاً للانفصال، وتحولوا في الواقع العملي إلى أبطال الانفصال، وتدعونا هذه الحقيقة إلى التشديد على الحاجة إلى التمييز بين الفكر والحركة؛ فهناك قوميون في الممارسة العملية لا يؤمنون بالقومية كمذهب فكري، وهناك أنصار للمذهب القومي ولكنهم في الممارسة العملية انفصاليون حتى النخاع.

نعود بعد ذلك إلى جوهر التعقيب الذي أود أن أركز عليه هنا، ذكرت أني أتفق مع الدكتور حسن نافعة في أن الوظيفية - كما يعنيها ويحددها في ورقته - ليست مدخلاً سليماً للعمل العربي المشترك، ولا مدخلاً سليماً للوحدة بين العرب، وأضيف إلى الأسباب التي ذكرها سبباً جوهرياً يستند على نظرية التشكيلات الاجتماعية، وبغض النظر عن الاجتهادات الخاصة بتشخيص طبيعة هذه التشكيلات والعوامل التاريخية التي تطورت في ظلها؛ فثمة اتفاق عام على أن هذه التشكيلات تتحدد بالسياسة وليس بالاقتصاد، لا نقول إن الاقتصاد يلعب دوراً ثانوياً، ولكننا نستند هنا على ما يسميه "التوسير" وتلاميذه بالتحديد over determination (أي القوة الاجتماعية التي تكيف كل المتغيرات والمحددات الأخرى)، وهى فى الحالة العربية السيطرة على سلطة الدولة، ومن هذا المنظور، فإن المحددات السياسية هى التي يعول عليها فى هندسة مداخل العمل العربى المشترك والوحدة بين الدول العربية، بأكثر بكثير من المحددات الاقتصادية التي هى قلب الفكر الوظيفي.

وعند هذه النقطة يبرز الخلاف فى المقدمات مع د. حسن نافعة، فالدكتور حسن حصر المناظرات السياسية الكبرى بين مدرستين فحسب؛ هما المدرسة الوظيفية والمدرسة الفيدرالية (أو الاتحادية عموماً)، ولكن د. حسن استند فى

نقده للوظيفية على أعمال الموظفين الأوائل من أمثال "متراني"، غير أن عقد الستينيات والسبعينيات شهد تطوراً هائلاً للمدرسة الوظيفية؛ بحيث صار التيار الجديد يسمى الوظيفية الجديدة.

ويختلف الموظفون الجدد عن أسلافهم في مقولة جوهرية، وهي استحقاق تحييد السياسة أو تجاهلها؛ إذ ركز الموظفون الأوائل على أن التعاون الاقتصادي - والوظيفي الأوسع - يؤدي إلى الرخاء وإلى تكوين مصالح مشتركة، وهو ما يدفع إلى التوحد السياسي. أما الموظفون الجدد فينتقلون على أن التعاون الوظيفي والاقتصادي يؤدي إلى تقسيم أفضل للعمل، وبالتالي إلى إنتاجية أعلى ورخاء أفضل. ولكنهم يضيفون أن الموظفين الأوائل قد تجاهلوا قضية التوزيع، أي توزيع منافع التعاون الاقتصادي والوظيفي؛ وهو ما يدخل السياسة من الشباك بعد أن كان الموظفون الأوائل قد أخرجوها من الباب. ويؤكد الموظفون الجدد وأبرزهم "جوزيف ناي" و"روبرت كوهين" أن القوة "Power" تعمل في مجال الاقتصاد مثلما تعمل في مجال السياسة، وأنها تأخذ شكلين: "الحساسية Sensitivity" و"الانكشاف Vulnerability"، تبعاً لمدى اتساع المصالح المشتركة والمتبادلة بين أطراف اتفاق للتعاون، وبالتالي فإن كل خطوة على طريق التعاون لا تؤدي إلى تقسيم أفضل للعمل ومستويات معيشة أعلى فحسب، بل وإلى إنتاج تناقضات جديدة، وبالتالي صراعات جديدة.

ومن هنا فإن أي مدخل للاندماج والوحدة يجب أن يأخذ في اعتباره العوامل الوظيفية والسياسية معاً. وفي هذا الإطار لا نستطيع أن نتجاهل الوظيفية الجديدة التي صارت جزءاً لا يتجزأ من الخطاب الحديث فيما يتعلق بالوحدة والاندماج.

ولذلك فإن المطلوب هو تطوير نظرية خاصة بالاندماج بين الدول العربية، يغترف من حصيلة الخبرات الدولية جميعاً، ولكنه يراعي خصوصية التشكيلات الاجتماعية/السياسية العربية.

ويمكننا هنا أن نرصد عدداً من النقاط التي قد تكون مفيدة على الطريق إلى صياغة هذه النظرية وتطبيقها في الممارسة العملية:

(١) من المستحيل القفز المباشر من المراتب وعلاقات التهديد المتبادل القائمة بين عدد من الدول العربية الآن إلى خطاب الوحدة التبسيطي من جديد. وبقدر ما هناك رصيد من الفشل يجب أن ننحى المراتب ونتجاوزها من خلال أمثلة للنجاح، فلا شيء ينجح مثل النجاح كما يقول المثل. فإذا حققنا نجاحات في

أى مجال وعلى أى مستوى يمكننا أن نبني عليه، وأن نطوره ونوسعه، والآن يجب أن نعقد الأولوية لمهمة تجاوز التناقضات والمرارات والتهديدات المتبادلة.

(٢) يمكن أن تكون النظرية الوظيفية الجديدة مفيدة فى المرحلة الراهنة، ليس باعتبارها طريقاً للاندماج والوحدة، وإنما كطريق لحصر التوترات والخلافات وتجاوز المرارات.

(٣) على المدى الوسيط والمدى البعيد يستحيل أن ينجح المداخل الوظيفي للاندماج، ولا حتى لمجرد التنسيق، إلا إذا أقمناه على قاعدة استراتيجية قوية. إن الصمود فى وجه التهديدات الخارجية، وصولاً إلى صياغة استراتيجية للأمن القومى المشترك، ولو بين عدد من الدول العربية، هو تأشيرة الدخول للاندماج العربى، وليس غيره.

(٤) فى إطار النظرية الوظيفية الجديدة قد يكون من المناسب الآن مراجعة الخبرات العربية على ضوء خبرات المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وخاصة الاتحاد الأوروبي من ناحية، وخبرات المجتمعات الاشتراكية الشرقية، وبالتحديد الكوميكون من ناحية ثانية.

وإضافة لتلك المسائل والقضايا، أريد أن أنازع الدكتور حسن فى عدد من النقاط المهمة، وإن كانت جانبية:

أولى هذه النقاط هو مسألة الواقعية؛ إذ إن رفض الدكتور حسن للواقعية، يبدو لى رفضاً لفكرة السياسة بحد ذاتها. إن البراءة شئ رائع ولكنها لا تقرنا إلى قضيتنا وأهدافنا. فى هذه المنطقة تبدأ الأشياء بالسياسة دائماً حتى لو انتهت إلى الاقتصاد.

ثانى هذه النقاط استمرار الدكتور حسن فى التعامل مع المصطلحات الشائعة للنظرية القومية التقليدية، مثلاً اصطلاح الدولة القطرية لم يعد مقبولاً. أعتقد أنه كان يجب تجاوزه جنزياً. فى مصر، أنا لا أعد نفسى مواطناً فى دولة قطرية، وإنما فى دولة قديمة وتاريخية قائمة بذاتها ولذاتها، وإن كان لها مصلحة أخلاقية وثقافية وسياسية فى العمل المشترك مروراً بالتكامل، ثم الوحدة مع غيرها من الدول العربية التى تتوافق معها فى المصلحة الاستراتيجية.

وكان أستاذنا السيد ياسين قد قدم نقداً رائعاً لمصطلح الدولة القطرية، فى المؤتمر الذى عقد برعاية مركز دراسات الوحدة العربية فى تونس حول مسائل وتجارب الوحدة العربية. وهو يقدم المفهوم المقبول من جانب إخواننا فى

المغرب العربي كبديل، وهو مصطلح الوطنية في مقابل الهدف المأمول وهو الدولة القومية .

ومن واجبنا كذلك أن نراجع نظرية الدولة/القاعدة، فإذا درسنا بعناية تفكك إمبراطورية متحدة (فيدرالية)، مثل الإمبراطورية السوفيتية، فسوف نجد أن التفكك لم يتم بفضل الحركات الانفصالية في الأطراف، وإنما نتيجة عدم رغبة الدولة القاعدة (روسيا) في استمرار الاتحاد، ويعنى ذلك أن الدولة الوطنية لأن تكون دولة قاعدة/أو دولة انطلاق قد ترغب أو لا ترغب في الوحدة في لحظة معينة، وهو أمر يترتب في الحقيقة على خبراتها مع شقيقاتها .

أنا لا أطالب بمراجعة نظرية الدولة القاعدة لصالح ما يفعله البعض من محاولة دراسة دور مصر، وخاصة إذا كان هذا البعض يستند على دور دول عربية تقع موضوعياً في المحيط والأطراف وليس في مركز الحضارة والنظام العربيين . وإنما أقول إن النظرية البديلة هي تحالف القلب؛ بمعنى أن دولة عربية واحدة لم تعد تكفى، وخاصة أن هيكلية القوة العربية تتسم بالانتشار وعدم التجانس، وعدم التوازن بين عناصر القوة في كل بلد عربي على حدة .

الخاتمة

الحلقة النقاشية

**نحو مفهوم جديد للوحدة العربية
فى ضوء المتغيرات الإقليمية
والدولية وضرورات الأمن القومى**

لا يعد البحث في تجارب الماضي هدفاً في حد ذاته، وإنما هو مجرد وسيلة لاستخلاص الدروس والعمل على توظيفها لمصلحة تقويم الحاضر، ووضع ركائز قوية للمستقبل، ومن هنا فقد اختتمت الندوة بتلك الحلقة النقاشية التي حاول من خلالها المشاركون بلورة صورة عصرية للواقع العربي الراهن، وما يطرحه من انعكاسات سلبية وإيجابية على أيديولوجية الوحدة العربية، واقتراح المداخل المناسبة لتنشيط الدعوة نحو الوحدة وتقوية الجسد العربي في المستقبل.

أولاً : عناصر الواقع العربي الراهن :

اتفق غالبية المشاركين على أن نقطة البداية تتحدد في واقع الدولة القطرية، وأن إصلاح الأوضاع الداخلية على مستوى الدولة يجب أن يتوازي مع محاولات الإصلاح والتقويم على المستوى القومي. كما التفت مختلف الاتجاهات على أن الأزمة التي يعانيها منها العمل العربي المشترك في شتى صورته ترتبط بعوامل إقليمية نابعة من الواقع العربي ذاته، وأخرى دولية فرضتها المتغيرات التي يشهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين. وفي هذا الإطار يمكن بلورة العناصر الرئيسية في الأزمة بأبعادها الداخلية والقومية والدولية في الآتي :

- ١- ارتفاع حدة الصدام الداخلي بين التيارات السياسية والقوى الاجتماعية في عديد من الدول العربية، في ظل غياب الديمقراطية والحد المعقول من المشاركة السياسية والحوار الشعبى، بل وتعرض بعض دول المنطقة للتفتيت؛ مثل العراق والجزائر. ويعمق من مخاطر هذا الوضع تركيز عملية صنع القرار السياسى داخل أقليات بعينها، إما عائلية أو عشائرية أو مذهبية أو حتى سلالية .
- ٢- لا يوجد في الواقع تعارض بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية، وإنما نبع الشعور بهذا التعارض من افتقاد الحوار بين الشعوب العربية، ومساهمة الأجهزة الإعلامية في خلق نوع من الحواجز النفسية التي أدت إلى خلق شعور بالتعالى والاستغناء لدى البعض وشعور بنكران الجميل لدى البعض

الأخر، وقدمت مبررات أمام صانعي القرار للبحث عن حلفاء من خارج المنطقة العربية لتلبية الاحتياجات الأمنية والتنمية لدولهم.

٣- افتتار العالم العربى فى المرحلة الحالية إلى الزعامة المؤثرة والقوى المحركة التى كان لها دورها فى الماضى فى المحافظة على قوة الحركة العربية الواحدة فى مواجهة الأخطار الخارجية، سواء على مستوى الحكومات، أو على مستوى الشعوب، وإن كان المشاركون قد أجمعوا على اعتبار مصر هى المفتاح الحقيقى والأنسب للعمل العربى المشترك فى أى صيغة تضامنية أو وحدوية يمكن طرحها.

٤- غياب المفهوم القومى للثقافة ليس لدى رجل الشارع فقط الذى يواجه ضغوطا عنيفة؛ إعلامية وثقافية، تؤثر على لغته العربية وتراثه الثقافى، وإنما لدى صانع القرار السياسى العربى، فى ظل اتجاه البعض إلى بناء إطار ثقافى قطرى يكاد ينفصل عن الإطار الثقافى القومى معتمدا على القدرات المالية، والبعض الآخر يرى فى قربه الجغرافى من أوروبا تعويضاً لغياب أو تراجع الثقافة العربية، بينما يسعى فريق ثالث إلى بناء نموذج إسلامى يسعى لفرضه على الآخرين، وبواسطته يفتعل تناقضا غير مبرر بين العروبة والإسلام.

٥- افتقاد مؤسسات العمل العربى المشترك - وفى مقدمتها جامعة الدول العربية- أى فعالية حقيقية فى ضوء تفضيل صيغ التعاون الثنائى أو صيغ المجموعات؛ بما يفقد النظام الإقليمى العربى أهم مقومات استمراريته، ويفسح المجال لبروز ظاهرة التكتلات فوق القومية التى تجتذب الدول العربية بعيدا عن الأهداف القومية بعيدة المدى؛ مثل الشرق أوسطية والبحر متوسطة .

٦- تعدد الأزمات التى تعترض قيام علاقات مستقرة مع دول الجوار، الأمر الذى ينبع أساسا من غياب استراتيجية قومية للتعامل مع هذه الدول تبحث عن جوانب الالتقاء والاختلاف، ووضع رؤية قومية موحدة قدر الإمكان حول نوعية المصالح المستهدفة معها.

٧- تأثير المتغيرات العالمية التى ترتبت على انهيار الكتلة السوفيتية، وانتهاء الحرب الباردة، وانفراد قوة عالمية واحدة بالتصرف؛ مما أفقد الدول الصغيرة جانبا كبيرا من هامش حرية الحركة الذى تمتعت به فى ظل نظام القطبية الثنائية، وإصرار القوة العالمية الواحدة على انتهاج سياسة الإخضاع الكامل، وطمس الهوية الثقافية والسياسية للدول الصغيرة الخارجة عن نطاق الثقافة السياسية للغرب والولايات المتحدة.

ثانياً : آفاق المستقبل :

فى مواجهة الواقع الراهن والإعداد للمستقبل طرحت أفكار كثيرة يمكن بلورتها فى ثلاثة مستويات رئيسية .

على المستوى الرسمى:

- ١- يدرك المشاركون وجود تحسن نسبى فى أساليب إدارة العمل العربى المشترك، تشكلت له نواة جيدة من خلال قمة الإسكندرية الثلاثية التى ضمت كلا من مصر وسوريا والسعودية، ولا شك أن توسيع هذه القاعدة - بضم المغرب على وجه الخصوص - يمكن أن يوفر دفعة قوية لصالح اللقاء العربى .
- ٢- ضرورة الاستعانة بالمؤسسات الحالية للعمل العربى المشترك، مع العمل على تقويتها، وتوفير الدعم السياسى الكامل لها؛ لما يمكن أن توفره من عناصر دعم وآليات عملية، وبخاصة فى المجالات الاقتصادية والفنية .
- ٣- أهمية إدخال ثقافة التفاوض فى إدارة العلاقات العربية/العربية كبديل لثقافة التنافس والحذر، مع اعتماد أساليب عملية وقضايا انتقالية تساعد فى ترتيب جيد للأولويات؛ ذلك أن التعامل مع كل القضايا دفعة واحدة لا يمكن أن يسفر عن شئ إيجابى .
- ٤- مشاركة أجهزة الإعلام الرسمية فى تنفيذ حملات للتوعية القومية تؤكد ضرورة اللقاء العربى، وعدم تعارضه مع الخصوصيات القطرية، والعمل على تعميق مفهوم العروبة فى الإدراك الثقافى لكل مواطن عربى .
- ٥- أهمية تعميق إطار الوحدة الوطنية فى كل دولة على حدة، وعقد مصالحات داخلية توفر الحد الأدنى من الانسجام والوفاء بين مختلف الاتجاهات؛ العرقية، أو الثقافية، أو الطائفية، مع اعتبار قضية الديمقراطية هى القضية المركزية التى يجب أن تحظى بكل الاهتمام .

على مستوى المنظمات غير الحكومية :

تتحمل هذه المنظمات - بما تركز عليه من مراكز بحثية ونخب سياسية ومتفقة - مسئولية كبيرة فى تجسيد تطلعات المستقبل وبلورة الآليات العملية لتحقيقها. ومن ثم، فإن على هذه المنظمات تكثيف اللقاءات فيما بينها فى شكل ندوات وحلقات نقاشية؛ لتقديم التصورات والرؤى حول الواقع العربى الراهن

ومقترحات تطويره، ووضعها تحت نظر صناع القرار، مع العمل على عقد نوع من المصالحة الفكرية بين مختلف الفرق السياسية التي تعمل من أجل مستقبل الأمة العربية، ووضع جدول للأعمال يخدم المواطن العربي بما يضمن حصوله على الحقوق الممكنة؛ مثل التنقل والعمل وحق تجميع العائلات والدراسة وغيرها.

على مستوى العمل الشعبى :

يعكس هذا المستوى مسئولية التنظيمات؛ الشعبية والحزبية والاتحادات الثقافية والمهنية، فى التمهيد لعمل عربى أكثر فاعلية. وحتى يمكن ممارسة هذا الدور بإيجابية عليها أن تتلاقى فى مؤتمرات تهدف إلى بلورة مواقف عربية موحدة- قدر الإمكان - تجاه القضايا ذات الأولوية فى السياسة العربية؛ مثل الصراع العربى الإسرائيلى، والحصار الدولى لبعض الدول العربية، وقضايا الديمقراطية، والمحافظة على الهوية.

وأخيراً فقد تجسد الاهتمام الأكثر إلحاحاً على كل المشاركين فى الندوة فى ضرورة المحافظة على هدف الوحدة العربية كأحد المدركات الأساسية لكل مواطن عربى، والبحث فى كيفية انتقاله إلى الأجيال اللاحقة مهما تكن التحديات، ونحن مطالبون كأنظمة ومتقنين وقواعد شعبية بانتهاج خط وحدوى جديد، يجمع بين فكرة الوحدة العربية كأيدولوجية ثابتة وأساليب تلبية المصالح من خلال منظور واقعى وعملى.

ملحق الوثائق

(١)

صورة من المذكرة التي حررها السيد جاسم علوان عضو للمجلس العسكري السوري، وقدمها للرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٢ يناير ١٩٥٨.
وفد المجلس العسكري الذي يضم الضباط التالية أسمائهم :

١. - عفيف البزري.
٢. - مصطفى حمدون.
٣. - أحمد عبد الكريم.
٤. - طعمة العودة الله.
٥. - حسين صعدة.
٦. - عبد الغنى قنوت.
٧. - محمد النمر.
٨. - ياسين فرجان.
٩. - عبد الله جسومة.
١٠. - جادو عز الدين.
١١. - مصطفى رام حمداني.
١٢. - أكرم ديري.
١٣. - جمال الصوفي.

نص المذكرة التي حررها السيد / جاسم علوان

منذ أن عرف التاريخ شعبا باسم العرب في الجزيرة العربية كان للعرب في التاريخ القديم خصائص طبعت مختلف الأقطار التي تكلمت بالعربية بطابع واحد، وهو طابع النضال والتحرر، والاستقلال عن نفوذ الإمبراطوريات القديمة.

وكانت الدفعة التي خرجت من الجزيرة بعد توحدها بدولة واحدة وعقيدة إنسانية واحدة، والتي امتدت قرونا طويلة عبر الجزيرة العربية، واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال فارس شرقا، والأطلسي غربا، وما بين طوروس شمالا، والمحيط الهندي جنوبا، قد رسخت أصول هذه الأمة ترسيخا أبديا، وخطت في تاريخ البشرية صحائف بارزة من حضارة إنسانية أبدعتها هذه الأمة وقدمتها دانية للقطوف لمختلف الشعوب.

وتعاقبت موجات همجية متعددة، وتكاثرت لتحطيم هذه الحضارة الإنسانية وإزالة كيائها خلال عشرة قرون، وكان بفعل ذلك أن تمزقت هذه الأمة إلى دويلات كثيرة مختلفة، ولكن بقيت حضارتها في نفس كل أبنائها على اختلاف هويتهم الفكرية والاجتماعية، وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى عن ذاتيتها الماضية وأمانيتها.

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث أثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب، وكان استقلال وتحرر بعض الشعوب العربية تحررا كاملا حافظا لانتقاضات عربية في أماكن أخرى من الوطن العربي، وباعثا على النضال لشعوب أخرى تتشد الاستقلال والتحرر، تحقيقا لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي.

مما سبق يتبين أن الوحدة بين مصر وسوريا إن هي إلا ضرورة قومية مستمدة من ماضى وحاضر ومستقبل مشترك ما بين أفراد أمة واحدة عربية، وذلك تحقيقا لوحدة شاملة واحدة في العصر الحديث ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبناء الإنسانية وترسيخ لمساتها.

وقد عبر القطران عن إرادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية، وخاضا في سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي، حتى توصلا إلى هذه المرحلة التي تكلمنا فيها من إعلان إرادتهما رسميا على لسان ممثليهما في كلا القطرين، في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧.

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار، خاضه الشعب العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وخلال الحملة

الاستعمارية الأمريكية التركية الصهيونية على سوريا عام ١٩٥٧، وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار، فأخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابعة عقدها مع أحلافه في أنقرة وباريس وبغداد وطهران، ويجند عملاءه وأعوانه ويكثفهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر وسوريا قد ربطت بين قضيتنا وبين السلم العالمي إلى حد بعيد، وأفسحت المجال لنا لكي نخطو خطوات إيجابية سريعة تتناسب وأهمية انتصاراتها، أو نظرا لاحتمال تغير هذه الظروف والمناسبات، وخاصة إذا تمكن الاستعمار من إنهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة أو محلية، بسبب تعرض مصالحه التي يعتمد عليها في حياته الأساسية في وطننا العربي إلى الزوال، فلئنا ندعو إلى ضرورة الإسراع بإقرار البناء الأساسي للوحدة الشاملة مع مصر، والمباشرة بتنفيذه فورا، وتخطى جميع العقبات المصطنعة من دستورية أو سياسية أو اقتصادية، ونحن نعتبر أن كل استمرار للأوضاع المحلية أصبح امرا غير طبيعي لا يعتمد في بقاءه إلا على المبررات الاستعمارية الموروثة، والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد أن أقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة .

شكل الوحدة :

من أجل ذلك نرى أن تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية :

- ١ . دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة، ويرسم نظام الحكم فيها، ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستحرر .
 - ٢ . رئيس دولة واحد .
 - ٣ . سلطة تشريعية واحدة .
 - ٤ . سلطة تنفيذية واحدة .
 - ٥ . سلطة قضائية واحدة .
 - ٦ . علم واحد، وعاصمة واحدة للدول العربية .
 - ٧ . نفس القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استنادا إلى هذا الدستور الواحد .
 - ٨ . الوحدة الدفاعية :
- أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى أن تقوم على الأسس التالية :
- (أ) قائد أعلى للقوات المسلحة للدولة العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية) .
 - (ب) مجلس دفاع أعلى .
 - (ج) قيادة عامة للقوات المسلحة .

(د) قوات مسلحة (برية - بحرية - جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز ،
توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات في أراضي
الدولة الاتحادية.

(هـ) موازنة عامة .

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية، شعورا منها بمسئوليتها القومية ودورها
التاريخي، ووفاء منها للشعب العربي في سوريا الذي حملها مسؤولية الدفاع عن بقائه
وسلامته، لتعلن أن كل وحدة لا تبني على هذه الأسس المارة الذكر ليست إلا تحالفا بين
جيشين تابعين لدولتين منفصلتين؛ ذلك أن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة، وحفظ كيائها في
عصرنا الحاضر، تقتضي دمج الشعوب العربية المنحجرة في كيان واحد، لتساهم في تحرير
بقية الوطن العربي وتقوم بواجبها لصون السلم العالمي .

كما تعلن للقيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة أنها على أتم استعداد لتحمل جميع
الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة الفورية، وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما
تتلقاه من أوامر وتوجيهات تعطى إليها من القيادة العامة الموحدة، مهما ترتب على هذا التنفيذ
، وفي الوقت نفسه تحمل كل حكومة أو فئة تتهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة
عملها تجاه الشعب العربي بأسره، وتجاه الأجيال العربية الصاعدة .

(دمشق في ١١/١/١٩٥٨ - القائد العام للجيش والقوات المسلحة) .

(٢)

إعلان الجمهورية العربية المتحدة

فى جلسة تاريخية عقدت فى قصر القبة فى القاهرة، فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨م اجتمع فخامة الرئيس شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر، بممثلى جمهوريتى سوريا ومصر؛ السادة: صبرى العسلى، عبداللطيف البغدادى، خالد العظم، زكريا محيى الدين، حامد الخوجة، أنور السادات، فاخر الكيالى، مأمون الكزبرى، حسين الشافعى، أسعد هارون، الفريق عبد الحكيم عامر، صلاح الدين البيطار، كمال الدين حسين، خليل الكلاص، نور الدين طراف، صالح عقيل، فتحى رضوان، اللواء عفيف البزرى، محمود فوزى، كمال رمزى استينو، على صبرى، عبد الرحمن العظم، محمود رياض.

وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتداولوا فى الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربى، ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين، من أن شعب كل منهما جزء من الأمة العربية؛ لذلك تذكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصرى ومجلس النواب السورى، من الموافقة الإجماعية على قيام الوحدة بين البلدين، كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة، كما تذكروا ما توالى فى السنين الأخيرة من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ساد العرب فى مختلف أقطارهم، ولحاضر مشترك بينهم، ومستقبل مأمول من كل فرد من أفرادها.

وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التى هى ثمرة للقومية العربية هى طريق العرب إلى الحرية والسيادة، وسبيل من سبل الإنسانية للتعاون والسلام؛ ولذلك فإن واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمانى إلى حيز التنفيذ، فى عزم ثابت وإصرار قوى. ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية، وأسباب نجاحها، قد توافرت بعد أن جمع بينهما فى الحقبة الأخيرة كفاح مشترك، زاد معنى القومية وضوحا، وأكد أنها حركة بناء وتحرير، وعقيدة تعاون وسلام.

لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام، وإيمانهم الكامل، وثقتهم العميقة فى وجوب توحيد مصر وسوريا فى دولة واحدة، اسمها الجمهورية العربية المتحدة.

كما يعلنون اتفاقهم الإجماعى على أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة ديمقراطيا رئاسيا، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة، يعاونه وزراء يعينهم، ويكونون مسئولين أمامه، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد يظل شعبا واحدا، وجيشا واحدا فى وحدة يتساوى فيها أبنائها فى الحقوق

والواجبات، ويدعون جميعا إلى حمايتها بالأنفس والمهج والأرواح، ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعها. وسيتقدم كل من فخامة الرئيسين شكرى القوتلى وجمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقي أمام مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصرى، فى يوم الأربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ هجرية، الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨، ببسطن فيه ما انتهى إليه هذا الاجتماع من قرارات، ويشرحان أسس الوحدة التى تقوم عليها دولة العرب الفتية. كما سيدعى الشعب فى مصر وسوريا إلى استفتاء خلال ثلاثين يوما على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية.

المجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه، يحسون بأعمق السعادة، وأجمل ألوان الفخر؛ إذ شاركوا فى الخطوة الإيجابية فى طريق وحدة العرب وتضامنهم، تلك الوحدة التى عاشت تملأ قلوب العرب كامل مرموق وهدف عظيم، حقبة بعد حقبة، وجيلا بعد جيل، والمجتمعون إذ يقررون وحدة البلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب، ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربى يريد أن يشترك معها فى وحدة أو اتحاد يدفع صن العرب الأذى والنساء، ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيائها. والله نسال أن يكلا هذه الخطوة وما يتلوها من خطوات بعين رعايته الساهرة، وبفضل عنايته السابغة، وأن يكتب للعرب فى ظل الوحدة العزة والسلام.

القاهرة فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هجرية،
الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ ميلادية.

(٣)

نص خطاب السيد الرئيس فى مجلس الأمة بمناسبة إعلان أسس الوحدة بين مصر وسوريا فى ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ بالقاهرة

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:
فى حياة الشعوب أجيال يواعدها القدر، ويختصها دون غيرها بأن تشهد نقط التحول الحاسمة فى التاريخ.
إنه يتيح لنا أن نشهد المراحل الفاصلة فى تطور الحياة الخالد، تلك المراحل التى تشبه مهرجان الشروق حين يحدث الانتقال العظيم ساعة الفجر، من ظلام الليل إلى ضوء النهار.
إن هذه الأجيال الموعودة تعيش لحظات رائعة، إنها تشهد لحظات هى انتصار عظيم، لم تصنعه وحدها، ولم تتحمل تضحياته بمفردها، وإنما هى تشهد النتيجة المجيدة، لتفاعل عوامل أخرى كثيرة، وواصلت حركتها فى ظلام الليل ووحشته، وعملت وسهرت، وظلت تدفع الثوانى بعد الثوانى، إلى الانتقال العظيم ساعة الفجر.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:
إن هذا الجيل من شعب مصر، من تلك الأجيال التى واعدتها القدر لتعيش لحظات الانتقال العظيمة التى تشبه مهرجان الشروق.
لقد عشنا ساعة الفجر ورأينا انتصار النور الطالع على ظلمات الليل الطويل، لقد عشنا فجر الاستقلال، وعشنا فجر الحرية، وعشنا فجر الأمل فى بناء مجتمع سعيد.
واليوم- أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة - نعيش فجرا جديدا رائعا.
لقد بدأ مشرق الوحدة .

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:
لقد سبق كل فجر شهدنا مطلع له ليل طويل. لقد سبقت فجر الاستقلال، وفجر الحرية، وفجر العزة والكرامة، وفجر القوة، وفجر الأمل ليال طويلة امتدت مئات السنين، فى صراع مستمر مع ظلام الاستعمار، والاستبداد، والظلم، والضعف، ليال طويلة عاشتها أجيال قبلنا، وقاست أهوالها، وتحملت مصاعبها، لكى تقرب منا اللحظات الرائعة للانتقال العظيم، وكذلك هذا الفجر الذى نشهد اللحظة مطلعة.

إن الليل الذي سبق فجر الوحدة هو - دون شك - أطول ليالي الأمة العربية؛ ذلك أن الأمل الذي يتحقق لنا اليوم، هو أقدم آمالنا.

إن تاريخ الوحدة في عمر أمتنا هو نفس عمر تاريخ أمتنا. لقد بدأ معها منذ بدأت، نشأ على نفس الأرض، وعاش نفس الحوادث، واندفع إلى نفس الأهداف، فلما استطاعت أمتنا أن ترسي قواعد وجودها في هذه المنطقة، وتثبت دعائم هذه القواعد، كان مؤكدا أن الوحدة قادمة، وأن موعدا بات قريبا.

لقد كان الكفاح من أجل الوحدة هو بنفسه الكفاح من أجل القوة، من أجل الحياة، ولقد كان التلازم بين القوة والوحدة أبرز معالم تاريخ أمتنا؛ فما من مرة تحققت الوحدة، إلا تبعتها القوة، وما من مرة توفرت القوة إلا كانت الوحدة نتيجة طبيعية لها.

وليس محض صدفة أن إشاعة الفرقة، وإقامة الحدود والحوالز، كان أول ما يفعله كل من يريد أن يتحكم في المنطقة ويسيطر عليها. وكذلك لم يكن محض صدفة أن محاولات الوحدة في المنطقة لم تتوقف منذ أربعة آلاف سنة طلبا للقوة، بل طلبا - كما قلت - للحياة.

ولقد كان أسلوب السعى إلى الوحدة يتشكل بالعصر الذي تعيش فيه كل محاولة لتحقيقها، ولكن الهدف ظل دائما لا يتغير، وبقيت الغاية في كل وقت، هي هذه اللحظات التي نعيشها الآن.

لقد اتحدت المنطقة بحكم السلاح يوم كان السلاح هو وسيلة التعبير في الطفولة الأولى للبشرية، واتحدت المنطقة بيقين النبوات حين بدأت رسالات السماء تنزل إلى الأرض لتهدئ الناس، واتحدت المنطقة بسلطان العقيدة حين اندفعت رايات الإسلام تحمل رسالة السماء الجديدة، وتؤكد ما سبقها من رسالات، وتقول كلمة الله الأخيرة في دعوة عباده إلى الحق، واتحدت المنطقة بتفاعل عناصر مختلفة في أمة عربية واحدة، واتحدت المنطقة باللغة يوم جرت العربية وحدها على كل لسان.

واتحدت المنطقة تحت دافع السلامة المشتركة يوم واجهت استعمار أوروبا يتقدم منها محاولا أن يرفع الصليب ليستر مطامعه وراء قناع من المسيحية، وكان معنى الوحدة قاطعا في دلائله حين اشتركت المسيحية في الشرق العربي في مقاومة الصليبيين، جنبا إلى جنب مع جحافل الإسلام، حتى النصر.

واتحدت المنطقة بالمشاركة في العذاب، يوم حلت عليها غارات الغزو العثماني، وأسدت من حولها أستار الجهل تعوق تقدمها، وتمنعها من الوصول إلى عصر النهضة في نفس الوقت الذي بدأ فيه عصر النهضة في أوروبا، بل إن المنطقة اتحدت فيما تعرضت له في كل نواحيها من سيطرة الاستعمار عليها، ثم كان اتحادها في الثورة على هذا الاستعمار بكل أشكاله، ومقاومته في تعدد صوره. ومع الوحدة في الثورة كانت الوحدة في التضحيات، فإن المشائق التي نصبها جمال باشا في دمشق عاصمة سوريا، لم تكن تختلف كثيرا عن المشائق التي نصبها اللورد كرومر في دنشواي، هنا في مصر.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

هكذا ترون الوحدة حقيقة يسعى إليها، أو حقيقة قائمة بالفعل. وهكذا ترون أن الصراع من أجل القوة، من أجل الحياة يتم ويتحقق بالوحدة، وترون أن الوحدة لا تتم ولا

تتحقق إلا بقوة الحياة. وهكذا ترون أن تاريخ القاهرة في خطوطه العريضة، هو بنفسه تاريخ دمشق في خطوطه العريضة.

ولقد تختلف التفاصيل، ولكن المعالم البارزة هي نفس المعالم. نفس الدول، نفس الغزاة، نفس الملوك، نفس الأبطال، ونفس الشهداء. بل إنه لما بدا في بعض الأحيان أن مصر ابتعدت عن الفكرة العربية، وقطعت ما بينها وبين المنطقة من صلات - وذلك بعد الحملة الفرنسية على مصر، ثم تحت حكم محمد علي - لم يكن الأمر في باطنه بمثل ما يبدو في ظاهره، لم يكن البعد إلا سطحيًا، ولم تكن القطيعة إلا باللسان.

أما الشواهد الحقيقية، وأما الأدلة الأصلية، فكانت تؤكد أن ما قرببه الله لا يمكن أن يبتعد، وما وصلته الطبيعة لا يمكن أن ينقطع؛ من بين الشواهد والأدلة أن جيش الفلاحين الذي سار تحت قيادة إبراهيم باشا ليحرر سوريا من الظلم العثماني كان يسمى نفسه الجيش العربي، ومن بين الشواهد والأدلة أن القاهرة، التي سارعت في النصف الأخير من القرن التاسع عشر إلى فتح النوافذ لتيارات النهضة، تحولت إلى قلعة للفكر الحر في الشرق العربي، وما لبث رواد الحرية في سوريا ورواد الحرية في المنطقة العربية كلها أن وفدوا إليها يتحصنون بأسوارها المنيعه، ويبيعون منها إشعاعات الفكر، لتعجب وتلهم، بل إن القاهرة تحولت في مطلع القرن العشرين فأصبحت، هي ودمشق، المركز الرئيسي للجمعيات السرية التي راحت تتاضل جبروت سلاطين اسطنبول، من أجل تحرير الأمة العربية، بكل ما يملكه الشباب من روح البنذل والفداء.

هكذا كانت الوحدة هي الحقيقة، وكان ماعدا الوحدة اصطناعا. وهكذا كان واضحا أنه إذا تركت المنطقة تستوحى طبيعتها وتستلهم مشاعرها، وتستمع إلى دقات قلبها، فإن اتجاهها إلى الوحدة يصبح لا ريب فيه ولا مناص منه، وهذا هو ما حدث.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

حين حصلت سوريا على استقلالها الكامل تطلعت إلى مصر، وحين حصلت مصر على استقلالها الكامل تطلعت إلى سوريا، ولقد كان التقارب، بل التوافق والتماثل كاملا، حتى قيل أن يوقع ميثاق جامعة الدول العربية، وحتى بعد أن تم توقيعه وأرادت له بعض القوى أن يبقى حبرا على ورق.

لقد كان في سوريا رد فعل لكل حركة في مصر، كما كانت أصداء الذي يحدث في دمشق تتجاوب في القاهرة.

في مصر وسوريا ذلك الفوران الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، وبدأت على أثره حركات التحرر الهائلة في إفريقيا وآسيا.

في سوريا ومصر هذه الهزات العنيفة، ووراءها جميعا محاولات تغيير الأوضاع تطلعا إلى الأفضل والأحسن، في مصر وسوريا ذلك الانفداع إلى حرب فلسطين بالفروسية والإيمان، ولكن من غير سلاح. ثم كانت في القاهرة ودمشق تلك الآثار التي ترتبت على حرب فلسطين، والتي كان أولها تلك اليقظة التي تشبه انتفاضة من لسعته النار فاستفاق.

ثم في سوريا ومصر نفس المعارك، ولو قصرنا الحساب على الشهور الأخيرة فقط لكان مدهشا أن المعارك التي خاضتها دمشق هي نفس المعارك التي خاضتها القاهرة؛ معركة

الأحلاف العسكرية، معركة السلاح، معركة عدم الانحياز، معركة المؤامرات، معركة التحرير الاقتصادي.

بل إن سوريا خاضت معركة قناة السويس بنفس العنف، وب نفس القوة التي خاضت معركة بورسعيد معركة قناة السويس. وكذلك حاربت مصر معركة التهديدات الموجهة إلى سوريا وأعصابها كلها في دمشق، وأمام أعصابها قطعة من جيشها احتل جنودها مراكزهم جنوباً إلى جنب مع إخوانهم جنود سوريا. ولقد كان ذلك كله مدهشاً، ولكنه لم يكن من صنع الصدفة. لقد مهدت عوامل كثيرة وكبيرة ونبيلة وعميقة لهذا الذي ربط بين مصر وسوريا؛ مهدت الطبيعة، ومهد التاريخ، مهد الدم، ومهدت اللغة، مهدت الأديان، ومهدت العقائد، مهدت السلامة المشتركة، ومهدت الحرية.

كذلك اشتركت في التمهيد له تجارب من الألم والعذاب صنعها فرسان الطغيان الثلاثة للسجن والمنفى والمشفقة، ولكن ذلك كله كان يمهد لهذا الفجر الذي نشهد مطلعته بعد ليلة طويلة.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

ولقد كان البشير بالفجر هو ذلك القرار الذي اتخذته مجلس النواب السوري، واتخذته مجلسكم، بالعمل فوراً لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا. كان قراركم هذا تعبيراً عن واقع هائل لا يمكن تجاهله، وصدى مستجيباً لنداء قدسي لا نستطيع أن نغلق آذاننا دونه.

ولم يكن هذا الواقع موجوداً في دمشق والقاهرة وحدهما، كذلك لم يكن ذلك النداء القدسي في هذا النطاق وحده لا يتجاوزه، وإنما كان الواقع موجوداً في كل أرجاء الوطن العربي وكان النداء هو هدير التيار المتلاطم بالموج؛ ذلك التيار الذي شقت القومية العربية كله مجراه، وحددت له خط سيره.

وهكذا بدأت القاهرة محادثات نهائية لرسم الشكل الخارجي للحقيقة الواقعة، ولقد كانت هذه المحادثات في القاهرة تجربة جديدة في التاريخ، إنها لم تكن اجتماعاً يتم بناء على رغبة سياسة أو حكام، وإنما كانت اجتماعات تمت بناء على ضغط وإلحاح، وإرادة عبيدة مصممة صادرة من قلوب الشعوب.

ولقد كان خيراً على أي حال أننا تركنا الأمور تصل إلى هذا المدى؛ فلقد كان ينبغي للشعوب أن تأخذ فرصتها كاملة حتى تثبت من يقينها، وحتى يترسب إيمانها مع الأيام إلى أعماق الأعماق، وحتى تؤكد لها الحوادث والتطورات أن طريق الوحدة هو طريق القوة؛ طريق الحياة.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

كان معنى محادثاتنا في القاهرة، ووصول رائد الوحدة وبطلها، ورافع علمها؛ المجاهد شكري القوتلي إلى مصر مع وفد من رفاقه في الجهاد، كان معناه أن الأوان قد آن، وأن الساعة التي تطلع إليها أجداننا، وعمل من أجلها أبوانا قد دقت أجراسها، وأنه قد كتب لحيلتنا بعد ليلة طويلة أن يشهد مطلع صباحها.

كان معناه أن الذى تخيلوه فى المنى قد أصبح واقعا، وأن الذى ذاقوا من أجله الموت قد أصبح هو الحياة نفسها.

كان معناه أن الذى نصبت المشائى لتحول دونه قد أصبحت له وحده قوة القانون وقدرته
كان معناه أن الذى اصطنعت الفرقة بينه قد عاد إلى طبيعته التى أودعها الله فيه كلا
متجانسا متحدا .

كان معناه أن السلاسل تكسرت، أن السدود انهارت، أن الحواجز سقطت، أن الشظايا
المتناثرة، والأجزاء المتفرقة، توشك أن تعود إلى بعضها بل إلى كلها. كان معناه أن سوريا
ومصر، قد قررتا تحمل المسئولية التاريخية التى تهيأتا لها، بوصفهما بلدين عربيين، خلص
زمام الأمر فيهما لأبنائهما، وتحققت لهما فى أراضيها سيادة حقيقية، واستقلال كامل، كان
ذلك هو معنى محادثات القاهرة.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

ولقد انتهت محادثاتنا، إلى إعلان الوحدة رسميا، وتوقيع هذا الإعلان، فى يوم السبت
الأول من فبراير سنة ١٩٥٨.

وقد أودع هذا الإعلان التاريخى فى مكتب مجلسكم، وكانت النتيجة الكبرى له هى توحيد
مصر وسوريا فى دولة واحدة، اسمها الجمهورية العربية المتحدة. يكون نظام الحكم فيها
ديمقراطيا رياسيا، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة، يعاونه وزراء يعينهم، ويكونون
مسئولين أمامه، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد، ويكون لها علم واحد،
يظل شعبا واحدا وجيشا واحدا، فى وحدة يتساوى فيها أبنائها فى الحقوق والواجبات.

ثم كان اتفاقنا بعد ذلك على المبادئ التالية لتقوم عليها الجمهورية فى فترة الانتقال:

١- الدولة العربية المتحدة، جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، وشعبها جزء من
الأمة العربية.

٢- الحريات مكفولة فى حدود القانون.

٣- الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون، ومساهماتهم فى الحياة العامة
واجب وطنى عليهم.

٤- يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة، يحدد أعضاؤه، ويتم اختيارهم
بقرار من رئيس الجمهورية، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين أعضاء
مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى.

٥- يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية.

٦- الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية الا
للمنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل، وفقا للقانون.

٧- إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها فى
غير الأحوال المبينة فى القانون.

٨- القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون.

- ٩- كل ما قرره التشريعات المعمول بها فى سوريا وفى مصر تبقى سارية المفعول بالنطاق الإقليمى المقرر لها عند إصدارها، ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها.
- ١٠- تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما: سوريا ومصر.
- ١١- يشكل فى كل إقليم مجلس تنفيذى، يرأسه رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية، ويعاونه وزراء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس المجلس التنفيذى بقرار من رئيس الجمهورية.
- ١٢- تحدد اختصاصات المجلس التنفيذى بقرار من رئيس الجمهورية.
- ١٣- تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين كل من سوريا ومصر، وبين الدول الأخرى، وتظل هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول فى النطاق الإقليمى المقرر لها عند إبرامها، ووفقا لقواعد القانون الدولى.
- ١٤- تبقى المصالح العامة والنظم الإدارية القائمة معمولا بها فى كل من سوريا ومصر، إلى أن يعاد تنظيمها وتوحيدها بقرارات من رئيس الجمهورية.
- ١٥- يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية، ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.
- ١٦- تتخذ الإجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة.
- ١٧- يجرى الاستفتاء على الوحدة، وعلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى يوم الجمعة الموافق ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

هنا لابد من وقفة لتحدث فيها عن دستور ١٦ يناير، الذى كان مجلسكم أعظم نتاجه، إن هذا الدستور خالد، ولم يكن معقولا أن الثورة التى وضعت وأعلنت قيامه - منبثقا من صميم إرادة الشعب، وخلاصة تجاربه - ترضى لهذا الدستور أن يسقط أو يضيع.

ولكن للمستور، كما قلت لحضراتكم، يوم كان لى شرف الحديث إليكم هنا، فى يوم ١٦ يناير الماضى، ليس مجرد النصوص الجامدة، وإنما هو الحركة الدائمة اليقظة، فى اتجاه المستقبل الذى نسعى إليه، وهو الإطار الذى ينظم هذه الحركة، ويجمع صفوفها.

ولقد وقعت حركة هائلة، جمعت شعبين من أمة واحدة فى جمهورية متحدة، وكان لابد أن يتسع الإطار لى يستطيع أن يضم للنطاق الجديد؛ لذلك كان لابد لدستور ١٦ يناير أن يدخل فى تجربة حياة أفسح وأرحب، كذلك كان لابد لمجلسكم الذى كان أعظم نتائج دستور ١٦ يناير أن يدخل نفس التجربة.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

قلت لحضراتكم مرة، إننا نعتبركم مجلس الثورة الجديد، باعتبار أن الثورة مستمرة، وإنه لما يدعو إلى الأمل أن تجربة الشهور القليلة التى مضت، منذ بدأ مجلسكم يمارس عمله، كانت تبشر بتعاون كامل، يستهدف صيانة مصالح الشعب، ويسعى إلى بناء المجتمع الجديد.

وإنه لحق علينا أن نقول لحضراتكم - في هذه اللحظات الفاصلة في تاريخ شعبنا - إنكم كنتم على خير ما كنا نؤمل ونتمنى، وإن مشاركتكم لنا في المسئوليات كانت خير عون لنا فيما مضينا لتحقيقه من الأمور.

وإنه لمما يسعدني، أن التطور العظيم الذي نعيشه، لن ينهي صحبتنا على الطريق، وإنما هو على العكس، سيقوى الأواصر بيننا، ويشد الصلات، ويجعلنا فيما نحن مقبلون عليه أكثر اندفاعا وأكثر صلابة، وأعز وحدة وتضامنا.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

على أنني أرى أنه من واجبي - في هذه اللحظات - أن أصرحكم وشعب الجمهورية العربية المتحدة كله معكم، أن الطريق الذي نقبل عليه طويل وشاق، إن رحلتنا عليه ليست نزهة نروح بها عن النفس، وإنما رحلتنا هي مشاق ومتاعب، وكفاح وجهاد، ولكن هذه كلها هي الثمن العادل للأمل الكبير الذي نسعى إليه.

ولسوف يضاعف من مصاعب ما سوف نلقاه أمامنا على الطريق أن الذين لا تروهم وحدة سوريا ومصر، ولا توافق أغراضهم، لن يتقبلوها بالرضا والسكوت، وإنما ستكون للمساعي، وستكون المحاولات، وستكون المناورات.

لهذا أقول لكم من الآن: إننا في سعيينا على طريق أملنا يجب أن نظل مفتوحين الأعين - منتبهين الحس والوجدان.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

إننا نعيش فترة رائعة، ولكن علينا أن ندرك أن لهذه الفترة الرائعة أخطارها أيضا، وربما كانت شهوات أنفسنا هي أكبر الأخطار التي يتعين علينا مواجهتها، لقد مرت علينا قرون من الزمان وأحلامنا وأمانينا، ورغباتنا وأهدافنا، حبيسة وراء الحواجز والسدود التي صنعها الاستعمار.

ولقد تهاوت الحواجز والسدود لما زال وجود الاستعمار من بلادنا، وهكذا بدأت الأحلام والأمانى والرغبات والأهداف تتطلق من عقاليها، وتتدافع بسرعة للكبت الطويل، في مثل تدفق الفيضان.

ولقد كان هذا هو التفسير الحقيقي لسرعة الحوادث في جيلنا، وهذا أمر طبيعي، بعد لجيل عديدة مكبوتة، ولكن هذا أيضا تحذير كما هو تفسير.

إنه تحذير بأن من أول واجباتنا أن نقيم من الحكمة خزانات على أمانينا، ثم نفتح عينها ليمر التيار.. على شكل الفيضان المنظم، ولا يقفز فوق رؤوسنا كالطوفان العالى الشديد.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

إننى واثق أن التجربة التي نواجهها اليوم ستحقق كل ما يرجوه لها هؤلاء الذين عملوا لمشرق فجرها، طوال الليل الموحش المظلم.

وإنه لمما يؤكد ثقتي أن الله - تعالت قدرته - قد جمع قلبنا بقلب خير رفيق على طريق، خير سند في معركة، وخير قريب، خير أخ، وخير حبيب.

لقد لكد شعب سوريا بتجارب الأيام، تجربة بعد تجربة، أنه طليعة القومية العربية، وأنه رأس الحربة في انتفاعها، وأنه الحارس الأمين لثرائها المجيد.

أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :
لقد بزغ أمل جديد على أفق هذا الشرق. إن دولة جديدة تتبعث في قلبه، لقد قامت دولة كبرى في هذا الشرق، ليست دخيلة فيه، ولا غاصبة، ليست عادية عليه ولا مستعدية، دولة تحمي ولا تهدد، تصون ولا تبدد، تقوى ولا تضعف، توحد ولا تفرق، تسالم ولا تفرط، تشد أزر الصديق، ترد كيد العدو، لا تتحزب ولا تتعصب، لا تتحرف ولا تتحاز، تؤكد العدل، تدعم السلام، توفر الرخاء لها وللمن حولها، وللشعر جميعا، بقدر ما تتحمل وتطبق.

أيها الإخوة المواطنون أعضاء مجلس الأمة :
وفتكم الله، وبارك لكم وحدتكم، وحمل جمهوريتكم العربية المتحدة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(٤)

**صور الأربع استقالات التي تقدم بها
بعض الوزراء
السوريين في دولة الوحدة**

بسم الله الرحمن الرحيم

رياسة الجمهورية
نائب الرئيس

سيادة الرئيس .. فلنلق التحية والاحترام

إنني إذ أبادر بفسح المجال أمام سيادتكم لانتقاء من ستتوفقون لاختيارهم لخدمة الجمهورية، لا بد لي من أن أشير إلى أن هذه الرغبة قد أعربت عنها بمناسبات عدة. وإنني لأرجو من سيادتكم أن تتأكدوا من النية الصادقة والصرحة والأمانة بكل ما أبديته لسيادتكم من آراء متواضعة، وما قمت به من عمل خلال العامين المنصرمين. أكون ممتنا إذا تمكنت من توديعكم وشكركم. رجيا لسيادتكم التوفيق بخدمة القضية العربية وللجمهورية العربية المتحدة الأزدهار والنقدم.

أكرم الحوراني

٢٤ - ١٢ - ١٩٥٩.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزير الثقافة والإرشاد القومي

القاهرة ٢٤ ديسمبر ١٩٥٩

سيادة الرئيس ..

تحية عربية، أما بعد :

فقد مضت سنتان تقريبا على قيام جمهوريتنا للعزيزة، عملت خلالهما على أداء كل ما استطعت أدائه من خدمة في سبيل تدعيم وحدة جمهوريتنا وتحقيق أهدافنا القومية، سواء بما أبديت لسيادتكم من آراء كان رائدى فيها الصراحة والإخلاص، أو بما قمت من عمل فى المراكز الوزارية التى شغلتها.

ولكنى شعرت منذ مدة غير قصيرة، وأشعر الآن أكثر، أن ثمة عوامل سلبية قد مكنتها للظروف من التغلب على العوامل الإيجابية التى لا بد منها للتدعيم وحدة جمهوريتنا وبناء نهضتها، وأصبح من المتعذر على معها أن أودى أية خدمة مجدية.

لهذا لم أجد بدا من أن أتقدم إلى سيادتكم باستقالتي هذه ، مؤكدا أنها لن تؤثر أبدا فى إيماني العميق بمستقبل جمهوريتنا الغالية التى كان لكم اليد الطولى فى إقامتها، ومتمنيا على الله أن يأخذ بيدكم لما فيه قوة وحدتها، وخيرها، وازدهارها.

وفى الختام أرجو لسيادة الرئيس أن يسمح لكم وقتكم بتحديد موعد لزيارتكم؛ كى أقدم لكم خالص الشكر على الثقة التى أوليتموها طيلة هذه الفترة.

أدامكم الله يا سيادة الرئيس ذخرا لأمتنا العربية وجمهوريتنا العربية الغالية.

وزير الثقافة والإرشاد القومي للمركزى

صلاح الدين البيطار

السيد/ رئيس الجمهورية العربية المتحدة

أرجو إعفائي من منصبى، شاكرا لكم تقكم الفالية، متمنيا العزة والمجد لجمهوريتنا الفية
بقياتكم الحميدة. ودمتم.

لمشق ١٩٥٩/١٢/٢٣

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل التنفيذي
عبد القى قنوت

سيادة رئيس للجمهورية العربية المتحدة :

أرجو إعفائي من مهمتي كوزير للإصلاح الزراعي، شاكرا لسيادتكم تقفكم الغالية.
حفظ الله جمهوريتنا ووفقكم في خدمة أمتنا العربية.

دمشق / ١٩٥٩/١٢/٢٣

مصطفى حمدون

(٥)

نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر

فى صباح يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ سنة من إذاعة القاهرة

أيها المواطنون . .

أتحدث إليكم من دار الإذاعة فى القاهرة، وهذه هى أول مرة أنتقل فيها إلى دار الإذاعة لأتحدث إلى الشعب .

فى كل الظروف التى قابلتكم لم أنتقل إلى دار الإذاعة، ولكن اليوم نقابل ظرفا يؤثر على الأهداف الكبرى التى كافحنا من أجلها؛ فقد قامت بعض قوات للجيش فى دمشق صباح اليوم - وهى قوات صغيرة - بالتحرك من معسكر قننة واستولت على الإذاعة فى دمشق، وحاصرت مقر القيادة، وأذاعت بيانات متتالية، هذا العمل يؤثر على وحدتنا الوطنية.

هذا هو ما دعانى إلى أن أنتقل إلى الإذاعة لأتحدث إليكم. فى سنة ١٩٥٦ تعرضنا للعدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى، ما انتقلنا إلى الإذاعة علشان كنت أعرف إن علينا كلنا واجبات مقدسة نحو حماية بلدنا، أنتقلت النهاردة للإذاعة؛ لأن ما حدث اليوم أخطر مما حدث فى ١٩٥٦.

ما حدث فى ١٩٥٦ كان عدوانا خارجيا، ما حدث اليوم هو عمل يؤثر على الأهداف الللى نادينا بها جميعا، هو عمل يؤثر على كفاحنا الطويل فى سبيل عروبتنا وفى سبيل أممتنا العربية، هو عمل يؤثر على دعوة القومية العربية الللى استشهد من أجلها الآباء، واستشهد من أجلها الأجداد، هو عمل يؤثر على كل الشعائر الللى احنا رفعناها، هو عمل يؤثر على حاضرنا ومستقبلنا.

أى انقسام فى الوحدة الوطنية هو أخطر بكثير من أى عدوان خارجى. الوحدة الوطنية كانت دائما لنا طلبا مقدسا وهدفا عزيزا. الوحدة الوطنية كانت دائما هى الدرع اللواقى لهذه الجمهورية العربية المتحدة ضد أعدائها. أعدائها الللى قاموا من أول يوم لقيامها، يحاربوها ويعملوا على القضاء عليها. الوحدة الوطنية هى الللى دعتنى النهارده إلى أن أتحدث إلى الإذاعة لأتحدث إليكم. العدوان الخارجى لم يدعنى بأى حال إلى أن أتحدث إلى الإذاعة لأتحدث. الوحدة الوطنية هى أمان هذه الجمهورية.

تحركت بعض قوات من الجيش، حاصرت قيادة الجيش، استولت على الإذاعة، وأعلنت بيانات متعددة. أربعة بيانات.. مين مسئول عن أن يحمى للجمهورية العربية المتحدة، من هو المسئول عن حماية الوحدة العربية والقومية العربية؟ البيانات الللى أنيغت تكلمت عن القومية العربية، وتكلمت عن الوحدة العربية، وتكلمت عن الوحدة المقدسة، ولكن هل للعمل الذى قام به بعض أفراد الجيش الأول اليوم ينسجم مع الكلام عن الوحدة العربية، ينسجم مع الكلام عن

الوحدة المقننة، ينسجم مع أهدافنا التي نادت دائما بالوحدة العربية والقومية العربية؟ إن أي عمل يؤثر على الوحدة الوطنية إنما هو ضربة في صميم الوحدة، وهو ضربة في صميم القومية العربية.

قد يعتقد بعض الناس أنني سأنتهز هذه الفرصة حتى أعلن فك الجمهورية العربية المتحدة، أنا غير قادر على فك الجمهورية العربية المتحدة، وليس من سلطتي، وليس من شيمتي بأي حال من الأحوال أن أعلن فك الجمهورية العربية المتحدة، أو حل الجمهورية العربية المتحدة.

أعدونا من أربع سنوات بينادوا بحل الجمهورية العربية المتحدة. إسرائيل يتكادى بحل الجمهورية العربية المتحدة. الاستعمار وأعوان الاستعمار بينادوا بحل الجمهورية العربية المتحدة، كل أعداء العرب في كل مكان بينادوا بحل الجمهورية العربية المتحدة.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن أنضم إلى أعداء الأمة العربية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن أنضم إلى أعداء الوطن العربي، وأقول إنني أعلن حل الجمهورية العربية المتحدة.

لنا مسئول تجاه كل سوري وتجاه كل مصري وتجاه كل عربي في هذا الوطن العربي، مسئول عن هذه الجمهورية وعن حماية هذه الجمهورية.

كل فرد من أبناء الجمهورية العربية المتحدة مسئول عن حماية هذه الجمهورية، وأهداف هذه الجمهورية. كل فرد من أفراد الجيش - جيش الجمهورية العربية المتحدة - مسئول عن حماية هذه الجمهورية، وعن أهداف هذه الجمهورية.

كل فرد من أبناء الوطن العربي مسئول عن حماية هذه الجمهورية، وأهداف هذه الجمهورية؛ لأن هذه الجمهورية هي طليعة الكفاح العربي، وهي طليعة الوحدة العربية، وهي قاعدة للكفاح العربي، وهي قاعدة الوحدة العربية والقومية العربية.

سوريا كانت دائما هي التي تتكادى بهذه الأهداف، دمشق كانت دائما هي قلب العروبة النابض التي بينادى بالوحدة العربية على مر السنين وعلى مر الأيام. دمشق كانت دائما هي القلعة الحصينة في وجه الاستعمار، وفي وجه أعداء الأمة العربية، وفي وجه أعداء وحدة الوطن العربي.

كانت القلاع تستسلم ولكن سوريا لم تستسلم أبدا، ولكنها استمرت ترفع راية الوحدة العربية، وراية القومية العربية عالية، واستطاعت بتصميمها وإرادتها في سنة ١٩٥٨ أن تفرض هذه الوحدة، وأن تقيمها، وأن تضعها موضع التنفيذ، وأن تعلن قيام الجمهورية العربية. وأنا غير قادر أيها الإخوة، بأي حال من الأحوال، أن أعلن - نتيجة هذا العمل للطنش الذي قام به بعض الأفراد الذين غرر بهم - أن الجمهورية العربية المتحدة قد انحلت، أن أعلن هذا أبدا بأي حال من الأحوال مهما جابهني من المتعصب.

فقد جابهني متعصب كثيرة في هذه السنين الأربع؛ جابهني متعصب ساعدت على قيامها جميع القوى التي وقفت دائما على مر السنين ضد الوحدة العربية، وضد القومية العربية، فلم لكفر أبدا بالقومية العربية، ولم لكفر أبدا بالوحدة العربية، ولم أشعر بالضيق رغم المتعصب التي لاقيتها.

كلكم أيها الإخوة تعرفون كيف قامت الوحدة في سنة ١٩٥٨ وكان الجيش السوري في هذا الوقت منقسما إلى شيع وأحزاب، وكانت الانقلابات التي مرت على سوريا قبل ذلك

معروفة لكل فرد فيكم؛ وكان أول أساس لهذه الوحدة الأساس الذي تكلمت عنه مع من تكلموا معى عن الوحدة الوطنية، وبعد الجيش عن السياسة؛ لأن الجيش إذا دخل فى السياسة فإنه يقسم البلد إلى شيع وأحزاب، الجيش إذا تدخل فى السياسة أو إذا تدخل بعض أفراد الجيش فى السياسة فلا بد أن يتصدى لهم بعض الأفراد الآخرين، وإلى أين سيكون الحال، وإلى أين سيكون المصير؟

إن الأعداء يتربصون بنا من كل جانب، إن إسرائيل تتربص بنا، إن للرجعية تتربص بنا، إن الاستعمار يتربص بنا. وقد كانت سوريا دائما هى هدف الاستعمار، يهدف إلى تقسيمها، يهدف إلى تقطيع أوصالها.

ومنذ أيام قلت فى خطاب لى عن حديث لأحد الأحزاب الإسرائيلية فى معركة الانتخابات: لقد قالوا 'كانت هناك فرصة لنا حينما تولت الانقلابات فى سوريا حتى نستطيع أن نستولى على الأجزاء التى توجد بجانب بحيرة طبرية والتى يسيطر منها الجيش السورى على مواقع إسرائيل'.

هذا هو الحال. إن أى عمل ضد هذه الوحدة العربية، وضد الجمهورية العربية المتحدة، إنما هو عمل ضد كل فرد من أبناء هذه الجمهورية، وضد كل فرد من أبناء هذه الأمة العربية، وضد الشعارات التى رفعها كل فرد منا، وضد الأهداف التى عملنا على تحقيقها.

هذا أيها الإخوة المواطنون هو رد فعلى الأول لهذه الحركة التى قامت بها قوة صغيرة من قوات الجيش الأول فى قننة. وإلى حينما تصفحت البيانات التى أعلنتها هذه القوة، رأيت أنهم يتكلمون عن القومية العربية وعن الوحدة المقدسة. ثم يتكلمون بعد ذلك عن الاستعمار، كيف تكون هناك وحدة وكيف يكون هناك استعمار؟ إن الكلام عن الاستعمار إنما هو تريد لما كانت تذيعه الدوائر الاستعمارية، وأعداء الوحدة العربية وأعداء القومية العربية.

منذ أول يوم قامت فيه الجمهورية العربية المتحدة تعرضت جمهوريتكم إلى حملات مستمرة، إلى حملات كلها افتراء؛ بقصد التأثير فى الروح المعنوية، وبقصد إثباط همة هذا الشعب. ولكن هل أثرت هذه الحملات على همة هذا الشعب أو على روحه المعنوية، أو هل أثرت على الجيش الذى ألى على نفسه أن يحمى هذه الجمهورية ويحمى أهدافها؟ إنها لم تؤثر بأى حال من الأحوال؛ فالشعب هو الشعب الذى نادى دائما بالقومية العربية والوحدة العربية، والجيش هو الجيش الذى أقام هذه الجمهورية العربية المتحدة ليضع أهداف الشعب وشعاراته موضع التنفيذ.

واليوم أيها الإخوة، إذا قامت قوة صغيرة من قواتنا المسلحة لتقوم بهذا العمل، وتضرب الوحدة، وتضرب الأمل الكبير، ثم لتضرب شعار القومية العربية، ثم تعلن فى بيانها أنها قامت بحركتها من أجل الوحدة المقدسة، ومن أجل سوريا الثائرة، قامت بثار، ممن تثار؟ كيف يثار العربى من العربى، كيف يثار العربى وهو يعمل ضد شعبه وضد وطنه، وضد أبناء بلده؟

كيف نقول إننا نثار ونحن ننفذ أهداف أعداء الجمهورية، وأعداء القومية العربية؟ إننى أيها الإخوة للمواطنون، أشعر بالأسف والأسف وأنا أتحدث إليكم هذا الصباح هذا الحديث؛ لأننى لأول مرة أشعر بالوحدة الوطنية وهى تتأثر بتحريك قوة من قوات الجيش الأول من معسكرها فى قننة، لتحاصر القيادة فى دمشق ولتستولى على الإذاعة، ثم تنبع بعد

ذلك بيانات تتكلم عن الوحدة المقدسة، وعن الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج. ثم بعد هذا تتكلم عن القرارات الثورية ونقول إن الحكومة أصدرت قرارات سمّتها ثورية والثورة منها براء، قرارات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب .

إن هذه الحركة التي قامت بها هذه القوة الصغيرة تقوم وتعلن أنها ضد القرارات الثورية، للقرارات الاشتراكية التي أعلنها.

من أجل من أعلننا هذه القرارات؟ من أجل فرد من الأفراد، أو من أجل حفنة من الناس؟ أعلننا هذه القرارات من أجل الشعب، ومن أجل حقوق هذا الشعب، ومن أجل القضاء على الاستغلال، ومن أجل القضاء على الاستبداد، ومن أجل إقامة عدالة اجتماعية. لا يمكن لشعب بأى حال من الأحوال أن يشعر بالحرية الحقيقية إلا إذا شعر بالعدالة الاجتماعية.

قامت هذه القوة الصغيرة، وأعلنت هذه البيانات وأذاعت هذه الإذاعات. وماذا هو موقفنا الآن؟ إننا نريد أن نتجنب سفك الدماء. إن قوات الجيش الأول فى كل مكان تتحرك الآن إلى دمشق لنقلهم هذه القوة التي تمردت على إرادة الشعب، والتي قامت لتهدد سلامة الجمهورية، وإنى أعلن أن استمرار هذه الحركة واستمرار هذا العصيان يهدد لسلامة الجمهورية، وتهديد لدعوة القومية العربية، وتهديد لدعوة الوحدة العربية، ونكسة كبرى لثورتنا التي أيدها الشعب كله فى كل مكان .

إن الجيش الأول فى كل مكان فى سوريا يتحرك الآن بعد أن صدرت له الأوامر إلى دمشق ليوقف هذه الحركة وليوقف هذا التمرد، ليوقف الطعنة التي توجه إلى قلب القومية العربية، وليوقف الطعنة التي توجه إلى ظهر الوحدة العربية، وليوقف الطعنة التي توجه إلى الكرامة العربية والثورة العربية .

ولكن من أجل من تسفك الدماء؟ ولمصلحة من تسفك الدماء؟ إن الجنود الذين قاموا بهذه الحركة هم من أبناء الشعب. من أجل من القرارات الثورية التي صدرت؟ من أجل هؤلاء الجنود. ليس الجندي إلا الفلاح، وإلا العامل، ابن الفلاح وابن العامل.

تحديد الملكية من أجل الفلاح، ومن أجل حرية الفلاح، القرارات الثورية الاشتراكية من أجل العامل، ومن أجل أن يكون له فى وطنه المساواة، المساواة الحقيقية، المساواة الاجتماعية مع المساواة السياسية .

هذا أيها الإخوة المواطنون هو ما أقوله، لن أعلن أبداً بأى حال من الأحوال، أننى أنتهز هذه الفرصة بعد المتاعب التي قابلتها لأعلن حل الجمهورية العربية المتحدة. فلنا مسئول عن هذه الجمهورية من القامشلى إلى أسوان وأنا مسئول عن كل فرد من أبناء هذه الجمهورية. ولنا مسئول عن الأهداف التي أعلنتموها، والتي قبلت تحقيقها معكم، مسئول عن الوحدة العربية، وعن دعوة القومية العربية. لن أنتهز هذه الفرصة أيها الإخوة وأقول فلتحل على المتاعب وأعلن حل الجمهورية العربية المتحدة. أبداً لن أقول هذا بأى حال من الأحوال، لن لها بإرادتى، ولن أقولها رغم إرادتى، لأنى آمنت بالأهداف التي أعلنها هذا الشعب.

آمنت بالأهداف التي أعلنها الأمة العربية، آمنت بالأهداف التي صممت سوريا على نعتها وعلى تحقيقها، وقالت لى: تعاون، فتعاونت، وقالت لى: فلنتحد، فاتحدت، وقالت لى: لنسرق فى الطريق، فسرت فى الطريق. وكنت أعرف أيها الإخوة فى عام ١٩٥٨، أن الوحدة

بمفعولها الدستوري ليست بالأمر السهل ولكنها أمر صعب. وقلت هذا لمن طالبوني بالوحدة في عام ١٩٥٨.

قلت لهم: فلنمهد للوحدة؛ لأن الوحدة تحتاج إلى تمهيد. فالوحدة متاعب والوحدة مشاكل والوحدة امتزاج. قلت هذا ولكنهم قالوا لي: أين الأهداف التي ناديت بها؟ أين الأهداف التي أعلنتها؟ هل تتكرر لهذه الأهداف؟ قلت: أبداً إنني لا تتكرر لأهدافي، ولكن ليطمئن قلبي، وليطمئن قلبي على المستقبل. قالوا: وماذا عن سوريا هل تترك سوريا؟ هل تتركها لتتنازعها الأحقاد، هل تترك سوريا لتضيع؟ قلت: أبداً إن سوريا بالنسبة لي وطني، وإن سوريا بالنسبة لي قطعة من الوطن العربي الذي آمنت به.

وقلت: إنني أقبل بالوحدة، ولكنني حينما أقبل بالوحدة فأنا لن أفرط فيها بأي حال من الأحوال. حينما أقبل الوحدة سأسير في طريق ثورتنا التي ألينا على أنفسنا أن نحقق مبادئها: القضاء على الإقطاع، والقضاء على سيطرة رأس المال، والقضاء على الاحتكار، وإقامة عدالة اجتماعية، وإقامة جيش وطني قوي.

سرت في هذا الخط المرسوم الذي أعلنه دائماً، وعملت على تحقيقه من أجل حرية الفرد، ومن أجل كرامة الفرد. سرت في هذا الخط المرسوم، وأنا أشعر أني بهذا لحق أهداف كل فرد من أبناء الجمهورية العربية المتحدة سواء في سوريا أو في مصر.

واليوم أيها الإخوة المواطنون؛ أشعر بالأسى وأنا أتحدث إليكم هذا الحديث، بعد أن سارت جمهوريتنا في طريق العدالة الاجتماعية، وفي طريق القوة وفي طريق البناء. أشعر بالأسى وأنا أتحدث إليكم، وأنا أشعر أن الوحدة الوطنية اليوم تكتسبت بتحرك هذه القوات، وإعلان هذه البيانات. اليوم أيها الإخوة أشعر بالأسى لأنني لا أصور أن دماء العرب تسفك بأيدي العرب.

اليوم أيها الإخوة أشعر بالأسى لأنني لا أرضى للدماء العربية أن تسيل، أشعر بالأسى ولكنني في نفس الوقت أقول: ستبقى الجمهورية العربية المتحدة، ستبقى طليعة للكفاح العربي، وستبقى قاعدة للكفاح العربي، ستبقى بفضل الشعب العربي، وبفضل الجيش العربي، ستبقى بفضل إيمان الشعب العربي، وبفضل إيمان الجيش العربي، ستبقى ولن تتحقق أهداف أعداء الأمة العربية. لن تتحقق أهداف إسرائيل بضرب الوحدة العربية والقومية العربية، لن تتحقق أهداف الاستعمار بضرب القومية العربية والوحدة العربية، لن تتحقق أهداف الرجعية بضرب الوحدة العربية والثورة الاشتراكية، لن تتحقق هذه الأهداف، إنما الذي سيتحقق فهو هدفكم أنتم. أنتم الشعب العربي الذي كافح من أجل الأمة العربية، ومن أجل الوحدة العربية، ومن أجل القومية العربية. الذي سمرتقع هو الأهداف التي أعلنتموها؛ أهدافكم في الوحدة.

فقد كانت سوريا دائماً هي قلب الوحدة، كانت سوريا هي قلب العربية، وكان الشعب السوري هو الذي رفع الأعلام دائماً من أجل الوحدة، ومن أجل العربية حينما نكست جميع الأعلام. إن أعلامنا أيها الإخوة؛ أعلام القومية العربية، لن تنكس، فالشعب العربي لن يقبل أبداً أن تنكس ثورته، والجيش العربي لن يقبل أبداً أن تنكس ثورته السياسية وثورته الاجتماعية.

والله يوفقكم أيها الإخوة. والسلام عليكم ورحمة الله.

(٦)

الخطاب الثانى الساعة ٧ مساء يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ من إذاعة القاهرة

أيها المواطنون :

لقد كان أول ما فعلته هذا الصباح، هو أن ذهبت إلى دار الإذاعة لأطلع الشعب على حقيقة ما يجرى، وإلى أعود الآن مرة أخرى إلى مخاطبتكم؛ لأنى أريد أن تعرفوا جميعا منى تفاصيل الموقف مثل ما أعرف.

إن التمرد المؤسف الذى حدث صباح اليوم فى دمشق، أمر بالغ الخطورة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة، وبالنسبة لاستقرارها، وبالنسبة لقدرتها على تحقيق آمال شعبها. أريدكم أيها الإخوة جميعا فى هذه اللحظات أن تعرفوا كل شئ، وأن يكون بحتكم للموقف مع بحثى له وقراركم فيه مع قرارى. لقد أخبرتكم فى الصباح بما حدث. توالى البيانات وفيها هجوم واضح على الوحدة العربية وعلى الجمهورية العربية المتحدة، على القرارات الاشتراكية، كان البيان الثانى فيه اتهامات باطلة. كان البيان الثانى فيه إنكار لكل ما قامت به حركة الوحدة العربية، فيه إنكار لكفاح الشعب العربى من أجل الوحدة العربية، فيه إنكار لتضحيات الشعب العربى من أجل الوحدة العربية، فيه إنكار لكل المبادئ وكل المثل وكل القيم التى آمننا بها، والتى كافحنا فى سبيلها.

هذا البيان الذى تصدى للقرارات الثورية الأخيرة التى نادت بالعدالة الاجتماعية، والتى نادت بالقضاء على الاستغلال، والتى نادت بالقضاء على الاحتكار، والتى نادت بإقامة عدالة اجتماعية، وإقامة المساواة بين ربوع هذه الأمة. وكان من الواضح أن هذا القول لا يمكن أن يقال إلا من رجعى، أو إلا من متأمر مع القوى الرجعية، أو القوى الاستعمارية. ولم يكن الشعب السورى أيها الأخوة - أو لم يكن للشعب فى الجمهورية العربية المتحدة - إلا الشعب الثمنى الذى يعمل على أن يحصل على أهدافه؛ أهدافه فى الحرية والمساواة، أهدافه فى العدالة والديمقراطية، أهدافه فى العدالة الاجتماعية.

لقد كافحتم من أجل هذه الأهداف، ولقد رفعتم الشعارات دائما من أجل هذه الأهداف، قبل الوحدة، وبعد الوحدة، ولم تكن للوحدة - أيها الإخوة المواطنون - إلا تحقيقا لهذه الشعارات، وإلا خطوة فى سبيل وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ. عدالة اجتماعية من أجل المواطن فى وطنه، عدالة اجتماعية من أجل العامل فى عمله، عدالة اجتماعية ضد الإقطاع ومن أجل الفلاح، من أجل كرامة الإنسان.

كانت هذه هي آمال شعب الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت هذه هي الطريق التي سرنا فيها؛ الحياة الحرة الكريمة لكل فرد، لا إقطاع، لا استغلال، لا احتكار، لا سيطرة لرأس المال على الفرد، لا دكتاتورية لرأس المال، وإنما حرية وعدالة اجتماعية، عدالة اجتماعية نعيد بها حقوق الإنسان، من أجل العامل، ومن أجل الفلاح، من أجل كل مواطن شريف من أبناء هذه الجمهورية العربية المتحدة؛ من أجل كل مواطن يعمل من أجل يومه ومن أجل غده، من أجل كل مواطن يعمل من أجل أبنائه، ومن أجل أن يكون لأبنائه في هذه الأمة الحياة الحرة الكريمة، ولن يمكن للحياة الحرة الكريمة أن تتوفر إلا إذا توفرت الديمقراطية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. كان هذا هو ما هلمجه للبيان الثاني، الذي أذاعه الضباط المتمردون.

وبعد هذا - أيها الإخوة - هب للشعب في جميع أنحاء سوريا، هب الشعب في دمشق، وأظهر عن معننه وعن أصالته، رفع الشعارات التي رفعها دائماً، شعارات من أجل الوحدة المقدسة، وشعارات من أجل القومية العربية، وشعارات من أجل فداء الوحدة بالأرواح وبالدماء. وهب للشعب أيضاً في حلب، هب الشعب يتظاهر وينادي بأهدافه التي طالما نادى بها، ونادى بها الآباء والأجداد، بل أسبقهم من أجلها الآباء والأجداد، لم يخف هذا الشعب الذي آمن بالجمهورية العربية المتحدة، لم يخف من الدبابات التي تسلت في الظلام. إن الشعب حينما أظهر إرادته أظهرها في وضوح النهار، إن الشعب حينما أعلن الوحدة أعلنها في وضوح النهار، وأنا، أيها الإخوة المواطنون، إنني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن أتخلى عن هذا الشعب، هذا الشعب الذي لم يتخل عن مبادئه، والذي لم يتخل عن إيمانه؛ إيمانه بالوحدة العربية والقومية العربية.

لا يمكن أن أتخلى عن الذين أيدوا الوحدة في هذا اليوم وفي هذه الظروف المؤسفة، لا يمكن هذا بأي حال من الأحوال، لقد مضى بعض الضباط المتمردين، وسيطروا على القيادة في دمشق، وحاصروها؛ حاصروا القيادة، وحاصروا المشير وحاصروا ضباط القيادة، ولكنهم لم يتمكنوا أبداً من أن يحاصروا هذا الشعب، ويحاصروا إرادته، ولم يتمكنوا أبداً من أن يحاصروا إيمان هذا الشعب ويقضوا عليه. ولهذا فإن الشعب حينما انطلق في الشوارع يتظاهر، إنما انطلق على سجيته وعلى إيمانه. لم ترهبه الدبابات التي تسلت في الظلام، ولم يرهبه التهديد المسلح، ولم ترهبه البيانات التي أعلنت في إذاعة دمشق لأن الشعب ممنوع من للتظاهر، وأن المظاهرات سيتبنى عليها بقوة السلاح، لم يرهبه هذا أبداً؛ لأنه شعب أصيل، لأنه عبر عن أصالته، لأنه عبر عن إيمانه.

أيها الإخوة المواطنون:

أريدكم جميعاً في هذه اللحظات أن تعرفوا كل شيء، لقد مضى هؤلاء الضباط المتمردون وهم يحاصرون القيادة في دمشق، مضوا في تزييف البرقيات، زيفوا برقيات عن حلب، ولكن حلب كذبت هذه البرقيات وأعلنتها، أعلنتها عالية؛ أنها تتمسك بالمبادئ، وتتمسك بالقيم، وتتمسك بالشعارات التي سفتت من أجلها الدماء، تتمسك بهذا كله، أعلنت حلب هذا من كل قلبها، ومن كل روحها، ومن كل نفسها. ولم تخف، لم تخف من الدماء، ولم تخف من القوات المسلحة، ولم تخف من الرصاص، لم تخف حلب من أي شيء.

أيها الإخوة :

اتصل الضباط المتمردين بالوحدات، فهل كانت هناك استجابة؟ لم تكن هناك استجابة. هل خانت المشجاعة الرجال؟ لم تخنهم للشجاعة؛ لأن قائد منطقة اللاذقية حينما أعلنوا أنه يؤيد هذا للتمرد، أعلن باسمه أنه ضد هذا التمرد، وضد هذا العصيان، وأنه يؤيد القومية العربية، والمبادئ العربية الصحيحة السليمة. وقائد حلب، حينما أعلنوا أنه يؤيد هذا التمرد لم تخن شجاعته، ولكنه قال إنني أؤيد المبادئ، وأؤيد المثل، وأؤيد إيمان هذا الشعب بالوحدة العربية والقومية العربية.

ثار الضباط المتمردون - أيها المواطنون - ولردوا أن يساموا المشير عبد الحكيم عامر، أرادوا أن يساموه، وأرادوا أن يوافق على ما أذاعوه في البيان رقم (٩)، قالوا في البيان رقم (٩) .. إنهم قالوا في هذا البيان: "إن القيادة الثورية العربية التي دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربي، وحماسها للقومية العربية، وتأييدها لها ودفاعها عن مقوماتها، تعلن أنها لا تتوى المس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات، وتعلن أنها لمست عناصر مخربة انتهازية تريد الإساءة لقوميتنا، فقلمت بحركتها تلبية لرغبة الشعب، وأنها عرضت قضايا الجيش وأهله على سيادة المشير نقيب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، الذي تقم أمور الجيش على حقيقتها، واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لصالح الوحدة وقوة القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة، وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعي، اعتمادا على ثقته بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول، اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة".

وإني أقول لكم أيها الإخوة المواطنون: إنني كنت طوال هذا اليوم على اتصال مستمر بالمشير عبد الحكيم عامر باللاسلكي، وقد اتصلت بالمشير عبد الحكيم عامر بعد إذاعة هذا البيان، وأن المشير عبد الحكيم عامر لم يوافق على هذا البيان، وأنهم كانوا يطلبون من المشير عبد الحكيم عامر أن يعلن بيانا أن الأمور قد انتهت، ولكنهم في نفس الوقت كانوا يضعون المشير عبد الحكيم عامر تحت الحراسة المسلحة، بل إنهم طلبوا من قائد الجيش الأول الفريق جمال فيصل أن يعلن بيانا بانتهاء هذا العصيان وهذه الحركة، ولكنهم في نفس الوقت كانوا يسيطرون على القيادة في دمشق، ولكن الفريق جمال فيصل رفض أن يعلن هذا البيان، هددوه ورفض أن يعلن، ورغبوه فرفض أن يعلن؛ لأنه كان يعتقد أنه بهذا إنما يخدع الشعب، رفض المشير أن يعلن هذا، ورفض قائد الجيش أن يعلن هذا، وعرضوا أنفسهم للتضحية، وعرضوا أنفسهم للعدوان، لأنهم أرادوا ألا يخدعوكم وألا يغدروا بكم.

أيها الإخوة المواطنون:

إن الذي حدث صباح اليوم لا يقبل مساومة، ولا يقبل حلا وسطا. هكذا أو من وهكذا أرى واجبي في هذه اللحظات. إن الجمهورية العربية المتحدة لم تقم على المساومة؛ لقد قامت على المبدأ ولم تقم على المساومة. والوحدة العربية - أيها الأخوة - لا تقيمها أنصاف الحلول، ولكن أقامت التضحيات طوال سنين طويلة. التضحيات التي بذلها الشباب وبذلها الآباء والأجداد.

بنى- أيها الإخوة المواطنون - أرفض هذا المنطق، منطق المساومة ومنطق أنصاف الحلول. إن الفضل عندما تدخل إليه المساومات يفقد كل قداسة فيه، ولا يمكن أن نساوم على عروبتنا، لا يمكن أن نساوم على قوميتنا؛ لأننا إذا ساومنا على عروبتنا، أو إذا ساومنا على قوميتنا، أو إذا ساومنا على جمهوريتنا، أو إذا ساومنا على كرامتنا، فإننا نوقع في نفس الوقت - أيها الإخوة - وثيقة عبودية هذه الجمهورية؛ لأن هذه الجمهورية كانت دائما طليعة الكفاح العربي، وكانت دائما قاعدة للنضال العربي، وستبقى دائما - بعون الله وبإيمان هذا الشعب - طليعة للكفاح العربي.

إننا أيها الإخوة لا نقبل المساومة، في سنة ١٩٥٦ وصلنى إنذار من إيدن ومن موليه، هذا الإنذار كان يطلب منا أن نسلم في ١٢ ساعة، وإلا تتعرض بلدنا للتدمير، وإلا تتعرض بلدنا للاحتلال - مصر في هذا الوقت - إيه إلهي حصل في القاهرة؟ إيه إلهي حصل في دمشق؟، حينما خرجت لأذهب إلى رئاسة الحكومة، كان الشعب كله يقول: لا مساومة، فلنحارب، فلنقاتل، فلنقاتل، لا نساوم على حريتنا، لا نساوم على قوميتنا، لا نساوم على عروبتنا بأي حال من الأحوال.

وماذا كان الحال في دمشق - أيها الإخوة المواطنون - في هذا الوقت، في سنة ١٩٥٦؟ لقد هب الشعب العربي في دمشق، لم ترهبه بريطانيا، ولم ترهبه فرنسا، ولم ترهبه إسرائيل، ليقاتل بجانب الشعب المصري؛ لأنه كان يعلم أن ضياع الشعب المصري وضياع مصر ضياع للعروبة وضياع لسوريا في هذا الوقت. كان يعلم أن الطعنة التي توجه إلى مصر إنما هي طعنة موجهة أيضا إلى دمشق، وموجهة أيضا إلى كل حصن من حصون الوطن العربي. فهب الشعب العربي في دمشق في هذه الأيام، وهب الشعب العربي في حلب في هذه الأيام، وهب الشعب العربي في كل مكان في هذه الأيام، وقال: لا مساومة، لا مساومة، بل يجب أن نقاتل، نقاتل قتالا مستمرا من أجل حريتنا، ومن أجل كرامتنا.

هذا كان حالنا في سنة ١٩٥٦، لم ترهبنا بريطانيا، ولم ترهبنا فرنسا، ولم ترهبنا إسرائيل، لم نساوم على حريتنا، ولم نساوم على كرامتنا، ولم نساوم على عروبتنا، في دمشق، وفي حلب، وفي كل بلد عربي، وفي القاهرة.

إننا - أيها الإخوة - لم نتأخر عن تقديم أي تضحيات طلبت منا حتى يستطيع الجيش أن يؤدي واجبه الأعظم، إن الأمة لم تتأخر عن تقديم هذه التضحيات، وكانت في هذا، وهي تقدم للجيش هذه التضحيات، تعلم وتؤمن أن الجيش سيكون دائما حافظا على أهداف قوميتنا العربية، وعلى أهداف أمتنا العربية، حافظا على جمهوريتنا العربية المتحدة، وأن التمرد للذي حصل صباح اليوم لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون تعبيراً عن إرادة هذا الجيش للذي آمن به الشعب، والذي ضحى من أجله الشعب حتى يسلم وحتى يقوى، وحتى يكون بين ربوع هذه الجمهورية "الجيش الوطني القوي".

إن الأمة أقامت هذا الجيش الوطني القوي لتحمي أهدافها، ولتحمي عروبتنا، ولتحمي قوميتنا، ولترفع راية القومية العربية، فإذا تمردت بعض العناصر، فهذا لا يعني لنا بأي حال من الأحوال أن الجيش قد تنكّر للمبادئ التي آمنت بها الأمة، لأن الجيش من الأمة. ولقد استمعنا اليوم في إذاعات حلب، ولقد استمعنا إلى أن قوات الجيش في حلب وقوات الجيش في اللاذقية، وقوات الجيش في المناطق الأخرى، وقواته المسلحة، لم تزيد هذا التمرد. إن التي

قامت بهذا التمرد كانت قوة صغيرة من معسكر قطننة، لم يؤيدها الشعب، لم يؤيدها لأن أي حركة في هذه الأيام إنما تعتبر حركة رجعية ضد أهداف الشعب وضد مقوماته، ضد آمال الشعب وضد أمانيه، ضد الآمال التي نعمل من أجلها والتي نسير في سبيلها.

لقد عانت - أيها الإخوة - عانت سوريا قبل الوحدة من هذه الهزات، ولست أتصور بأي حال من الأحوال أن هناك فردا واحدا يقبل تكرار هذه الهزات. لا أتصور هذا، وأنا أعلن - أيها الإخوة - باسم الشعب العربي في الجمهورية العربية المتحدة، باسم الشعب العربي السوري الذي انطلق اليوم ينادي بإيمانه بالقومية العربية وبالوحدة العربية، باسم الضباط والجنود الذين استتفروا هذا العصيان، أعلن في هذه اللحظة أنني لا أقبل المساومة، ولا أقبل حلا وسطا، أعلن أيضا - أيها الإخوة المواطنون - أن على واجبا كبيرا نحو أبناء هذه الأمة الذين أعلنوا تمسكهم بعروبتهم، وتمسكهم بقوميتهم، والذين أعلنوا تمسكهم بالوحدة العربية والجمهورية العربية المتحدة، والذين أعلنوا تمسكهم بالمبدأ.

إنني في هذه اللحظة - أيها الإخوة المواطنون - لا أستطيع أن أقبل إلا حكم المبدأ، وإلا حكم العقيدة، حكم المبدأ أعلنه الشعب العربي اليوم هنا في مصر، وفي سوريا في دمشق، وفي سوريا في حلب، وفي سوريا في الجيش الأول الذي أعلن استنكاره لهذا العصيان.

لهذا - أيها الإخوة المواطنون - فإني أطالب كل مواطن من أبناء الجمهورية العربية المتحدة، أن يؤدي ولجبه في خدمة المبدأ، وفي خدمة العقيدة. أطالب كل جندي وكل ضابط من القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة أن يؤدي ولجبه.

أكرر الآن: أطالب كل متمرد أن يحاول مواجهة نفسه وروحه وقلبه وضميره، وأقول: يجب على كل متمرد أن يتحمل مسئولية التمرد الذي تورط فيه، والذي أثر في أمن هذه الجمهورية، والذي أثر في مستقبل هذه الجمهورية، والذي أثر في نضال شعبها الباسل، شعبها الشجاع، من أجل الحرية، ومن أجل العدل.

أيها الإخوة المواطنون :

يا من آمنتم بالقومية العربية، يا من آمنتم بالمبدأ، ويا من آمنتم بالوحدة العربية، إنني لن أقبل المساومة، ولن أقبل حلا وسطا، ولن أتخلي عن أيدي اليوم الجمهورية العربية والوحدة العربية. سيروا في طريق الحق، سيروا في طريق العدل، والله يوفقكم جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله .

(٧)

نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦١ في ميدان الجمهورية

أيها الإخوة المواطنين :

لقد أثرت أن أكون معكم، وجها لوجه، في هذه الظروف المؤلمة التي تمر بها الأمة العربية. إنكم أيها الإخوة جميعا تعرفون ما حدث؛ اليوم الذي بدأ بالتمرد صباح أمس، هذا اليوم انتهى بالخيانة في الليل، تمرد في الصباح ثم محاولة لحل وسط، كان هذا أمرا واضحا كل الوضوح لنا.

للتمرد في الصباح، والبيانات التي انتقلت الصبح كانت تدل على أن هذه الحركة الانفصالية الرجعية إنما تعمل من أجل الرجعية ومن أجل الاستعمار. قد قلت في حديثي لكم بالأمس صباحا، إن البيان الثاني يدل على هذه الاتجاهات. ماذا حدث بعد هذا؟

كانت قوة صغيرة هي التي بدأت التمرد، ولكن أرادوا أن يضلوا، أصدروا البيانات على أن مطالبهم تختص بالجيش، وعلى أنهم يريدون حلا وسطا. غيروا صيغة البيانات السياسية التي صدرت في الصباح إلى بيانات أخرى، تقول إنهم يحاولون حل بعض المطالب التي يطالب بها الجيش، وقطعا كان الواضح لأي واحد عنده ذرة من الفهم أن هذه العملية هي عملية تمويه، وهي عملية كسب وقت.

وقد قلت بالأمس، أيها الإخوة المواطنون، إنني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن أقبل حلا وسطا، لا يمكن أن نساوم على جمهوريتنا؛ لأنني - أيها الإخوة - كنت أشعر أن محاولة الوصول إلى حل وسط، ومحاولة الوصول إلى تسوية، إنما هي مرحلة تكتيكية في الطريق الذي سار فيه التمرد وسار فيه العصيان.

بعد ما رفضنا الحل الوسط، وبعد ما رفضنا المساومات ماذا ظهر؟ ظهرت الخيانة واضحة، ظهرت أن هذه الحركة حركة انفصالية رجعية استعمارية، ظهر هذا بكل وضوح، كشفت هذه الحركة عن نفسها.

كل فرد منا يتساءل : كيف تستطيع هذه القوة الصغيرة أن تسيطر؟ سيطرت بالترغيب، وسيطرت بالتهديد، وسيطرت بالخداع. بعض الأفراد التي قاموا بالعصيان بالأمس كانوا من ضمن قيادة الجيش، وكان في أيدهم أمور الجيش، ولكنهم خدعوا وغدروا. كان هذا عاملا من عوامل تمكينهم للسيطرة، ولكن ماذا كان؟.. ماذا كان الحال بالأمس؟ إيه الحال كان إمبراح؟ خرجت دمشق، لم ترهبها الدبابات، ولم ترهبها المدافع الرشاشة، خرجت تتظاهر؛ لأن الشعب العربي في دمشق كان دائما قاعدة للقومية العربية، خرجت دمشق وتتظاهر وترفع علم الجمهورية العربية المتحدة، وترفع راية القومية العربية.

ماذا حدث أيضا في حلب؟ خرجت حلب تتظاهر، وقد استطعت أيها الإخوة المواطنون - بالأمس - أن تستمعوا إلى تسجيل صوتي للمظاهرات التي قامت في حلب.

هذا هو شعب الجمهورية العربية المتحدة، هذا هو شعب دمشق، هذا هو الشعب العربي الأصيل، هذا هو الشعب الذي يعمل من أجل المبادئ، ومن أجل العقيدة، لم ترهبه الدبابات ولم ترهيه الأسلحة، واستمرت المظاهرات في حلب طوال يوم أمس، واستمرت إذاعة حلب طوال يوم أمس، وفي ليل أمس، تعلن أن الشعب العربي يتمسك بالمبادئ ويتمسك بالمثل العليا.

الشعب العربي لا يذعن، ولا يطعن في الظهر؛ لأنه يسير في سبيل تحقيق أهدافه وأمانه.

ماذا كان رد فعل الشعب في دير الزور، في اللاذقية، في حماة، في حمص، في كل مكان؟ الشعب خرج ليدافع عن وحدته التي أقامها؛ لأنه هو الذي أقام هذه الوحدة، لم تقرض عليه هذه الوحدة بقوة عسكرية، ولكن هو الذي فرض هذه الوحدة. كان هذا - أيها الإخوة المواطنون - بالأمس، كان هذا هو رد فعل الشعب في سوريا، وكان واضحا أن الشعب قد هب ليدافع عن وحدته ضد كل العوامل الانتهازية الرجعية الاستعمارية.

إن الشعب قد خرج ليدافع عن القومية العربية التي رفع رايتها، كان هذا هو وضع الشعب في سوريا، في كل بلد سوري، ولم يناقض الشعب السوري بأي حال من الأحوال موقفه في الماضي، استمر يرفع المبادئ، لم تضلله الإذاعات التي استمرت طوال هذه السنين الأربع، والتي استمرت تهاجم الجمهورية العربية، وتعمل على فصمها، وعلى حلها؛ لم تخدعه ولم تضلله، والدليل على هذا ما استمعنا إليه جميعا بالأمس من إذاعة حلب، وهو تسجيل للمظاهرات التي قامت في حلب؛ تسجيل للشعب المنفل، تسجيل لأحاسيس الشعب الذي هب ليدافع عن وحدته، والذي قام ليدافع عن مبادئه، والذي قام ليدافع عن وطنه وعن حريته، والذي قام ضد الرجعية، وضد الاستعمار، وضد أعوان الاستعمار.

الشعب الذي انتصر في معاركه دائما ضد الرجعية وضد الاستعمار، والذي انتصر في معاركه دائما ضد أعوان الاستعمار، شعر في الأمس بالخطر منذ الصباح، قبل أن يظهر وجه الحركة الانفصالية للرجعية، شعر بالخطر، وشعر بالتهديد؛ لهذا هب وتظاهر، هب وتظاهر في كل مكان، ينادي بأن لا بد من الحفاظ على الجمهورية العربية المتحدة؛ لأنها درع القومية العربية، ولأنها درع الحرية، ولأنها درع ضد الصهيونية وضد الاستعمار. كان هذا أيها الإخوة المواطنون هو رد الشعب بالأمس، كان هذا هو تصرف الشعب بالأمس، فماذا كان تصرفنا؟

إننا لم نتخل عنهم، وأنا أعلنت أنني لن أتخلي عن الشعب الذي فرض الوحدة وأقامها، ولن أتخلي عن الشعب الذي خرج ليواجه الدبابات، وخرج ليواجه الرصاص.

لم أتخل عن المناطق التي استمرت تؤيد الجمهورية العربية، وتؤيد الوحدة العربية، والتي استتكرت الحركة الانفصالية الرجعية. وكان هذا واضحا كل الوضوح مما أذاعته طوال يوم أمس، ومساء أمس، حتى منتصف الليل، إذاعة حلب، كان الموقف في حلب، وكان الموقف في اللاذقية، خارج سيطرة هذه الفئة المتمردة، وكان الشعب ينادي بالحفاظ على حقوقه، وعلى حريته، وعلى وحدته، فماذا فعلت؟ فعلت أنني قررت أن أمد هذه المناطق، وأن أحمي الشعب، بإرسال قوات مسلحة من القاهرة.

هذا - أيها الإخوة - كان قرارى بالأمس، صباح أمس، وظهر أمس قررت إرسال هذه للقوات، وكان هذا أمراً ضرورياً تمليه علينا الانتفاضة الكبرى التى قام بها شعب سوريا بالأمس ضد العصيان، وأرسل إلى من اللاذقية فى طلب قوات من الجمهورية العربية المتحدة حتى تحمى الشعب. فماذا فعلت أيها الإخوة؟

قررت أن ألبى هذا النداء، وقررت أن أساند الشعب الذى ساند المبادئ، وساند الوحدة، وأصدرت الأوامر بنقل لواءين من المظلات إلى اللاذقية، وأصدرت الأوامر بمصادرة كل سفننا.. واستخدمناها فى نقل القوات.

هذا الموقف كان إمبارح الظهر، إمبارح بعد الظهر. دى القرارات الللى أنا اتخذتها. وبدأت - أيها الإخوة - القوات تتحرك، وتحرك الأسطول، وتحركت الطائرات تحمل جنود المظلات، كان فيه ألفين من جنود المظلات علشان ينزلوا فى اللاذقية، ولكن ماذا حدث؟ لقد استطاعت هذه الحركة الصغيرة أن تقضى على أساس العناصر الوطنية.

حدث فى حلب بالأمس إنهم راحوا الإذاعة، إنهم موتوا ناس فى الإذاعة، أعلنوا إنهم بينضموا.. أعلن أحد الضباط أنه ينضم إلى الحركة الانفصالية الرجعية، وأعلنت اللاذقية أيضاً أنها تنضم إلى الحركة الانفصالية الرجعية، أقصد بهذا القادة للقوات المسلحة.

وكان الموقف يستدعى التفكير، هل يسفك دم العربى بدم العربى؟ وهل يقاتل العربى مع العربى؟ ولمصلحة من نفسك الدماء؟ ولمصلحة من نحارب البعض، وهناك الأعداء يتربصون بنا؟ فأصدرت الأوامر قبل منتصف الليل بقليل بالأمس بأن تعود جميع الطائرات التى كانت متجهة إلى اللاذقية، ولكن صدر الأمر بعد أن أسقط ١٢٠ فرد بالباراشوت فى اللاذقية، ولكن الباقين - باقى الألفين - إدينا لهم الأوامر بالرجوع أو عدم التحرك.

وكانت قوة المظلات التى تحركت بالأمس قوة فيها مصريين وسوريين، لأن فيه هنا قوة مظلات سوريين، كتيبة مظلات سوريين، فيه أفراد هنا قالوا لازم نزوح، دى معركتنا، دى بلدنا، دى أهدافنا، دى قوميتنا. ولكن هل كان الهدف أن ندخل فى معركة بين القوات المسلحة للجمهورية العربية؟ أبداً، لم يكن هذا هو الهدف.

كان الهدف أن نحمل الشعب الذى انطلق على روحه وعلى سجيته بالأمس، ليعلم تأييده للقومية العربية، ومساندته للجمهورية العربية المتحدة.

وقد أصدرت الأمر للقوات التى نزلت فى منتصف ليل أمس فى اللاذقية، بالأتطلق طلقة واحدة، وبأن تقدم نفسها وتسلم نفسها إلى قائد للمنطقة البحرية هناك؛ حتى لا يسفك دم العربى بدم العربى، بعد أن سحبنا باقى القوات التى قامت حسب الخطة الموضوعية، التى كان مقرراً لها أن تسقط كلها قبل أول ضوء من هذا اليوم، وكانت القوات البحرية قد وصلت إلى مشارف اللاذقية، وقرب اللاذقية، فماذا حدث؟

أصدرت لها الأوامر بأن تعود، ولهذا الللى نزلوا طبعاً فى اللاذقية ١٢٠ فرداً، ١٢٠ فرداً مش قوة تحارب، بعثنا لهم طيارة، إتصلت بهم باللاسلكى، وقلت لهم إنهم ما يطلقوش طلقة واحدة. الأوامر الللى أخذوها قبل ما يطلعوا من هنا، إنهم رايحين ليؤمنوا الشعب، وليس الهدف من إرسالهم أن يطلقوا النار على الشعب ولا على الجيش.

لغيت هذه الأوامر كلها، وعاد الأسطول، وعادت القوات التى كانت تحركت بالأمس، وعادت القوات التى كانت محملة فى الطائرات، وأنا اليوم - أيها الإخوة - ونحن نواجه هذه

لظروف، ونواجه هذه اللحظات الحاسمة في تاريخ الوطن العربي والأمة العربية، أريد في هذه اللحظات أن يعرف الشعب العربي - هنا في مصر - أنه ليس هناك وقت يدعونا إلى التمسك بعروبتنا أكثر من هذا الوقت، أكثر من هذه اللحظات. إنني أعرف - أيها الإخوة المواطنين - أن في النفوس هنا مرارة، وأن في النفوس هنا ألم، ولكن يجب - أيها الإخوة - ألا نجعل الشعور بالمرارة يغلب العقل أو يغلب الحكمة. إنني أعلم - أيها الإخوة - بل قد استمتعت -أيها الإخوة- أعلم أن هناك الآن أصواتا جريحة بتفكير التاريخ. ويقولون إن لنا طعنا في الظهر في سنة ١٩٤٨ واجنا بنحارب في فلسطين، وأن الوقت اللي كنا بنحارب فيه.. في الوقت اللي كان الجيش بيووجه الصهيونية وإسرائيل طعن الجيش من الخلف.

في هذا الوقت اللي كنا بنقتل فيه كان الملك عبد الله بيتفاوض مع اليهود، ولكن ليست هذه أول الخيانات، وليست هذه هي آخر الخيانات، ليست هذه أول الطعنات وليست هذه آخر الطعنات.

بعد تأميم قناة السويس إيه اللي كان بيعمله نوري السعيد؟ كان نوري السعيد بيعرض على إيدن، ويقترح على إيدن ويقول له لابد من انتهاء هذه الفرصة للتخلص من الثورة في مصر. طعنا، ولكن هل أثرت فينا طعنات نوري السعيد؟ أو هل أثرت فينا طعنات الملك عبد الله؟ أبدا، إنها زادتنا تمسكا بعروبتنا، وزادتنا تمسكا بقوميتنا.

أيها الإخوة المواطنين :

لقد ناصرنا دائما كل حركة تحريرية من أجل الأمة العربية، ومن أجل الوطن العربي. وقد طعنا، أو واجهنا التكر من هؤلاء الذين وقفنا معهم وحدنا في وجه الأخطار التي كانت تجلبها. فيه ناس يقولون نفس الشيء بالنسبة لما حدث بالأمس، ناس يقولون هو احنا طلبنا وحدة، هم اللي طلبوا الوحدة. وهذا صحيح، هذا حقيقي، ولكننا أمة عربية واحدة، في سنة ١٩٥٨ اتجهت كل الأحزاب السورية، وكل الكتل في الجيش السوري، وقابلتني، وطلبوا مني أن أقبل بالوحدة، وأنا في هذا الوقت لم أقبل. قلت لهم إن الوحدة صعبة، الوحدة حاجة مادية سينكتل لهدمها أعداء الوطن العربي، وكل أعداء القومية العربية سينكتل لهدمها، الرجعية والاستعمار. الوحدة شيء مادي مش شيء معنوي حينما تقوم سيجد الأعداء الهدف الذي يوجهون إليه الطعنات.

وقلت لهم في هذه الأيام، في سنة ١٩٥٨، في يناير أو يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٨ بالذات، قلت لهم إن احنا يجب أن ننتظر خمس سنوات، ونجرب وحدة اقتصادية، ووحدة عسكرية، ووحدة ثقافية ثم نتجه بعد ذلك إلى الوحدة الدستورية. إيه قلت هذا الكلام؟ لأني أعرف أن الوحدة حينما تقوم، كل صاحب مصلحة عايز مصلحته بس هي اللي تتحقق. فيه تناقض في المصالح، فيه تناقض في أهداف السياسيين، فيه تناقض في أهداف الرأسماليين؛ كل واحد طلب الوحدة لمصلحة تختلف عن الآخر. هم أجمعوا على الوحدة، السياسيين أنا ما باقولش للشعب، اجمعوا على الوحدة، ولكن كل واحد كان له سبب.

حينما عرضت الوحدة للإستفتاء وافق الشعب بالإجماع على هذه الوحدة، بعد كده قالوا لي إيه؟ قالوا لي، ولكن سوريا تتعرض للأخطار، سوريا تتعرض للضياع، وبرفضك الوحدة

إنما نتذكر لكل ما قلت بالنسبة للقومية العربية والوحدة العربية، إن الوحدة هي الحل الوحيد لإنقاذ سوريا.

وقلت لهم إن الشعب هنا في مصر لا يمكن أن ينسى للشعب العربي وقتته معه في سنة ١٩٥٦، لا يمكن أن ينسى للشعب السوري وقتته معه حينما حطم أنابيب البترول، حينما اعتدى الإنجليز والفرنسيون وإسرائيل علينا.

قلت لهم إن الشعب العربي هنا في مصر لا يمكن أن يرضى بأن يمس الشعب العربي في سوريا سوء، ولهذا فأنا أقبل بهذه الوحدة، أقبلها وأنا أعلم المصاعب التي ستقابلني، أقبلها وأنا أعلم العقبات التي ستقف في طريقي، أقبلها وأنا أعرف المشاق التي سألاقيها.

وفعلا - أيها الإخوة - في الثلاث سنين التي فاتوا، الثلاث سنين ونص، قابلنا متاعب كثيرة في سوريا، قابلنا مشاق كثيرة في سوريا، قابلنا متاعب لا أول لها ولا آخر، يعني يمكن ثلاثة أرباع وقتي كان يضيع في محاولة حل هذه المشاكل، وفي محاولة تذليل هذه الصعاب وهذه المشاق.

وهل نحن نادمين على كل ما فعلناه؟ أبدا.. لم نندم لأننا استجبنا إلى ضميرنا، إلى عروبتنا، إلى روحنا.

أيها الإخوة :

أنا أعرف أن ما حدث بالأمس قد يسبب من الناحية الإنسانية شعورا عميقا بالمرارة، ولكني أجد من واجبي في هذه اللحظات أن أرفع صوتي محذرا، إن هذه للجمهورية يجب أن تبقى دائما قلعة للقومية العربية، إن هذه للجمهورية، يجب أن تبقى دائما سندا للحرية العربية، دعامة للتطور العربي نحو الكفاية والعدل. لا يمكن بأي حال أن الغدر والخيانة يؤثران فينا بأي حال من الأحوال مهما حصل، لا يمكن أن ننسى أهدافنا، ولا ننسى عروبتنا.

ولم يكن - أيها الإخوة - خافيا أن هناك عناصر كثيرة تتألب على هذه الثورة العربية التي قامت في القاهرة والتي تفاعلت معها سوريا بإرادتها في وحدة شاملة، أملاها الشعب السوري إملاء. لم يكن هذا خافيا أبدا؛ لم يكن خافيا أن الطريق إلى البناء السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، هو طريق شاق، ولم يكن خافيا أن هناك عناصر رجعية تتربص بنا على الطريق، ولم يكن خافيا أن هناك استعمارا، ولم يكن خافيا أن هناك مصالح معادية للوحدة، ونحن نعرف - أيها الإخوة - هؤلاء جميعا. حاربناهم وانتصرنا عليهم، ولقد فقدنا بعض المعارك ولكن النتيجة النهائية للصراع كانت دائما لصالح المبادئ التي وقفنا دفاعا عنها.

كان هذا - أيها الإخوة المواطنون - هو المرحلة الأخيرة في كل المعارك، كانت دائما للمبادئ تنتصر. وأنا قلت لكم كثيرا إن بتتنكس المبادئ، وبتتنكس الثورات، وبتتنكس الانتفاضات، وبتتنكس حركات التحرير، ولكن الشعوب الحية لا يمكن أن تموت، وشعوبنا شعوب حية، للشعب العربي شعب حي، لا يمكن أن يموت بأي حال من الأحوال.

أيها الإخوة المواطنون :

فى سنة ١٩٥٦ ولجنا العدوان الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى، واستطاعت قوات العدوان أن تحتل بورسعيد، واستمرت فى بورسعيد حتى ٢٣ ديسمبر. كان كل واحد من أبناء هذه الأمة بينادى بأن لابد أن نقاتل، وكان الشعب العربى فى كل مكان يطالب بالقتال. هل خلدوا فى بورسعيد؟ أبدا، مشيوا.

دول عظمى كانت ضد إرادة الشعب، وضد أهداف الشعب. وأنا أعتقد - أيها الإخوة - أن الرجعية لم تحقق فى سوريا أكثر مما حققه الاستعمار سنة ١٩٥٦. إن الرجعية فى سوريا، وأعوان الاستعمار فى سوريا، استطاعوا أن يأخذوا راس جسر فى دمشق، ولكن كل ما حول الحركة يكشف الحركة؛ فرح إسرائيل اليوم يكشف الحركة، تهليل الإذاعات الاستعمارية يكشف الحركة، أول تهنئة لهم وتهليل كان من الملك حسين ومن التلهاونى، وده طبعاً بيكشف الحركة.

إعلان إيران، الأنباء إن إيران مستعدة أن تعترف فى الحال بالحكومة، تكوين الحكومة للى أعلنتها القيادة الرجعية الانفصالية فى دمشق بيدل على وجه الحركة، ويكشف وجه الحركة، الهجوم على القرارات الاشتراكية، وعلى المكاسب اللى حققها الفلاح واللى حققها العامل، وعلى المكاسب اللى تتلخص فى القضاء على الاستغلال. الهجوم على هذا يدل على أن هذه الحركة لا يمكن بأى حال من الأحوال إلا أن تكون تعبيراً عن الاستعمار والرجعية، ولا يمكن أن تكون تعبيراً عن الشعب السورى. فالهجوم على القرارات الاشتراكية كشفها. تأييد الدوائر الرجعية، والدوائر الاحتكارية، والدوائر الاستغلالية لهذه الحركة الانفصالية الرجعية يكشفها. كل هذا واضح واللى ببسببه أيضاً فى نفوسنا واضح.

ولكن - أيها الإخوة المواطنون - ينبغى لنا ألا نغلب اعتبارات الكبرياء، نحن نواجه أزمة من الأزمات التى تهيب بكل فرد منا فى أعماقه أن ينادى نفسه، قف كما يقف الرجال، دع العواطف جانباً، دع الإحساس بالمرارة، دع فى نفسك رد الفعل للجحود، تذكر فقط أنك مواطن عربى حر ينتمى إلى أمة عربية حرة يتربص بها الأعداء.

ولقد يظهر بيننا - أيها الإخوة - بعض الخونة، ولكن ينبغى لنا أن نذكر دائماً أن أهداف نضالنا الطويل لا تقوم على انفعالات الساعة، وإننى أدرك أننى أطلب من شعب الجمهورية العربية المتحدة فى هذه اللحظات تضحية ضخمة، ولكنى واثق من قدرته على أدائها، أنا واثق - أيها الإخوة - من قدرتك على أداء هذه التضحية وأنا أعرف - أيها الإخوة - أن طعنة العدو تجرح الجسد، ولكنها لا تجرح القلب، ولكن طعنة الصديق تمزق القلب أو تمزق من القلب أكثر مما تصيب خلايا الجسم الحى، أعرف هذا، أعرف هذا جيداً لأنى شعرت به.

ولنا - أيها الإخوة المواطنون - أطلب الآن من هذه الأمة أن ترتفع على جراحها، وأن ترتفع على شعورها بالألم، لقد قلت بالأمس - أيها الإخوة المواطنون - إننى أطلب من كل مواطن عربى أن يؤدى واجبه، وما زلت الآن أطلب من كل مواطن عربى أن يؤدى واجبه.

وإنى - أيها الإخوة - لأشعر الآن بأحاسيس كلها تتجه مع الشعب العربى فى سوريا، ولكنى واثق - أيها الإخوة - أن شعب سوريا العربى الأصيل لن يقهر، ولن يغلب على أمره، ولن تتمكن منه الرجعية وأعوان الاستعمار، ولن يتمكن منه الاستعمار؛ لأنه كان دائماً على قدرة فى القضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار، ووضع حد للرجعية، ورجال الرجعية.

أيها الإخوة المواطنون :

إن الوحدة هي إرادة شعبية، ولن أرضى من جانبى بأى حال من الأحوال، أن أحول الوحدة إلى عملية عسكرية، وهذا هو السبب فى إصدار الأوامر بإلغاء العمليات العسكرية بالأمس، الوحدة إرادة شعبية ولا يمكن للوحدة أن تكون عملية عسكرية، كل هذا نشعر به، وكل هذا نحس به، ونحن نشعر أننا أشد إيماناً بعروبتنا وبقوميتنا، وأشد إصراراً على أن تكون هذه الجمهورية هي قلعة للعروبة؛ قلعة للنضال، قلعة للكفاح.

ولكنى أقول أيضاً لقد حقق الشعب العربى فى سوريا، وفى هذه السنوات الأربع، حقق مكاسب كبرى، وكل هذه المكاسب أصبحت الآن ملكاً لشعب سوريا، وأنا على ثقة أن شعب سوريا لن يتخلى عن المكاسب التى حققها فى السنين الماضية.

لقد استطاع الشعب السوري بعد الوحدة أن يقضى على الإقطاع، وكان الإقطاع فى سوريا يتحكم فى الفلاح، وكان الإقطاعى فى سوريا يعتبر أنه يملك الأرض ويملك الفلاح، وكان الإقطاعى فى سوريا إذا رفض الفلاح إرادته يطرده من بلده، ويطرد أهله وعائلته وأسرته. كل هذه أمور معروفة. وحاولت كل الحركات التقدمية أن تنظم العلاقة بين العامل وصاحب الأرض - العامل الزراعى - ولكن لم يمكن بأى حال أن تنظم هذه العلاقة، وكان للعامل الزراعى عبداً لصاحب الأرض، وبعد الوحدة حرر العامل الزراعى، ونظمت هذه العلاقة.

أيها الإخوة المواطنون :

لقد حقق الشعب السوري فى هذه السنوات الثلاث مكاسب كبرى لم يكن فى الإمكان أن تتحقق فى عشرات السنين، لقد انتهى الإقطاع، وزعت الأرض على الفلاحين، وتحول الكثير من العمال الزراعيين إلى ملاك، وزعت الأرض عليهم، بهذا قضينا على الإقطاع، وقضينا على سيطرة الإقطاع، وبهذا حرر الفلاح.

وكانت هذه هي إرادة الشعب السوري. وقد كنت أوزع سندلات التملك فى فبراير الماضى فى سوريا، وكنت أشعر بروح الفلاح الذى يستلم هذه السندات، والذى ينتقل من كونه عاملاً زراعياً إلى مالك للأرض، أصبح سيد أرضه، وسيد نفسه، وسيد إرادته.

هذه هي مكاسب حققها الشعب فى سوريا بعد الوحدة، وهناك مكاسب أخرى؛ فقد صدر قانون للعمل بمنع الفصل التعسفى، ثم صدرت قوانين بعد ذلك بهدف القضاء على دكتاتورية رأس المال، وبهدف القضاء على الاستبداد، وبهدف القضاء على الاحتكار، وبهدف القضاء على السيطرة، وبهدف أن يكون للفرد العامل أو الفلاح - بالقضاء على الإقطاع، أو بالقضاء على سيطرة رأس المال - سيد نفسه، وسيد إرادته، وصدرت القرارات الاشتراكية التى هاجمتها بالأمس بيانات قيادة الحركة الرجعية الاستعمارية. صدرت القرارات الاشتراكية، من أجل من صدرت هذه القرارات؟ هل من أجل فرد، من أجل هيئة، من أجل حزب، من أجل بضعة أفراد؟ صدرت هذه القرارات من أجل الشعب السوري؛ لأن الاحتكار كان يتحكم، ولأن رأس المال كان يباشر دكتاتوريته فى الحصول على الأرباح غير المشروعة، سواء فى

هذا بالتحكم فى الأسعار، وسواء فى هذا بالتحكم فى الاستيراد أو أى وسيلة من الوسائل الأخرى، أو فى عدم التوسع فى التصنيع.

أعلننا هذا وقلنا إننا نريد أن نحرر الشعب، ولا يمكن أن تكون هناك حرية وديمقراطية طالما كانت هناك دكتاتورية رأس المال، وطالما كان هناك استغلال وسيطرة، وطالما كان هناك احتكار، فكانت للقرارات الثورية الاشتراكية معناها أن هذه المصانع تملك وتنتقل ملكيتها للشعب، لا لخمسة أو لستهة من الناس، أو لعشرة من الناس كما كانت الأمور.

كان الوضع - أيها الإخوة - إن فيه خمسة أفراد فى سوريا، خمسة أفراد فى دمشق يحصلون على مكاسب لا نهائية لها، خمسة أفراد يباشرون الاحتكار، خمسة أفراد يباشرون التحكم، خمسة أفراد هم عبارة عن دكتاتورية رأس المال، خمسة أفراد يبيعونوا الحكومة. والحكومة التى جاءت النهاردة كان رئيسها عينوه قبل كده ممثل ليها. وكان محامى لهذه الشركة، شركة من خمسة أفراد كانت هى كل شىء، أما الشعب الخمسة مليون لم يكن لهم فى هذا أى شىء.

عملنا ليه فى السنوات الماضية؟ نقلنا الملكية من خمسة أفراد إلى مجموع الشعب كله، قضينا على الاحتكار، قضينا على سيطرة رأس المال، قضينا على دكتاتورية رأس المال. وأعلننا ألا ديمقراطية فى وجود دكتاتورية رأس المال؛ لأن الديمقراطية قد تكتب فى الدساتير أو فى القوانين، ولكن دكتاتورية رأس المال تقضى عليها فى الحال، دكتاتورية رأس المال تستطيع أن تفصل العامل من عمله، وأن تفصل الموظف من وظيفته، دكتاتورية رأس المال تستطيع أن تتحكم فى رزق أى فرد أو أى شخص.

ولهذا قلنا فليكن كل فرد من أبناء هذه الأمة حرا، ولهذا لا تقتصر على أن تمتلك حفنة من الناس، أو خمسة من الأشخاص لهذه المصانع الكبرى، تستخدم الدولة لمصالحها، بل يجب أن يملكها الشعب، وأعلننا هذه القرارات الاشتراكية، وقلنا إنها ديمقراطية اجتماعية، وإذا تواجدت الديمقراطية الاجتماعية فلن يستطيع أى فرد أن يتحكم وأن يسيطر.

ولكن - أيها الإخوة المواطنون - استطاعت الدوائر الرجعية، استطاعت الدوائر الاستعمارية، استطاعت الدوائر الانتهازية، استطاعت الأموال التى صرفها هؤلاء الناس للخمسة، إنها تشتري بعض الناس علشان يخضعوا الشعب فى سوريا لإرادتهم، علشان يخضعوا الشعب فى سوريا لدكتاتورية رأس المال، علشان يخضعوا الشعب فى سوريا لانتهازية رأس المال، علشان يخضعوا الشعب فى سوريا لتحكم رأس المال، علشان يخضعوا الشعب فى سوريا لتحكم الرجعية، علشان يخضعوا الشعب فى سوريا لتحكم الفئة القليلة التى تحكمت فيه فى الماضى، حتى تحصل على الأموال، حتى تحصل على الأرزاق.

إننى - أيها الإخوة - على ثقة أن الشعب السورى لن يفرط فى المكاسب التى حققها، مش أنا لبدأ الذى حققت هذه المكاسب، مش جمال عبد الناصر أبدا هو الذى حقق هذه المكاسب، الشعب السورى هو الذى حقق هذه المكاسب، الشعب السورى أما بتكون المصانع ملك ليه، الشعب السورى أما بيقضى على الإقطاع، الشعب السورى أما بيقضى على الاحتكار، الشعب السورى أما بيقضى على دكتاتورية رأس المال، الشعب السورى أما يملك هذه المصانع التى كانت تملكها فئة احتكارية، الشعب السورى فى هذا بيقون حقق مكاسب لأنه تخلص من دكتاتورية رأس المال، ولأنه أصبح يملك إرادته.

العمال أما يمتثلوا في مجلس الإدارة بقيمة عملهم لأول مرة في تاريخ امتنا العربية. ما هذه المكاسب؟ مكاسب كبرى، لم يكن العامل يعتقد أنها من الممكن أن تحصل، هذه المكاسب حصلنا عليها لأن العامل هو أساس هذه الأمة. الفلاح هو أساس هذه الأمة؛ لأن العامل هو إنسان ولا بد أن تكون له حقوق، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعمل العامل، وأن ينتج العامل، لا يمكن أبداً، وإنه يأخذ الأجر الذي يمكنه من أن يعيش، وأن تحول كل الأرباح إلى الرأسمالي أو إلى صاحب المصنع أو إلى الإحتكاري.

ده الوضع الذي كان موجود قبل كده، ده الوضع الذي كان موجود، قضينا عليه ببلقرارات للثورية الاشتراكية، أصبح الوطن ملك لكل أبنائه، أصبحت الأمة هي المتحكمة في كل شيء، لنتمي تحكم فئة قليلة من الناس، طبعا الحركة الثورية للرجعية الانفصالية ليست إلا تعبيراً عن مصالح الرجعية والاحتكار، ليست إلا سبيلاً للتعبير عن مصالح الرأسمالية ودكتاتورية رأس المال، ولكن أنا على ثقة - أيها الإخوة - أن الشعب السوري سيحافظ على هذه المكاسب لأنها أصبحت حق له وأن يفرط فيها أبداً، لن يفرط فيها لأنه إذا فرط فيها يفرط في كل شيء، بيسلم رقابه إلى حفنة قليلة من الانتهازيين الاحتكاريين الرأسماليين الرجعيين عظماء يتحكموا فيه، عظماء يستعبده، عظماء يستغلوه.

الشعب السوري حصل على مكاسب، اتبنت خزائنت في كل مكان، بدأنا بناء خزان سد "الروستون"، الشعب السوري قادر على حماية هذه المكاسب، الشعب السوري حصل على مكاسب في بناء المصانع، في اشتراك الحكومة في القطاع العام، في التنمية، وفي التصنيع، السنة دي كانت خططنا بالنسبة لسوريا إن لحنا نستثمر بواسطة الحكومة ٥٠٠ مليون ليرة، قبل الوحدة الذي استثمر أقل من ٥٠ مليون ليرة.

من أجل من هذا؟ هل من أجل فرد من الأفراد، أو من أجل حفنة من الناس؟ أبداً كان هذا من أجل الشعب، من أجل العامل، ومن أجل أبنائه، من أجل الموظف، ومن أجل أبنائه، من أجل كل فرد من أبناء سوريا، ومن أجل أبنائهم، ومن أجل إقامة وطن عزيز كريم لا تتحكم فيه الرجعية، ولا تتحكم فيه الاستغلالية، لا يتحكم فيه رأس المال، ولا تتحكم فيه دكتاتورية رأس المال.

كان هذا من المكاسب، وأنا على ثقة أن الشعب السوري قادر على حماية هذه المكاسب. من المكاسب الأخرى التي حققناها - أيها الإخوة - إقامة الجيش الوطني القوي، إقامة الجيش الوطني القوي المسلح بكل أنواع الأسلحة. وأن الأمة، وأن الشعب ضحي بالكثير من أجل إقامة جيش وطني قوي، وأنا على ثقة أن الشعب في سوريا سيحافظ على هذه المكاسب، وأن الجيش العربي في سوريا لن يكون أداة في يد الرجعية أو يد الاستعمار.

وأنا على ثقة من هذا أيها الإخوة المواطنون، على ثقة من هذا لأن الجيش السوري لم يكن في أي يوم من الأيام في يد الرجعية، ولم يكن في يد الاستعمار.

قد تكون الرجعية قد غررت به بعض الوقت، ولكنه لم يقبل أن يغرر به أبداً. الجيش السوري هو عبارة عن الشعب السوري، والشعب السوري لم يقبل أن يكون صنعية للاستعمار وأعدائه أو صنعية للرجعية، لم يقبل هذا أبداً. بل كان دائماً رافع لواء الحرية، كان دائماً ضد الاستعمار، وأعداء الاستعمار. كان دائماً ضد الرجعية، كان دائماً ضد العملاء.

أنا على ثقة - أيها الإخوة المواطنون - أن الشعب العربي في سوريا سوف يسمع صوته للعالم كله وهو يحافظ على هذه الأمة، يحافظ على المبادئ الحرة، وهو يقف في وجه الرجعية والاستعمار وأعوان الاستعمار، وهو يقف في وجه دكتاتورية رأس المال، وهو يقف في وجه الخيانة، وهو يقف في وجه التتكر للمبادئ والغدر.

إن الجمهورية العربية - أيها الإخوة المواطنون - ستسير في الطريق وهي أشد قوة، قلعة للحرية العربية، وقلعة للنضال العربي، تتمسك بالمبادئ في سبيل خلق مجتمع ترفرف عليه العدالة الاجتماعية.

والله يوفقنا جميعا - أيها الإخوة - والسلام عليكم ورحمة الله .

(٨)

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٦١ من منزله بمنشية البكري

أيها الإخوة في جميع أرجاء الوطن العربي :

هذه أول مرة أسمح فيها لنفسى أن أوجه الخطاب إليكم جميعا على هذا النحو الرسمى، ولكنى أشعر أن من حقكم على، ومن واجبي حيالكم، أن أطلعكم على فكرى، وأن أفتح أمامكم قلبي، في هذه اللحظات الحاسمة من نضال الأمة العربية، ومن كفاحها في سبيل مثلها الأعلى في الوحدة والحرية.

إننى لا أوجه هذا الحديث إلى شعب الجمهورية العربية المتحدة وحده، لأننى أعتبر أن الساعات التى نعيشها الآن ليست ملكنا وحدنا، إنها ملك تاريخ سبق، وملك حاضر يبينه الدم والعرق، وملك مستقبل نحاول تحريكه في ضمير الغيب. إنها ملك نضال قديم مستمر، بلق إلى الأبد، من أجل هذه الأمة العربية، ومن أجل عزتها، ولهذا أريدكم جميعا أن تكونوا معنا، وأن تعيرونا كل الفكر الواعى والاهتمام.

أيها الإخوة :

لقد وقع في سوريا ما تعرفون جميعا، تعرفون ما حدث بالأمس، وتعرفون ما يحدث اليوم. وإذا كنت أقول لكم إننى أتابع تطورات الحوادث بقلب جريح، فإنى أقول لكم فى نفس الوقت إن ما يشغل بالى ليس هو ما حدث حتى الآن، وإنما يشغل بالى أكثر منه ما يمكن أن يتداعى وراء ذلك من أخطار على الأمة العربية، وعلى كيائها وعلى مستقبلها.

وأقول لكم الآن إننى أكاد أرى الأمة العربية مقبلة على محنة رهيبية، وأشعر أن ولجى يحتم على أن أفعل كل ما فى وسعى؛ كي أجنب الأمة العربية هذه المحنة، لى يبقى لها دائما تنبها إلى الأخطار المحيطة بها، وقدرتها على النضال من أجل أهدافها، لا يشغلها عن ذلك شئ، ولا يشد اهتمامها عنه أى اعتبار مرحلى مؤقت. وإنى لأقول لكم جميعا، بضمير راض وقلب مستريح، إننى لا أقبل- مهما كانت الظروف - أن أرى للشعب هنا، وللشعب فى سوريا، أطراف معركة وأصحاب خلاف وشقاق.

لا أستطيع أن أتصور فى القاهرة ودمشق إلا إخوة كفاح، وإلا زملاء معركة، وإلا شركاء قدر ومصير، مع كل عاصمة عربية أخرى، مع كل مدينة عربية، مع كل قرية عربية.

ولقد شعرت خلال الأيام الأخيرة أن ما حدث كله، قد فتح فرصة واسعة أمام أعداء الأمة العربية، من قوى الاستعمار، ومن أعوانه، ومن قوى الرجعية فى المنطقة، وأعداء تقدم الشعوب.

ولقد رأيت رأى العين فرحتهم جميعا بهذه الفرصة التى تفتحت أمامهم، ورأيت تأهبهم للاستفادة منها لمصالحهم، وعلى حساب المصلحة العربية. لقد أحسست أنهم يريدونها معركة تقتل فيها عناصر من أبناء الشعب السورى مع بعضها. معركة تقع فيها الفتنة بين الشعب العربى فى سوريا، وبين الشعب العربى فى مصر، معركة تقع فيها شعوب الأمة العربية فى حيرة تتوه بعدها فى الظلام. ذلك كله كان أمامى، وكان أمامى أيضا واجبى تجاه الأمة العربية، وتجاه المصير العربى.

وإنكم لتعرفون لئننى اتخذت منذ أيام قرارا بالانحياز للوحدة العربية بين مصر وسوريا إلى عملية عسكرية. وبناء على ذلك، فلقد أوقفت جميع العمليات العسكرية التى كانت قد بدأت لمناصرة الجموع الشعبية الثائرة، ضد الحركة الانفصالية فى سوريا. واليوم أعلن إليكم جميعا لئننى إذا كنت قد رفضت أن تكون الحرب العسكرية وسيلة إلى تدعيم الوحدة فإننى أرفض الآن أن تكون الحرب الأهلية بدلا لذلك، لعلمكم تذكرون أن الإجماع الكامل كان من شروطى الأساسية فى قبول قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير سنة ١٩٥٨.

وإنى اليوم لا أرى بأن تبقى وحدات من الجيش السورى متربصة بالشعب، ولا أن تبقى جموع من الشعب متربصة بعناصر من الجيش السورى. إن الجيش السورى يتحمل مسئوليات كبرى تجاه العدو المشترك للأمة العربية، ولن أقبل، مهما كان من تصرفات الآخرين ومن أخطائهم، بل وخياناتهم، أن تتحول مهمة الجيش السورى إلى عمل بوليسى.

أيها الإخوة فى جميع أرجاء الوطن العربى :

إنكم تعرفون لئننى داعية وحدة، وإنكم تعرفون موقفى عندما فرضت الإرادة الشعبية للسورية الحرة هذه الوحدة الشاملة فى فبراير سنة ١٩٥٨.

أنتم تعرفون أنه كان من رأى أن الوحدة - خصوصا فى فترات البناء الوطنى - عملية شاقة ومرهقة، وكان من رأى التمهيد لها تدريجيا، على سنوات نتمكن خلالها من أن نضع الأسس الحقيقية لها، قبل أن نقيم إطارها الدستورى، ولكنى نزلت على الإرادة الشعبية السورية، وكنت أشعر فى أعماقى لئننى بهذا أحمى الوطنية السورية، وأشارك فى إنقاذ الوطن السورى مما كان يهدده من أخطار للفرقة الداخلية وفى مواجهة ضغط القوى الامتعمارية. ولقد أحسست بعد إتمام الإطار الدستورى للوحدة أنه ليس أمامنا وقت نصيحه؛ لهذا فقد كرمت جهدى كله لعمليات البناء فى سوريا، وكان تقديرى أن نمضى فى ذلك بأسرع ما نطبق لى يكون هناك أساس للتقدم نحو الرخاء.

ولقد تمت خلال ثلاث سنوات ونصف من الوحدة أعمال حقيقية لم تشهدا سوريا فى كل تاريخها، لقول ذلك لا لى لتفاخر به أو أتباهى، وإنما أقوله كأمر واقع تشهد به الأرقام، وتؤكد به قدرة الشعب السورى على بناء نفسه، إذا ما أتيحت له الفرصة لتركيز جهوده وإحسان توجيهها.

فى هذه السنوات الثلاث والنصف، حاولنا بكل جهدنا توجيه الشعب السورى إلى تكريس جميع إمكانياته فى اتجاه البناء، بناء الوطن وبناء المواطن، فى مجال الوطن بلغ مجموع الإنفاق العام الفعلى بواسطة الدولة فى سوريا من يوم إتمام الوحدة إلى نهاية السنة المالية

الحالية ٢٨٦٢ مليون ليرة، من بينها ٥٥ مليون ليرة في الزراعة، و٢٣٨ مليون ليرة في الري واستصلاح الأراضي، و١١٤ مليون ليرة في الصناعة والكهرباء، و٢٢٠ مليون ليرة في النقل والمواصلات، و٣٨ مليون ليرة للإسكان، و٣٦٢ مليون ليرة في التعليم، و٧٧ مليون ليرة في الصحة، و٢٧ مليون ليرة للخدمات الاجتماعية، و١٩ مليون ليرة لخدمات الثقافة، و١٥٥ مليون ليرة في المرافق والبلديات، وبعد ذلك تجيء الاعتمادات التي خصصت للدفاع.

وفي مجال بناء الوطن، كان برنامج هذا العام، وهو السنة الثانية من خطة السنوات الخمس، يقتضي توجيه ٦١٠ مليون ليرة للتنمية، بينها ٨٢ مليون ليرة للري وإصلاح الأراضي، و٦١ مليون ليرة للزراعة، و١٨٠ مليون ليرة للصناعة والتعدين والبتترول والكهرباء، و٧٨ مليون ليرة للنقل والمواصلات، و٢٤ مليون ليرة للتعليم، و٨ مليون ليرة للصحة، و٤ مليون ليرة للخدمات الاجتماعية والعمالية، و٩ مليون ليرة للخدمات الثقافية، و٥٧ مليون ليرة للمرافق العامة والسياحة والبلديات، و٦٥ مليون ليرة للإسكان، و٧ مليون ليرة لخدمات الإدارة العامة، و٥ مليون ليرة للقطاع التجاري والمالي، و١٥ مليون ليرة للتغيير في المخزون، و١٠ مليون ليرة لاحتياطي لمواجبة أي نقص.

وفي مجال بناء الوطن، كانت هناك خطة تستهدف مضاعفة الدخل القومي السوري في عشر سنوات أو أقل، وكانت هذه الخطة بالنسبة للسنوات الخمس الأولى منها توجه للنواحي الإنتاجية ونواحي الخدمات وحدها ما قيمته الإجمالية ٢٧٢٠ مليون ليرة، ومن أبرز مشروعات هذه الخطة مشروع سد الفرات العظيم.

وفي مجال بناء المواطن الحر، وفي مجال تحرير لقمة العيش، في مجال رفع السيطرة الرأسمالية والاحتكارية عن الفرد السوري، تمت للخطوات الثورية الاشتراكية التالية، وأصبحت لها قوة القانون بعد أن كانت آمالا بعيدة تراود أحلام الفلاحين والعمال في أمتنا العربية.

تم تنفيذ قانون للإصلاح الزراعي، يبغي تحرير الفلاح، ويمقتضاه أصبح لجير الأرض سيداً، وبدأ توزيع ٥٦١١٣٣ هكتاراً على الآلاف من الملاك الجدد. تم نقل ملكية المصارف إلى الشعب؛ ليكون المال أداة في خدمة للوطن، ولا يتحول الوطن إلى أداة في خدمة المال.

تم نقل ملكية شركات الاحتكار إلى الشعب؛ لكي يقف استغلال فئة قليلة من أفراد - لسواده الأعظم - واستثنائهم وحدهم بأكبر قسط من الدخل القومي.

تقرر أن يكون للعمال والموظفين في جميع الشركات ربح أرباحها، وأن يكون لهم حق الاشتراك في إدارة المؤسسات التي يعملون فيها بعضوين يجري انتخابهما في مجلس الإدارة. ومن ناحية أخرى، من ناحية التأثير العربي والدولي، فلقد كانت هذه للسنوات الثلاث والنصف، سنوات مارس الشعب السوري فيها قوة ضخمة لنصرة النضال العربي، من سوريا اتخذنا جميع الإجراءات لمناصرة الثورة الوطنية في العراق، هذه الثورة التي أسقطت حلف بغداد وقوضت قوائمه.

ومن سوريا تمكنا من التأثير في اتجاهات للحوادث في العالم العربي تأثيراً بناءً ومثمراً.

ومن سوريا استطاع الجيش السوري، بينما الجيش المصري محتشد بكامل قواه على خط القتال، أن يمنع إسرائيل من إتمام تحويل مجرى نهر الأردن، وفي سبيل الحيلولة دون ذلك خاض ضباط الجيش السوري وجنوده معارك محلية، ولكنها ناجحة ضد إسرائيل. وفيها وخلالها أدرك العدو أن المضي في المحاولة سوف يجر عليه لخطارا فادحة. كذلك مارست سوريا تأثيرا كبيرا على سير حركة التحرير في إفريقيا وفي صد المحاولات الإسرائيلية للتسلل من وراء الحصار العربي عليها، وفتح إفريقيا على مصراعيها أمام تجارتها، وأمام نشاطها الهدام. وكانت الذروة في ذلك هي مؤتمر الدار البيضاء الذي أجمعت فيه دول إفريقيا المتحررة على أن إسرائيل أداة في يد الاستعمار الجديد، ورأس جسر لمظامعه.

كذلك مارست سوريا تأثيرا واضحا في تغليب قوى السلام، ودفع ويلات الحرب عن البشر. وليس دور الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمر الدول غير المنحازة في بلجراد بعيد. ذلك كله - أيها الإخوة من أبناء الأمة العربية - حدث.

وإني راض به سعيد. وأعتقد أنكم جميعا ترون معنى إن هذه كلها كانت نقط تحول بارزة في سير المواطن العربي نحو هدفه في الكفاية والعدل، في الحق والسلام. ثم كانت الظروف الأخيرة التي تعرفونها جميعا، والتي ترون - كما أرى - أنها محنة رهبة تهدد الأمة العربية، وتبعثر قواها عن مواجهة عدوها الحقيقي، الاستعمار والرجعية المتعاونة معه.

أيها الإخوة في جميع أرجاء الوطن العربي :

إنني أشعر في هذه اللحظات أنه ليس من المحتم أن تبقى سوريا قطعة من الجمهورية العربية المتحدة، ولكن من المحتم أن تبقى سوريا. إنني أشعر أن الذي يشغل بالي ليس هو أن أكون رئيسا للشعب العربي في سوريا، ولكن الذي يشغل بالي هو أن يكون الشعب العربي في سوريا، وأن يصاب له كيانه.

ولست أتصور أن أقبل بحال من الأحوال أن أرى فتنة تهدد الشعب السوري، أو خطرا يترصد به، أو شاغلا يشده ويبعث طاقته أن تتجه بكل إمكانياتها إلى حراسة المكاسب لشعبية التي حققها في عهد الوحدة، ثم يجد أن ما في يده يسلب منه يوما بعد يوم، بينما هو مشغول بقضية فرعية مؤقتة، سوف تحسمها في نهاية المطاف حتمية التاريخ، وأعنى بها الوحدة.

لهذا فإني أعلن على مسمع منكم جميعا، يا أبناء الأمة العربية، أعلن ما يلي:
أولا: أنني أطلب إلى جميع القوى الشعبية المتمسكة بالجمهورية العربية المتحدة، وبالوحدة العربية، أن تدرك الآن أن الوحدة الوطنية داخل الوطن السوري تحتل المكانة الأولى. إن قوة سوريا قوة للأمة العربية، وعزة سوريا عزة للمستقبل العربي، والوحدة الوطنية في سوريا دعامة للوحدة العربية وتمهيد حقيقي لأسبابها.
ثانيا: لقد بعثت الآن إلى رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة بأن لا يقف في وجه طلب قبول سوريا عضوا في الأمم المتحدة.

ولقد مر الآن أكثر من أسبوع على ما حدث في دمشق ولم تستطع الحركة التي قامت هناك أن تحصل على أى اعتراف دولي بها، لم تعترف بما حدث في سوريا حتى الآن إلا خمس دول، وأسميها بالدول تجاوزاً، وهى: بقايا الأسرة الخائنة للتاريخ العربى فى عمان، وحكومة شان كاي شيك المطرودة من الصين إلى فورموزا، والحكومة العسكرية الفاشية فى تركيا، وحكومة شركة الفواكه الأمريكية المتحدة فى جواتيمالا، وحكومة أصدقاء إسرائيل فى طهران.

وفى نفس الوقت، فإن العالم المتحرر قد عبر لى بحركات شعبه، وبرسائل زعمائه، عن تأييده للجمهورية العربية المتحدة. إنى أعتبر أن ذلك يكفى، فلست أريد أن أقيم حصاراً سياسياً أو دبلوماسياً من حول سوريا؛ فإن الشعب السورى فى النهاية سوف يكون هو الذى يعانى من هذا الحصار ويقاسى.

ثالثاً: لقد طلبت إلى وزارة الخارجية ألا تقف الجمهورية العربية المتحدة حائلاً دون عضوية سوريا فى الجامعة العربية، وسوف نطلب إلى الجامعة العربية أن تشكل على الفور لجنة تحقق فيما يلى :

١- أن تتحقق من أن كل احتياطي الذهب وغطاء العملة السورية كما كان قبل الوحدة موجود بكامله فى البنك المركزى فى دمشق. وتتأكد أيضاً من أن الخزينة السورية تلقت نقداً من الخزينة المصرية غداة إتمام الوحدة ١٣,٥ مليون ليرة سورية، لمواجهة عجز الميزانية السورية فى السنة السابقة للوحدة. وتتأكد كذلك من أن الإقليم المصرى كان يقدم كل سنة ما قيمته ٣ مليون جنيه للإقليم السورى تمكينا له من مواجهة أعباء البناء. كذلك قدم الإقليم المصرى خلال فترة الوحدة تحويلات نقدية قيمتها ٩ ملايين جنيه إسترليني، لكى يتمكن الإقليم السورى من مواجهة مطالب الاستيراد.

ولقد كنت أعتبر أن للشعب السورى حقاً فى حسيطة دخل قتاة السويس، باعتباره شريكاً فى معركة تأميمها وانتزاعها من المستعمر. كذلك أريد لهذه اللجنة أن تتأكد أن إتمام الوحدة جعل الإقليم السورى يتمكن من تخفيض أعبائه العسكرية للدفاع بأربعين مليون ليرة سورية كل سنة؛ بسبب تغيير الموقف الاستراتيجى الناشئ من الوحدة، وبالتالي كان هذا المبلغ يوجه إلى نواحى الإنتاج والخدمات، بينما كانت القدرة الدفاعية للقوات المسلحة أكثر كفاية وقاعدية.

٢- أن تتحقق اللجنة من أنه برغم جميع الدعايات التى روجت لها القوى الاستعمارية، والعناصر الرجعية المتعاونة معها، فإن عدد المعتقلين فى سوريا كلها لم يكن يتجاوز خمسة وتسعين شخصاً، بل إنى أريد لهذه اللجنة المشكلة من الجامعة العربية، أن تتأكد من أننى أمرت بحفظ عديد من قضايا التآمر على الوطن السورى، وذلك لكى أبقى لهذا الوطن وحدته. وسوف يتضح جلياً أن بعض الذين يقودون التيار الانفصالى الرجعى كان يجب أن يكونوا اليوم فى قفص الاتهام.

٣- أن تتحقق هذه اللجنة من أن قوة المظلات التى هبطت فى اللاذقية مساء يوم الخميس ٢٨ سبتمبر، كانت تحمل تعليمات بعدم إطلاق النار. ولم يكن معها ملايين الليرات المزيفة - كما ادعت عناصر الانفصال - وإنما كل الذى يحمله أفرادها هو بضعة آلاف من الليرات، وأنها لم تكن ليرات مزيفة طبعت فى القاهرة - كما ادعوا- وإنما كانت ليرات سورية صحيحة.

٤- أن تتحقق هذه اللجنة من طبيعة الأعمال التي كان يقوم بها أبناء الإقليم المصري في سوريا. وأن تتحقق من أننا أردنا أن نزيد عدد المدرسين والمهندسين والأطباء في سوريا بالدرجة الأولى؛ وذلك لكي نسارع في دفع عملية التطوير، وأن أحدا منهم لم يذهب ليستغل، ولم يذهب ليفتح تجارة، ولم يذهب ليجنى ربحا، وإنما ذهبوا جميعا ليقدموا بقدر ما يملكون من جهد الخدمة، وفوق ذلك كان الإقليم المصري هو الذي يتحمل مرتباتهم.

أيها الإخوة :

على أنى أرجو أن تقبلوا بصدر رحب بعد ذلك رأينا في نقطة أخيرة، تلك هي أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة، لن تقبل الاعتراف بأى حكومة في دمشق من جانبها، إلا بعد أن تتجلى إرادة شعبية سورية حرة تقرر بنفسها طريقها.

أيها الإخوة :

لا يفوتنى في هذه اللحظة أن أوجه شكرى العميق، وشكر الشعب في الجمهورية العربية المتحدة، على العواطف النبيلة التى أبدتها الشعب اللبنانى وحكومته تجاه أبناء الجمهورية العربية المتحدة الذين أخرجوا من سوريا بطريقة لا أمك الكلمات لوصفها، وإن كان يعزى عنها ويعزى الشعب في الجمهورية العربية المتحدة، أن الشعب السوري ودع بدموعه كل أبناء الجمهورية العربية المتحدة العائدين إليها بعد أن أخرجوا من سوريا. كذلك لا يفوتنى أن أوجه شكرى العميق، وشكر الشعب في الجمهورية العربية المتحدة إلى جميع الشعوب العربية، التى وقفت بمشاعرها وتأييدها مع أول تجربة للوحدة العربية. وإنى لأثق - نفس ثقى بالله - أن هذه التجربة لن تكون الأخيرة، وإنما كانت التجربة عملية رائدة، استفدنا منها الكثير فى تقديرى، وسيكون ما استفدناه ذخيرة للمستقبل العربى، وللوحدة العربية التى أشعر أن إيمانى بها يزيد قوة وصلابة. إن التاريخ طويل أمام الأمة العربية، والكفاح مستمر يزداد عمقا بالتجربة.

أيها الإخوة فى جميع أرجاء الوطن العربى :

لقد حاولت جهدى أن أودى واجبى كجندى فى خدمة هذه الأمة العربية، وحاولت ألا ادع مجالا لفرقة ولا أفتح طريقا لفتنة. إن عدوى وعدو أمتى هو الاستعمار، والرجعية المتعاونة معه، والقاعدة التى يتحفز منها لضرب آمالنا وهى إسرائيل.

إن أملى هو حرية الوطن العربى، وحرية المواطن العربى، وإنى لأثق فى حتمية الوحدة بين شعوب الأمة العربية ثقتى بالحياة، وثقتى بطلوع الفجر بعد الليل مهما طال.

أيها الإخوة :

أعان الله سوريا الحبيبة على أمورها، وسدد خطاها، وبارك شعبها، وستبقى الجمهورية العربية المتحدة رافعة أعلامها، مرددة نشيدها مندفعة بكل قواها إلى بناء نفسها؛ لتكون سنداً لكل كفاح عربى، ولكل حق عربى، ولكل أمل عربى.

والسلام عليكم جميعا، وعاشت الأمة العربية، وعاشت الجمهورية العربية المتحدة .

برنامج ندوة أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية

اليوم الأول ٢٢ / ٢ / ١٩٩٨

٩, _ الافتتاح

الجلسة الأولى :

رئيس الجلسة : أ/ جميل مطر

الورقة الأولى :

- | | |
|--------------------------------------|-------|
| الموضوع : الطريق السوري إلى الوحدة • | ٩, ٣٠ |
| المتحدث : د/ جمال الدين الآتاسي • | |
| المعقب : أ/ جاسم علوان • | ٩, ٤٥ |

الورقة الثانية :

- | | |
|--------------------------------------|--------|
| الموضوع : الطريق المصري إلى الوحدة • | ١٠, _ |
| المتحدث : أ/ جمال سلامة • | |
| المعقب : أ/ أحمد يوسف القرعي • | ١٠, ١٥ |

الورقة الثالثة :

- | | |
|---|--------|
| الموضوع : الصراعات الدولية والإقليمية التي أحاطت بدولة الوحدة • | ١٠, ٣٠ |
| المتحدث : أ.د/ مصطفى علوي • | |
| مداخلات • | ١١, ١٠ |
| استراحة • | ١٢, _ |

الجلسة الثانية : " دولة الوحدة "

رئيس الجلسة : أ.د/ محمود عبد الفضيل ،

الورقة الأولى :

الموضوع : بناء المؤسسات وآلية صنع القرار ،

المتحدث : أ.د/ مصطفى كامل السيد ،

١٢, ٣٠

المعقب : أ.د/ سلوى شعراوى ،

١٢, ٥٠

الورقة الثانية :

الموضوع : العلاقات المدنية / العسكرية فى دولة الوحدة ،

المتحدث : الأستاذ/ معن بشور ،

١٣, ١٠

المعقب : لواء/ طه المجدوب ،

١٣, ٣٠

الورقة الثالثة :

الموضوع : البنية الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الوحدة ،

المتحدث : أ.د/ ممدوح رحمون ،

١٥, ٣٠

المتحدث : أ.د/ محمد عبد الشفيق عيسى ،

١٦, -

المعقب : /عونى فرسخ ،

١٦, ٢٠

مداخلات ،

١٦, ٤٠

ختم اليوم الأول ،

١٨, -

اليوم الثاني ١٩٩٨ / ٢ / ٢٣

الجلسة الثالثة : " الانفصال وما بعده "	
رئيس الجلسة : أ/ معن بشور .	
الورقة الأولى :	
الموضوع : الانفصال .	
المتحدث : أ/ عوني فرسخ .	٩, ٣٠
المعقب : د/ علي أبو الحسن .	٩, ٥٠
المعقب : د/ جمال عبد الجواد .	١٠, ١٠
الورقة الثانية :	
الموضوع : إدارة عبد الناصر لأزمة الانفصال والعلاقات .	
المتحدث : أ.د/ مجدى حماد .	١٠, ٣٠
المعقب : أ.د/ محمد السيد سليم .	١٠, ٥٠
الورقة الثالثة :	
الموضوع : تطورات محاولات الوحدة العربية بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة .	
المتحدث : أ.د/ أحمد يوسف أحمد .	١١, ١٠
المعقب : أ/ محسن عوض .	١١, ٣٠
الورقة الرابعة :	
الموضوع : مستقبل الوحدة العربية بين الاطروحات الفيدرالية والاطروحات الوظيفية .	
المتحدث : أ.د/ حسن نافعة .	١١, ٥٠
المعقب : أ.د/ محمد السيد سعيد .	١٢, ١٠
مدخلات	١٢, ٣٠
ختام الندوة	١٤, -
حلقة نقاش	١٦, -
" نحو مفهوم جديد للوحدة العربية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، وضرورات الأمن القومى "	

الوثائق والصور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رئاسة الجمهورية

نائب الرئيس

سيادة الرئيس : فائده العمية والادعام
 انني اذ اباد بهج الحان امان هياتكم لا تنفاد منه مستوف قد به
 لا خبايصة فذمة الجمهورية - لا بد لي من انه اسير الى انه هذه الرغبة
 له اعمية على ما جباله عدة . وانني لا اجد من هياتكم انه تن كدرا
 في البنية الصادقة والصراحة والامانة . بل ما اهدية لياتكم به .
 ما تحته به من على يد لال العاصيه المنصيه .
 اكونه متسا اذا اعلنت به توديعكم وشركم . اجبا لياتكم التوبو
 بجمعة القفية الدبية والجمهورية الدبية المقدمة الازدهار والتقدم .
 اكرم المحورين

١٩٥٩ - ١٤ - ٤٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزير الثقافة والأرشاد القومي



القاهرة ٢٤ ديسمبر ١٩٥٩

سيادة الرئيس ،

تيمة عربية ، أستاذ :

فقد خضعت نسائه تقديراً على قيام جهوريةنا العزيزة ، ملته خدمتها على أداء كل ما استلزمه أدائه
 من خدمة في سبيل تدعيم وحدة جهوريةنا وتحقيق أهدافها القومية ، سواء بأبديت لسيادتهم
 آثار لاه رائدي في الصراع والخدمة ، أدباً فقه من عمل في المركز الوزاري التي شغلها .
 ولكني سمعت منذ مدة غير قصيرة ، ما شعره أكثر ، أنه ثمة عائل سليمة قد كنت الظروف
 من التطلع على العمل على يدلية التي لديها لتدعيم وحدة جهوريةنا وبكبر نفوذها ، وأصبح من
 المقدر على ما أنه أؤدي أية خدمة مجدية .
 لهذا لم أجذب من أنه أقدم إلى سيادتهم بالاستقالة هذه ، تركاً لأظلمة لتدثر أبنائي
 أياديهم بتقبل جهوريةنا الفلحة التي لاه لهم اليد الطولى في اتقاط ، وتبين على الله أنه
 يأخذ بيدكم لما فيه قوة وحدتها ، وخيرها وانوارها .
 ولحي لتمام أوجه سيادة الرئيس أنه يسبحكم وقسم جديد سوعه لزيادكم على أقدمكم
 خالصه لشكر على الثقة التي اوليتها لميلت هذه الفترة .
 أدامكم الله يا سيادة الرئيس فخرنا لدننا العربية وجهوريةنا العربية الفلحة .

وزير الثقافة والأرشاد القومي

محمد عبد الحليم

السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة :

أرجو أن يسهل من نصيبي ، شاكراً لكم تقدمكم الفاضل متمنياً
الفرة والحب للجمهورية العربية ببقايتكم الحية . ودمكم .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل التنفيذي
عبد النور قنوت

دشمه ١٤/٩/٥٩

عبد النور قنوت

— زيادة رئيس الجمهورية العربية المتحدة

أرجو اعفائي سه رهن كوزير مرموق الزعيم شاكراً لسيادتهم وتقديرهم
التالية .

حفظ الله جمهوريتنا ووطنكم في خدمة أمتنا العربية

مفتي بيروت

رئيس / ١٠ / ٢٢ / ١٩٥٩

مستأجر

مؤثراته على الفكر في شعبهم العربي، كجذرية يديهم كانه للدرج، ان يشار في تقديم مضامير طبعية مختلفة
الدخول، التي كلفتهم بالمرح والحد وهو لا يجزى بقولهم والقرن وهو شغلهم من انفسهم
الدينا لوريات في القومية.

وكانت يدنهم في حجة من جذرية معه توفدها بدولة راحة، وفيه انانية راحة وانما
الحد في قدونا كحياتنا من جذرية يديهم وانفسهم ما بينه اليهم ليس وحياتنا غير شريفة
والمعنى قديما ما بينه للمعنى كالمعنى والميل، كالمعنى جندبا قد شئت اقول هذه الامة
ترسنا ابيها راحة، تار في بشري صائدا بارزة من مفارقة انانية ابيها هذه
الامة وقد تولى وانفسهم كلفتهم اسعد.

وكانت يدنهم في حجة من جذرية معه توفدها بدولة راحة، وفيه انانية راحة وانما
الحد في قدونا كحياتنا من جذرية يديهم وانفسهم ما بينه اليهم ليس وحياتنا غير شريفة
والمعنى قديما ما بينه للمعنى كالمعنى والميل، كالمعنى جندبا قد شئت اقول هذه الامة
ترسنا ابيها راحة، تار في بشري صائدا بارزة من مفارقة انانية ابيها هذه
الامة وقد تولى وانفسهم كلفتهم اسعد.

وكانت يدنهم في حجة من جذرية معه توفدها بدولة راحة، وفيه انانية راحة وانما
الحد في قدونا كحياتنا من جذرية يديهم وانفسهم ما بينه اليهم ليس وحياتنا غير شريفة
والمعنى قديما ما بينه للمعنى كالمعنى والميل، كالمعنى جندبا قد شئت اقول هذه الامة
ترسنا ابيها راحة، تار في بشري صائدا بارزة من مفارقة انانية ابيها هذه
الامة وقد تولى وانفسهم كلفتهم اسعد.

وكانت يدنهم في حجة من جذرية معه توفدها بدولة راحة، وفيه انانية راحة وانما
الحد في قدونا كحياتنا من جذرية يديهم وانفسهم ما بينه اليهم ليس وحياتنا غير شريفة
والمعنى قديما ما بينه للمعنى كالمعنى والميل، كالمعنى جندبا قد شئت اقول هذه الامة
ترسنا ابيها راحة، تار في بشري صائدا بارزة من مفارقة انانية ابيها هذه
الامة وقد تولى وانفسهم كلفتهم اسعد.

وكانت يدنهم في حجة من جذرية معه توفدها بدولة راحة، وفيه انانية راحة وانما
الحد في قدونا كحياتنا من جذرية يديهم وانفسهم ما بينه اليهم ليس وحياتنا غير شريفة
والمعنى قديما ما بينه للمعنى كالمعنى والميل، كالمعنى جندبا قد شئت اقول هذه الامة
ترسنا ابيها راحة، تار في بشري صائدا بارزة من مفارقة انانية ابيها هذه
الامة وقد تولى وانفسهم كلفتهم اسعد.

١. وسموه واحداً بعلهم أنف الخبيثين يعني الملة ويسمى نظام الحكم فينيش
المبال لا فاعلم بقية الشعوب الذين التمسوا

- ١ - رئيس دولة واحد
٢ - سلم تشريعية واحدة
٣ - سلم تنفيذية واحدة
٤ - سلم قضائية واحدة
٥ - سلم دبلوماسية واحدة للدول العربية
٦ - نفس النظام في تنظيمه
٧ - نفس النظام في تنظيمه

٦ - يتم دافد و دافعة واحدة للدول العربية
٧ - نفس المقدار ينقله كقوله لهذا الخبير و دافعا لهم في الدولة الجديدة استنادا الى هذه الوثيقة
٨ - الدعوة الثانية
الاختيار يتقبله الدعوة الجديدة
(١) - ثمانية أمم للدول التي للدولة الجديدة (رئيس الجبهة من دول عربية)
(٢) - مجلس وفاق أمم

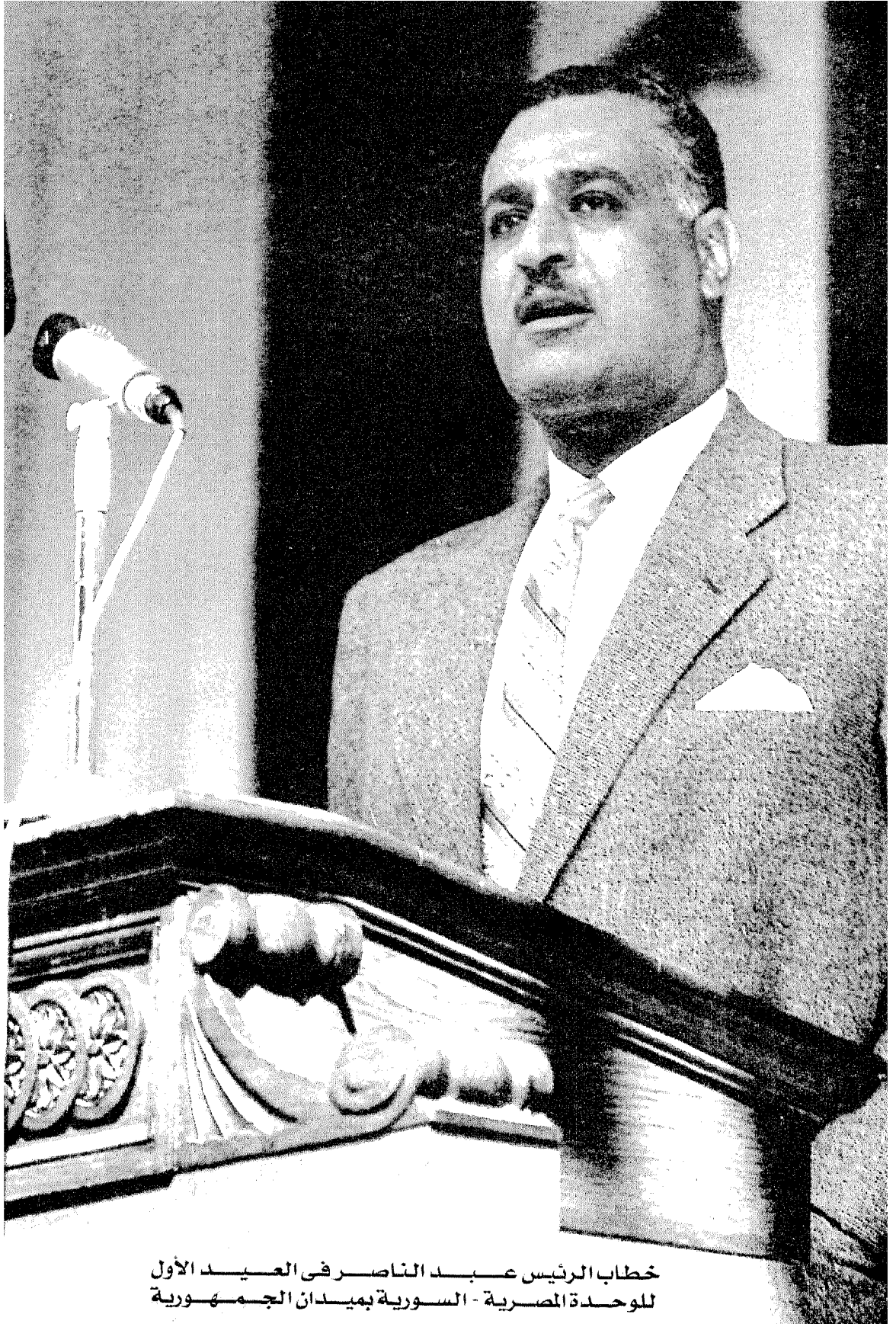
[illegible]

(د) ملٽي ميڊيا

[illegible]

كما نطلب إيفاء هذه المائدة باسم جميع بقوات الجهاد التي أتم استنفادها لثقل جميع إرهاب
 المنايا التي تقضيها الوحدة القومية وتغلبت على منه ولاه ملزمة بتنفيذ كل
 ما تلتزم به أمام وتوجيهه في هذه الحرب من إتيان المائدة بوحدة منها ترتب
 عنها استنفاد هذه الوحدة من تحمل كل عبءه أو أنه لن يتركه في تنفيذ هذه
 الوحدة فلو كانت نتيجة عملها. استب العرب بأسره وتجا بالوحياد العربي
 العامة .

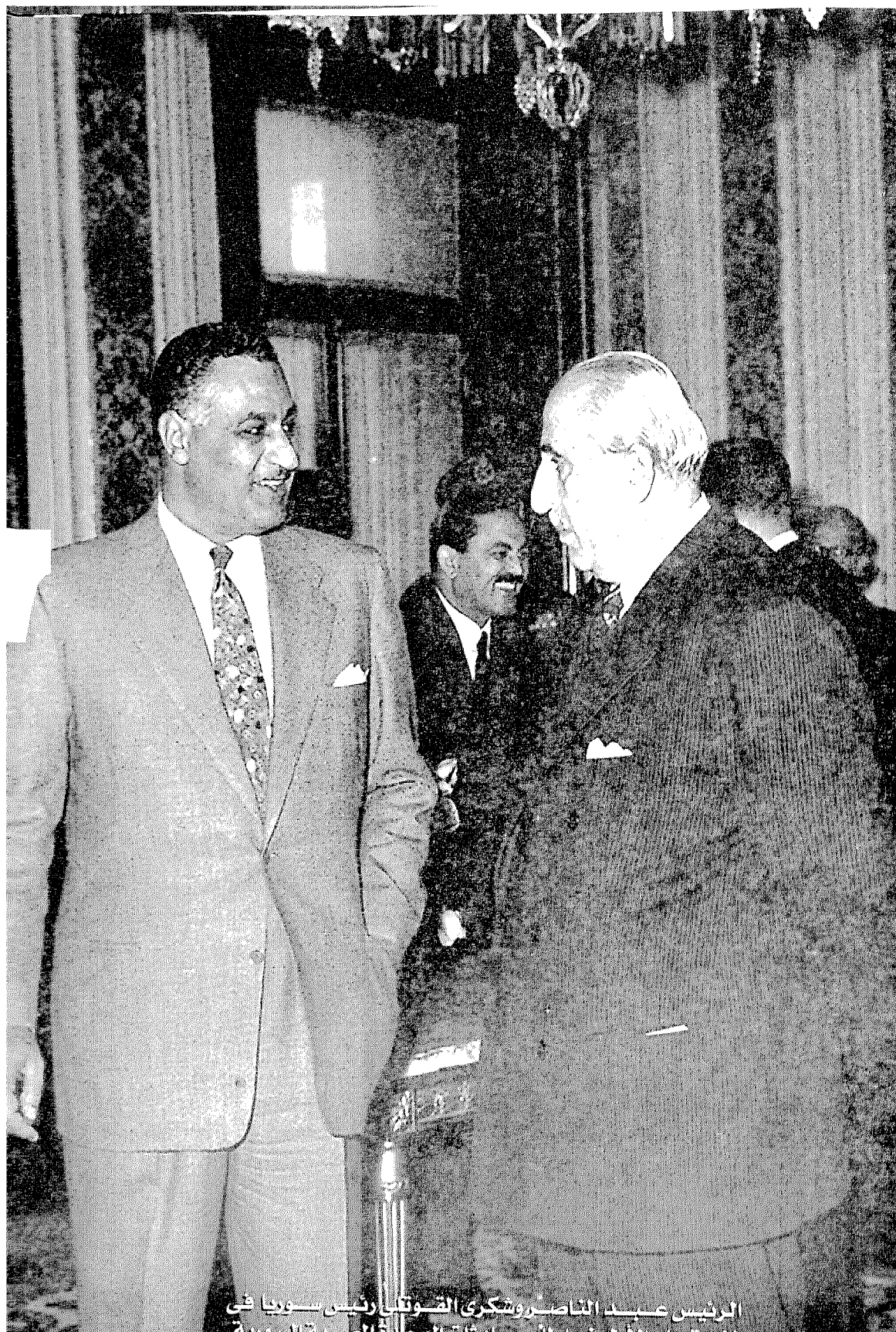
دمشق ١١/١/١٩٥٨ - بقائه إمام البيت ربوات الجهاد .



خطاب الرئيس عبد الناصر في العيد الأول
للوحدة المصرية - السورية بميدان الجمهورية







الرئيس عبد الناصر وشكري القوتلي رئيس سوريا في
اللقاء الذي أجري في القصر الجمهوري في القاهرة



الرئيس عبد الناصر مع نوري السعيد رئيس سوريا في الاجتماع
الثالث لاجتماع اللجنة العربية السورية.

رقم الإيداع ١٧٤٦٧ / ٩٩
الترقيم الدولي I.S.B.N. 977-227-109-5



هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب بين دفتيه أعمال الندوة التي نظمتها " وحدة دراسات الثورة المصرية " بمناسبة مرور أربعين عاماً على الوحدة المصرية / السورية ، التي تعتبر معلماً بارزاً من معالم العلاقات العربية / العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين .

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية؛ يتعلق أولها بالطريق إلى الوحدة ويضم ثلاثة أبحاث حول الطريق السورى إلى الوحدة ، والطريق المصرى إلى الوحدة ، والصراعات الدولية والإقليمية التي أحاطت بتجربة الوحدة المصرية السورية . ويختص القسم الثانى بتحليل بعض الآليات داخل دولة الوحدة من قبيل بناء المؤسسات وآلية صنع القرار ، والعلاقات المدنية / العسكرية ، والبنية الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الوحدة . أما القسم الثالث والأخير فيتناول قضية الانفصال وما ترتب عليها من آثار، ويضم أبحاثاً تتعلق بإدارة عبد الناصر لأزمة الانفصال، وتطورات محاولات الوحدة العربية بعد هذه التجربة ، ومستقبل الوحدة العربية .

ويختتم الكتاب بحلقة نقاشية دارت حول مفهوم جديد للوحدة العربية فى ضوء متغيرات وضرورات الأمن القومى العربى . ويضم الكتاب عدداً من الوثائق المتعلقة بالوحدة وبالاتصال .

ويعتبر الكتاب محاولة للتقييم العلمى الموضوعى لهذه التجربة الثرية والمفيدة من وجهة نظر عدد من السياسيين والأكاديميين من ذوى الرؤى المختلفة الأمر الذى يسهم فى تقديم قراءة موضوعية لتجربة اختلف حولها العربيون أنفسهم بدرجة أكبر مما اختلفوا حولها مع غيرهم .